تاريخ التعليم في الخليج العربي
١٩١٣ - ١٩٧١

الدكتور
يوسف ابراهيم العبد الله



تصميم و إخراج الغلاف
الفنان / علي حسن

الطبعة الثانية ٢٠٠٩

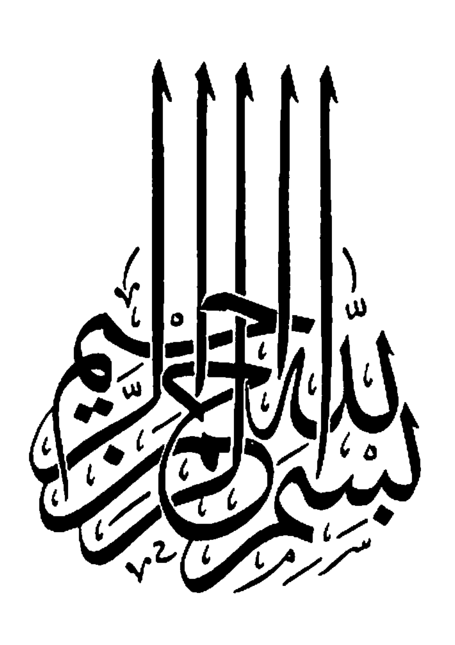
مطابع رينودا الحديثة
RENODA M. PRINTING PRESS

تاريخ التعليم في الخليج العربي

١٩١٣ - ١٩٧١

دكتور يوسف إبراهيم العبد الله

الدوحــة ٢٠٠٩ م


بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ التعليم في الخليج العربي

١٩٧١ - ١٩١٣

شكر وتقدير

أغتنم فرصة صدور طبع هذا الكتاب لأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من الأساتذة والأصدقاء الذين عاونوني في إعداد هذه الدراسة. وأخص بالذكر أستاذي الدكتور جمال زكريا قاسم، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس والمُشرف على هذا البحث، فقد شملني برعايته وأهداني من معنيه العلمي الذي لا ينضب وكان لتوجيهاته السليمة وآرائه العلمية السديد، بالغ الأثر في إتمام هذا البحث.

كما وأخص بالشكر والامتنان أيضاً أستاذي الدكتور عادل حسن غنيم أستاذ التاريخ الحديث بجامعة قطر سابقاً وجامعة عين شمس حالياً والمشرف المشارك لما أسداه إليّ من نصح وإرشاد ولما حباني به من رعاية صادقة ووقف بجانبي حتى خرج هذا البحث إلى حيز الوجود.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأخي وصديقي الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعتي قطر سابقاً وعين شمس حالياً، لما بذله من جهد في مراجعة هذا الكتاب وتنقيحه وتقديمه. كما أشكر أخي الأستاذ الدكتور مصطفى عقيل الخطيب رئيس قسم التاريخ بكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر، لما أحاطني به من اهتمام وما قدمه من معاونة وساعدني ووقف بجانبي خلال فترة إعداد الدراسة. وأتقدم أيضاً بخالص شكري لأخي وصديقي الأديب الشاعر الأستاذ حسن توفيق لمراجعته أصول البحث أثناء فترة إعداد الدراسة، كما أشكر أخي الأستاذ سامي كماله، الذي أحاط مخطوطته بحرص وإخلاص نادرين عند طباعته. كما أشكر أخي الأستاذ أحمد عبدالسلام لمراجعة تجربة الكتاب بحدب ودقة. وأخيراً، فإن على عاتقي وحدي تقع مسؤولية ما أودت من معلومات واجتهادات، وأتقبل بكل التقدير والعرفان أية مراجعة نقدية تساهم في تسديد الكتاب وتقويمه..

ولله الفضل والحمد من قبل ومن بعد،

دكتور يوسف إبراهيم العبد الله

الدوحة - قطر ٢٠٠٩ م

تقديم

بقلم

أ.د. أحمد زكريا الشِّلق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بجامعتي قطر سابقاً وعين شمس حالياً

تقديـــــم

لم يحظ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لدول الخليج العربية بقدر كبير من الاهتمام، إلا في السنوات الأخيرة، وبنسبة محدودة، وذلك لتزايد الاهتمام بالتاريخ السياسي، نتيجة التحولات الهائلة التي شهدتها، وتشهدها، المنطقة على نحو كبير ومتسارع، وإذا كان النفط قد لقي قدراً ملحوظاً من الاهتمام، فقد عالجته معظم الدراسات، ليس من زاوية التاريخ الاقتصادي، وإنما من جوانب سياسية وفنية .. ورغم أن علماء الاجتماع والانثربولوجيا قد قدموا دراسات على جانب كبير من الخصوبة والعمق عن البداوة والتحضر وغيرها، إلا أنها ظلت في دائرة مجال اهتماماتها التخصصية، ولم تتجاوزها إلى دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي من حيث تطورها عبر الزمن، وهو ما يعنى به منهج البحث التاريخي .

وفيما يتعلق بالتعليم، باعتباره من أكبر المؤشرات على درجة التطور الاجتماعي، فقد قدمت دراسات مهمة من علماء التربية والبيداجوجيا، لكنها ركزت بشكل أساسي على البنى القائمة للنظم التعليمية وعالجت جوانبها الفنية والتشريعية وأساليب التعليم ومناهجه ومؤسساته ... الخ، ولم تدخل دراسة «تاريخ» التعليم و«تطوره» في صلب اهتماماتها، إلا بقدر التمهيد لدراسة الأوضاع القائمة، التي هي في الواقع مجال تخصصها واهتماماتها .

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي بين أيدينا والتي تعالج موضوعاً من صميم التاريخ الاجتماعي لدول الخليج العربية، وفي مجال من أبرز مجالاته، فعالجت تاريخ التعليم .. نشأته وتطوره، بمنهج تاريخي أصيل، يعمد إلى استخراج الحقائق التاريخية من مصادرها أولاً لإعطاء بناء معرفي متكامل ، ثم تفسير هذه الحقائق وتعليلها في سياقها وتطورها التاريخي، وارتباطها بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد أو ذاك، وصولاً إلى فهم نابع من المعرفة التاريخية .

وقد وفق المؤلف في اختيار الفترة الزمنية التي شملتها دراسته، وهي بدايات القرن العشرين وبالذات عام ١٩١٣ وهو عام تأسيس أول مدرسة نظامية في الكويت، لأن نفس الفترة تقريباً ستشهد عمليات إنشاء كثير من المدارس من هذا الطراز في معظم دول الخليج الأخرى على ما سوف توضح الدراسة ، كما أن توقف المؤلف بدراسته عند عام ١٩٧١ وهو عام انسحاب بريطانيا من الخليج وانتهاء معاهدات الحماية وحصول دوله على استقلالها، قد يعطي انطباعاً بأن المؤلف انتهى بدراسته نهاية سياسية أو بحدث سياسي كبير ، لكن الواقع وتداعياته يعطي مدلولاً للعام أوسع من ذلك ، ذلك أن حصول إمارات الخليج على استقلالها وسيادتها كان فاتحة عهد جديد ، باشرت فيه السلطات الوطنية وضع برامج تنموية وإصلاحية على نطاق واسع، كان التعليم بكافة مراحله على رأسها، مما أحدث طفرة واعدة في هذا المجال واعتبر بداية مرحلة جديدة من مراحل التطور الاجتماعي للمنطقة، أعقبت مرحلة التأسيس وبدايات التحديث وتحفز مشيخات وإمارات الماضي إلى أن تصبح «دولاً» عصرية وطموحة .

ورغم أن المؤلف اتخذ من بدايات القرن العشرين نقطة بداية زمنية لدراسته، إلا أنه لم يغفل دراسة أوضاع التعليم التقليدي الذي كان قائماً قبل هذه المرحلة، وهو التعليم الذي اتخذ طابعاً دينياً إسلامياً ولغوياً بدرجة أساسية ، كما كان أهلياً غير نظامي، باعتبار أنه لم تكن هناك دول أو حتى سلطات إدارية تقوم بوظيفة اجتماعية . حيث برز فيه دور الملا والمطوع والمساجد والكتاتيب وغيرها ، ثم انتقل المؤلف بعدها إلى مرحلة التعليم الحديث، الذي لاحظ أنه لم يتم في دول الخليج العربية في وقت واحد وإن تم في أوقات متقاربة، وأنه لم يتم بناء على سياسة محددة وإنما أوجدته الحاجة إلى التطور والعيش في عالم حديث، فنشأ بسيطاً ومتواضعاً شأن كل التجارب التاريخية، ثم تطور واتسع وحتى بلغ درجة من النضج على نحو ما ستوضح الدراسة .

وإذا كان المؤلف قد قصر دراسة موضوعه على دول الخليج العربية، فهو لم يلزم نفسه بدول مجلس التعاون الست المعروفة، ولم يقل ذلك في العنوان، ومن هنا لم يدخل تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية ضمن موضوعات الكتاب، ذلك أن الكثير من

المؤلفات التاريخية، بل والسياسية، تقصر موضوعاتها على دول الخليج التي كانت واقعة ضمن دائرة النفوذ البريطاني عبر المرحلة الماضية من تاريخها والتي استقلت عام ١٩٧١، وتفرد مجالاً خاصاً لقلب الجزيرة وللمملكة وهو ما يحتاج إلى دراسات مستقلة، باعتبار المملكة أكبر من كونها دولة خليجية، وإنما هي دولة شبه الجزيرة العربية .

ورغم أن المؤلف قد ساق مبررات، رآها مقنعة، لعدم شمول كتابه دراسة تاريخ التعليم في عُمان، واقتصر على الدول الأربع (الكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات) وبرر ذلك بأن التعليم النظامي في عُمان لم يبدأ إلا في مرحلة متأخرة ، وعلى نطاق ضيق ، وأن التعليم الذي كان قائماً فيها لم يختلف عن غيره مما هو موجود في الإمارات الأخرى، وأنه اصطبغ بتعاليم الفقه الإباضي ودار في نطاقه .. وأياً كانت هذه المبررات، فالذي لا شك فيه أن دراسة الموضوع كانت ستزيد من ثراء الكتاب، فعُمان قوة تاريخية وحضارية هامة ، لها دورها ونظمها ومنجزاتها ووضعها السياسي الهام بين دول الخليج العربية، فقد شهدت تعليماً أهلياً وتقليدياً وتراثاً من المؤلفات وأساليب لتدريسها وإن بشكل غير نظامي، كذلك فإن هناك إشارات توضح أن التعليم بشكله الحديث كان موجوداً في عُمان، وإن كان على نطاق ضيق، وأن عدد المدارس قبل عام ١٩٧٠ بلغ ثلاث مدارس أنشئت خلال الأعوام (١٩١٤، ١٩٤٠، ١٩٥٩) على التوالي، وربما شهدت الفترة (٧٠-١٩٧١) المزيد منها مع بداية عهد السلطان قابوس بن سعيد .

وغني عن التوضيح أن مؤلفنا تبنى منهجاً علمياً تاريخياً، فبدأ كتابه بدراسة تمهيدية، تناولت طبيعة وتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إمارات الخليج العربي خلال فترة الدراسة، محدداً المفهوم الجغرافي ومجاله وأهميته في تشكيل ملامح الحياة على أرض الخليج، وتكّون التجمعات البشرية التي تحولت بفعل عوامل تاريخية إلى إمارات، وبروز القوى الإقليمية والدولية وتأثيرها، ثم انفراد بريطانيا بالنفوذ والهيمنة على المنطقة .. ويلاحظ أنه في عرضه لسياق هذا التطور لهذه الإمارات ميّز بين مرحلتين أولهما مرحلة ما قبل النفط، حيث كانت المجتمعات بدوية تقليدية بشكل عام في نظمها وعلاقاتها ونشاطاتها الاقتصادية وملامحها الاجتماعية، وثانيهما مرحلة ما بعد

النفط، باعتبارها تشكل مرحلة جديدة تغيرت فيها طبيعة الأنشطة الاقتصادية والبنى الاجتماعية، وما صاحب ذلك من تحولات هامة في شتى الميادين دفعت بها إلى مرحلة جديدة من تاريخها، من حيث تعاملها وتفاعلها مع معطيات الحضارة الحديثة ومتطلباتها.

ولن أستبق المؤلف لأسجل أهم ما تميزت به هذه الدراسة، أو أحول بينها وبين القارئ، ولكني حسبي هنا أن أشير إلى أن المؤلف انتقل في بقية فصول الكتاب إلى دراسة تاريخ التعليم في دول الخليج العربية، فبدأ بدراسة الكويت، التي فازت بنصيب كبير من الدراسة، بحكم دورها وريادتها، ثم انتقل إلى دراسة تاريخ التعليم في البحرين، ثم قطر، وأخيراً في إمارات الساحل العُماني، التي استقلت وتوحدت عام ١٩٧١ تحت اسم دولة الإمارات العربية المتحدة كما هو معروف .. والملاحظة الأساسية في هذا السياق أن المؤلف تحدث عن نشأة التعليم الحديث في كل منها ، وتطور مؤسساته ونظمه ولوائحه وبرامجه وميزانياته، فضلاً عن متابعة التطور الكمي بدراسة أعداد المدارس والمعلمين والطلاب والمخرجات، كذلك تابع دراسة التطور النوعي في مجالات التعليم العام والفني والديني وتعليم المرأة ثم التعليم العالي أو الجامعي، وهو ما سار به المؤلف في عرض تاريخي شيق، يتضح في نسيج الكتاب .

وقد تميز الفصل الأخير من الدراسة، الذي حمل عنواناً واعداً وملفتاً «أثر التعليم في تطور الوعي السياسي والاجتماعي في إمارات الخليج ١٩٣٨-١٩٧١» تميز بتتبع آثار التطورات السابقة في موضوع غاية في الأهمية، خاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وحتى بداية عهد الاستقلال ، حيث رصد المؤلف المناخ السياسي العربي العام الذي أحاط بالإمارات، وصدى حركات التحرر الوطنية العربية ضد السيطرة البريطانية، وتصدي السلطات البريطانية لذلك وتدخلها لرسم «خطط إصلاح» تتفق وسياستها، من خلال فرض المستشارين الإنجليز على نظم التعليم، في كل من الكويت والبحرين بشكل خاص، كما درس ردود الفعل وظهور الحركات الشبابية، ونمو الوعي والاتجاهات الوطنية الإصلاحية، وتأثير النفط في بروز طبقات وسطى وعمالية، والآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك وعلى تدفق عائداته واستثمارها في المجالات الاجتماعية، واستقدام المعلمين من الأقطار العربية

الأخرى ودورهم في إذكاء الوعي الوطني والقومي، وظهور الحركات الإصلاحية في الخليج منذ عام ١٩٣٨ ، نتيجة تبلور الوعي السياسي بعد التوسع في التعليم، والتواصل مع العالم الخارجي، وإنشاء الجمعيات والمنتديات الثقافية، التي لعبت دوراً مهماً في ظل غياب أحزاب سياسية، ثم صدام هذه الحركات مع الهيمنة البريطانية خلال الخمسينات والستينات، وهو ما كان في النهاية واحداً من أسباب انسحاب بريطانيا من المنطقة وحصول إمارات الخليج على الاستقلال منذ عام ١٩٧١.

وقد عالج الصديق الدكتور يوسف العبد الله الموضوعات السابقة في منهج علمي قويم، وفي سياق تاريخي جلي، استند إلى استخراج الحقائق من مصادرها الأصلية، وعلى رأسها الوثائق، والتي حفلت بها قائمة مصادره ومراجعه، وقدم تحليلات وتفسيرات تخللت نسيج دراسته، وخرج بوجهات نظر وآراء على درجة كبيرة من الأهمية، وفي لغة واضحة سلسة ، فقدم بذلك دراسة قيمة في مجال التاريخ الاجتماعي الخصيب، أضافت إسهاماً علمياً متميزاً لمكتبة تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، وإنني إذ أهنئوه على هذا الجهد ، وعلى نشره ضمن هذا الكتاب، فإنما أتمنى له مزيداً من التوفيق والحماسة لإنجاز مزيد من الدراسات في مجال تخصصه ، خدمة للبحث العلمي ولتاريخ وطننا العربي .

والله ولي التوفيق ،

أ.د. أحمد زكريا الشلّق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعتي قطر سابقاً وعين شمس حالياً

مقدمـــة

مقدمــة

شهدت إمـارات الخليج في السنوات الأخيرة نهضـة حضارية شملت النواحي الاقـتصادية والاجتمـاعيـة، ولعل من أبرز ما يميز تلك النهضـة ازدهار الحركة التـعليميـة التي أصبحت سمـة التطور والتقدم .

ومن أهم ما يسترعي الانتباه أن إمارات الخليج أولت التعليم اهتمـاماً كبيراً، باعتباره حجر الزاوية في كل نهضة اجتماعية واقتصادية وسياسية، في أي مجتمع يبغي لنفسه تطوراً وتقدماً حقيقيين .

من هذا المنطلق كان اهتمامي بموضوع: تاريخ التعليم في إمارات الخليج العربي من ١٩١٣ - ١٩٧١ .

وقد وجدت أن سنة ١٩١٣ يمكن أن تكون بداية سليمة للبحث والدراسة، حيث إن افتتاح المدرسة المباركية في الكويت في تلك الفترة كأول مدرسة نظامية، يمكن عده أساساً لبدء التعليم النظامي في إمارات الخليج .

كـما أنني رأيت أن عـام ١٩٧١ يصلح كنهاية ملائمـة للبحث، حيث إن هذا العـام ينهي مرحلة تاريخية لها أهميتها في تطور الخليج لتبدأ مرحلة أخرى .

ففي هذا العام انسحبت بريطانيا من الخليج بعد سيطرة استمرت ما يقرب من مائة وسبعين عاماً، وتم إلغـاء الاتفاقيات المانعة وإعلان استقلال إمارات الخليج، بعد عقد واحد من الكويت التي كانت قد حصلت على استقلالها في عام ١٩٦١م.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال فحواه «لماذا تم استبعـاد عمان من الدراسة ؟» ... والإجابة عن ذلك يسيرة، وهي أن التعليم النظامي لم يبدأ بها وعلى نطاق ضيق، إلا في الفترة الأخيرة من الدراسة، أما قبل ذلك فلم يختلف التعليم الذي كان قـائماً فيها عن غيرها من إمارات الخليج الأخرى، فضلاً عن شيوع التعليم الديني المتعلق بالفقه الإباضي.

وأود أن أنوه إلى حقيقة هامة، وهي أنه بعد اختيار موضوع هذا البحث تملكني الخوف وتهيبت الخوض فيه، نظراً لأنه موضوع غير مطروق أعني من الزاوية التاريخية، هذا بالإضافة إلى ندرة المصادر والمراجع التي تتناوله، ومن أبرز مصادر هذه الدراسة مجموعة الوثائق البريطانية التي تسنى لي العثور عليها في دار السجلات البريطانية (P.R.O.) أو أرشيف وزارة الخارجية البريطانية في لندن أثناء زيارتي في عام ١٩٨٦، تلك الوثائق التي تضمنت العديد من التقارير بصدد التعليم في الكويت والبحرين إبان الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٥٠ .

وقد أمدتني تلك الوثائق بمعلومات وافية عن أوضاع التعليم خلال هذه الحقبة التاريخية .

كما كان للزيارات التي قمت بها لكل من الكويت والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف إجراء بعض المقابلات الشخصية مع من عاصروا حركة التعليم ومارسوها، أثر بالغ في الحصول على معلومات مفيدة عن التعليم في إمارات الخليج فيما مضى .

ومن الشخصيات التي قابلتها في الكويت عبدالرازق البصير، سيف مرزوق الشملان، ومريم عبدالملك الصالح، أول معلمة كويتية، وبعض المسؤولين في وزارة التربية بالكويت .

وفي البحرين قابلت أحمد العمران أول مدير بحريني لإدارة التعليم في البحرين عام ١٩٤٥ وكذلك بعض المسؤولين في وزارة التربية بالبحرين .

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد التقيت بمحمد علي المحمود، وهو ابن علي المحمود التميمي مؤسس أول مدرسة في الشارقة .

هذا عن الأب، أما الابن محمد علي المحمود فهو أحد الذين عاصروا التعليم في تلك الفترة وساهم في إنشاء إحدى المدارس في عام ١٩٣٠، ولا يزال يحتفظ بسجلات المدارس اليتمية والإصلاح والأحمدية التي أمدني ببعض منها .

وفي قطر أمكنني مقابلة الشاعر أحمد يوسف الجابر، والأديب يوسف عبدالرحمن الخليفي، وكذلك آمنة محمود الجيدة، أول معلمة قطرية.

ولا مراء في أن هذه المقابلات أفادتني كثيراً في تأكيد أو نفي ما ساورني من شك بصدد صحته أو معرفة كنهه، كما أفادتني كذلك في الحصول على بعض مراجع تلك الدراسة .

فبصدد التعليم في الكويت، مثلاً، وجدت في التقارير السنوية التي أصدرتها دائرة المعارف الكويتية، مادة خصبة وإحصائيات حيوية عن تطور الحركة التعليمية بالكويت منذ تنظيم التعليم بها حتى عام ١٩٧١ .

كما أمكنني الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس المعارف في جلساته المنعقدة بمجلس الشورى خلال الفترة من ١٩٥٤-١٩٦١، والتي عكفت صحيفة «الكويت اليوم» الرسمية على نشرها، حيث حوت كل ما يتعلق بالتعليم ومشروعاته المختلفة التي طرحت على بساط البحث

ولقد أمدني تقرير الأستاذين إسماعيل القباني ومتى عقراوي عن التعليم بالكويت بمادة علمية بالغة الأهمية، ذلك أن هذا التقرير يشكل الأساس الذي نظمت بمقتضاه أحوال التعليم في الكويت .

وكان كتاب عبدالله النوري «قصة التعليم في الكويت في نصف قرن»، وكتاب عبدالعزيز حسين «محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت»، بمثابة روافد أساسية ومادة غنية لجوانب متعددة في هذا البحث .

لقد بذلت جهداً مضنياً - دون جدوى - للعثور على بعض القوانين الخاصة بالتعليم كقانون المدرستين المباركية والأحمدية، وعلى الوثيقة التي كتبها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، والتي بمقتضاها تم جمع الأموال والتبرعات بغية تأسيس أول مدرسة نظامية في الكويت .

وفي البحرين، وجدت في تقارير حكومة البحرين - إدارة المعارف - إحصاءات هامة عن التعليم في السنوات من ١٩٥٩-١٩٦٤، كما وجدت تقريراً عن التعليم في البحرين لأحمد العمران مدير إدارة التعليم في البحرين، مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩ (عدد خاص عن التعليم في البحرين)، وكذلك تقرير الخبيرين محمد كامل النحاس وجبرائيل كاتول، وبه مادة خصبة عن تطور الحركة التعليمية في البحرين، وأيضاً تقرير مديرية المعارف عن أحوال التعليم بإمارة البحرين ١٩٥٥- ١٩٥٦ .

وكذلك وجدت تقرير فالانس VALLANCE عام ١٩٣٨-١٩٣٩، وهو الذي عينته الحكومة خبيراً إنجليزياً للتعليم في البحرين، ومن ثم تم تعيينه مديراً للتعليم في البحرين، وقد تضمن هذا التقرير بعض التوصيات عن التعليم في البحرين .

وفي قطر، وجدت في تقارير دائرة المعارف مادة علمية خصبة، ومن أهمها تقرير عن معارف حكومة قطر ١٩٥٦، مرفوع لصاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وهو تقرير غير منشور، و كذا سجلات دائرة المعارف، وبعض المحاضرات عن التعليم مسجلة على أشرطة الكاسيت .

أما في إمارات الساحل فقد وجدت في الوثائق البريطانية - والتي تُعد واحدة من أهم المصادر المتوفرة عن تاريخ المنطقة - نقداً لاذعاً من جانب المسؤولين الإنجليز تجاه الشيوخ والسكان، إذ وصفوهم بالجهل والتخلف وبعدم مواكبة الحضارة الحديثة إلى غير ذلك من أوصاف.

وجدير بالذكر أن هذه الرسالة تحتوي على تمهيد وسبعة فصول .

فقد تناول الباحث في **التمهيد** الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إمارات الخليج خلال الفترة ١٩١٣-١٩٧١ بهدف إلقاء نظرة تاريخية سريعة على نشأة هذه الإمارات، وتكوين المجتمع الخليجي والنشاط الاقتصادي الذي كان يزاوله سكان هذه المنطقة منذ استقرارهم بها، وكذا تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على ظهور التعليم في إمارات الخليج العربي وتطوره في السنوات الأخيرة .

ويعرض **الفصل الأول** للبدايات الأولى للتعليم في إمارات الخليج العربي، ومن ثم يتناول بالدراسة المؤسسات التعليمية الأولى التي ظهر فيها التعليم فيما مضى كالمساجد والكتاتيب ومجالس التعليم .

وقد ألقى هذا الفصل الضوء على أكثر الكتاتيب الأهلية أهمية، وأعظمها تأثيراً في نشر التعليم في إمارات الخليج، مع إشارة إلى الأشخاص الذين كان لهم دور ملحوظ في التعليم في الماضي والأساليب الدراسية المتبعة في هذه الكتاتيب .

كما يتناول هذا الفصل أيضاً التعليم التبشيري في إمارات الخليج العربي. ذلك التعليم الذي تمثل في الإرسالية الأمريكية العربية، والتي كانت تولي التعليم عناية فائقة باعتباره وسيلة من وسائل التبشير، ونتيجة للتصور الذي ساد بين المسيحيين - بصورة عامة - من أن المسيح عليه السلام كان معلماً وكان يدعو أتباعه دوماً لنشر تعاليمه بين الناس .

كما يعرض هذا الفصل كذلك للإرساليات التبشيرية في البحرين والكويت. أما فيما يتعلق بباقي إمارات الخليج العربي، فلم يكن للإرسالية الأمريكية أي نشاط تعليمي يُذكر، ويرجع ذلك إلى إمكانيات الإرسالية المحدودة .

ويتناول **الفصل الثاني** بالدراسة التعليم في الكويت منذ إنشاء المدرسة المباركية وحتى عام ١٩٥٦، فيعرض للمدارس النظامية الأولى كالمباركية والأحمدية وغيرهما، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت وراء إنشاء هذه المدارس، والجهود الأهلية التي بذلت من أجل تحقيق الغرض الأساسي من إنشائها، وما أعقب ذلك من عوامل وظروف نجم عنها انتقال الإشراف على هذه المدارس من القطاع الأهلي إلى القطاع الحكومي، وتأسيس أول دائرة معارف بالكويت في عام ١٩٣٦ .

ويعرض هذا الفصل أيضاً لبداية الاهتمام بالتعليم في الكويت على أسس تربوية سليمة، وذلك بالاستعانة بمعلمين من الدول العربية الشقيقة، وتطبيق مناهج منظمة ووضع خطط دراسية تتفق وأوضاع المجتمع الكويتي وحاجات أبنائه، الأمر الذي استوجب إرسال بعثات تعليمية للدراسة بالخارج، والاستعانة بكثير من الخبراء التربويين العرب لدراسة أوضاع التعليم بالكويت، وتقديم ما يرونه من مقترحات وتوصيات بصدد تنظيم التعليم .

ويتعرض هذا الفصل لتدخل بريطانيا، ووضعها العراقيل والعقبات في سبيل التعليم بالكويت، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة قدوم المدرسين والمناهج الدراسية ومشكلة التعليم الثانوي والتعليم الفني .

أما **الفصل الثالث** فقد تعرض لتطور التعليم بالكويت من عام ١٩٥٦-١٩٧١ وأهم العوامل والدوافع التي أدت إلى التطور، ثم مظاهر هذا التطور النوعي والكمي والنهضة

التعليمية التي شهدتها الكويت في السنوات الأخيرة، من خلال استعراض مراحل التعليم والمعاهد العلمية والمناهج والخطط الدراسية المتبعة في جميع المراحل. وقد اختتم الباحث هذا الفصل بدراسة ظروف إنشاء جامعة الكويت التي تم افتتاحها في عام ١٩٦٦ .

وقد اختص **الفصل الرابع** بدراسة نشأة التعليم وتطوره في البحرين، وقد واكب نشأة التعليم ظهور قطاعين هما المدارس الخاصة والمدارس العامة. ويجب التنويه إلى أن المدارس الخاصة كانت ذات أثر محدود في عملية تطور التعليم، أما المدارس العامة فقد فازت بنصيب الأسد في التطور. ويمكن تقسيم مراحل هذا التطور إلى ثلاث مراحل تتداخل فيما بينها، وإن بقي لكل مرحلة سماتها التي تميزها، وهذه المراحل الثلاث هي:

- مرحلة التأسيس ١٩٢١ - ١٩٣٩
- مرحلة النمو التعليمي ١٩٤٠ - ١٩٥٩
- مرحلة التطوير الحديث ١٩٦٠ - ١٩٧١

أما **الفصل الخامس** فقد خصص لدراسة التعليم في قطر، فتناول بدايات التعليم ثم تطرق إلى مرحلة التعليم شبه النظامي .

وجدير بالذكر أنه بعد تصدير البترول في قطر عام ١٩٤٩، تطور النظام التعليمي في الفترة من ١٩٥٦-١٩٧١، ومن ثم تم افتتاح عدد كبير من المدارس الابتدائية في الدوحة وباقي المدن والقرى .

كما عرض الفصل للسلم التعليمي وأنواع التعليم ومراحله في قطر، وكذا التعليم الديني وتعليم الكبار ومحو الأمية ومركز التدريب والتطوير المهني والتعليم الأهلي، وتطور الأنظمة الإدارية وميزانية التعليم في قطر، وتقوية النظام التربوي ١٩٦٤-١٩٧٦ والتعليم الجامعي والعالي .

وتناول **الفصل السادس** تطور الأوضاع التعليمية بمشيخات الساحل العُماني، على أساس أن هذه الأوضاع تعد نموذجاً للتحدي في إمارات الساحل من مستهل هذا القرن وحتى

المكتبة المركزية بدولة الكويت، المجمع الثقافي في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، قسم الوثائق في الديوان الأميري بدولة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، مكتبة جامعة قطر، دار الكتب القطرية .

وكلي أمل في أن ينال بحثي المتواضع هذا رضا أساتذتي الأجلاء، ثم رضا القارئ العربي الكريم. وإذا كنت قد أصبت فبفضل من الله، ثم بفضل توجيهات أساتذتي الأجلاء وزملائي الأفاضل، أما إذا كان العكس فحسبي أنني بشر أخطئ وأصيب. وأود أن أتدارك مستقبلاً مواطن الضعف والقصور .

والله المستعان وهو نِعمَ المولى ونِعمَ النصير.

أغسطس ١٩٩٢



قيام دولة الاتحاد، وذلك نتيجة لظهور الوعي لدى بعض فئات المجتمع، فأدركوا أهمية التعليم وسافروا بحثاً عنه متى سنحت لهم الظروف .

هذا وقد مرّ تطور الأوضاع التعليمية بمشيخات الساحل العُماني بمرحلتين هما : مرحلة ما قبل التعليم النظامي وتمتد من عام ١٩٠٥ - وهو تاريخ أول مدرسة في هذا القرن - حتى عام ١٩٥٣ وهو بداية التعليم النظامي، أما المرحلة الثانية وهي مرحلة التعليم النظامي في مشيخات الساحل فتمتد من عام ١٩٥٣-١٩٧١ .

وفي **الفصل السابع** والأخير يتناول الباحث أثر التعليم في تطور الوعي السياسي والاجتماعي، وفي نشأة الحركات الإصلاحية في إمارات الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١. فقد شهدت إمارات الخليج بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعضها داخلي والآخر خارجي، ساعدت في بلورة مسار تلك الحركات الإصلاحية سلباً وإيجاباً بمعنى تعضيدها أو الإطاحة بها .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أنسب الفضل لأهله، وأسجل أسمى آيات الشكر والامتنان لكل من ساعدني ووقف بجانبي حتى خرج هذا البحث إلى حيز الوجود .

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور جمال زكريا قاسم، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس والمشرف على هذا البحث، فقد شملني برعايته وأهداني من معينه العلمي الذي لا ينضب، وكان لتوجيهاته السليمة وآرائه العلمية السديدة بالغ الأثر في إتمام هذا البحث .

كما وأخص بالشكر أيضاً أستاذي الدكتور عادل حسن غنيم، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة قطر والمشرف المشارك، لما أسداه إليّ من نصح وإرشاد ولما حباني به من رعاية صادقة.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الجليليين الدكتورين لموافقتهما على مناقشتي رغم ضيق وقتهما ومشاغلهما الجسام .

كما أسجل عرفاني لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع، ولا سيما المسؤولين في كل من المواقع العلمية التالية :

تمهيـد

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إمارات الخليج من ١٩١٣ إلى ١٩٧١

تمهيد

أولاً : الأوضاع السياسية :

من الواضح من خلال مراجعة ما نشر من كتب أو دراسات حول الخليج العربي، سواء السياسية منها أو التاريخية أو حتى الجغرافية، أنها لا تتفق فيما بينها حول تحديد جغرافية محدودة لمفهوم الخليج العربي، فمنها مثلاً ما يشمل عُمان وجنوب العراق والساحل الشرقي لإيران، حينما يشير إلى الخليج، ومنها ما يكتفي بالكويت والبحرين وقطر وإمارات الساحل المتصالح فقط، ويسقط من حسابه ليس فقط جنوب العراق وعُمان إنما الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية أو ما يعرف حالياً بالمنطقة الشرقية. وبين هذا وذاك تتراوح المفاهيم .

فالخليج العربي يشمل جغرافياً كل التجمعات السكانية والثقافية التي تعيش حول سواحل الخليج والذي يمكن أن يُطلق عليه مصطلح «البحيرة الثقافية» Cultural Pool [١] حيث إنه جمع تاريخياً حول شواطئه مجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية وعنصرية واحدة[٢].

غير أننا وبسبب تحديد الدراسة التي نحن بصددها، سوف نكتفي بالمفهوم الضيق والمتداول حالياً للخليج العربي والذي يشكل مفهوماً سياساً كأمر واقع. وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تعنى بالخليج العربي على أنه المجاميع السكانية المتواجدة جغرافياً في حدود إمارات الخليج المطلة على ضفاف الخليج من شاطئه الغربي، وهي تبدأ شمالاً من الكويت التي تقع عند رأس الخليج في زاويته الشمالية الغربية، والبحرين وهي مجموعة الجزر التي تقع في منتصف الخليج على فم خليج فرعي يعرف بدوحة سلوى، ثم قطر وهي شبه جزيرة تظهر ككف مقلوب في بطن الخليج يتجه رأسه إلى الشمال قليلاً محتضناً دوحة سلوى، ثم إمارات الساحل المتصالح التي تمتد أراضيها مباشرة بعد شبه جزيرة قطر وتتجه في شكل ربع دائرة إلى أعلى، حيث تنتهي بشبه جزيرة مسندم التي تطل على مضيق هرمز .

ولقد كانت الكويت وقطر والبحرين كيانات سياسية متكونة في وقت سابق لظهور البترول، بينما تأخر ظهور دولة الإمارات ككيان سياسي حتى سنة ١٩٧١، حيث تكونت من مجموعة من الإمارات الأصغر هي أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة، عجمان، وأم القيوين.

ولأهمية الخليج تاريخياً كممر بحري للثروات وطريق لتجارة البخور والتوابل، كان محط أنظار القوى التوسعية الغربية في العصر الحديث، فتكالب عليه البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والإنجليز وحتى الروس خلال القرون الأربعة الأخيرة .

كانت سواحل الخليج العربي في ذلك الوقت من أشد جهات العالم جدباً وأكثرها بؤساً وفقراً، فسواحله غير مضيافة، وأرضه معادية للحياة الإنسانية، مُياهه السطحية تكاد تنعدم، والمياه الجوفية فيه في أضيق الحدود، مما دفع سكانه إلى العيش على مصادر الرزق من البحر في بيئة عمل شاقة، أو القناعة بما تجود به الأمطار من مياه تسد حاجاتهم للزراعة المحدودة وتربية الماشية، ونظراً لتشابه الظروف الطبيعية في الخليج فقد تشابهت مناشط السكان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى قيل إن الجغرافيين يعدون عالم الخليج العربي كله وطناً واحداً على الرغم من أقسامه العديدة التي لا نهاية لها[٣] .

وعلى الرغم من أنه حتى الآن لم تكتمل دراسة جغرافية علمية شاملة لحوض الخليج العربي [٤] ،يمكن الاعتماد عليها لتحديد معالم الخليج الجغرافية، إلا أن المحاولات ضاربة في القدم، فقد بدأ أول مسح شامل للساحل العربي من الخليج منذ مائة وخمسين عاماً، ومباشرة بعد حملة الإنجليز الثالثة والفاصلة على القواسم في شتاء ١٨١٩- ١٨٢٠، حيث قامت البحرية الهندية البريطانية بعمل مسح آخر استطاعت بعده أن ترسم خارطة عامة للخليج[٥]، ثم توالت المسوحات بعد ذلك للسواحل والمياه البحرية والأراضي المجاورة للساحل، وكونت صورة شبه تقريبية لهذا الحوض المائي .

ويمكننا الآن أن نحدد معالم الخليج الجغرافية بشيء من الجزم، ولكنه جزم ليس نهائياً، حيث تبلغ مساحة الخليج ٩٢,٠٠٠ ميل مربع، وأكبر عرض له يصل إلى ١٨٠ ميلاً، أما أقل عرض فهو ٣٥ ميلاً عند مضيق هرمز(٦) .

كما أنه من أكثر مياه البحار ملوحة، أما سواحله على العموم فهي مجموعة سواحل صحراوية مجدبة رملية منخفضة، تنتهي في الجنوب ببعض النتوءات الجبلية في شبه جزيرة مسندم. والشريط الساحلي - خاصة في الجنوب - محاط بسبخات تنتهي بحواجز رملية، أما مياهه فهي ضحلة - خاصة عند الشواطئ، وتمتاز بالدفء حيث تتراوح درجة حرارة المياه السطحية في الصيف ما بين ٩٠-٩٢ درجة فهرنهايت، أما في الشتاء فمتوسط درجة الحرارة بين ٦٥-٧٥ فهرنهايت وتتدرج من الشمال إلى الجنوب. ولما كان الخليج يشكل بحيرة داخلية وسط كتلة واسعة من اليابسة، فإن مساحة السطح المائي ضئيلة بحيث لا تؤثر تأثيراً ملموساً في درجة الحرارة على الشواطئ، لذلك فإن الجو بشكل عام حار رطب في معظم أيام العام ومعتدل في شهور الشتاء القليلة، نتيجة للأمطار الشتوية والمتقطعة، وتكثر في سواحل الخليج «الأخوار»، وهي ألسنة مائية داخلة في الأرض وتستخدم كميناء طبيعي، ومن أشهرها خور دبي وخور الدوحة وخور فكان .

ويمكن القول إن معظم التجمعات السكانية على الخليج تواجدت على أخوار، كخور دبي في الإمارات حالياً، وهناك أخوار هجرت الآن كأماكن سكنية مثل خور العديد في قطر، وليس ذلك بغريب فإن العمل الذي كان مصدره الأساسي البحر ألجأ السكان في المنطقة للبحث عن موانئ آمنة لسفنهم، وليس كاللسان المائي الذي يمتد في البحر أمناً من العواصف والأنواء .

وكما أن عوامل الطبيعة التي تؤثر على الخليج مشتركة، فكذلك التاريخ خاصة التاريخ الحديث والمعاصر لإمارات الخليج فهو مشترك أيضاً، فقد نمت هذه الإمارات من جراء هجرة تجمعات بشرية، إما من داخل جزيرة العرب في معظمها أو من العرب سكان الساحل الفارسي. وكانت هذه الهجرات مكونة من تحالف قبائل أو أفخاذ قبائل زحفت من داخل الجزيرة العربية لأسباب اقتصادية أو سياسية، كما هو الحال بالنسبة للشاطئ الفارسي .

وليس من المعروف على وجه التحديد - خاصة بالنسبة للاستقرار الجماعي المبكر - متى وصلت هذه القبائل التي شكلت البنية الأساسية لمجتمعات إمارات الخليج الحديثة والتي هي قيد دراستنا هذه، إلا أن هناك اجتهادات ذكرت في أكثر من مصدر بالنسبة مثلاً للكويت والبحرين، وقد ينسحب ذلك على قطر إلى حد ما. كان الجزء الأعلى من الخليج يخلو من التجمعات القبلية الكبيرة قبل تواجد آل صباح العائلة الحاكمة في الكويت حالياً، وكذلك آل خليفة العائلة الحاكمة في البحرين حالياً، ومجموعة من القبائل المتحالفة معهم كالجلاهمة باسم تحالف العتوب، فقد ظهروا على الساحل العربي للخليج في سنة ١٧١٦[٧] حيث نشأت الكويت مع آل صباح، ومدينة الزبارة في قطر عام ١٧٦٦ ومن ثم جزر البحرين مع آل خليفة.

أما تحالفات القبائل التي سكنت في الجزء الأدنى من الخليج، وهي المتواجدة حالياً في دولة الإمارات، فقد كانت الهجرة إلى هذه الأماكن من طرفين، الطرف الأول وسط وجنوب شرقي الجزيرة العربية والطرف الثاني من السواحل الشرقية للخليح، ومجموع هذه الهجرات هو ما يشكل التجمع السكاني الحالي في دولة الإمارات .

فقد نزحت من وسط الجزيرة العربية وجنوب شرقها مجموعة قبائل متحالفة هي بني ياس (من أهم قبائلها آل بوفلاح - آل بوفلاسة) وكذلك مجموعات أخرى من أهمها المناصير اتجهت إلى الشاطئ[٨]، حيث وجدت مصادر حياة ورزق، ومن ثم استقرت هناك، ويرجح أن ذلك كان في حوالي منتصف القرن السابع عشر .

أما التحالف القبلي الآخر والذي شكل ثقلاً سياسياً وحربياً في التاريخ الحديث والمعاصر للخليج فهم القواسم «الجواسم»، وهم قبائل عربية تواجدت منذ زمن على شاطئ الخليج الأدنى الشرقي والغربي، فسكنوا لنجة وقشم على الساحل الفارسي وكذلك رأس الخيمة والشارقة على الشاطئ الغربي، ورغم ما توفر لدينا من مادة تاريخية لاسيما ما كتبه الغربيون، فإنه لم يكن هناك تفريق بين قبائل الساحل العُماني في بداية تاريخهم الحديث، إلا أن القواسم خاضوا حروباً محلية في بداية القرن الثامن عشر ثم مع الإنجليز بعد ذلك مما جعلهم يدخلون التاريخ عنوة، منذ شاركوا الإمام سلطان بن سيف الثاني إمام عُمان في حملته على البحرين سنة ١٧١٧، ثم

ناوشوا الإيرانيين بعد ذلك، وما أن بدأ النصف الأول من القرن الثامن عشر في الأفول حتى كان للقواسم قوة بحرية ونفوذ سياسي قوي[9].

وهكذا نجد أن أصول التجمعات السكانية الحديثة في إمارات الخليج، تجمعت في مدن وقرى الشاطئ الغربي للخليج خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، ثم بدأت في النمو بعد ذلك فكان هناك في الخليج الأعلى الكويت والبحرين تحالف قبائل العتوب، وفي الخليج الأدنى تحالف قبائل بني ياس وتحالف قبائل القواسم .

إن القاسم المشترك لتكونات أصول هذه التجمعات البشرية هو أنها عربية بدوية المنشأ- راحلة ثم استقرت - علاقاتها القبلية ومن ثم العائلية متينة، احتفظت ببعض ظواهر نشاطاتها الاقتصادية البدوية - كتربية الإبل والماشية - وتعودت أنماطاً اقتصادية جديدة ذات جدوى اقتصادية أكبر هي التجارة والغوص بحثا عن اللؤلؤ .

لقد كانت المائة وخمسون سنة الأولى لاستقرار التحالفات القبلية سنوات صعبة، فقد اختلفت خريطة التحالفات من عقد إلى عقد، ومن سنة إلى سنة في بعض الأوقات، وانشقت أكثر من مرة، نزحت وارتحلت، تصادقت وتعادت فيما بينها وهذا ينسحب على بقية التجمعات البشرية في جنوب الخليج حتى العصر الحديث. فقد انشق حلف العتوب في الشمال فبقي آل صباح في الكويت، وفتح آل خليفة وحلفاؤهم البحرين عام ١٧٨٣، أما الجلاهمة فقد رجعوا إلى قطر ثم إلى شرق الجزيرة (الدمام) فترة ثم اختفوا من التاريخ[10]، وكذلك الحال في تحالف الجنوب، فما لبث أن انشق آل بوفلاسة عن تحالف بني ياس وأسسوا لهم إمارة في دبي سنة ١٨٣٣ بقيادة آل مكتوم[11] .

وكذلك لم يسلم تحالف القواسم من الانشقاق والنزوح ومن ثم الحرب[12]، فقد انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة بقيادة شق من القواسم سنة ١٨٦٩ وما لبث أن عادت رأس الخيمة إلى الشارقة طوال العقدين الأولين من هذا القرن حتى انفصلت مرة أخرى سنة ١٩٢١، وكذلك مدينة كلبا - الواقعة على خليج عُمان حيث انفصلت عن الشارقة بين ١٩٣٦ حتى ١٩٥١ وأيضاً الفجيرة التي لم تظهر كوحدة سياسية إلا سنة ١٩٥٢ .

لقد سبب الامتداد والانكماش والظهور والأفول لهذه المدن على ضفاف الخليج في تاريخها الحديث والمعاصر عوامل عدة بعضها ذاتية وبعضها خارجية، كما أن منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، حيث ظهرت حول هذه التجمعات البشرية في الخليج قوة محلية عربية وأجنبية أثرت في واقع وجود هذه التجمعات .

فقد ظهرت وقويت دولة السعوديين «الموحدين» الأولى في قلب الجزيرة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وامتد نفوذها شمالاً إلى الكويت، وشرقاً إلى قطر وجنوباً إلى الساحل العُماني، وضغطت على الحدود العُمانية ولم يكن بالمستطاع الوقوف أمام هذه القوة، فدفعت (الزكاة) كل من الكويت قطر، البحرين، أبوظبي، عُمان، إلى الدولة السعودية الأولى. وما أن انهارت تلك الدولة تحت حروب محمد علي والي مصر قبيل منتصف القرن التاسع عشر، حتى بدأت الأخيرة ولوقت قصير بسط النفوذ على المدن الخليجية ثم ما لبث أن أفل نجمها[١٣].

وفي نفس الوقت كانت طموحات الاحتكارات البريطانية وتوسعاتها في الهند تحتاج إلى متنفس اقتصادي من خلال مياه الخليج، فشنت ثلاث حملات على عرب الخليج في بداية القرن التاسع عشر انتهت بالحملة الكبيرة التي وقع على آثارها المعاهدة العامة في سنة ١٨٢٠، والتي دخل فيها آل خليفة حكام البحرين وشيوخ قبائل ساحل عُمان[١٤] تحت الحماية البريطانية، وقد زاد تدخل البريطانيين بزيادة نمو مصالحهم الاقتصادية والتجارية، فوقع اتفاق الهدنة السنوي الأول سنة ١٨٣٣ ثم بعد ذلك أصبح اتفاق هدنة لعشر سنوات ١٨٤٣ تطور حتى أصبح هدنة دائمة سنة ١٨٥٣، وبذلك سيطرت القوة البريطانية على البحر. وكذلك أجبرت الإمارات على التوقيع على معاهدات الامتناع عن تجارة الرقيق سنة ١٨٤٧، ثم معاهدات حماية سميت بالمعاهدات المانعة والتي وقّعها شيخ البحرين سنة ١٨٨٢، ثم نقحت سنة ١٨٩٢ ووقّعت من قبل شيخ البحرين مرة أخرى ومن شيوخ الساحل، وقد نصت هذه المعاهدة على ثلاث بنود رئيسية هي :

- لن أدخل بأي حال من الأحوال في اتفاقية أو تراسل مع أية حكومة فيما عدا الحكومة البريطانية .

- لن أوافق على إقامة أي وكيل لأية حكومة أخرى في إمارتي بدون موافقة الحكومة البريطانية .
- لن أتنازل مهما كانت الأحوال، ولن أبيع ولن أرهن أو أقبل احتلال أي جزء من إماراتي إلا للحكومة البريطانية[١٥] .

لقد كانت السلطة البريطانية تتعامل مع الخليج عن طريق شركة الهند الشرقية حتى عام ١٨٥٦ ، حيث جرت على إثر ثورة الهند تغييرات في الإدارة البريطانية، فأصبح الاتصال بالخليج في سنة ١٨٥٨ عن طريق حكومة بومباي، التي باتت يومها الحكومة التي تمثل الإنجليز في المنطقة، ثم انتقل الأمر إلى حكومة الهند وبريطانيا سنة ١٨٧٣ ، وبقي ذلك حتى سنة ١٩٤٧. وعندما استقلت شبه القارة الهندية ألحقت مسؤولية المنطقة بوزارة المستعمرات البريطانية لفترة، ثم بوزارة الخارجية في لندن[١٦] .

ولم تدخل الكويت وقطر (كوحدة مستقلة) تحت نفوذ الإنجليز إلا في وقت متأخر نسبياً عن دخول الإمارات الأخرى، فقد وقعت الكويت عن طريق حاكمها الشيخ مبارك الصباح معاهدة مع بريطانيا ١٨٩٩ تماثل تلك المعاهدات المانعة التي وقعت مع شيوخ الإمارت الأخرى، ثم تبعت بعد سنة باتفاق حول حظر تجارة الأسلحة .

أما قطر فقد عقدت بريطانيا مع الشيخ محمد بن ثاني كرئيس لشيوخ قبائل قطر اتفاقية في سبتمبر ١٨٦٨ ، وذلك على إثر تدخلها في النزاع بين قطر والبحرين، وبموجب هذا الاتفاق عاد الشيخ محمد إلى الدوحة بعد أن هجرها، وأقر بأن يحيل أي خلاف بينه وبين جيرانه إلى المقيم السياسي، وكان هذا أول اتصال رسمي بين الشيخ محمد بن ثاني والسلطات البريطانية عندما تم توقيع اتفاقية سبتمبر عام ١٨٦٨ ، ثم أعقبتها معاهدة الحماية البريطانية على قطر عام ١٩١٦ التي وقّعت في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني[١٧] وهي مشابهة للاتفاقات المانعة السابقة الذكر .

ولعبت الإدارة البريطانية في الخليج دوراً هاماً في تشكيل مستقبل هذه الإمارات، كما أنها حصلت على موافقات مسبقة وشاملة لاحتكار ثروات المنطقة الطبيعية، استغلتها أيما

استغلال، وكذلك فقد أثرت في توجيه القرار السياسي الداخلي والخارجي لمدة طويلة من الزمن في بعض المناطق بشكل جذري - كما احتكرت المناشط الاقتصادية مثل دور المال والمواصلات والتجارة الخارجية، وكذلك القضاء والإدارة .

ولما كانت إمارات الخليج موضع البحث متساوية في التبعية للسيطرة البريطانية فقد توحدت تقريباً بناها في التجارة الخارجية نتيجة لذلك، وقد ساهمت الظروف الموضوعية في تشكيل خلفية اقتصادية متشابهة، فتلك البيئة القاسية إلا ما ندر من زراعة هنا وهناك، جعلت من سكان المنطقة تجاراً يطوفون البحر، أو غواصين ينزلون إلى أعماقه بحثاً عن الرزق، وعندما تغير الهيكل الاقتصادي من الاعتماد على البحر إلى الاعتماد على النفط، تفجرت - في أوقات مختلفة - آبار البترول في المنطقة، فشكلت مصدراً اقتصادياً موحداً عكس نفسه على طبيعة الاتفاق .

وليست الظواهر الطبيعية أو المناشط الاقتصادية أو الخضوع لقوى سياسية هي التي تتشابه فحسب في الخليج العربي، ولكن فوق ذلك وبعده هناك تداخل إنساني وثيق .

ففي قمة الهرم السكاني هناك عائلات حاكمة ترتبط برباط القربى، فمثلاً نجد آل صباح في الكويت وآل خليفة في البحرين - أبناء عمومة، وكذلك القواسم في الشارقة ورأس الخيمة وينسحب ذلك أيضاً على آل بوفلاح وآل بوفلاسة الذين هم من بطن قبلي واحد (بني ياس) .

ونتيجة للواقع الطبيعي والوضع الاقتصادي السائد والعلاقات القبلية والعائلية، أصبح هناك ثقافة شبه موحدة تعتمد على المزج بين الصحراء والبحر، وبين الإبل والتجارة، فتبلورت فنون وأغان شعبية متقاربة، ونمط حياة وسلوك في المسكن والملبس والتحية واستقبال الزوار، وظواهر اجتماعية وتقاليد متشابهة في الزواج والوفاة والمناسبات الدينية والدنيوية. ومع التحول الاقتصادي الحديث أصبح التكيف مع متطلبات الحياة الجديدة أيضاً بمستوى متقارب .

يشكل مطلع القرن السادس عشر بداية لتغلغل النفوذ والسيطرة الأجنبية. فقد تم أول غزو أجنبي للخليج من قِبَل البرتغاليين في بداية ذلك القرن، حيث سيطروا على الخليج خلال

السنوات ١٥٠٦-١٦٢٢، ثم تبع البرتغاليين الهولنديون الذين أنشأوا لهم موانئ في شمال الخليج على الساحل الإيراني. وأصبح الخليج - خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر - منطقة صراع للمطامع والمصالح الهولندية والفرنسية والبريطانية، وقد كان النفوذ البريطاني في الخليج في البداية ذا طابع تجاري بحت، حيث انضوى تحت اسم «شركة الهند الشرقية»، وهي شركة بريطانية الجنسية أسست ببراءة ملكية في عام ١٦٠٠، إلا أن هذا النفوذ التجاري بدأ يقوى ويتمركز شيئاً فشيئاً حتى استطاع أن يقضي تدريجياً على بقايا النفوذ الهولندي، وذلك بعد أن تمكنت شركة الهند الشرقية في ١٧٦٣ أن تنشئ لها في ميناء بوشهر، مركزاً رسمياً لأول مقيم بريطاني .

وقد أصبح هذا المقيم يحمل لقب «المقيم السياسي البريطاني» في عام ١٨٦٢، واستمرت بريطانيا في سياستها الرامية إلى تقليص نفوذ الدول الأجنبية الأخرى في المنطقة، وذلك بغرض تثبيت نفوذها السياسي فيها. وقد تم لها ما أرادت حين قضت - في نهاية القرن الثامن عشر- على النفوذ الفرنسي في المنطقة، وباشرت في مطلع القرن التاسع عشر تقليص نفوذ الدولة العثمانية في الخليج، وحصره ضمن أقاليم محدودة على الساحل الشرقي للجزيرة العربية، وبذلك يشكل مطلع القرن التاسع عشر بداية لتثبيت نفوذ بريطانيا السياسي في الخليج[١٨].

باشرت بريطانيا تثبيت نفوذها السياسي في المنطقة، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات بحرية وسياسية مع حكام المنطقة، ويمكن تقسيم هذه الاتفاقيات مع حكام الإمارات إلى ثلاث مجموعات رئيسة كما يلي: [١٩]

المعاهدات البحرية (المعقودة بين ١٨٠٦ - ١٨٥٣) :

وهذه تشمل المعاهدات الخاصة بالقضاء على الغارات البحرية ومكافحة الرقيق، والمحافظة على السلام والاستقرار في مياه الخليج عموماً، وأهم معاهدتين تذكران في هذا المجال هما المعاهدة العامة للسلام المعقودة في ٨ يناير ١٨٢٠، والمعاهدة الدائمة للسلام المعقودة في ٤ مايو ١٨٥٣. وقد وقع هذه المعاهدات في الأصل جميع حكام إمارات ساحل عُمان. وابتداء من توقيع هذه الإمارات على معاهدة عام ١٨٢٠، أطلقت بريطانيا على ساحل عُمان

تعبير «الساحل المتصالح» وعلى إمارات الساحل «الإمارات المتصالحة» (Trucial States). وقد انضمت إلى هذه المعاهدات البحرين، كما التزم بها حاكم قطر بموجب اتفاقية مع بريطانيا في عام ١٨٦٨ .

الاتفاقيات السياسية (المعقودة بين ١٨٦١ - ١٩١٦) :

كان عقد هذه الاتفاقيات السياسية نقطة التحول في العلاقات بين بريطانيا وحكام إمارات الخليج، حيث إنها أرست العلاقات البريطانية الخاصة مع هذه الإمارات على أسس وطيدة وأقوى مما كانت عليه. ويجدر البيان هنا بصورة خاصة إلى أن اتفاقيات عام ١٨٩٢ - المعروفة في الاصطلاح الإنجليزي بـ (Exclusive Agreements)، أي الاتفاقيات النهائية أو اتفاقيات المنع أو التحريم - كانت في الواقع نقطة البداية لمباشرة الحكومة البريطانية تمثيل البحرين وإمارات ساحل عُمان دولياً في الشؤون الخارجية .

أما مسؤولية الحكومة البريطانية عن الشؤون الخارجية لإمارة قطر، فقد كانت تقوم على أساس الاتفاقية المعقودة في ٣ نوفمبر عام ١٩١٦، التي تخلت قطر بموجبها لبريطانيا عن سلطات سياسية واقتصادية واسعة. والسبب في تردد بريطانيا في تولي مباشرة الشؤون الخارجية لقطر قبل عام ١٩١٦، يرجع إلى التفاهم القائم بين بريطانيا وحكومة الباب العالي آنذاك ، على أساس أن شبه جزيرة قطر تدخل ضمن تلك الأقاليم من منطقة الخليج التي كانت الامبراطورية العثمانية تدعي السيادة عليها. وقد انتهى هذا الوضع طبعاً بعد هزيمة الحامية التركية في سواحل الجزيرة العربية في مايو ١٩١٣، وقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، التي أدت بدورها إلى تصفية نفوذ الأتراك في منطقة الخليج .

وفيما يخص الكويت، فقد باشرت بريطانيا تولي شؤونها الخارجية نتيجة لاتفاقية المنع أو التحريم المعقودة معها في ٢٣ يناير ١٨٩٩، والجدير بالذكر أن بريطانيا كانت - بعد الحرب العالمية الأولى - تعترف للكويت بوضع خاص، أكثر امتيازاً بين إمارات الخليج، وذلك للأسباب التالية :

- عدم ارتباط الكويت بالعمليات البحرية في جنوب الخليج خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولذلك لم تكن طرفاً في أي من المعاهدات البحرية السالف ذكرها .

- أن اتفاقية الكويت لعام ١٨٩٩ مع بريطانيا لم تتضمن التزاماً صريحاً، بمنع حاكم الكويت من ممارسة حقه في المفاوضات أو عقد معاهدات مع الدول الأجنبية، كما هو الحال بالنسبة للإمارات الأخرى. ومع ذلك يبدو أن حكومة الكويت لم تستعمل هذا الحق دون استشارة بريطانيا، قبل إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ وذلك في ١٩ يونيو ١٩٦١ .

- أن بريطانيا قد أعطت حاكم الكويت تعهداً، بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩١٤، يقضي باعتبار الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية، وذلك بعد أن أبدى استعداده لمهاجمة المواقع التركية في صفوان وأم قصر بالبصرة واحتلالها .

الاتفاقيات الاقتصادية (المعقودة بين ١٩٠٢ - ١٩٢٣) :

وتشمل مختلف الاتفاقيات والتعهدات التي التزم بموجبها حكام الإمارات، أن يتنازلوا للحكومة البريطانية عن امتيازات وحقوق مفضلة، فيما يتعلق بممارستهم حقوق السيادة بشأن منح امتيازات خاصة باستخراج النفط من أراضيهم، وبشأن خدمات البريد والتلغراف ومصائد اللؤلؤ، وغير ذلك من الأمور المشابهة .

وقد يكون من المناسب بعد هذه النظرة العامة على مختلف إمارات الخليج العربي، أن نفرد فيما يلي نبذة موجزة عن كل وحدة من هذه الوحدات، علماً بأنه ليس الهدف من هذه الدراسة تناول تاريخ هذه الإمارات، بقدر ما هو محاولة لتفهم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سترتكز عليها دراستنا فيما بعد :

أ - الكويـــت :

إن التاريخ الحديث لإمارات الخليج يبدأ منذ القرن السادس عشر الذي سيطر خلاله البرتغاليون على منطقة الخليج العربي، وذلك في عام ١٥٠٦، حيث قاموا ببناء الحصون والقلاع في مختلف موانئ المنطقة، ثم تخلوا عنها نهائياً بعد انسحابهم النهائي منها خلال النصف الأول من القرن السابع عشر .

أما نظام الحكم السياسي في الكويت فترجع جذوره وأصوله كما ذكرنا إلى عام ١٧١٦، وذلك حين هاجرت مجموعة من ثلاث قبائل نجدية تعرف بالعتوب (أو بني عتبة) من عنيزة (في الجزيرة العربية) إلى الكويت - المعروفة قديماً باسم «القرين» - واتخذوها موطناً جديداً لهم. وقبائل العتوب الثلاث المذكورة هي آل صباح (العائلة الحاكمة في الكويت) وآل خليفة (العائلة الحاكمة في البحرين) وآل جلاهمة (التي هاجرت إلى قطر فيما بعد ولكن دون أن يكون لها دور في تأسيس حكومة هناك)[٢٠]. ويُعد عام ١٧٥٩ بداية لتأسيس نظام الحكم لعائلة آل صباح في الكويت، وذلك بعد أن نزح في ذلك الوقت الشيخ صباح (الحاكم الثاني في الأسرة) من موقع القبيلة السابق في «أم قصر» إلى «الكوت» أو الكويت، حيث تم اتخاذها مقراً دائماً لحكومة أسرة آل صباح، التي لا تزال - منذ أكثر من ٢٠٠ سنة وحتى اليوم - مسؤولة عن نظام الحكم في الكويت. أما فيما يخص العلاقات بين حكومة آل صباح والحكومة البريطانية، فإنه بالرغم من أن العلاقات التجارية بين شيوخ آل صباح وبريطانيا ترجع إلى عام ١٧٧٥، إلا أن الاتصالات السياسية المباشرة بين الطرفين لم تبدأ قبل نهاية القرن التاسع عشر، وذلك في عام ١٨٩٩، عندما أقدمت الحكومة البريطانية، عن طريق حكومة الهند آنذاك، على عقد اتفاقية سياسية سرية مع حاكم الكويت في تلك الحقبة، الشيخ مبارك آل صباح. وقد أقدمت بريطانيا على عقد اتفاقية عام ١٨٩٩، بالرغم من أنها ظلت لسنوات لاحقة تعترف ظاهرياً بحق السيادة الخارجية للدولة العثمانية على الكويت[٢١] .

وقد تزايد الوجود البريطاني في الكويت، خصوصاً في أعقاب اتفاقية بريطانيا مع الدولة العثمانية عام ١٩١٣ على تصفية الوجود العثماني، ليس في الكويت فحسب بل وبعض أجزاء الخليج العربي كذلك. ولكن تدهورت العلاقات بين السلطات البريطانية والكويت في عهد الشيخ سالم بن مبارك، حينما لجأت بريطانيا في عام ١٩١٨، إلى فرض الحصار الاقتصادي على الكويت لكي تحول دون قيامها بتموين قوات الدولة العثمانية خلال معارك الحرب العالمية الأولى إلا أن هذه العلاقات بدأت تتحسن بعد اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ لتنظيم مسألة الحدود واتفاقيات عام ١٩٤٣ التي نظمت مسألة المسابلة[٢٢] .

وقد شهدت الكويت منذ أوائل الخمسينيات من هذا القرن نهضة حضارية شاملة في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح، في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية. كما تم في عهده إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ مع بريطانيا وحصول الكويت على استقلالها في ١٩ يونيو عام ١٩٦١. وقد انضمت الكويت إثر استقلالها إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٦١/٧/٢٠ ثم إلى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٤.

ب - البحريـــن :

إن التاريخ السياسي الحديث للبحرين، يبدأ منذ خروج قبيلة آل خليفة من الكويت ونزوحها في عام ١٧٦٦ - تحت قيادة رئيسها الشيخ خليفة بن محمد - إلى الجنوب من الساحل الشرقي للجزيرة العربية حيث استقرت في الزبارة لبضع سنوات كما هو معروف[٢٣] .

وقد أسس شيوخ آل خليفة حكومة في الزبارة، وبدأوا يتطلعون إلى الاستيلاء على جزر البحرين التي تبعد نحو ١٨ ميلاً عن الساحل الشمالي لقطر، وقد أصبحت الزبارة فيما بعد مركزاً تجارياً هاماً .

أما جزيرة البحرين فقد خضعت في الفترة ١٥٢٢-١٦٠٢ للحكم البرتغالي، وبعد ذلك استولت عليها حكومة فارس التي ظلت تحكم البحرين خلال الفترة ١٦٠٢-١٧٨٢ حكماً متقطعاً وغير مباشر، وذلك عن طريق والٍ عربي هو الشيخ نصر آل مذكور، حاكم بوشهر، الذي كان بدوره يستمد سلطته من قِبَل كريم خان زند حاكم بلاد فارس آنذاك. ولكن جزر البحرين لم تستقر تحت حكم الفرس خلال تلك الفترة أيضاً، بل انتزعت منهم من قبل بعض الشيوخ العرب في المنطقة .

وقد سيطر عليها سلطان مسقط في عامي ١٧١٨ و ١٧٢٠، كما أن حكام آل خليفة حاولوا من جانبهم السيطرة على جزر البحرين ولكن دون جدوى، إلاّ أنه بعد أن توفي حاكم بلاد فارس آنذاك تمكنوا من تكوين أسطول مسلح جعل منهم قوة بحرية في الخليج، وبذلك استطاعوا في إحدى محاولاتهم الناجحة بمساعدة القبائل القطرية ردع اعتداء مسلح ضدهم من قبلِ والي البحرين الشيخ نصر، وأن يوجهوا حملة مضادة أدت في النهاية إلى استيلائهم على جزر البحرين، بعد أن تخلت عنها حاميتها الفارسية المحتلة[٢٤] .

وقد نقل حكام آل خليفة - فيما بعد - عاصمة حكمهم من الزبارة إلى البحرين، ولكنهم ظلوا يحتفظون بسيطرتهم على الزبارة لفترة من الزمن، حين ظهر شيوخ آل ثاني في القسم الجنوبي من قطر واستطاعوا أن يثبتوا أنفسهم فيما بعد كأسرة حاكمة لشبة جزيرة قطر .

وبعد استيلاء آل خليفة على البحرين في عام ١٧٨٣ استطاعوا أن يؤسسوا حكومة استمرت تحكم البلاد حتى هذا اليوم، بالرغم من المحاولات المتكررة واليائسة التي بذلت من قبل كل من سلطات مسقط والفرس والأتراك والوهابيين للسيطرة عليها، وذلك خلال الأربعين سنة الأولى من حكم آل خليفة للبحرين[٢٥].

أما بداية العلاقات السياسية بين حكام آل خليفة والحكومة البريطانية فقد كانت في عام ١٨٢٠، حين انضم حاكم البحرين آنذاك إلى المعاهدة العامة للسلام التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ ساحل عُمان في ذلك العام. وقد تطورت العلاقات السياسية بين البحرين وبريطانيا فيما بعد نتيجة لعقد ميثاق ١٨٦١ واتفاقيتي ١٨٨٠ و ١٨٩٢ بين البلدين. وقد تعهدت بريطانيا بموجب الاتفاقيتين بالدفاع عن البحرين وتولي شؤونها الخارجية[٢٦] .

وما أن أطل القرن العشرين، حتى كانت المصالح البريطانية في البحرين قد نمت بصورة كبيرة، حيث حدث تطور في العلاقات بين البلدين في ١٩٠٠ حين عين جي.إس. جاسكن البريطاني مساعد وكيل سياسي في البحرين وبنيت دار للوكيل في المنامة خلال ١٩٠١ - ١٩٠٢، وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ أبدل بجاسكن وكيل أصيل هو الكابتن إف.بي. بروبدوكس والذي خول فيما بعد الفصل في قضايا الأجانب، ومن خلال نشاط الوكلاء السياسيين في البحرين بدأ النفوذ البريطاني يقوى شيئاً فشيئاً، وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى كان هذا النفوذ قد وصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للإمارة .

كما حصل تطور آخر وقع سنة ١٩١٤ عندما تعهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للمقيم البريطاني في الخليج إي.بي. تريفور بألا يقوم هو، ولا يعطي آخرين الحق في استغلال البترول الذي في أرضه دون استشارة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين وبدون موافقة الحكومة العليا [٢٧]، وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى أصبح وضع بريطانيا في

البحرين وبقية إمارات الخليج أقوى مما كان قبلها، وبالتالي استطاعت أن تضع يدها على مصادر البترول الموجودة والمحتملة. وبالنسبة للبحرين فقد حصلت بريطانيا على حق امتياز للتنقيب في ١٩٢٥ .

وفي سنة ١٩٣٢ تأسست شركة نفط البحرين (BAPCO) بالشروط التي وضعتها السلطات البريطانية واكتشف النفط في ذلك العام. وفي عام ١٩٣٤ تم شحن أول تصدير نفط من البحرين للأسواق العالمية، وكان إنتاج النفط في البحرين ولمدة ليست بالقصيرة هو المصدر الوحيد للإنتاج في الخليج. إلا أن كمياته المنتجة لم تكن في وقت من الأوقات كإنتاج المناطق الخليجية الأخرى، رغم أنه غذى الاقتصاد البحريني لمدة طويلة وصرف من دخله على تنمية اجتماعية اقتصادية لم تكن ممكنة بدونه. لقد كانت مساهمة دخل البترول في ميزانية حكومة البحرين ١٩٣٤ - ١٩٣٥ (٣٢٪) تقريباً، وارتفعت في ١٩٦٩ إلى (٦٠٪)، ولكن ما لبثت أن تراجعت بعد ذلك لفترة قصيرة، وعادت فارتفعت إلى ٦٢٪ من مجمل إيرادات الدولة سنة ١٩٧٣[٢٨] .

جـ - قطــر :

لا يعرف إلا القليل عن تاريخ قطر الحديث حيث كانت تسكن القرى الساحلية لشبه الجزيرة القطرية حينذاك قبائل عربية نزحت من ساحل عُمان أو من قبائل منطقة الأحساء أو من قلب الجزيرة العربية. وفي بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبحت قطر خاضعة لنفوذ الدولة العثمانية، التي بسطت سيطرتها خلال تلك الفترة، على المنطقة الساحلية الشرقية للجزيرة العربية الممتدة من الكويت شمالاً حتى شبه جزيرة قطر جنوباً. ولم تتخلص قطر كلياً من النفوذ التركي حتى عام ١٩١٥، حين تم انسحاب الأتراك من قطر نهائياً[٢٩] .

أما شيوخ آل ثاني، الذين أسسوا نظام الحكم الحديث في قطر، فيرجع نسبهم إلى بني تميم، إحدى القبائل العربية في شبه جزيرة العرب، ومنها قبيلة المعاضيد التي ينتمي اليها آل ثاني، وقد وصل آل ثاني إلى قطر في أوائل القرن الثامن عشر، وفي عهد محمد بن ثاني برزت زعامة آل ثاني للقبائل القطرية والتفوا حوله. ثم كان لشخصية ابنه جاسم أثر كبير في بروز

الكيان السياسي المستقل لقطر، حيث حدثت خلافات ووقائع بين قطر والبحرين[٣٠] تم على إثرها انفصالهما عن بعض نهائياً عام ١٨٦٨ .

وفيما يخص علاقات قطر السياسية ببريطانيا، فقد ابتدأت في عام ١٨٦٨، حينما عقدت السلطات البريطانية في الخليج في ذلك العام اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر آنذاك، تعهد فيها الأخير باحترام الأحكام العامة للمعاهدة الدائمة للسلام لعام ١٨٥٣، الموقعة من قبل حكام ساحل عُمان. وقد أدت اتفاقية عام ١٨٦٨ إلى اعتراف السلطات البريطانية في الخليج بوضع الشيخ محمد بن ثاني حاكماً لقطر. ولكن بريطانيا ظلت، من الناحية القانونية، تعترف بالوضع الخاص للأتراك في قطر حتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي تقريباً. وقد تبع ذلك عقد اتفاقية عام ١٩١٦ بين الحكومة البريطانية والشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني حاكم قطر آنذاك. وقد تعهدت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقية بالدفاع عن قطر وتولي شؤونها الخارجية[٣١] .

وقد كان للمصالح البريطانية في قطر في بدايات التنقيب عن النفط نصيب الأسد، فمثلاً احتكرت شركة بترول العراق الإنجليزية I.P.C. الامتياز وشكلت شركة سميت شركة بترول قطر المحدود Q.P.C. وتفجر البترول في قطر حول جبل دخان في بداية الحرب العالمية الثانية، إلا أن ظروف الحرب أجبرت الشركة على التوقف عن الحفر والإنتاج. وبعد الحرب مباشرة بدأت العمليات مرة أخرى وأنجز حفر تسعة آبار في نهاية سنة ١٩٤٩ في سفوح جبل دخان على الشاطئ الشمالي لقطر. ولما كانت المياه ضحلة هناك فقد أنشئ خطان من الأنابيب إلى البحر من أجل سحب النفط إلى ميناء قريب هو ميناء أم سعيد، وفي سنة ١٩٤٩ قام الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني - حاكم قطر آنذاك بتصدير أول حمولة من النفط تخرج من قطر، وتم بعد ذلك بخمس سنوات إنشاء مصنع تكرير صغير للزيت في ميناء أم سعيد لخدمة الاستهلاك المحلي القطري[٣٢] .

وقد ارتفع إنتاج قطر من البترول من حوالي ٨٠ ألف طن يومياً سنة ١٩٤٩ إلى حوالي ٢٢ مليون طن يومياً سنة ١٩٧٢. وهذا الإنتاج يؤمن حالياً ٩٥٪ من إيرادات الحكومة القطرية .

وظل الشيخ عبدالله جاسم آل ثاني يحكم قطر زهاء الخمسين عاماً، وكان ولي عهده والمرشح للإمارة بعده ابنه الشيخ حمد بن عبدالله ولكن المنية عاجلته وتوفي قبل والده. وبعدها قام الشيخ عبدالله بتولية الحكم لابنه الشيخ علي، وولاية العهد للشيخ خليفة بن حمد، على أن يتولى الإمارة بعد عمه الشيخ علي، ولكن تولى الإمارة بعده الشيخ أحمد بن علي عام ١٩٦٠[٣٣].

وفي سنة ١٩٧٢ تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد، وكان الشيخ خليفة بن حمد قد أعلن استقلال دولة قطر عام ١٩٧١، وإنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين قطر وبريطانيا، ودخلت قطر في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، كما ساهمت في المنظمات والمؤتمرات العربية والعالمية.

د - إمارات ساحل عُمان :

إن تاريخ منطقة ساحل عُمان مرتبط، إلى حد ما بتاريخ عُمان. ولهذه المنطقة تاريخ ضارب في القدم، إذ يذكر المؤرخون أن قبائل المنطقة هاجرت اليها من مأرب في اليمن عام ١٣٠ بعد الميلاد. وقد عرف لهذه القبائل استقلالها بعد انحسار النفوذ البرتغالي عن المنطقة في منتصف القرن السابع عشر. وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر أصبح تاريخ إمارات الساحل العُماني مرتبطاً كل الارتباط بتاريخ قبيلة القواسم، التي حكمت كلاً من الشارقة ورأس الخيمة، وبسطت نفوذها على القبائل الأخرى في المنطقة.

وقد ظهرت قبيلة القواسم كقوة عسكرية بحرية في منتصف القرن الثامن عشر، بعد ضعف نظام الحكم في بلاد فارس. ويذكر المؤرخون أن التاريخ السياسي الحديث لمشيخة أبوظبي ابتدأ عام ١٧٦٠، حين استوطنتها قبيلة آل بوفلاح تحت قيادة رئيسها الشيخ ذياب بن عيسى. وقد تمركز حكم آل بوفلاح (من بني ياس) في أبوظبي على مرّ السنين[٣٤].

أما مشيخة دبي فقد كانت مستوطنة في بداية القرن التاسع عشر من قبل جماعات قبلية تدين بالولاء لشيوخ أبوظبي، ويرجع تاريخ دبي كإمارة مستقلة إلى عام ١٨٣٨، حين استقلت

عن أبوظبي. وقد اعترفت بريطانيا باستقلالها كإمارة في عام ١٨٣٩، حين عقدت معها اتفاقية خاصة بتحريم تجارة الرقيق .

ويرتبط تاريخ دبي الحديث بقيادة شيوخ آل مكتوم، الذين لهم علاقة بقبائل «بني ياس» في أبوظبي. أما رأس الخيمة والشارقة فقد كانتا المركزين الرئيسيين لشيوخ القواسم، الذين كانوا في عام ١٨٠٣، تحت قيادة الشيخ سلطان بن صقر. وقد شمل نفوذ القواسم الإمارات الواقعة بين الشارقة ورأس الخيمة. وبالنسبة لأم القيوين فيمكن اعتبار عام ١٨٣٢ بداية لاستقلالها الداخلي، وذلك نتيجة لمبادرة الشيخ سلطان بن صقر، حاكم الشارقة آنذاك، في التخلي عن مطالبته بالسيادة عليها[٣٥] .

وهكذا يتبين لنا أنه كانت لمشيخات ساحل عُمان - التي اختلف عددها على مر السنين من خمس إلى سبع إمارات - كيانات سياسية مستقلة - ذات طابع قبلي بحت - وذلك قبل بداية النفوذ السياسي البريطاني في المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر. وتؤكد المصادر التاريخية بأن هذه الإمارات كانت مستقلة خلال القرن الماضي، ولكن كانت واقعة تحت تأثير نفوذ الحكم الوهابي في الجزيرة العربية، وذلك في الفترات التي كان يقوى فيها النفوذ الوهابي في منطقة البريمي بعُمان وفي منطقة الساحل العُماني[٣٦] .

وقد بدأت العلاقات الرسمية بين الحكومة البريطانية وحكام إمارات ساحل عُمان، بعد الحملة العسكرية التي قادتها شركة الهند الشرقية من مستعمرة الهند في عام ١٨١٩ ضد شيوخ القواسم وقواعدهم في رأس الخيمة والشارقة. وقد أسفرت تلك الحملة - التي حطمت كل الأسطول البحري لعرب القواسم - على عقد المعاهدة العامة للسلام لعام ١٨٢٠ بين الحكومة البريطانية وحكام القواسم وغيرهم من شيوخ الإمارات المذكورة [٣٧]. وقد تبعت هذه الاتفاقية - التي دعت إلى ضرورة إيقاف أعمال الاعتداءات البحرية ضد السفن التجارية البريطانية في مياه الخليج - اتفاقيات أخرى مكملة أهمها المعاهدة الدائمة للسلام لعام ١٨٥٣ .

ولكن أهم اتفاقية عقدت بين هذه الإمارات والحكومة البريطانية هي اتفاقية المنع أو التحريم لعام ١٨٩٢. وقد أدت هذه الاتفاقية إلى تولي الحكومة البريطانية الشؤون الخارجية

لإمارات ساحل عُمان، التي أطلقت عليها بريطانيا بعد عقد اتفاقية عام ١٨٢٠ اصطلاح «إمارات الساحل المتصالح» Trucial States ، أما قبل عقد الاتفاقية المذكورة فقد كانت بريطانيا تطلق على الساحل العُماني اصطلاح «ساحل القرصنة» (Pirate Coast)[٣٨] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن السياسة البريطانية كانت تهدف إلى تكوين اتحاد يضم المشيخات تحت إشرافها. وقد ظهرت بوادر هذه السياسة في ١٩٥١ عندما تألف مجلس من حكام هذه المشيخات يجتمع مرتين أو ثلاثة في العام، وكان الهدف من إنشائه توحيد النظم الإدارية فيها[٣٩] . على أن بريطانيا من ناحية أخرى كانت تعمل على فض المحالفات أو الوحدات التي كانت كثيراً ما تقوم بين هذه المشيخات دون الرجوع إليها، كما اتجهت إلى تفتيت هذا الساحل إلى إمارات صغيرة فمثلاً عملت على انفصال رأس الخيمة عن إمارة الشارقة ١٩١١ وجعلت منها إمارة مستقلة، كما شجعت استقلال الفجيرة ١٩٥٢ .

وبعكس الكويت وقطر والبحرين، فلم تكن إمارات الساحل المتصالح أو «ساحل الهدنة» كما كان يشار إلى الإمارات العربية المتحدة إلى وقت متأخر، مثار اهتمام المصالح البريطانية في أوائل هذا القرن، إذ كان يشار إلى هذه المناطق على أنها مناطق متخلفة .

إلا أن هذه التوقعات ما لبثت أن توارت بسرعة في ظروف السباق على استخراج النفط واستغلاله، ففي أكتوبر سنة ١٩٣٥ ، كونت شركة البترول العراقية .I.P.C - والتي أصبحت شركة تتمثل فيها المصالح البريطانية والأمريكية وكذلك الفرنسية والهولندية - كونت هذه الشركة شركة فرعية لاستغلال نفط الساحل العُماني وقد سميت بشركة الامتيازات البترولية المحدودة، وبعد سنة من ذلك الوقت كونت هذه الشركة شركة أخرى باسم (شركة تنمية بترول عُمان المحدودة) ، وخلال العام الأول من إنشاء هذه الشركة زار مندوبها منطقة ساحل عُمان، للاتفاق مع المسؤولين في المنطقة على كيفية دفع العائدات مقابل امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله[٤٠] .

ومع أن هذه المهمة لقيت بعض الصعاب، خاصة حول التقديرات المالية التي عرضتها الشركة، فإن الفقر الذي كانت تعيش فيه المنطقة ما لبث أن أثر إيجابياً، في قبول شيوخ

الساحل العُماني للمبالغ الزهيدة التي عرضتها الشركة، فوقع حكام إمارة دبي والشارقة ورأس الخيمة مع الشركة سنة ١٩٣٨ عقود استغلال النفط في مناطقهم نظير رسوم سنوية تدفعها الشركة المذكورة[٤١] .

لم يكن حظ الشركة مع الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان شيخ أبوظبي كما كان حظها مع بقية شيوخ الساحل، حيث رفض تلك المبالغ الزهيدة، إلا أنه عاد فوقع اتفاقاً مماثلاً في يناير سنة ١٩٣٩ مع الشركة بنفس شروط من سبقه إلى التوقيع من الشيوخ[٤٢] .

كان واضحاً أنه لم يكن دافع شركة تنمية عُمان في إسراعها لتوقيع اتفاق مع شيوخ المنطقة، هو بالفعل تنمية موارد بترول الساحل، بل الهدف الواضح والذي أثبتته الوقائع التاريخية اللاحقة، أن هذه الشركة أرادت تجميد احتمال أي إنتاج بترولي في الساحل، حتى تستطيع شركاتها الأم - ومن خلفها المصالح الغربية المستغلة احتكار استخراج النفط، ومن ثم تسويقه عالمياً بالأسعار والشروط التي تناسبها، مخلفة مصالح أبناء المنطقة بشكل عام وأبناء الساحل بوجه خاص في آخر سلم أولوياتها .

ولولا تصاعد الطلب على البترول، وانفتاح شهية الدول الصناعية الشرقية والغربية على هذه المادة كمصدر للطاقة ومادة خام لكثير من الصناعات، لما أجبرت شركة تنمية بترول عُمان على إنتاجه وتصديره من ساحل عُمان، وما لبث في أكتوبر سنة ١٩٦٠ أن أعلن عن اكتشاف كميات تجارية من البترول في أبوظبي، اتخذت الشركة المذكورة على إثرها خطوتين، الأولى هو تخليها عن امتيازاتها في إمارات الساحل الأخرى، والثانية تغيير اسمها إلى شركة نفط أبوظبي(ADPC) وذلك في يوليو سنة ١٩٦٢. وبدأت تصدير البترول الظبياني بكميات كبيرة للسوق العالمي[٤٣] .

أما في إمارة دبي فقد منح الامتياز الذي تنازلت عنه (شركة تنمية بترول عُمان)، إلى شركة دبي المحدودة، وذلك للتنقيب في المناطق الداخلية، بينما منح الامتياز للتنقيب في المناطق الساحلية إلى مؤسسة مناطق دبي البحرية المحدودة، وقد بدأت في الإنتاج سنة ١٩٦٩، وتعد دبي الآن من إمارات النفط المنتجة والمصدرة[٤٤] .

أما بقية الإمارات فلم تدخل ميدان إنتاج النفط بشكل تجاري بعد، وتملك شركة نفط رأس الخيمة حق امتياز التنقيب عن النفط في رأس الخيمة في المناطق الداخلية والساحلية، بينما تشترك كل من شركة جون دبليو مالكوم وشركة الزيت النقي في عقد الامتياز الخاص بالتنقيب عن النفط في كل من الشارقة وعجمان وأم القيوين[٤٥] .

ثانياً : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

مرحلة ما قبل البترول :

اعتمد الاقتصاد التقليدي في إمارات الخليج في مرحلة ما قبل البترول، على مجموعة من المناشط الإنسانية كانت هي مصدر الدخل للجماعات البشرية التي عاشت على ضفافه، خاصة في الساحل الغربي. فمغاصات اللؤلؤ الواقعة قرب البحرين والكويت وقطر وسواحل عُمان وغيرها تُعد أشهر مغاصات اللؤلؤ في العالم[٤٦]. وكان الغوص من أجل اللؤلؤ هو أهم عمل اقتصادي مارسه أبناء إمارات الخليج منذ أقدم الأزمنة، ففي أوائل هذا القرن كانت إمارات الخليج تنتج نصف محصول العالم من اللؤلؤ، وكان عدد السفن التي تعمل في استخراج اللؤلؤ حينئذ تقدر بثلاثة آلاف وخمسمائة. وكانت إمارة البحرين تتميز عن غيرها من إمارات الخليج الأخرى بكثرة إنتاجها حيث يوجد بها أكبر عدد من سفن الغوص، تليها قطر ثم الكويت فدبي والشارقة وأبوظبي وأم القيوين[٤٧] .

وتعد صناعة الغوص من أكثر الصنعات التي مارسها الإنسان صعوبة وخطورة وشدة، ففيها عناء وشظف، وفيها كدح مضن، ويحتاج صاحبها إلى الصبر الطويل حاجته إلى المثابرة التي لا يتطرق إليها الوهن أو الملل[٤٨]، وقد اعتمدت صناعة الغوص في إمارات الخليج على نوعين من التمويل المالي، الأول كان يدعى «الخماميس» والنوع الثاني «السلفية» وانتشرت الثانية وهي الأسوأ اجتماعياً في الكويت والبحرين حيث كانت المجتمعات مستقرة إلى حد كبير، أما الأول «الخماميس» فقد كان سائداً في قطر وساحل عُمان من أبو ظبي إلى دبي[٤٩] .

كانت مواسم الغوص تقسم إلى ثلاثة مواسم، أحدها وهو الأوسط الموسم الرئيسي أو ما يسمى بالغوص الكبير ويبدأ من شهر يونيو حتى سبتمبر من كل عام. أما الغوصان الآخران

فهما أقل زمناً وغلة، أحدهما يسبق الغوص الكبير ويسمى الغوص البارد والآخر يلي الغوص الكبير ويسمى مجني[50] .

وتخرج سفن الغوص إلى البحر في مجموعات أو منفردة في يوم أو أسبوع محدد من كل مدينة من مدن الخليج، قاصدة أماكن تواجد اللؤلؤ أو ما يسمى (الهير) حيث يبدأ عمل الغواصين الشاق، والذي يستمر أسابيع وأشهر طويلة. وفي كل سفينة قبطان (نوخذة) ومجموعة من الغواصين (الغاصة) ومجموعة تماثلهم عدداً من رافعي الغواصين ويسمون (سيوب ومفردها سيب) وقد يكون لهؤلاء في السفن الكبيرة مساعدون يسمون (رضيف) ثم يتبع هؤلاء جميعاً شاب أو أكثر يسمى (تباب) للقيام على خدمة القبطان والبحارة[51] .

أما طريقة إتمام تمويل الحملة أو السفينة فهي تتم كما ذكرنا عن طريقين، الأول ما يسمى «الخماميس» وهو أن يلتحق الغواصون والسيوب بالسفينة، على أساس أن يتشاركوا في الحصيلة النهائية من الحملة، بشرط أن يأخذ صاحب السفينة والذي يكون في بعض الأحيان هو القبطان (النوخذة)خمس مجمل محصول الموسم، وتوزع الأربعة أخماس الباقية على عدد (الغراصين والسيوب) حيث يأخذ الغواصون سهمين و «السيب» سهماً واحداً[52] .

وهذا النوع من التمويل قد يبدو مشاركة معقولة حيث يشارك الرجال بجهدهم، وصاحب رأس المال (القبطان أو صاحب السفينة) يضع رأس ماله في مشروع مشترك يتقاسمون أرباحه. إلا أن العملية لا تتم بالشكل الجميل الذي يمكن أن تظهر به، حيث إن صاحب السفينة أو القبطان يميل في كثير من الحالات التي لا تعطي فيها الحملة مردوداً معقولاً أو أي مردود على الإطلاق، إلى التحايل والاستيلاء على ما يعتقد أنه حقه من بيع اللؤلؤ، ويترك الكثير من الرجال في معظم الحالات بمردود صغير جداً، لا يتناسب مع العمل والجهد الذي بذلوه طيلة أربعة أشهر أو خمسة بل ويتركهم أحياناً دون أي مردود[53] .

وبالتالي فإن عمال الغوص من هذه الفئة يكاد المردود العائد من نتاج عملهم يكون دون الكفاف، يعيشون عليه أو يعملون بعض الأعمال الأخرى على البر خلال الشتاء، وعلى أمل الرجوع مرة ثانية للبحر لعل حظهم يكون أوفر في المرات القادمة .

أما النوع الثاني من التمويل وهو «السلفية» فتعتمد على السلفة، حيث يأتي الغواص لصاحب السفينة أو المول، فيعطيه الأخير سلفة نقدية يقضي بها حاجته أو حاجة أولاده قبل الموسم ، على أن يتقاضاها المول بعد الموسم من حصة هذا العامل (الغواص) .

وحيث إن مردود موسم الغوص لا يسد عادة إلا الكفاف، فإن هذا الغواص يعجز عن سداد الدين أو السلفة، فتحول إلى الموسم القادم، وهكذا يتعاظم ما على الغواص من سلف سنة بعد أخرى حتى يجد نفسه أسير صاحب السفينة لا يستطيع منه فكاكاً. وحيث إن المول لا يعطي سلفة إلى الغواص الفرد، وإنما في بعض الإوقات، يقوم المول بإقراض صاحب السفينة نفسه، ولأن الإسلام يحرم الربا أي أخذ الربح على إقراض المال، فقد تفتقت أذهان المولين - وهم عادة من التجار أو ما يسمون «طواويش» (تجار اللؤلؤ) - على عملية تعرف محلياً «بالمقالبة» حيث يذهب التاجر المقرض مع طالب القرض إلى تاجر ثالث يبيع الأرز أو الدقيق أو القهوة أو أية سلعة أخرى. فيشتري التاجر (المقرض) لحساب طالب القرض عدداً من أكياس الأرز مثلاً، ويدفع ثمنها نقداً لصالح طالب القرض، يقوم بعدها الأخير ببيعها مرة ثانية للتاجر صاحب البضاعة عادة بسعر أقل من السعر الأصلي، وبالتالي يحصل على نقد سائل لتسهيل أعماله، أما فرق السعر فهو بمثابة ربح التاجر والمول، وكثيراً ما يكون التاجر هو المول في نفس الوقت [٥٤]. وبالتالي فإنه حتى أصحاب السفن في بعض الأوقات يغرقون في الدين بشكل تدريجي، حتى يفقدوا ما يملكون سواء في البحر (السفينة) أو في البر (البيوت والعقارات الأخرى) .

أما عامل الغوص فيعيش كالعبد من جراء علاقات الإنتاج هذه، فهو لا يخرج من الدين إلا فيما ندر، ويبقى مديناً لرب عمله الذي يرغمه على أن يعمل معه في كل موسم من مواسم الغوص. وإذا توفي هذا الغواص وهو مدين لرب عمله فإنه كثيراً ما يجد أبناءه أو من يمكنه العمل منهم على أخذ مكانه في الموسم الذي يليه. وإذا رفضت الأسرة كان عليها بيع منزلهم أو ما يملكون من حطام الدنيا تسديداً لدين رب العائلة المتوفى[٥٥] .

وفي كثير من الأحيان نرى (الطواش) تاجر اللؤلؤ، أو (النوخذة) صاحب السفينة يرغم زوجة الغواص المتوفى على الزواج منه حتى يسقط حقه في المطالبة بتسديد دين زوجها. وفي

بعض الحالات يتم الزواج فتتحول الزوجة إلى خادمة في بيت السيد، ويتحول الأبناء إلى أجراء وغواصين على سفينة السيد[٥٦].

ولقد أدى الغوص إلى نشأة بعض الظواهر التي لازمت حياة المجتمع الخليجي، والتي كان أهمها ظاهرتان : ظاهرة اقتصادية وأخرى اجتماعية. فأما أولاهما فتتمثل في ذلك الرواج أو الركود الاقتصادي الذي يواكب بداية موسم الغوص ونهايته. فقبيل الموسم تزدهر حركة البيع والشراء، وتروج الأسواق عندما ينطلق البحارة لشراء ما قد تحتاجه بيوتهم وأسرهم، مما قد أفاء الله عليهم من «السلف» التي حصلوا عليها من نواخذاتهم. وما تكاد سفينة الغوص تغادر الموانئ حتى يحل بالأسواق الهدوء والركود في انتهاء موسم الغوص، كي يدب النشاط في المدن مرة أخرى نتيجة للكسب الذي جاء به رب البيت بعد عودته من رحلته الطويلة سالماً .

وأما الظاهرة الاجتماعية فتتمثل في ذلك العدد الكبير من رجال البادية، الذين يهرعون إلى مراكز تجمع البحارة التماساً للاكتساب في البحر، وتلك الفرحة التي تعم الناس عند توديع أهلهم واستقبالهم بعد العودة، وما يصاحب هذا الوداع أو ذاك الاستقبال من انفعالات وانعكاسات، كما تتمثل في تلك العلاقات الفردية التي كانت سائدة بين الخليجيين، كالثقة المتبادلة والاعتماد على كلمة الشرف في المعاملات وفي التعاون بين أبناء المجتمع، ذلك التعاون الذي يبدو واضحاً في تعاون بحارة السفينة الواحدة على تسييرها ورعاية أمورها، كما يتمثل في ضروب الأدب الشعبي والغناء والرقص الذي يصاحب كل عملية من عمليات الغوص [٥٧]. فلم يكن الغوص مجرد نشاط اقتصادي، وإنما كان حياة اجتماعية متكاملة انعكست على قيم وعادات المجتمع وتقاليده، وكانت مصدراً رئيسياً لثقافته وأغانيه، وترتب عليها أنشطة المجتمع بأفراحه ومناسباته، وقيام علاقات اجتماعية خاصة بين سكان الخليج[٥٨].

وبطبيعة علاقات الإنتاج السائدة في مجتمع الغوص في إمارات الخليج، فقد وجدنا أن الروابط العائلية - خاصة في العائلة الممتدة - تزداد ترابطاً لتحقيق وضع اقتصادي أفضل، فنرى العائلات تدخل في هذه الصناعة بشكل جماعي، فرب العائلة يملك السفينة أو عدة سفن يستخدمها للغوص، والإخوة والأبناء وأبناء العمومة والإخوان يعملون جماعياً على متن هذه

السفينة أو السفن التي تمتلكها العائلة. وقد يقوم بمساعدتهم بعض الأجراء من الخارج أو بعض العبيد الذين يتبعون العائلة .

ورغم أن هذا النظام الاقتصادي يقوي الارتباط العائلي من جهة - حيث يعتمد بعضهم على بعض اقتصادياً - إلا أنه في نفس الوقت يدعم السلطة المطلقة، فرب العائلة أو كبيرها يستحوذ على كل المردود الاقتصادي من عمل مجموع هؤلاء الأفراد أو معظمه، ويترك للباقي (الإخوة وأبناء الإخوة والأقارب العاملين معه) ما يقيم أودهم وأسرهم فقط، ويبقى هو وأبناؤه في الغالب مالكين لوسائل الإنتاج (السفن) أو يستخدم الفائض لصالحه هو وأبنائه .

وبالتالي نرى علاقات متنافرة ومرتبطة في آن واحد تنفر من سلوك رب الأسرة، إلا أنها مضطرة للخضوع وقبول هذا السلوك نتيجة لعدم القدرة على إيجاد وسيلة عمل أخرى، أو التخوف من الوقوع في مشكلة اقتصادية أسوأ[٥٩] .

وإلى جانب تجارة اللؤلؤ كانت هناك نشاطات اقتصادية أخرى يقوم بها أبناء الخليج - قبل البترول - ولكنها كانت تأتي من حيث الأهمية في الدرجة الثانية أو الثالثة بعد الغوص[٦٠].

كانت التجارة بين سواحل الخليج أو بينه وبين سواحل الهند أو شرق أفريقيا تشكل قطاعاً هاماً من دخل أبنائه، وكان ركوب البحر والتنقل بين الموانئ نتيجة طبيعية لمن لم يجدوا إلا البحر طريقاً إلى العوالم الأخرى. وعلاقة ابن الخليج بالبحر صورها أمين الريحاني في عشرينيات هذا القرن بقوله «إن أهل البحرين مثل أهل الكويت، بل مثل كل العرب الساكنين على سواحل الخليج، لا يزالون من عشاق اليم وسادة الشراع بل هم اليوم الملاحون السائدون في الخليج وفي البحر الأحمر»[٦١] .

لقد كانت طبيعة هذا النشاط التجاري الخليجي تفرض تقاليد وقيماً وسلوكاً بدونها لم يكن ليستقيم أمر هذه التجارة، فقد كانت الأمانة والثقة من العوامل المهمة في صلة التاجر بالتاجر في الموانئ المختلفة[٦٢]، كما أن فقر ساحل الخليج وفقر أبنائه دفعهم إلى الخروج على قوانين السلطات الرسمية في البلدان التي يتعاملون معها، فنشطت تجارة التهريب في سفن الخليج التجارية. فمن تهريب العبيد خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، بعد تحريم

تجارتهم، من أفريقيا إلى الخليج، إلى تهريب الأسلحة في أوائل هذا القرن مروراً بتهريب البضائع الممنوعة في الموانئ الإيطالية الأفريقية إبان الحرب[٦٣]. ثم بعد ذاك وفوقه فإن تهريب الذهب والفضة إلى الموانئ الهندية خلال الخليج وسفنه مازالت قصصه ماثلة في الأذهان، ويمكن أن يجد المرء أكثر من صاحب أو ربان سفينة في ميناء دبي اليوم يحكي مغامراته حول هذا الموضوع، وهي أحداث مازال بعضها حياً يمارس .

ومن المتناقضات أن يعتمد نشاط كالتهريب على الثقة والأمانة بين التجار أيضاً. لذلك فإن القيم التي ذكرناها سابقاً يمكن أن تنسحب على النشاط التجاري الخليجي برمته، وتخلق بعد ذلك نظاماً تكاتفياً بين التجار، فكثيراً ما يضرب البحر وعواصفه مالاً لواحد من التجار أو أكثر، أو تقع صفقة مهربة في يد السلطات فيتنادى تجار المدينة الخليجية لمعونة زميلهم وانتشاله من نكبته[٦٤] .

وبما أن التجارة التقليدية، بجانب أنها مكسب مالي، تحمل في طياتها احتكاكاً ثقافياً، فقد جلبت التجارة مع الهند وسواحل إيران وأفريقيا كثيراً من العادات والقيم، التي سرعان ما امتصها مجتمع الخليج من خلال احتكاك أبنائه بالموانئ الأجنبية، أو من خلال تواجد الأفارقة والإيرانيين والهنود في موانئ الخليج. فأصبحت المحصلة النهائية للثقافة الخليجية ولا سيما في الفنون والملابس والأطعمة والأدوات التي تستعمل في المنازل - خليطاً من هذه الثقافات[٦٥].

أما الزراعة فإنها - ولسبب موضوعي هو ضيق المساحة المزروعة في المنطقة - لم تكن ذات تأثير كبير في النشاط الاقتصادي في إمارات الخليج. فلم يكن في الكويت إلا بضع قرى زراعية صغيرة كالجهراء والمنقف، التي كان تواجد مصادر المياه المحدودة فيها يشجع على الزراعة، وكانت الزراعة هذه في معظمها تنتج البقول وبعض الفواكه والبرسيم [٦٦]. أما البحرين فقد كان يتواجد فيها أرض صالحة للزراعة رغم محدوديتها ، ومجموعة أكبر من السكان يعملون هذا النوع من العمل [٦٧]، في حين أن قطر تكاد تكون خلواً من الزراعة نظراً لقلة موارد المياه وقلة المساحات القابلة للزراعة والأيدي العاملة. واقتصر النشاط الزراعي على بعض المزارع الخاصة[٦٨]. وبالنسبة لإمارات الساحل، فقد كانت هناك أرض

صالحة للزراعة ومجتمع قائم عليها في إمارة رأس الخيمة، حيث النخيل والفواكه وبعض الواحات الأخرى الداخلية، مثل واحة العين في أبوظبي[٦٩] .

لقد كان المردود الاقتصادي محدوداً من هذه الأراضي الزراعية، فهو في الغالب يكاد يقيم أود أفراد العائلة التي تعيش على الأرض مع هامش صغير للبيع في السوق المحلي. أما النتائج الاجتماعية للزراعة في الخليج فقد كانت ذات تأثير أقوى. فمن المتعارف عليه في مجتمع الخليج التقليدي، وقبل ظهور الدولة الحديثة والأخذ بتسجيل الأرض، أن الأرض ملك للشيخ أو الحاكم يعطيها من يشاء ويمنعها عمن يشاء نظرياً على الأقل. وكانت الأرض كثيراً ما تنتزع لصالح الشيخ أو أحد محسوبيه. ولقد تفشت هذه الظاهرة في البحرين بالذات حيث كان هناك تجمع بشري مستقر يعيش على الزراعة، فانتزعت كثير من أرضه لصالح آخرين دون وجه حق، كما أن نظام استغلال الأرض شبه الإقطاعي حمل تلك الأسر كثيراً من العناء[٧٠] .

وبجانب التجارة والزراعة كان هناك عدد من الحرف أو الأنشطة الأخرى التي ارتبط بعضها بالبحر، لكنها كانت محدودة في الدخل العام للسكان. وأهم تلك الحرف أو الأنشطة صناعة السفن وإصلاحها، والنقل البحري، وعمل الشباك ووسائل الصيد الأخرى وأشرعة السفن، ونسج أنواع العباءات للرجال والنساء، والبسط، وصناعة المباخر. وبعض الصناعات المعدنية المحدودة مثل أواني القهوة والأدوات المنزلية، وصناعة السيوف والخناجر، وصياغة الحلي، والجير والجص والخيام والسلال والحصير. ولكن معظم هذه الصناعات يغلب عليها الطابع الأسري، حيث تسد حاجة المجتمع الصغير المتواجد فيه والقائم عليه[٧١] .

وهكذا كان المجتمع الخليجي قبل اكتشاف البترول معتمداً اعتماداً شبه كلي على البحر، فكان أبناء الخليج يحصلون منه على ما يقيم أودهم، حتى أنه يمكن القول إن المنازل الحقيقية لهؤلاء القوم كانت تلك القوارب التي لا حصر لها والتي تصطف على طول الساحل[٧٢] .

ومع كل، فقد شهدت العشرينيات نهاية العصر الذهبي للغوص، إذ أعقبها اكتشاف اليابانيين لعملية إنتاج اللؤلؤ الصناعي في مطلع الثلاثينيات، وما صاحب ذلك من الأسواق نتيجة لنشوب الأزمة الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تقلص نفوذ أثرياء الهند الذين كانوا

يقدمون على اقتناء كميات وافرة منه. ومن ثم تناقصت أعداد سفن الغوص في الخليج بشكل كبير وملحوظ، وتناقص تبعاً لذلك عدد العاملين عليها[٧٣] .

لذلك يمكن القول إن المجتمع الخليجي، من حيث توزيع الأنشطة الاقتصادية التقليدية، كان يتكون من مجموعة من التجار يقومون بعمل التجارة الخارجية والداخلية، ويحتكرون عمليات التمويل للصناعات الأخرى، ومن أهمها الغوص، وبالتالي ينسحب على هذا القطاع من المجتمع التكاتف التقليدي فيها كوحدة اقتصادية فاعلة[٧٤] .

وكانت هذه القطاعات، بجانب عملها في التجارة وسيطرتها على التمويل، تملك العقارات والأراضي الزراعية نتيجة لملكيتها لرأس المال، سواء المشتراة أو الممنوحة من الحاكم أو الشيخ. لذلك عندما جاء التحول الاقتصادي بعد البترول، استولى هذا القطاع على أكبر مردود منه في السنوات الأولى نتيجة لارتفاع أثمان الأرض، وكذلك العقارات واتساع مجالات التجارة وتنوعها .

أما القطاع الثاني من المجتمع التقليدي الخليجي وهم عمال الغوص وعمال الزراعة والعاملون في الصناعات الفردية، فهؤلاء يدخلون في اتفاقات مع أصحاب رأس المال أو الأرض المزروعة، في سبيل إنجاز أعمال لا يمكنهم أن يعرفوا عائدها على وجه التحديد، وبالتالي فإن معيشتهم كانت مغامرة كبرى في اعتمادهم الدائم على الحظ في مغاصات اللؤلؤ أو على الغلة في الأرض المؤجرة التي تتراوح بين سنة وأخرى، أو أولئك الصناع الذين يعتمدون على بيع إنتاجهم في السوق المحلي، والخاضع دائما للمنافسة. لذلك عندما جاء التحول الاقتصادي لم يستفد هؤلاء منه، بل على العكس لحق بهم الضرر من جرائه، حيث أصبحت خبراتهم ومهاراتهم غير نافعة لمجتمع ما بعد البترول، مع دخولهم في سوق تنافس سواء بالنسبة لبيع قوت العمل أو الحصول على القوت نتيجة لارتفاع الأسعار. فدفعت هذه الفئة الثمن غالياً من جراء التحول الاقتصادي .

أما عن الأوضاع والنظم الاجتماعية التي كانت سائدة في مجتمعات الخليج في مرحلة ما قبل البترول، فإن هذه المجتمعات قبلية بالدرجة الأولى، تحكمها قيم ونظم وأنماط سلوكية

محددة، تقوم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تدور حول الدم أو العرق أو ما يسمى بالعصبية، وتُعد العلاقات القائمة على هذا النسق من السمات الرئيسية للمجتمع[٧٥].

هكذا عاش أفراد المجتمع الخليجي فترة طويلة من حياتهم في ظل نظم وأوضاع اجتماعية تقليدية ثابتة نسبياً، وانعكست هذه النظم على قيم وعادات المجتمع، فالرابطة الأساسية التي تربط أفراد المجتمع هي رابطة الدم، كما أن العصبية جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي، بفضل ما تتميز به من قوة قادرة على حماية كيانه القبلي، وهي التي تنظم سلوك الأفراد، وتحقق التضامن والانسجام، وتلبي مطالب القبيلة، وتحكم البناء الاجتماعي للمجتمع [٧٦].

وكان المجتمع الخليجي قبل البترول مجتمعاً بدوياً بحرياً، يشده إلى الصحراء نسب وإلى البحر سبب، فكان للبحر وللصحراء أثر واضح في تشكيل طبيعته، على الصورة التي كانت عليها قبل التطور الذي أحدثه اكتشاف النفط. فقام على أرض المنطقة مجتمع محلي يحمل في ملامحه أهم الصفات التي تحدد سمات أفراده، ويرتبط أهله بمصالح اقتصادية واجتماعية مشتركة، وتسوده مجموعة من العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، مما يبعث في نفوس أهله شعوراً بالولاء للمجتمع الذي يعيشون فيه، والقبيلة والعائلة التي ينتمون إليها[٧٧].

وقد تكون المجتمع الخليجي من عدة قبائل متصلة النسب، ترجع جميعها إلى الجزيرة العربية وإلى فرعين هما عدنان وقحطان. وكانت تلك القبائل تتناسب فروعها أو تمت للفروع بصلة قرابة أو نسب.

وكانت القرابة نظاماً اجتماعياً هاماً جعل من العائلات الخليجية وحدة متماسكة، عاش الفرد الخليجي في إطارها - خاصة في الفترة السابقة على البترول - حياته الاجتماعية والاقتصادية، ففي الماضي كان عالم الفرد هو عائلته، فهو يرتدي نفس ملابس أفراد العائلة، ويتجه نفس اتجاههم المهني أو الحرفي الذي تحدده طبيعة الحياة الاقتصادية في تلك الفترة، وله نفس عاداتهم وقيمهم، ويمارس أنشطته الاجتماعية البسيطة حيث توجد عائلته، ويستمد وقوته من مركز عائلته، ولا يستطيع الخروج على نموذج الشخصية الذي حددته العائلة وإلا واجه ضغطاً اجتماعياً شديداً في هذه الحالة [٧٨].

هذا النمط من العلاقات كان سائداً في المجتمع الخليجي ككل. فلم يكن هناك طبقات في المجتمع الخليجى القديم، لأن غالبية الناس متساوون في الدخول تقريباً نظراً لتشابه مصادر الرزق، فحياة التجارة والملاحة، كان لها أثرها الواضح في تكوين عاداتهم وصفاتهم المشتركة .

لقد كان الغوص بحثاً عن اللؤلؤ وركوب الخيل والنقل البحري وحماية البلاد من الغزو المفاجئ، يتطلب نوعاً من العمل الجماعي والتضامن الكامل بين الأفراد. ومن هنا نشأت الروح الجماعية التي سادت مظاهر الحياة إذ ذاك. وقد تجلت هذه الروح في بنائهم جميعاً سور مدينتهم كما حدث في الكويت عند شعورهم بالخطر القادم من الصحراء، وتتجلى في معاونتهم لمن قد يفلس من التجار، بحيث يجمع زملاؤه له رأس مال جديد يبدأ به تجارته في جميع مجتمعات الخليج القديمة. وكذلك في اتفاقهم على البدء بالتعليم المدرسي على أساس أهلي، متبرعين له من أموالهم الخاصة كما حصل في الكويت والبحرين والشارقة ودبي .

كما أن بنية القرابة في مجتمع الخليج التقليدي لم تكن وقفاً على الوحدة القبلية وحدها ، بل على الجيرة أيضاً. فقد كان مجتمع ما قبل البترول مجتمع الوحدات الأسرية الكبيرة، وكان تكاتفياً عند اقتضاء الضرورة والمصلحة نظراً لمساهمة معظم أفراده في الإنتاج. فالرجل والمرأة والصبى يساهمون جميعاً في العملية الإنتاجية، حيث كان الرجل يقوم بمعظم الأعمال، وتؤدي المرأة والصبي دوراً إنتاجياً أقل، لكن طبيعة الإنتاج التي خلقت الأسرة الممتدة أوجدت تعارفاً مستمراً بين أبناء الجيرة الواحدة. فعن طريق (المفازعة) أي مساعدة البعض للآخرين من غير أجر، كان يتم بناء المساكن لصيد السمك وحفر الآبار بل وبناء البيوت. وكانت المرأة في ذلك المجتمع ملكاً خاصاً للرجل يتولى استثمارها لصالحه [٧٩] .

ولعب المسكن التقليدي خلال تلك المرحلة - حيث البيوت متقاربة والجدران متلاصقة - دوراً حيوياً في التقارب، وأعطى الفرصة في اللقاء للكبار والصغار والرجال والنساء، كل في مجالسه على مستوى الفريج (الحي) حيث كانت تقام مراسم الزواج أو الوفاة أو احتفالات الأعياد والمناسبات الدينية .

كان المسكن التقليدي يزخر بالأسرة الممتدة التي تضم الأجداد والآباء والأحفاد، حيث يتعاون الجميع ممن يرتبطون بصلة القرابة أو الجوار الاجتماعي للمساعدة والعمل الجماعي في كل المناسبات المتاحة، وكانت الدعوة مفتوحة للنساء للالتقاء دوماً وتبادل الأحاديث والتشاور في شؤون أسرهم [٨٠] .

في ذلك المجتمع كان كبير السن هو كبير العائلة الممتدة، وهو الآمر الناهي الذي يخطط لأعضاء العائلة حياتهم وأدوارهم في الحياة، ويفض المنازعات بين أهل بيته أو قبيلته، وبين قبيلته والقبائل الأخرى[٨١] .

وكان الدخل المحدود للعائلة في يد كبير العائلة أو القبيلة، فهو الذي يقوم بتقسيمه على أفراد العائلة، وعندما يتوفى تنتقل مكانته إلى من يليه في السن من الذكور، أي أن عامل السن كان يحدد المكانة الاجتماعية .

وكانت المرأة بشكل عام في المجتمع التقليدي متفرغة لبيتها، فليس هناك ما يشغلها خارج البيت، إذ أن فرص التعليم لا تتعدى بعض الدروس الدينية أو حفظ آيات أو أجزاء من القرآن الكريم . ومجالات العمل مقتصرة على الرجال، وخروج المرأة من بيتها مرتبط أساساً بزيارات الأهل في المناسبات المحددة، والرجل أو كبير العائلة هو سيد البيت دون منازع .

ولكن الظروف الاقتصادية السائدة أتاحت لكثير من النساء - خاصة زوجة الغواص والبدوية - القيام بدور اجتماعي هام في حياة أسرتها. فنتيجة لانشغال الرجال في عملية الغوص فترات قد تستغرق ثلاثة شهور أو أربعة، تولت المرأة بعض مهام الدور الاجتماعي لرب الأسرة، مثل اتخاذ بعض القرارات الخاصة باحتياجات المنزل وتربية النشء [٨٢]. حتى أن بعض الكتاب وصفوا المجتمع التقليدي خلال الغوص بأنه مجتمع نسائي، حيث يترك الرجال الاقوياء نساءهم يتحملن مسؤولية شؤون الأسرة لحين عودتهم من الغوص [٨٣]. فتحت ضغط الحاجة، أسهمت المرأة الخليجية في العمليات الإنتاجية التي كانت سائدة في تلك المرحلة بسبب ندرة مصادر الدخل، فكانت تقوم ببعض الأعمال التي تدر عليها ربحاً، مثل المتاجرة بسلع بسيطة، أو بيع منتجات يدوية، أو تربية الماشية أو الأغنام، أو القيام بحياكة الملابس[٨٤] .

ولم تكن زوجة الغواص وحدها هي التي تسهم في حياة أسرتها، فقد كانت المرأة في البادية - بجانب أعمالها المنزلية - تشارك زوجها في كل أعماله. فهي ترعى الأغنام والإبل وتسقيها، وتحلب المواشي وتحرسها، وتصنع الجبن والزبد وتنسج السجاجيد والملابس والخيام، وتغزل الصوف، وتجلب الماء والحطب، وتهيئ للرجل كل مايحتاجه. ومع أنه كان لدى المرأة في البادية قدر من الحرية أكبر مما لدى المرأة في المناطق الساحلية بسبب مشاركتها الرجل مسؤولياته الاقتصادية، إلا أنها كانت كالمرأة في المدينة تابعة للرجل، غير مشاركة في الشؤون العامة للقبيلة أو متمتعة بوضع اجتماعي متميز[٨٥]. وإن كان لها تأثير غير مباشر على صناعة القرار داخل القبيلة، بسبب تحملها بعض الأعباء، ومسؤولياتها عن عمليات البيع والشراء في نطاق القبيلة. ولقد أشارت عدة دراسات إلى أنه نتيجة لمقدرة النساء البدويات على إدارة شؤون أسرهن، فإن الرجال كانوا يتركون أسرهم مدداً طويلة بحثاً عن مصادر رزق أخرى، سواء الغوص أو العمل كتجار[٨٦] .

مرحلة ما بعد البترول :

نتيجة لظهور البترول بوفرة في إمارات الخليج، فقد دخلت هذه الإمارات تلقائياً في مجال السوق العالمي، فقد كانت - حتى تفجر البترول - سوقاً محدودة لبضائع الدول المجاورة، ولم يكن إنتاجها - ماعدا اللؤلؤ إلى حد ما - يشكل سلعة عالمية هامة ومطلوبة لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاوزها .

فقد تحول المجتمع الخليجي التقليدي إلى مجتمع حديث، وتغيرت أنماط الاستهلاك، واختل ميزان توزيع الثروة، ونشأت علاقات اجتماعية جديدة وتغيرت التركيبة السكانية، وكذلك البنية التحتية والفوقية، ونمت قطاعات اجتماعية .

لقد دخلت الصناعة البترولية في المنطقة دون سابق إعداد، ففرضت هذه الصناعة الشروط السياسية والاقتصادية من خلال اتفاقات استثمار مجحفة، وتجاوزتها إلى فرض مستوى من العلاقات الصناعية، أثر بشكل مباشر في شروط العمل والاستخدام في المنطقة.

وقد استمرت الشركات البترولية في الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية (أوربية أو آسيوية) وحرمت أبناء المنطقة من التدريب الذي يمكن أن يؤهل العمال المحليين لتولي المناصب القيادية - سواء الإدارية أو الفنية - في هذه الصناعة، فبقيت قوة العمل المحلية تعيش على هامش الصناعة، إما عمالاً يدويين أو كتبة أو فنيين متوسطين على الأكثر. واستمرت نشرات الشركات البترولية العاملة في المنطقة تنشر الإحصائيات تلو الأخرى عن ارتفاع نسبة العمال المحليين العاملين في الشركة، دون التطرق إلى وصف لأعمالهم، بحيث يمكن معرفة ما إذا كانت الوظيفة قيادية أم خلاف ذلك[٨٧] .

ورغم هذا الاحتكار المنظم في عمليات الإنتاج والنقل والتسويق، اضطرت الشركات إلى تدريب مجموعة من العمال المحليين على أعمال فنية أو شبه فنية، إما لسد حاجاتها المتزايدة أو لفرض اليد العاملة القائمة بهذة الأعمال، مقارنة بالكلفة التي يمكن أن تتحملها لو جلبتهم من الخارج، وهذه الأعمال الفنية كانت في جلها خطيرة - كأعمال اللحام براً وبحراً[٨٨]. وقد اغتنم العمال الوطنيون هذه الفرص، فتكونت كوادر فنية اتسمت بالمهارة والإجادة في العمل، وتحول بعضها لظروف العمل القاسي في الشركات إلى أعمال صناعية أخرى خارج احتكار هذه الشركات .

ونتيجة لهذه الخبرة، فقد بدأت أنماط الاستهلاك تتغير، واتجه عمال الخليج إلى شراء بعض الكماليات الحديثة لأول مرة في تاريخهم - وبدأت هذه الكماليات بالأشياء البسيطة كشراء ساعة يد لضبط الوقت مثلاً أو دراجة للتنزه عليها بعد عناء العمل. كما بدأوا يتعرفون على تنظيم الوقت بين الراحة والعمل، وكذلك التعامل مع الآلة، وأحدث هذا بالتالي تغييراً في العلاقات الاجتماعية .

وقد أتاح المردود المالي من البترول لمجتمعات الخليج، بدء صناعات أخرى ساهمت بدورها في التغير الاجتماعي، كما توسعت من جراء ذلك القاعدة التجارية. فمن حيث النشاط المصرفي لم يكن في الخليج حتى عام ١٩٤٠، إلا مصرف واحد أنشئ في البحرين عام ١٩٢٠ وهو البنك الشرقي. وما لبث في أوائل الأربعينات أن فتح بنك آخر في الكويت هو البنك البريطاني للشرق الأوسط. إلا أن تطور إنتاج النفط في الخمسينيات شهد افتتاح مجموعة من

البنوك في الكويت. ولم يقتصر ذلك على العالمية منها فقط، وإنما أنشئت البنوك المحلية بتخصصاتها المختلفة من عقارية وتجارية وصناعية وكذلك البنوك المركزية، وقد بلغت فروع البنوك التجارية في الكويت فقط في نهاية ١٩٧٤/٧٣ ، ٨٤ فرعاً بما فيها المراكز الرئيسية، وبلغت الموجودات المحلية بهذه البنوك ٢٧٢,٥ مليون دينار في مارس عام ١٩٧٤ وكان ذلك بمعدل نمو خلال سنة واحدة بلغ ٦١٪[٨٩] .

أما البحرين فلم يكن فيها حتى منتصف الخمسينيات سوى بنكين هما البنك الشرقي المحدود، والبنك البريطاني للشرق الأوسط الذي افتتح سنة ١٩٤٤. ثم توالت فروع البنوك التجارية حتى أصبحت في أواخر سنة ١٩٧١ عشر فروع تجارية، وبلغت الموجودات المحلية لهذه البنوك في أواخر سنة ١٩٧٣، ما مجموعه (١٠٠ . ٨٨٥ . ٣٣) دينار بحريني بمعدل نمو خلال سنة واحدة بلغ ٦١ . ٣١٪[٩٠] .

وبصدد قطر فإنها تجمل في نشراتها الرسمية عدد البنوك بها تحت عنوان (بنوك وصرافة) وكان عددها ١٧ فرعاً في عام ١٩٧٢، بما فيها مكاتب الصرافة، إلا أن إجمالي الموجودات في قطر ١٩٧٣بلغ ٣٠٠,٤١٣,٢٦ريال قطري بنسبة نمو عن السنة السابقة بلغت ٤٤,٩٪[٩١].

أما إمارات الساحل، فلم يكن هناك منذ بضع سنوات خلت إلا فرعان لبنكين فقط هما البنك الشرقي والبنك البريطاني للشرق الأوسط. وحتى عام ١٩٦٣ لم يكن في دبي، الميناء التجاري الأكبر في الإمارت، إلا بنك واحد هو البنك البريطاني للشرق الأوسط - والذي كان له فرع في الشارقة أيضاً، وكان قد احتكر العمل المصرفي هناك منذ عام ١٩٤٦. وما أن أطلت أوائل السبعينيات حتى كان في دبي اثنا عشر فرعاً لبنوك دولية، ثم ما لبث أن أصبح العدد ثمانية عشر فرعا في نهاية عام ١٩٧٣[٩٢] .

إن اتساع البنوك والقطاع المصرفي في إمارات الخليج، ما هو إلا مؤشر يشير إلى ضخامة التحول الاقتصادي من خلال أهم قناة للتجارة والاقتصاد بعد الصناعة. فالصناعة - بجانب الصناعة البترولية أو القائمة على البترول - كالأسمدة الكيماوية، وجدت لها مجالا واسعاً، إلا أنها انحصرت في معظمها في صناعات خفيفة واستهلاكية تسد حاجة المجتمع المحلي مع

فائض قليل للتصدير، كما قامت صناعة وسيطة (تحويلية) وورش المعادن وورش لتصليح السيارات والمعدات الأخرى .

لقد فتحت هذه الصناعات مجال عمل جديد للعمال المحليين، كما أنها جلبت عمالاً من خارج المنطقة، إما من البلدان العربية الأخرى أو من غير العرب الذين جاءوا للبلاد طلباً للعمل.

ففي الكويت أحصت بعثة البنك الدولي عام ١٩٦٣ «٢٠٢» مؤسسة صناعية تعمل في صناعة الرخام والطلاء والطوب والأثاث والتجارة والمشروبات الغازية ومستودعات التبريد [٩٣]، والبحرين كان فيها ٧٥ مؤسسة صناعية ١٩٦٣، ثم قفز العدد إلى ١٤٦ مؤسسة صناعية عام ١٩٧٠ يعمل بها ٧,١٨٩ شخصاً [٩٤] .

أما قطر فإنه رغم دخولها المجال الصناعي حديثاً في منتصف الستينيات، إلا أنها خطت خطوات الكويت والبحرين فدخلت سريعاً في مجال الصناعة، فأسست شركة لصيد الأسماك في مايو سنة ١٩٦٦ ملكت الحكومة منها ٦٠٪، كما أسست مطاحن للحبوب، ومصنعاً للأسمنت سنة ١٩٦٥. وفي يونيو ١٩٦٩، أنشأت قطر مصنعاً للأسمدة الكيماوية، وتلا ذلك إنشاء شركة مصانع للورق والبلاستيك عام ١٩٧٢ [٩٥] .

والصناعة في إمارات الساحل أحدث منها في قطر وتتركز في مركزين رئيسيين هما : دبي وأبوظبي، وبدأت الشارقة ورأس الخيمة - مؤخراً - في جذب بعض المؤسسات الصناعية، إلا أن هذه المؤسسات في الغالب أصغر من مثيلاتها في الكويت والبحرين، وإن شابهتها في نوع الإنتاج، غير أن دبي كميناء تجاري رئيسي ازدهر بسرعة في الستينات، سرعان ما ظهرت أهميته التجارية والصناعية، مما حدا بالسلطات في دبي أن تبدأ العمل في بداية ١٩٦٨، بإنشاء ميناء بحري عميق يحوي ستة عشر رصيفاً تم بناؤها جميعاً في أكتوبر ١٩٧٢ [٩٦] .

وكما نمت الصناعة التحويلية والوسيطة إلى حد ما في إمارات الخليج، فإن قطاع التجارة والمقاولات قد شهد ازدهاراً ضخماً من حيث الكم والنوع، فبعد أن كانت مجموعة من (الدكاكين) تبيع الحاجات الضرورية للإنسان - والتي كانت بسيطة بساطة ذلك الإنسان

الخليجي قبل البترول - تحولت إلى الأسواق المركزية والمحلات المتعددة الطوابق والأقسام وشركات الاستيراد والتصدير والمخازن الضخمة[٩٧]. كما اختلفت أنواع السلع فبعد أن كان الأرز والسكر والقهوة وبعض مواد البناد البسيطة والأقمشة تشكل أساس التجارة، ظهرت تجارة الحديد والأسمنت والسيارات والأثاثات المنزلية والمجوهرات والتحف .

أما القطاع الزراعي والصيد البحري، فقد كانا من القطاعات التي نمت بعد اكتشاف البترول. إلا أن هذا النمو كان محدوداً بسبب نقص المياه في أكثر مناطق الخليج، كما أن مردودها الاقتصادي محدود بالنسبة للنشاطات الأخرى، فلم تلق الإقبال أو الاهتمام من القطاع الأهلي، غير أن الحكومات اهتمت بتنمية الزراعة بشكل متفاوت[٩٨].

وفي ضوء المؤشرات السابقة نجد أن البترول قد غير في نوع وكمية الأنشطة الاقتصادية التي استحدثتها مجتمعات الخليج لسد حاجاتها المتجددة، إلا أن هذه النشاطات لم تدخل المجتمع بالطريق السهل الميسورة، فالبنوك مثلاً وخاصة ما صاحبها من أرباح على الأموال، كانت محط انتقاد مستمر من القوى المحافظة في مجتمعات الخليج. ومن المعروف مثلا أن عدداً من التجار الخليجيين يرفضون أن يضعوا أموالهم في البنوك بسبب هذه الأرباح على الأموال، أو أنهم يرفضون قبول أي ربح على إيداعاتهم، حتى معاملاتهم التجارية والتي تتم عن طريق البنوك أو البيع بالأجل[٩٩] .

كما أن التجارة، ولا سيما التجارة المباشرة أي البيع والشراء لم تكن من المهن المحببة لكثير من أبناء الخليج، وكانت بعض قطاعات من المجتمع تعدها عاراً اجتماعياً، ويشير أحد الكتاب إلى هذه الحقيقة بقوله :

«كان القطريون يترفعون عن البيع والشراء في الحوانيت إلى سنوات قريبة »[١٠٠]، كما كانت التجارة نوعاً من العار الاجتماعي لبعض القطاعات، كذلك كانت الأعمال الصناعية والحرفية، ويشير نفس الكاتب إلى ذلك بقوله :

«لا يقبل السكان (في قطر) على المهن الفنية كالحياكة والميكانيكا والحلاقة، كما أنهم لايعملون كخدم ... ومعظمهم يمارس قيادة السيارات»[١٠١]، وهذا ينسحب على قطاعات

المجتمع في الكويت والبحرين وإمارات الساحل. من ذلك كله يمكن تفسير حرص حكومات الخليج على تقنين رخص مزاولة التجارة والمهن الفنية والمهن الحرة على أرضها، حيث فرضت قوانينها، أن يشارك كل صاحب تجارة أو مهنة فنية أو مهنة حرة من غير المواطنين، مواطناً من أبناء البلد كي يشجع الآخرين على ممارسة هذه المهن وقبولها .

ويمكننا من خلال الإحصائيات أن نرى مدى إحجام مواطني الخليج عن مزاولة المهن السالفة الذكر، فمثلاً في الكويت نجد أنه من بين الـ ٦٥٩٣ شخصاً ممن زاولوا التجارة في ١٩٥٧ كان هناك ٣٧٦٤ غير كويتي. أما في عام ١٩٦٥ فمن بين الـ ٢٠٦٠٧ شخصاً ممن اشتغلوا بالتجارة كان هناك ١٥٢٨٤ من غير الكويتيين[١٠٢] .

أما في قطر فقد كانت نسبة المشتغلين بالتجارة من القطرين إلى مجموع العاملين هي ٣١٪ و ٢٩٪ على التوالي لسنوات ١٩٦٩و١٩٧١. ويقيد القانون القطري مزاولة التجارة في قطر، فيحصرها ضمن القطرين فقط، أو الأجانب الذين يشاركهم القطريون بنسبة لا تقل عن ٥١٪ ولا يسمح إلا للقطرين بالاستيراد، كما يخول القانون للقطرين حق تمثيل الشركات الأجنبية. أما الأجانب فإنه يسمح لهم، في حالات خاصة، بالعمل لحسابهم في الأعمال الحرفية الصغيرة التي لا يتجاوز رأسمالها ٥ ألاف ريال قطري كخياطة الملابس والحلاقة ... إلخ والتي يستنكف القطريون القيام بها[١٠٣].

لم يكن التقبل الاجتماعي لأنماط النشاطات الاقتصادية الحديثة تلقائياً في مجتمعات الخليج، فقد واجه كثيراً من الصعوبات والعقبات. كما أن هذه المجتمعات بدورها تبنت أنماطاً من السلوك والقيم التي لم تكن مألوفة لها من قبل، فقد جلب الاقتصاد الحديث قيماً جديدة في موضوع الأرباح على الأمول في البنوك مثلاً، والتي لم تتقبلها قطاعات كبيرة من المجتمع، كما أن العمل اليدوي لم يكن متقبلاً لدى قطاعات أخرى، بل كان محتقراً وإن اضطرت للقيام به في ظل الاقتصاد الحديث، كما أن الالتزام بالمواعيد والأنظمة وأنماط الاستهلاك الجديدة كانت إلى حد ما جديدة على هذه المجتمعات[١٠٤].

ولم يكن التغير في القيم والسلوك فحسب، بل كان أيضاً في البينة الاجتماعية من حيث جذب مهاجرين وسكان جدد إلى أرض البترول الخليجية، أو من حيث الحراك المهني ودخل هذه المجتمعات. كما أن البنية الاجتماعية الطبقية قد تغيرت، حيث أفرز الاقتصاد الحديث طبقات جديدة، كالطبقة الوسطى (البرجوازية)، والطبقة العاملة الفنية والمهنية، هذه الطبقات التي ما كان لها أن توجد في المجتمع التقليدي. ونشأت المدن وتوسعت واضمحلت قرى أو ذابت، كما أن الاقتصاد الحديث مكن حكومات المنطقة من تبني سياسات مريحة للرعاية الاجتماعية. فعلى المستوى السياسي مثلاً مكن دخل البترول هذه المجتمعات من إقامة حكومات حديثة بإدارات متكاملة وبناء دولة وجيش وأسطول ... إلخ من مظاهر سيادة الدولة الحديثة[١٠٥] .

وظهرت من جراء ذلك الروح الفردية التي تتحدى الروح الجماعية السابقة، وأخذت مظاهر الترف وكثرة المال بيد الأفراد تقلل من الاعتماد على النفس، وتحمل المشاق والصبر على المكاره، وأخذ كيان الأسرة الكبيرة التي كانت خلية هامة في المجتمع القديم يتفتت تدريجياً، وبدأت البيوت الكبيرة التي كانت تضم الأسرة بأجمعها تتحول إلى أسر صغيرة، استقل كل منها بنفسه، كما أخذ كبير الأسرة يفقد مكانته المرموقة بين أفرادها ولم تعد قيمته في التوجيه والإرشاد كما كانت من قبل[١٠٦]. وظهر القلق واضحاً بين أفراد المجتمع، يتجلى في حيرة المواطن العادي في الولاء لرب الأسرة أو الحكومة، وفي الاعتراف بالنظام الجديد أو النقمة عليه، وفي التمسك بالقديم والاعتزاز أو الاندفاع للجديد والتصميم عليه .

لقد اهتزت أسس المجتمع القديم وانهار بعضها، واضطربت القيم الاجتماعية التي كانت لها السيادة على المجتمع الخليجي القديم اضطراباً شديداً، وأخذت التقاليد المرعية تتضاءل وتفقد تدريجياً عناصر وجودها وقدرتها على الثبات والاستمرار كما هي دون تبديل. فقد اختلفت أساليب الحياة وانتشر التعليم الحديث، واتصل الناس بالعالم الخارجي اتصالاً قوياً ومباشراً بوسائل العلم الحديثة، وسادت ثقافة جديدة خلال ذلك ليس لها حدود أو حولها قيود، وكثرت الهجرة من الوافدين من جنسيات مختلفة، يحمل كل جنس منها عاداتها وثقافتها وأسلوبها الخاص في الحياة، وتغيرت التركيبة السكانية التقليدية في مجتمع ما قبل البترول[١٠٧] .

إزاء هذا سارعت مجتمعات الخليج لملاقاة ذلك بمجموعة من التشريعات في غياب سياسة سكانية وعمرانية واضحة، فابتدعت الجنسية الثانية - أو المواطنة من الدرجة الثانية - حتى تميز الطبقات التقليدية نفسها عن القادمين الجدد، وتشددت في إضفاء صفة المواطنة على القادمين، مع التشدد في التصريح لهم بالدخول أصلاً، إلا عن طريق ما يعرف بنظام الكفالة، حيث يتحتم على الأجنبي أن يجد له من يضمنه أو يكفل دخوله إلى البلد، أو ممارسة أي نشاط تجاري أو مهني. إلا أن الحاجة إلى الأيدي العاملة المدربة والفنية في الإدارة والمختصين في جميع المجالات، والرغبة في بناء الدولة الحديثة أو ما يترتب عليها من إقامة مؤسسات تعليمية وصحية ومدنية وعسكرية، وما تحتاجه هذه البنية الفوقية من بنيات تحتية في إنشاء طرق ومساكن وشبكات مياه وكهرباء ... إلخ [١٠٨]. كل ذلك ألزم هذه المجتمعات بالتوجه إلى الأيدي العاملة الفنية وغير الفنية الأجنبية، فنشأت حالة من الازدواجية الاجتماعية بين الحاجة إلى القادمين الجدد والرغبة في التخلص منهم، مما أثر في بلورة شعور عام لدى الجانبين أقل ما يقال عنه أنه غير مريح وغير صحي.

لم تستطع مجتمعات الخليج أن تمتص أو تتقبل المهاجرين الجدد كما أن هناك طبقات جديدة نشأت من حيث التحول الاقتصادي. وكان المجتمع التقليدي ينقسم إلى طبقتين متمايزتين عريضتين هما التجار من جهة، والغواصون والزراع من جهة أخرى، بالإضافة إلى العائلة الحاكمة ورجال الدين، كما نجد أن النظام الاقتصادي الجديد قد أفرز طبقات أخرى جديدة، فتكونت طبقة الموظفين والفنيين والإداريين والمدرسين في القطاع الحكومي أو الخاص والذين لم يتواجدوا في المجتمع التقليدي، وطبقة البرجوازية الحديثة التي في معظمها التجار وملاك الأرض العقارية ووكلاء المؤسسات التجارية[١٠٩] .

كما أن طبقة العمال قد طرأ عليها تغير في الكم والنوع، فمن حيث الكم اتسعت هذه الطبقة على حساب صغار الحرفيين وصغار التجار في المجتمع التقليدي، كما أنها أحست بوجودها فبدأت بتنظيم نفسها في نقابات وجمعيات، للمطالبة بحقوقها والدفاع عن مصالحها[١١٠] .



الهوامـــش

١- محـمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٥، ص ٧ .

٢- محمد متولي، حوض الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٦. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٨٤٠ - ١٩١٤، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٩ .

٣- المرجع السابق، ص ١٧.

٤- محمد علي الفرا، التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٣، ص ٢٥.

٥- محمد أمين عبدالله، أبوظبي وساحل عُمان في موكب التطور، (مكان وتاريخ الطبع غير مذكورين)، ص ٩.

٦- Fenelon, K. G. the United Arab Emirats, an Economic and Social Survey, England (Longman), 1973, p. 36.

٧- جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ١٨. أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت، الجزء الأول، القسم الأول، مطبعة حكومة الكويت، الكويت ١٩٧٠، ص ٥٥. منى غزال، تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين من ١٧٠٠ إلى ١٩٧٠، المطبعة الشرقية، البحرين، ١٩٩١، ص ٤٢ .

٨- فالح حنظل، المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة دار الفكر للطباعة والنشر، أبوظبي، ١٩٨٤، ص ٥٣، شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات - شعبة البحث، عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٢٣٣، ٢٤٢. جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٥١.

٩- محـمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢٩ - ٣٠.

١٠- جمال زكريا قاسم، مرجع سابق ص ٤٠ .

Selections From the records of the Bombay Government Vol. XXIV. PP. 27 -29.

أحمد مصطفى أبو حاكمة، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب، تحقيق، بيروت، ص ١١٩،

يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، دار سعيد مصر، القاهرة، ١٩٤٦، ص ١٠ .

١١- Hawley, Danald, the Trucial States, London (George Allen & Unwin), 1970, P. 56.

جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٥٢.

١٢- محمد مرسي عبدالله، إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣ - ١٨١٨، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٨٩ .

١٣- جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٤٢ .

١٤- Aitchison, A Collcetion of Treaties , Engagementsand Sanads relatingto India Neighbouring countries Vol. VIII PP. 116 - 117

انظر أيضاً : سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، القاهرة (معهد البحوث والدراسات العربية)، ١٩٦١، الباب الثاني .

١٥- المرجع السابق .

١٦- جمال زكريا، مرجع سابق، ص ١٢ .

محمد أمين عبدالله، أبو ظبي وساحل عُمان في موكب التطور، ص ١٦ .

١٧- Yousof Ibrahim Al-Abdulla, A Study of Qatari-British Relations 1914-1945. Orient Publishing Translation, Qatar, 1981, p. 31.

١٨- عبدالله وليمسون، جولة في الخليج العربي، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات دار البصرة، بغداد، ١٩٦٢، ص ٢٥ - ١٥٣.

ج .ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ترجمة مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي (بدون تاريخ)، ص ٩ - ٢٤.

١٩- Aitchison, C, V, (ed),OP. Cit,PP 231- 267

وانظر أيضاً : عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العُماني : دراسة في العلاقات التعاهدية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨. ص ١٩١ - ٢٥٢ .

٢٠- جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ١٠٨ .

٢١- خالد العزبي، الخليج العربي ماضيه وحاضره، بغداد، ١٩٧٢، ص ١٣ - ٥٩. وليمسون، مرجع سابق، ص ٢٤٩ - ٢٥٣، أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية (الكويت - البحرين)، ترجمة محمد أمين عبدالله، بيروت ١٩٦٥، ص ٦٧ - ٨٨ .

٢٢- وهي اتفاقيات حسن الصداقة والجوار ومعاهدة التجارة بين البلدين وتبادل تسليم المجرمين، انظر : عبدالعزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٣٣ .

٢٣- محمد خليفة بن حمد موسى النبهاني الطائي، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٦، ص ٨٠ - ٨٤.

٢٤- يوسف الفلكي، قضية البحرين بين الماضي والحاضر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٥ - ١٦.

٢٥- J. B. Kelly, B. Eastern Arabain Frontiers 1964, London, PP. 112-150.

انظر أيضاً : أمل إبراهيم الزياني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، البحرين، ١٩٧٧، ص ٤٣، ٤٤ .

٢٦- Aitchson, C, V, (ed) Op. Cit., P. 190 - 197.

انظر أيضاً : عبدالله بن خالد الخليفة وعبدالملك الحمر، البحرين عبر التاريخ، بيروت، ١٩٧٢، ص٩٥-١٢٢ .

٢٧ - Aitchson, C. V. (ed)., Op. Cit., p. 191.

٢٨- محمد الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص ٢٣ .

٢٩- جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٤٧ .

٣٠- عبدالعزيز المنصور، التطور السياسي لقطر من ١٨٦٨ - ١٩١٦، الكويت ١٩٧٥، ص ٤٣.

٣١- Aitchson, C, V, (ed) Op. Cit., PP. 190 - 197.

ويلسون، مرجع سابق، ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .

٣٢- إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٥، ص ١٤٤، ناصر محمد العثمان، السواعد السمر - قصة النفط في قطر، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة - قطر، ص ٧٩، ٨٠ .

٣٣- محمد عبدالرحيم كافود، الأدب القطري الحديث، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٨٢، ص ٣٦ .

٣٤- محمد مرسي عبدالله، إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣-١٨١٨ ص ٨٩-٩٦.

٣٥- المرجع السابق .

٣٦- جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٥١ .

٣٧- Selections from the Records of Bombay Govemement Vol. XXIV.

٣٨- British Admiralty A Handbook of Arabia Vol. I, General Chritoher (Arthur) "Editor" the Letters of Queen Victoria. A selection from her Majesty's Correspondences between the years of 1827 and 1861.published by Authority of his Majesty the king in Three Volumes, London 1907, P.337.

٣٩- Hay, Sir Rupert, the Persian Gulf States, the Middle East Institute Washintion, 1959, P. 115.

٤٠- Rosemarie Said Zahlan, the Origlins of U. A. E. Political and Social History of trucial States, London, Macmillian, 1978, PP. 109 - 110.

٤١- إبراهيم محمد شهداد، مرجع سابق، ص ١٥٣ .

٤٢- المرجع السابق، ص ١٥٤ .

٤٣- أبو ظبي، دائرة البترول والصناعة في أبوظبي، ١٩٧١، ص ١٥.

٤٤- المرجع السابق، ص ١٧.

٤٥- محمد مرسي عبدالله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت، ١٩٨١، ص ٩٣ .

٤٦- سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، الجزء الأول، مطبعة حكومة الكويت، الكويت ١٩٧٥، ص ١٧٠ .

٤٧- مجلة لغة العرب، كانون الثاني ١٩١٣ - السنة الثالثة ص ٣٢٠ .

٤٨- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٤٩.

٤٩- محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ٣٢.

٥٠- عيسى القطامي، دليل المحتار في علم البحار، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الرابعة، الكويت، ١٩٧٦ م، ص ٢٠٠.

٥١- سيف مرزوق الشملان، مرجع سابق ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

٥٢- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٤٩ .

٥٣- محمد الرميحي، مرجع سابق، ص ٣٣ .

٥٤- مجلة لغة العرب، الغوص في خليج فارس، آيار ١٩١٢ ج ١٢ ص ٤٨٤ .

انظر أيضاً :

Dickson (H. R. P.) the Arab of the Desert "A Glimpse into Badwin life in Kuwait and Saudi Arabia" London 1951, P. 486.

٥٥ - Ibid,.

٥٦- محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٦، ص ٨١.

٥٧- بدرالدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، ذات السلاسل، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢٢٢.

٥٨- موزة سلطان الجابر، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر من عام ١٩٠٠ - ١٩٣٠، رسالة ماجستير أجيزت بقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٠١ .

٥٩- محمد الرميحي، البترول والتغير الاجتماع في الخليج العربي، ص ٣٥ .

٦٠- عادل حسن غنيم وآخرون، التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة، المطبعة الأهلية، الدوحة، ١٩٨٩، ص ٨٦ .

٦١- أمين الريحاني، ملوك العرب، الجزء الثاني، طبع في دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٦٧، ص ٢٢٦.

٦٢- محمد رشيد الفيل، الجغرافية التاريخية للكويت، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص٤٠٦.

٦٣- جان جاك بيربي، الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٩، ص ٢٣ .

٦٤- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٨٠.

٦٥- بدر الدين الخصوصي، مرجع سابق، ص ٩١.

٦٦- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٣٩ .

٦٧- محمد متولي، مرجع سابق ص ٢٧٧ .

٦٨- عادل حسن غنيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٦ .

٦٩- محمد متولي، مرجع سابق، ص ٢٩٨ .

٧٠- محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ص ٨٧ - ٩١ .

وانظر أيضاً : فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، تطور نظام السلطة وممارستها، معهد الإنماء العربي، بدون تاريخ، ص ٧٢ .

٧١- موزة سلطان الجابر، ، مرجع سابق، ص ٩٥، ١٠٧، ١١٣ .

وانظر أيضاً : محمد رشيد الفيل، الجغرافية التاريخية للكويت، ص ٣١٣-٣٥٠ .

٧٢- عبدالعزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٩، ص ٢٣ .

٧٣- بدرالدين الخصوصي، مرجع سابق، ص ٢٢٥ .

٧٤- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٨٠ .

٧٥- عادل حسن غنيم وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٩٠ .

٧٦- فاروق العادلي، الثبات والتغير في عادات القطريين، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الخامس، ص ١٤، ١٥ .

٧٧- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٧٩ .

٧٨- جهينة سلطان سيف العيسى، المجتمع القطري : دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر، مطابع سجل العرب ١٩٨٢، ص ١٨٧، ١٨٨.

٧٩- محمد الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص ١١١، ١١٢ .

٨٠- فاروق مصطفى إسماعيل، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، عوامله وأبعاده، ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، الدوحة ٢٥ - ١٩٨٩/٢/٢٨ م. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الجزء الأول، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة ١٩٩١ م. ص٢٢٠. ٢٢١ .

٨١- فاروق العادلي، مرجع سابق، ص ٢٥.

٨٢- باقر سلمان النجار " المرأة وعلاقات الإنتاج في مجتمعات الخليج التقليدية " من البحوث التي قدمت للمؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ٢٨ - ٣١ مارس ١٩٨١، وموضوعه (المرأة والتنمية في الثمانينات) المجلد الأول، ص ١٩٧٥، ١٧٦.

٨٣- Al-Misnad, S. A., the Development of Modern Education in Bahrain, Kuwait and Qatar with Special reference to the Education of Women and their Position in Modern Gulf Society, Theset Submitted to the School of Education in the University of Durham for the Degree of Doctor of Philosophy, March, 1945, P. 42.

٨٤- محمد الرميحي، "واقع المرأة الخليجية " من البحوث التي قدمت للمؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج العربي في الكويت في الفترة ما بين ٢١ - ٢٤ ابريل ١٩٧٥، بعنوان دراسات حول أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي، ص ٥ .

٨٥- شيخة المسند «التغير في وضع المرأة القطرية» بحث مقدم إلى ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين في الفترة من ٢٥ - ٢٨ فبراير ١٩٨٩، ص ٢ .

٨٦- موزه سلطان الجابر، مرجع سابق، ص ٢٠٦ .

٨٧- التقرير السنوي - شركة نفط البحرين المحدودة لسنة ١٩٧٣، ص ١٩ .

انظر أيضاً : تقرير شركة نفط الكويت المحدودة ١٩٧٣، ص ١٣ .

٨٨- التقرير السنوي - شركة نفط البحرين المحدودة لسنة ١٩٧٣، ص ١٩.

٨٩- لمعلومات أكثر حول الموضوع انظر : التقرير السنوي الخامس ١٩٧٤ لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية في ٣١ مارس عام ١٩٧٤، ص ٧٧ - البنوك والائتمان .

٩٠- دولة البحرين : المجموعة الإحصائية السنوية - سبتمبر سنة ١٩٧٤، ص ٦١ .

٩١- دولة قطر : وزارة الاقتصاد والتجارة - العرض الاقتصادي العام، ١٩٧٢، ديسمبر ١٩٧٣،ص١١٥.

٩٢- حكومة دبي - مكتب الإحصاء : تقرير إحصائي لسنة ١٩٧٢.

٩٣- التنمية الاقتصادية في الكويت : تقرير البعثتين اللتين نظمهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير بطلب من حكومة الكويت عن : التنمية الاقتصادية في الكويت، ترجمة الدكتور صلاح الدين الدباغ، المكتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع بالكويت، ص ١١٤ .

٩٤- عبدالعزيز أحمد خليفة الملا : الصناعة في البحرين، معهد الكويت للتخطيط، ص ١٥ .

٩٥- جهينة سلطان سيف العيسى «النفط وتأثيره على المجتمع القطري» بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الكتاب الأول، ص ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١ .

٩٦- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، التصنيع والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يناير ١٩٧٨، ص ٣٠ .

٩٧- دولة الكويت، وزارة التجارة والصناعة، الاقتصاد الكويتي تطوره ونمو قطاعاته، دراسة أعدها محمد صالح إبراهيم جابر - أبريل ١٩٦٧، ص ٦٠ .

٩٨- عاشير عبدالرحمن إبراهيم، دليل البحرين التجاري - العدد السابع ١٩٦٧، ص ١٦٣ .

٩٩- محمد الرميحي، البترول و التغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص ٥٣.

١٠٠- محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، بيروت، ١٩٦١م، دار الثقافة، ص٤٢٩ - ٤٥٣ .

١٠١- نفس المرجع، ص ٤٩١ .

١٠٢- دولة الكويت : وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٧٣، ص٥٣ .

١٠٣- دولة قطر : وزارة الاقتصاد والتجارة، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٧١، ص ٩٣ .

١٠٤- محمد الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ٦١ .

١٠٥- جهينة سلطان سيف العيسى، المجتمع القطري، دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٠١ .

١٠٦- نفس المرجع، ص ١٠٩ .

١٠٧- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٨٨، ٨٩ .

١٠٨- محمد علي عمر الفرا، التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٣، ص٢٩ .

١٠٩- جهينة سلطان سيف العيسى، المجتمع القطري، ص ١٠٢ .

١١٠- محمد الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ٨٤ .



الفصل الأول

البدايات الأولى للتعليم
في إمارات الخليج العربي

الفصل الأول

البدايات الأولى للتعليم في إمارات الخليج العربي

ما من شك في أن الموقع الجغرافي لأية منطقة من مناطق العالم يلعب دوراً هاماً فيما يتعلق بعزلة هذه المنطقة أو انفتاحها على سواها. ومن هنا نستطيع أن نتبين أن الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي قد أسهم بصورة واضحة في تاريخ التعليم، لأن الإمارات التي نشأت على ساحله الغربي تقع على ممر القوافل ما بين العراق وداخل الجزيرة العربية. كما أن البيئة البحرية قد دفعت أبناء مجتمعات الخليج - قبل ظهور النفط - إلى أن يسلكوا البحر، متخذين منه مورداً لرزقهم، حيث عملوا بالتجارة واشتغلوا بالغوص. ومن خلال معايشة البحر أتيح لكثيرين منهم السفر إلى البلدان المختلفة. وكانت أسفارهم في نفس الوقت - وسيلة من وسائل الاطلاع على مناحي الحياة بصور عامة والمنحى الثقافي بصورة خاصة، مما أشعرهم بمدى حاجتهم إلى العلم في مجتمعاتهم .

وكانت البدايات المبكرة للتعليم في إمارات الخليج العربي تتمثل في رافدين:

أولهما : مساجد المنطقة التي اتخذت باعتبارها حلقات للوعظ واللقاءات، التي كان يعقدها علماء الدين الذين كانوا يفدون إلى كل إمارة من العراق ونجد والأحساء، وكان أغلبهم يتكسب بما لديه من معرفه في الفقه «والحديث أو في بعض الأحيان الشعر والأدب القديم»[1].

أما الرافد الثاني فكان يتمثل في الكتاتيب والبيوت، حيث قامت فئة تولت تعليم الناشئة تلاوة القرآن الكريم ومبادئ الكتابة والحساب في تلك الكتاتيب والبيوت، لكن هذا النمط من التعليم كان منحصراً في أفراد قليلين تعلموه خلال أسفارهم إلى الأحساء والعراق، أو من خلال ضيف نزل بساحة أحدهم أو بالنقل عن مكتوب حفظت عبارته[2] .

ومنذ أن بدأ استخراج النفط وتسويقه، اتجهت إمارات الخليج العربي إلى الاهتمام بالتعليم بصورة واضحة ملموسة. فأنفقت عليه بسخاء، حتى أصبح أكبر قطاع حظي بالتشجيع

والاهتمام، مما جعله يتوسع بنسب مضاعفة في أكثر مجتمعات الخليج، بل إن المجتمعات التي لم يتوفر لها فائض مالي كبير رصدت - هي الأخرى - قدراً لا بأس به من ميزانياتها العامة للإنفاق على التعليم .

والحق أن الدافع إلى الاهتمام بالتعليم لم يكن دافعاً طارئاً أو مقترناً بظهور النفط، مثل الدافع للاهتمام بقطاعات أخرى كالتصنيع أو الدفاع، وإنما كان أعمق من ذلك بكثير. ذلك أن مجتمع الخليج التقليدي كان ينظر إلى المتعلم أو الإنسان الذي يعرف القراءة والكتابة نظرة احترام، كما كان يقدر رأيه في مختلف الأمور أعظم تقدير. وربما جاء ذلك نتيجة لكون من يقرأ ويكتب مرتبطاً - في معظم الأحوال - بالمراكز الدينية في المجتمع التقليدي بالخليج، «فالمطوع» - معلم الصبيان، والقاضي الشرعي، وإمام المسجد يرتبطون جميعا في أعمالهم ومراكزهم بالقيام بالشعائر الدينية. بل إننا نجد أيضاً أن قراء الأدعية وصناع الأحجبة كان ينظر إليهم نفس نظرة الاهتمام والتقدير .

لذلك فإن هذه المجتمعات تحترم «العلم» بالفطرة، حتى بمعناه الضيق، وقد حاولت أن تتبنى أشكالاً من «التعليم الحديث» حتى قبل ظهور النفط، مثلما حدث في الكويت والبحرين ودبي وقطر في العشرينيات من هذا القرن[٣] .

- التعليم في المساجد :

يؤكد الإسلام منذ فجر انبثاقه أنه دين حياة وآخرة، ومن هنا فإن مهمة المسجد لم تقتصر على إقامة شعائر الصلاة فحسب، بل شملت أيضاً جوانب الحياة المختلفة ومن بينها التعليم، وهكذا كانت حلقات الوعظ في معظم المساجد منذ زمن بعيد بمثابة قاعات للدرس والتعليم في مختلف البلدان الإسلامية، وهو ما يؤكده مصدر أساسي عن التعليم عند تناول دور المسجد في بلد إسلامي لا ينتمي إلى المنطقة محل الدراسة، ومع هذا فإن ما جاء بهذا المصدر ينطبق كذلك على تلك المنطقة، حيث يقول «كان المسجد مركز الحياة الإسلامية، فيه يقيم المسلمون صلواتهم ويعقدون مجلس قضائهم، ومن فوق أعواد منبره يستمعون إلى الخطابة في شؤونهم العامة، كما كانوا يودعون خزائنه نفائس كتبهم ومخطوطاتهم. وكانوا فوق ذلك يجعلون من رحابه مجالس

للدرس والتعليم، يجلس فيه المشايخ ويأتي من يود الاستماع إلى علمهم، فيختلف إلى هذا أو ذاك ثم ينصرف غير مقيد بنظم أو رقابة»[٤] .

وقد ورد في مصدر آخر : «إن تاريخ التربية الإسلامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسجد، وقد قامت حلقات الدراسة في المسجد منذ نشأ، واستمرت كذلك على مر السنين والقرون وفي مختلف البلاد الإسلامية دون انقطاع، ولعل السبب في جعل المسجد مركزا ثقافياً، هو أن الدراسات في سني الإسلام الأولى كانت دراسات دينية تشرح تعاليم الدين الجديد، وهذه تتصل بالمسجد أوثق اتصال. ثم إن المسلمين في عصورهم الأولى توسعوا في فهم مهمة المسجد فاتخذوه مكاناً للعبادة ومعهداً للتعليم وداراً للقضاء وغيره»[٥].

ولو طبقنا ما أوردناه وأشرنا إليه على المساجد في إمارات الخليج العربي، فإننا نجد أنها كانت المراكز الأولى التي بدأ منها التعليم مسيرته في المنطقة، فقد كان الأئمة وعلماء الدين يقومون بشرح تعاليم الإسلام وأصوله لمن يتجمعون في رحاب المساجد للصلاة والعبادة .

وإذا كنا لم نتمكن من معرفة الأئمة الأوائل الذين قاموا بالتدريس في المساجد القديمة بإمارات الخليج العربي، فإننا نستطيع الإلمام بجوانب الصورة بشكل عام إذا تذكرنا أن الإمام الذي يؤم الناس في الصلاة يجلس أمامهم بعد صلاتي العصر والمغرب، وعادة ما يكون الإمام هو أكثرهم علماً بالشريعة الإسلامية أو أكبرهم سناً، حيث يقرأ على مسامعهم آيات من القرآن الكريم وبعض أحاديث الرسول ﷺ، ثم يقوم بشرح ما يغمض عليهم وإيضاح ما يستعصي على آذانهم، وأحيانا يقوم بتعليمهم أحكام الصلاة والصوم والزكاة .

وقد أخذ علماء الدين وطلاب العلم يفدون إلى إمارات الخليج العربي، جريا على ما كان متبعاً ومألوفاً من تنقل وترحال، وطلباً للرزق والاستقرار وإلقاء الخطب والمواعظ، ونقل ما سبق أن تعلموه من علوم اللغة والدين لكي يفيدوا غيرهم مثلما استفادوا .

ومن أبرز العلماء الذين وفدوا إلى كل من الزبارة في قطر، والبحرين، والكويت «محمد بن فيروز»[٦] .

ومن جاء إلى الزيارة في قطر «محمد بن عبدالله بن فيروز»[٧] الذي أخذ عنه الكثيرون الحساب والفقه والآداب والفرائض، وعبدالجليل الطباطبائي[٨]، وأحمد بن عبدالجليل[٩]. وكان هؤلاء المعلمون الأوائل يعظون الناس ويقضون فيما بينهم، كما أنهم كانوا من طلبة العلم الراغبين في الاستزادة من مناهل المعرفة. وإلى جانب هؤلاء كان هناك العديد من العلماء الذين تتلمذوا على أيدي المعلمين الأوائل، أو رحلوا في طلب العلم والمعرفة في شتى الديار المجاورة، ثم عادوا بعد ذلك إلى إمارات الخليج وقد زاد علمهم واتسع أفقهم، ومن ثم أسهموا في التدريس لطلبة العلم[١٠].

- منهج التعليم في المساجد :

كانت حلقات الوعظ في المساجد - كما ذكرنا آنفاً - بمثابة قاعات للدرس، والحق أن بعض الدروس كان يتسم بالطابع الديني، الذي يوضح للناس الكثير من أمور دينهم الحنيف. ومن هذه الدروس :

- أحكام العبادات في الإسلام : والمراد بالعبادات الصلاة والصيام والزكاة والحج، وهي أركان الإسلام .
- تفسير القرآن الكريم : ويتشمل في اختيار المعلم لبعض آيات القرآن الكريم، والتي تكون من قصار السور في الغالب، وهي محصورة بين الأجزاء الثلاثة الأخيرة من القرآن الكريم، وهي التي يرددها معظم المسلمين في صواتهم .
- تفسير الأحاديث : وتتمثل في اختيار المعلم لبعض أحاديث الرسول ﷺ التي تتعلق كذلك بالعبادات وتفسيرها. كما تشرح ما يحث على التمسك بالأخلاق القويمة والفضائل الإنسانية على النحو الذي يحبب جمهور المستمعين ويرغبهم فيها .
- سيرة الرسول الكريم وأصحابه : وتقتصر في الغالب الأعم على سيرة الرسول ﷺ وسيرة الخلفاء الراشدين من بعده كما أنها تروي قصص البطولات الإسلامية .

وهنا نستطيع أن نتبين أن التعليم الديني في المساجد توافق مع ما استجد فيما بعد من التعليم الحديث في بعض الأمور. فإمام المسجد يقوم بدور المعلم في المدرسة، والمصلون هم الذين يقبلون على التلقي عنه، شأن التلاميذ حينما يتلقون العلم من معلم المدرسة. أما ساحات المسجد فهي بمثابة قاعات للدرس في المدارس الحديثة. على أن التعليم في المساجد لم يكن ملزماً لمن يقبلون عليه، فقد كان نوعاً من التعليم الاختياري الذي كان سائداً في معظم مساجد البلاد الإسلامية، ولا يزال معمولاً به إلى وقتنا الحاضر. وبطبيعة الحال فإن مهمة الإمام كانت محصورة في نطاق الدروس الدينية، لأنه لم يكن يعرف العلوم العصرية على اختلافها وتنوعها، ولم يكن الطلبة سوى المصلين الذين يجيئون إلى المساجد بغية إقامة شعائر الصلاة في المقام الأول، ثم يرغبون بعد ذلك في الاستماع إلى الخطب والدروس الدينية بدافع ديني .

ولم يكن هناك منهج دراسي معروف ومقرر أو كتب يهتدي بها الإمام في المسجد وهو يلقي دروسه، وإنما كان يختار ما يراه مناسباً ومفيداً لمن يحضرون دروسه دون تقيد أو التزام. وكان التعليم يعتمد على المشافهة، ولم يكن هناك من يسجلون أو يكتبون ما يتلقونه ويسمعونه .

ولعل هذا يبين لنا أن الرغبة في طلب العلم والمعرفة لم تكن طارئة أو مستحدثة في إمارات الخليج العربي بصورة عامة، إذ لم تخل إمارة من أحد علماء الدين أو إمام يؤم الناس ويرشدهم إلى تفهم أمور دينهم وما يصلح أحوالهم الاجتماعية. على أنه يجدر بنا أن نوضح أنه رغم أن التعليم في المساجد كان شفوياً، إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك من يجيدون القراءة والكتابة، غير أنهم كانوا قلة .

والواقع أن الكتابة بمعنى رسم الحروف والقراءة بمعنى نطقها لم تكونا منتشرتين عند أهل الخليج، لأن تعليم القرآن الكريم وتعليم الدروس الدينية لم يؤديا إلى إتقان الناس القراءة والكتابة، نتيجة ما ذكرناه من أن التعليم كان يعتمد على المشافهة فحسب، ومن هنا كانت معرفة القراءة والكتابة محصورة في أفراد قليلين تعلموها بوسائل مختلفة[١١].

وفيما يتعلق بعلم الحساب فإنه لم يكن معروفاً عند معظم أهل الخليج، على الرغم من أهميته لأعمالهم التجارية التي كانت تقتضي منهم معرفة الحساب، لارتباطه باجراء المعاملات التجارية وتقسيم مواردهم وأرباحهم سواء من الغوص أو من السفر[١٢].

وقد سارت الأمور على هذا النحو إلى أن بدأ تعليم القراءة والكتابة بطرق محدودة، فظهرت «الكتاتيب» في إمارات الخليج العربي باعتبارها أماكن أخرى لتلقي التعليم في غير المساجد، وكان لهذه الكتاتيب دورها الكبير في تعليم أبناء المنطقة وبناتها .

- **الكتاتيب :**

يطلق اسم «الكتاتيب» على أماكن الدرس عند بعض أهل العلم، الذين كانوا يخصصون مكاناً في منازلهم لاستقبال الصبيان الذين يأتون للتعلم. وكانت الكتاتيب منتشرة في جميع البلاد العربية. ويعد الكتاب من أقدم المؤسسات التعليمية التي عرفتها المجتمعات الإسلامية والعرب منذ العصر الجاهلي، «وهو في العادة مكان متواضع يتسع لعدد من الصبيان الذين يشرف عليهم معلم واحد يعاونه مساعد أو عريف في بعض الأحيان، وتتمثل ديمقراطيته وشعبيته في أنه كان يتعلم فيه الغني إلى جانب الفقير، وفي بعض الكتاتيب كان التلاميذ الفقراء يحصلون على الطعام والكساء دون مقابل»(١٣).

ونظراً لكون المجتمع الخليجي مجتمعاً إسلامياً، فإنه كان يستمد قيمه السائدة وعاداته المعروفة والمألوفة من العادات الإسلامية، وقد انتشرت الكتاتيب الأهلية في المجتمع الخليجي، وكان الكتاب يطلق عليه محلياً اسم «المطوع»، كما كان معلمه يسمى «مطوعاً» إذا كان رجلاً و «مطوعة» إذا كانت امرأة، وكانت هناك تسمية أخرى هي «الملا» أما إذا كان (المعلم) في نظر الناس عالماً جليلاً فإنهم يخلعون عليه لقب «الشيخ»(١٤) .

وكان كتاب «الملا قاسم» (١٥) من أهم الكتاتيب المنشرة في إمارات الخليج العربي، وهو أول كتاب من نوعه في الكويت، وقد تم افتتاحه عام ١٨٨٧م عندما قدم الملا قاسم بصحبة أخيه الملا عابدين إلى الكويت. وبهذا بدأت الكويت مرحلة جديدة من مراحل تلقي العلم والدراسة إلى جانب ما كان يدرس في مساجدها .

وقد كان الملا قاسم وأخوه الملا عابدين يجيدان القراءة والكتابة، كما كانا على معرفة بأحكام الشريعة الإسلامية، وأخذا يعلمان الناس في كتابهما، حيث أقبل عليهما الطلاب إقبالاً شديداً نتيجة رغبتهم الصادقة في تعلم القراءة والكتابة .

ثم تلا هذا الكتاب كتاب «الملا راشد الصقعبي» [١٦] حيث افتتحه في العام التالي (١٨٨٨) هو وابنه الملا سعد، كما افتتح الملا عبد الوهاب الحسيان[١٧] كُتّاباً له عام ١٨٩٠م بعد قدومه إلى الكويت، وكان يعاونه في التعليم ابنه السيد هاشم .

ويحفظ لنا التاريخ أسماء الكثير من المعلمين، الذين جاءوا إلى الكويت، واتخذوها مقراً لهم ولأسرهم، حيث أسهموا في التعليم والتدريس خلال الفترة من عام ١٨٨٣ حتى عام ١٩١٠م. من بين هؤلاء «.. محمد بن عثم في محلة الجوعان، الشيخ إسحاق في محلة عبدالرازق وبعد موته الملا زكريا الأنصاري، والملا خلف ابن هيان في محلة المدرسة المباركية، والملا حمادة في محلة سعود الذي خلفه ابنه الملا جاسم، والملا عبدالله العوضي في محلة النصف، والملا محمد البغدادي في محلة العنقري، والملا عمر قرب مسجد الفهد، والملا فرج الهارون جنوبي مسجد السوق، والملا محمد الفارسي شمالي بيت يوسف بن عيسى في محلة القناعات» [١٨].

وفيما يتعلق بالكتاتيب التي افتتحت في قطر، نجد أن هذه الإمارة كانت أوفر حظاً من باقي إمارات الخليج العربي في كثرة عدد الكتاتيب والمدارس الموجودة فيها. ففي سنة ١٣٠٨هـ- ١٨٩٠ م خلال عهد الشيخ قاسم بن ثاني كان في قطر عشرة كتاتيب يدرس فيها القراءة والكتابة والقرآن الكريم، ومدرسة رشدية (متوسطة) نظامية تدرس فيها العلوم على المنهج التركي وهي مؤلفة من ثلاثة صفوف ابتدائية وثلاثة متوسط»، وبعد وفاة الشيخ قاسم بن ثاني سنة ١٩١٣ م أهمل التعليم في قطر فألغيت المدرسة النظامية (الرشدية) وبقيت الكتاتيب مصدراً «للتعليم» [١٩]، كما ورد ذكر خمسة عشر مدرسة ابتدائية في قطر عام ١٣١٠ هـ ١٨٩٢م في بعض الوثائق العثمانية[٢٠].

ومن أهم الكتاتيب التي أثبتت جدارتها في قطر في مطلع القرن العشرين ثلاثة كتاتيب، سميت مدارس تجاوزاً، وهي : مدرسة الشيخ الرحباني والشيخ بن حمدان، وقد قدما من نجد وافتتحا كُتّابهما في الدوحة لتعليم القرآن الكريم وأصول الدين وبعض مبادئ العربية، ومدرسة الشيخ محمد الجابر وهو من أهالي قطر وقد أسس كتابه سنة ١٩٠٠م، وكان يعلم فيه

نفس المواد مع بعض مبادئ النحو العربي، ومدرسة الشيخ حامد الأنصاري، وهو من أهالي قطر أيضاً وقد أسس كتابه في نفس العام[٢١].

وإلى جانب من جذبتهم تلك الكتاتيب الثلاثة من أبناء قطر، فإنها جذبت أيضاً كثيرين من أبناء الإمارات المجاورة، الذين كان يتحمل نفقات تعليمهم وإقامتهم في قطر بعض المحسنين الأثرياء من أهالي إمارتهم .

وفي عام ١٩١٣ تولى الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني الحكم في قطر، ورأى وقتها أن الكتاتيب التي كانت قائمة غير قادرة على القيام بواجبها على خير وجه، فاستدعى - في نفس العام - الشيخ محمد بن مانع من البحرين حيث كان يعمل قاضياً هناك، وأوكل إليه مهمة القيام بافتتاح مدرسة في الدوحة، سميث بـ «المدرسة الأثرية» والتي استمرت في تأدية رسالتها التعليمية حتى عام ١٩٣٨م، وتخرج منها عدد كبير من علماء قطر ومناطق أخرى من الخليج العربي .

والحق أن الشيخ محمد بن مانع كان بمثابة الطاقة النشطة المحركة لهذه المدرسة، ومن خلاله استطاعت أن تؤدي دورها الفعّال في منطقة الخليج العربي، ومن هنا نجد أنه بمجرد انتقاله من الدوحة إلى مكة المكرمة عام ١٩٣٨م أغلقت هذه المدرسة أبوابها، ولكن بعد أن كانت قد أدت واجبها خلال ربع قرن في قطر. وعلى الرغم من إغلاقها فإن روحها ظلت متجددة في نفوس خريجيها الذين راحوا يتابعون المسيرة، فكان أن اتسعت قاعدة الكتاتيب في قطر، الأمر الذي شجع الكثيرين من أبنائها على الالتحاق بها، كما شجع عدداً كبيراً من «المطاوعة» على افتتاح كتاتيب منظمة، وقد عرف كل كتاب منها باسم صاحبه.

ومن أهم الكتاتيب التي أنشئت بمدينة الدوحة كتاب الشيخ الدرهم لصاحبه عبدالله بن حمد الدرهم في منطقة الغانم، وكتاب السنيدي لصاحبه عبدالرحمن سنيدي بجوار مسجد الشيوخ، وكتب ملا حسن مراد قرب مقبرة الدوحة القديمة، وكتاب الدايل لصاحبه الشيخ عبدالحميد الدايل بمنطقة البدع، وكذلك ملا سالم وكتاب ملا حامد حبيب وغيرهم .

على أن إقامة الكتاتيب في قطر لم تكن محصورة في نطاق مدينة الدوحة وحدها، فقد كانت هناك كتاتيب أخرى ناجحة في قطر، لعل من أهمها : كتاب الشيخ إبراهيم محمد الملا في الوكرة، وكتاب ملا إبراهيم الأنصاري في الخور، وكتاب ملا حسين الأنصاري في الذخيرة، وكتاب الشيخ محمد بن عبدالرحمن الجشوهي في الظعاين قرب سميسمة، وكتاب محمد بن خليفة السادة في المغير[٢٢] .

وفيما يتعلق بالبحرين، فإن الكتاتيب فيها قد سبقت جميع أنواع المدارس، سواء أكانت مدارس أهلية أو خاصة أو رسمية مثلما حدث في مناطق أخرى من الخليج. وكانت تدار على أيدي «ملا» محليين في بيوتهم أو في زاوية من دكان. أما في الصيف فإن الدراسة فيها كانت تتم في الممرات أو الأسواق وكانت الكتاتيب - في غالبيتها مختلطة، ويتضمن برنامجها بصورة أساسية حفظ القرآن الكريم والقراءة والكتابة إلى جانب مبادئ الحساب[٢٣].

وإلى جانب الكتاتيب ظهرت مدارس أهلية وأجنبية تعمل بشكل مستقل. ويقول آر. بي. ويندر إن «أول مدرسة على الأسلوب الأوربي في البحرين أسستها البعثة العربية وهي مجموعة مستقلة بدأت العمل في البحرين عام ١٨٩٢ م والتي احتضنتها - فيما بعد - كنيسة الإصلاح (REFORMED CHURCH) في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٩٤م. وكانت السيدة صمويل إم. زويمر هي التي بدأت نشاط البعثة التعليمية وافتتحت أول مدرسة للبنات في الخليج بالبحرين عام ١٨٩٢». ويضيف ويندر أنه ما بين عامي ١٩٠٢، ١٩٠٣ انضم اثنا عشر صبياً إلى مدرسة البعثة الأمريكية، وكان برنامج الدراسة يتضمن تعليم اللغة الإنجليزية والحساب وقواعد اللغة العربية[٢٤].

وتذكر بعض المصادر أنه في عام ١٩١٠م قامت الأقلية الايرانية في المنامة بتأسيس مدرسة الاتحاد. وفي نفس الوقت، وربما بعده بقليل، قام تاجر اللؤلؤ الحجازي المعروف محمد علي زينل بتأسيس مدرسة الفلاح، التي كان منهجها يركز بصفة أساسية على تعليم الدين الإسلامي واللغة العربية وبعض مبادئ الحساب، وكانت هنالك مدارس أخرى مماثلة في المحرق، مثل دار العلم التي كانت تنهج نفس النهج في تدريس المواد تقريباً[٢٥]، أما فيما يتعلق بأول مدرسة

حديثة في البحرين، فإن جميع التقارير الرسمية لحكومة البحرين ولوزارة التربية هناك، تشير إلى أن عام ١٩١٩م هو العام الذي شهد ميلاد هذه المدرسة .

وإذا ما انتقلنا إلى مشيخات الساحل العُماني لنتابع نشاط الكتاتيب هناك، فإننا نستطيع أن نتبين ملامح الصورة من خلال إطلالتنا على الكتاتيب في كل من أبوظبي - العين - دبي - الشارقة .

ففي أبوظبي كان العلماء يفدون من إقليم فارس لتعليم الراغبين قراءة القرآن الكريم وعلوم الدين مثل الفقه والتوحيد، ومن هؤلاء العلماء السيد محمد صالح إبراهيم، الذي كان محل إقامته قريباً من المسجد الذي كان يسمى فيما مضى مسجد العيدي، كما كان الشيخ محمد في منطقة القيبات يعلم القرآن الكريم، وإلى جانب هؤلاء فإن المنطقة شهدت وفود علماء من نجد وشنقيط لتعليم الناس كتب الدين. وفي منطقة القيبات كذلك كان ثمة رجل يدعى مصطفى يقوم بتعليم الناس قراءة القرآن الكريم، كما كان هناك رجل آخر يدعى محمد علي بوزيه، استدعاه الشيوخ من تونس ليكون قاضياً وخطيباً، حيث أخذ يعلم الناس الكتابة والقراءة، وكان القاضي الشيخ محمد الكندي يعلم الناس علوم الدين. أما في واحة العين فقد كان القاضي الشيخ ثاني بن محمد هو الذي يضطلع بمهمة التعليم لأبنائها[٢٦].

وكان أهم كتاب أنشئ في أبوظبي وسمي تجاوزاً مدرسة يتمثل في مدرسة عبدالله عبدالرحيم الوسواسي، كما كانت هناك مدرسة أخرى تحمل اسم درويش بن كرم[٢٧]. وإلى جانب هذين الكتابين كانت هناك كتاتيب أخرى سميت أيضاً مدارس تجاوزاً، من بينها مدرسة آل بن ظهر لصاحبها الشيخ محمد بن سعيد من آل علي، الذين كانوا مقيمين في الباطنة أيام الشيخ شخبوط بن ذياب الذي حكم خلال الفترة الممتدة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٦م، ومدرسة الشيخ محمد الكندي، ومدرسة السيد محمد أبو ذينة، وهو يمني الأصل، وعاصر عهد حمدان بن زايد الذي حكم خلال الفترة الممتدة من ١٩١٢ حتى ١٩٢٢م، ومدرسة عبداللطيف المبارك ومدرسة سهيل بن يوسف[٢٨].

وفي دبي كان من أهم الكتاتيب التي أنشئت هناك وسميت هي الأخرى مدارس، مدرسة الشيخ علي بن خميس الرميثي في عهد حشر بن مكتوم الذي حكم ما بين عامي ١٨٥٩ و١٨٨٦م ومدرسة أحمد بن راشد بن شيب التي أنشئت في عهده أيضا، ومدرسة حسن بن محمد بن علي بن عبدالله بن أحمد بن هلال، ومدرسة اليماني، ومدرسة الشيخ عبدالعزيز بن أحمد، ومدرسة أحمد بن دلموك، التي طورها فيما بعد مانع بن راشد واستقدم لها مدرسين من الزبير، أقاموا بالطابق الأعلى من المدرسة ووضعوا المناهج في دراسة القرآن الكريم - الإملاء - الإنشاء - الحساب - رسم الحروف كما نظموا الصفوف[٢٩].

فإذا انتقلنا إلى الشارقة، فإننا نجد أن أهم الكتاتيب التي كانت منتشرة بها في بداية القرن العشرين، تتمثل في مدرسة التيمية المحمودية التي يمكن اعتبارها مدرسة تقليدية شبه نظامية، كما أنها كانت أكثر تطوراً من الكُتّاب وتختلف عنه في طريق التدريس، وقد أسسها الشيخ علي المحمود في الشارقة عام ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٥م واستمرت تؤدي دورها طيلة ستة عشر عاماً، كانت خلالها تقدم لطلابها الطعام والكساء والكتب والمأوى[٣٠].

ومن خلال هذه الصورة العامة نتبين أنه كان لكل إمارة من إمارات الخليج العربي كتاب أو كتاتيب لتعليم الأبناء، وقد استمر بعض منها يؤدي دوره التعليمي، حتى بعد أن انتشرت المدارس النظامية في بعض الإمارات، وسايرت الكتاتيب التي استمرت على نهجها القديم في تعليم الأولاد الذين كانوا يلتحقون بها، على الرغم من وجود المدارس النظامية، لكن كتاتيب أخرى أخذت في تطوير أساليب التدريس المتبعة بها وتطبيق بعض ما يتبع في المدارس النظامية. ولعل هذا يوضح لنا مدى ما حققته الكتاتيب - بصورة عامة - في أداء خدماتها التعليمية والتربوية .

ولم تقتصر الكتاتيب في إمارات الخليج العربي على مهمة تعليم الذكور فحسب، إذ كان للبنات كتاتيبهن أيضاً، كما كان لبعض «المطوعات» كبيرات السن كتاتيب للأطفال من الجنسين معاً، على أنه يجدر بنا أن نؤكد على ملاحظة ذات بعد اجتماعي فيما يتعلق بتعليم البنات، فقد كانت كتاتيب البنات تقتصر على مهمة تعليم تلاوة وحفظ القرآن الكريم، نظراً

للاعتقاد السائد وقتئذ بعدم حاجة المرأة إلى القراءة والكتابة، بقدر حاجتها إلى الرقص والغناء المحليين[٣١].

وقد بلغ عدد كتاتيب البنات في الكويت عشرة كتاتيب عام ١٩٣٥، وانحصرت مهمتها في تعليم القراءة فحسب[٣٢] ويذكر مرجع آخر أن المطوعة «أمينة العمر» كانت من أوائل من بدأن تعليم الفتيات الكويتيات قراءة القرآن الكريم، وأنها بدأت تؤدي عملها منذ عام ١٩١٦م[٣٣].

وكانت هذه السيدة تحفظ الكثير من القرآن الكريم، وتفد الفتيات إلى دارها فيحفظن آيات منه شفوياً، ومن هنا فإن هذا الحفظ لم يكن يفضي بهن إلى تعلم القراءة أو الكتابة «... فالمطوعة غالباً تقرئ البنات القرآن الكريم فقط ونادراً ما كانت المطوعة تعلم البنات الكتابة» [٣٤] وهكذا نجد أن الفتاة كانت تختم القرآن كله رواية، ولكنها لا تتقن مبادئ القراءة والكتابة .

وقد انتشرت في معظم أحياء الكويت القديمة كتاتيب البنات التي كانت تتولى التدريس فيها نساء عرفن بالمطوعات، ومنهن على سبيل المثال - سارة الربيعة في المرقاب قرب بيت الرجيب، وشريفة العمر في الشرق، والمطوعة حليمة في فريج الصقر، وفاطمة المطاوعة في الشرق، ولطيفة العمر في القبلة، ورقية الجاسم في فريج الزين، ونورة الغريب في المرقاب[٣٥].

على أن أول كتاب في الكويت اضطلع بمهمة تعليم القراءة والكتابة والحساب وحياكة الملابس وتطريزها، كان ذلك الكتاب الذي افتتحته السيدة عائشة الأزميري عام ١٩٢٦م، وكانت هذه السيدة زوجة عمر عاصم الأزميري[٣٦]، وكان قد سبق لها أن درست في مسقط رأسها بأزمير في تركيا كما اشتهرت بحسن خطها وجماله، ومن هنا فإن زوجها عمر عاصم عرض على الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت في ذلك الوقت، فكرة أن تنشئ زوجته مدرسة لتعليم البنات القراءة والكتابة، وهذا ما كان، حيث تم إنشاء أول كتاب لتعليم البنات بحي المباركية .

ومنذ ذلك العام بدأت الفتاة الكويتية تتعلم القراءة والكتابة وغيرهما من المواد لأول مرة في تاريخ تعليم البنات بالكويت. وكان إقبال التلميذات متميزاً مقترناً بالحماسة، بحيث برز الكثير منهن ممن استطعن إجادة المواد في أسرع فترة زمنية ممكنة، ثم أخذن على عاتقهن عبء مواصلة نشر التعليم في الكويت، بعد أن أكملن تعليمهن عند عائشة أو ابنتها زهرة التي استمرت تؤدي مهمتها طيلة عشر سنوات، إلى أن تم افتتاح اول مدرسة نظامية للبنات بالكويت عام ١٩٣٧ /١٩٣٨[٣٧] .

فإذا انتقلنا إلى قطر، فإننا نجد أن كتاتيب البنات انتشرت فيها كذلك، وتولت التدريس فيها نساء عرفن بالمطوعات أيضا، فكان هناك كتاب موزة صلبيخ وكتاب البحارنة وكتاب آمنة بنت قاسم المسعود وكتاب آمنه محمود الجيدة التي افتتحت كتابها عام ١٩٣٨ في بيتها القديم بمنطقة الجسرة، وهي تعد من رائدات تعليم البنات في قطر، وكان كتابها يضم ما يقرب من ستين طالباً وطالبة لكنه كان بسيطاً ينقصه الأثاث، كما أنه لم يكن مزوداً بالكتب والقرطاسية.

والحق أن فكرة تقبل المجتمع في قطر لتعليم البنات لم تكن مهمة سهلة ميسورة، فقد كان من الصعب أن يتقبل أولياء أمور البنات فكرة تعليمهن، وهذا مادفع آمنة محمود إلى زيارة البنات في بيوتهن وتشجيعهن، كما دفعها إلى أن تتلو على مسامع أولياء الأمور آيات الله تعالى والتي تحث على تعليم الفتاة، إلى جانب ما تسمعهم إياه من بعض أقوال الرسول الكريم مثل «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»، وتروي آمنة أن بعض أولياء الأمور كان يستمع فيقتنع ويرسل بناته لكتابها، بينما كان هناك آخرون لم يستجيبوا لحثها إياهم على تعليم بناتهم[٣٨].

وكان المنهج الذي سارت عليه في تدريسها يتمثل في القرآن الكريم دون تفسير لآياته وبعض الأحاديث النبوية الشريفة، وعلى الرغم من تواضع هذا المنهج إلا أنه كان بداية موفقة علمت الفتاة القطرية أمور دينها فكانت نواة لمستقبل أفضل .

وتقول آمنة في مقابلة للباحث معها في عام ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧م، عندما تولى صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني رئاسة المعارف قبل أن يتولى الحكم في قطر، فإن سموه

قد شجع كتابي بأن زودني بالكتب والقرطاسية والأثاث، كما أمر ببناء بناية في منزلي لاستقبال الطالبات القطريات، ثم أمر بتحويل كتابي إلى مدرسة حكومية للبنات واستقدم له المدرسات العربيات المتعلمات، كما أمد الطالبات بالكساء والغذاء وصرف لهن مرتبات، وهكذا تطور كتابي، وأصبح مدرسة تضم ٤٥١ طالبة، تضطلع بأعباء التدريس لهن أربع عشرة معلمة، وقد سميت المدرسة باسم مدرسة بنات الدوحة الابتدائية[٣٩].

وفيما يتعلق بمشيخات الساحل العُماني، فإن المرأة أسهمت خلال تلك الفترة إسهاماً فعالاً في تاريخ التعليم هناك، وكان دورها واضحاً بوصفها «مطوعة»، وقد أتاحت أمور عديدة للمرأة أن تقوم بتدريس البنين والبنات على حد سواء، شأنها في هذا شأن المطوع، ومن بين هؤلاء الأمور بساطة الحياة وسهولة الاتصال بين أفراد المدينة أو القرية وقرابة النسب .

وممن اشتهرن في إمارة أبوظبي امرأة تُسمى «فاطمة الحجية» وأخرى هي «موزة بنت ناصر» كانتا تجمعان الأخبار والأنساب إلى جانب قراءتهما للقرآن الكريم، وكان لكل منهما دورها المتميز في التواصل ما بين الإمارات، وفي توطيد الصلات مع أفراد المجتمع من خلال نقل الأخبار وتلقيها. وفي إمارة دبي اشتهرت كل من زوية بنت رشيد وعفرة بنت سلطان ومعهما بنات الشيخ ربيع اللواتي حيث كن معلمات للقرآن الكريم ويعلمن الكتابة والقراءة، وإلى جانبهن عائشة بنت علي بن دلموك التي كانت راوية إخبارية وعلى دراية بالطب العربي، كما كانت هناك راوية إخبارية أخرى اسمها عائشة بنت سامر[٤٠].

وفي مقابلة أجريت مع فاطمة بنت الشيخ خليفة بن جمعة بن غيث [٤١] تركزت حول نشاط «المطوعات» في تاريخ التعليم، يتبين لنا أن فاطمة قد فتحت كتاباً في منزلها بالجميرة في دبي عام ١٩٥٣، وظل كتابها مفتوحاً حتى عام ١٩٧٥، أي طيلة اثنتي وعشرين سنة متواصلة .

وتقول فاطمة في تلك المقابلة إنها قد ختمت القرآن لثمانية عشر طالباً وطالبة إلى جانب مادة الإعراب وأبجدية الحروف، ولم تكن الحكومة وقتها تصرف لها أية مخصصات مادية، فكان على الطالب أو الطالبة دفع ما بين روبية إلى روبيتين كل شهر، وكانت الدراسة تمتد على مدار العام في الصيف والشتاء تقريباً، حيث تبدأ في الخامسة صباحاً حتى الثامنة صباحاً،

تعقبها فترة راحة للإفطار، ثم تستمر الدراسة حتى أذان الظهر وبعده تبدأ فترة راحة ثانية لتناول الغداء، ثم تبدأ الدراسة مرة أخرى وقبيل الغروب ينصرف الطلاب إلى منازلهم .

وتشير فاطمة كذلك إلى أن بعض الطلبة كان يختم القرآن الكريم في سنة واحدة، وبعضهم كان يقضي أكثر من سنة حتى يتسنى له أن يختم القرآن الكريم، كما تبين أن عدد الطلبة والطالبات كان يبلغ نحو عشرين طالباً وطالبة في السنة. وقد قل العدد بعد ذلك عندما أنشئت المدارس الحكومية فلم يعد الإقبال شديداً، وإن ظل بعض الطلبة والطالبات يتردد من حين لآخر بغية التفقه في الدين على الرغم من وجود المدارس الحكومية .

وتذكر فاطمة أنها قد درست في البداية على يد مطوعة في دبي، لكنها لا تذكر تاريخ دراستها على وجه التحديد، وتروي - ما سبق أن رواه غيرها في مناطق أخرى من الخليج العربي - من أن العادة كانت تتمثل في الاحتفال بمن يختم القرآن الكريم من الطلبة، حيث يتم ترديد أناشيد في مدح الرسول ﷺ. وبجانب تعليم القرآن الكريم فقد كانت تعلم الأحاديث والأدعية وتشرح فرائض الصلاة. وعما إذا كان ما يدفعه الطلبة والطالبات لقاء التعليم يكفيها، ذكرت أنها كانت متزوجة وكان ما يدفعه الطلبة والطالبات كافياً لها إلى جانب معاش زوجها، ولم يكن التدريس يؤثر على حياتها الزوجية أبداً، كما أن زوجها لم يكن يعارض عملها بل كان يشجعها .

- منهج التعليم في الكتاب :

يتجلى الفارق بين التعليم في الكتاب وما كان سائداً في المساجد، في أن الأول كان يقصد إليه قصداً، حيث يلتحق الولد به رغبة من ذويه في أن يتعلم في مكان خاص بالدراسة، أما المسجد فإن من كانوا يحضرون دروسه كانوا يحضرون بدافع الرغبة الاختيارية، دون أن يلزمهم أحد بذلك بصورة منتظمة كما أشرنا من قبل. وكان الكتاب يعلم - ضمن ما يعلمه - القراءة والكتابة، بينما كان التعليم في المسجد تعليماً دينياً صرفاً .

ولو حاولنا التعرف على ما كان متبعاً في تعليم الكتاب، فإننا ندرك أن الولد كان يجهز بلوح يكتب عليه المعلم حروف الهجاء بالحبر الأسود، فإذا حفظها الولد غسل اللوح ثم سود

ثانية لكتابة الدرس الثاني الذي يتمثل عادة في حروف الهجاء مشكلة، فإذا عرفها فإن جملة «رب يسر ولا تُعسر .. رب تمم علينا بالخير» تكتب له مشكلة ليقرأها ويكتبها، فإذا ما حفظ هذا كله أعطى له «جزء عم»، حيث يبدأ بقراءة الفاتحة تهجيا، ثم يقرؤها سرداً ثم تتابع القراءة تهجياً وسرداً حتى يكمل الولد «جزء عم»، وتكون ملكة القراءة سرداً قد قويت فيترك التهجي. وقل من كان يستطيع قراءة الدرس الجديد دون مساعدة من المطوع. وكانت طريقة القراءة تتمثل في أن المعلم يتلو الآية كلمة كلمة ويعيدها الصبي عليه كما تلاها المعلم، ولا بد في أثناء ذلك من خفقة أو خفقتين بالعصا ترهيباً وإعداداً للدرس الجديد .

ويستمر الحال على هذا المنوال حتى يتم الصبي ختم القرآن خلال فترة قد تستغرق من سنة إلى سنتين ، ثم يعيد الصبي تلاوته كما بدأها من أوله إلى آخره وتُسمى هذه الإعادة عملية جرد [٤٢]، وتعني عملية الجرد أنه صحح قراءة القرآن وبهذا يصبح قادراً على تلاوته بجميع أجزائه فيطلق عليه «الخاتم»، على أن ختم القرآن لا يعني حفظه عن ظهر قلب وإنما قراءته فحسب .

ويقيم أهل الولد «للخاتم» احتفالاً كبيراً بهذه المناسبة الجليلة، حيث تبدأ مسيرة كبيرة يتقدمها «الخاتم» مرتدياً لباساً كاملاً من «بشت» و «عقال»، وحاملاً سيفاً بيده اليمنى، وتصحبه والدته ويقوم أحد الطلاب بتلاوة دعاء خاص يسمى «التحميدة» نظراً لبدايته بجملة «الحمد لله» كما هي العادة [٤٣]. ويعقب المسيرة توزيع المأكولات والحلوى على الحاضرين. وفي اليوم التالي يطوف الخاتم بصحبة والدته وبقية الأولاد على بيوت الحي وبيوت الأحياء المجاورة مرتلين أبياتاً في مدح الرسول ﷺ ومدح المعلم، كما يرددون التحميدة السابقة، ويجمعون الأموال والهدايا التي يقدمها أهل الخاتم للملا الذي حفظ ابنهم القرآن الكريم على يديه، تقديراً لحسن رعايته واهتمامه به .

وكان بعض الأهالي يكتفي بهذا الحد من التعليم لأبنائهم، لكن آخرين كانوا يهتمون بمواصلة التعليم لإتقان القراءة والكتابة، وعلى الأب في هذه الحالة أن يزود ابنه بالدواة والقلم [٤٤]. وبهذه الأدوات كان الطالب يتعلم الكتابة على اللوح، فإذا ما أجادها سمح له بالكتابة على الورق، وهكذا نستطيع أن نتبين أن عملية

التعليم في الكتاب كانت تسير وفقاً لعدة مراحل: تحفيظ الحروف الأبجدية، وتهجئتها مشكلة بالحركات المختلفة، وقراءة القرآن الكريم وتحفيظه، وتعليم القراءة والكتابة .

أما الكتاتيب نفسها فقد كانت ملكاً لأصحابها، وقد تستأجر بأرخص الأثمان، كما أن بعضاً من الأسر الخليجية قد اشتهرت بتولي التعليم في الكتاتيب، حيث يتوارث الأبناء عن الآباء هذه المهنة. وتذكر مريم عبدالملك الصالح أن الملا كان يخصص عادة مكاناً في منزله لجلوس الأولاد الذين يتعلمون عنده، ويفرش هذا المكان بالحصر ويكون بالقرب منهم إناء زير الماء، الذي كان يسمى عادة «الحب» ويملأ بالماء الحلو، محمولاً فوق حامل من الخشب(٤٥). وقد يكون للملا كرسي يجلس عليه، الا أنه كان غالباً ما يجلس على الأرض .

- العلاقة بين المطوع وتلاميذه :

لم تكن الجهات المسؤولة تتدخل في شؤون الكتاتيب بالرقابة أو المتابعة ولذلك كانت الدراسة فيها تتم دون رقابة، وكان للمطوع حريته المطلقة في إدارة شؤون كتابه ومعاملة تلاميذه وتدريس ما يشاء دون أن يواجه باعتراض من أحد، ومن هنا فإنه كان يعاقب الأولاد كيفما شاء، ولعل هذا ما دفع أحد المؤلفين إلى أن يصف المطوع في كتابه بأنه يتبع أسلوب الديكتاتورية والاستبداد "(٤٦) كما يؤكد مؤلف آخر، أن المطوع في الكتاتيب هو السلطة المطلقة في كل شيء، فمن حقه أن يستخدم الأطفال في شؤون منزله الخاصة، وله أن ينزل بمن يريد منهم ألوان العقاب كيفما يشاء "(٤٧) .

ولم يكن الملا يعلم الأولاد وحده، فقد كان هناك من يساعده في مهمته، متمثلاً في الخليفة الذي يلقب بـ «الريس» فقد كان عبء مساعدة الملا في تحفيظ الأولاد يقع على عاتقه إذا ما تغيب الملا لأمر ما، كما كان يقوم بحفظ النظام وإدارة شؤون الكتاب وعقاب المذنبين من الأولاد(٤٨) .

وفيما يتعلق بمعاملة الملا لتلاميذه، فإنها كانت تتسم بالشدة وتتضمن اتباع أقسى ألوان العقاب لأتفه الأسباب، حتى لو كانت أسباباً أخرى غير تخلف التلميذ في أداء واجبه المدرسي أو تأخره في الحضور إلى الكتاب، ذلك أن الملا كان يعاقب تلاميذه على ما قد يحدث منهم من

تصرفات خارج الكتاب، أو إذا تلقى شكاوى من أهاليهم وذويهم الذين كانوا عادة ما يقولون له «عندك اياه.. لك اللحم ولنا العظم» أي اضربه كما تشاء دون أن تكسر عظامه[49].

وكانت للملا وسائل متعددة للعقاب، وهي وسائل كانت سائدة على نحو ما في «الكتاتيب» بالبلدان العربية الأخرى، وكانت الأدوات التي يستخدمها عند إنزال العقاب بتلاميذه تتمثل في « المطرق» و «الجحيشة» و «الصنقل». ونستطيع التعرف على هذه الأدوات من خلال ما ورد في بعض المصادر «.. أما «المطرق» فهو عبارة عن عصا وهو نوعان، عصا طويلة يستخدمها المطوع إذا كان جالساً، فتمتد على ظهور الصبية القريبين منه وأرجل وأفخاد البعيدين عنه، أما القصيرة فيستخدمها للضرب المبرح والعقاب الشديد، وأما «الجحيشة» فهي المعروفة بالفلقة، وأما «الصنقل» فهي عبارة عن سلسلة من الحديد ذات حلقات غليظة ثقيلة الوزن، يثبت طرفها بخشبة ثقيلة الوزن كذلك ويربط طرفها الثاني في ساق الصبي بقفل يحفظ مفتاحه عند «المطوع» [50].

وبطبيعة الحال فإن استخدام كل أداة من تلك الأدوات كان يتم على ضوء تقدير ما اقترفه الصبي من خطأ أو ذنب، وقد يحدث أن تستخدم هذه الأدوات بطريقة فيها الكثير من القسوة والبطش، حتى يبدو المطوع في نظر آباء الصبية وأولياء أمورهم في صورة الحازم القوى، والأمين الذي لا يغفل عن أداء الواجب. ونتيجة لهذا فإن المطوع كان في كثير من الأحيان يبدي أمام تلاميذه كل ما يستطيع أن يبديه من غطرسة وعبوس، وكان طبيعياً أن تتولد لدى الصبية كراهية المطوع وكتابه .

أما عن أحوال الصبية عندما كانوا يتلقون العقاب : «.. فكم منهم جن أو أغمي عليه أو بال في ثيابه، أو ألقى بنفسه من السطح فراراً من غضب (المطوع) عليه وبطشه .. وأما من أرغمهم أولياء أمورهم على المثابرة وتحمل آلام التعلم، فقد قاسوا الكثير من موت إرادتهم وضعف نفوسهم واضطراب تفكيرهم .. وأما من حرموا التعلم وقاسوا مرارة الأمية كباراً، فإنهم يذكرون باللعنة ذلك الملا وسوء معاملته، ولن ينسوا مهما بلغت بهم السن ما كان بينهم وبينه من بغض وخوف» [51].

وعلى الرغم من هذا فإن التنافس كان شديداً بين الكتاتيب الموجودة في إمارات الخليج، فقد كان كل كتاب يريد أن يجتذب إليه أكبر عدد ممكن من الأولاد، وكانت لأصحاب الكتاتيب وسائل طريفة للدعاية والإعلان عن كتاتيبهم، فقد كانت تجرى مسابقات بين الأولاد في حسن الخ، فيذهب المتبارون إلى التجار لعرض خطوطهم عليهم ليعطوا رأيهم في الخط وحكمهم هو الفيصل في المبارة، فيتباهى صاحب الكتاب بالنتيجة حينما يكون الفائز من بين تلاميذه[٥٢].

- الموارد المالية لأصحاب الكتاتيب :

كان أصحاب «الكتاتيب» يعتمدون في دخلهم المادي على ما كانوا يحصلون عليه مقابل تعليم البنين والبنات، ومن هنا كان مورد رزقهم يأتي في معظمه من أجور التدريس التي يدفعها الطلاب لهم نظير تعليمهم، أو ما يتلقونه في مناسبات أخرى، ويتمثل فيما يأتي ما كان أصحاب الكتاتيب يتلقونه في تلك المناسبات:

◆ **الدخالة** : الدخالة بلغتنا المتداولة السائدة الآن تعني رسوم الالتحاق، فعندما كان من يريد أن يلحق ابنه أو ابنته بالكتاب، فإنه كان يدفع مبلغاً غير محدد من المال، يتفاوت - كثرة أو قلة - وفقا لقدرات الأب أو ولي الأمر من الناحية المادية، وكان هذا المبلغ يسمى «الدخالة»، حيث يدفع عند إلحاق الصبي بالكتاب لأول مرة .

◆ **الخميسية** : لايشترط في الخميسية أن تكون نقوداً، وهي أيضاً مثل الدخالة، تتفاوت كثرة أو قلة، وقد تكون في حدود «الآنة» الواحدة وهي جزء من العملة التي كانت متداولة قديماً في الخليج العربي، حيث كانت العملة تتمثل في «الروبية» والروبية ست عشرة آنة، ولو حاولنا التعرف على قيمة الآنة لقلنا إنها تقل عن «خمسة فلوس» من العملة الكويتية - الدينار ألف فلس. ويدخل ضمن الخميسية مقدار قليل من الأرز أو الحنطة أو التمر، وتسمى الخميسية كذلك لأنها كانت تدفع صباح كل خميس قبل انتهاء العمل الأسبوعي في الكتاب .

◆ **النافلة** «تسمى النافلة نافلة لأنها ليست ملزمة»، حيث تدفع بوصفها صدقة للملا في المناسبات الدينية مثل يوم المولد النبوي ويوم المعراج وليلة القدر والنصف من شعبان .

◆ **العيدية** : كانت تقدم للملا أو للمطوعة صباح يوم العيد وليس لها هي الأخرى حد معين متعارف عليه، حيث تتفاوت بدورها من ولي أمر لآخر وفقاً للقدرات المالية .

◆ **الفطرة** : هي صدقة الفطر، وكانت تدفع غالباً يوم عيد الفطر، وهي واجبة على كل البنين والبنات الذين يتعلمون في الكتاب، كما أنها محددة بمقدار ستة أرطال من الحنطة أو التمر.

◆ **الجزء** : مبلغ من المال كان الدارس يدفعه عند انتهائه من حفظ جزء من أجزاء القرآن الكريم .

◆ **الختمة** : تعني الختمة أن الدارس قد أتم قراءة القرآن الكريم كما حفظ بعض آياته وسوره، ولا يقل مقدار الختمة عن عشرين روبية. وقد تبلغ في بعض الأحيان مائة روبية مع كسوة كاملة لصاحب الكتاب، وكذلك كسوة كاملة للمطوعة. وبطبيعة الحال فإن الأغنياء وميسوري الحال هم الذين كان في مقدورهم أن يقدموا ما يقدمونه. أما إذا كان أحد الخاتمين من أبناء الفقراء، فإنه كان يطوف على بيوت الأغنياء في موكب يضم عدداً ممن يتعلمون بالكتاب، حيث ينشدون نشيداً خاصاً، فيجود الأهالي على الخاتم بالمال الذي يدفعه لصاحب الكتاب .

وكان هناك نظام آخر يطلق عليه «قطوعة» وخلاصته أن يكون هناك اتفاق مسبق بين ولي أمر التلميذ وصاحب الكتاب على أجر معين يدفع عندما يختم التلميذ القرآن الكريم، وبهذا يعفى ولي الأمر من دفع الدخالة والخميسية والجزء، ويكون الدفع عند الختمة[٥٣].

- مجالس العلم :

وإضافة إلى الكتاتيب وما أحدثته من أثر تعليمي واجتماعي في إمارات الخليج العربي، فإننا نذكر إلى جانبها المجالس أو «الديوانيات».

كان لهذه المجالس أو الديوانيات تأثير واضح فيما يتعلق بنشر الوعي الثقافي بين الأهالي، حيث كانت بمثابة قبلة لطلاب العلم والمعرفة. والمجلس أو الديوانية كان يخصص للرجال في إمارات الخليج العربي، وكان ملحقاً في العادة بالمنزل، ولا يكاد منزل خليجي مهما يكن

متواضعاً يخلو من مجلس، يستقبل فيه رب البيت ضيوفه. وقد يكون المجلس رحباً فسيحاً أو متواضعاً وفقاً لإمكانات صاحب المنزل وقدراته المادية. ففي البيوت الثرية كان المجلس قاعة ضخمة تتراوح بين عشرين إلى ثلاثين متراً أو تزيد. وكانت أمور عديدة تتعلق بالتجارة والسياسة وأوضاع المجتمع تناقش أو يجري التداول حولها في كل مجلس من تلك المجالس .

وكان كثيرون من أصحاب المجالس يحرصون على أن يزودوها بكتب متنوعة في العلوم والآداب وأمور الدين، بحيث يتسنى أن تقرأ فيها. كما كانت بعض الأحاديث أو الدروس المختلفة تلقى في تلك المجالس، فضلاً عن توافر بعض المجلات التي كانت تصدر في عدد من الدول العربية، حيث يتم الاطلاع عليها والإلمام بما تتضمنه من أخبار حول الأحداث العربية والعالمية على السواء .

هذه إطلالة مجملة على المؤسسات الاجتماعية والدينية التي قدمت خدمات هامة في مجال التعليم خلال مراحل بداياته، حيث أشرنا إلى المساجد ثم الكتاتيب فالمجالس، ويمكن القول بأنه على الرغم من أن التعليم في الكتاتيب كان بسيطاً فيما يتعلق بأسلوبه ومنهجه ومواده، إلا أنه استطاع أن يحقق في حينه الأهداف المرجوة منه، والتي تتمثل في رغبة الأهالي أن يعلموا أبناءهم ما يتيح لهم أن يتقنوا القراءة والكتابة .

والواقع أن المجتمع الخليجي فيما مضى كان مجتمعاً بسيطاً، بحيث لم تكن هناك مطالب اقتصادية تحتم على أفراده أن يكونوا متعلمين تعليماً معيناً، سواء أكان صناعياً أم تجارياً، لأن الحياة الاقتصادية ذاتها كانت بسيطة آنذاك. ومن هنا فإنه يبدو أن تلك المؤسسات المتمثلة في المساجد والكتاتيب والمجالس كانت كافية لسد احتياجات ومتطلبات المجتمع. وقد أشرنا من قبل إلى موقع إمارات الخليج العربي وتوسطها طريق القوافل مما هيأ الناس أن يهتموا بالتعليم، كما نشير إلى أن ظروفهم الاقتصادية وأعمال البحر التي كانوا يقومون بها، لعبت دوراً هاماً في الاهتمام بالتعليم والإلمام بمبادئ الحساب والقراءة، فضلاً عن أن كثرة أسفارهم خارج إماراتهم أشعرتهم بمدى أهمية التعليم، فكانوا يعودون إلى مجتمعاتهم ليحثوا أبناءهم على الدراسة، ومن هنا كان انتشار الكتاتيب في معظم إمارات الخليج العربي. كما أننا

نستطيع القول بأن بعض المدارس الأهلية لها الفضل الذي لا ينكر في تعليم معظم أبناء المنطقة قبل أن تظهر المدارس النظامية، والواقع أن هناك كتاتيب قد استمرت تؤدي عملها حتى أواخر الخمسينيات .

لكن تعليم الكتاتيب بدأ يختفي تدريجياً، عندما بدأ التعليم الحديث يدخل منطقة الخليج العربي، والذي ما لبث أن انتشر بصورة أساسية مع نهاية عقد الخمسينيات، وإن كان قد بدأ في المنطقة منذ العقد الثاني من القرن العشرين، وهذا يجعلنا نؤكد أن النقلة من تعليم البسيط التقليدي إلى التعليم الحديث لم تكن نقلة فجائية، بحيث يمكن الفصل بين كل مرحلة وأخرى فصلاً حاسماً، وإنما كانت النقلة متداخلة، حيث مضى بعض الوقت والتعليم التقليدي يسير متوازياً مع التعليم الحديث، قبل أن يختفي التعليم التقليدي بالتدريج .

وننتقل الآن للحديث عن نوع آخر من التعليم هو التعليم التبشيري، حيث نستعرض منهجه وأهدافه ومدى إقبال الطلاب عليه .

- التعليم التبشيري في منطقة الخليج العربي :

استخدم المبشرون سلاح التعليم في منطقة الخليج العربي، مثلما استخدموه ومازالوا يستخدمونه في بعض دول أفريقيا وآسيا حتى الآن. وما من شك في أن لهؤلاء المبشرين أهدافاً خفية يعملون على تحقيقها من خلال استخدامهم للتعليم سلاحاً، كما أن لهم أهدافاً معلنة يجاهرون بها أمام الآخرين، وفيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي فإن التعليم التبشيري تمثل في الإرسالية الأمريكية العربية، التي كانت تولي التعليم أهمية فائقة باعتباره وسيلة من وسائل التبشير، ونتيجة لتصور المسيحين - بصورة عامة - أن المسيح عليه السلام كان معلماً، وأنه كان يدعو أتباعه دوما لنشر تعاليمه بين الناس .

ومن خلال هذه التصور فإن المبشرين كانوا يعتقدون بأن من واجبهم أن ينشروا العقيدة المسيحية بين غير المسيحيين، منطلقين من التعليم باعتباره أداة للتأثير على هؤلاء، ويركز تعريف «ماثيو» للتعليم التبشيري على أنه تعليم ديني في المقام الأول، الهدف من ورائه نشر الفكر المسيحي وفي مقدمته «الإنجيلي». وهناك آراء عديدة وتعريفات كثيرة لماهية التعليم

التبشيري والأهداف التي ينبغي أن تتحقق من ورائه، لعل من أكثرها وضوحاً وتحديداً ما حدده القس «هوتون» HOTON أحد قادة التعليم التبشيري، حيث أشار إلى أنه :

❖ يجب أن يكون الهدف التبشيري غالباً على التعليم .

❖ يجب أن يكون للإنجيل المقام الأول في الدروس اليومية، كما يجب حضور هذا الدرس، واعتباره شرطاً من شروط القبول بالمدرسة .

❖ يجب أن يكون الهدف التبشيري واضحاً، وأن يعلم الآباء بأن أبناءهم يحضرون إلى المدرسة لكي يتحولوا إلى المسيحية .

❖ يجب بذل الجهود للحد من استخدام المدرسين غير المسيحيين، وتزويد المؤسسة بهيئة قادرة على التأثير الفردي المباشر .

❖ يجب على خبراء التبشير أن يضعوا في اعتبارهم أهمية هذه الأمور، وارتباطها بالنشاطات التبشيرية الأخرى» [٥٤].

وقد حظيت هذه النقاط - كما يوضح هوتون نفسه - باهتمام قادة المنظمات التبشيرية، باعتبارها سياسة أو استراتيجية للتعليم التبشيري، فتحمسوا لها من منطلق أن التعليم وسيلة هامة ومباشرة لنشر الديانة المسيحية[٥٥] .

على أن سياسة استخدام التعليم باعتباره وسيله هامة ومباشرة لنشر الديانة المسيحية قد اصطدمت بمعوقات عديدة، اعترضت مسيرتها، ويمكن أن نحددها فيما يلي :

أولا - ما فوجئ به أولياء أمور التلاميذ الذين أرسلوا أبناءهم إلى المدارس التبشيرية، من أن أطفالهم يتعلمون الديانة المسيحية بشكل أساسي بينما كان غرض هؤلاء من إلحاق أبنائهم بها أن يتعلموا اللغة الإنجليزية والعلوم الحديثة، لأن المدارس التقليدية أو الكتاتيب لم تكن تضطلع بهذه المهمة، فمهمتها كانت مقصورة على التعليم الديني متمثلاً في القرآن الكريم، إلى جانب مبادئ القراءة والكتابة على نحو ما أوضحنا من قبل .

ثانياً - عدم اهتمام المسؤولين عن هذا النمط من التعليم بمستقبل تلاميذ المدارس التبشيرية، حيث كانت خطة المبشرين في ميدان التعليم تتمثل في إعداد مدرسين وقادة للكنيسة المحلية من بين المواطنين، لكن مؤسسات الإرسالية المحدودة لم يكن بمقدورها أن تستوعب غير عدد قليل ممن يتخرجون من مدارسها، فكان كثيرون يبقون دون عمل. والحق أن الغالبية ممن كانت الكنيسة تقوم بتعليمهم كانوا يواجهون البطالة، نتيجة عدم وجود المؤسسات المسيحية أو غير المسيحية التي تستطيع استيعابهم، فقد كانت السمة الواضحة للمؤسسات المحلية هي الثقافة التقليدية، فضلاً عن عدم وجود مجالات إدارية حديثة يمكنها استيعاب من يتخرجون آنذاك. ومن هنا فإن من تعلموا في المدارس التبشيرية وأمضوا فيها عدة سنوات لم يتسن لهم الحصول على عمل .

ثالثا - أن التعليم الحديث بما حققه من تقدم في مختلف أنحاء العالم، والاتجاه في منطقة الخليج العربي للاستفادة مما حققه، جعلا التعليم التبشيري يبدو عديم الجدوى بالطريقة والمفهوم اللذين كان يطبق بهما، وقد أدرك جون موت «John Mott» هذا، ولهذا نراه يؤكد على أن التعليم الغربي (التبشيري) لابد أن يسعى لكي يلعب دوراً أكثر وضوحاً في توجيه الزراعة والتجارة والصحة بحيث يتجاوز الدور الذي لعبه، خاصة وأن هذا التعليم يواجه أزمة في البلدان الإسلامية مالم يواكب تطورها، وهو بالتالي يحتاج الاهتمام والتفهم ويستحق الدعم من الوطن[٥٦].

ولعل هذا يوضح لنا أن التعليم التبشيري كان يواجه أزمة حقيقة، لأن نجاح المبشرين في مجالات الخدمة الطبية لم يؤد - كما كان متوقعاً من قبلهم - إلى نجاح الوسيلة التعليمية، لأن المنطقة كانت بحاجة ماسة إلى الخدمات الطبية الحديثة، فضلاً عن عدم تقبل أبنائها لاستخدام الخدمة الطبية - بشكل مباشر - في العملية التبشيرية .

رابعاً - كانت منطقة الخليج العربي تمر بأولى مراحل يقظتها الوطنية والقومية منذ أكثر من نصف قرن، ومن هنا فإن القادة الشباب لم يكونوا يريدون استبدال التعليم المسيحي الغربي بالمدارس التقليدية «الكتاتيب» ، وإنما كانوا يريدون تعليماً حديثاً، لأن القادة الشباب كانوا يرون وقتها أن :

- التعليم التبشيري كان هدفه واضحاً في التأثير الديني على التلاميذ .
- التركيز على التنصير كان يتم بأسلوب مباشر .
- التعليم التبشيري يتجاهل الثقافة الوطنية والتاريخ والدين واللغة العربية .

ومن هنا يمكن القول بأن التعليم التبشيري لم يستطع أن يرسخ جذوره في المنطقة، وظل بمنأى عن واقعها الثقافي والاجتماعي، ومن ثم فشل في تحقيق أهدافه في المنطقة .

وقد أدرك المبشرون أنفسهم تلك الحقائق، حيث تم طرح قضايا التعليم التبشيري في مؤتمر عقد خصيصاً لهذه الغاية، هو مؤتمر القدس التبشيري المسيحي الذي عقد في القدس عام ١٩٢٤ [٥٧]، وفي ذلك المؤتمر تمكن المبشرون المعتدلون من فرض رأيهم الداعي لإجراء تعديل على سياسة التعليم التبشيري ومفهومه ومنهجه، بما يتلاءم وظروف المناطق التي يمارسون فيها أنشطتهم. ويتمثل هذا الرأي في أنه «كانت مدرسة التبشير - فيما مضى - تستخدم بشكل أساسي باعتبارها وسيلة لأشكال أخرى من العمل التبشيري، لكن هذا الموقف لم يعد ضرورياً الآن بسبب تغير الظروف ... يجب أن نؤكد على ضرورة توجيه الطلبة نحو دراساتهم التاريخية والعلمية» [٥٨].

ويقول أحد قادة التبشير محدداً الهدف الأساسي للتعليم التبشيري : «إن الهدف الأساسي الذي يجب على التعليم التبشيري أن يحققه، هو تدريب الكنيسة المحلية على تحمل أعبائها... ويجب أن ينصب تفكيرنا أولاً على المعاهد الخاصة بالمسيحيين وحدهم، كالمدارس الداخلية ومعاهد التدريب وكليات اللاهوت» [٥٩]، وإضافة إلى هذا فإنه يرى «أن الكليات المسيحية لا تهدف إلى كسب المتنصرين من بين الوثنيين فحسب، بل تساعد على تحقيق الوظيفة الهامة المتمثلة في إعداد القادة للكنيسة» [٦٠]. وهكذا تتضح لنا الغاية التبشيرية التي كان ذلك النمط من التعليم يسعى للوصول إليها ، متمثلة في تنصير الآخرين من غير المسيحيين وتحويلهم إلى المسيحية، ولذا فإن التعليم التبشيري لم يستطع تحقيق الكثير من الناحيتين العلمية والدينية، وهذا ما سوف يتجلى بوضوح عند دراسة نشاط الإرسالية الأمريكية العربية على صعيد التعليم في المنطقة، مع تقويم ذلك النشاط .

- الإرساليات التبشيرية في البحرين :

شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر بدايات اهتمامات المبشرين بمنطقة الخليج العربي، وتركز اهتمامهم على البحرين بصفة خاصة، من خلال استخدامهم للتعليم باعتباره وسيلة هامة وفعّالة من وسائل تحقيق أهدافهم .

ويشير «ويندر بايلي» إلى أن أول مدرسة للتعليم أنشئت في البحرين وفقاً للأسلوب التبشيري، قد تم إنشاؤها على يد البعثة التبشيرية الأمريكية العربية التي بدأت أعمالها في البحرين عام ١٨٩٢ باعتبارها بعثة مستقلة، ثم ما لبثت أن ألحقت بعد عامين بالكنيسة الإصلاحية الأمريكية[٦١] .

وفيما يتعلق بتلك المدرسة فإن السيدة «سي. زويمر» قامت بافتتاحها في المنامة، وكانت الأولى من نوعها لا في البحرين فحسب بل في منطقة الخليج العربي بأسرها، وكان عدد التلميذات اللواتي التحقن بها محدوداً جداً في السنوات الثلاث الأولى، حيث لم يتجاوز عددهن اثنتي عشرة طالبة. وهناك بالطبع أسباب لقلة عدد الملتحقات من بينها عدم رغبة الآباء في تعليم بناتهم، وتخوف أولئك الآباء من تدريس الدين المسيحي لهن بما قد يؤثر على عقيدة الإسلام عندهن .

وعلى الرغم من تلك البدايات غير المشجعة إلا أن السيدة «سي. زويمر» قد تابعت عملها بحماسة ونشاط، فازداد عدد الملتحقات بالمدارس تدريجياً خلال السنوات التالية، لكنه لم يصل بالطبع إلى العدد الذي وصل إليه عدد المرضى في عيادة الإرسالية . والسبب في هذا واضح ويتمثل في أن للخدمات الطبية طبيعة إنسانية، بينما يقترن التعليم بالتبشير، مما يخلق نوعاً من التخوف منه عند أبناء البحرين المسلمين .

وفي عام ١٩٠٥ تم افتتاح مدرسة أخرى للبعثة، خصصت لتعليم البنين، ويذكر محمد الرميحي أنه «قد قيل إنه في سنة ١٩٠٨ كان هناك أربعة من أبناء الأسرة الحاكمة يدرسون فيها »، وهذا مشكوك فيه على ضوء موقف الأسرة الحاكمة من البعثات التبشيرية، كما يناقض قول أحد المبشرين سنة ١٩١٠ بأن «التعليم وقيام النساء بالعمل ما زال في الخليج في مراحله

الأولى، وذلك نظراً للمعارضة الشديدة التي لقيتها هاتان الناحيتان نتيجة ما يصفه ريتشر بغباء وتعصب المسلمين»[٦٢] .

ويعلق أمين الريحاني على ظاهرة قلة عدد طلاب تلك المدرسة في الفترة ما بين عامي ١٩١٠-١٩١٤، فيقول : «لو أن البعثة أوقفت دعوتها إلى المسيحية واقتصر عملها على الخدمات التعليمية والطبية، لكان نجاحها أكبر بكثير، إذ أن المسلمين بعامة والعرب بخاصة، متعلقون جداً بديانتهم ولن يقبلوا عنها بديلاً»[٦٣] .

وفيما يتعلق بالمنهج التعليمي لمدرسة الإرسالية في البحرين، فإنه كان يشتمل على تدريس اللغة الإنجليزية، والكتاب المقدس، والحساب، واللغة العربية، وهناك من يضيفون إلى هذه المواد، حيث أشار أحد مدرسي الإرسالية القدامى، والذي كان قد بدأ التدريس بها عام ١٩١٣ إلى أن موضوعات الدراسة كانت شملت أيضاً الجغرافيا، التاريخ، الجيولوجيا، الهندسة.[٦٤] .

ومن المرجح أن تكون الموضوعات الجديدة التي أشار إليها ذلك المدرس القديم قد أضيفت أو استحدثت فيما بعد، أما طبيعة الدراسة فيحددها ذلك المدرس القديم بقوله «.. كنا ندرس في الصباح والمساء ... الفترة الصباحية كانت خمسة أيام في الأسبوع .. ما عدا السبت والأحد، أما الفترة المسائية فقد كانت ثلاثة أيام في الأسبوع ولمدة ساعتين فقط» [٦٥]. وحول نفس الأمر أشار أحد قدامى تلاميذ الإرسالية في البحرين قائلاً «لقد كانت الدراسة تبدأ عادة بالصلاة المسيحية وقراءة فقرات من الإنجيل. والواقع أننا رغم صغر سننا كنا نناقش مدرسينا في ديننا حيث إننا قد تعلمنا الدين الإسلامي في البيت، وكانت القاعدة لدينا متينة، فكان من الصعوبة التأثير علينا دينياً»[٦٦] .

ومما يؤكد أن تعلم اللغة الإنجليزية والقراءة والكتابة كان الدافع الرئيسي لالتحاق التلاميذ بمدرسة الإرسالية، ما نجده متمثلاً في شكوى مدرسي الإرسالية من أن بعض التلاميذ لم يكونوا يستمرون في تعليمهم إلى نهاية المرحلة التي كانت تمتد إلى أربع سنوات، فقد كان آباؤهم يرسلونهم لتعلم القراءة والكتابة وقليل من اللغة الإنجليزية، وعندما يشعرون بأن أولادهم قد أتقنوها كانوا يسحبونهم من المدرسة للبحث عن عمل في الحكومة أو في مكاتب التجار[٦٧] . ويمكن أن نضيف إلى ذلك سبباً آخر يتمثل في تخوف

الأباء على أبنائهم فيما يتعلق بالتأثير التبشيري المسيحي عليهم إذا طالت مدة مكوثهم في المدرسة .

ولم تلق خدمات الإرسالية التعليمية أية معارضة في بداية الأمر، لكن المعلم نصيف يشير إلى أن معارضة قوية على الصعيد الاجتماعي قد ظهرت جلية فيما بعد، حيث يقول : «لقد حصلت موجة قوية من المعارضة ضد خدمات الإرسالية التعليمية، واتهمنا المسلمون المتشددون بأننا نسعى لتنصير المجتمع وليس لتعليم أطفالهم» [٦٨]. وإلى نفس الظاهرة تشير «دروثي فان ايس» - «D. VAN ESS» حيث ترى أن معلمي القرآن حاولوا إقناع أولياء أمور الفتيات بعدم الالتحاق بالمدرسة المسيحية، وقد حل بعضهن المشكلة بالذهاب أولاً إلى مدرسة القرآن (الكُتّاب) ثم الالتحاق بمدرسة الإرسالية بعد ذلك[٦٩] .

ونتيجة للتخوف السائد عند الأهالي من مدرسة الإرسالية من جهة، ومحاولة البحث عن بديل يقدم التعليم الحديث من جهة أخرى، فإن بعض المسلمين المتنورين من أبناء المذهبين السُنّي والشيعي فكروا عام ١٩١٠ في تقديم خدمات التعليم الحديث لأبنائهم، وبدأوا معاً بالتنفيذ. وقد أنشأت الجالية الإيرانية في المنامة مدرسة أسمتها «مدرسة الاتحاد»، في نفس الوقت الذي قام فيه محمد علي زينل - وهو تاجر لؤلؤ من الحجاز - بتأسيس «مدرسة الفلاح»، وكان التعليم في تلك المدرسة يركز على اللغة العربية والدين الإسلامي والحساب. وبعد تأسيسها بقليل أنشئت مدرسة أخرى مشابهة في المحرق، وهي مدرسة «دار العلم» التي كانت تعلم نفس المواد[٧٠].

وكان الدافع إلى افتتاح تلك المدارس دافعاً دينياً يتمثل في مقاومة تأثير المدرسة التبشيرية، وهذا ما يتجلى إذا تبينا أن التركيز في مناهجها كان ينصب على الدين الإسلامي.

على أن التاريخ للتعليم الحديث في البحرين، يتطلب منا أن نشير إلى أن عام ١٩١٩ قد شهد افتتاح «مدرسة الهداية»، التي أنشئت في الطرف الشمالي من المحرق، وأسهم الأهالي في تكاليف إنشائها، وكانت مناهجها في الغالب مستعارة من مناهج البلاد العربية، بينما كان المدرسون من سوريا ولبنان ومصر والعراق[٧١].

على أن هذا لا يعني أن الإرسالية قد جمدت نشاطها أو أوقفت، فقد ظلت تباشر نشاطها التعليمي على الرغم مما ووجهت به من معارضة ومعوقات. وقد تطورت مدرسة الإرسالية للبنات في عهد السيدة لوسيك مديرتها، بعد الحرب العالمية الأولى، فاشتمل منهجها عام ١٩٢٦ على تدريس الكتاب المقدس والحساب والجغرافيا واللغة العربية واللغة الإنجليزية والخياطة، وتبين من سجلاتها أن زيادة طفيفة كانت تتحقق سنوياً فيما يتصل بأعداد التلميذات الملتحقات بها [٧٢] .

وفي عام ١٩٢٨ انتقلت المدرسة إلى أملاك الإرسالية ، وشغلت حجرتين من الطابق الأرضي في مبنى الكنيسة، كما أنشأت الإرسالية - لأول مرة - مكتبة صغيرة، وبدأت المدرسات في تشجيع الطالبات على قراءة الكتب البسيطة بعد الفراغ من دروسهن. وكان المبشرون يؤكدون على ضرورة توجيه البنات نحو العقيدة المسيحية .

وشهد عام ١٩٢٩ افتتاح نادٍ للبنات في المدرسة، وأصبح جهاز هيئة التدريس للبنات يتألف من المبشرات المسؤولات وإحدى المدرسات المحليات، يساعدهن المبشرون من الرجال في دروس الكتاب المقدس، إلى جانب الممرضة الأمريكية التي كانت تدرس مادة رعاية الطفل .

أما مدرسة البنين فإنها كانت تعاني من عجز مالي مما دفع التلاميذ أنفسهم للتبرع، مساهمة في حل مشكلة ذلك العجز ولكي يحصلوا على بناء أفضل لمدرستهم. وقد ارتفع عدد التلاميذ المسجلين إلى ١٥١ تلميذاً عام ١٩٣٢، وهناك من يرى أن هذا العدد كان من الممكن أن يتزايد لولا ضيق المكان[٧٣].

ويوضح أحد تقارير الإرسالية عن تلك المدرسة التبشيرية، أن بعض التلاميذ استمر فيها مدة طويلة، لكن نفور التلاميذ من التعليم المسيحي كان يضعف كلما طالت مدة بقائهم في المدرسة، أما المعارضة الشديدة فإنها كانت تأتي من التلاميذ الجدد [٧٤]، فهذا التقرير يؤكد - بصورة واضحة - أن ثمة جهوداً كانت تُبذل في المدرسة للتأثير على التلاميذ دينياً .

ويبدو أن مشكلة العجز المالي قد تفاقمت، فما أن جاء عام ١٩٣٦ حتى كانت مدرسة البنين في البحرين قد أغلقت بسبب ذلك العجز. وكانت الإرسالية تشعر بأن إغلاقها خسارة كبيرة لها، إلا أنها كانت مضطرة إلى ذلك على نحو ما تشير «فان ايسي»[٧٥]. كما أشار المعلم نصيف إلى أن مجلس الإرسالية رفض تقديم المبالغ الضرورية التي تساعد الإرسالية في التغلب على الصعوبات المالية التي واجهتها [٧٦].

ولم يذكر المعلم نصيف كما لم تذكر الإرسالية ذاتها أي سبب من الأسباب التي دفعت قيادة الإرسالية والكنيسة إلى اتخاذ تلك الخطوة. ولكن من المحتمل أن تكون قيادة الإرسالية في الولايات المتحدة الأمريكية، قد رأت أن تترك للإرسالية مهمة تمويل نشاطاتها محلياً، خاصة أنها نشاطات محدودة تمارس في منطقة كانت تباشير الثروة قد بدأت تظهر فيها منذ نهاية الثلاثينيات من هذا القرن.

وفضلاً عن هذا، فإن جميع المصادر المتوفرة لم تذكر شيئاً عما جرى للطلبة أنفسهم بعد إغلاق المدرسة، على أن هناك اعتقاداً بافتراضات واحتمالات بشأن ما جرى لهم. من بينها أن يكون بعض التلاميذ قد توقفوا عن الدراسة، وأخذوا يساعدون أولياء أمورهم في أعمالهم بالزراعة أو في مجال الغوص بالبحر للحصول على اللؤلؤ. ويمكن أن يكون افتراض آخر قد حدث بالفعل، متمثلاً في أن يكون بعض من قضوا وقتاً طويلاً في المدرسة وأتقنوا القراءة والكتابة، قد التحقوا ببعض الوظائف الحكومية أو في القطاع الخاص، ذلك أن عدد المتعلمين وقتها كان محدوداً جداً. وهناك افتراض ثالث يتمثل في أن يكون بعض هؤلاء التلاميذ قد التحقوا بالكتاب لاستكمال دراستهم بعد إغلاق مدرستهم، أو أن يكون غيرهم قد التحقوا بالمدارس التي تم افتتاحها على يد الجماعات المحلية أو الحكومية.

وإذا كانت المدرسة قد أغلقت، فإنها ما لبثت أن افتتحت من جديد، بعد ما يقرب من عشرين عاماً أي في أواخر الخمسينيات، ولكن بعد أن كان التعليم الحديث قد انتشر في أرجاء المنطقة، وبدأت البحرين وغيرها من إمارات الخليج تفكر بصورة جادة في الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه قطاع التعليم، من خلال تطوير المدارس التي تقوم على أسس حديثة وتختلف كثيرا عن «الكُتّاب». وفي تلك الفترة ذاتها بدأ ضغط رجال الدين على المواطنين - كما حدث

في مناطق أخرى من الخليج - لإجبارهم - وفقاً لتصور «فان أيسي» - على إرسال أبنائهم إلى مدارسهم لا إلى مدارس الإرسالية [٧٧] .

وكان التطور الجديد في قطاع التعليم بالبحرين مصدر قلق للإرسالية ، مما اضطرها إلى التفكير جدياً في مستقبل النشاط التبشيري في التعليم خاصة، ذلك أن المبشرين أدركوا عدم جدوى الدخول في منافسة مع المدارس الحكومية، نتيجة لعدة أسباب يتمثل أولها في أن الإمكانيات المالية للإرسالية لا تقارن بإمكانات الدولة .

أما السبب الثاني فيرجع إلى أن الإرسالية لم تكن في موقف يمكنها من الاختلاف مع الحكومة فوق أراضيها وبين شعبها من العرب المسلمين، إذ كان من اليسير على الحكومة أن تصادر مدارسها وتقوم بطرد جميع المبشرين من أراضيها. ويكمن السبب الثالث في أن الحكومة جاءت بالتعليم الحديث الذي كانت الإرسالية تظهر أنها قد جاءت به، بينما كان هدفها الحقيقي - كما سبق أن أشرنا - هو تنصير المسلمين، ومن هنا فإنه ليس بمقدورها أن ترفض هذا النوع من التعليم، وإلا أصبحت في هذه الحالة متناقضة مع نفسها. ولهذا قبلت الإرسالية ما أحدثته الحكومة من تطوير في قطاع التعليم، وحاولت إقامة علاقة طيبة معه، حتى يصبح بمقدورها أن تستمر في نشاطها التعليمي هناك .

لكن الصورة المضطربة لمدرسة البنين التبشيرية لم تكن هي نفسها الصورة التي تعكس أوضاع مدرسة البنات، حيث ظلت أوضاعها طبيعية خلال فترة إغلاق مدرسة البنين، كما أن التعليم فيها تطور، وشهدت تلك المدرسة زيادة في عدد الملتحقات بها كل سنة[٧٨] .

وقد وصل عدد الخريجات اللواتي نجحن في نيل شهادة مدرسة الإرسالية إلى إحدى عشرة طالبة، وعمل بعضهن في مجال التدريس بمدرسة الإرسالية ذاتها. وهناك أخريات منهن أقمن في بيوتهن بسبب الظروف الاجتماعية التي لم تكن تسمح وقتها للفتاة بالعمل خارج المنزل، ذلك أن هدف الآباء من تعليم بناتهن كان يتمثل في تنويرهن، كي يتمكن من القيام بواجباتهن المنزلية وتربية أطفالهن .

ومن الضروري أن نشير إلى أحداً من طالبات وطلاب المدرسة المسلمين لم يعتنق المسيحية أو يتحول عن الإسلام، فقد تعرف التلاميذ والتلميذات على ما كانوا يتوقون إليه من العلم، لكن جهود الإرسالية في مجال التبشير ضاعت هباء، لأنها اصطدمت بالعقيدة الإسلامية المترسخة عند الآباء والأمهات، فضلاً عن أن البنية الاجتماعية والدينية وقفت سداً منيعاً في وجه جهود الإرسالية .

ولو نظرنا إلى التطورات اللاحقة المتعلقة بنشاطات الإرسالية التعليمية فإننا نجد أن مدرسة البنات، قد تابعت عملها دون أية متاعب تعرقل مسيرة إحداهما أو كليتهما. فبعد اكتشاف البترول وفد كثيرون من العرب والأجانب للعمل في المنطقة، وكان من بين هؤلاء الوافدين مسيحيون، وبلغ عدد التلاميذ والتلميذات في مدارس الإرسالية ما يقرب من أربعمائة وخمسين تلميذاً وتلميذة، وكانت تضطلع بمهمة التدريس لهم ثلاثة وعشرون مدرسة .

وفي منتصف شهر نوفمبر عام ١٩٧٤ أمرت وزارة التربية في البحرين مدارس الإرسالية بعدم السماح للتلاميذ المسلمين بحضور دروس الدين المسيحي، وكان هذا الأمر أحد المشكلات الكبيرة وقتها أمام الإرسالية، التي حاولت إدارتها جاهدة إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبيل صدور ذلك الأمر، لكنها لم تفلح في ذلك [٧٩].

ومن خلال هذا كله نستطيع القول بأنه بعد انقضاء أكثر من ثلاثة أرباع قرن من الزمان على بدء نشاطات الإرسالية الأمريكية العربية في البحرين، لم تستطع الإرسالية أن تحقق هدفها الأساسي، لكن هذا لا يجعلنا ننكر أنها قد خدمت سكان المنطقة تعليمياً، في الوقت الذي لم تكن هناك أية مؤسسات تعليمية حديثة خاصة بهم. ولا شك أن هذا النمط من النشاط التبشيري كان أحد العوامل التي أثرت - بصورة غير مباشرة - على تشجيع التربية الإسلامية للحفاظ على الهوية، كما أنه كان أحد العوامل التي أثرت في تشجيع التعليم الحديث وتقدمه في المنطقة، فكلها أمور تقدمت باعتبارها نوعاً من رد الفعل تجاه النشاط التبشيري .

هذا عن النشاط التبشيري في البحرين. فماذا عن النشاط في الكويت ؟

- النشاط التعليمي للإرسالية التبشيرية بالكويت :

كان «الكُتّاب» أو التعليم التقليدي كما ذكرنا آنفاً، هو الأسلوب الوحيد الذي يهمين على النشاط التعليمي بالكويت، شأنها في هذا شأن غيرها من مناطق الخليج العربي، إلى أن جاء عام ١٩١٣، وهو العام الذي قررت فيه الإرسالية الأمريكية العربية أن تبدأ نشاطها التعليمي فيه هناك. ففي ذلك العام تهيأ «آدوين كالفرللي» لافتتاح مدرسة بالمستشفى الأمريكي التابع للإرسالية، ثم عدل عما تهيأ له، حيث أقام تلك المدرسة في منزل تابع لأحد المواطنين، ويدعى «بيت الربان» [٨٠] وكان عدد التلاميذ قليلاً في البداية فلم يكن يتجاوز اثني عشر تلميذاً. وقد ألف السيد كالفرللي كتاباً لتعليمهم مبادئ اللغة الإنجليزية واللغة العربية، لأنه أدرك أن دافع التلاميذ للالتحاق بالمدرسة هو تعلم القراء والكتابة واللغة الإنجليزية. وكان المبشرون يعولون الكثير على رسالة تلك المدرسة ودورها على الرغم من قلة عدد تلاميذها. وحول هدف المدرسة ندع السيد أودين كالفرللي بنفسه يقول : « .. إنها الطريقة الوحيدة أمامنا في الكويت للتأثير على الشباب بشكل متصل، لقد مكننا العدد البسيط من التلاميذ من أن نثق بهم وبمستقبل هذا النشاط، وكنا على استعداد لقبول أعداد أكبر لو تمكنا من إقناعهم بالالتحاق بمدرستنا .. »[٨١].

على أنه لم تمض إلا ثلاثة أشهر فحسب على افتتاح المدرسة حتى جوبهت بمعارضة قوية لها من المواطنين، مما أدى إلى أن يسحب أولياء الأمور معظم أبنائهم منها، وترجع تلك المعارضة إلى عدة أسباب يتمثل أولها في أن السيد كالفرللي كان يصطحب الأولاد أسبوعياً إلى الصلاة يوم الأحد في الكنيسة. أما السبب الثاني فيكمن في أنه كان يعلمهم الدين المسيحي، كما أعطى كلاً منهم نسخة من «الكتاب المقدس» باللغة العربية ليأخذها معه إلى والديه في المنزل. ويتمثل السبب الثالث للمعارضة في أن نشاطات الإرسالية الأخرى كانت مثار شك، خاصة عندما افتتحت مكتبة في السوق الرئيسية لبيع الكتاب المقدس وكتب دينية أخرى، مما لفت انتباه علماء الدين المسلمين، فبدأوا حملة واسعة من الوعظ في المساجد وعبر لقاءاتهم مع الناس ضد النشاط التبشيري[٨٢].

ولعل هذه المعارضة قد انعكست بالفائدة على «المدرسة المباركية» حيث أدخلت ضمن برنامجها التعليمي تعليم اللغة الإنجليزية، خاصة وأن الهدف الأول من إنشاء تلك المدرسة كان

يتمثل في تحدي نشاط التعليم التبشيري الذي كان موجوداً بالفعل في البحرين، وكان في طريقه إلى الكويت[٨٣].

وهكذا تلاقت في الكويت خلال تلك الفترة ثلاثة أنظمة للتعليم: «الكُتّاب» بشكله ومضمونه التقليديين، والمدرسة التبشيرية التابعة للإرسالية الأمريكية العربية بأسلوبها الحديث، والمدرسة الأهلية الحديثة «المباركية» والتي كانت منافسة للاثنين معاً. وقد اتضحت المنافسة بصورة أكبر عندما أدخلت المدرسة التبشيرية بعض المواد التي استحدثتها المدرسة المباركية والتي تهتم بالموضوعات التجارية. وقد أشارت إلى ذلك «دورين فان ايسي» حيث قالت : «كانت المهن التجارية تلوح في آفاق الكويت، يبدو أن التدريب التجاري هو ما يجب أن تقدمه الإرسالية لشباب الكويت، وقد خصصت ساعات المساء في مدرسة الأولاد لهذه الدراسة، والتي اشتملت كذلك على الكتاب المقدس وطرق الحياة المسيحية» [٨٤].

وفي عام ١٩٣٢ وصل العدد الإجمالي لتلاميذ الإرساليات (والذي جرى تقديره بجمع الحضور الشهري للدوام الكامل والدوام الجزئي والدوام المسائي) إلى أربعمائة وواحد وعشرين تلميذاً. وفي نفس ذلك العام بلغ عدد طالبات مدرسة الإرسالية للبنات إحدى وأربعين طالبة، بعد أن كانت قد بدأت نشاطها بخمس طالبات. وكان المنهج الدراسي في مدرسة البنات هو نفس منهج مدرسة الأولاد، مضافاً إليه مادة الخياطة .

من هنا يمكن القول بأن مدارس الإرسالية استمرت في العمل على الرغم من المعارضة الشديدة التي جوبهت بها حتى عام ١٩٣٣، حين وجدت أنها لم تعد قادرة على الاستمرار في نشاطها التعليمي بمدرسة البنين، وكان السبب الرئيسي في إغلاقها يتمثل في العجز المالي، وهو نفس السبب الذي ذكرناه فيما يتعلق بمدرسة البنين في البحرين من قبل. على أن مدرسة البنين في البحرين كان قد أعيد افتتاحها كما ذكرنا، بينما لم تفتح مدرسة البنين في الكويت أبوابها مرة ثانية، لأن الكويت كانت قد بدأت رسمياً بتقديم الخدمات التعليمية الحديثة لأبنائها، من خلال افتتاح عدد من المدارس الحديثة التي استقدم لها مدرسون من البلاد العربية. ولم يفسح هذا التطور المجال أمام الإرسالية في الكويت حتى تواكبه وتستمر بالتالي في نشاطاتها التعليمية، حيث قامت بإغلاق مدرسة البنات كذلك في نهاية الأربعينيات، فكان إغلاقها خاتمة لنشاطات الإرسالية الأمريكية العربية فيما يتعلق بالتعليم في الكويت، بينما

ظلت خدماتها الطبية قائمة. وهكذا نستطيع أن نتبين أن النشاط التعليمي التبشيري لم يحقق أهدافه باعتباره مدخلا للتبشير المسيحي، ولم يكن له دور اجتماعي يُذكر، بالمقارنة مع الخدمات الطبية التي قامت بها الإرسالية .

أما فيما يتعلق بباقي بلدان الخليج العربي الأخرى، فلم تكن للإرسالية الأمريكية العربية أية نشاطات تعليمية في كل من قطر ومشيخات الساحل العُماني، ذلك لأن إمكانات الإرسالية كانت محدودة فلم يكن بمقدورها أن تتوسع في تلك النشاطات، خاصة أنها لقيت معارضة شديدة في مركزيها الرئيسيين، البحرين والكويت، من قِبَل الزعامات الدينية المسلمة، فضلاً عن أن التوسع كان يعني مزيداً من المعارضة ضد عملها .

والخلاصة أن نشاطات الإرسالية التعليمية كانت تُرتكز على نشر الدين المسيحي وتعليم الكتاب المقدس، باعتباره الهدف من القيام بالتعليم من وجهة نظرها. كما أن خدماتها التعليمية لم تكن مستقرة في الكويت والبحرين، بسبب المعارضة الدينية القوية التي أشرنا إليها، فضلاً عن المتاعب المالية التي واجهتها .

ويرجع التركيز على البحرين لعدة أسباب ومبررات، من بينها أن البحرين كانت تحت النفوذ البريطاني الذي لم يكن يعارض النشاط التبشيري بطبيعة الحال، كما أن البحرين كانت جزيرة معزولة عن طريق القوافل التي كانت تمر عادة بالمناطق الأخرى مثل الكويت وكان لها أثر ديني هام، خاصة القوافل التي كانت قادمة من نجد. فضلا عن أن البحرين كانت قاعدة لنشاط الإرسالية، فكان من الطبيعي أن تتركز إمكاناتها واهتماماتها فيها .

ولابد من التأكيد أخيراً على أن الخدمات التعليمية للإرسالية الأمريكية، قد أثبتت عدم جدواها وفاعليتها باعتبارها وسيلة للتبشير المسيحي في المنطقة المتمسكة بدينها الإسلامي تمسكاً شديداً، إلى جانب أن من أسباب فشل الارساليات التبشيرية، أنها كانت تشرع على الفور في نشاطها التبشيرية في أي مركز تحل به، وهذا ما كان يؤدي بالطبع إلى ردود فعل سريعة مضادة لذلك النشاط .



الهوامش

١- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ١٠٥ .

٢- عبدالله النوري، قصة التعليم في الكويت في نصف قرن، مطبعة الاستقامة بالقاهرة (تاريخ الطباعة غير مذكور) ص ١٩ ، جهينة سلطان سيف، المجتمع القطري، دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر، ص ١٢ .

٣- محمد الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص ٨٥ .

٤- أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨، ص ٦ .

٥- أحمد شلبي، تاريخ التربية الإسلامية، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠، ص٨٥.

٦- محمد بن فيروز هو محمد بن فيروز بن محمد بن بسام بن عقبة بن ريس بن زاخر بن محمد بن علوي بن وهيب الوهيبي التميمي نسباً، النجدي أصلاً، الأحسائي سكناً. وهو أول قاض في الكويت وقد توفي عام ١١٣٥ هـ - الموافق ١٧٢٣م. راجع «تاريخ العتوب في القرن الثامن عشر» بقلم الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة والدكتور علي أبا حسين، والمنشور في «الوثيقة» دورية نصف سنوية تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد الرابع - السنة الثانية - ربيع الآخر ١٤٠٤هـ - يناير ١٩٨٤م، ص ٣٢. كما اشتهر محمد بن فيروز باتساع علمه ومعرفته بالعلوم الإسلامية واللغة العربية، وقد اتخذ له مجلساً في أحد المساجد ليُعلّم الناس ويقضي في خصوماتهم، وتتلمذ على يديه كثيرون من أبناء الكويت في مجال التعليم والقضاء. راجع «قصة التعليم في الكويت» - عبدالله النوري - ص ١٨، وراجع أيضاً «من هنا بدأت الكويت»، عبدالله بن خالد الحاتم - ص ٢٠٥ .

٧- محمد بن عبدالله بن فيروز، من المحتمل أنه حفيد محمد بن فيروز الذي ورد ذكره في الحاشية أعلاه. ولد سنة ١١٤٢هـ وقيل إنه توفي في سوق الشيوخ، وقال ابن سند إن محمد بن عبدالله بن فيروز - المتوفى في الزبير سنة ١٢١٢ هـ قد أرسل إليه أحمد بن رزق وهو في «الزبارة» هدايا، ولما قدم البصرة اجتمع بأحمد وسيره بموكبه إلى «أبي شهر» عام ١٢١٩ هـ .وقد نشر آثاره عمر دفتر دار البصرة، كتب فدعي بالكاتب، وممن أخذ عنه كثير ومنهم محمد بن علي بن سلوم أخذ عنه الحساب والفقه والآداب والفرائض. راجع الوثيقة - العدد الرابع - السنة الثانية ربيع الآخر، ١٤٠٤هـ، يناير ١٩٨٤ ، ص٣٢.

٨- عبدالجليل الطباطبائي - تولى التدريس في المساجد، وقد وفد إلى الكويت من البصرة، بعد أن تنقل في الكثير من بلدان الخليج العربي فقد استوطن الزبارة قبل عام ١٨٠٢م، ثم انتقل إلى البحرين عام ١٨١٠م، ومن البحرين انتقل إلى الكويت عام ١٨٤٣م واستقر فيها مع أهله وذويه وقد توفي عام ١٢٧١ هـ الموافق ١٨٥٤م. راجع المصدر السابق، ص ٤٣، ٤٤ .

٩- أحمد بن عبدالجليل، تصدى للتدريس في الكويت نحو عشرين سنة، وقد كان معروفاً بسعة علمه وحبه لطلبة العلم فاستفاد منه الكثيرون. راجع يوسف بن عيسى القناعي «صفحات من تاريخ الكويت» ص٤٦ .

١٠- نفسه، من ص ٤٦ إلى ص ٦٠ وراجع أيضاً «الوثيقة»، العدد الرابع، السنة الثانية، ربيع الآخر ١٤٠٤هـ، يناير ١٩٨٤، ص ٣٢ إلى ص ٤٩ .

١١- عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ١٩ .

١٢- نفسه، ص ٢٠، ٢١ .

١٣- سيد إبراهيم الجبار، تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، الطبعة الثانية، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠ .

١٤- عبدالعزيز حسين - مرجع سابق - ص ١٠٦ .

١٥- هو رجل إيراني جاء إلى الكويت عام ١٨٨٧ م، وفتح محلاً في شارع الأمير في قيصرية النجار، وحينما توفي خلفه أخوه الملا عابدين في أداء مهمته التعليمية لأهل الكويت، راجع عبدالله النوري، قصة التعليم في الكويت، ص ٢٢ .

١٦- جاء إلى الكويت من الأحساء عام ١٨٨٨ م وفتح له محلاً أو كُتّاب في محلة المرزوق، المرجع السابق، نفس الصفحة .

١٧- يذكر عبدالله النوري إنه « .. كان موظفاً عند أسرة آل إبراهيم في بومباي، فأقنعه بعض الكويتيين الذين يسافرون في تجاراتهم إلى الهند، بأن يأتي إلى الكويت ويعلم أبناءهم القرآن والخط وله على ذلك ثواب الله وثناء خلقه، فاقتنع واستوطن الكويت وفتح مكتبه في القيصرية، ثم انتقل منه إلى محلة العداسنة وساعده في أكثر هذه المدة ابنه السيد هاشم، وممن تتلمذ عليه الشيخ يوسف بن عيسى والشيخ عبدالله الجابر الصباح قبل تأسيس المباركية»، نفس المرجع، ص ٢٢، ٢٣ .

١٨- عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٢٣ .

١٩- محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام، مطبعة المعارف، الطبعة الأولى بغداد، ١٩٦٦م، ص ١٧٦، ١٧٧ .

٢٠- راجع وثائق التاريخ القطري - ٢ - من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩م، قسم الوثائق بمكتب الأمير، الدوحة، ١٩٧٩، تقديم أحمد العناني، ص ١٢٣ .

٢١- كمال ناجي، تاريخ التعليم الشعبي في قطر، بحث مقدم إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، لجنة تدوين تاريخ قطر، الجزء الثاني، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، مارس ١٩٧٦، ص ٥١٣، ٥١٤ .

٢٢- المرجع السابق، ص ٥١٣ - ٥١٤ .

٢٣- المرجع AL-Hamar, A. M. -Development of Education in Bahrain - 1940-1965 orental press , Bahrain, 1969 .

٢٤- Ibid., P. 8

٢٥- Ibid.,Loc Cit .

٢٦- عبيد بخيت المزروعي، تاريخ التعليم في دولة الإمارات، جامعة النجاب، لاهور، ١٩٨٤، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٨٠٧ .

٢٧- نفسه، ص ٨ .

٢٨- نفسه، ص ٩ .

٢٩- نفسه، ص ١٠ .

٣٠- من مقابلة للباحث مع الشيخ محمد بن علي المحمود في الدوحة بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٥ م. وهو ابن الشيخ علي المحمود، مؤسس مدرسة التيمية المحمودية، ومن الجدير بالذكر أن الشيخ محمد كان واحداً ممن عاصروا التعليم خلال تلك الفترة، فقد تلقى تعليمه في كل من الشارقة ودبي، وأسهم في إنشاء إحدى المدارس عام ١٩٣٠، ولا يزال يحتفظ بسجلات لمدرسة التيمية. وسنتحدث عن هذه المدرسة بالتفصيل عندما ندرس تطور التعليم في مشيخات الساحل العماني في الفصل الخاص به .

٣١- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

٣٢- عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٦٣ .

٣٣- فوزية يوسف العبد الغفور، تطور التعليم في الكويت، ١٩١٢ - ١٩٧٢، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٤٥ .

٣٤- سيف مرزوق الشملان، الألعاب الشعبية الكويتية الجزء الأول، طباعة مطابع مقهوي، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص ٢٩٦ .

٣٥- مريم عبدالملك الصالح، صفحات من التطور التاريخي لتعليم الفتاة في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٧٥ ص ١٦، ١٧ .

٣٦- عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٦٣ .

٣٧- راجع دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٣/٥٢، الكويت ص ١٢ .

٣٨- من مقابلة للباحث مع السيدة آمنة محمود الجيدة بمنزلها في الدوحة، قطر، يوم ١٤٠٦/٦/٢٦ هـ - ١٩٨٦/٤/٥م .

٣٩- نفسه .

٤٠- عيد بخيت المزروعي، تاريخ التعليم في دولة الإمارات، ص ٦١ .

٤١- جريدة «الخليج» عدد ١٦٢٨، ١٩٨٣/٩/٢٧، أجرى المقابلة محمد حسن الحربي .

٤٢- عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٢٥ - ٢٧ ، انظر سيف مرزوق الشملان الألعاب الشعبية الكويتية، ص ٣٠١ حيث يقول :«عملية التجريدة» لم أجد لها ذكراً في معاجم اللغة العربية بهذا المعنى، إنما جاء في اللغة جرد الكتابة بمعنى عراها من الضبط .

٤٣- سيف مرزوق الشملان، مرجع سابق، ص ٣٠٢ .

٤٤- عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧ .

٤٥- مريم عبدالملك الصالح، مرجع سابق، ص ١٩ .

٤٦- عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٣١ .

٤٧- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

٤٨ - عبدالله النوري، مرجع ساتبق، ص ٣١ .

٤٩ - نفسه، ص ٣٤ .

٥٠ - نفسه، ص ٣١، ٣٢، ٣٣ .

٥١ - نفسه، ص ٣٤، ٣٥ .

٥٢ - عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ١٠٧ .

٥٣ - عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٣٦ .

٥٤- Hoton, S.W., The Missionary Campaun, Edinburgh and London,1912, P. 120 .

٥٥- Ibid., P. 160.

٥٦- Paul Monroe , The Moslem World of To-day Editor Matt, R. J., Lpndon 1925 , P. 195.

٥٧- Ibid., P. 161.

٥٨- Ibid., P. 162.

٥٩- Hoton, S.W., Op. Cit., P. 108.

٦٠- I bid.,PP.121,12.

٦١- winder, R. Bayly - education in Al-Bahrain, Report for the "world of islam", London and New York , 1959 , PP. 281 - 331.

٦٢- محمد الرميحي، قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ١٧٣ .

٦٣- أمين الريحاني، ملوك العرب، مرجع سابق، ص ٢١٢ .

٦٤- راجع مقابلة السيد نصيف في مجلة «صدى الأسبوع» عدد ١٨٢ - ١٠ يوليو ١٩٧٣ - ص ٢٢ .

٦٥- نفس المرجع والصفحة .

٦٦- عبدالملك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي، دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، والكويت، ١٩٨٢، ص ١٧٤، ١٧٥ .

مبارك الخاطر، القاضي الرئيسي الشيخ قاسم بن مهزع، ١٨٤٧ - ١٩٤١، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى، البحرين ١٩٧٥، ص ١٢٤، ١٢٥ .

٦٧- راجع مجلة «صدى الأسبوع»، عدد ١٨٢، ١٠ يوليو ١٩٧٣، ص ٢٢ .

٦٨- المعلم نصيف : ولد في الموصل بالعراق، درس هناك، ثم هاجر إلى تركيا، حيث أكمل دراسته العالية، ثم جاء إلى البحرين وتجنس بجنسيتها، وهو أقدم معلم عمل مدرساً في مدرسة الإرسالية الأمريكية في البحرين عام ١٩١٣ وذلك قبل أن يبدأ التعليم الحديث بالبحرين عام ١٩١٩ م .

٦٩- Van Ess. D., History of the Arabian Mission, 1926-1957, N.Y. P. 20.

٧٠- Al Hamar, Y.A., Education in Bahrain 1940 - 1965, P. 7, 8.

٧١- Ibid., P. 8.

٧٢- مجلة «صدى الأسبوع» ، عدد ١٨٢، ١٠ يونيو ١٩٧٣، ص ٢٤. وراجع أيضاً :

Winder, B., The world of Islam , P 284 .

٧٣ - نفسه، ص ٢٤ .

٧٤- Van Ess. D., History of the Arabian Mission , P 20.

٧٥- Ibid., P. 27.

٧٦- مجلة «صدى الأسبوع» عدد ١٨٢، ١٠ يوليو ١٩٧٣، ص ٢٤ .

٧٧ - Van Ess, D., Op. Cit, P. 27.

٧٨ - Al Hamar , Y.A., Op. Cit P. 8.

٧٩- مجلة «هنا البحرين»، عدد أكتوبر ١٩٧٣، ص ٢٤ - ٢٥ .

٨٠- Calverley E., N.A., April - June 1913 , P. 76.

٨١- Ibid., P. 11.

٨٢- عبدالله بن خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، مطابع دار القبس، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص ٧٥، ٧٦ .

٨٣- بدر الدين عباس الخصوصي - دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٣٢ ؛ وراجع أيضاً عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٥٧ .

٨٤- Van, Ess, Op. Cit., P. 26 .



الفصل الثاني

التعليـم فــي الكويــت

منذ إنشاء المدرسة المباركية حتى تنظيم المراحل التعليمية

١٩١٢ - ١٩٥٦

الفصل الثاني

التعليم في الكويت

منذ إنشاء المدرسة المباركية حتى تنظيم المراحل التعليمية

١٩١٢ - ١٩٥٦

عاشت الكويت في ظل ظروف اقتصادية صعبة قبل اكتشاف النفط وتسويقه، شأنها في هذا شأن جاراتها إمارات الخليج العربي الأخرى، فقد كانت جميع موارد البلاد لا تكفي إلاّ لتلبية ضرورات الحياة ومتطلبات المعيشة الأساسية، ومن هنا فإنه لم تكن هناك إمكانيات مادية يتسنى لها أن تساعد الكويتيين في مجال إقامة مرافق عامة في البلاد، مثل المدارس والمستشفيات وغيرها .

وتحت وطأة تلك الظروف، لم يكن الإنسان الكويتي يفكر في أمور العلم والثقافة، بقدر ما كان يفكر في العمل من أجل توفير الرزق وأسباب المعيشة، غير أنه ما لبث أن أدرك أن عمله نفسه يتطلب منه الإلمام ببعض الأساسيات، التي يتحتم عليه أن يتعلمها مثل القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. ومن هنا جاء التعليم في بداية أمره انعكاساً لتلك المتطلبات، تمشياً مع حاجة المجتمع إلى تحقيقها .

ظهرت في الكويت جماعة من الفقهاء وعلماء الدين، ممن تعلموا وتفقهوا في شتى الأمصار ذات الصلات الوثيقة بالكويت، مثل نجد والأحساء والعراق والهند وغيرها. وقد سعى أفراد هذه الجماعة إلى تعليم الناس أصول الدين في المساجد والكتاتيب، وتعليم الصبية القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. فضلاً عن أن الكويت لم تكن متقوقعة على ذاتها، إذ كانت ملتقى العديد من أهل العلم والمعرفة .

التعليم الأهلي في الكويت من ١٩١٢ إلى ١٩٣٦ :

وقد أدرك الكويتيون أن «الكُتّاب» بوضعه الذي كان عليه، لم يعد يفي بما يتطلبه المجتمع فضلاً عن أنه لا يستطيع أن يقدم أكثر مما قدمه بالفعل، ومن هنا فإنهم أحسوا بضرورة إقامة مؤسسة تعليمية تقع على عاتقها مهمة نشر التعليم المنظم بأصوله ومناهجه الموضوعة. كانت

هذه الظروف والأجواء الاجتماعية والاقتصادية هي التي أسهمت في تبلور فكرة ظهور التعليم الحديث في مطلع القرن الحالي وبالتحديد عام ١٩١٢، على أن تلك البداية لم تكن بحجم الطموح نفسه، شأنها في هذا شأن كثير من البدايات، ذلك أنها كانت بمثابة أول محاولة تطمح لتنظيم التعليم، وكانت محاولة أهلية خالصة. وقد طرحت فكرة قيام أول مدرسة نظامية في الكويت خلال الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف عام ١٩١٠، وكان ذلك في ديوانية الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، حينما اجتمع عدد من الكويتيين في تلك المناسبة الدينية، وتحدث في ذلك الاجتماع عدد من الحاضرين من بينهم ياسين الطباطبائي، الذي حث المجتمعين في حديثه على ضرورة طلب العلم والمعرفة، والسعي إلى فتح مدارس نظامية وإنقاذ الأمة من الجهل[١].

وكان لحديث ياسين تأثير كبير في السامعين، وعلى وجه الخصوص الشيخ يوسف بن عيسى القناعي الذي سعى - بكل جهده - إلى تحقيق الفكرة المقترحة المتمثلة في فتح مدارس نظامية، فكان أن كتب مقالاً أوضح فيه ما للعلم والمعرفة من فضائل، وأنه لا بد من التكاتف من أجل تجسيد الفكرة على أرض الواقع، من خلال تبرعات المقتدرين، وبدأ بنفسه مفتتحاً باب التبرع بمبلغ مقداره خمسين روبية. ثم عرض الموضوع على أولي الأمر والأثرياء في البلاد، ممن يتوسم فيهم الخير والتشجيع، فلقي عندهم كل ترحيب ورغبة في المساهمة والتبرع، وقد تبرع كل من آل خالد الخضير وشملان بن سيف بن علي وهلال المطيري بخمسة آلاف روبية لكل منهم، وإبراهيم المضف بمبلغ ألف روبية [٢].

بعد ذلك أجرى يوسف بن عيسى اكتتاباً بين المواطنين فجمع مبلغاً قدره (١٢٫٥٠٠) روبية. ثم تم الاتصال ببعض الكويتيين ممن يعملون بالتجارة في الهند، فكتب الشيخ ناصر المبارك وبعض الأهالي إلى (آل إبراهيم) في الهند الذين اشتهروا بالغنى والثراء، فتبرع قاسم الإبراهيم بمبلغ ثلاثين ألف روبية، وتبرع عبد الرحمن الإبراهيم بعشرين ألف روبية [٣].

وكانت حصيلة التبرعات من داخل الكويت وخارجها مبلغاً قدره (٧٨٫٥٠٠) روبية. ونظراً لكونه مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت فإنه كان الدافع الأول للبدء في تشييد المدرسة المقترحة. ولم يلبث أن تبرع آل خالد بالمكان الذي سيُقام عليه مبنى المدرسة، وتم شراء مجموعة من البيوت

حوله لتوفير أكبر مساحة ممكنه للبناء الذي بوشر العمل فيه أول يناير عام ١٩١١م، وأشرف على عمليات البناء الشيخ يوسف عيسى. وفي سبتمبر من نفس العام اكتمل بناء المدرسة، وبلغت تكاليف البناء ما يقرب من ستة عشرة ألف روبية، وبعد أن اكتملت كافة الترتيبات والتجهيزات لإنشاء أول مدرسة نظامية في الكويت، سارع الآباء هناك إلى تسجيل أبنائهم بها فوصل عدد الطلاب الملتحقين بها إلى أكثر من ثلاثمائة تلميذ .

وتم افتتاح المدرسة يوم ١٩١١/١٢/٢٢ حيث سميت بالمدرسة المباركية، نسبة إلى شيخ الكويت أنذاك الشيخ مبارك الصباح[٤]. وقد عهد إلى الشيخ يوسف بن عيسى إدارة المدرسة بعد أن عُين مديراً لها، كما تشكل مجلس مالي للمدرسة من حمد الخالد الخضير، الذي كان مسؤولاً عن الإنفاق، وشملان بن علي بن سيف، وأحمد محمد صالح الحميص. لكن ذلك المجلس لم يكن له أن يتدخل في شؤون المدرسة التعليمية والفنية، بل اقتصرت مهمته على مساعدة المدرسة مادياً، سواء من أموال الأعضاء الخاصة أو بعض تبرعات المواطنين[٥].

وهكذا ظهرت إلى الوجود أول مدرسة نظامية في الكويت شيدت بأموال المواطنين وتبرعاتهم، فكانت مدرسة أهلية في تنفيذها وفي مساندتها بالأموال والمشاركة في عمليات البناء والتأسيس، وهذا ما يرسم لنا صورة مشرقة ومشرّفة لحرص الأهالي وسعيهم لإقامة مؤسسة تعليمية تخدم لأبناء وطنهم، حيث سارعوا للقيام بذلك الدور الإيجابى البنّاء في مسيرة تاريخ التعليم بالكويت .

لقد اضطلع الرواد الأوائل الذين أسسوا المدرسة المباركية بإعداد خطة الدراسة، تستهدف تعليم الطلاب القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وبعض آيات من القرآن الكريم وبعض أمور الدين وتعاليمه، وكانت تلك الخطة متسقة مع ظروف الحياة آنذاك، والتي لم تكن تتطلب من المتعلم أكثر من ذلك فضلاً عن أن الإمكانات لم تكن لتسمح بالمزيد .

وفيما يتعلق بالمنهج الدراسي فإنه كان يشتمل على تدريس المواد التالية : التربية الإسلامية (وتشمل القرآن الكريم والتفسير والفقه والفرائض)، واللغة العربية (وتشمل الإنشاء والمحفوظات والقواعد والإملاء والرسم والخط)، والتاريخ الإسلامي ومبادئ الجغرافيا، والرياضيات (وتشمل الحساب والهندسة)[٦] .

وقد استلهم المنهج الدراسي الذي اتبع في المدرسة المباركية أهدافه ومادته من متطلبات المجتمع الكويتي واحتياجاته، حيث ارتبط التعليم بظروف ذلك المجتمع وما يحتاج إليه بالفعل. ونستطيع أن نتبين هذا من خلال النظر إلى المواد الدارسية التي تضمنها المنهج الدراسي، فالمجتمع الكويتي - شأنه شأن بقية مجتمعات منطقة الخليج العربي- مجتمع إسلامي متشبث بأهداف تعاليم الإسلام الحنيف. ومن هنا كان حرص المسؤولين على تركيز الاهتمام بصورة جلية بالتربية الإسلامية واللغة العربية، حتى يتسنى فهم القرآن الكريم والتعرف على معانيه. أما التاريخ الإسلامي فان الاهتمام في إطاره كان متركزاً على التعريف بحياة ومواقف أبطال التاريخ الإسلامي والعربي، ومتتبعاً مراحل تطور الدولة الإسلامية. بينما تضمن منهج الجغرافيا بعض المعلومات الجغرافية عن مختلف دول العالم، مع التركيز على الرابطة ما بين طبيعة التضاريس والمناخ والموقع في كل دولة وبين الحرف التي يمارسها شعبها، وكان هذا يبدو جلياً في البيئة البحرية لمجتمعات الخليج العربي وارتباطها بالحرف البحرية التي يعتمدون عليها في تسيير أمور حياتهم. وكان منهج الحساب بدوره مرتبطاً بواقع المجتمع، إذ أن له الأهمية القصوى في مجال الغوص والسفر وتوزيع الأنصبة على العاملين فيها .

وإذا شئنا أن نقارن ما بين المنهج المدرسي في المدرسة المباركية ونظيره في معظم الكتاتيب، فإننا نجد أن المنهج الجديد في المباركية كان يعتمد على خطة دراسية موضوعة، بينما لم تكن هذه الخطة واضحة المعالم في الكتاتيب، لأن معلميها كانوا يعتمدون على اجتهاداتهم الخاصة في اختيار موضوعات الدراسة، وفقاً لما يراه كل منهم مناسباً لمستوى تلاميذه ووفقاً لقدراته العلمية أيضاً .

وإذا كنا قد تبينا من قبل أن الكتاتيب كانت تُدرس مواد التربية الإسلامية واللغة العربية ومبادئ الحساب، فإن تلك المواد قد حظيت باهتمام أكبر في المدرسة المباركية، إلى جانب استحداثها لبعض المواد الجديدة، وجميعها كانت تُدّرس وفقاً لخطة منهجية مدروسة، ويمكننا أن نلاحظ أن خطة الدراسة في المباركية كانت تقترب من الخطة الدراسية للمدارس الابتدائية، من حيث المواد الدراسية التي يشتمل عليها المنهج العلمي، فهناك توافق في الخطتين فيما يتعلق

بالمواد، مثل اللغة العربية والتربية الإسلامية والتاريخ والجغرافيا والحساب. وهذا يعني أن خطة الدراسة في المدرسة المباركية كانت خطة موفقة سديدة، استطاعت أن تؤدي أهدافها المنشودة .

فإذا نظرنا إلى طريقة الانتقال في المدرسة المباركية، فإننا نتبين أن نظامها كان مقسماً إلى أقسام وشُعب، فأما الأقسام فكانت خمسة أقسام دراسية، وأما القسم الدراسي الأول فإن الدراسة فيه كانت تتشعب إلى أربع شُعب متنوعة، وكانت تمثل المراحل التمهيدية من الدراسة، وبعد أن ينتهي الطالب من القسم الأول بشُعبِه الأربع الأولى ينتقل إلى القسم الثاني حتى يصل إلى القسم الخامس والأخير، ولم يكن يصل إلى تلك المرحلة إلاّ قلة من الطلاب، لأن الطالب عندما يصل إلى القسم الأخير يكون قد بلغ السادسة أو السابعة عشرة من عمره، وهذا يعني أنه أصبح رجلاً يتحتم عليه أن يعمل لكسب عيشه أو لمساعدة والده في أعماله بالتجارة والغوص، ويكفيه أنه أصبح على معرفة بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب(٧).

ولم يكن الطالب ينتقل من قسم إلى آخر أعلى منه بامتحان معين حسب قاعدة أساسية، بل كان انتقاله يعتمد على ذكائه وتفوقه وسرعة حفظه لما يتعلمه في الشعبة أو القسم، فإذا ما أحس المدرس المسؤول عن الفصل بهذا أثنى على الطالب وزكى معلوماته وتفوقه على بقية زملائه، ثم يرسله إلى مدير المدرسة الذي يُلقي عليه بعض الأسئلة الشفوية، وربما يعطيه مسألة حسابية، فإذا تمكن من الإجابة عن تلك الأسئلة انتقل إلى النصف الأعلى(٨). وهكذا كان نظام النقل والنجاح في المدرسة، إذ لم يكن ثمة امتحان تحريري سنوي، يُعقد لجميع الطلبة في كل الفصول، بل كان النجاح عملية فردية، ذلك أنه كان يعتمد على قدرة الطالب وذكائه وتفوقه على زملائه .

والحق أن الأقسام الدراسية في المباركية لم تكن تختلف كثيراً عنها في الصفوف الدراسية بالمدارس الابتدائية الحالية. وعلى الرغم من أن المباركية كانت تضم قسماً خامساً، إلاّ أن مدة الدراسة بكل قسم منها لم تكن محددة بفترة زمنية معلومة، وإنما كانت الفترة تستمر طولاً أو قصراً وفقاً لنجاح الطالب وانتقاله من صف إلى آخر .

وكان لكل قسم من أقسام تلك المدرسة مُعلّم خاص، يتولى القيام بتدريس جميع المواد الدراسية، فيما عدا القسمين الرابع والخامس إذ كان المعلمون يتناوبون التعليم فيها، لأنهما يحتاجان إلى تخصص ربما كان أكثر عمقاً، وكان مدير المدرسة يتولى أمر التعليم في الأقسام التي يختارها[٩].

وكانت الدراسة في المباركية مستمرة على مدار العام، فلم تكن هناك عطلة صيفية، أما العطلة فكانت ربيعية، تعرف باسم «الكشتة» ومدتها خمسة عشر يوماً، وتأتي تمشياً مع عادة المواطنين في الخروج إلى البر أيام الربيع، كما كانت الدراسة تعطل أيام الجمع والأعياد والمناسبات الدينية، وفي بعض الأحداث الطارئة، وفي يوم القفال الذي كان معروفاً عند الخليجيين أيام الغوص[١٠].

وكان اليوم الدراسي يشتمل على خمسة دروس، ثلاثة منها في الصباح، واثنان بعد الظهر. وكانت دروس اللغة العربية تستأثر بالنصيب الأكبر، بينما كان الحساب والقرآن الكريم كل يوم وفي كل فصل[١١].

وإذا كنا قد ذكرنا أن الشيخ يوسف بن عيسى القناعي[١٢] قد عُين مديراً للمدرسة المباركية بعد افتتاحها، فإنه ظل يديرها ثلاث سنوات، إلى أن عزله الشيخ مبارك الصباح، بحجة أن محله مأوى للأجانب وهو لا يأمن منه، أما سبب عزله كما يرى هو نفسه فيتمثل في أن الشيخ مبارك كان قد طلب منه أن يعمل أخوه كاتباً عنده ... «فالتمست منه العفو عن ذلك، فعُفي وفي خاطره شيء من إبائي ...»[١٣] وبعد عزل يوسف بن عيسى حل محله الشيخ يوسف بن حمود[١٤]، لكنه لم يستمر مدة طويلة، فجاء بعده عمر عاصم الأزميري[١٥] الذي كان له فضل كبير في تغيير منهج التعليم، ثم عين الشيخ عبد العزيز الرشيد[١٦] وأعيد عمر عاصم مرة أخرى إلى وكالة المدرسة فإدارتها، وفي عام ١٩٢٦ اختير محمد حراشي المنفلوطي[١٧] مديراً لها.

أما هيئة التدريس بالمدرسة المباركية فإنها قد ضمت إلى جانب المعلمين الكويتيين معلمين آخرين وافدين، قدموا من بعض أنحاء المنطقة العربية، أمثال الشيخ حافظ وهبة المصري الذي

وصل الكويت في سبتمبر ١٩١٥، وعبدالملك الصالح المبيض وهو ابن قاضي الزبير بالعراق والشيخ محمود الهيثي الذي جاء إلى الكويت عام ١٩١٨م وتعلم على يديه كثيرون من أبناء الكويت وقتها، والشيخ محمد بن نوري الموصلي وهو من الموصل بشمال العراق، ثم انتقل إلى البصرة في الجنوب وهناك ذاع صيته في مجالات العلم والأدب، والشيخ نجم الدين الهندي الذي جاء من الهند وعُين مدرساً في المباركية في عامي ١٩١٣، و١٩١٤[١٨] والشيخ عبدالقادر البغدادي الذي استدعاه الشيخ يوسف بن عيسى من بغداد وعينه مدرساً في المباركية في عامي ١٩١٣ و ١٩١٤ كذلك[١٩].

ويمكن القول بأن المدرسة المباركية قد لعبت دوراً كبيراً في تثقيف أبناء الكويت وتعليمهم، كما كانت بمثابة مركز ثقافي وعلمي واجتماعي لأهل الكويت كافة. فمنها نهل الأبناء صنوف المعرفة وإليها حضر الآباء للاستماع إلى دروس الوعظ والفقه، حرصاً منهم على معرفة ما يتلقاه أبناؤهم. كما أن المباركية كانت مكاناً يجتمع فيه الأهالي لعقد اجتماعاتهم التي كانوا يبحثون فيها مختلف شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية .

وقد تخرج من المدرسة المباركية كثيرون من أبناء الكويت، وإن كانوا لم يواصلوا مسيرتهم التعليمية إلى الصفوف العليا، لأنهم كانوا وقتذاك يضطرون للعمل، سعياً وراء توفير لقمة العيش من خلال الغوص بحثاً عن اللؤلؤ أو السفر وراء التجارة، في حين اتجه بعض منهم نحو فتح كتاتيب خاصة بهم .

فإذا نظرنا إلى صفات المعلم في المدرسة المباركية مع مقارنتها بصفات المعلم «المطوع» في الكتاب، فإننا نجد أنها كانت صفات مشتركة، فقد كان من أهم صفات المعلم الصرامة والشدة في معاملة التلاميذ، وكان المخطئ منهم يتلقى أشد أنواع العقاب من مدرسيه أمام زملائه ليكون عبرة لهم. وتتراوح أعداد الطلبة المسجلين على مدار العام ما بين ١٦٠ إلى ٤٠٠ طالب. ويحدث هذا التفاوت الواضح في عدد الطلبة في العام الدراسي الواحد، لأن كثيرين منهم كانوا يتركون المدرسة في موسم الغوص لكي ينضموا لإحدى السفن، سواء أكانت سفن غوص أم تجارة، ثم يعودون مرة أخرى للانضمام للدراسة بعد انتهاء موسم الغوص[٢٠] .

وعلى الرغم من هذا فان الأعداد المنتظمة والمسجلة لتلقى الدراسة في المباركية كانت تشكل أعداداً كبيرة نوعاً ما، مع أن هناك أعداداً أخرى كانت تدرس في المدارس الخاصة والكتاتيب التي فتحها أصحابها على نفقتهم. ويبين الجدول عدد الطلاب المسجلين في السنوات الخمس الأولى التي أعقبت افتتاح المدرسة المباركية[٢١].

عدد الطلاب المسجلين في خمس سنوات
والأموال المتحصلة منهم خلالها.

السنة الدراسة	عدد الطلاب	المال بالروبيات
١٩١٢	٢٥٤	٣٥٨٠
١٩١٣	٣٤٦	٣٨٢٠
١٩١٤	٣٣٢	٤٧٠٠
١٩١٥	٣٠٤	٢٦٠٠
١٩١٦	٣٤١	٣٤٢٠

ويلاحظ أن الأموال التي تم تحصيلها عامي ١٩١٥، ١٩١٦ قد قلت عن السنوات الثلاث السابقة رغم زيادة عدد الطلاب، ويعتقد أن ذلك يرجع إلى ظروف الحرب العالمية الأولى وتدهور الأوضاع الاقتصادية للناس .

وقد اعتمدت المدرسة المباركية على عدد من الموارد فيما يتعلق بتمويلها وتتمثل هذه الموارد في :

١- استثمار بعض الأموال المتبقية عند (آل خالد) في عمليات التجارة والغوص على اللؤلؤ، واستثمار بعض آخر منها في بعض المحلات والدكاكين التجارية لتأجيرها وتحصيل إيراداتها .

٢- التبرعات التي كان يقدمها بعض المواطنين للمدرسة، فضلاً عن مساعدات أعضاء المجلس المادية .

٣- الرسوم الرمزية التي كانت تفرض على الطلبة عند الالتحاق بالمدرسة والتي كان يراعى فيها الوضع المادي للطالب، ومن هنا فإنها كانت تختلف وتتفاوت من طالب لآخر، فالطالب ميسور الحال كان يدفع روبيتين أو أكثر، أما متوسط الحال فكان يدفع روبية واحدة، بينما كان الفقير يُعفى من الرسوم [٢٢] .

ويبين لنا الجدول السابق الأموال المتجمعة من الطلبة، والتي كانت تُصرف كرواتب لأعضاء هيئة التدريس في المدرسة، فضلاً عن صرفها في بقية متطلبات المدرسة وما تحتاجه من كتب ولوازم ومعدات للتعليم .

ولو نظرنا إلى مسيرة المدرسة المباركية فإننا نجد أنها قد سارت في سنواتها الأولى سيراً حسناً، يتفق مع الإمكانيات المادية التي كانت متوفرة لها آنذاك، على الرغم من منهجها المتواضع الذي لم يتجاوز العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية والاهتمام بأمور التجارة مثل الحساب . لكن هذه المسيرة لم تستطع أن تتقدم على ذلك النحو، إذ سرعان ما انفض عنها كبار معلميها وفترت حماسة الآخرين وتدهور حال التعليم فيها ، وفشلت محاولات تنظيمها وإعادة إصلاحها نتيجة للعجز المالي وتدهور الأوضاع الاقتصادية للناس بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى .

ومن المرجح أن أمر إصلاح المدرسة المباركية كان محل اهتمام كبير من حاكم الكويت آنذاك الشيخ أحمد الجابر الصباح، ذلك أنه فاتح الشيخ يوسف بن عيسى القناعي في إصلاح التعليم بها ، كما حادثه في أمر إدخال اللغة الإنجليزية ضمن برنامجها ، ولكن عبدالله النوري يرى أن فكرة إصلاح المدرسة قد ووجهت بمعارضة القائمين على التعليم بها ، ممن كانوا يرون الإبقاء على برامج التعليم كما هي [٢٣]. وفي اجتماع ضم بعض كبار رجال الكويت ووجهائها - في مجلس السيد خلف النقيب عام ١٩٢١ تعرض الشيخ يوسف بن عيسى - وهو يتحدث مع الحاضرين- لما كلفه به الحاكم من إصلاح حال التعليم في المدرسة المباركية، كما

أشار إلى موقف أعضاء هيئة التدريس فيها من فكرة الإصلاح، فاتفق الحاضرون على وجوب تأسيس مدرسة أخرى، وجرى الاكتتاب بينهم لهذا الغرض، كما جرى الاكتتاب في اليوم التالي بين المواطنين، بحيث أمكن جمع مبلغ أنشئت به مدرسة أخرى، سميت بالمدرسة الأحمدية نسبة إلى الحاكم الشيخ أحمد الجابر الصباح، وقد أدخل تعليم اللغة الإنجليزية ضمن برامجها[٢٤].

وأسند أمر نظارة المدرسة الجديدة إلى الشيخ يوسف بن عيسى القناعي. وعلى نحو ما جرى في المباركة انتخب للمدرسة الأحمدية مجلس تكوّن من السيد عبدالرحمن النقيب ومشاري الكليب ومشعان الخضير والسيد علي بن السيد سليمان وسلطان إبراهيم الكليب[٢٥]. وقد اختص المجلس بأمر النظر في شؤون المدرسة، ويؤكد عبد العزيز حسين أن الاهتمام بالمدرستين من قِبَل المستنيرين لم يفتر، حيث «ظلت المباركية والأحمدية المدرستين شبه الرسميتين تلقيان كل مساعدة واهتمام من جانب المستنيرين من الكويتيين، وكان الإقبال عليهما يتزايد ويتناقص كلما ظهر كتاب جديد أو أغلق كتاب آخر»[٢٦].

ومن المرجح أن يكون تعليم اللغة الإنجليزية ضمن المنهج المدرسي في مدارس الكويت، قد لقي آنذاك معارضة وامتعاضاً شديدين من المواطنين، فحينما أنشئت أول مدرسة لتعليم تلك اللغة في الكويت عام ١٩١٧ وهي المدرسة التي أنشأتها الإرسالية الأمريكية للتبشير وألحقتها بالمستشفى الأمريكي وتولى التعليم فيها القس كالغري، يعاونه رجل مسيحي من الموصل بالعراق يُدعى جرجس سلو، فإن بعض الأهالي قد عارضوا تلك المدرسة معارضة شديدة، وقامت حملات في المساجد والمجالس على الذين انتسبوا للدراسة فيها، غير أن تلك الحملات باءت بالفشل بعد تصميم الدارسين على تلقي التعليم فيها[٢٧].

وقد أشرنا من قبل إلى أن فكرة تدريس الإنجليزية في المدرسة المباركة قد باءت بالفشل، ولكنها تحققت في المدرسة الأحمدية التي درست فيها تلك اللغة. وعلى نحو ما يبين عبدالله خالد الحاتم فقد التحق بتلك المدرسة عبدالرازق رزوقي وعبداللطيف محميد والسيد عبدالصمد وأحمد زاده، والسيد عبدالقادر، ماجد بن صالح الفودي، وسليمان المسلم[٢٨].

وفيما يتعلق بالمنهج الدراسي في المدرسة الأحمدية، فإنه لم يختلف كثيراً عن منهج المدرسة المباركية، وإن بدا أكثر مرونة، كما أن مادة اللغة الإنجليزية ومادة مسك الدفاتر كانتا ضمن

منهج الأحمدية، حيث كانت الإنجليزية تدرس يومياً، بينما كانت مسك الدفاتر تدرس للتلميذ في القسمين الرابع والخامس مرتين في الأسبوع، أما التقسيم الدراسي للصفوف والأقسام في الأحمدية فإنه سار على نسق التقسيم الذي كان متبعاً في المباركية .

وقد أشرنا إلى أن الأساليب التربوية في هاتين المدرستين لم تختلف عما كان متبعاً في الكتاتيب، وهذا ما أدى إلى بقاء الكتاتيب الأهلية التي كانت تؤدي دورها في تعليم أبناء الكويت الصغار وكانت تضم عدداً كبيراً منهم. كان الطالب في المدرستين يجلس على الأرض وأمامه الصندوق الذي يحفظ فيه أوراقه وأدواته، بينما كان المعلم يجلس على كرسيه وأمامه السبورة السوداء، لكن هذا الوضع تغير على يد الشيخ محمد خراش الذي جاء من مصر إلى الكويت عام ١٩٢٥ ، وعمل مديراً للتعليم في كل من المباركية والأحمدية، وقد أدخل الشيخ محمد خراش بعض التعديلات على النظام الدراسي، فجعل مدة الدرس خمسين دقيقة، وأعطى فترة عشر دقائق للراحة بين كل درس وما يليه، كما أدخل مادة الإنشاء العربي، وألغى نظام معلم الفصل المتبع في المدرستين وجعل التدريس متناوباً بين المعلمين على مختلف الفصول، وأخيراً قام بصنع الأدراج للتلاميذ بدلاً من الجلوس على الأرض[٢٩].

ومن الجدير بالذكر أن التعليم في الكويت آنذاك كان تعليماً نظرياً فحسب، وهذا ما قد يدفع إلى التساؤل عن سبب عدم وجود تعليم مهني في الكويت إلى جانب تدريس بعض أنواع المهن والحرف السائدة، سواء أكانت مهنة الأعمال البحرية أو الأعمال التجارية أو الحرف والصناعات الأولية الموجودة في الكويت .

الحق أن المسؤولين في الكويت كانوا يفكرون في أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المدارس المهنية إزاء المجتمع الكويتي، بل إن الشيخ مبارك عندما كان حاكماً للبلاد ، رأى أن إنشاء مدرسة تجارية أمر أكثر نفعاً لأبناء الكويت من إنشاء المدارس النظرية. وفي مقابلة عرض عبدالمسيح الانطاكي عليه فكرة إنشاء مدرسة عالية في الكويت فما كان منه إلاّ أن تبسم وقال: «إن الفكرة في حد نفسها عالية .. ولكن أفكر في إيجاد مدرسة تجارية أحسبها أنفع لقومي من المدارس العالية» [٣٠] .

وعندما تأسس مجلس المعارف بالكويت عام ١٩٣٦ فكر المسؤولون عن شؤون التعليم في إيفاد بعض البعثات الطلابية إلى الأقطار العربية المجاورة لتلقي دراسات مهنية، نظراً لعدم وجود مدرسة مهنية في البلاد آنذاك، ولكون الكويت قد أصبحت في أمسّ الحاجة إلى الفنيين المهرة . كما كان المجتمع الكويتي في أمسّ الحاجة إلى أن يتعلم أبناؤه مبادئ بعض العلوم المهنية، التي تفيدهم وتساعدهم في مزاولة أعمالهم التجارية والبحرية. وقد فطن المسؤولون عن شؤون التعليم إلى ضرورة الاهتمام بهذا النوع من التعليم ولكن في وقت جاء متأخراً نوعاً ما، حيث افتتح بالمدرسة المباركية عام ١٩٤٠ بعض الفصول للدراسات التجارية.

ومن الأسباب التي يرجع أنها كانت وراء تأخر التعليم المهني في الكويت ما يلي :

- ندرة الصناعة في الكويت آنذاك، إذ لم تكن تتعدى أعمال الحدادة والنجارة والبناء، وإذا أراد المرء أن يحترف إحدى تلك المهن فإنه كان يتعلمها بالممارسة والتدريب، دون حاجة إلى الالتحاق بمدرسة صناعية .

- نظرة المجتمع الكويتي إلى المشتغلين بالصناعات والحرف اليدوية البسيطة وهي نظرة يسودها الترفع، حيث نرى الكويتيين يتجنبون مزاولة هذه المهن البسيطة ويترفعون عنها، والحق أنهم لم يكونوا وحدهم، وإنما كان يشاركهم معظم أبناء الخليج والجزيرة العربية في تلك النظرة للصناعات والحرف اليدوية .

- اشتغال معظم الكويتيين بأعمال التجارة والغوص والسفر، ولم تكن ثمة مواد تتعلق بأعمال التجارة أو الاشتغال بالبحر تدرس في المدارس، باستثناء تعلم بعض العمليات الحسابية البسيطة، وقيام المدرسة الأحمدية بإدخال مسك الدفاتر الضرورية للتجارة ضمن برنامجها الدراسي .

وبطبيعة الحال فإن المدرستين المباركية والأحمدية لم تكونا الوحيدتين اللتين أنشئتا بجهود أهلية، فقد تأسست مدارس أخرى بعدهما بفضل جهود بعض الأفراد ومساندة جماعات من المواطنين. ومن تلك المدارس نذكر :

مدرسة السعادة - وقد أسسها عام ١٩٢٤ شملان بن علي آل سيف على نفقته الخاصة، لتعليم أولاده وأولاد أقاربه وإلحاق اليتامى والفقراء بها ممن لم يستطيعوا دخول المدارس السابقة[٣١] وقد سارت تلك المدرسة سيراً حسناً زهاء خمس سنوات، ولكن أحوالها ما لبثت أن تغيرت عندما حلت الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالعالم كله وانعكست آثارها بالطبع على الكويت، ويبدو أن المنهج الدراسي في تلك المدرسة لم يكن يختلف كثيراً عن المنهج الدراسي الذي كان سائداً في مدارس الكويت آنذاك .

وهناك مؤسسات ثقافية أسهمت بدور كبير في نشر العلوم والآراء الحرة، وكانت أعمالها من مقومات الحركة الفكرية والعلمية في الكويت، ومن أبرز تلك المؤسسات الجمعية الخيرية [٣٢] التي تأسست عام ١٩١٣، وكان من أغراضها إرسال طلاب العلم إلى الجمعيات الإسلامية في البلاد العربية ودفع ما يتطلبه ذلك من مصروفات طيلة مدة تحصيلهم من صندوق الجمعية، وإن كانت لم تتوفر لدينا معلومات صحيحة، عما إذا كانت تلك الجمعية قد أرسلت بالفعل بعض الطلبة للدراسة في البلاد العربية .

وقد أقامت الجمعية الخيرية مكتبة جمعت فيها الكثير من الكتب، وكان يرتادها كثير من القراء وطلبة العلم، كما أنها استدعت الشيخ محمد الشنقيطي من الزبير ليقوم بإلقاء الخطب والمواعظ وتولي مهمة التدريس والتعليم فيها، على أن تلك الجمعية لم تستمر فترة طويلة نظراً لوفاة مؤسسها بعد إنشاء جمعيته بفترة قصيرة .

وكانت هناك مكتبة عامة واكبت الحركة العلمية في الكويت آنذاك، وهي المكتبة الأهلية التي أسسها كل من الشيخ يوسف بن عيسى وعبدالمجيد الصانع وسلطان إبراهيم الكليب، وذلك بعد أن جمعوا لها الأموال والكتب[٣٣] وقد ضمت تلك المكتبة إليها مجموعة الكتب الخاصة بالجمعية الخيرية والتي كانت محفوظة عند بيت آل بدر وتم افتتاحها عام ١٩٢٢، وما لبثت أن أصبحت الملاذ الرئيسي لطلاب العلم والقراء والأدباء، لأنها كانت تضم كتباً قيمة ومجلات عصرية من تلك التي كانت تصدر في الأقطار العربية[٣٤] وقد تولى إدارة شؤون المكتبة الشيخ يوسف بن عيسى، أما سلطان الكليب فقد تولى مهمة الإشراف عليها .

وعندما تدهورت حالة المكتبة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالعالم كله وانعكست آثارها بالطبع على الكويت، تشكلت عام ١٩٣٦ لجنة من وجهاء البلاد في محاولة لإنقاذها من الدمار، ثم ألحقت المكتبة عام ١٩٣٧ بإدارة المعارف التي كانت قد تأسست في ذلك الوقت، وعين الملا محمد صالح التركيت أميناً لها، وقد عملت إدارة المعارف على توسيع المكتبة وتطويرها، ووضعت لها شتى الخطط والطرق لكي يتسنى لها الإسهام في نشر الثقافة والعلم والأدب بين المواطنين، كما سعت إدارة المعارف كذلك إلى فتح فروع للمكتبة في مناطق مختلفة من الكويت .

وإذا كنا قد عرفنا أن المدرسة المباركية قد أنشئت عام ١٩١٢ وأن المدرسة الأحمدية قد أنشئت عام ١٩٢١، فإننا نذكر أن حركة التعليم قد اتخذت مسارها الطبيعي بما يتفق مع ظروف المجتمع في ذلك الوقت، وكانت عمليات التمويل والإشراف عليهما يقوم بها المواطنون الكويتيون بجهودهم الأهلية، ولهذا نلاحظ أن الأوضاع الاقتصادية للكويت كانت تؤثر إيجاباً أو سلباً على مسيرة هاتين المدرستين، حيث تزدهر تلك المسيرة طالما أن الأوضاع الاقتصادية مزدهرة، وتضطرب إذا ما تعرضت الأوضاع الاقتصادية للهزات والأزمات .

وهذه يقودنا إلى الحديث عن آثار الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اجتاحت العالم في أوائل الثلاثينيات، فقد امتدت الآثار لتشمل الكويت، وزاد من وطأتها كذلك نشوء أزمة اقتصادية بين الكويت والمملكة العربية السعودية، إلى جانب كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعي بعد اكتشاف اليابان للؤلؤ الصناعي، فكل هذه الأزمات وحالة الكساد انعكست آثارها واضحة على المجتمع الكويتي وعلى مسيرة التعليم فيه، نتيجة إفلاس معظم الشخصيات الكويتية التي كانت تمد المدرستين المباركية والأحمدية بالمساعدات المادية، فكان لتدهور تلك الموارد آثارها على التعليم وساءت حالة المدرستين، وتدهورت طيلة خمس سنوات متتالية منذ عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٣٦م .

وبعد أن انتهت الأزمة الاقتصادية، بدأت جماعة من المهتمين بشؤون التعليم تفكر في ضرورة الاهتمام بمستوى التعليم بالكويت، حيث رأى أفرادها أن التعليم وقتها لم يعد يؤدي الغرض المنشود، وقد اهتدت الجماعة إلى فكرة إشراك الحكومة ذاتها في الإشراف على التعليم

في البلاد ، لضمان إيجاد مورد حكومي يتسنى الإنفاق منه على التعليم، خاصة وأن المواطنين أنفسهم قد أدوا دوراً هاماً في تحمل أعباء نشر رسالة التعليم على امتداد ربع قرن، وهكذا رأت تلك الجماعة أن دور الحكومة قد حان لكي تتولى تلك المهمة، حتى لا يتعرض التعليم لأي تدهور نتيجة للأزمات الاقتصادية التي يصعب على الأفراد تحملها. كما أن الإشراف الحكومي على التعليم يسهم في تنظيم أموره بصورة أفضل، فقد كانت الكويت بحاجة لأن تستعين بالدول العربية حتى تمدها بالمدرسين وتقدم الخبرات التربوية لها، إلى جانب الحاجة إلى مزيد من المدارس النظامية التي تنهج منحى تعليمياً ثابتاً. كل هذا لا يتحقق إلاّ إذا كان التعليم في الكويت حكومياً وله مورد مالي ثابت[٣٥] .

وعلى ضوء فكرة إشراك الحكومة في الإشراف على التعليم، اجتمعت جماعة من التجار الكويتيين، وعلى رأسهم محمد أحمد الغانم في منزل الشيخ يوسف بن عيسى لمناقشة أمر التعليم، واقترحوا زيادة الضريبة الجمركية زيادة تقرب من نصف بالمائة لتشكل حصيلتها مورداً للتعليم[٣٦]، وقد تقدم أفراد تلك الجماعة باقتراحهم إلى الشيخ عبدالله الجابر وكان رئيس البلدية آنذاك، وذلك حتى يستنى عرضه على الشيخ أحمد الجابر أمير الكويت. وقد رأى الشيخ أحمد أن ينظم استفتاء بين الأهالي والتجار فيما يتعلق بالموافقة على الاقتراح. وقد اجتمع بالفعل ما يقرب من ثمانين شخصاً في مجلس البلدية أواخر شهر يوليو عام ١٩٣٦، وتمت الموافقة على الزيادة الجمركية المقترحة لتصبح (٥٪) بدلاً من (٤,٥٪) وتشكل حصيلة النصف بالمائة التي تمت الموافقة على زيادتها مورداً للتعليم، وقد رفعت تلك الموافقة إلى الشيخ أحمد الجابر الذي أقرها .

وبعد أن أصبح التعليم تحت إشراف الحكومة وتوفرت له موارد مالية من الدخل القومي الحكومي، أمر الشيخ أحمد الجابر يوم ١٦ أكتوبر عام ١٩٣٦ م بتشكيل مجلس للمعارف يتألف من اثني عشر شخصاً، على أن يكون رئيسه من الأسرة الحاكمة، وهذا ما كان، حيث تم انتخاب أعضاء ذلك المجلس[٣٧] وتشكلت في المدرسة المباركية دائرة للمعارف، ألحقت بها المدرستان المباركية والأحمدية، وتسلم صندوق المعارف ما كان قد بقي للمدرستين المباركية والأحمدية عند آل خالد من أموال .

وهكذا يكون أول مجلس للمعارف بالكويت قد تأسس عام ١٩٣٦، فأصبح التعليم بذلك تحت الإشراف الحكومي كما أصبح له مورد ثابت، ومنذ ذلك العام قطعت مسيرة التعليم بالكويت خطوات تنظيمية سريعة .

- التعليم في الكويت ١٩٣٦ - ١٩٤٢ :

إذا كان من السهل على الباحث في مجالات العلوم البحتة أن يحدد تاريخاً فاصلاً ما بين مرحلتين، فإن الأمر لايبدو كذلك في مجالات العلوم الإنسانية، فمن الصعب على الباحث الذي يبحث في مجالاتها أن يحدد تاريخاً فاصلاً بين مرحلة وأخرى. ومع إدراكنا لهذه الصعوبة، إلاّ أننا نستطيع القول بأن عام ١٩٣٦ قد شهد بداية مرحلة جديدة تختلف عن سابقاتها فيما يتعلق بتاريخ التعليم في الكويت، حيث بدأ - منذ ذلك العام - تنظيم التعليم ووضع الخطط والمناهج الدراسية .

على أن هناك مشكلتين رئيسيتين قد واجهتا معارف الكويت منذ بداية تلك المرحلة الجديدة، تتمثل أولاهما في عملية الاستعانة بمعلمين من الدول العربية، بينما تتمثل الثانية في مشكلة التعليم الثانوي والتعليم الفني[٣٨].

فيما يتعلق بالمشكلة الأولى، مشكلة الاستعانة بمعلمين من الدول العربية، فإن أعضاء مجلس المعارف فكروا في حلها عن طريق استدعاء هؤلاء المعلمين من كل من فلسطين وسوريا، لكن هذه الفكرة اصطدمت بعراقيل ومعوقات من قبل المعتمد البريطاني في الكويت، بحجة أن فلسطين وسوريا تعانيان من مشكلات سياسية خلال تلك الفترة، وهو ما يتضح من الرسالة التي أرسلها المعتمد البريطاني في الكويت (دي جوري) إلى المقيم السياسي بالخليج (تي. سي. فاول) في بوشهر، والمؤرخة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٣٦، وفيها يقول دي جوري : .. فيما يتعلق باقتراحكم الذي جاء في رسالتكم رقم ٤٥٧ والمؤرخة في ٣٠ مايو ١٩٣٦ حول طلب المدرسين الفلسطينيين، فإني أرى أن نوقف فكرة استدعاء المدرسين الفلسطينيين في الوقت الحاضر ولو لمدة شهر، وذلك للظروف السياسية والمشكلات الدائرة الآن في فلسطين، ولنفس هذه

الظروف السياسية التي تدور الآن في سوريا، أرى أن نوقف الفكرة كذلك لحين توافر ظروف ملائمة ومناسبة[٣٩] .

إزاء هذه العراقيل والمعوقات، لم يكن هناك بد من أن يتصل مجلس المعارف رأساً بالحاج أمين الحسيني مفتي الديار الفلسطينية ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان يُشرف على التعليم الوطني في فلسطين في ذلك الوقت[٤٠] حيث أرسل المجلس رسالة له يطلب فيها اختيار معلمين من فلسطين للاضطلاع بأعباء ومهام التعليم في الكويت. والحق أن أمين الحسيني قد استجاب للرسالة، إذ لم يمض شهر على إرسالها إلاّ وكان قد رشح أربعة من المعلمين، وأرسل التأشيرات التي تخول لهم دخول الكويت[٤١]. أما المعلمون الذي اختيروا فكانوا : أحمد شهاب الدين، خميس بن نجم، محمد المغربي وذو الكفل عبداللطيف .

وعلى هذا النحو فإن مجلس المعارف - بتوجيهات من الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت وقتذاك، قد وضع كلاً من المقيم السياسي البريطاني في بوشهر والمعتمد البريطاني في الكويت أمام الأمر الواقع، بما أجراه من اتصالات مباشرة مع أمين الحسيني بعد أن رأى أعضاء المجلس منهما مماطلة وتسويفاً. ولكنهما حتى لا يفلت زمام الأمور منهما من ناحية، وحتى لا تتكرر مثل هذه الاتصالات المباشرة من مجلس المعارف من ناحية أخرى - تظاهرا بأنهما كان على علم بما جرى من اتصالات، بل إنهما ساعدا في إجرائها، ثم بدأ كل منهما بعد ذلك بالتدخل ووضع العراقيل التي تعوق حضور المعلمين الفلسطينيين إلى الكويت .

وبدأ التدخل ووضع العراقيل حيث أرسل المعتمد البريطاني في الكويت دي جوري رسالة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٣٦ إلى المندوب السامي البريطاني في القدس، تتعلق بترشيح المعلمين الفلسطينيين للتعليم في الكويت، من خلال اتصال السلطات المحلية الكويتية ببعض أصدقائها العرب في فلسطين لمساعدتها في إيفاد بعض المدرسين الفلسطينيين، وتلقى تلك السلطات برقية الشيخ أمين الحسيني بالموافقة على الأمر وطلب التأشيرات التي تكفل حضور هؤلاء المدرسين، وقد تضمنت رسالة المعتمد البريطاني ميل الكويت إلى الاستعانه بمدرسين فلسطينيين، غير أنه أشار إلى إيقاف إصدار التأشيرات لهم، حتى يتعرف على رأي المندوب

السامي بشأنهم، مفضلاً موافاته بمعلومات عنهم، إذ أن مستقبل الكويت سيعتمد عليهم، لأن مهمة تعليم النشء ستقع على كاهلهم .

وقد طرح دي جوري على المندوب السامي في القدس عدة أسئلة واستفسارات، تتعلق بمدى اهتمام المعلمين الفلسطينيين بالسياسة ومدى قدراتهم التعليمية وهل هم فلسطينيون أصلاً، وهل يمكن ترشيح غيرهم إذا لم يكن هؤلاء الذين رشحوا أشخاصاً مناسبين ؟[٤٢]. وبعد تلك الأسئلة والاستفسارات والمقترحات، أرسل المعتمد البريطاني في الكويت إلى المندوب السامي في القدس رسالة بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٣٦ يرجو فيها عدم إصدار تأشيرات لأولئك المدرسين الأربعة[٤٣].

وبالطبع يمكن أن نتعرف علي الدوافع التي حدت بالمعتمد البريطاني لأن يتصرف على ذلك النحو، فلا بد أنه قد شعر بأنه يواجه قدراً من التحدي من قِبَل مجلس المعارف بإيعاز من حاكم الكويت أحمد الجابر، فيما يتعلق بالاتصالات المباشرة التي أجراها المجلس مع أمين الحسيني، ذلك أنه كان من المتعارف عليه أن تمر علاقات الكويت الخارجية عبر قنوات المعتمدين البريطانيين في العالم. كما أن المعتمد البريطاني في الكويت كان يريد أن يكون على بينة من أمر المدرسين الفلسطينيين، وأن يتأكد من أنهم لا يحملون أفكاراً سياسية أو ينتمون لحركات تناوئ حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، خاصة أن عام ١٩٣٦ قد شهد ثورة حقيقة في ذلك العام ضد التنظيمات الارهابية الصهيونية، التي كانت تعمل بمباركة من حكومة الانتداب ضد عرب فلسطين .

وبعد إلحاح شديد من مجلس المعارف فيما يتعلق بمطالبة المعتمد البريطاني في الكويت بأن يسرع بمنح المدرسين الفلسطينيين تأشيرات الدخول، أرسل المعتمد البريطاني برقية بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٣٦ يطلب فيها من المندوب السامي في القدس أن يوافيه برقياً بمعلومات عن هؤلاء المدرسين[٤٤]. ويبدو أن المعلومات التي تلقاها المعتمد البريطاني قد أوضحت أن مسلك هؤلاء المدرسين ليس فيه ما يسيء إلى بريطانيا أو ما يعكر صفوها، باستثناء واحد منهم هو ذو الكفل عبدالطيف الذي بدا أنه يحمل أفكاراً قومية .

وبعد إلحاح آخر من مجلس المعارف، أرسل المعتمد البريطاني في الكويت برقية أخرى إلى المندوب السامي في القدس بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٣٦ يطلب فيها منح التأشيرات اللازمة للمدرسين المعينين، ثم أرسل صورة من البرقية إلى حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر، يبلغه بأنه قد أصدر أوامره بالموافقة على منح المدرسين التأشيرات المطلوبة[٤٥]، وفي يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٣٦ أرسل المندوب السامي في القدس برقية إلى المعتمد البريطاني في الكويت، تتضمن معلومات عن المدرسين الفلسطينيين، وقد أوضحت تلك المعلومات « .. إن المدرسين جميعهم فلسطينيو الأصل، وإنهم من الشباب وقد بقيت لهم سنة واحدة لإتمام المرحلة الثانوية، كما أنهم لم يتلقوا تدريباً خاصاً يؤهلهم للعمل في التدريس، وفيما يتعلق بالمدرس ذو الكفل عبداللطيف فإنه قد درس في كلية مهنية في بغداد[٤٦].

وأخيراً وبعد تبادل البرقيات والرسائل وبعد الإلحاح الشديد من قِبَل مجلس المعارف، تم إصدار التأشيرات المتعلقة بالمدرسين الفلسطينيين يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦ ووصلوا بالفعل إلى الكويت يوم ١٠ نوفمبر ١٩٣٦، باستثناء ذو الكفل عبداللطيف[٤٧] الذي جاء عوضاً عنه معلم آخر هو محمد جابر حديد. وفي نفس يوم وصولهم أرسل الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت رسالة إلى المعتمد البريطاني في الكويت، ووضح فيها أن المدرسين قد وصلوا «نفيدكم أن المعلمين الثلاثة الذين لحق بهم رابع بدلاً من ذو الكفل عبداللطيف قد وصلوا هنا ودمتم مشكورين»[٤٨].

وهكذا وصلت إلى الكويت أول بعثة تعليمية ممثلة في أولئك المعلمين الأربعة، الذين كان كل منهم يتقاضى مرتباً في حدود ١٣ ديناراً عراقياً في الشهر، وبدأ اضطلاعهم بمسؤولياتهم التعليمية مع بداية العام الدراسي ١٩٣٧/٣٦، كما تولى أحمد شهاب الدين باعتباره مديراً للبعثة التعليمية الفلسطينية، أمر نظارة كل من المدرستين المباركية والأحمدية إلى جانب إدارة التعليم في الكويت، وتم تكليفه بوضع قانون للمعارف، وهو القانون الذي حدد صلاحيات رئيس المعارف وناظرها ومدير التعليم[٤٩].

وعلى ضوء ما طلب من مدير التعليم من تنظيم للتعليم في الكويت على أسس علمية إلى جانب وضع منهج دراسي ثابت، فقد تم استعراض أوضاع التعليم في البلاد بصورة مجملة،

وكانت هناك مدرستان هما المباركية والأحمدية، فضلاً عن بعض الكتاتيب والمدارس الأهلية التي بلغ عددها آنذاك ما يقرب من خمسين مدرسة أهلية، وفيما يتعلق بطلاب المدرستين المباركية والأحمدية فإن عددهم قدر بما يقرب من ستمائة طالب[٥٠]، وقد أجري اختيار لتحديد المستوى الدراسي لأولئك الطلاب، فتبين أنه يصل إلى مرحلة الصف الرابع الابتدائي في كلتا المدرستين.

ومن هذا المنطلق سارت المراحل الدراسية في المدرستين على نظام أربعة صفوف من الأول الابتدائي حتى الرابع الابتدائي، على أن يتم استحداث صف دراسي جديد مع بداية كل سنة دراسية جديدة. واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن طبق نظام الدراسة التجارية لأول مرة في المدرسة المباركية عام ١٩٤٠ ونظام الدراسة الثانوية عام ١٩٤٢[٥١]. ولأن التفاوت في أعمار الطلاب كان واضحاً، فقد استحدث نظام لتجميع الطلاب كبار السن بكل مرحلة دراسية في شعبة واحدة، حتى يتسنى لمدارك الطلاب أن تكون متقاربة دون تفاوت قد يخل بالتحصيل الدراسي لدى بعضهم، ثم تحددت مدة الدراسة الابتدائية بست سنوات دراسية[٥٢]. ومن المرجح أن يكون مستوى التعليم في هاتين المدرستين قد ارتقى وانطلق شوطاً إلى الأمام، بدليل زيادة إقبال الأهالي على الحاق أبنائهم بهما، ولمواجهة زيادة الإقبال على التعليم، قامت دائرة المعارف بإنشاء المدرسة الشرقية للبنين في العام الدراسي ١٩٣٨/٣٧ في حي الشرق، ثم أنشأت المدرسة القبلية للبنين كذلك في حي القبلة في العام الدراسي التالي، حتى يتسنى استيعاب الطلاب المتقدمين للدراسة[٥٣].

على أن اهتمام دائرة المعارف لم ينصب على إنشاء المدارس الخاصة بالبنين فحسب، فقد كانت البنات في دائرة الاهتمام كذلك فيما يتعلق بتعليمهن، ومن هذا المنطلق اتجهت النية إلى إنشاء مدرسة للبنات في العام الدراسي ١٩٣٨/٣٧، وتم تكليف أحمد شهاب الدين باستدعاء معلمات من فلسطين ليتولين مهام التعليم في تلك المدرسة التي سميت بعد إنشائها مدرسة البنات الوسطى[٥٤]. وبالفعل فإن معلمتين فلسطينيتين قد قامتا بمهام التعليم فيها، وهما وصيفة عودة ورفقة عودة[٥٥]. ونظراً لأن المدرسة كانت تضم ثلاثة فصول فإنه كان لزاماً أن يتم البحث عن معلمة ثالثة، وهذا ما تحقق عندما عقد اختبار لبعض

الطالبات الكويتيات المتقدمات في الدراسة إلى حد ما في المدارس الأهلية وذلك لاختيار معلمة من بينهن، فكانت مريم عبدالملك الصالح هي الطالبة التي اختيرت لتكون المعلمة الثالثة[٥٦].

وقد بلغ عدد الفتيات الكويتيات اللواتي أقبلن على الالتحاق بتلك المدرسة في السنة الأولى من افتتاحها مائة وأربعين طالبة، وهذا دليل على مدى إقبال الفتاة الكويتية على التعليم في تلك الفترة البكرة[٥٧] وفي السنوات التالية تزايدات أعداد الطالبات بحيث لم تعد مدرسة واحدة تكفي لتعليمهن، فكان أن أنشأت دائرة المعارف مدرسة أخرى في منطقة القبلة ومدرسة ثالثة في منطقة الشرق، بما يحقق استيعاب الأعداد المتزايدة .

وقد انتظمت الدراسة من خلال توزيع الطالبات على ثلاثة صفوف وعدد من الشعب على النحو التالي :
- تمهيدي : أول وثاني .
- السنة الأولى الابتدائية : أول وثاني وثالث .
- السنة الثانية الابتدائية : أول .

وقد راعى التوزيع مستوى الطلبات المتقدمات للدراسة، ذلك أن معظمهن كن ملمات بالقراءة والكتابة، فقد سبق لهن أن التحقن بكتاتيب البنات التي كانت منتشرة آنذاك، وكانت مدة الدراسة الابتدائية ست سنوات .

المناهج الدراسية :

كان لا بد من الاعتماد على منهج موحد للتعليم في الكويت، وهذا ما ارتآه المسؤولون عن التعليم هناك، حيث قام مجلس المعارف وفقاً لهذا بتكليف أحمد شهاب الدين ببحث هذا الأمر الذي يكفل اتساق مسار العملية التعليمية، وبعد البحث أشار أحمد شهاب الدين بأن ينهج التعليم المنهج العراقي مع إدخال تعديلات تجعله متسقاً مع المنهج الفلسطيني .

ومن المرجح أن يكون اتباع معارف الكويت للمنهج العراقي نتيجة لكون الاتصال بين الكويت والعراق أمر سهلا، وهذا ما يتيح للطالب الذي ينهي دراسته الابتدائية في الكويت أن

يستكمل دراسته في العراق. ويجدر أن نشير هنا أيضاً إلى أن أحمد شهاب الدين كان مدرساً بالعراق قبل أن يأتي إلى الكويت، فضلاً عن كونه متخرجاً من دار المعلمين الابتدائية بالعراق، مما أكسبه خبرة واسعة بالمنهج العراقي في مجال التعليم[٥٨].

وفيما يتعلق بالمواد الدراسية الجديدة، فهناك بعض المواد التي أضيف إلى ما كان يُدرَّس من قبل منذ الصف الرابع الابتدائي، وتتمثل هذه المواد في : الهندسة والحساب والجغرافيا والتاريخ ومبادئ الصحة والعلوم والرسم والأشغال اليدوية واللغة الإنجليزية. أما الكتب التي استخدمت في التعليم فقد كانت الكتب الدراسية العراقية، باستثناء كتب اللغة الإنجليزية التي كان المعلمون يأتون بها معهم من فلسطين، وهي مطبوعة في مطبعة جامعة أكسفورد[٥٩].

وكان الطلاب يقضون ساعة دراسية حرة، يمارسون خلالها ألواناً من اللعب بحيث يتسنى لهم أن ينموا مواهبهم وأن يرفهوا عن أنفسهم، هذا فضلاً عن تخصيص بعض الوقت في يومي الاثنين والخميس للنشاط المدرسي، وقد كان يوم الاثنين مخصصاً للأشغال اليدوية، بينما خصص يوم الخميس لمختلف أنواع الرياضة .

فإذا نظرنا إلى المنهج الدراسي الجديد لمدارس البنات، نجد أنه قد اشتمل - إلى جانب المواد الدراسية التي سبقت الإشارة إليها - على بعض المواد الأخرى التي تتوافق وتنسجم مع طبيعة الفتاة، مثل أشغال الإبرة والتمريض، ومبادئ الصحة والإسعافات الأولية، والأعمال اليدوية من تطريز وحياكة الملابس وما إلى ذلك .

وبعد أن تم تطبيق تدريس المواد الدراسية الجديدة في مدارس الكويت، كان لا بد من إقامة دورات تدريبية للمعلمين الكويتيين الذين لم تكن لديهم خبرة مسبقة في تلك المواد. وتمتد الدورة الواحدة ستة أشهر، حيث يستعان بمن اجتازوها بنجاح في مجال المشاركة في تعليم تلك المواد.

ونظراً لقلة الموارد المالية التي كانت تعاني منها ميزانية إدارة المعارف، فإنه لم يكن هناك نظام للتفتيش على المدارس، كما لم يكن هناك موجهون مختصون يشرفون على سير التعليم فيها. ومن هنا فإن مهمة التفتيش كانت مقصورة على مدير التعليم الذي

كان يتولى وحده مهمة الإشراف على جميع المدارس، ونستطيع أن نتبين هذا من خلال نقطتين وردتا ضمن أنظمة معارف الكويت[٦٠]، حيث يتضح من النقطة الأولى أن على ناظر المدرسة أن يقوم بزيارة للفصول الدراسية من وقت إلى آخر، ويقيد زياراته في دفتر خاص يسمى «دفتر زيارات الفصول»، كما أن عليه موافاة الإدارة بتقرير عن الحالة الدراسية، وما تم من المقرارت خلال الفترة الأولى، وحالة المدرسين من حيث الانتظام في سلك التدريس، ودرجة الكفاءة حتى يتسنى الاحاطة بفكرة عامة عن كل منهم. وكان التقرير يقدم مرتين في السنة أولاهما عقب امتحان نصف العام، وثانيهما قبل نهايتها. وتتمثل النقطة الثانية في كون ناظر المدرسة مسؤولاً عن الإشراف الفني في مدرسته .

ومن خلال هاتين النقطتين كان من الطبيعي أن يتولى أحمد شهاب الدين مهمة التفتيش على مدارس الكويت وعلى مدرسيها في ذلك الوقت، نظراً لأنه - كما أشرنا آنفاً - كان مديراً للتعليم وناظراً للمدرستين المباركية والأحمدية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٢[٦١].

وكان نظام الامتحانات من بين ما تم استحداثه في مدارس الكويت، فأصبحت تعقد في فترتين، حيث يعقد الامتحان الأول في فترة نصف السنة ويعقد الامتحان الثاني في نهايتها. هذا فضلاً عن الاختبارات الشهرية التي كان يخصص لها ثلث الدرجات النهائية للمواد، بينما يخصص الثلثان الآخران لامتحان آخر العام، وهكذا كانت الدرجة النهائية للطالب تمثل مجموع ما حصل عليه من أعمال السنة وامتحان آخر العام الدراسي. ويتم بعد ذلك توزيع الشهادات في آخر العام الدراسي، كما يتم نقل الطلاب إلى الصف الأعلى، وقد يحدث أن يتم نقل طالب إلى صف أعلى أثناء الدراسة إذا لوحظ عليه ذكاء وتحصيل دراسي متميزان .

وبعد انقضاء سنوات دراسية قليلة برزت المشكلة الثانية أمام معارف الكويت، حين تخرج من المدرستين المباركية والأحمدية بعض الطلبة الذين أنهوا دراستهم الابتدائية فيهما. وقد تمثلت المشكلة في تحديد مصير هؤلاء الطلبة، هل يواصلون تعليمهم سواء أكان تعليماً ثانوياً أو فنياً كما ترغب معارف الكويت، أم يلتحقون بالعمل باعتبارهم مدربين فنيين بعد ظهور شركة النفط، تلبية لحاجة البلاد إلى أمثال هؤلاء المدربين ؟

في بداية الأمر فكرت دائرة المعارف أن ترسل مجموعة من الطلبة الكويتيين إلى فلسطين، كي يتلقوا تدريباً فنياً في المدارس هناك إذا كانت ثمة أماكن شاغرة تتيح إلحاقهم بها، ولم تكن التكاليف كبيرة، لكن اتضح - فيما بعد- أن مدارس التدريب في فلسطين Technical Schools مدارس غير حكومية حيث يديرها أجانب[٦٢].

وخلال تلك الفترة قدمت حكومة العراق خمس منح دراسية لطلاب كويتيين حتى يتسنى لهم تلقي دراساتهم العليا بمدارسها، وبالفعل قبلت الكويت تلك المنح . وكما حاول المعتمد البريطاني في الكويت من قبل أن يعرقل قدوم معلمين فلسطينيين، فإنه فعل نفس الشيء إزاء موضوع المنح المقدمة من العراق، حيث بذل محاولات لكي لا يتم إرسال البعثة الطلابية الكويتية إلى بغداد، وكانت مبرراته أن هناك روحاً عدائية ضد وجود الاحتلال البريطاني في العراق بدأت تتسرب إلى الطلاب هناك، لذا فإنه من الأفضل وفقاً لما رآه- أن يتم إرسال البعثات الطلابية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت أو إلى كلية فكتوريا في الإسكندرية.

ويمكننا أن نتبين هذه المحاولات من خلال الرسالة التي وجهها المعتمد البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي للخليج في بوشهر، وهي رسالة مؤرخة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٣٨، جاء فيها قوله : «ومما لمسناه من نتائج التعليم في العراق، فإننا لا نحبذ فكرة إرسال الكويتيين إلى بغداد للدراسة هناك، نظراً لأن هناك تيارات قد بدأت تتسرب إلى الطلاب باسم الوطنية، وبدأت تثير الكراهية والبغضاء وتسعى لمعارضة وجود الحكم البريطاني في العراق، منادية بتقويضه والتخلص من سيطرته، وفي اعتقادي أن مسألة التعليم الثانوي للطلاب الكويتيين وغيرهم في بلدان الخليج، ليست مسألة مهمة لهم وحدهم بل إنها مهمة لنا كذلك لأسباب سياسية، ومن هنا فإني اقترح عليكم توفير هذه الفرص لهؤلاء الطلاب في كلية فكتوريا بالإسكندرية أو الجامعة الأمريكية ببيروت، ومن الأفضل وضع مشروع لعدد قليل من الطلاب وإرسال خمسة منهم. أما عن التكاليف فأعتقد أنها ستكون قليلة إذا قورنت بالنتائج المرضية التي ستعود على الطلاب»[٦٣].

ومثلما تكرر موقف المعتمد البريطاني كذلك تكرر موقف مجلس المعارف بتوجيهات من الشيخ أحمد الجابر الصباح، ومثلما استطاع مجلس المعارف استدعاء المعلمين الفلسطينيين كما

رأينا من قبل، كذلك استطاع المجلس أن يوجه الطلاب إلى العراق، فكان أن سافرت أول بعثة دراسية رسمية من الكويت إلى العراق عام ١٩٣٨ للدراسة في دار المعلمين (Traning College) وقد تكلفت الحكومة العراقية بنفقات البعثة التي تألفت من كل من: خالد المسلم القناعي - عبدالعزيز سليمان الدوسري - بدر السيد رجب الرفاعي - وعبدالله عبداللطيف المطوع[٦٤].

وإذا كانت هذه البعثة الرسمية الأولى، فإن أول بعثة طلابية غير رسمية كانت قد سافرت من الكويت إلى العراق أوائل ١٩٢٥، للدراسة بالكلية الأعظمية في بغداد، وكانت مؤلفة من بعض الطلاب الذين أنهوا الدراسة في إحدى المدرستين، المباركية والأحمدية. والطلاب الذين تألفت منهم البعثة الأولى هم: فهد السالم الصباح - محمود عبدالرزاق الدوسري - أحمد بن عمر العلي، خالد بن سليمان العدساني - عبدالله عبداللطيف العبد الجليل - سليمان العنزي - وعبدالكريم بن محمد البدر[٦٥].

وفي عام ١٩٣٩ أرسلت أول بعثة طلابية إلى مصر بعد أن حصلت معارف الكويت على أماكن شاغرة هناك. وقد ضمت البعثة أربعة طلاب توجهوا لاستكمال دراستهم في الأزهر، وهم : عبد العزير حسين - أحمد العدواني - يوسف مشاري الحسن - ويوسف عبداللطيف العمر [٦٦]، ثم تتابعت البعثات الطلابية إلى مصر حيث أرسلت بعثة أخرى عام ١٩٤٣ وكانت مؤلفة من سبعة عشر طالباً، التحقوا بمدارس مختلفة هناك .

هذا فيما يتعلق بالتعليم العام. أما التعليم الفني فإنه كان هو الآخر ضرورة ملحة لا بد من توفيرها بأي صورة من الصور. فمع اكتشاف المزيد من النفط في الكويت أصبحت الحاجة ماسة لتوفير فنيين في أمور متعددة، منها توفير «ميكانيكيين للسيارات وآخرين للكهرباء، ورؤساء بنّائين وروساء نجارين وعمال لاسلكي»[٦٧].

ولتلبية هذه الاحتياجات، فكر المسؤولون في إدارة المعارف في إقامة مدارس ومعاهد مهنية محلية، بعد إداركهم لصعوبة الحاق الطلاب الكويتيين بالمعاهد الفنية في الدول العربية. كما أن المسؤولين في شركة نفط الكويت رأوا أنه من الضروري إنشاء فصول فنية لتدريب الكويتيين

حتى يتسنى توفير الحرفيين الذين تحتاج إليهم، على أن تتضمن تلك الفصول عقد دورات مهنية، مدة كل منها ثلاثة أشهر في أعمال البناء والتركيبات والنجارة وقيادة المركبات الآلية[٦٨].

أما الخبير التعليمي البريطاني أدريان فالانس[٦٩] الذي قدم إلى الكويت، فإنه رأى أن إنشاء مدرسة فنية أو عليا في الكويت أمر يتطلب نفقات باهظة، ومن هنا جاءت توصيته بإرسال عدد قليل من الطلاب الكويتيين إلى البحرين، لكي يتلقوا التدريب المهني في المدرسة الفنية الحكومية هناك (Government Technical School) على أن تتكفل شركة نفط الكويت بتغطية النفقات، وكان ذلك الخبير التعليمي قد قام بزيارة للبحرين قبل قدومه إلى الكويت، وأتيح له أن يتعرف على أوضاع التعليم هناك، ولهذا جاءت توصيته بأنه من الأوفق للكويت أن ترسل بعثاتها الدراسية للتدريب إلى مدارس البحرين الفنية .

والحق أن التقرير الذي كتبه أدريان فالانس عن أوضاع التعليم في الكويت يُعد من أفضل ما كتب في هذا الصدد، وقد تناول فيه وصف بعض الجوانب التربوية والتعليمية في المدارس هناك، كما ضمنه انطباعاته وتوصياته المتعلقة بإصلاح مسار التعليم. ومما جاء في ذلك التقرير ما يتعلق بوضع المدارس والطلاب، وما يتعرض للمناهج والمواد الدراسية، وما يتناول هيئة التدريس، والمدرسة المباركية .

أولا : فيما يتعلق بالمدارس والطلاب :

جاء في التقرير أن حالة مباني الكويت مرضية، وأنها تتسم بالنظافة والترتيب، إلاّ أن هناك معدات كالأدراج والكراسي بحاجة إلى بعض الإصلاحات حتى تبدو أحسن مما بدت عليه. أما الطلاب فيمتازون بأنهم منتظمون في الدراسة، حريصون على المواظبة اليومية في مدارسهم، كما يبدو عليهم الذكاء ولديهم رغبة في التحصيل، لكنه من الضروري أن يتوفر طبيب ليقوم بزيارة المدارس يومياً، للكشف على الحالات المرضية حتى يتسنى علاج أصحابها، ويفضل أن يكون ذلك الطبيب أخصائياً في أمراض العيون التي كانت منتشرة آنذاك في الكويت، كما ينبغي أن يكون له دوره في مجال توعية الطلاب بأهمية الحفاظ على الصحة

والنظافة، إلى جانب ضرورة أن يحاول كسب ود الطلاب وثقتهم، حتى يتسنى له أن يحقق مهمته الصحية على النحو المرجو .

وفيما يتعلق بالزي المدرسي، فإن تقرير فالانس انتقد ما يتبع من أسلوب في إغراء الطلاب بارتداء الزي الأوربي في المدارس، ورأى أنه يتنافى مع ضرورة إكساب الطلاب عادة احترام وتقديس ملابسهم الوطنية، ورأى وجوب غرس الفخر والاعتزاز في نفوسهم تجاه ما يمس عاداتهم وتقاليدهم .

وقد أشار التقرير إلى أن الفصول الدراسية تضم أعداداً كبيرة من الطلاب، وأن معلمين مبتدئين يخصصون لها، ورأى أن مثل هذا الأسلوب خاطئ؛ لأن السنوات الأولى من سنوات تعليم الطفل لها أهميتها البالغة في تكوينه وتنشئته أكثر من أهمية أية مرحلة أخرى. ففي تلك السنوات يتعلم الطفل الدقة في الأسلوب وفي التفكير وكيفية تطبيقهما فيما بعد. وأن ما يتعلمه وهو صغير يتغرس في نفسه عندما يكبر، وبالتالي يسهل أن يتم تعليمه في الصفوف العليا. ومن هنا فانه أوصى بضرورة تخصيص أحسن المعلمين وأكثرهم كفاءة لتعليم صغار الطلاب في المدارس. كما رأى أنه من الخطر أن تضم المدرسة الواحدة طلاباً يتفاوتون في العمر، فهناك صغار السن إلى جانب آخرين تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والعشرين. ولذا جاءت توصية التقرير بضرورة إنشاء روضة للأطفال يرسلون إليها كي يجتازوا السنوات الثلاث الأولى من التعليم فيها، على أن يتم تخصيص أفضل المعلمين لها ويتم تجهيزها بأحسن الأجهزة والمعدات اللازمة، ورأى أن مثل هذه الروضة تكفل تحسن مستوى التعليم عبر المراحل الدراسية التالية لها .

ثانيا : بشأن المناهج والمواد الدراسية :

اهتم تقرير فالانس بدراسة وتحليل المنهج الدراسي الذي كان متبعاً في مدارس الكويت وعلى ضوء دراسته وتحليله فإنه ركز على بعض المقترحات التي رأى أن يعمل بها بشأن المواد التالية :

(أ) مادة التاريخ : لم يكن ثمة منهج موضوع لتدريس تاريخ الكويت في المدارس الابتدائية، ومن هنا اقترح التقرير تكليف واحد ممن يتسمون بالكفاءة بتأليف كتاب عن تاريخ

الكويت، على أن تكون لغته سهلة وأسلوبه مبسطاً، وذلك ليتسنى للطلاب التعرف على صورة مجملة عن تاريخ بلادهم .

(ب) مادة الحساب : رأى التقرير أن مستوى تحصيل الطلاب في مادة الحساب لا يتناسب وحاجة الكويت إلى المتفوقين في دراسة هذه المادة، لكي يعملوا في شركات النفط أو لدى الحكومة أو في الأعمال التجارية. ومن هنا فأنه أوصى بوجوب اختيار معلم قدير في مادة الرياضيات لكي يتولى الإشراف على تدريس تلك المادة في مختلف المدارس، كما يتولى الإشراف على مدرسي الحساب فيها، مع محاولة تطبيق أفضل الوسائل في مجال تعليم الحساب .

(جـ) اللغة الإنجليزية : أشار التقرير إلى أن مستوى اللغة الإنجليزية (في المدرسة المباركية) مستوى جيد إلى حد ما، لكنه لا يفضي إلى تلبية احتياجات شركة نفط الكويت بشأن الحصول على من يلمون بتلك اللغة إلماماً مرضياً. لذا فإنه اقترح تعيين مدرس إنجليزي للقيام بتدريس الفصول العليا أصول اللغة الإنجليزية .

(د) الخط والكتابة : كانت ثمة إشارة إلى أن الخط يتسم بالرداءة في المدارس، وقد أجمعت الإشارة على هذه الرداءة عند الكتابة باللغة العربية والإنجليزية على السواء، وكان الطلاب يتمرنون على كتابة الخط من خلال ما يكتبه لهم المدرس على السبورة وليس من خلال كراسات نسخ نموذجية، ورأى التقرير وجوب الاهتمام بأمر الخط، خاصة أن الخط الجميل تقليد عربي قديم يعكس ثقافة صاحبه ومستواه التحصيلي الجيد، كما أشار إلى أهمية استخدام كراسات نسخ إنجليزية قام بتحديدها، وذلك للتعود على كتابة الإنجليزية بصورة حسنة، وأشار كذلك إلى الاهتمام باختيار خط عربي معين وتمرين الطلاب عليه حتى يعتادوا الكتابة بخطوط جميلة، فضلاً عن الإشارة إلى ضرورة تعويدهم على استخدام أقلام الحبر منذ الصغر .

ثالثا : فيما يتعلق بهيئة التدريس :

في إشارته إلى المعلمين الفلسطينيين الأوائل، أشاد التقرير بما يتمتعون به من كفاءة، كما أرجع الفضل إليهم فيما يتعلق بتقدم مستوى التعليم في مدارس الكويت، وذلك لما أبدوه من

جهد وحماسة. وكانت هناك توصية بشأن تعيين المعلمين الجدد، تتمثل في أن يكونوا قد تلقوا تعليمهم بالكامل في فلسطين، التي أشار إلى أن مدارسها ذات كفاءة تربوية وتعليمية عالية.

وبشأن رواتب المعلمين وردت في التقرير ملاحظة تتمثل في أن هناك تمييزاً ما بين رواتب المعلمين الكويتيين ورواتب زملائهم الفلسطينيين، وجاءت التوصية بزيادة رواتب المعلمين الكويتيين إلى جانب زيادة راتب مدير المدرسة.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن أدريان فالانس قد ناشد المعلمين والطلاب في تقريره، أن يكونوا بمنأى عن القضايا السياسية والانغماس في أمورها، فليس من الصالح لكل من المعلم والطالب أن ينغمس في أمور سياسية، قد تشغلهما عما هو أهم بالنسبة لهما. ومن هذا المنطلق جاءت التوصية باستخدام لائحة قانون يعاقب - بموجبه - كل معلم أو طالب بالطرد من المدرسة إذا تدخل في الأمور السياسية.

رابعا: المدرسة المباركية:

لاحظ التقرير أن المدرسة المباركية تحظى باهتمام يفوق الاهتمام الذي تحظى به المدارس الأخرى وهي الأحمدية والشرقية والقبلية، وجاءت تلك الملاحظة من واقع أنه لا يوجد أي من المعلمين الفلسطينيين بتلك المدارس. ورأى أن التفرقة بين المدارس الحكومية خطأ كبير، وأنه من الضروري الاهتمام بالمدارس الأخرى بنفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به المباركية.

وأشار التقرير إلى أنه إذا كانت نية الطلاب تتجه نحو العمل في شركة نفط الكويت، فلا بد من الشروع في توفير التعليم الفني منذ الآن، وقد اقترح عوضاً عن إنشاء مدرسة فنية بسبب النفقات الباهظة التي يتطلبها، أن يطلب من حكومة البحرين السماح باستقبال طلاب كويتيين لكي يدرسوا في كلية الصناعة هناك، على أن يطلب من شركة نفط الكويت تقديم مساعدتها المالية لهذا الغرض[٧٠].

هذا بشأن التقرير، أما فيما يتعلق بزيارة صاحبه أدريان فالانس للكويت، فالواقع أنها قد أثارت ردود فعل في الصحافة العربية، التي فسرت الزيارة على أنها تدخل أجنبي في توجيه التعليم بالكويت وجهة لا تخدم مصالحها العليا ولا تخدم القضايا العربية بصورة عامة، وأن ما

جاء في التقرير منبثق من السياسة الاستعمارية البريطانية، التي تهدف إلى كبح جماح المشاعر الوطنية، كما ترمي إلى إبعاد الطلاب عن التطلع إلى ما يجرى من أحداث وقضايا في الوطن العربي، حتى لا يتفاعلوا مع الحركات الوطنية فيه .

وعلى الرغم من إدراكنا لطبيعة السياسة الاستعمارية بشكل عام، إلا أننا نرى أن ردود الفعل قد اتسمت بالتسرع، وذلك لأن الأمر كله لم يتعد حدود كتابة تقرير عن التعليم الذي كان سائداً، لكن لم يكن ملزماً بالطبع لمجلس المعارف، فله أن يأخذ به أو ببعض ما ورد فيه وله ألا يأخذ به، ولهذا فان الهجوم على مجلس المعارف في بعض صحف البلدان العربية، وغالباً في العراق وسوريا، لأنه سمح للخبير الأجنبي بأن يكتب تقريره، لم يكن متأنياً وليس له ما يبرره.

وعلى أي حال فان معالجة آثار ردود الفعل تلك قد تطلبت من مجلس المعارف أن يصدر بيانا، تم توزيعه على بعض الصحف العربية، كما أذيع من محطة بي بي سي القسم العربي بالإذاعة البريطانية، وقد عرض البيان وجهة نظر مجلس المعارف فيما أثير حول دعوة أدريان فالانس لزيارة الكويت .

نص بيان مجلس المعارف على أن حكومة الكويت تبذل نشاطاً كبيراً في مجال تطوير التعليم في الكويت أكثر من اهتمامها بشيء آخر، وذلك انطلاقاً من الحديث الشريف عن الرسول محمد ﷺ «اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد» ومما لا شك فيه أن الدول العربية الشقيقة التي تبذل - هي الأخرى - المزيد من الجهود لتطوير التعليم وتقدمه فيها، لا بد أنها تدرك جيداً أن حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح بالتعاون مع رئيس وأعضاء مجلس المعارف، قد بذلوا قصارى جهدهم خلال هذه السنوات القليلة الماضية لكي يحققوا قدراً من التطور والتقدم في التعليم، وقد استعانوا في هذا بمعلمين فلسطينيين إلى جانب زملاء كويتيين لهم ، وقد عمل هؤلاء مجتمعين بكل حماسة وجهد لخلق جيل من الناشئة الكويتيين الذين نعدهم عدة المستقبل، والأمل المرجو في تحقيق مستقبل زاهر لبلدهم ولأنفسهم نظراً لما يتمتعون به من خلق واستقامة وذكاء وفطنة. ولكل هذه الأسباب مجتمعة فقد زار الكويت خبير التعليم في العراق «أدريان فالانس» بناء على طلب حاكم الكويت الشيخ أحمد

الجابر، لكي يكتب تقريراً عن مستوى التعليم في المدارس ومنشآتها وتجهيزاتها، والتي يمكننا على ضوء هذا التقرير أن ندخل عليها التحسينات اللازمة، التي لا تتعارض مع المصلحة العامة ولا مع سياسة التعليم المستقلة عن أي تدخل أجنبي. ومع هذا فإن خبير التعليم قد أعجب بمدارس الكويت إعجاباً كبيراً وأثنى ثناءً عاطراً على المدرسين الفلسطينيين والكويتيين على السواء، وأشاد بمستوى ذكاء الطلاب وبأنهم ممتازون دراسياً وأخلاقياً. وقد قدم هذا الخبير عدة اقتراحات لتطوير التعليم مستقبلاً، وخاصة في مجال التعليم المهني وهي اقتراحات عرضت على الشيخ أحمد الجابر الصباح الذي أحالها بدوره إلى مجلس المعارف[٧١].

كان هذا رد مجلس المعارف على ردود الفعل تجاه زيارة أدريان فالانس للكويت، لكن التقرير - من جهة أخرى - أثار انتباه المقيم السياسي في الخليج «فاول» الذي أرسل بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٣٩ رسالة إلى كل من المعتمد البريطاني في الكويت والمعتمد البريطاني في البحرين، أشار فيها إلى أن المسؤولين عن التعليم في كلا البلدين قد أغفلوا أمراً هاماً، وهو تدريس التاريخ المحلي لكل منهما وتاريخ الخليج بوجه عام. وقد اقترح المقيم السياسي في الخليج أن يتم إعداد كتابين عن تاريخ الكويت، يتناسبان مع مدارك الطلاب في كلتا المرحلتين الابتدائية والثانوية، وأن يكتب الكتاب باللغة الإنجليزية ويترجم كذلك إلى اللغة العربية، ورأى أن يعهد بهذا إلى أدريان فالانس «صاحب التقرير» بحكم خبرته وثقافته وبحكم ما رآه فيه من أنه أهل لكتابة هذا التاريخ . وقد حث المقيم السياسي في الخليج كلاً من المعتمدين البريطانيين في الكويت والبحرين، بإقناع الحاكمين فيهما بكتابة كتاب عن تاريخ كل بلد من البلدين حتى يتسنى تدريسها في مدارسهما[٧٢].

على أن هذا لم يتحقق، نظراً لأن مجلس معارف الكويت استطاع إفشال فكرة المقيم السياسي في الخليج، فبعد أن اجرى المعتمد البريطاني في الكويت (جالوي) مقابلة مع حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح، قام الحاكم بعرض الموضوع الذي أثير في تلك المقابلة على مجلس المعارف، الذي قرر عدم جدوى كتابة التاريخ المحلي، لأن الكويت جزء من الوطن العربي.

وعلى إثر هذا قام المعتمد البريطاني في الكويت بالكتابة إلى (بريور (PRIOR) مدير مكتب المقيم السياسي في الخليج حول الموضوع، وذلك في رسالة مؤرخة بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٣٩، وجاء فيها : «لقد تحدثت مع الشخ أحمد الجابر الصباح عن ضرورة كتابة تاريخ الكويت لكي يدرس في مدارسها، كما خبرته بأنه من الممكن تفويض خبير التعليم أدريان فالانس للقيام بهذه المهمة. ولقد استفسر مني عن مؤهلات أدريان فالانس العلمية والثقافية فشرحت له الكثير من المزايا الجيدة التي يتمتع بها، والتي تمكنه من كتابة هذا التاريخ وصياغة المعلومات التاريخية بصورة مبسطة تتوافق مع مستويات الطلاب في المرحلتين الابتدائية والثانوية، كما أخبرته بوجوب دفع مكافأة للسيد أدريان فالانس نظير تأليفه لهذين الكتابين، وهي مائة جنيه استرليني، وبعد أخذ ورد أبلغني الشيخ أحمد الجابر بأنه قد عرض موضوع كتابة هذا التاريخ المحلي على مجلس المعارف، والذي - كما تعلم - يضم خيرة رجال الكويت وتجارها. كما أضاف قائلاً إن الكويت جزء من الوطن العربي الكبير، الذي تربطنا به وشائج العروبة والإسلام، وهذا ما يحتم علينا ألا نغفل تاريخ هذه الأمة العربية العريقة التي كانت يوما مهداً للحضارة والرقي والتقدم، وبنيتم على أمجادها ما أنتم فيه الآن من تطور ورقي وتقدم. ومن هنا فإنه يهمنا جداً أن يعرف أبناؤنا وطلابنا وهذا الجيل الحاضر كيف كان آباؤهم فيما مضى في أوج المجد والعز والسؤدد، وكيف أصبحنا الآن في غاية التأخر والتفكك والأهواء الشخصية التي تتجاذبنا ذات اليمين وذات الشمال، والتي آلت إلى ما ترانا فيه الآن. ولهذه الأسباب مجتمعة فإننا نرى أن نبقي على تدريس أبنائنا تاريخ العرب، وهذا ما قرره مجلس المعارف وأنا أؤيد وجهة نظرهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد اطلع مجلس المعارف على ما يحمله خبير التعليم أدريان فالانس من مؤهلات، وبعد أن استأنس المجلس برأي بعض المتعلمين في الكويت وبعض الأساتذة العرب في الجامعة الأمريكية ببيروت، فإنه مع تقديرنا لثقافته واطلاعه الواسع في جانب من جوانب التعليم، إلا أن الآراء قد أجمعت على أن كتابة التاريخ تتطلب متخصصاً، وما يحمله الخبير من مؤهلات لا تندرج ضمن هذا التخصص. لذا أرجو أن تسمح لي بأن أصارحك بأن أدريان فالانس ليس بالرجل المؤهل للقيام بمثل هذا العمل، كما أود أن أذكرك بردود الفعل العنيفة التي أثيرت في صحف بعض البلدان العربية، من جراء دعوتي لأدريان فالانس لكي يكتب مجرد تقرير عن التعليم بالكويت ولم

نكن ملزمين بما سيتضمنه هذا التقرير، فماذا سيقول هؤلاء الناس الذي أثاروا تلك الضجة الظالمة عند زيارته، عندما يعلمون الآن بأننا قد كلفناه بكتابة تاريخ الكويت بدلاً من كتابة تاريخ الأمة العربية وتاريخ العرب ؟[٧٣].

أليس هذا مما سيؤكد حدسهم وتخميناتهم حين أثاروا تلك الضجة، وقمنا بالرد عليهم بتقرير في الصحف العربية وأذيع من محطة الإذاعة البريطانية (.B.B.C) مبدين وجهة نظرنا في هذه الزيارة التي كانت لمجرد كتابة تقرير عن التعليم في الكويت لسنا ملزمين به، وقد نطبق ما نراه مناسباً لأن يتمشى مع أوضاعنا التعليمية دون أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في سياسة التعليم[٧٤].

وعلى الرغم من إفشال محاولة كتابة تاريخ الكويت والبحرين من قِبَل كاتب أجنبي غير عربي، وما أبداه مجلس المعارف بالكويت من تحفظات لإفشال تلك المحاولة، فان المعتمد البريطاني في الكويت (جالوي) لم ييأس، حيث قام بمحاولة أخرى تتمثل في اقتراح مؤداه أن يتم تعيين أدريان فالانس مراقباً للتعليم في الكويت والبحرين، ومرة أخرى تصدى مجلس المعارف بتوجيهات من حاكم الكويت للمحاولة الجديدة، حيث رفضوها رفضاً قاطعاً، ورأوا أنه ليس مقبولاً أن يكون هناك مراقب للتعليم بريطاني الجنسية، يتخذ من الكويت مقراً له، نظراً لكون سياسة التعليم بالكويت غير خاضعة لأية توجيهات من الخارج - خاصة أن هناك مجلس المعارف يضم شخصيات كويتية، أخذت على عاتقها تفهم الأمور من خلال الاستعانة برجال من ذوي الخبرة من بعض البلدان العربية، والحق أن حاكم الكويت كان أكثر تشدداً في قضية إبعاد سياسة التعليم بمنأى عن أية تدخلات خارجية مهما تكون قريبة أو بعيدة.

ومرة أخرى بدأت محاولات وضغوط أخرى من قبل المعتمد البريطاني في الكويت، يسانده فيها المجلس الثقافي البريطاني، بغية إقناع الشيخ أحمد الجابر بأنه لا بد من وقف التيارات التي لو تركت دون معالجة فإن ضررها سيقع على الكويت وعلى نظامها، ورأى المعتمد البريطاني أن الفكرة كانت تقضي بأن يتم استبدال الكتابين المقترحين عن تاريخ كل من الكويت والبحرين بكتب التاريخ التي بين أيدي الطلاب، لأن الكتب التي بين أيدي الطلاب تحث على النضال والتضحية في سبيل التخلص من الحماية البريطانية، وبين سطورها ما يثير الحقد

والكراهية ضد بريطانيا العظمى، التي تعمل جاهدة على توثيق أواصر الصداقة والعلاقات الوطيدة مع الكويت بصفة خاصة ومع إمارات الخليج بصفة عامة. وأشار المعتمد البريطاني إلى أن خبير التعليم المؤهل في رأيه لكتابة تاريخي الكويت والبحرين، هو خير ضمان لإبعاد شباب الخليج عن مثل هذه التيارات المعادية إلا أنكم لم توافقوا على هذا المشروع، وأضاف المعتمد البريطاني قائلاً : ربما نلتمس لكم العذر لأنكم تراعون الحفاظ على علاقاتكم مع الدول العربية بصورة جيدة وفي أحسن حالاتها .

بعد تلك المحاولات والضغوط استقر الرأي على قبول مراقب التعليم أدريان فالانس، شريطة ألا تكون الكويت هي المقر الدائم له، بحيث يختار أي مكان آخر غيرها ، وتكون زياراته تفقدية للاطلاع على سير التعليم في الكويت وإبداء ما يشاء من ملاحظات دون أن تكون الكويت ملزمة بتنفيذها ، وإنما ينفذ مجلس المعارف ما يراه صالحاً منها بعد دراستها.

وبالطبع فإن المعتمد البريطاني (جالوي) قد سعد بقرار مجلس المعارف قبول مراقب للتعليم، وأشار إلى أنه ليس مهماً أن يتخذ من الكويت مقراً له طالما أنها ترى هذا ، وأنه يقدر غاية التقدير الأسباب التي أبداها مجلس المعارف بشأن عدم اتخاذ الكويت مقراً دائماً لمراقب التعليم. فالمهم في الأمر - كما أشار - أن نكون على بينة مما يجرى في سياسة التعليم، وأن نطلع على ما يدرس من مناهج وكتب دراسية عن طريق هذه الزيارات الدورية، وإبداء الملاحظات التي نأمل أن يتفهم مجلس المعارف أبعادها[٧٥].

وفيما يتعلق بالمقر الذي اختير لمراقب التعليم، فإنه تم اختيار البحرين دون غيرها من البلدان الخليجية الأخرى، وذلك لعدة أسباب من بينها ما كانت البحرين تنعم به آنذاك من ازدهار اقتصادي فضلاً عن توفر وسائل الراحة وحركة النقل، وهذه كلها أمور جعلت البحرين تبدو مركزاً حيوياً ، حيث كان الكثيرون من تجار الكويت والخليج يقصدونها ، وقد اتخذ بعض منهم مكاتب تجارية له بها لتصدير البضائع من وإلى الكويت، كما أن آخرين منهم قد شغلوا وظائف لدى بعض التجار في البحرين. ولكل هذه الأسباب مجتمعة فإن المعتمد البريطاني (جالوي) أبدى اقتناعه باختيار البحرين مقراً بديلاً ودائماً لأدريان فالانس، الذي كان يمكنه فيها أن يتمتع بمستوى معيشي ممتاز، يتيح له أداء مهام عمله على الوجه الاكمل. فضلاً عن

كون البحرين وقتها تتيح له أن يحقق مستوى معيشياً لا يقل عما كان متاحاً له في بريطانيا نفسها إلى حد ما.

تطور التعليم في الكويت ما بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٥٦

منذ عام ١٩٣٦ كانت معظم البعثات التعليمية تفد إلى الكويت من فلسطين، واستمر الوضع على هذا النحو حتى عام ١٩٤٢ حيث استقر الرأي لدى المسؤولين عن شؤون التعليم في الكويت إلى ضرورة إحضار معلمين من بلاد عربية أخرى، خاصة مصر، لمواجهة الزيادة المضطردة في عدد المدارس والطلاب[٧٦].

ففي عام ١٩٤٢ بعث رئيس مجلس المعارف الكويتي الشيخ عبدالله الجابر برسالة إلى مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر يطلب فيها إرسال دفعة من المدرسين المصريين إلى الكويت[٧٧]. وقد سلم هذه الرسالة عبداللطيف الشملان مدير المعارف وقتها والذي جاء بدلاً عن أحمد شهاب الدين. واستجابت مصر للرغبة الكويتية، وجاءت إلى الكويت في ذلك العام أول بعثة تعليمية مصرية[٧٨].

عند وصول هذه البعثة إلى الكويت ثارت ثائرة الإنجليز على مدير المعارف لجهوده في إحضار البعثة. وكتب المعتمد البريطاني في الكويت رسالة بتاريخ ٣ مارس ١٩٤٣ إلى حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح، جاء فيها أن سعادة المقيم السياسي البريطاني يرى أن عبداللطيف الشملان ادعى حق تمثيل حكومة الكويت، وحاول إقناع الحكومة المصرية بذلك مما تسبب في بعض الارتباك، لذلك فإنه يرى وجوب اتخاذ الأعمال التأديبية بحقه والاستغناء عن خدماته[٧٩].

وجاء في رد حاكم الكويت بتاريخ ١٠ مارس ١٩٤٣ على رسالة المعتمد البريطاني، تأكيده بأنه ليس من حق عبداللطيف الشملان أو أي شخص آخر أن ينتحل هذه الصفة. وذكر أنه عندما علم أخيراً بوجود ملابسات في شأن إحضار المعلمين المصريين، أراد أن يتخذ بعض الإجراءات التأديبية بشأنه حيث إنه تصرف بما لا يتفق وأبعاد وظيفته، إلا أنه أرجأ ذلك حتى نهاية العام الدراسي حرصاً على مصلحة الطلاب وخوفاً من ضياع الوقت، وأضاف أنه سوف

يتحرى مجمل الأمر في نهاية العام الدراسي، وأن أقل ما ينتظر عبداللطيف الشملان هو الاستغناء عن خدماته[80].

وتبودلت الرسائل بين حاكم الكويت والسلطات البريطانية حول هذا الموضوع، وانتهى الأمر بنقل عبداللطيف الشملان إلى وظيفة أخرى بدلاً من السجن والإبعاد كما كانت تطالب السلطات البريطانية، وأسدل الستار على هذه القضية دون أن يتمكن الإنجليز من تحقيق أهدافهم .

وفي سبتمبر ١٩٤٣ تقرر تعيين علي هيكل، وهو مصري الجنسية، مديراً لمعارف الكويت [81] الأمر الذي أدى إلى توطيد العلاقات الثقافية بين الكويت ومصر. وفي نفس العام تم تطبيق الخطط والمناهج المصرية والتي كانت عراقية فيما سبق - في مدارس الكويت، وذلك بعد إجراء بعض التعديلات الضرورية لتتلائم وظروف المجتمع الكويتي، وحظيت مادتا التاريخ والجغرافيا[82] بالنصيب الأوفر من هذه التعديلات، وقد أشرف المدير على كل ذلك.

ويبدو أن الإنجليز لم يتحمسوا لهذا التطوير في التعليم، ووجدوا فيه اتجاهاً ضدهم، وقرروا مجابهة الموقف مغتنمين فرصة زيارة المستر وكلين (WAKELIN) الذي كان يعمل مديراً لمعارف البحرين ومستشاراً للتعليم في الكويت، والذي جاء كبديل لمستر أدريان فالانس[83] ولقد تعلمنا من خلال دراستنا للتاريخ أن الاستعمار البريطاني، عندما يريد تحقيق غاية ما، لا يأتيها مباشرة بوجه سافر، بل يستعين بآخرين لتحقيق غاياته. وقد وجد الإنجليز ضالتهم في شخص علي هيكل مدير المعارف في الكويت .

فعند حضور وكلين إلى الكويت لاحظ أن هيكل يتردد عليه كثيراً ويتودد له، فاستغل هذا الضعف وأخذ يكلفه تدريجياً بما في شأنه أن يغير في المناهج التعليمية خاصة مناهج التاريخ والتربية الوطنية. وشيئاً فشيئاً تم تبديل العديد من المناهج والمقررات، ووقف في وجه هذا التعديل مجموعة من المعلمين والشباب الذين كانوا يرون فيه انتكاسة للتعليم في الكويت، وقادتهم هذه المعارضة إلى السجن إلا أنهم أنتصروا أخيراً وتمكنوا من طرد وكلين

وهيكل. وجاء مدير آخر للمعارف [٨٤] وانتدبت مصر عدداً كبيراً من المدرسين والمدرسات للعمل في مدارس الكويت، وانتشر مديرو التعليم والمفتشون في جميع المراحل التعليمية، وفي هذه الحقبة سجل التعليم في الكويت تطوراً كبيراً. وقد ساهمت مصر بخيرة أبنائها في ذلك تدفعها الرغبة إلى إرساء دعائم التعليم ونشره في الكويت .

هذا الدور المصري الكبير أدى إلى تعاقب ثلاثة من رجالات التعليم المصري في وظيفة مدير التعليم في الكويت. كما تضاعف ثلاثة عدد المدرسين والمدرسات من مصر إلى أن وصل إلى أكثر من ثلاثين مدرساً عام ١٩٤٥ وحوالي ٥٠ مدرساً عام ١٩٤٧. وكان المعلمون المصريون في موضع الحفاوة من قبل أبناء الكويت. وقد شهد التعليم في هذه الفترة توسعاً في عدد المدارس والطلاب والمعلمين الخارجيين .

ومنذ عام ١٩٤٧ وجد تعليم البنات اهتماماً من قبل الكويتيين الذين طلبوا انتداب مفتشة مصرية للإشراف على مدارس البنات وتنظيم سير العمل فيها، تعمل تحت إشراف مدير التعليم المصري، وقد استجابت وزارة المعارف المصرية إلى طلب حكومة الكويت وانتدبت إحدى مفتشات الوزراء لهذه الوظيفة .

كل ذلك أدى إلى توثيق عرى العلاقات بين مصر وإمارة الكويت. وفي خطوة متقدمة ورغبة منها في معاونة هذه الإمارة، وافقت مصر على التكفل بمرتبات المدرسين المنتدبين من مصر وتعزيزها بإعانة غلاء قدرها ٤٠٪ من المرتب بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز عشرة جنيهات في الشهر. وكانت إمارة الكويت في السابق تتحمل تكاليف مرتب المدرس المنتدب إضافة إلى إعانة غلاء قدرها ٧٥٪ من المرتب، إلى جانب تقديم السكن المؤثث للمدرس وأسرته ونفقات السفر في بداية الانتداب ونهايته. الا أن ذلك كله قد تعدل عام ١٩٥٠ حيث قررت الحكومة الكويتية معاملة المدرسين المصريين مثل أقرانهم في العراق، ويقضي ذلك التعامل بدفع ضعف الراتب الذي يتقاضاه المدرس في مصر، إضافة إلى علاوة الغلاء بالكويت ومصاريف السفر ذهاباً وإياباً وتقديم السكن. الا أن الحكومة الكويتية استثنت كلا من مدير المعارف والمفتشين ونظار المدارس من هذه المعاملة، وظل الاتفاق السابق سارياً عليهم [٨٥].

في عام ١٩٥٠ بلغ عدد المدرسين والمدرسات المنتدبين من مصر في الكويت حوالي الستين. وفي نفس هذا العام حدث خلاف في الرأى بين مجلس المعارف الكويتي ومدير التعليم المصري. ويرجع أصل الخلاف إلى أن التدريس في مدارس الكويت يتم في فترتين صباحية ومسائية، وأن عطلة نصف العام، وتسمى بعطلة الربيع، تبدأ في شهر مارس من كل عام. ورأت البعثة التعليمية المصرية أن يكون التدريس بعد عطلة الربيع في فترة واحدة وهي الفترة الصباحية بينما تلغى الفترة المسائية. وأبدى المدرسون المصريون رغبتهم في ألأ يعلموا في الفترة المسائية أسوة بزملائهم في مصر والعراق حيث تتم الدراسة في الفترة الصباحية فقط. ورأى مجلس المعارف الكويتي أن تتم الدراسة في فترتين صباحية ومسائية حيث تقتضي المصلحة العامة ذلك. وكانت حجة المجلس أنه توجد أماكن ترفيهية في مصر والعراق يمكن أن تشغل التلاميذ خلال المساء، أما في الكويت فلا توجد مثل هذه الأماكن، ومن الأجدى إشغال التلاميذ بالدراسة ولو لمدة ساعة واحدة. وتفاقم الخلاف إلى الدرجة التي وجهت فيها البعثة التعليمية المصرية كتاباً إلى مجلس المعارف الكويتي، تطلب فيه الموافقة على رأيها وإلا فإن جميع أفراد البعثة سيغادرون إلى مصر [٨٦].

في نفس الوقت نشرت بعض الصحف والمجلات المصرية، المصور والأهرام، مقالات كتبها بعض المعلمين في الكويت تحت عنوان «صرخة من البعثة المصرية في الكويت»، نددت بأوضاع المعلمين المصريين في الكويت، والإهانات التي يتلقونها، والمعاملات الصعبة في الأثاث والسكن وما شابهه. وكان في حسبان البعثة المصرية أن تلك المقالات ستمهد لعودة المعلمين إلى مصر فيما لو رفض مجلس المعارف الكويتي الموافقة على رأى البعثة، وكانت البعثة تعتقد عن جزم أن مجلس المعارف لن يوافق على رأيها [٨٧]. ولكن ذلك لم يحدث، بل حدث العكس تماماً ووافق مجلس المعارف على طلب البعثة. ومع ذلك استمرت الاحتجاجات في الصحف المصرية، وتدخلت الحكومة المصرية في الموضوع وأرسلت مندوباً عنها للكويت للتحقيق في الأمر. وأدان مندوب الحكومة تصرفات أفراد البعثة التعليمية، وألغيت جميع عقودهم .

في الفترة اللاحقة تعاقدت معارف الكويت مع أحد رجال التعليم الفلسطينيين ليتولى منصب مدير المعارف. وقد أحضر هذا الرجل فيما بعد عدداً من المدرسين من فلسطين

وغيرها من البلاد العربية [٨٨] وذهب مدير المعارف الفلسطيني إلى مصر للتعاقد مع بعض المدرسين المصريين، ولكن وزير المعارف المصري رفض ذلك بحجة أن مدير المعارف يجب أن يكون مصرياً حتى يتم ارسال بعثة مصرية معه. وأنه حتى إذا كان مدير المعارف كويتياً فلا بأس من إرسال مدرسين مصريين لتعليم أبناء الكويت[٨٩].

وشهد عام ١٩٥٠ هبوطاً في مستوى التعليم في الكويت، عندما اضطر مدير المعارف للتعاقد مع خريجي الماترك لتعليم الصفين الرابع والخامس الثانوي، علما بأن خريج الماترك هو من مستوى الصف الخامس الثانوي، فكيف يستقيم له أن يعلم من هو في مستواه ؟[٩٠].

وفي عام ١٩٥٢ قدم بعض الشباب الكويتي تقريراً إلى مجلس المعارف الكويتي يطالبون فيه بتعيين عبدالعزيز حسين - وهو كويتي - في منصب مدير المعارف، ليتمكن من جلب معلمين مؤهلين من مصر لرفعة مستوى التعليم. في نفس العام تقدمت الكويت بطلب إلى وزير التعليم المصري للاعتراف بشهادة الدراسة الثانوية الكويتية، واهتمت الوزارة المصرية بالأمر، وأرسلت اثنين من رجال التعليم المصري لدراسة الاوضاع التربوية في الكويت رغبة منها في المساعدة على رفع مستوى التعليم[٩١].

عمدت هذه البعثة إلى دراسة نظام التعليم في الكويت من حيث المراحل الدراسية والمناهج والخطط في المرحلتين الابتدائية والثانوية لمدارس البنين والبنات، إضافة إلى نظام التفتيش والامتحانات. وتقدمت البعثة بعدد من المقترحات أهمها تزويد الكويت بما تحتاجه من مدرسين ومدرسات ابتداء من العام الدراسي ١٩٥٣/٥٢، إضافة الي عدد من المفتشين للمواد الدراسية المختلفة ونظار للمدارس الابتدائية[٩٢] .

وقد شهدت تلك الفترة عودة العلاقات الثقافية والتعليمية بين الكويت ومصر. وكان لمبادرة وزارة المعارف المصرية لمد الكويت بما تحتاجه من مدرسين الفضل في تدعيم هذه العلاقات. والحقيقة أن التعليم في الكويت منذ عام ١٩٤٢ اتجه نحو الاستفادة من التجربة المصرية في مجالات المناهج والكتب وتوفير المعلمين وإرسال البعثات التعليمية إلى مصر .

إدارة المعـــــارف :

تكون أول مجلس للمعارف في الكويت عام ١٩٣٦ وذلك بعد خضوع التعليم للإشراف الحكومي. وكانت مهمة مجلس التعليم تشمل تنظيم التعليم ووضع الخطط الدراسية لكافة المراحل التعليمية . وكان المجلس يجتمع مرة كل أسبوع، ما عدا في الحالات الضرورية، ليناقش كافة الاوضاع التربوية في البلاد[٩٣]، وتشمل :

- رسم الخطط التربوية ومتابعة سيرها .
- مناهج الدراسة .
- تعيين مديري المدارس .
- شؤون البعثات وتعيين عددها وانتخاب المرشحين لها .
- وضع اللوائح القانونية وأنظمة إدارة المعارف .

ويتولى إدارة المعارف مديران أحدهما للشؤون الإدارية والمالية والآخر للشؤون الفنية. ويختص كل منها بمهام محددة على النحو التالي :

أولا : مدير الشؤون الإدارية والمالية[٩٤]: ويتولى مسؤولية الإشراف على أموال المعارف، وتزويد المدارس باحتياجاتها من المعدات واللوازم والأثاث والكتب المدرسية والقرطاسية، والإشراف على مباني المدارس وغذاء وكساء الطلبة، والإشراف على الحسابات والمخازن والنقليات، وتأمين مساكن المعلمين والمعلمات. ويعاونه في إدارة تلك المهام عدد من الموظفين أهمهم : المعاون الإداري، والمراقب المالي. وتشمل هذه الإدارة على عشرة أقسام هي: السكرتارية والمحاسبة والمشتريات والإنشاءات والمساكن وطلبات المدراس وتخليص البضائع والمنجرة والكراج .

ثانيا: مدير الشؤون الفنية[٩٥]: ويتولى الإشراف على كافة الأمور الفنية في دائرة المعارف، وتشمل : الأنظمة والمشروعات، والمناهج الدراسية، والتفتيش الفني، وإعداد المعلمين والمعلمات، ومراقبة البعثات الدراسية، والكتب أو المكتبات العامة، والمختبرات، وتنظيم الامتحانات العامة .

ويشرف مدير الشؤون الفنية على جميع المدارس التابعة لمعارف الكويت سواء كانت ابتدائية أو ثانوية، بنين أو بنات، ويعاونه في أداء مهامه فريق مكون من مفتشي المعارف لمختلف العلوم والمواد الدراسية: كالدين واللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم والمواد الاجتماعية والتربية الفنية والتربية البدنية والكشافة، إضافة إلى مفتشة مدارس البنات. كما يعاونه عدد من المراقبين في مجالات الامتحانات والإحصاء والسينما والبعثات .

وكانت إدارة الشؤون الفنية تتكون من أقسام البعثات، والإحصاء، والملفات والوسائل السمعية والبصرية، ووسائل الإيضاح والموسيقى، والامتحانات، ومكتبة الإدارة والمكتبات المدرسية، وسكرتارية مجلس المعارف، والسكرتارية العامة والخاصة .

ميزانية المعارف

كانت ميزانية المعارف في الكويت تتكون فقط من دخل الضريبة المفروضة على البضائع المستوردة وقدرها ١٪ (وهي في حدود ٨٠ ألف روبية)[٩٦]. وهذه الميزانية، على قلتها، لم تكن تكفي الاحتياجات اللازمة للتطوير التعليم وتوفير المدرسين والمدرسات وبناء المدارس وتوفير الكتب والوسائل الإيضاحية والأدوات المدرسية الضرورية. وفي عام ١٩٤٦ تغيرت الأوضاع الاقتصادية في الكويت تغيراً جذرياً إثر اكتشاف النفط وتصدير أول دفعة منه للخارج في ٣٠ يونيو ١٩٤٦. ونتيجة لذلك ارتفعت ميزانية المعارف من ٤١٥.٠٥٤ روبية عام ١٩٤٣/٤٢ إلى ٧٠ مليون روبية عام ١٩٥٦/٥٥[٩٧]، أي تضاعفت الميزانية خلال هذه الفترة حوالي ٧٠ مرة. وانعكس ذلك كله على انتشار التعليم وتطوره، وزيادة أعداد الطلبة والمدرسين لمختلف المراحل الدراسية، وزيادة البعثات التعليمية. وتنوعت الدراسات الأكاديمية فشملت التعليم الديني، والتعليم الفني التجاري والصناعي، إضافة إلى معاهد المعلمين ومعاهد التربية الخاصة .

مراحل التعليم :

بدأ التعليم النظامي في الكويت عام ١٩١٢ عند إنشاء المدرسة المباركية، وهي مدرسة ابتدائية بسيطة. وفي عام ١٩٤٢ أدخل لأول مرة نظام التعليم الثانوي[٩٨]، ولم يكن السلم

التعليمي واضح المعالم، ولم يكن هناك نظام تعليمي ثابت، بل كان يتميز بالتغيير بين كل فترة وأخرى. في مجمله كان السلم التعليمي يتكون من مرحلتين هما المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، وأضيفت فيما بعد مرحلة الروضة، والتي كانت ملحقة بالمدارس الابتدائية للبنين والبنات، ويلتحق بها الأطفال في س السادسة. ومن المرجح أن تكون بداية هذه المرحلة عام ١٩٤٣ بعد أن سارت معارف الكويت على نهج خطة الدراسة المصرية. ونجحت هذه المرحلة حيث اكتفت المدارس الابتدائية بالأطفال دون السادسة، الأمر الذي دعا معارف الكويت إلى إنشاء بساتين الأطفال، ومدة الدراسة بها سنتان أو ثلاثة، وتضم الأطفال دون السادسة. ولا شك أن حرص أهالي الكويت على تعليم أبنائهم في سن مبكرة قد دعم هذه المرحلة، خاصة وأن الروضة تغرس في الأطفال الصفات الحميدة وتنمي مهاراتهم ومواهبهم .

وقد أعيد تنظيم المرحلة فيما بعد، فخلال العام الدراسي ١٩٥٥/٥٤ افتتحت مدرستان للأطفال الصغار، وأتبعت معارف الكويت لأول مرة نظام الاختلاط بين الجنسين، وسميت هذه المرحلة برياض الأطفال بدلاً من بساتين الأطفال، حيث يتم قبول الأطفال من سن الرابعة ولمدة عامين دراسيين تمهيداً لدخول المدرسة الابتدائية[٩٩].

وهكذا أصبح السلم التعليمي مشتملاً، إلى جانب مرحلة الرياض، على مرحلتين أخريين هما : المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، وذلك بالإضافة إلى التعليم الديني والتعليم الفني بشقيه الصناعي والتجاري .

التعليم الابتدائي :

وينقسم إلى مرحلتين : مرحلة الرياض، ومدتها ثلاث سنوات تبدأ من سن السادسة، ثم المرحلة الابتدائية، ومدتها أربع سنوات تنتهي في سن الثانية عشرة[١٠٠] حيث يمنح الطالب شهادة الدراسة الابتدائية وتمنح الطالبة شهادة التربية النسوية. وقد عقد أول امتحان لنيل الشهادة الابتدائية عام ١٩٤٦ وآخر امتحان عام ١٩٥٥. ثم حدث تغيير في المراحل التعليمية في الكويت حيث ألغيت الشهادة الابتدائية التي كانت تؤهل حاملها لدخول المرحلة الثانوية[١٠١].

كان هدف التعليم الابتدائي تزويد التلاميذ بقدر من الثقافة والمعرفة العامة وتنمية بعض المهارات، إلى جانب إعدادهم للمرحلة الثانوية، وكانت المناهج المتبعة في تلك الفترة تخضع لخطة الدراسة الابتدائية المصرية، ولكن معارف الكويت رأت تعديل تلك المناهج والتي لم تكن واضحة المعالم، حيث إن المنهج المصري لم يكن مطبقاً بالكامل. ففي مرحلة الروضة لم تكن هناك صلة البتة بالمنهج المصري، وفي المرحلة الابتدائية كان هناك فرق كبير بين المنهج المتبع والمنهج المصري .

استهدف التعديل ملاءمة التعليم مع ظروف المجتمع الكويتي، والتي كانت تختلف عن واقع المجتمع المصري[١٠٢] ، وقد حظيت مادتا التاريخ والجغرافيا بالنصيب الأكبر من التعديل، وكذلك كان هناك اهتمام بمناهج القرآن الكريم والعبادات والأحاديث النبوية الشريفة، ومن ضمن التعديلات الهامة إدخال مادة اللغة الإنجليزية من الصف الرابع ولمدة أربع سنوات. وهكذا ضمت المرحلة الابتدائية المناهج التالية : القرآن الكريم، الدين، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الحساب، الهندسة، التاريخ، الجغرافيا ، مبادئ العلوم، الصحة، الرسم، الأشغال، التربية البدنية والأناشيد، موزعة على سنوات الدراسة السبع[١٠٣].

أما في مدارس البنات فقد تم التركيز على العلوم النسوية والتي تصل نسبتها إلى ٢٥٪ من المنهج العام، وتشمل مواد : الأشغال الفنية، وأشغال الإبرة، والتدبير المنزلي. وقد تم التوسع في مواد العلوم النسوية على حساب مادة اللغة الإنجليزية في الصفين السادس والسابع، وعلى حساب مادة اللغة العربية في الصفين الرابع والخامس[١٠٤].

أما التغيير الهام الذي حدث في تعليم البنات فهو إضافة الصف السابع للمرحلة الابتدائية للبنات. ولم يكن هذا الصف موجوداً في المنهج القديم، ولم تكن الطالبة تستطيع التقدم لامتحان الشهادة الابتدائية العامة. وقد سمح التعديل الجديد للطالب بنيل هذه الشهادة، حيث أعد فصل دراسي إعدادي بالمدرسة القبلية للبنات تقدم فيه المواد التي لا توجد في منهج البنات، وذلك لتمكينهن من الامتحان والحصول على الشهادة الابتدائية العامة، وهذه ما حدث لأول مرة عام ١٩٥٣ ، وكن فيما مضى يحصلن على شهادة التربية النسوية .

المرحلة الثانوية :

كانت سنوات الدراسة في المرحلة الثانوية خمس سنوات، ينال الطالب شهادة الثقافة العامة بعد إكمال أربع سنوات فيها، وفي السنة الخامسة يتم التخصص في إحدى الشعب الدراسية لمدة عام واحد يحصل الطالب بعدها على الشهادة التوجيهية، وتضم الشعب الدراسية شعبة الأدبي وشعبة العلوم وشعبة الرياضيات. ونظراً للزيادة المضطردة في عدد الطلاب، فقد رأت دائرة المعارف إنشاء مدرسة ثانوية للبنين لتسع الطلاب بدلاً من المدرسة المباركية. وهكذا أنشئت أول مدرسة ثانوية للبنين في الكويت وهي ثانوية الشويخ، وبدأت الدراسة بها عام ١٩٥٣. أما أول مدرسة ثانوية للبنات فهي ثانوية المرقاب والتي بدأت فيها الدراسة عام ١٩٥٤[١٠٥].

كانت الخطة الدراسية المتبعة في المرحلة الثانوية وكذلك الكتب المدرسية، تتبعان تلك المرعية في المدارس الثانوية المصرية، مع قليل من الاختلافات التي حتمتها الظروف الخاصة بالمجتمع الكويتي وظروف البيئة المحلية. ونجد هذه الاختلافات في مواد التاريخ والجغرافيا واللغة الإنجليزية، أما اللغة الفرنسية فقد حذفت تماماً من المنهج الكويتي[١٠٦].

وبناءً على ذلك اتسم منهج التعليم الثانوي في الكويت بعدم الوضوح حيث كان خليطاً من المنهج المصري وغير المصري، وكانت بعض الكتب المقررة مصرية وبعضها الآخر غير مصرية، وقد نجد للمادة الواحدة أكثر من كتاب، خاصة في مادة التاريخ والجغرافيا .

التعليم الديني :

تتميز الكويت بتمسك أهلها الشديد بتعاليم الدين الإسلامي والتي تحث على العلم والمعرفة، من هنا جاء اهتمام أهل الكويت بتبني التعليم الديني ليكون مرشداً لأبناء البلاد وعاملاً في نشر الثقافة الإسلامية .

وقد بعث الشيخ عبدالله الجابر، رئيس المعارف الكويتي عام ١٩٤٧ بطلب إلى الأزهر الشريف في مصر لمد الكويت ببعض علماء الدين. وقد حضرت أول بعثة أزهرية إلى الكويت وكانت تتكون من اثنين من العلماء هما : علي البولاقي ومحمد محمد عبدالرؤوف اللذان بذلا

جهداً طيباً في تحفيز الطلاب على هذا النوع من التعليم[١٠٧]. وتم افتتاح المعهد الديني عام ١٩٤٨/٤٧، وكان عليه إقبال كبير من جانب الطلاب، والذين كانوا يعملون، بعد التخرج، في المساجد كأئمة ووعاظ .

وكان المعهد يضم ثلاثة أقسام هي : القسم التجهيزي والقسم الابتدائي والقسم الثانوي، أما القسم التجهيزي فكان يعد الطلاب للالتحاق بالسنة الأولى الابتدائية، ومدة الدراسة به عام واحد حيث يتلقى الطلاب مقرر الروضة في المرحلة الابتدائية العامة مع التوسع في منهجي اللغة العربية والقرآن الكريم. وتبلغ مدة الدراسة في القسم الابتدائي، الذي يسير على نظام الأزهر الشريف، أربع سنوات يؤدي الطلاب في نهايتها امتحان الشهادة الابتدائية، وتدرس في هذا القسم مواد المرحلة الابتدائية مع عناية أوسع بالدراسات الدينية والعربية مثل الفقه والنحو والصرف والسيرة النبوية والتوحيد وحفظ القرآن. أما القسم الثانوي فتبلغ سنوات الدراسة فيه أربع سنوات، يحصل الطالب بعدها على الشهادة الثانوية التي تتيح له الالتحاق بكلية دار العلوم أو الأزهر الشريف في مصر أو العمل في إحدى وظائف الدولة ذات الطابع الديني .

وقد تبنى القسمان الابتدائي والثانوي المنهج المصري بكامله، واعتمدا على كتبه ومقرراته. وكان يقوم بالتدريس فيها مدرسون من الأزهر إضافة إلى بعض الكادر المحلي، وكان المعهد يضم قسماً خاصاً لإعداد الأئمة وخطباء المساجد .

وكان عدد من الطلبة المكفوفين قد التحقوا بالدراسة في القسمين الابتدائي والثانوي، وكان يقدم لهم، في قسم خاص، تدريب على استخدام الحروف البارزة والضرب على الآلة الكاتبة، إضافة إلى الأشغال اليدوية. وبعد أن أثبت هذا القسم نجاحه، سعت دائرة المعارف إلى الاهتمام بهذا النوع من التعليم فأقامت معهد النور، الذي افتتح خلال العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ لتعليم المكفوفين.

التعليم الفني :

جاء الاهتمام بالتعليم الفني متمشياً مع طبيعة الكويتيين الذين كانوا إلى عهد قريب يعتمدون في معيشتهم على الغوص والتجارة. وقد استلزمت هاتان

المهنتـان قيـام صناعـات بسـيطة [١٠٨] ورأت دائرة المعـارف وجـوب الحـفـاظ على هذا الـتـراث وتطويره، خاصة في ضوء التطورات السريعة التي انتظمت البلاد إثر اكتشاف النفط وتصديره، وهذا بدوره استلزم تواجد نوع من التعليم الصناعي لإعداد الفنيين الذين سيعملون في صناعة النفط والصناعات التابعة لها لدى الدوائر الحكومية والقطاع الخاص، وكذلك كافة الصناعات الأخرى التي تحتاجهـا البلاد [١٠٩] لذلك قامت دائرة التعليم عـام ١٩٥٢ بإنشاء أول مدرسة صناعيـة في الكويت سمـيت باسم الكلية الصناعيـة. وقد صـممت لتكون معـهـداً متكامـلاً للصناعات التي تحتاجها البلاد، وزودت بأحدث الآلات والمعدات والوسائل التـعليمية. وقد بدأت الدراسة بهذه الكلية في ١٣ نوفـمبر عام ١٩٥٤ بقسم واحد فقط أعد على عجل نظراً لعدم اكتـمال باقي الأقسـام. ولكن الإقـبال عليه كان ضعـيفاً من جانب الطلاب. وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم تهيؤ أولياء الأمور لهذا النوع من التعليم أو لتأخر الدراسة، أو لتوفر الوظائف الحكومية ذات المرتبات العالية أمام حملة الشهادة الابتدائية الذين ربما فضلوا الوظيفة الحكوميـة على الالتحـاق بالكلية الصناعيـة. وفي العـام الدراسي التـالي استـحدثت بالكلية الصناعية أقسام دراسية جديدة بعد أن وصلت المعدات والماكينات اللازمة[١١٠].

انتهجت الكلية منهج التعليم الصناعي الثانوي في مصر، مع بعض التعديلات الطفيفة ليتناسب مع ظروف وحاجات المجتمع الكويتي. كان معدل الخطة الدراسية ٤٤ حصة أسبوعياً تخـصص ٣٠٪ منهـا للمـواد الثـقافـيـة العـامـة والمواد الفنيـة و٥٥٪ منهـا للتطبيق العـملي بالورش. وقـد أدمـجت المناهج النظرية والعـمليـة هذه في خطة دراسيـة مـدتهـا أربع سنوات، يحـصل الطالب بعـدها على دبلوم المدارس الصناعيـة في المادة التي تخـصص فـيـهـا[١١١]، وكانت المناهج تشمل على مواد ثقافية ومواد فنية وذلك لتمكين الطالب من اكتساب الثقافة العامة، وذلك إلى جانب التخصص في المادة الصناعية التي يختارها حسب ميوله واستعدادته الفنية .

وهناك نوع آخر من التعليم الفني وهو التعليم التجاري، وتعد دراساته من أقدم الدراسات التي أفسح لهـا المجال في مناهج دور التعليم الأولى في الكويت[١١٢] وشهد العـام الدراسي ١٩٥٣/٥٢ قيام دائرة المعارف الكويتية بتنظيم الدراسات التجارية .

وكان القبول في القسم التجاري يتاح لمن أتم السنة الثانية الثانوية بنجاح، حيث يكون الطالب قد ألم إلماماً كافياً باللغتين العربية والإنجليزية والرياضيات والثقافة العامة، تمهيداً للتخصص في المواد التجارية. وكانت مدة الدراسة بالقسم التجاري سنتين أو هي موازية للدراسة بالقسم الثانوي، ويحصل الطالب بعدها على شهادة الدراسة التجارية، والتي تعادل بدورها شهادة الدراسة الثانوية العامة[١١٣]، وقد اتبعت الدراسة في القسم التجاري مناهج التعليم التجاري المصري ووضعت له خطة تتكون من مواد عامة ومواد تجارية[١١٤].

وبالرغم من ذلك كله كان الإقبال ضعيفاً، الأمر الذي أدى إلى إغلاق القسم والاستعاضة عنه بمدرسة تجارية ليلية. وشهد العام الدراسي ١٩٥٣/٥٢ تنظيم دراسات مسائية لموظفي الحكومة والمؤسسات التجارية ولرجال القطاع الخاص، وذلك من أجل توفير الثقافة التجارية العملية والنظرية. وبعد إجراء امتحان تحديد المستوى العلمي للمتقدمين قسمت الدراسة إلى قسمين : الابتدائي ويضم الذين يقل مؤهلهم الدراسي عن شهادة إتمام الدراسة الاعدادية، والثانوية ويضم الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية، وكانت مدة الدراسة في كل قسم ثلاث سنوات دراسية[١١٥].

كانت المواد الدراسية في القسمين عبارة عن : الطباعة العربية والإنجليزية، مسك الدفاتر، الحساب التجاري، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، المحاسبة، إدارة الأعمال، والسكرتارية. واستخدام منهج التعليم العام في تدريس اللغتين العربية والإنجليزية، أما المواد التجارية فكانت تدرس كل مادة على مرتين أسبوعياً، وقد ترك المجال مفتوحاً أمام الطلاب لاختيار خمس مواد في القسم الابتدائي وست مواد في القسم الثانوي .

وشهد العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ إقبالاً شديداً على الدراسات التجارية الأمر الذي حتم إعادة تنظيمها، فتم وضع نظام جديد ومواد دراسية حديثة وملائمة لطبيعة الدراسين. كانت مدة الدراسة في النظام الجديد سنتين لكل مادة، حيث يختار الطالب مادة أو اثنَين أو ثلاث مواد، على ألا يكون الاختيار مقصوراً على اللغة العربية أو الإنجليزية أو الاثنتين معاً، وفي نهاية السنة الثانية يعقد امتحان عام يمنح فيه الناجحون شهادة إتمام الدراسة التجارية المسائية .

ويقبل في هذا النظام الجديد الطلبة الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، أو يجتاز امتحان القبول الخاص في بدء العام الدراسي. وتشتمل المواد الدراسية الجديدة على المحاسبة، والمكتب التجاري، وأعمال السكرتارية، إضافة إلى مواد الطباعة العربية والإنجليزية واللغات. وهذه المواد تشكل مجموعتين إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية[١١٦].

إعداد المعلمين :

كانت هناك حاجة ماسة لإنشاء دور لإعداد المعلمين والمعلمات، ومنذ إنشاء دائرة المعارف في عام ١٩٣٦ أدرك المسؤولون التربويون في الكويت مدى الحاجة إلى كادر تعليمي كويتي. وقد لجأت الكويت، على نحو ما سبق ذكره، إلى فلسطين ومصر لاستكمال حاجتها من المعلمين المؤهلين. ولعبت مصر دوراً كبيراً في سد هذا النقص، فأخذت بعثاتها التعليمية تتواجد الواحدة تلو الأخرى لسد ما تواجهه الكويت من نقص في جهازها التعليمي. وقد اضطرت دائرة المعارف في وقت من الأوقات إلى استخدام معلمين غير مؤهلين، الأمر الذي عرضهم إلى حملات صحفية شديدة اللهجة[١١٧].

وقد أثار استدعاء المعلمين من خارج الكويت العديد من المشاكل، لعل أبرزها ما يتعلق بالتنوع الكبير في الثقافات التي يتعرض لها الطالب، إضافة إلى غرابة الأعراف والتقاليد والقيم الاجتماعية للمعلمين العرب. وأفرز ذلك كله بعض المعاناة التي يواجهها الطالب من حيث:

- اختلاف اللهجات في المرحلة الأولى والرياض، حيث يستمع الطفل إلى لهجات مختلفة من مصر وسوريا وفلسطين، الأمر الذي يحدث لديه من «التشويش» الذهني علماً بأن الطفل في هذه المرحلة لديه الاستعداد الكامل لالتقاط وتقبل كل ما يصل إلى سمعه .
- عدم استيعاب المعلمين العرب لبيئة الطالب المحلية، ويعزى ذلك إلى عدم ارتباط المعلم بالمجتمع المحلي نظراً لعدم شعوره بالاستقرار، حيث إنه سيقيم فترة محدودة في الكويت ثم يعود إلى بيئته الاصلية. إضافة إلى ذلك، يتميز المجتمع الكويتي بالانغلاق على نفسه حيث يجد الوافد صعوبة كبيرة في الاندماج فيه .

- الحالة النفسية السيئة للمعلمين نتيجة للمشاكل التي يعانونها، ويظهر ذلك جلياً عند المعلمين الفلسطينيين الذين يعانون من مأساة بلدهم[118].

كل هذه الأسباب حتمت إنشاء دور لتدريب المعلمين والمعلمات خاصة أولئك الذين سيعملون في المرحلة الابتدائية، فأنشأت دائرة المعارف في عام ١٩٥١/٥٠ لأول مرة فصولاً دراسية لإعداد المعلمين، حيث تم اختيار مجموعة من الطلبة الذين أتموا السنة الثانية الثانوية، وأعطيت لهم، إلى جانب مقرر السنة الثالثة (الثانوية) بعض الموضوعات في التربية النظرية والعملية .

وبعد أن أتموا هذه السنة أرسلوا إلى بيروت في دورة صيفية مدتها شهران في الجامعة الأمريكية، عادوا بعدها حيث جرى تعيينهم كمعلمين في المدارس الابتدائية. وكان من رأي معارف الكويت أن هذه الفترة القصيرة من الإعداد التربوي غير كافية لإعداد المعلم المؤهل والمدرب على أصول التدريس[119]. لذا بادرت دائرة المعارف من السنة التالية إلى توسيع الدراسات التربوية، بحيث تبدأ من الأولى الثانوية وتستمر لمدة خمس سنوات، يتلقى الطالب خلالها، إلى جانب المنهج الثانوي، مواد إضافية في التربية وطرق التدريس. وسارت الدراسة على النحو التالي :

السنة الأولى والثانية : منهج التعليم الثانوي العام .

السنة الثالثة والرابعة : التربية النظرية .

السنة الخامسة : التربية العملية[120].

ولكن بالرغم من ذلك كله، لم تجد هذه الفصول إقبالاً كبيراً من جانب الطلبة، الأمر الذي اضطر إدارة المعارف إلى إلغاء هذه الدراسات وإرسال الأعداد القليلة الباقية من الطلاب إلى مصر وإنجلترا لاستكمال الدراسة في معاهد المعلمين المتخصصة .

أما فيما يتعلق بأعداد المعلمات فقد أنشأت دائرة المعارف في العام الدراسي ١٩٥٤/٥٣ معهداً للمعلمات بصف دراسي ألحق بالمدرسة القبلية الابتدائية للبنات. كانت مدة الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات وتقبل فيه الحاصلات على الشهادة الابتدائية[121] وتخرجت أول دفعة من المعهد في العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ .

وحيث إن مهنة التدريس هي المجال الوحيد والمناسب أمام الفتاة الكويتية، فقد كان إقبال الطالبات الكويتيات على معهد المعلمات كبيراً، بل وكان أشد من إقبال الطلاب الذين كانوا يجدون أنواعاً أخرى من التعليم، كالتعليم الصناعي والتجاري والديني، الأمر الذي قلل من أعداد الطلاب التي تلتحق بمعهد المعلمين .

وفي الوقت الذي كان يجري فيه التخطيط لإنشاء معهد للمعلمين، لم تنقطع جهود دائرة المعارف في إرسال الطلاب إلى كل من مصر وإنجلترا للتدريب في معاهد المعلمين. فقد كانت الحاجة ماسة لإعداد المعلم الكويتي المؤهل للاضطلاع بمهمة التدريس في مراحل التعليم الأولى، حيث كانت أعداد المعلمين الكويتيين آنذاك قليلة بالمقارنة مع أعداد المعلمين الوافدين (١١٪ بالنسبة للمعلمين، و ٤٪ بالنسبة للمعلمات)[١٢٢]، من هنا جاء اهتمام معارف الكويت بإنشاء معاهد إعداد المعلم، بهدف تأهيل المعلمين اللازمين لتولي مسؤولية التدريس في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية .

تغيير نظام التعليم في الكويت :

استعانت دائرة المعارف الكويتية بالخبراء والمستشارين التربويين لدراسة نظام التعليم العام والفني في الكويت وتقديم المقترحات اللازمة لتطويره. وكان الهدف أن يشمل هذا التطوير كافة المراحل الدراسية والخطط التربوية والمناهج والمقررات .. الخ. وسوف نتطرق هنا إلى التقرير الهام المقدم من إسماعيل القباني، وزير التعليم الأسبق بجمهورية مصر العربية، ومتى عقراوي، المدير السابق لجامعة بغداد ، حيث إن هذا التقرير على عكس التقارير الأخرى التي لم تقدم إلا بعض التحسينات الهامشية، وأسهم بدور كبير في تغيير مراحل التعليم، وتعديل بعض المناهج الدراسية، وإنشاء المعاهد العليا الجديدة، واستحداث برامج تربوية هامة كالتعليم الإلزامي وتعليم الكبار .

قام هذان الخبيران، بطلب من دائرة المعارف عام ١٩٥٤ وبمساعدة منها، بدراسة حالة التعليم في الكويت. تناولت الدراسة الأوضاع التربوية في الكويت من منظور البيئة المحلية، حيث إن هناك دوراً كبيراً يلعبه المجتمع في تحديد الخصائص التربوية ومنهجية التربية ومدى

ارتباطها بالمجتمع، فالتعليم لا ينشأ من فراغ بل يستمد أهدافه ونظمه من البيئة حوله. وشملت الدراسة البنية الدينية والاجتماعية والاقتصادية والصحية للمجتمع الكويتي. وحددت الدراسة أهداف التعليم في الكويت على النحو التالي :

- إزالة الأمية عن المجتمع الكويتي صغيره كبيره، فلا حياة رشيدة مع الأمية لأمة تسعى إلى الرقي والعلا .
- نشر التعاليم الدينية وغرس المبادئ الأخلاقية المستمدة من الدين ومن تقاليد وعادات المجتمع العربي .
- بث روح المواطنة للكويت خاصة وللعروبة عامة، وبث الروح القومي العربي، والتعرف على الميراث القومي العربي والمحافظة عليه والعمل على إنمائه والتقدم به تبعاً لروح العصر والتأدب بآداب العرب، واتقان اللغة العربية، والتعبير الفصيح نطقاً وكتابة .
- بث الروح الديمقراطية وتعود الطريقة الديمقراطية في العمل .
- بث المبادئ الصحية الفردية والعامة وغرس العادات الصحية والتعود على النظافة .
- غرس الميل إلى العمل اليدوي المنتج وتقدير قيمته في بنيان المجتمع وإتقان بعض المهارات اليدوية .
- رياضة الجسم وتقويته ونشر الروح الرياضية والكشفية وتعليم أساليب اللهو البريئة وإنماء الهوايات.
- تنمية الإبداع والابتكار وتشجيع التعبير عن النفس بالفن والتصوير والنحت والموسيقى وغيره، وكل ما من شأنه أن يجعل حياة الفرد وحياة المجتمع أكثر ثراء من الناحية الثقافية(١٢٣).

وعلى هذا الأساس حددت الدراسة المبادئ الثلاثة التي يجب أن يسير عليها نظام التعليم في الكويت كما يلي :

أولاً : وجوب قيام تعليم عام إلزامي لجميع أبناء وبنات الكويت في سن ٦-١٤ سنة، ويشمل ذلك أيضاً أبناء وبنات غير الكويتيين .

ثانياً : القيام بحملة واسعة للتربية الأساسية موجهة نحو الأميين من الكبار تحت سن الأربعين، وذلك تضييقاً للفجوة القائمة بين الكبار - الذين يعاني أغلبهم من الأمية - وبين الصغار.

ثالثاً : إتاحة الفرصة لجميع المواطنين الكويتيين من الجنسين لمواصلة تعليمهم[١٢٤].

واقترحت الدراسة أن تكون السلم التعليمي من ثلاث مراحل : الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وتكون مدته اثني عشر عاماً، بحيث تمتد كل مرحلة إلى أربع سنوات، وكان السلم التعليمي السائد آنذاك، كما أوضحنا سابقاً، يتكون من ثلاث مراحل هي: رياض الأطفال والمرحلتين الابتدائية والثانوية، ويمتد إلى اثني عشر عاماً دون رياض الأطفال، وقد جاء في تقرير الخبيرين في هذا الصدد ما يلي :

«نرى أن تكون مدة التعليم العام الإلزامي للبنين والبنات ثمان سنوات بين سن السادسة والرابعة عشر، على أن تقسم التعليم الإلزامي إلى مرحلتين :

أولى تسمى المرحلة الابتدائية ومدتها أربع سنوات دراسية (بين السادسة والعاشرة) ومرحلة متوسطة مدتها أربع سنوات «بين العاشرة والرابعة عشر »[١٢٥].

وأشار التقرير إلى ضرورة تنوع الدراسة بعد هذه المرحلة لتتلاءم مع القدرات الطبيعية للطالب من جهة وما تحتاجه أخرى. فقد جاء في التقرير بشأن التعليم الثانوي ما يلي :

«لا بد من تنويع الدراسة بعد مرحلة التعليم العام الإلزامي، لتتناسب مع توزيع القدرات الطبيعية بين الفتيان والفتيات من جهة ومع حاجات الكويت من جهة أخرى، على أن تتفرع الدراسة الثانوية بعد المرحلة المتوسطة على الفروع التالية :

البنين : الدراسة الثانوية الأكاديمية (النظرية) والدراسة الصناعية بأنواعها والدراسة التجارية، والدراسة بمدارس المعلمين لإعداد معلمين للمدارس الابتدائية والمتوسطة .

البنات : الدراسة الثانوية الأكاديمية والدراسة النسوية - وتشمل التدبير المنزلي والخياطة والتطريز - والدراسة بمدارس المعلمات لإعداد المعلمات لمدارس البنات الابتدائية والمتوسطة ورياض الأطفال .

أما الدراسة الثانوية الأكاديمية فمدتها أربع سنوات، يؤمها من البنين والبنات أولئك الذين تفوقوا في دروسهم النظرية، وأظهروا جدارة خاصة تؤهلهم لمتابعة الدراسة الثانوية لدخول التعليم الجامعي على أنواعه. ويصح أن تكون كلتا السنتين الأوليين عامة، ثم يتفرع المنهج بعد ذلك إلى دراسة عملية ودراسة أدبية اجتماعية طول كل منها سنتان»[١٢٦].

أما بالنسبة لمرحلة رياض الأطفال، فقد جاء في التقرير أنه لا بد أن تؤسس في الكويت رياض للأطفال بمعناها الصحيح KINDERGARDEN يدخلها الأطفال في سن الرابعة ويبقون فيها سنتين، يتعلمون فيها العادات الصحية والنظافة وآداب السلوك وعشرة الأطفال الأخرين والألعاب والحركات الإيقاعية وشيئاً من الرسم وأعمال الطين، وغير ذلك دون أن يتعلموا القراءة والكتابة بشكل منظم[١٢٧].

واهتم التقرير بدراسة نوعية التعليم الفني ومعاهد إعداد المعلمين حيث جاء بشأن المعاهد ما يلي :

«أن تكون مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات لإعداد معلمين ومعلمات للمدارس الابتدائية، ويضاف قسم آخر مدته سنتان لتخريج المدرسين والمدرسات للمدارس المتوسطة ورياض الأطفال.

أما بالنسبة للتعليم الثانوي الصناعي، الذي يوازي التعليم الثانوي الأكاديمي ويتوخى تخريج مهرة الصنّاع، فتختلف فيه الدراسة بحسب نوع الصناعة من سنتين إلى أربع سنوات. ويقابل ذلك تعليم فني للبنات لكي يصبحن ربات بيوت يدرسن تدبير المنزل وتربية الأطفال وشيئاً من الخياطة والتطريز إلى جانب الدروس الثقافية ومدته أربع سنوات. ومدرسة بحرية تكون مدتها أربع سنوات وغرضها تخريج الملاحين الذين يعملون في السفن التجارية . وأخيراً تؤسس مدرسة تجارية غرضها تخريج الكتبة وماسكي الدفاتر للعمل في البنوك والشركات، وتختلف مدتها بين ثلاث سنوات وأربع سنوات بحسب التخصص»[١٢٨].

ثم تناول التقرير حالة التعليم الديني وأوصى بـ «أن توحد مدة المراحل الثلاث في المعهد الديني مع مراحل التعليم العام، وتسمى بنفس الأسماء التي اقترح إطلاقها على التعليم في المدارس وهي : المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية»[١٢٩].

ومن أهم المواضيع التي تناولها التقرير موضوع تعليم الكبار والتربية الأساسية، حيث تحدث التقرير عن «حاجة الكويت إلى نوعين من تعليم الكبار هما تعليم الكبار الأميين، وتعليم الكبار الذين أصابوا حظاً من الدارسة ويرغبون في المزيد في أوقات فراغهم» واقترح في هذا الصدد قيام تعاون تربوي بين دائرتي المعارف والشؤون الاجتماعية[١٣٠].

مرحلة الانتقال :

لعل أهم ما ناقشه التقرير هو الطريقة التي سيتم فيها الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد بعد تغيير السلم التعليمي، خاصة وأن فترة الدراسة في النظامين كانت اثنتي عشرة سنة. فالروضات ومدة الدراسة فيها كانت ثلاث سنوات تحول هذه المرحلة إلى مرحلة ابتدائية، ثم يستبقى الطلبة الناجحون في السنة الثالثة الروضة في تلك المرحلة ليكونوا في السنة الرابعة الابتدائية .

وتحول المدارس الابتدائية القديمة إلى مدارس متوسطة باقتطاع السنة الأولى منها للمرحلة الابتدائية الجديدة : فتصبح الصفوف الدراسية فيها كالاتي :

الصف الثاني الابتدائي	أولى متوسط
الصف الثالث الابتدائي	ثانية متوسط
الصف الرابع الابتدائي	ثالثة متوسط

ثم تستحدث سنة جديدة هي رابعة متوسط، ويستبقى التلاميذ الذين أنهوا السنة الثالثة المتوسطة سنة أخرى، وبذلك يتم تكوين هذه المرحلة بأربع سنوات هي المرحلة المتوسطة. أما المدرستان الثانويتان (بنين وبنات) فتبقيان ثانويتين بعد أن نأخذ من كل منها السنة الأولى (للمرحلة المتوسطة) فتصبح بذلك مدة الدراسة الثانوية أربع سنوات، فيتكون السلم التعليمي في الكويت بعد ذلك، كما أسلفنا من ثلاث مراحل :

- المرحلة الابتدائية ومدتها أربع سنوات
- المرحلة المتوسطة ومدتها أربع سنوات
- المرحلة الثانوية ومدتها أربع سنوات

وقد رأى الخبيران أن يبدأ تطبيق ما جاء في تقريرهما بشكل تدريجي اعتباراً من العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥. وفيما يلي الخطوات التي أوصيا باتخاذها :

في السنة الدراسية ١٩٥٦/٥٥ :

- تستكمل السنة الرابعة الابتدائية في الروضات، باستبقاء التلاميذ الذين نجحوا في نهاية السنة الثالثة سنة أخرى (السنة الرابعة) فتصبح المدارس الابتدائية الجديدة ذات أربع سنوات دراسية .

- سيصبح في مدارس المتوسطة ثلاث سنوات فقط هي الأولى، الثانية، والثالثة وهي (السنوات الثانية والثالثة والرابعة في النظام القديم) ولهذا لا يعقد امتحان في نهاية سنة ١٩٥٦/٥٥ .

- تبقى السنوات الثانوية كما هي دون تغيير، ما عدا فترة عقد الامتحان التوجيهي فتصبح في السنة الرابعة بدلاً من السنة الخامسة، فيكون هنالك صفوف رابعة (علمي)وصفوف رابعة (أدبي) وعلى هذا لا يعقد امتحان للشقافة العامة في السنة الدراسية ٥٤/ ١٩٥٥[١٣١].

في السنة الدراسية ١٩٥٧/٥٦ :

- تصبح هناك سنة رابعة متوسطة ويعقد لها امتحان في نهاية السنة، ويُعد هذا أول امتحان لشهادة الدراسة المتوسطة العامة .

- تحذف السنة الأولى من المدرسة الثانوية وتكون هناك صفوف السنوات الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ويعقد في نهاية سنة ١٩٥٧/٥٦ امتحان شهادة الدراسة الثانوية لأول مرة وفق النظام الجديد .

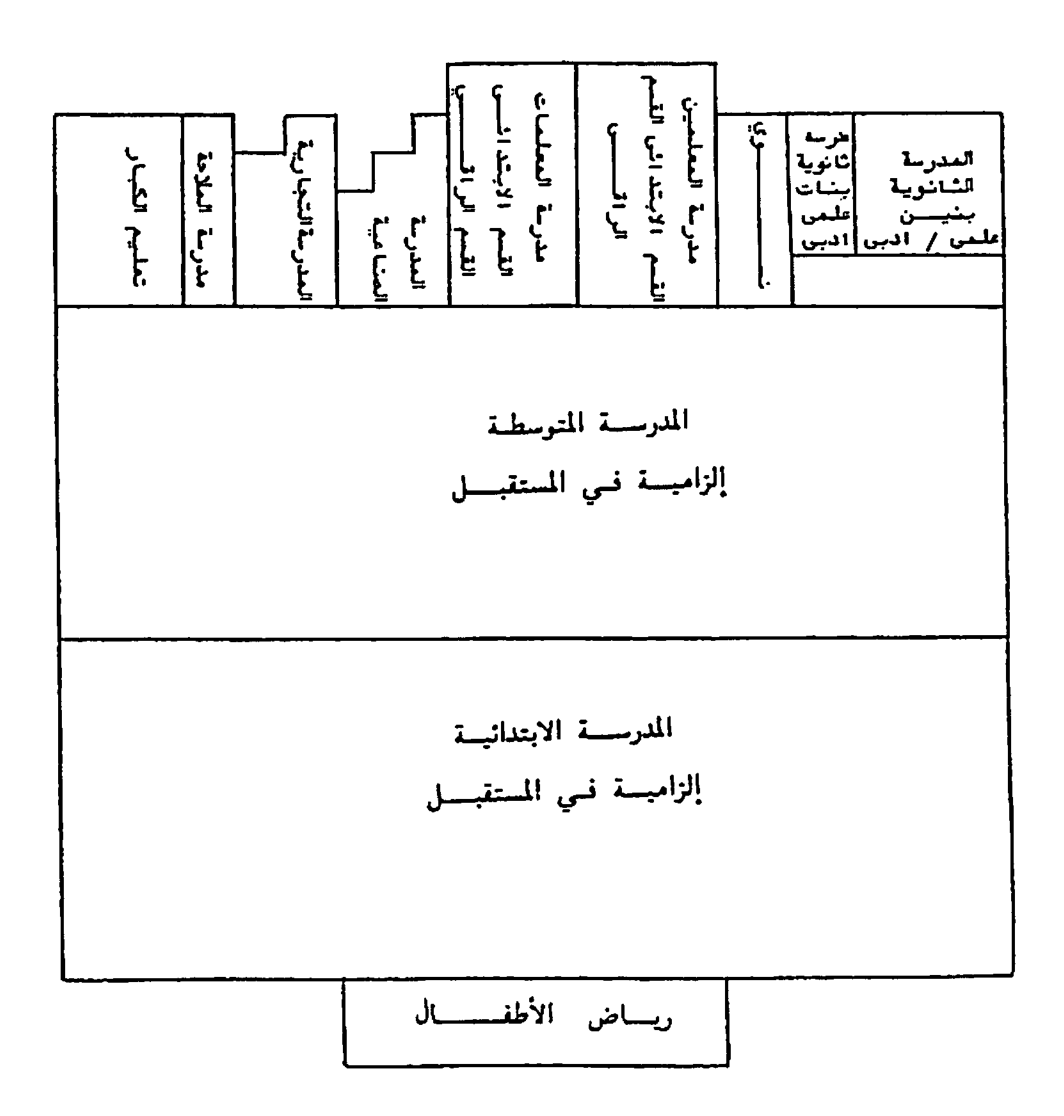
- تحذف السنة الأولى من المدرسة الصناعية ومدرسة المعلمات وتصبح السنة الثانية القديمة هي الأولى في النظام الجديد[١٣٢].

ومما يلاحظ أن آخر امتحان للشهادة الابتدائية على النظام القديم هو الذي عقد في العام الدراسي ١٩٥٥/٥٤ وكذلك امتحان الثقافة العامة. أما آخر امتحان للتوجيهية على النظام القديم فكان في السنة الدراسية ١٩٥٦/٥٥. وتم الانتقال من المدرسة الابتدائية الجديدة إلى المدرسة المتوسطة بدون امتحان عام، بل بامتحان محلي تعقده كل مدرسة ابتدائية على حدة[١٣٣].

وسنرى في الفصل القادم الأنظمة والمقترحات التي طبقتها دائرة المعارف إثر دراسة وتحليل التقرير المقدم من قبل هذين الخبيرين .

رسم توضيحي للسلم الدراسي

ونظام التعليم الذي اقترحه خبيرا التعليم بالكويت



المصدر : إسماعيل القباني ومتى عقراوي، تقرير عن التعليم في الكويت، ص ٣٨

الهوامــش

١- عبد الله النوري، مرجع سابق، ص ٣٩ .

٢- يوسف بن عيسى القناعي ، مرجع سابق، ص ٤١ .

٣- نفسه ، ص ٤١، ٤٢ .

٤- نفسه ، ص ٤. وانظر أيضاً عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٤٥ .

٥- عبد الله النوري، مرجع سابق، ص ٤٥ .

٦- نفسه ، ص ٤٣ .

٧- نفسه ، ص ٥٤ .

٨- نفسه ، ص ٥٥ .

٩- عبد الله النوري، مرجع سابق، ص ٥٥ .

١٠- «القفال» يعني عودة الغواصين من البحر بعد غيبة دامت أكثر من أربعة أشهر قضوها في الغوص على اللؤلؤ إذ يحتفل أهل الكويت بتلك المناسبة نظراً لاشتراك كل بيت بعدد من أفراده في الغوص. انظر عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٦٥ ، ٦٦ .

١١- وزارة التربية والتعليم بالكويت - اليوبيل الذهبي للمدرسة المباركة ١٩١٢-١٩٦٢، ص ٣١ .

١٢- ولد الشيخ يوسف بن عيسى القناعي في الكويت عام ١٨٦٧م ثم غادرها لطلب العلم والمعرفة حيث سافر إلى الأحساء والحجاز وبغداد، فتعلم هناك وعاد إلى بلاده ليعلم بدوره أبنا ءها وكانت له مدرسة خاصة بمحلة المناخ. كان رئيس المجلس التشريعي عام ١٩٢١ وعضو المجلس عام ١٩٣٨ وعضو مجلس المعارف عام ١٩٣٦ والأوقاف عام ١٩٤٩، وقد توفي عام ١٩٧٣ .

١٣- يوسف بن عيسى القناعي ، مرجع سابق، ص ٤٢ ، ٤٣ .

١٤- تعلم الشيخ يوسف بن حمود في الكويت على يد الشيخ مساعد العازمي، فأفاد منه إفادة كبيرة، كما لازم الشيخ عبدالله خلف الدحيان لسعة علمه وثقافته، كما اشتغل بالتجارة .

١٥- ولد عمر عاصم في أزمير إحدى مدن الأناضول بتركيا عام ١٨٧٢ وقد تعلم القرآن الكريم وحفظه في مسقط رأسه، ومر بالكويت عام ١٩١٠ أثناء زيارته للهند، وعند عودته منها طلب منه أهالي الكويت أن يبقى فيها فقرر البقاء لما لقيه من حسن الضيافة وكرم النفس، وإليه يرجع فضل كبير فيما يتعلق بطريقة التعليم في المدرسة، فقد غير المنهج فيها من طريقة الكتاتيب إلى طريقة أخرى حديثة تتمثل في تقسيم الحروف الهجائية إلى حروف مفصلة وبداية ووسط ونهاية، واستمر في خدمة التعليم حتى أحيل إلى التقاعد عام ١٩٤٥، وتوفي بالكويت عام ١٩٥٠ م .

١٦- ولد الشيخ عبدالعزيز الرشيد في الكويت، ثم سافر إلى العديد من الأقطار مثل العراق ومصر والحجاز وجاوه، بقصد التزود بالعلم والثقافة. وفي عام ١٩٢٦ افتتح له مدرسة خاصة بالاشتراك مع عبدالملك الصالح، وقد أسماها المدرسة العامرية. عين واعظاً في مجلس الشيخ أحمد الجابر حينما كان ولياً للعهد، ونظراً لسعة علمه وثقافته طلب التدريس في البحرين لكن الشيخ أحمد الجابر وأعيان البلاد رفضوا ذلك الطلب، وكان أحد أعضاء المجلس الإداري الذي أسسه الشيخ أحمد الجابر آنذاك. ألف كتاب تاريخ الكويت عام ١٩٢٥ - راجع عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٧ .

١٧- جاء محمد حراشي المنفلوطي من العراق إلى الكويت عام ١٩٢٦، وعين مديراً للمدرستين المباركة والأحمدية، لكنه لم يبق في البلاد إلا ستة أشهر فحسب حيث تركها متوجها إلى البحرين ومنها عاد إلى موطنه، راجع عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٤٩ .

١٨- عبدالله النوري، نفسه، ص ٤٩، ٥٠ .

١٩- نفسه، ص ٥٠ .

٢٠- نفسه، ص ٥٥، ٥٦ .

٢١- نفسه، ص ٤٥ .

٢٢- نفسه، ص ٤٤، ٤٥ .

٢٣- نفسه، ص ٥٩، ٦١ .

٢٤- نفسه، ص ٦٢ .

٢٥- عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت : لبنان، ١٩٧٨، ص ٣٧٠ .

٢٦- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ١٠٩ .

٢٧- عبدالله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثانية، مطبعة دار القبس، الكويت ١٩٨٠، ص٧٥، ٧٦ .

٢٨- نفس المرجع والصفحة .

٢٩- عبدالله النوري، مرجع سابق ص ٦٥ .

٣٠- مقابلة أجراها عبدالمسيح الأنطاكي صاحب مجلة العمرا في حلب بسوريا - والمقابلة منشورة ص ٤٧ من الجزء الأول للمجلد السادس - ٦ نوفمبر ١٩١٢ .

٣١- عبدالعزيز الرشيد ، مرجع سابق ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .

٣٢- يذكر عبدالله النوري أن فرحان الفهد الخالد الخضير هو الذي أسس تلك الجمعية في المحل الملحق بالمدرسة الأحمدية من الجهة الجنوبية ، وأن المؤسس قد توفي في ديسمبر عام ١٩١٣ راجع عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٥٧، ٥٨ .

٣٣- عبدالله خالد الحاتم، مرجع سابق، ص ٦٦، ٦٧ .

٣٤- نفسه، ص ٦٦.

٣٥- بدرالدين الخصوصي، مرجع سابق، ص ٣٤ .

٣٦- عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ٧٣، ٧٤. ويذكر الباحث أنه لم يكن للحكومة آنذاك موارد اقتصادية سوى الجمركية التي تبلغ ٤,٥٪ على البضائع والواردات منها (٤ ٪) لدائرة المالية و (نصف) للبلدية.

٣٧- يذكر عبدالله النوري في نفس المرجع، ص ٧٥ أنه قد تم انتخاب يوسف بن عيسى، أحمد المشاري، يوسف الحميضي، عبدالله الصقر، مشاري الحسن، سلطان الكليب، نصف اليوسف، محمد الغانم، سليمان العدساني، يوسف العدساني، السيد علي السيد، ومشعان الخضير، ثم انتخب عبدالله الجابر الصباح رئيسا للمجلس والشيخ يوسف بن عيسى القناعي مديراً فخرياً وعبدالملك الصالح المبيض سكرتيراً وأميناً للصندوق .

٣٨- R/15/195

Political Agency, Kuwait, Kuwait Education, 6 Dec. 1935 - 19 Nov. 1939, pp. 20, 21.

٣٩- R/15/195

From Politiacl Agency, Kuwait, To : Fowle, Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 25th June 1936, P. 16 .

والواقع أن الظروف السياسية والمشكلات الدائرة في فلسطين ، والتي أشار إليها دي جوري، ورأى بمقتضاها إرجاء فكرة استدعاء مدرسين فلسطينيين إلى الكويت لم تكن مشكلات، وإنما كانت ثورة حقيقية، هي ثورة ١٩٣٦ التي بذلت القوات البريطانية - كما يقول د. عادل حسن غنيم - جهداً كبيراً لقمعها، فكانت تطوف الجبال وتفتش القرى وتنسف المنازل وتشرد الأهالي - راجع : الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية - د. عادل حسن غنيم - مكتبة الخانجي بمصر ١٩٨٠، ص ٥٨.

٤٠- كان آمين الحسيني رئيساً للجنة القومية التي كانت توجه ثورة ١٩٣٦ راجع الحركة الوطنية الفلسطينية - من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية - د. عادل حسن غنيم - ص ٤٥ .

٤١- R/15/5/195

4) From Ameen Al Hussaini Jerusalem, To ShaiKh Abdulla Al-Jaber As Subah, President of the Kuwait, Municipalit. 4th.October 1936, P. 22

٤٢- R/15/5/195

5) From : Political Agency, Kuwait To the Secretariat of His Excellency the High Commissioner in Palestine, JRUSALEM 5th October, 1936. P. 20 -21 .

٤٣- R/15/5/195

6) From Political Agent, Kuwait, To High Commissioner, Palestine. 6th October, 1936. P. 23.

٤٤- R/15/5/195

From Political Agent, Kuwait, To High Commissioner, Jerusalem, 8 October, 1936. P. 25.

٤٥- R/15/5/195

Personal. The Agency 25th October 1936 P. 27, A. His Excellency the Shaikh Sir Ahmed Al-Jaber As- Subah, K. C. I. H., C. Sj., Ruler of Kuwait.

٤٦- R/15/5/195

9) From High Commissioner,Palestine, to Political Agent, Kuwait, 28th October, 1936. P. 28.

٤٧- ذكرنا من قبل أن المعلومات التي تلقاها المعتمد البريطاني في الكويت قد أشارت إلى أن ذا الكفل عبداللطيف يحمل أفكار قومية، وهذا هو السر في استبعاده من التعليمية الفلسطينية، و نذكر هنا أن د. عادل حسن غنيم قد أشار إلى مشاركة كثيرين من المعلمين الفلسطينيين في أحداث ثورة ١٩٣٦ في فلسطين حيث يقول «وقد عمل كثير من المعلمين أثناء مرحلتي الثورة مع الثوار كسكرتيريين للقواد

ومنظمين لشؤون التموين كما يبين أنه لم يكن بوسع المعلمين أن يقفوا متفرجين على ما يحدث حواليهم أو أن يتجنبوا العمل بالسياسة»، راجع د. عادل حسن غنيم الحركة الوطدية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية - ص ٢٨٢، ٢٨٣ .

٤٨- R/15/5/195, P. 35 .

٤٩- معارف الكويت، قانون إدارة معارف الكويت الصادر عام ١٩٣٧، مطبعة المعارف، الكويت ١٩٤٩ .

٥٠- راجع حكومة الكويت دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٦/٥٥، مطبعة حكومة الكويت، ص ١٦ .

٥١- راجع اليوبيل الذهبي للمدرسة المباركة (١٩١٢ - ١٩٦٢)، ص ٣٦ .

٥٢- اليوبيل الذهبي للمدرسة المباركة ١٩١٢- ١٩٦٢، ص ٣٦ .

٥٣- عبدالعزيز حسين، مرجع سابق ، ص ١١١ .

٥٤- صالح جاسم شهاب، تاريخ التعليم في الكويت والخليج أيام زمان، جـ ١، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤، ص ١٦٢، ١٦٣ .

٥٥- المرجع السابق، ص ١٦٥ .

٥٦- نفس المرجع، ص ١٦٥، ١٦٦.

٥٧- حكومة الكويت دائرة المعارف، التقرير السنوي لمعارف الكويت للعام الدراسي ٥٦ - ١٩٥٧، مطبعة حكومة الكويت، ص ١٦. وانظر أيضاً عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ١١١ .

٥٨- نفسه، ص ١١٠ .

٥٩- R/15/5/195, P. 53 .

٦٠- معارف الكويت، أنظمة معارف الكويت، مطبعة المعارف، الكويت، ١٩٤٩، لائحة نظام المدارس وواجبات النظار والمدرسين، ص ٢ .

٦١- صالح جاسم شهاب، مرجع سابق، ص ١٦٠ .

٦٢- R/15/5/195, PP. 36, 37 .

٦٣- R/15/5/195.

From Political Agent . Kuwait, To Political Resident in the Persian Culf, 11 th . October 1983, PP. 47, 48.

٦٤- R/15/5/195, PP. 49, 50 .

وانظر أيضاً عبدالله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٨٣، ٨٤ .

٦٥- عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص٢٨٠، وانظر أيضاً عبدالله الحاتم من هنا بدأت الكويت، ص٨٣.

٦٦- R/15/5/195.

٦٧- R/15/5/195, P. 49 .

٦٨- R/15/5/195, PP. 95, 96 .

٦٩- أدريان فالانس بريطاني الجنسية كان يعمل بوزارة التربية في العراق، وأثناء عودته من البحرين قام بزيارة للكويت خلا شهر يونيو عام ١٩٣٩، واستغرقت زيارته أسبوعاً واحداً، اطلع خلالها على أوضاع التعليم في الكويت، وكتب تقريراً مفصلاً، يعد أول تقرير تعليمي يكتب عن حالة التعليم في الكويت، وكانت زيارته للكويت بناء على طلب من حكومتها .

٧٠- R/15/5/195, PP. 132, 140.

٧١- R/15/5/195, P. 158.

٧٢- R/15/5/195 From Political Resident to Political Agent, Bahrain, PP.147-150 .

٧٣- الكتبان المشار إليهما هما: تاريخ الأمة العربية من تأليف درويش المقدادي وتاريخ العرب من تأليف محمد عزة دروزة .

٧٤- R/15/5/PP From Political Agency Kuwait, To Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, P. 153.

٧٥- R/15/5/195 PP. 16, 162.

٧٦- محمد علي رضا وحافظ حمدي، التعليم في إمارة الكويت، مطبعة وزارة المعارف العمومية القاهرة، ١٩٥٢، ص ٤ .

٧٧- يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، مطابع دار القبس، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٦٣ .

٧٨- R/15/5/196, P. 231 .

وقد تألفت أول بعثة من علي محمد هيكل، أحمد إسماعيل ضيف، محمد سيد الأهل وأحمد قائد أحمد.

٧٩- FROM POLITICAL AGENCY , KUWAIT, TO HIS HIGHNESS SHAIKH SIR AHMAD AL JABIR AS SUBAH, RULER OF KUWAIT. 3 rd MARCH , 1943. R / 15 / 5 / 196. P. 244 .

٨٠- R/15/5/196, P. 248 رسالة من حاكم الكويت إلى المعتمد البريطاني في الكويت .

٨١- علي محمد هيكل استعير كمدرس في الكويت ضمن البعثة التعليمية المصرية الأولى عام ١٩٤٢ ولكن نظراً لاتصالاته مع مستشار التعليم الإنجليزي «وكلن» وصداقته مع مدير المعارف السابق عبداللطيف الشملان استطاع أن يصل إلى منصب مدير المعارف في الكويت ١٩٤٣.- R/15/196, PP. 393 . 394

٨٢- محمد علي رضا وحافظ أحمد حمدي، التعليم في إمارة الكويت، مطبعة وزارة المعارف العمومية. القاهرة ١٩٥٢ ص ٦.

٨٣- R/15/5/196, P. 177 .

٨٤- محاضرات الموسم الثقافي ١٩٦٨، مطبوعات رابطة الاجتماعيين - الكويت مقال عن «تطور التعليم في الكويت» بقلم وزير التربية السابق في الكويت صالح عبد الملك الصالح ص: ٩٧. انظر أيضاً

R/15/5/197, PP. 129 - 130, 187 .

المدير الجديد أحمد صادق حمدي بدل علي هيكل .

٨٥- محمد علي رضا وحافظ أحمد حمدي، مرجع سابق، ص ٥، ٦ .

٨٦- PUBLIC RECORD OFFICE. FO 371 / 82181-112746 FROM: POLITICAL AGENCY, KY-UWAIT TO POLITICAL RESIDENT, PERSIAN GULF, BAHRAUN, APRIL 11, 1950 .

٨٧- محاضرات الموسم الثقافي ١٩٦٨، مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت. مقال عن " تطور التعليم في الكويت " بقلم وزير التربية السابق في الكويت صالح عبدالملك الصالح ص. ٩٩ انظر أيضاً FO 371/821281-112746.

FROM POLITICAL AGENCY, KUWAIT TO POLITICAL RESIDENT, PERSIAN GULF, BAHRAIN , APRIL 11, 1950.

٨٨- FO 371 / 821281 - 112746 FROM POLITICAL AGENCY , KUWAIT TO THE CHANCRY , BRITISH LEGATION , DAMASCUS. JULY 3, 1950 .

درويش المقدادي فلسطيني الأصل، عراقي الجنسية، ولد في فلسطين عام ١٨٩٠ تدرج في عدة مناصب إلى أن أصبح بروفسوراً للتاريخ العربي والإسلامي في جامعة دمشق ثم أصبح مديراً للتعليم في الكويت عام ١٩٥٠ م انظر أيضاً :

FO 371 / 82181 - 112746 FROM POLITICAL AGENCY , KUWAIT TO PERSIAN GULF RESIDENCY , BAHRAIN, AUGUST 3 , 1950.

٨٩- محاضرات الموسم الثقافي ١٩٦٨، مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت، مقال عن «تطور التعليم في الكويت" بقلم وزير التربية السابق في الكويت صالح عبدالملك الصالح ص ١٠٠ انظر أيضاً .

FO 371 / 821281 - 112746

THE BRITISH COUNCIL CENTRE , BASRAH , 27 th Oct. 1952 .

٩٠- نفسه .

٩١- هما محمد علي رضا وحافظ أحمد حمدي، مرجع سابق .

٩٢- نفسه ص ٣٥ .

٩٣- قانون إدارة معارف الكويت عام ١٩٣٧ .

٩٤- سجل الكويت، حكومة الكويت، دائرة المطبوعات والنشر، يناير ١٩٥٦، مطبعة حكومة الكويت، ص ٦٤.

٩٥- نفسه، ص ٣٠ .

٩٦- الروبية تساوي ٧٥٠ فلسا في ذلك الوقت .

٩٧- دائرة المعارف (الكويت ونهضتها التعليمية) ٥٥/ ١٩٥٦، ص ٨ .

٩٨- وإن كانت هناك فصول ثانوية منذ سنة ١٩٣٧ ألحقت بالمدرسة المباركية الابتدائية تقرير سجل الكويت اليوم، عدد يناير ١٩٥٦، ص ٤٥ .

٩٩- دائرة المعارف (الكويت ونهضتها التعليمية لسنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥) ص ١٠ .

١٠٠- درويش المقدادي، معارف الكويت في عامين (١٩٥١/٥٠) ص ٢٦ .

١٠١- دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٧/٥٦، ص ١٥٨ .

١٠٢- درويش المقدادي، معارف الكويت في عامين، ص ٤٧ .

١٠٣- نفسه، ص ٥٠ .

١٠٤- نفسه، ص ٥٢ .

١٠٥- وكان التعليم الثانوي للبنات قد بدأ في السنة الدراسية (٥١ / ١٩٥٢) بفتح فصول إعدادية في المدرستين القبلية والشرقية للبنات للتعليم الثانوي .

انظر، معارف الكويت في عامين ص ٣٦، والتقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٦/٥٥، ص ٨٥ .

١٠٦- درويش المقدادي، معارف الكويت في عامين، ص ٦٣، ٦٤ .

١٠٧- العالمان هما على البولاقي ومحمد محمد عبدالرؤوف.

انظر مجلة البعثة الأعداد : الثالث، السنة الثانية، مارس ١٩٤٨، ص ٤، ٥، الخامس، السنة الثالثة مايو ١٩٤٩، ص ١٨، ١٩، الأول والثاني السنة السابعة يناير وفبراير ١٩٥٣، ص ١٥، ١٦ .

١٠٨ - كصناعة السفن الخشبية وبعض الصناعات اليدوية الأخرى كالحداد وأعمال السمكرة، بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، ص ٤٨ .

١٠٩- الرائد : العدد ٥ يونيو ١٩٥٢، ص ٧٢ .

١١٠- وهي البرادة - المكائن وخرائط المعادن - الحدادة واللحام وسباكة المعادن - نجارة النماذج - ميكانيكا السيارات - الكهرباء - اللاسلكي - المعادن - السمكرة والأعمال الصحية نجارة الأثاث. انظر، دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٧/٥٦، ص ١١٠ - ١١١ .

١١١- نفسه، ص ١١٢ .

١١٢- فدراسة حسابات عملية الغوص على اللولؤ وحسابات سفينة التجارة كانت من أهم ما يدرس في «الكتاب». انظر، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت ص ١٠٧. كما جاء تعليم الحساب ومسك الدفاتر وكتابة الرسائل في الدرجة الأولى من برنامج المدرسة المباركية عام ١٩٤٠. انظر: التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦١/٦٠، ص ١٤ .

١١٣- محمد علي رضا وحافظ أحمد حمدي، مرجع سابق، ص ٧٨ .

١١٤- درويش المقدادي، معارف الكويت في عامين، ص ٦٥ .

١١٥- سجل الكويت اليوم - دائرة المطبوعات والنشر - يناير ١٩٥٦، ص ٦٤ .

١١٦- دائرة المعارف : التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٧/٥٦، ص ١١٨ .

١١٧- كاظمة : العدد ٦ - كانون الأول ١٩٤٨، ص١ .

١١٨- يشكل الفلسطينيون والأردنيون نسبة ٦٠٪ تقريباً من الهيئة التعليمية العاملة بالكويت إذ يبلغ عددهم في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وهي المراحل التي يعمل فيها غالبيتهم بما يتناسب ومؤهلاتهم، ١١٤٥ من مجموع المعلمين والمعلمات في المرحلتين البالغ عددهما ١٩٨٤ .

١١٩- محمد علي رضا وحافظ أحمد حمدي، مرجع سابق، ص ١٩ .

١٢٠- نفسه ص ٢٠ .

١٢١- دائرة المعارف، تقرير معارف الكويت - مطبعة حكومة الكويت ٦٣/ ١٩٦٤، ص ١١٣.

١٢٢- دائرة المعارف، التقرير السنوي لدائرة المعارف ١٩٥٧/٥٦، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ص٩٤.

١٢٣- معارف الكويت، تقرير عن التعليم بالكويت مقدم من إسماعيل القباني ومتى عقراوي، ١٦ مارس سنة ١٩٥٥، مطابع دار الكتاب العربي بمصر ص ١٥ - ١٧ .

١٢٤- نفسه، ص ١٧، ١٨ .

١٢٥- نفسه، ص ٢٥، ٢٦ .

١٢٦- نفسه، ٣٢، ٣٣ .

١٢٧- نفسه، ص ٢٣ .

١٢٨- نفسه، ص ٣٣، ٣٤ .

١٢٩- نفسه، ص ٣٦، ٣٧ .

١٣٠- نفسه، ص ١١٥، ١١٦ .

١٣١- نفسه، ص ٣٩، ٤٠ .

١٣٢- نفسه، ص ٤٠ .

١٣٣- نفسه، ص ٤١ .



الفصل الثالث

النهضة التعليمية في الكويت

١٩٥٦ - ١٩٧١

الفصل الثالث

النهضة التعليمية في الكويت

١٩٥٦ - ١٩٧١

ولدت الطفرة الاقتصادية في الكويت مفاهيم وقيماً جديدة، استدعت بالضرورة إحداث نوع من التطور في النظام التربوي وتعديل أهدافه ومناهجه بما يتمشى مع التغيرات التي سادت في المجتمع. وكان لزاماً أن تتجه جهود وزارة التربية إلى إعادة النظر في الفلسفة التربوية، واستحداث نمط جديد من التعليم مستمد من ظروف وأوضاع المجتمع الكويتي الحديث، حيث تقوم التربية بدور هام من أجل إحداث تغيير نحو الأفضل[١] ، كما يهتم المجتمع بدوره بتعليم أفراده من أجل تحقيق أهدافه في النمو والتقدم.

حصلت الكويت على استقلالها في ١٩ يونيو ١٩٦١، ومن ثم انضمت إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، وأتاح لها ذلك الانضمام إلى عضوية العديد من المنظمات والهيئات الدولية، والمشاركة في اجتماعات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو). كما تفتحت أمام الدولة حديثة الاستقلال الفرص للاستفادة من الخبرات الثقافية والتربوية للدول العربية والدول الأجنبية الأخرى، ومقارنة نظمها التربوية بالنظم التربوية العالمية[٢]. وشاركت وزارة التربية الكويتية في العديد من المؤتمرات التي تُعقد في إطار جامعة الدول العربية، وعقدت اتفاقات ثقافية مع الدولة العربية والصديقة[٣] ، وكانت الفائدة جلية من المساعدات الفنية التي قدمتها اليونسكو، والتي تمثلت في وصول العديد من الخبراء التربويين، الذين عملوا كمستشارين في مختلف المجالات التعليمية التي تشرف عليها وزارة التربية[٤].

وكان من تلك الخبرات الدولية الهامة في هذا المجال، بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي زارت الكويت في مطلع عام ١٩٦١ بهدف إجراء دراسة شاملة للتطوير والتنمية الاقتصادية في البلاد. وكان من ضمن اهتمامات البعثة قطاع التربية والتعليم، حيث تفقدت البعثة أقسام وزارة التربية وبعض المدارس واطلعت على المناهج والخطط الدراسية، وقدمت تقريراً عن التعليم في الكويت، وتلا ذلك زيارة لبعثة أخرى من البنك الدولي عام ١٩٦٣ قامت بدورها بإعادة النظر في تقرير البعثة الأولى وإعداد تقرير وافٍ متضمن لتوصياتها[٥].

ولقد كان من الإنجازات الهامة التي تحققت في مجال التعليم منذ تمتع الكويت بدخل قومي كبير إثر اكتشاف النفط في أوائل الخمسينات، أن أصبح للتعليم ميزانية تزيد سنة بعد أخرى، وبذلك تحرر التعليم من قيود الضريبة التي فرضتها الحكومة على الواردات وأصبح يتمتع بميزانية عامة. بل إن التعليم حظي بنصيب وافر من مردود النفط، مما كان له الأثر في إحداث التطور السريع في هذا المجال. فالتعليم في السابق كان يقوم على فكرة «الكتاتيب» ويهتم بتخريج أناس يعرفون مبادئ القراءة والكتابة، وتطور ذلك كله إلى نظام تربوي قائم على الأسس التعليمية الحديثة ليلبي احتياجات المجتمع المختلفة، ومن ثم تعددت المراحل التعليمية وتنوعت الاختصاصات، ووضعت المناهج المختلفة لتتلاءم مع احتياجات المجتمع الجديد، فإلى جانب المدارس الابتدائية أقيمت المدارس المتوسطة والثانوية، وإضافة إلى التعليم النظري الأكاديمي جرى الاهتمام بالتعليم الفني الصناعي والتجاري، وبذلت محاولات جادة لإعداد وتخريج معلمين كويتيين لمسايرة هذه النهضة ولتقليل الاعتماد على المعلمين العرب الآخرين.

كما كان من أهم مظاهر تلك النهضة التعليمية الشاملة التي شهدها مجتمع الكويت النفطي، ولوج الفتاة الكويتية سلك التعليم، فقد تزايدت أعداد البنات اللاتي التحقن بالمدارس، وبالتالي تضاعفت أعداد هذه المدارس حتى أصبحت مساوية تقريباً لأعداد مدارس البنين، واهتمت وزارة التربية بتوفير الكتب والأدوات المدرسية بالمجان، وكذلك توفير الغذاء والكساء والخدمات الصحية والنقل، بل وكانت تقدم مكافآت تشجيعية شهرية، وقد استفادت الوزارة من الوفرة في إنشاء المدارس الضخمة الملائمة لأغراض التعليم وزودتها بالاحتياجات الضرورية [٦]، كما استدعت العديد من الخبراء والفنيين الذين أسهموا بخبراتهم وتصوراتهم في وضع السياسات التعليمية .

وكان من نتائج النهضة الاقتصادية التي شهدتها البلاد، وما ترتب عليه ظهور شركات ومؤسسات تجارية وصناعية، أن برزت حاجة هذه المؤسسات إلى الأيدي العاملة المدربة مهنياً وفنياً. أما أصحاب المهن التقليدية فقد آثروا العمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية [٧] حيث تحتاج هذه الوظائف إلى تعليم وتدريب متخصص [٨] .

وبظهور النفط جاءت الأيدي العاملة من مختلف الدول العربية والأجنبية، الأمر الذي أحدث تغييرات جذرية في التركيبات السكانية للبلاد، حيث تطرح مسألة الهجرة هذه صعوبات ومشكلات تعليمية خاصة، إذ تضطر بلدان الخليج إلى جعل القسم الأكبر من خدماتها التعليمية من نصيب هذه العناصر الوافدة[9]. وقد أفسحت وزارة التربية في الكويت المجال أمام العديد من أبناء الجاليات العربية للاستفادة من فرص التعليم، ولكنها أمام استمرار تدفق الهجرات البشرية، وجدت أن مدارسها عاجزة عن استيعاب جميع أبناء الجاليات الأجنبية، فشجعت قيام المدارس الأهلية الخاصة ومدارس الجاليات.

ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الهجرات البشرية في مفاهيم وقيم المجتمع الكويتي، وقد أدى ذلك بجانب المؤثرات الإعلامية المختلفة، إلى تكوين اتجاهات حديثة في أساليب وعادات المجتمع الكويتي، ولمواكبة ذلك كان لا بد من إحداث تغيرات تربوية تعني بتغيير الجذور الأساسية ومفاهيم التربية التقليدية وغرس المبادئ التربوية الحديثة. ويكمن دور التربية هنا في أنها عامل مساعد على توجيه التغيرات التي تطرأ على المجتمع والعمل على بناء مجتمع متقدم، «فالتغير في المجتمعات لابد أن يستتبع أيضاً بتغيير التربية من وقت لآخر تبعاً لتغير المجتمع»[10].

لذلك سعت وزارة التربية في الكويت إلى الاهتمام بتطوير التعليم نوعياً وكمياً ليلائم ظروف المجتمع ويلبي حاجات الأفراد، وشمل هذا التطوير مجالات التخطيط التربوي والإدارة التربوية وأهداف التعليم العامة والخاصة، والإنفاق على التعليم والسلم التعليمي وأنواع التعليم والمناهج والكتب المدرسية، وإعداد المعلمين والخدمات التعليمية والامتحانات وسياسات النقل والتوجيه الفني وغيرها من المجالات ذات العلاقة. وحدث تطور كمي في عدد الطلاب والمعلمين والمدارس ونسبة عدد الطلاب إلى المعلم وعدد الطلاب في الفصل الواحد، كما حدث تطور نوعي في بعض المجالات التربوية .

التخطيط التعليمي والتربوي :

التخطيط اتجاه حديث من اتجاهات التربية، وهو ضرورة حتمتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الكويتي الحديث، ويتم ذلك عن طريق تبني الخطط وتحديد

وسائل التنفيذ والاهتمام بعملية المتابعة والتقييم، وإعادة النظر في الخطط في ضوء الظروف والأهداف المستجدة، ويعني التخطيط التربوي بتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة، وتكون له أغراض تربوية ثقافية خاصة إلى جانب الأغراض الاقتصادية والاجتماعية العامة [١١].

وقد شعرت وزارة التربية في الكويت في السنوات الأخيرة، بأهمية رسم خطة تربوية تراعي تحقيق المطالب المنشودة، كأن يكون التعليم حقاً من حقوق المواطنين، وأن تتوفر فرص متكافئة أمام جميع المواطنين للحصول على نوع التعليم المناسب لكل فئة، فأوجدت التعليم الأكاديمي والتعليم الفني والتربية الخاصة، كما اهتمت بتوفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على التراث الثقافي والقيم.

ويلعب مجلس التخطيط القومي دوراً هاماً في هذا المجال [١٢] حيث يقوم بوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخمسية لجميع أجهزة الدولة ووزاراتها، بما في ذلك وزارة التربية التي شكلت لجنة خاصة تعني بشؤون الخطيط التربوي وقسماً خاصاً بالتخطيط يقوم بوضع الخطط السنوية [١٣]، وقد تضمنت خطة وزارة التربية في السنوات ١٩٦٨/١٩٦٧ - ١٩٧٢/١٩٧١ تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والتجاوب مع مطالب التنمية الاقتصادية في توفير القوى العاملة وتحقيق احتياجات المجتمع ومتطلبات التقدم الثقافي والعلمي الكبيرين في شتى الميادين، والاتفاقيات الثقافية والتوصيات المعقودة بين الدول العربية في مجال التربية والتعليم، وما تنص عليه من مبادئ وتوجيهات، ومراعاة تحقيق التفاعل والتأثر بالتقدم العلمي والثقافي والأخذ بأساليب التعليم والتدريس الحديثة، ومراعاة المرونة بحيث تكون خطط التغيير والتعديل وفقاً لما قد يطرأ على التربية والتعليم من تطور وتقدم [١٤].

وقد حددت وزارة التربية الأهداف والغايات التي تسعى إلى تحقيقها في خططها التربوية الخمسية الأولى على النحو التالي:

- العناية بإعداد المعلم وتدريبه وتشجيع أبناء الكويت على القيام بمهنة التدريس، والعمل على الارتفاع بمستوى المعلم ومواصلة تدريبه على الاتجاهات والأساليب الحديثة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مهنة التدريس كلما أمكن .

- تنوع برامج التعليم ومعاهده على مستوى المرحلة الثانوية وما بعدها، لإعداد الشباب الكويتي للقيام بالأعمال التي يتطلبها المجتمع في مختلف الأنشطة البشرية .

- توجيه الطلاب وتشجيعهم على الالتحاق بالدراسات العلمية والفنية، وتزويد المدارس بالورش والمختبرات والتجهيزات العلمية لتمكين الطلاب من الممارسة التطبيقية.

- الاهتمام بالتعليم الفني والمهني في مختلف مجالاته لإعداد القوى العاملة المدربة وخاصة الطبقة الوسطى من العمالة.

- التوسع في جميع مراحل التعليم، من الرياض إلى الثانوي بأنواعه، وتوفير المباني المدرسية والمرافق والمدرسين وكافة الخدمات التعليمية لجميع الراغبين في التعليم من الأطفال والشباب وكبار السن من الذكور والإناث على السواء.

- تحقيق الترابط بين خطط التعليم وبرامجه وبين متطلبات خطة التنمية الشاملة للدولة[١٥].

ولكن هذه السياسات تعرضت لبعض العراقيل والصعوبات التنفيذية تمثلت فيما يلي :

- صعوبة توفير القوى البشرية المؤهلة للتدريس أو الأعمال الفنية المتخصصة، كالمدرسين أو القياديين والأخصائيين في مجالات التفتيش والتوجيه الفني وفي البحوث والتخطيط وتطوير المناهج.

- عدم توفر المباني والمرافق المدرسية في المناطق السكنية الجديدة، وتضخم حجم بعض المدارس من حيث الفصول وعدد الطلاب.

- التمسك بالأساليب والنظم القديمة من جانب بعض العاملين في التدريس.

- قلة وجود الكليات العملية واتجاه الطلاب إلى الدراسات النظرية[١٦].

وقد وضعت وزارة التربية في اعتبارها عند رسم سياسات التطوير، مدى إمكانية تطبيق تلك الخطط في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لديها حتى تكون عملية التخطيط أكثر فائدة في تطوير التعليم، مما جعل الحاجة ماسة إلى خلق جهاز قوي للتخطيط والتقويم

ومواصلة تحسين وتطوير نظم التعليم وأساليبه[١٧]. وإضافة إلى ذلك فإن عدم وجود قانون عام للتعليم - يشمل الأهداف العامة والخاصة لكل مرحلة تعليمية - قد ساهم في خلق بعض المشاكل التربوية والتعليمية التي أعاقت عملية التطوير[١٨]. ولكن بالرغم من ذلك فقد وضعت وزارة التربية بالتعاون مع مجلس التخطيط بالكويت، سياسة تربوية خاصة باستراتيجية التربية والتعليم للسنوات ١٩٧٤/٧٣ - ١٩٨٠/٧٩ حددت فيها الأهداف العامة للتعليم والأهداف المرحلية لكل مرحلة من مراحل التعليم العام والتعليم الفني[١٩].

الإدارة التربوية :

أنشئت أول وزارة للتربية والتعليم في الكويت عام ١٩٦١، وكان يرأسها وزير ويعاونه وكيل وزارة وثلاثة وكلاء مساعدين[٢٠]، وفي بداية العام الدراسي ١٩٦٦/٦٥ أنشأت الوزارة أجهزة وقطاعات إدارية بحيث أصبح التشكيل الإداري للوزارة يضم أربعة قطاعات، هي: الشؤون الفنية، والشؤون الرياضية والاجتماعية، والشؤون الثقافية، والشؤون المالية والإدارية، يتبعها العديد من الإدارات والأقسام، ويشرف على كل قطاع وكيل وزارة مساعد ضمن مجال اختصاصه[٢١].

وطبقاً لتلك الصلاحيات الإدارية كان وكيل الوزارة مسؤولاً أمام الوزير عن مختلف القطاعات والشؤون التربوية، كما كان يشرف على لجان مختلفة مثل لجنة التخطيط ولجنة البعثات واللجنة العليا للمناهج، ويمثل الوزارة أمام الهيئات الأخرى، ويضطلع الوكيل برسم السياسات العامة للتربية لتحديد الأهداف المنشودة ووضع السياسات التربوية، ويقوم الوكيل بالبت في بعض الأمور الهامة ذات الصيغة الإدارية والمالية[٢٢].

ومن مهام الوكلاء المساعدين الاشتراك في رسم السياسات التربوية العامة والاشتراك في عضوية مجلس الوكلاء، والإشراف على إدارة الأعمال والنشاطات الخاصة بالقطاعات والمراقبات التابعة لكل منهم .

في مطلع عام ١٩٦٧ أنشئ مجلس التربية، حيث يجتمع بصفة دورية عادية كل ثلاثة أشهر، ويتناول القضايا المتعلقة بالتعليم وطرق التربية الحديثة، واقتراح أفضل الاتجاهات

والوسائل لتطوير الأوضاع التربوية، كما يقوم المجلس بدراسة السياسة العامة للتربية وبذل الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة، ووضع المخططات التربوية النوعية والكمية، وتحديد القوى البشرية اللازمة لمواجهة خطة التنمية الاقتصادية في البلاد، ودراسة الاقتراحات التي تقدم إلى المجلس، وبحث القرارات والنتائج الصادرة عن المؤتمرات التي تشترك فيها وزارة التربية[٢٣].

من هذا يتضح لنا أنه حدث تطور إداري في وزارة التربية، فبعد أن كانت الإدارة تتألف من جهازين فقط، أحدهما مالي والآخر فني، أصبحت تتكون من أربعة أجهزة يُشرف على كل منها وكيل مساعد إضافة إلى مجلس التربية، ولكن بالرغم من ذلك فإن الجهاز الإداري في الوزارة يعاني من تطبيق المركزية وعدم تفويض السلطات والصلاحيات، مما يؤدي إلى اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية، فالإدارة غير الفعّالة يمكن أن تكون حجر عثرة في إدخال التحسينات والتقدم على التعليم[٢٤].

ميزانية وزارة التربية

بلغت ميزانية وزارة التربية عام ١٩٧٢/٧١ حوالي ٣٦ مليون دينار كويتي، فهي تمثل حوالي ٥٪ من الدخل القومي للبلاد[٢٥]، وحوالي ١٠٪ من الميزانية العاملة للدولة.

وتبلغ تكلفة الطالب الواحد في الكويت حوالي ٢٥١ ديناراً في العام[٢٦]، ولكن هذا الكم الكبير في ميزانية التربية لا يعني أن الإنفاق على تعليم الطالب عالٍ، فالجزء الأكبر من تلك الميزانية يُنفق كرواتب وأجور للعاملين في الوزارة من الموظفين وهيئات التدريس، إضافة إلى الأغذية والملابس المجانية التي تُقدم للطلبة.

وقد حدث تطور في ميزانية التربية في الستينيات وأوائل السبعينيات[٢٧]، ولكن هذه الميزانية ليست كافية للحصول على النتائج المرغوبة من حيث التطور النوعي والتطور الكمي، ويجب على الدولة أن تزيد من إنفاقها على الخدمات التربوية إذا أرادت الوصول إلى مستويات تربوية عالية[٢٨]، ويوضح لنا أحد تقارير وزارة التربية أوجه صرف ميزانية التربية من خلال السنوات ١٩٦٨/٦٧ - ١٩٧٢/٧١ سواء على مراحل التعليم العام من رياض الأطفال إلى التعليم الثانوي، أو على معاهد المعلمين أو المعاهد الخاصة والمعاهد الدينية

والتعليم الفني أو الإدارة والإشراف أو تعليم الكبار أو البعثات الكويتية بالخارج، كما يتبين هذا التقرير التطور في ميزانية الوزارة بالنسبة للميزانية العامة للدولة، حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٧١/١٩٧٢ ١٩٠ ١٠ر١٠٪، في حين أنها كانت ٧٠٧ر٨٪ في عام ٦٧/١٩٦٨ [٢٩].

نوعية التعليم ومرحلة التعليم العام

رياض الأطفال

يُقبل فيها الأطفال ابتداء من سن الرابعة أو الخامسة، ومدتها عامان ينتقل الطفل بعدها إلى المرحلة الابتدائية، وتهتم هذه المرحلة بالإعداد والتوجيه أكثر من التعليم والدراسة، فغرضها الأساسي تربوي واجتماعي ينبع من نشاط الطفل الذاتي، وجاء في أنظمة دائرة المعارف بخصوص تنظيم هذه المرحلة ما يلي :

«شاءت دائرة المعارف بهذا النوع من التعليم أن تهيئ جواً صالحاً لصغار الأطفال من سن الرابعة حتى السادسة، يجدون فيه من متعة الإيناس ومرح الطفولة وضروب اللعب المنظم ما لا يجدون في محيط المنزل، وأرادت به كذلك أن تدرب الأطفال على ألوان من العادات والتقاليد تصلح أساساً لتنشئة المواطن الصالح على أساس من الأخلاق الكريمة» [٣٠].

أهدافها وطبيعة العمل بها :

وضعت وزارة التربية بعض المبادئ والقيم لهذه المرحلة نجملها فيما يلي: [٣١]

- إعطاء الأطفال بعض الحقائق والمعاني البسيطة التي تفسح لهم المجال لتفتح مواهبهم أو ميولهم الخاصة، على أن تكون تلك الحقائق نابعة من نشاط العقل الذاتي ومن رغبته الخاصة في تلقي المعلومات، مثل معرفة الألوان وتحديد الجهات وبعض أولويات العلوم كالتهجي والحساب ومبادئ العلوم.
- تلطيف الجو الدراسي على الطفل بوسائل مختلفة مثل الموسيقى والأناشيد والألعاب الرياضية، والاعتماد على استخدام الوسائل الإيضاحية المشوقة.

- اكتساب الأطفال العادات والمبادئ الخلقية السليمة مثل الاعتماد على النفس والشجاعة وتحمل المسؤولية، وتعويدهم على بعض الصفات الحميدة مثل النظام والنظافة والصدق والصراحة وغيرها من أساليب التربية الخلقية.

- توفير العناية الصحية والاهتمام بنمو الأطفال نمواً سليماً، وتحصينهم ضد أمراض الطفولة المنتشرة لكي تتحقق لهم رعاية صحية وعقلية ونفسية سليمة.

وقد وضعت الوزارة لرياض الأطفال برنامجاً تربوياً يتضمن النشاطات والمهارات، التي سيكتسبها الطفل أثناء التحاقه بالروضة عن طريق اللعب والتمثيل والنشاطات المختلفة، حيث إن اللعب نشاط هام في حياة الإنسان، وخاصة في السنوات الأولى من عمره [٣٢]، وقد أعدت الوزارة دليلاً لهذه الرياض يتضمن الأناشيد والتمثيليات والقصص التي يحتويها البرنامج الدراسي، كما وضعت لهم خطة دراسية تتضمن بعض المواد التي تدرس للطفل في الروضة [٣٣]، وسعياً من الوزارة في محاولة تطبيق أساليب التربية الحديثة، عملت على رفع كفاية العاملات بهذه المرحلة من ناظرات ووكيلات ومدرسات، وذلك لتطبيق أساليب واتجاهات التربية الحديثة للرياض، وتنمية إدراك الأطفال الحسي والحركي والفني واللفظي عن طريق النشاط واللعب، وتلعب هذه المرحلة دوراً مهماً في الكشف عن قدرات الأطفال ومواهبهم والعمل على تنمية هذه المواهب وصقلها.

وخلال العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ بلغ عدد رياض الأطفال في الكويت ٤٦ روضة تضم أكثر من ١٢ ألف طفل وطفلة بعد أن كان عددها في عام ١٩٦١/٦٠ (٢٠ روضة) تضم أكثر من ٤ آلاف طفل [٣٤]، إلا أن هذه الرياض مقصورة على أبناء الكويتيين فقط، الأمر الذي يجعل الطفل غير الكويتي محروماً من الالتحاق بهذه الرياض إذا لم يكن ذووه قادرين على إلحاقه بمدرسة خاصة، ويبدو أن الدافع الأساسي لهذا التمييز هو توفير تربية مثالية للأطفال الكويتيين بدون ازدحام، ولكن من ناحية أخرى كان لا بد من توفير تسهيلات مماثلة للأطفال غير الكويتيين [٣٥]، حيث إن السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل لها أهمية بالغة في تطوره وتنعكس آثارها على شخصية الطفل مستقبلاً.

إضافة إلى ذلك، فإن الطفل الذي لم يلتحق بالروضة لسبب أو لآخر، سيجد صعوبة في التكيف عند دخوله المدرسة على الأقل خلال الأسابيع الأولى، وسيكون لذلك أثر في الاستقرار النفسي والعاطفي «فالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة له أثره الواضح على التعليم في مراحل الدراسية المقبلة، ولكن من الخطأ أن تعد الروضة مرحلة للتحصيل العلمي، على أن الروضة تعد الطفل وتهيئه للمرحلة الابتدائية عن طريق التنمية الشاملة لحواسه وقدراته وتدريب وتهذيب ميوله وعاداته وسلوكه لا عن طريق التركيز على كسب المعارف والمعلومات»[٣٦].

المرحلة الابتدائية

جاء في دستور الكويت أن التعليم حق للمواطنين تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية»[٣٧] وعليه فإن هذه المرحلة، والمرحلة التي تليها (المتوسطة) يشملها قانون التعليم الإلزامي، وقد أدى تطبيقه إلى زيادة كبيرة في عدد الطلاب والمدارس.

تبلغ مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية أربع سنوات (من سن السادسة إلى سن العاشرة) ويعمل التعليم الابتدائي على تحقيق الأهداف التالية :[٣٨]

- هدف النمو العقلي ، وذلك بواسطة تزويد الطفل بأنواع المعرفة المبسطة من قراءة وكتابة وحساب.
- هدف النمو الجسمي، وذلك عن طريق دراسة القواعد الصحية العامة، وغرس العادات الصحية الحميدة فيه.
- هدف النمو الوجداني، وذلك عن طريق اكتساب القدرة على الإحساس بالجمال وتذوق الفن لكي ينمو الطفل على درجة طيبة من الصحة النفسية.
- هدف النمو الاجتماعي، وذلك بواسطة غرس عادات السلوك الاجتماعي لكي ينشأ الطفل مُحباً لمجتمعه ومتفاعلاً مع أنشطته.
- الهدف القومي، وذلك عن طريق تعريف الطفل بالمظاهر الطبيعية والاجتماعية والتاريخية لوطنه ولأمته العربية لكي ينمو معتزاً بوطنه وأمته.

وتُدرس في المرحلة الابتدائية مواد : القرآن الكريم واللغة العربية والحساب والمواد الاجتماعية (التاريخ والجغرافيا) ومبادئ العلوم العامة والصحة والتربية الفنية والأشغال اليدوية للبنين والأشغال الفنية وأشغال الإبرة للبنات، إضافة إلى التربية الرياضية والتربية الموسيقية التي أدخلت حديثاً على الخطة الدراسية [٣٩] . وتشمل الخطة الدراسية نشاطات أخرى كالنشاط الثقافي والفني والاجتماعي والرياضي، إضافة إلى الوسائل السمعية والبصرية التي تستخدم في عمليات التدريس.

وتتحاشى وزارة التربية في المرحلة الابتدائية «نظام النقل الآلي» من صف إلى صف أعلى حتى لا تزداد نواحي الضعف لدى التلاميذ [٤٠] ، وتفضل نقلهم بعد أن يصلوا إلى مستوى معين من التحصيل الدراسي يمكنهم من مواصلة تعليمهم في الصفوف التالية، ولمعرفة مستواهم التحصيلي تقاس معلوماتهم بطرق مبسطة خلال العام الدراسي، ثم يؤخذ معدل الدرجات الشهرية، فإذا حصل الطالب على نسبة معينة من الدرجات في كل مادة تقرر نجاحه إلى صف أعلى، ويتبع هذا النظام في السنوات الثلاث الأولى، أما في السنة الأخيرة فيدخل التلاميذ في امتحان تحريري خاص بكل مدرسة.

وقد أدى هذا النظام إلى زيادة نسبة الرسوب بين أوساط التلاميذ، وبلغ متوسط هذه النسبة ١٥٪ ، وهي نسبة عالية بكل المقاييس وفيها إهدار للموارد المالية والبشرية للدولة، ولها آثار نفسية على التلاميذ، كما أن الدور الأساسي للمرحلة الابتدائية هو الاهتمام بتنمية الاستعدادات العملية والعلمية لدى التلاميذ، كما أن عليها في هذا الإطار الاهتمام بتأهيل المعلمين وحسن إعدادهم.

وتعتمد وزارة التربية في الكويت على خريجي معهدي المعلمين والمعلمات (نظام الأربع سنوات بعد الدراسة المتوسطة) للعمل كمعلمين في المرحلة الابتدائية، وخلال العام الدراسي ١٩٧٢/٧١ بلغت نسبة المدرسين الكويتيين في هذه المرحلة ٦٠٪ من المجموع الكلي. وتعتمد الدراسة في هذين المعهدين على مقررات التعليم الثانوي إضافة إلى بعض الدراسات التربوية وذلك لمدة أربع سنوات دراسية، وهي في رأينا غير كافية لإعداد المعلم المؤهل تأهيلاً تربوياً وعلمياً عالياً، ويجب أن يكون الهدف إعداد معلم

المرحلة الابتدائية على المستوى الجامعي[41]، وذلك لأنهم سيتعاملون مع الطفل في مرحلة التأسيس، وهي مرحلة تترك بصماتها على التلميذ في المراحل التعليمية المتتابعة حتى تخرجه من الجامعة[42].

وقد حدث تطور ملحوظ في عدد المدارس والتلاميذ في المرحلة الابتدائية، حيث بلغ عدد المدارس ٩٠ مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٧٢/٧١ وبلغ مجموع التلاميذ أكثر من ٦٣ ألف تلميذ وتلميذة خلال العام الدراسي نفسه، في حين بلغ عدد المدارس ٦٥ مدرسة وعدد التلاميذ أكثر من ٢٦ ألف تلميذ وتلميذة عام ١٩٦١/٦٠[43]، كما بلغ متوسط عدد التلاميذ في الفصل الدراسي الواحد خلال ١٩٧٢/٧١ (٣١ تلميذاً)، أما في عام ٦٠/ ١٩٦١ فقد بلغ المتوسط (٣٤) [44]، إلا أن انخفاض معدل التلاميذ في الفصل الدراسي الواحد لا يدل على مستوى جيد ما لم يكن المعلمون مؤهلين تأهيلاً عالياً[45].

المرحلة المتوسطة :

حددت وزارة التربية أهداف التعليم المتوسط على النحو التالي: [46]

- تزويد الطالب بقدر من الثقافة القومية أساسه إتقان اللغة العربية والإلمام بلغة أجنبية والإحاطة بتاريخ العرب وجغرافيتهم ومعرفة مبادئ العلوم.
- توجيه التلاميذ، بعد اكتشاف ميولهم ومواهبهم، إلى ما يصلح لهم من أنواع الدراسة في المرحلة التالية.
- توفير التربية الخلقية والاجتماعية للتلاميذ، وذلك بإتاحة فرص الاشتراك في أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي المختلفة.

وتعد الدراسة في المرحلة المتوسطة امتداداً للتعليم الابتدائي، إضافة إلى اللغة الإنجليزية، التي تدرس من السنة الأولى، والتربية الوطنية، والتي تدرس في السنتين الثالثة والرابعة، والهندسة التي تدرس في جميع السنوات، والجبر الذي يدرس في السنة الرابعة فقط، بخلاف التدبير المنزلي والصحة ورعاية الطفل التي تدرس في مدارس البنات.

ونظراً لأن هذه المرحلة يشملها قانون التعليم الإلزامي، فقد أدى ذلك إلى تواجد أعداد من الطلاب تزيد أعمارهم عن ١٤ عاماً (السن المناسب لهذه المرحلة من ١٠ - ١٤ سنة)، ويبلغ متوسط نسبتهم ١٦٪ من المجموع الكلي، وقد جاءت هذه الحالات بسبب الرسوب المتكرر نتيجة للإهمال وعدم الاهتمام بمواصلة التعليم.

بلغ عدد المدارس المتوسطة في الكويت خلال العام الدراسي ١٩٧٢/٧١ حوالي ٦٨ مدرسة تضم حوالي ٥٠ ألف طالب وطالبة، ويبلغ معدل الطلاب للفصل الواحد ٣٠ طالباً خلال العام نفسه، وتوجد بعض الفصول في كثير من المدارس تغص بالطلاب، وذلك نظراً لسوء التوزيع الجغرافي للمدارس، حيث تتكاثر في المناطق القديمة وتقل في المناطق الجديدة، كما أن هناك نسبة من المواطنين من المناطق البعيدة ومناطق البدو لا يعلقون أهمية لتعليم أبنائهم، من هنا يتضح أن قانون التعليم الإلزامي يواجه صعوبات في التطبيق، وعلى وزارة التربية[٤٧] توفير الأعداد الكافية من المدارس للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وتوعية المواطنين بأهمية التعليم، ومتابعة تنفيذ القانون متابعة دقيقة، وتوفير العدد الكافي من المدرسين، وطرح برنامج تدريس فعّال، ومراجعة المناهج الدراسية وسياسات الامتحانات، وتوفير الخدمات الإدارية والإشراف ووضع برنامج مناسب للنشاط الخارجي.

المرحلة الثانوية

تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة التعليم الإلزامي ومدتها أربع سنوات دراسية للطلاب والطالبات بين سن الرابعة عشر والثامنة عشر، وتلعب هذه المرحلة دوراً مزدوجاً لأعداد الطلاب للمجالين التاليين: [٤٨].

- المجال الأول ، وهو أعداد الطلاب للتعليم العالي والجامعي.
- والمجال الثاني، وهو أعداد الطلاب الذين لا يتمكنون من مواصلة تعليمهم، لمزاولة الأعمال والمهن وتزويدهم بقدر من الثقافة والمهارات التي تمكنهم من شق طريقهم العملي بنجاح.

وهناك نوعان من التعليم الثانوي في الكويت: التعليم الثانوي العام، والتعليم الثانوي الفني والذي يشمل التعليم الصناعي للبنين، والتعليم التجاري للبنين، والثانوية الفنية للبنات وإعداد المعلمين والمعلمات .

التعليم الثانوي العام

مدته أربع سنوات، خصصت السنتان الأوليان منها للدراسة العامة، والسنتان الأخيرتان للتخصص في المجال الأدبي أو المجال العلمي، وتُدرّس في القسم الأدبي مواد اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والمواد الاجتماعية كالتاريخ والجغرافيا، والمنطق والفلسفة وعلم النفس، أما القسم العلمي فيهتم بالمواد العلمية مثل الأحياء والكيمياء والطبيعة والجيولوجيا والرياضيات إضافة إلى بعض المواد الأدبية .

وهناك بعض المآخذ على خطة الدراسة في المرحلة الثانوية نجملها في التالي:

- عدم الاهتمام الكافي بتأهيل الطلبة بمهارات وقدرات عملية تساعدهم على شق طريق العمل المبكر.
- اعتماد الطالب الكلي على المدرس في تلقي المعلومات وعدم الاعتماد على نفسه في الحصول على المعلومات ومعرفة الحقائق.

وقد بلغ عدد الطلاب في المرحلة الثانوية خلال العام الدراسي ١٩٧٢/٧١ حوالي ١٩ ألف طالب وطالبة موزعين على ٢١ مدرسة ثانوية، وبلغت نسبة الطلاب الكويتيين من المجموع العام لنفس السنة الدراسية حوالي ٥٧٪، وبلغ عدد المدرسين الكويتيين حوالي ١٣٪ لنفس الفترة، كما بلغ متوسط عدد الطلاب للفصل الواحد ٢٨ طالباً، وهو أقل معدل في الفصل بالنسبة للمراحل التعليمية الأخرى.

التعليم الثانوي الفني

أولاً : التعليم الصناعي :

شهدت دولة الكويت نهضة شاملة في شتى النواحي الاجتماعية والثقافية والتعليمية إثر اكتشاف النفط وتصديره، مما جعلها في حاجة ماسة إلى نوع من التعليم الصناعي، ولهذا رأت الوزارة ضرورة بل وأهمية تطوير الدراسة في معاهدها الفنية المهنية - وبالأخص الكلية الصناعية- وذلك للارتقاء بمستوى الدراسة العلمية والفنية فيها، لإعداد الفنيين والعمال المهرة

من أبناء الكويت الذين تحتاج إليهم البلاد في نهضتها الصناعية، ومواجهة الطلبات المتزايدة من الشركات والوزارات لهؤلاء الفنيين.

وكان من أهم التعديلات التي طبقت على الكلية الصناعية، والتي استهدفت الارتفاع بمستوى الدارسين ، اقتصار القبول فيها على الحاصلين على الشهادة المتوسطة، وذلك ابتداء من العام الدراسي ١٩٥٧/٥٦، كما تقرر إجراء بعض التعديلات في المناهج الدراسية المتبعة[٤٩] ولهذا شكلت في عام ١٩٦٣ لجنة فنية من المختصين بشؤون التعليم الفني الصناعي من الجمهورية العربية المتحدة مع بعض أعضاء هيئة التدريس في الكلية الصناعية بالكويت، وذلك لبحث مسألة تطوير المناهج الدراسية في الكلية للمرحلتين الثانوية والمتوسطة وتحديد المدة الدراسية لكل مرحلة [٥٠]، وعلى ذلك تقرر الآتي على ضوء الدراسة التي قامت بها هذه اللجنة[٥١]:

- يقبل الطلبة الحاصلون على الشهادة المتوسطة بالمرحلة الثانوية الصناعية، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات.
- يقبل الطلبة الناجحون من السنة الثانية من التعليم العام بالمرحلة المتوسطة الصناعية، ومدة الدراسة فيها عامان.

وبذلك أصبح بالكلية الصناعية في العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ قسمان : القسم الثانوي الصناعي والقسم المتوسط الصناعي.

وقد تم فتح أقسام علمية جديدة في الكلية الصناعية لتضاف إلى الأقسام السابقة، ومن أهم الأقسام التي افتتحت الأقسام التالية على التوالي: في العام الدراسي ١٩٥٧/٥٦ : الحدادة واللحام وسباكة المعادن ونجارة النماذج، وفي العام الدراسي ١٩٥٨/٥٧قسم العمارة ثم افتتح قسم الأجهزة الدقيقة في العام الدراسي ١٩٦٨/٦٧ ، في العام الدراسي التالي ٦٨/ ١٩٦٩ افتتح قسم التبريد وتكييف الهواء، كما أدمج قسم البرادة والخراطة في قسم واحد سُمي قسم تشغيل الماكينات.

وتزود الكلية باستمرار بأحدث الأجهزة الدقيقة والمعدات اللازمة لأعمال الأقسام والورش في الكلية، وتعمل وزارة التربية على إعطاء طلباتها في المدارس المتوسطة العامة فكرة عن طبيعة الدراسة والعمل بهذه الكلية، وذلك للأهمية الحضارية لمثل هذا النوع من التعليم، ولتوفير أكبر الأعداد الممكنة في الكلية لهذه الدراسات لتلبية التطورات الجارية في المجتمع، ولهذا وضعت الوزارة خطة شاملة الهدف منها إدخال الدراسات العلمية على مناهج المدارس المتوسطة في السنتين الثالثة والرابعة، وذلك لتعريف الطلاب ببعض مجالات التعليم المهني، ولإعطائهم فكرة عن نواحي المعرفة العلمية وأهم المخترعات والأجهزة الحديثة ومبادئ التكنولوجيا في مجالات الفنون التطبيقية(٥٢).

تطوير التعليم الصناعي وتنظيمه

وضعت وزارة التربية خطة تربوية للتعليم الفني والمهني، فشكلت لجنة اشترك فيها مسؤولون من القطاعين الخاص والصناعي العام، الهدف منها دراسة حالة التعليم في الكلية الصناعية، والعمل على إعادة تنظيمه وتطويره وفقاً للأساليب الحديثة في ميادين الصناعة والتكنولوجيا، وقد وضعت اللجنة بعد انتهاء دراستها لهذا الموضوع الاقتراحات والتوصيات التي وردت في تقريرها، الذي جاء فيه أن أهداف التعليم الصناعي تنبع من ظروف المجتمع الكويتي، ومن ثم فلا بد من وضع مناهج تعليمية مرنة تساير تطور العصر الحديث، وإعداد الخريجين بمستوى فني لائق، وتوفير جميع المعدات والمختبرات وهيئات التدريس اللازمة، والاهتمام بمواد العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية والرسم الهندسي والصناعي في الخطة الجديدة، والاستعانة بإحدى المنظمات الدولية بشأن وضع خطة لتطوير الدراسة والمناهج وفقاً للتوصيات السابقة على اعتبار أن التعليم الصناعي مرحلة غير منتهية(٥٣).

ورغبة من الوزارة في تنفيذ هذه التوصيات والإسراع في تطوير سياسة التعليم الصناعي، استعانت بمنظمة اليونسكو لاختيار خبراء لوضع الخطط والمناهج الدراسية للتعليم الصناعي، وقام الخبراء بالدراسات الميدانية والاتصال بالمؤسسات والشركات الصناعية والوزارات المعنية بالأمر للإحاطة بظروف الوضع الصناعي في الكويت، مما يؤدي إلى تسهيل مهمتهم في وضع

خطة دراسية جديدة، وبعد الدراسة والبحث وضع الخبراء الفنيون العاملون في مشروع تطوير المناهج بالكلية الصناعية قرارات وتوصيات شملت تخريج مستويين من الدراسة، هما :

مستوى الدراسة الحرفي، حيث يزود الطلاب بقدر عال من المهارة اليدوية والتدريب على استعمال الأجهزة والمعدات المختلفة، ومستوى الدراسة الفني، حيث يبعد الطلاب في الهندسة الالكترونية والهندسة الكيميائية والعمارة تمهيداً لاستكمال دراستهم العليا.

وتقرر أن تكون مدة الدراسة بالكلية أربع سنوات دراسية على المستوى الثانوي، وتكون الدراسة عامة في السنة الأولى لجميع الطلاب لإعطاء فرصة لاكتشاف القدرات والاستعدادات لدى الطلبة، ثم يتم بعدها الانتقال إلى إحدى المستويين: الحرفي أو الفني وفقاً للأسس المختلفة التي تراعي مستوى الطالب العلمي أو أعماله في السنة الأولى، ونسبة الحضور، وبالتالي قدرة الطالب وميله للدراسة التي تناسبه، ثم يتم بعد ذلك التخصص في إحدى المواد الدراسية بعد السنة الأولى العامة لطلاب المستوى الحرفي، وبعد السنة الثانية لطلاب المستوى الفني حسب رغبة الطالب وقدرته، بالإضافة إلى توفير الأماكن الشاغرة في كل التخصصات.

وشملت خطة الدراسة والمناهج تطبيق الخطة الدراسية الجديدة ابتداء من العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ للصف الأول في الكلية الصناعية، وتولى المدير مهمة الاتصال بالجهات المسؤولة من الخبراء والفنيين لوضع تفاصيل المنهج للصف الأول، ومراقبة الكتب الدراسية والمناهج ومتابعة إعداد المذكرات التي تخدم وضع المناهج [٥٤] وتطبيق البرامج والمناهج الجديدة يكون تدريجياً حيث يتبع منذ العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ في الصف الأول ثم يطبق في بقية السنوات الدراسية على التوالي، ويحق للوزارة إجراء بعض التعديلات التي تراها ضرورية وذلك في ضوء ما أسفرت عنه المناهج التدريبية، ولم تتكامل الخطة الدراسية الجديدة إلا في العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣ بعد أن اتضحت صورها ومعالمها، وكانت على النحو التالي:

التخصصات المتاحة بالمستوى الصناعي (الحرفي) وهي : [٥٥] الهندسة الميكانيكية، التركيبات والتمديدات، صيانة الراديو والتلفزيون، هندسة ميكانيكا السيارات، المساحة، نجارة الأثاث والعمارة، الأجهزة الدقيقة والتحكم الآلي، تكييف الهواء والتبريد.

ويبدأ التخصص لهذا المستوى من الصف الثاني ويتخرج الطالب منه كصانع ماهر، أما التخصصات المتاحة للمستوى الفني فهي[٥٦] : الهندسة الميكانيكية العامة، القوى الكهربائية، الالكترونيات الصناعية، هندسة البناء، والهندسة الكيميائية .

ويبدأ التخصص في هذا المستوى من الصف الثالث بعد السنة التحضيرية في الصف الثاني [٥٧]. ويمنح خريجو الكلية الصناعية شهادة الدراسة الثانوية الصناعية في مجال تخصصاتهم، كما تصرف للطلبة مكافآت تشجيعية، ويحق للطلبة الحاصلين على نسبة النجاح المقررة للبعثات مواصلة الدراسة في الخارج.

ثانياً : التعليم التجاري

استمر التعليم التجاري المسائي حتى أوائل الستينات في سياسته التقليدية، وهي رفع مستوى العلمي التجاري للموظفين وغيرهم من الملتحقين بهذه الدراسة، وإكسابهم المهارات في الأعمال الإدارية وأعمال السكرتارية، وكان من حق الدارس اختيار المواد التي يرغب في دراستها حسب رغبته الشخصية دون مراعاة لعامل التنسيق والترابط بين المواد المختارة[٥٨].

ولما كانت عملية اختيار الطالب للمواد الدراسية عملية غير سليمة تؤدي إلى فقدان الترابط بين تلك المواد، رأت الوزارة ضرورة تعديل هذا النظام بالنسبة للمستجدين، في أن تضم كل شعبة المواد المترابطة، فأصبحت الدراسات التجارية تضم الشعب التالية :

شعبة الحسابات ، وتشمل المحاسبة والحساب التجاري، شعبة السكرتارية العربية، وتشمل طرق التجارة والطباعة باللغة العربية، شعبة السكرتارية الإنجليزية، وتشمل طرق التجارة والطباعة باللغة الإنجليزية ، شعبة اللغات، وتشمل كلاً من اللغتين العربية والإنجليزية أو إحداهما.

وفي العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ شملت الدراسة شعبتين، هما : شعبة الحسابات، وتشمل المواد الدراسية التالية: المحاسبة ومسك الدفاتر، ومادة الرياضة المالية والتجارية، شعبة السكرتارية وتشمل المواد التالية: مادة السكرتارية وأعمال المكاتب والكتابة على الآلة الكاتبة العربية، كما أضيفت في العام الدراسي التالي مواد دراسية جديدة في الشعبتين وتم إعطاء دروس في اللغة العربية .

الثانويـة التجاريـة

ورغبة من الوزارة في تطوير الدراسات التجارية أو استكمال مراحلها الدراسية بما يتمشى مع نهضة البلاد الاقتصادية والتجارية، أنشأت في العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ أول مدرسة تجارية ثانوية بغرض تخريج عدد من أبناء الكويت ذوي ثقافة تجارية، تؤهلهم للعمل في دور الحكومة والمؤسسات التجارية التي هي في أمسّ الحاجة لهذا النوع من الخريجين الفنيين[٥٩].

وقد هدفت خطة الدراسة الثانوية التجارية إلى تزويد الطلبة بالثقافة العامة والثقافة التجارية الفنية، كما روعي فيها الربط بين أهداف هذين النوعين من الدراسة، وتتكون المواد التجارية من المحاسبة ومسك الدفاتر والرياضة المالية والتجارية والسكرتارية وأعمال المكاتب والمراسلات باللغة الأجنبية الأولى، والمعلومات العامة الاقتصادية والتجارية والكتابة على الآلة الكاتبة العربية والإنجليزية، ودراسة خدمة المنشآت الصناعية أو خدمة الموانئ أو حسابات الحكومة.

أما المواد الثقافية فتتركز حول المجالات التجارية، وتشمل التربية الدينية واللغة الإنجليزية والترجمة واللغة الأجنبية الثانية، والتاريخ الاقتصادي والجغرافيا الاقتصادية ودراسة المجتمع والعلوم العامة والرياضيات العامة والتربية الفنية .

الدراسات التجارية المتوسطة

في العام الدراسي ١٩٦٥/٦٤ افتتح في الثانوية التجارية النهارية مركز تدريب مهني يلتحق فيه طلبة المدارس المتوسطة (كبار السن أو الذين لم تسمح لهم ظروفهم بمواصلة تعليمهم وتدربوا في دراستهم حتى مستوى السنة الأولى أو السنة الثانية) لمدة عامين دراسيين، حيث يتلقون قدراً مناسباً من العلوم النظرية ودراسة عملية لهذه العلوم النظرية الفنية لإعدادهم مهنياً وفنياً.

وفي العام الدراسي ١٩٦٦/٦٥ تطورت الدراسة التجارية النهارية للمرحلة المتوسطة، وفتحت المجال أمام الطلبة الراغبين لمواصلة دراستهم ورفع مستواهم الدراسي بقبول من أنهى الصف الثاني المتوسط بنجاح، وقد أدخلت بعض التعديلات على خطة وبرامج الدراسة،

فأصبحت الدراسة التجارية تضم القسم المتوسط بالإضافة إلى القسم الثانوي، ويحق للطلبة المتفوقين الذين أنهوا المرحلة المتوسطة التجارية الالتحاق بالتعليم التجاري الثانوي وفقاً للشروط التالية [٦٠] : إتمام الدراسة المتوسطة بنجاح، الحصول على ٦٠٪ من المجموع الكلي للدرجات، توفر اللياقة الصحية وسلامة الحواس.

أما بالنسبة للتعليم التجاري فقد اهتمت الوزارة بتطوير مناهجها الدراسية وفقاً لمتطلبات العصر الحديث، ولهذا الغرض شكلت لجنة محلية لتطوير الدراسة ووضع الخطط والمناهج الدراسية للمرحلة الثانوية التجارية، وذلك بعد أن حظي التعليم التجاري بالإقبال سواء من الطلبة (صغار السن) أو من الموظفين وأصحاب المهن المختلفة (كبار السن) منذ بداية العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨.

وقد قامت اللجنة الفنية بدراسة التعليم التجاري واطلعت على نظمه ومناهجه والفوائد التي عادت على المجتمع الكويتي من إنشائه في ضوء الأهداف المرجوة منه، وعلى ضوء التحليل والبحث درست اللجنة المسائل الهامة التالية:

تطوير نظام الدراسة وتحديد الشعب الدراسية المناسبة، وضع الخطط الدراسية للشعب المقترحة، مراعاة تحقيق الأهداف والأسس العامة لهذا النوع من التعليم عند وضع المناهج، وضع تفاصيل للمناهج والمقررات الدراسية وتوفير الأجهزة والأدوات والمعدات الضرورية سواء للدراسة النظرية أو التدريب العملي، تحديد شروط القبول وتوجيه الطلاب إلى التخصصات الجديدة وفقاً لاحتياجات البلاد.

وقد انتهت الدراسة السابقة بضرورة تنظيم التعليم التجاري ووضع خطط ومناهج دراسية حديثة له، كما تنوعت الدراسة بالثانوية التجارية إلى الشعب الثلاثة: شعبة السكرتارية وأعمال المكاتب، شعبة المحاسبة وأعمال الشركات والبنوك، والشعبة العامة.

وقد طبقت خطة الدراسة الجديدة في بداية العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ على التعليم التجاري الثانوي والمسائي في مراكز الكبار، وتقرر منذ العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨ أن تضع كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت امتحان الشهادة الثانوية التجارية لأول مرة بعد أن كان يوضع في القاهرة.

التعليم الفني للبنات

أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بالمساهمة مع وزارة التربية، في عام ١٩٥٧ مركزاً لتدريب الفتيات، يهدف إلى تدريب الفتيات تدريباً مهنياً وفنياً وتزويدهن بقدر من الثقافة والمعلومات العامة لتخريج أكبر عدد ممكن من المهنيات للعمل في وزارات الدول المختلفة[٦١].

أما المنهج التدريبي الذي طبق على الشعبة العامة في المركز فيشمل: التدريب على الخياطة والتفصيل والتطريز، التدبير المنزلي، رعاية الطفل والإسعاف، محو الأمية، وكانت مدة التدريب ستة شهور. وبعد مضي ثلاث سنوات على تأسيس المركز، رأت وزارة الشؤون الاجتماعية ضرورة إدخال بعض التعديلات والتطورات المناسبة عليه، خاصة بعد أن أصبح المركز ذا أهمية اجتماعية وثقافية لبعض الفئات من الفتيات الكويتيات، فشكلت لهذا الغرض لجنة فنية من وزارتي الشؤون والتربية لتعديل المناهج والنظم الدراسية، كما تغير اسم المركز إلى معهد تدريب الفتيات، وزيدت مدة التدريب فيه إلى عامين اعتباراً من العام الدراسي ٥٩/ ١٩٦٠. كما أقرّت اللجنة الفنية السابقة إنشاء الشعب التالية : الشعبة العامة، وتهدف إلى تأهيل الفتيات فنياً وثقافياً وأسرياً، شعبة الدراسات الإدارية والتجارية وغرضها إعداد الفتيات للأعمال الإدارية، شعبة الدراسات الاجتماعية وتهدف إلى إعداد الفتيات كباحثات اجتماعيات.

وفي العام الدراسي ٦٣/١٩٦٤ تطورت الأنظمة السائدة في الشعب الموجودة، بحيث أصبح القبول في كل منها كالآتي: الشعبة العامة : ويقبل فيها حملة شهادة إتمام الدراسة الإعدادية، ومدة الدراسة بها سنة واحدة. الشعبة الإعدادية: وتقبل فيها الناجحات من الشعبة العامة، ومن أكملن دراستهن في المرحلة المتوسطة في السنوات الثلاث الأولى بنجاح، ومدة الدراسة بها سنة واحدة. شعبة الدراسات الاجتماعية والإدارية: ويقبل فيها حملة الشهادة المتوسطة والناجحات في الشعبة العامة والشعبة الإعدادية، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

وفي العام الدراسي ١٩٦٨/٦٧ ألحق المعهد بوزارة التربية التي تولت الإشراف عليه من الناحيتين الفنية والمادية، ثم تحول المعهد إلى ثانوية فنية يلتحق بها الحاصلات على الشهادة المتوسطة، كما تطور المنهج الدراسي فيها ليتناسب مع الدور الجديد الذي تؤديه الثانوية الفنية في إعداد الفتاة الكويتية إعداداً صحيحاً لميادين العمل الفنية.

والدراسة في الثانوية الفنية هي دراسة فنية تخصصية في إحدى الشعب بالإضافة إلى دراسة المواد الثقافية العامة. وتضم الثانوية الفنية الشعب التالية: شعبة الشؤون التجارية وأعمال المكاتب، شعبة الخدمة الاجتماعية، شعبة الاقتصاد المنزلي، شعبة أمينات المخابر.

وقد لقي هذا النوع من التعليم إقبالاً ملحوظاً من الفتيات الكويتيات، ويتضح لنا هذا التطور السلمي لعدد من الدراسات فيه من (٨٢) طالبة في سنة التأسيس (١٩٥١) إلى (٧٧٥) طالبة في العام الدراسي (١٩٧٢/٧١).

من العرض السابق لأنواع التعليم الثانوي في الكويت، يتضح لدينا أن الإقبال على المدرسة الثانوية العامة يتزايد سنة تلو الأخرى سواء في مدارس البنين أو مدارس البنات الثانوية، بينما يعاني التعليم الثانوي الفني (الصناعي والتجاري) من قلة الإقبال عليه وتناقص عدد الطلبة الملتحقين به[٦٢].

وقد يتساءل المرء عن سبب إقبال الطلبة على التعليم الثانوي النظري وعزوفهم عن التعليم الثانوي الفني.

إن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب المزيد من الدراسة و التخصص لمعرفة الدوافع الحقيقية وراء موقف الطلبة تجاه هذين النوعين من التعليم، ولكننا نستطيع أن نلخص باختصار بعض الأسباب التي قد تؤثر في مواقف الطلبة على سبيل المثال لا الحصر.

بعد أن ينتهي الطالب من دراسته في المرحلة المتوسطة، إما أن يلتحق للدراسة في مدرسة ثانوية عامة أو يلتحق بإحدى الدراسات الفنية سواء التعليم الصناعي أو التعليم التجاري. إلا أن عملية الالتحاق بأي نوع من الدراسات تتم برغبة الطالب نفسه دون توجيه أو إرشاد من المدرسة المتوسطة التي درس فيها، والتي كان يجب عليها أن توجه الطالب إلى الدراسة المناسبة له بعد أن يتم الكشف عن ميوله واستعداداته خلال دراسته في المرحلة المتوسطة. فالمدرسة

المتوسطة يجب أن تكون «بيئة صالحة للكشف عن الميول والقدرات بما تقدمه من برامج ثقافية ومهنية وعملية تسمح لتلك الميول أن تتفتح من جهة، وتتيح الفرص من جهة ثانية إلى المدرسين الذين توكل إليهم مهمة الإشراف والتوجيه، أن يدركوا ويلاحظوا تلك الميول والرغبات والقدرات، ومن ثم يوجهون الطلاب وفق هذا كله»[٦٣].

من ثم يبدو لنا أن التعليم المتوسط له دور في وجود هذه الظاهرة، حيث لم تحتو برامجه الدراسية على دراسات عملية تساعد الطلبة أولاً على التعرف على مثل هذه الدراسات، وتكون ثانياً عاملاً مساعداً على الكشف عن ميول الطلبة ومواهبهم الفنية. ولم يفطن المسؤولون بوزارة التربية إلى أهمية تلك البرامج المهنية إلا في العام الدراسي ٧٠/١٩٧١ حينما بدأ بتطبيق الدراسات العملية في المرحلة المتوسطة، وقد خصصت لها حصتان أسبوعياً، وذلك لكي تعمل تلك الدراسات على كشف استعدادات الطلبة، ومن ثم تكون عاملاً مساعداً نحو زيادة الإقبال على التعليم الثانوي الفني.

كما يمتاز التعليم الثانوي العام ببعض المميزات التي تجعله مفضلاً عن غيره من أنواع التعليم الأخرى «فإن المدرسة الثانوية الأكاديمية تحظى بتقدير كبير من أولياء أمور التلاميذ، باعتبارها حصناً أميناً لمستقبل أبنائهم الاقتصادي وضماناً لمركزهم الاجتماعي المرموق، وذلك على أساس أن هذه المدرسة تعد التلاميذ للجامعات والوظائف المدنية الكبرى»[٦٤].

وقد تكون تلك المزايا من أسباب إقبال الطلبة في الكويت على التعليم الثانوي، حيث إن هناك نسبة من الطلبة يقبلون على الدراسة الثانوية العامة رغم أن تلك الدراسة لا تتناسب مع مستوى ذكائهم وميولهم. فالمدرسة الثانوية الأكاديمية تتطلب أن يكون التلاميذ على مستوى عالٍ من الذكاء العام[٦٥]، إلا أن الطالب في الكويت يدرك أن حصوله على الشهادة الثانوية سيجعله بالتالي يحصل على بعثة دراسية تمكنه من مواصلة تعليمه العالي أو تعليمه الجامعي، ثم يحصل بعد ذلك على وظيفة في إحدى المؤسسات والوزارات الحكومية. أما خريج الثانويتين الصناعية والتجارية فهو لن يتمتع بتلك المزايا إلا إذا كان من أوائل الطلبة في تحصيله الدراسي، علماً بأن الأعداد المتخرجة من الكلية الصناعية أو الثانوية التجارية تقل كثيراً عن أعداد المتخرجين في الثانوية العامة[٦٦].

ويُعد إنشاء جامعة الكويت، التي اقتصر القبول فيها على خريج المرحلة الثانوية العامة، عاملاً مميزاً للتعليم الثانوي العام. فإن الطالب الذي يحصل على شهادة الثانوية العامة بإمكانه الالتحاق بجامعة الكويت (إذا حصل على نسبة معينة) وهذا يعني أن عليه مواصلة تعليمه العالي والجامعي في بلاده لتوفر الكليات النظرية في جامعة الكويت. بينما طالب الدراسات الفنية لا يمكنه ذلك لعدم توفر الدراسات المناسبة له.

ولإزالة هذه الفجوة نرى أن تنشئ وزارة التربية معاهد عليا للدراسات الفنية تكون على المستوى الجامعي، وذلك حتى يكون الطريق مفتوحاً أمام طلبة التعليم الفني لمواصلة تعليمهم العالي، ويحصلون على نفس الدرجة التي يحظى بها زملاؤهم خريجو الدراسات الثانوية النظرية، كما أن هذا سيؤدي بالتالي إلى تخفيف الضغط على الجامعة وكلياتها المختلفة، التي لن تستطيع بأوضاعها الراهنة استيعاب جميع الحاصلين على شهادة الثانوية العامة في السنوات المقبلة. وتحقيقاً لهذا الهدف تنوي وزارة التربية إنشاء معهد عالٍ للتكنولوجيا الصناعية يُقبل به الحاصلون على شهادة الثانوية العامة (القسم العلمي) والثانوية الصناعية لإعداد الفنيين في مختلفة المجالات [٦٧]، أما بخصوص الدراسات التجارية فلا بد أن تعيد جامعة الكويت النظر في شروط القبول لطلبة الثانوية التجارية، علماً بأنه قد تقرر منذ العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨ أن تكون كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية هي المسؤولة عن وضع امتحان شهادة الثانوية التجارية.

وجدير بالذكر أن هذه المعاهد الفنية الموجودة في الكويت لا تحظى بسمعة طيبة في المجتمع الكويتي، فقد ساد لدى الكثيرين أن مستوى التدريس في تلك الدراسات أقل شأناً من المدارس الثانوية العامة، ولا يؤمها إلا فئات من الطلبة أصحاب المستويات الضعيفة علمياً ومادياً. «إن هذه المعاهد لا تتمتع بمكانة مرموقة ومستوى التدريس بها أقل شأناً إلى حد ما هو سائد في المدارس الثانوية» [٦٨] . فالأمر إذن يتطلب مزيداً من الاهتمام والرعاية بمستوى التدريس والدارسين في تلك المعاهد الفنية، وذلك بتطوير محتوى الدراسات والمناهج، واختيار أحسن الكفاءات من هيئات التدريس، وتحديد نسبة القبول في تلك الدراسات بمستويات عليا.

التعليم الديني

المعهد الديني

سبقت الإشارة إلى تاريخ نشأة التعليم الديني في الكويت، وأوضحنا المراحل الدراسية والمناهج الموضوعية للمعهد منذ تأسيسه حتى العام الدراسي ١٩٥٧/٥٦ حينما حدث تغيير في المراحل الدراسية في المعهد، وفقاً لما طرأ من تعديلات على نظام التعليم العام في جميع مراحله، فبعد أن كان المعهد يضم المرحلتين الابتدائية والثانوية (وفقاً للنظام القديم) أصبح يتألف من المراحل التالية :

المرحلة الابتدائية

يقبل التلاميذ بها من سن السادسة، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، وهي تعد التلاميذ للمرحلة المتوسطة وتطبق فيها المناهج المتبعة في المدارس الابتدائية الاعتيادية، هذا بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بتحفيظ القرآن الكريم وحصص العلوم الشرعية واللغة العربية، وهناك زيادة حوالي ٤ حصص عن المدارس الابتدائية الاعتيادية، وهذا أمر طبيعي لتزويد الطالب بقدر من المعلومات الدينية التي تساعده على مواصلة تعليمه في المعهد [٦٩].

المرحلة المتوسطة

ومدة الدراسة فيها أربع سنوات دراسية ينال الطالب في نهايتها شهادة إتمام الدراسة المتوسطة، ومنهج الدراسة المتبع هو نفسه منهج المدارس العادية في التعليم العام، حيث يدرس الطالب المواد التالية: اللغة العربية، الرياضيات، العلوم، التاريخ، الجغرافيا، الرسم، التربية البدنية، بالإضافة إلى التوسع في مواد الشريعة واللغة العربية مما يؤدي إلى زيادة حصص هذه المرحلة بالمعهد عن المدارس المتوسطة [٧٠]. ويحق للطالب الذي يحصل على الشهادة المتوسطة مواصلة تعليمه في المرحلة الثانوية بالمعهد .

المرحلة الثانوية

ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، ينال الطالب بعدها الشهادة الثانوية (وهي تعادل الشهادة الثانوية بالمعاهد الأزهرية، حيث ترد أسئلة امتحان الشهادة الثانوية من جامعة الأزهر) التي

تؤهله للالتحاق بإحدى كليات جامعة الأزهر أو كلية دار العلوم بجامعة القاهرة أو جامعة الكويت، بعد أن صدر قرار من الجامعة يقضي بقبول خريجي المعهد الديني في جميع أقسام كلية الآداب اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢. وقد كان القبول مقصوراً على قسم اللغة العربية والشرعية فقط. ويدرس الطلاب في تلك المرحلة الفقه والتفسير، الحديث، المنطق، التوحيد، اللغة الإنجليزية والعلوم الحديثة، مع التوسع في اللغة العربية حيث يدرس منهج المدارس الثانوية القسم الأدبي [٧١].

ويسعى المسؤولون عن التعليم الديني إلى تطوير الدراسات الدينية بالمعهد، وإجراء بعض التعديلات والتغييرات اللازمة لها وفقاً للنظم الحديثة التي ستطبق بالمعاهد الدينية في الأزهر الشريف، وقد تقرر اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ وقف القبول في المرحلة الابتدائية تمهيداً لإلغاء هذه المرحلة بينما تستمر الدراسة في الفصول الابتدائية، واتجهت النية إلى قصر الدراسة في المعهد على المرحلتين المتوسطة والثانوية. ويحق للطالب الذي أنهى المرحلة المتوسطة في المعهد الديني الالتحاق بالمدارس الثانوية، كما يحق للطالب الحاصل على الشهادة المتوسطة العامة أن يُكمل تعليمه في المرحلة الثانوية في المعهد الديني.

ويلاحظ أن خطة الدراسة في المعهد الديني في المراحل الثلاث، تتشابه إلى حد بعيد مع خطط الدراسة في المدارس العادية في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، إلا أن هناك زيادة في عدد الحصص في مادتي التربية الإسلامية واللغة العربية في خطط المعهد الديني عنها في المدارس العادية، وهذه الزيادة تأتي على حساب المواد الأخرى مثل التربية الفنية والتربية الموسيقية التي حذفت تماماً من خطط الدراسة في المعهد الديني في جميع مراحله.

ويبدو أن التعليم الديني لا يحظى بالإقبال الشديد عليه من قِبَل الطلبة الكويتيين، حيث لم يحدث تطور كبير في عدد الطلبة الملتحقين بالمعهد الديني خلال السنوات الخمس (١٩٦٧-١٩٧٢) [٧٢].

معاهد إعداد المعلمين والمعلمات

عدلت المناهج الدراسية في معهد إعداد المعلمات في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ واشترط الحصول على الشهادة المتوسطة للدراسة في المعهد، كما تقرر أن تكون في المعهد دراسة عامة

في جميع المواد العلمية لإعداد الطلبة لتكون مدرسة صف في المرحلة الابتدائية أو مرحلة رياض الأطفال .

وقد سار معهد المعلمات على هذا الحال حتى أوائل الستينات، ثم نتيجة للتطورات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها البلاد ورغبة من وزارة التربية في تعديل رسالة المعهد التربوية، أقرت في العام الدراسي ١٩٦٢/٦١ ما يلي :[٧٣]

- تطوير معهد المعلمات ليساير رغبة الفتاة الكويتية وإقبالها المتزايد على التعليم، حيث تصبح كلية للمعلمات مستقلة في إدارتها مع تطوير برامجها ونظمها لأداء رسالتها وجعل مقرها المدرسة القبلية .

- إنشاء معهد للمعلمين يحمل مع معهد المعلمات رسالته التربوية وجعلت مقره مدرسة قتيبة للبنين .

كما أصبحت مدة الدراسة في المعهدين أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات، كما كان في النظام القديم، وانقسمت الدراسة إلى الشعب الأربع التالية بعد السنة الثانية:

الشعبة العامة، شعبة التربية الفنية، شعبة التربية الموسيقية، شعبة التربية البدنية. وبغض النظر عن الشعبة التي ينتمي إليها الطلاب فإنهم جميعاً يدرسون المواد المشتركة التالية: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، التربية الإسلامية، الاجتماعيات، الرياضيات، العلوم العامة، الصحة والتربية وعلم النفس.

ولاشك أن هذين المعهدين قد أديا إلى ازدياد نسبة المدرسين الكويتيين في رياض الأطفال ومرحلة التعليم الابتدائي، فقد بدأت نسبة المدرسين في المرحلة الابتدائية ٦٠٪ من مجموع المدرسين لتلك المرحلة، جاءت الغالبية العظمى منهم من تلك المعاهد، إلا أن وزارة التربية رأت في عام ١٩٦٩/١٩٦٨ ضرورة إنشاء معاهد عليا لإعداد المعلمين تكون في مستوى الدراسة الجامعية ويتم فيها قبول خريجي المدارس الثانوية العامة، وتقرر على إثر ذلك وقف القبول بمعهدي المعلمين والمعلمات اعتباراً من العام الدراسي (١٩٧١/٧٠) على أن تستمر الدراسة في السنوات التالية إلى أن يتم تخريج آخر دفعة من طلبة تلك المعاهد.

دارا المعلمين والمعلمات [٧٤]

رغبة من وزارة التربية في إعداد أكبر عدد ممكن من المعلمين الكويتيين لمواجهة حاجة المدارس المتزايدة من المعلمين (خاصة بعد تطبيق قانون التعليم الإلزامي) رأت ضرورة تأهيل بعض الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة تأهيلاً تربوياً للعمل في وظائف التدريس في المدارس المتوسطة، فأنشأت دارين إحداهما للمعلمين والأخرى للمعلمات يلتحق بهما الحاصلون على شهادة الثانوية العامة بفرعيها (الأدبي - العلمي)، ومدة الدراسة فيهما عامان، وتهدف هاتان الداران إلى تخريج مدرسين ومدرسات لمرحلة المتوسطة في مختلف التخصصات وقد بدأت الدراسة بالدارين في العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨، وتضمن الشعب التالية[٧٥]:

شعبة اللغة العربية والتربية الإسلامية، شعبة اللغة الإنجليزية، شعبة الرياضيات، شعبة العلوم.

ثم استحدثت شعبة التربية الفنية في دار المعلمين، وشعبة التربية النسوية في دار المعلمات في العام الدارسي الثاني. ثم تغيرت الشعب الدراسية في داري المعلمين والمعلمات في العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ فأصبحت الدراسة تشمل شعبتي العلوم والآداب فقط وذلك لإعداد معلمين لرياض الأطفال والمرحلة الابتدائية، بعد أن أصبحت الجامعة تعد المدرسين والمدرسات للمرحلة المتوسطة بغرض رفع مستوى تأهيل المعلمين من الناحيتين العلمية والتربوية، ورفع كفاءة الهيئة التعليمية في مدارس الكويت.

مستوى المدرسين وأعدادهم :

«إن المعلم هو العنصر الأساسي والحازم في نجاح العملية التربوية» [٧٦] وتُعد مشكلة أعداد المعلمين في الكويت من أبرز المشكلات التربوية التي واجهت وزارة التربية، حيث شكل المعلمون الكويتيون الأقلية من بين مجموع المعلمين في مدارس الكويت في جميع المراحل، فقد بلغت نسبتهم في عام ٦٩/ ١٩٧٠ حوالي ١٣٪ في مدارس الكويت، ولذا عمدت وزارة التربية إلى توفير الأعداد المطلوبة من المدرسين من مختلف الأقطار العربية، فأصبح جهاز

التدريس في وزارة التربية يتألف من مدرسين كويتيين وغير كويتيين، إلا أن كلاً من تلك الفئتين تواجه بعض الظروف التي قد تؤثر على دورها في تأدية مهمتها التربوية.

أما بالنسبة للمدرسين غير الكويتيين، فبالرغم من حرص وزارة التربية على اختيار المعلمين الأكفاء، إلا أن عملية استعارة هؤلاء المعلمين أو التعاقد معهم كانت عملية شاقة في حد ذاتها، ولها أخطار تربوية ونفسية واضحة، وتتعرض للصعوبات التالية :[٧٧]

- عدم توفر الخبرة الكافية لدى المعلمين العرب لظروف وأحوال المجتمع الكويتي، مما يجعلهم غير قادرين على تفهم أحوال التلاميذ، ويؤدي هذا بالتالي إلى إحداث فجوة واسعة بين الطالب والمدرس، إضافة إلى اختلاف لهجة المعلمين العرب عن لهجة الطالب الكويتي، مما يجعل هذا الأخير في حالة تشوش واضطراب، فهو يستمع في اليوم الواحد إلى أكثر من لهجة عربية .
- قصر فترة عمل المدرس العربي في الكويت، مما لا يتيح له الفرصة الكافية للتعرف على العادات والتقاليد السائدة في البلاد، الأمر الذي يسهل له فهم أحوال التلاميذ وحاجاتهم المختلفة.
- حالة عدم الاستقرار التي يشعر بها المعلم العربي تجعله في حالة اضطراب وقلق نفسي مما يؤثر على أدائه.

هذا بالإضافة إلى معاناتهم من سوء الأحوال المادية وانخفاض الرواتب بالمقارنة برواتب المدرسين الكويتيين، مما يؤدي إلى التجائهم بالتالي إلى البحث عن عمل بديل في دول عربية أخرى تدفع لهم رواتب أعلى[٧٨]. والواقع أن هذا كله يؤثر على مدى تأدية هؤلاء المعلمين لمهامهم التربوية، وبالتالي على مستوى التعليم في مدارس الكويت.

أما بالنسبة للمعلمين الكويتيين، فقد أنشأت إدارة التربية المعاهد السابقة الذكر، لتوفير معلمين من أبناء الكويت خاصة للمراحل التعليمية الأولى، وإن أدت هذه المعاهد إلى زيادة نسبة المعلمين الكويتيين في تلك المراحل، إلا أن نسبة القبول والمكافآت التشجيعية ومدة الدراسة والمستوى العلمي في تلك المعاهد، أدى إلى فشلها في تخريج معلمين ذوي كفاءة عالية وقادرين على التدريس في رياض الأطفال أو مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم

المتوسط، تلك المراحل ذات الأهمية البالغة في تكوين شخصية التلاميذ وتحقيق نموهم العقلي والدراسي. ورغبة من وزارة التربية في تحسين مستوى المعلمين في مختلف المراحل اتخذت القرارات التالية في عام ١٩٧٠: [٧٩]

- إيقاف العمل بالأنظمة القديمة لإعداد معلمي المرحلة الابتدائية من خريجي المدرسة المتوسطة وتصفية معاهد المعلمين التي أنشئت في أوائل الستينات، الارتفاع بمستوى إعداد معلمي المرحلة الأولى وإنشاء معاهد معلمين جديدة يقتصر الالتحاق بها على حملة الشهادة الثانوية العامة، وتكون مدة الدراسة بالمعاهد الجديدة سنتين لإعداد هيئة التدريس في الرياض والابتدائي، الارتفاع بمستوى إعداد معلمي المراحل المتوسطة والثانوية بحيث لا يقل عن المستوى الجامعي مع التأهيل التربوي، تنظيم برامج التدريب المماثلة للعاملين في الخدمة من مدرسين ونظار ومشرفين، لتزويدهم بالاتجاهات الحديثة في مجال عملهم في طرق التدريس والتوجيه الفني والإدارة المدرسية، تنظيم دراسات تكميلية للمدرسين من خريجي المعاهد القديمة والمدرسين غير المؤهلين، الغرض منها رفع مستوى المعلمين، وتشمل هذه الدراسات البرامج التالية: إعداد دراسات تكميلية للمعلمين الذين تتم ترقيتهم ونقلهم من المدارس الابتدائية إلى المدارس المتوسطة، تنظيم دورات دراسية لخريجي داري المعلمين والمعلمات في شعبتي اللغة العربية والإنجليزية، تنظيم دورة تربوية للمفتشين الفنيين في التعليم الابتدائي لمادتي اللغة العربية والحساب، تنظيم دورة تربوية لمفتشات الرياض، عقد دورات تدريبية لمعلمي ومعلمات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة من خريجي معهدي وداري المعلمين والمعلمات.

كما أن هناك برامج تدريبية أعدت للخريجين الجامعيين غير المؤهلين تربوياً ويمارسون مهنة التدريس، وقد بلغت نسبتهم حوالي (٢٥٪) من مدرسي وزارة التربية.

وتشمل سياسات وزارة التربية تحقيق الاكتفاء الذاتي بتوفير المعلمين من أبناء الكويت لجميع مراحل التعليم، إلا أن شروط القبول لتلك المعاهد لا تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف حيث إن القبول مقصور على الطلبة الكويتيين فقط، في حين أن أعداد الطلبة الذين يلتحقون سنوياً بتلك المعاهد، وإن كانت تزداد سنوياً، مازالت قليلة بالنسبة للأعداد المطلوبة من المدرسين سنوياً، وذلك للتطور المتوقع في أعداد الطلبة والفصول في السنوات المقبلة، في حين أن أعداد

الطلبة الكويتيين المتوقع تخرجهم من تلك المعاهد لا يوفر إلا نسبة ضئيلة من العدد المطلوب، مما ينتج عنه لجوء وزارة التربية إلى توفير الأعداد المطلوبة من المعلمين من خارج البلاد، بينما كان بإمكانها الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلمين من الكويت إذا ما سمحت لغير الكويتيين بالدراسة في تلك المعاهد، خاصة وأن الغالبية العظمى منهم قد تلقت تعليمها بالكويت منذ المراحل الدراسية الأولى، مما يجعلها أكثر تفهماً ومعرفة بظروف وبيئة المجتمع الكويتي.

التربية الخاصة

التعليم حق للمواطنين، على الدولة أن توفره للجميع حتى يستفيد المواطنون من فرص التعليم المتاحة لهم. وتبذل الكويت جهوداً كبيرة في سبيل الاهتمام بشؤون التعليم بمختلف المراحل، وقد شعر المسؤولون بشؤون التعليم في البلاد أن هناك فئة من الصغار لا يمكنهم الاستفادة من فرص التعليم الاعتيادي، لأسباب وعوامل مختلفة منها الصحية والعضوية والعقلية التي تؤدي إلى تباين الأشخاص فيما بينهم فيختلفون في صفاتهم الجسمية والعقلية والنفسية، فهناك الأسوياء، وهناك غير الأسوياء وهم المصابون بعاهات صحية وعقلية من أمثال المكفوفين والصم والبكم والمتخلفين عقلياً ودراسياً والمشلولين، ولهذا عمدت وزارت التربية إلى توفير أنواع من التعليم المناسب لجميع الفئات لتحقيق مبدأ الديمقراطية في سياستها التربوية، فأوجدت معاهد التعليم التي تتناسب مع نوعية الإعاقة أو المرض لكل مصاب، وزودتها بجميع الأجهزة والمعدات الحديثة المناسبة، وأول تلك المعاهد معهد النور للمكفوفين للبنين الذي أنشئ في العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ ثم ازدادت عاماً بعد عام حتى بلغت في العام الدراسي ١٩٧٢/٧١ أربعة عشر معهداً للتربية الخاصة يضمهم مبنى موحد خاص هو مبنى معاهد التربية الخاصة والذي يضم أكثر من (١٢) ألف طالب وطالبة[٨٠].

معهد النور للبنين والبنات

افتتح في مطلع العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ معهد للمكفوفين وقد التحق به آنذاك (٣٦) طالباً ثم تلاه معهد آخر للمكفوفات بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٨ بملحق تابع لمعهد النور للمكفوفين[٨١].

ويتبع معهد النور النظم والمناهج الدراسية المتبعة في المدارس الاعتيادية، ويتم تعليم القراءة والكتابة بطريقة (بريل) بالإضافة إلى بعض الدروس المهنية مثل صناعة الخيزران والسجاد وغيرها للبنين وأشغال التريكو والحياكة والتدبير المنزلي للبنات[٨٢].

ويشمل المعهد المرحلتين الابتدائية والمتوسطة فقط، وبعد انتهاء المرحلة الأخيرة والحصول على الشهادة المتوسطة يمكن للطلبة مواصلة دراستهم في إحدى المدارس الثانوية الاعتيادية[٨٣].

معاهد الصم والبكم

أنشئ هذا المعهد في بداية العام الدراسي ٥٩/ ١٩٦٠، والتحق به (١٨) طالباً و(٤) طالبات ممن فقدوا قدرتهم على السمع أو النطق، والغرض منه التدريس للصم والبكم بطريقة الإشارة، وهي طريقة الربط بين نطق الحروف وتحريك الشفاه، ويتولى التدريس فيه مدرسون ومدرسات مختصون ومختصات في هذا المجال من التعليم، فيتعلم الطلبة في السنة الأولى القراءة والكتابة بالإشارة، أما في السنة الثانية فيتعلمون عن طريق الشفاه[٨٤].

ولا تختلف المناهج والكتب الدراسية المقررة لهذه المعاهد كثيراً عن المناهج المتبعة في المدارس الاعتيادية في المرحلة الابتدائية، ويقوم بوضعها أساتذة مختصون بالاشتراك مع مفتش الوزارة، ومدة الدراسة الابتدائية بتلك المعاهد ست سنوات ولهذا أدخلت على المناهج مادة اللغة الإنجليزية، كما يعد الطلبة إعداداً مهنياً فيأخذون دروساً في أعمال النجارة وأشغال الجلود والأحذية والنسيج والسجاد والخرف، بينما تتلقى الطالبات دروساً في التدبير المنزلي وأشغال الإبرة والتريكو ولهذا يزود المعهد بالمكائن والآلات الخاصة، ويتدرب الطلبة على الكتابة على الآلة الكاتبة بطريقة اللمس، ويتلقون دروساً في الموسيقى والغناء.

معهد التربية (بنين وبنات)

افتتح هذا المعهد في مطلع العام الدراسي ١٩٦١/٦٠ للمتأخرين دراسياً، والذين أثبتت الاختبارات الخاصة انخفاض نسبة الذكاء لديهم وعدم قدرتهم على متابعة تعليمهم في المدارس

الاعتيادية، فتجرى عليهم بعد التحاقهم بالمعهد فحوص طبية نفسية وتدرس حالتهم الاجتماعية لمعرفة مستوى ذكائهم وذلك لإلحاقهم بالدراسة المناسبة لهم، ويتولى التدريس في معاهد التربية مدرسون ومدرسات وأخصائيون مدربون على مثل هذا النوع من التعليم، وتعطى الدروس العملية اهتماماً كبيراً لأنها تتمشى مع مستوى ذكاء الطلبة أكثر من الدروس النظرية الأكاديمية، ويتدرب الطلبة على أشغال النجارة والخزف والخيزران والنسيج، بينما تتدرب الطالبات على أعمال التريكو والتطريز والتدبير المنزلي والخياطة، ويمكث الطلبة في هذا المعهد حتى سن الرابعة عشر، ثم يحولون إلى مرحلة التأهيل المهني ومدتها أربع سنوات.

معهد الشلل المشترك

افتتح معهد الشلل في مطلع العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ بمبنى مؤقت، انضم إليه عند افتتاحه (١٦ تلميذاً وتلميذة)، ويقبل فيه الطلبة المشلولون الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن السادسة والعاشرة [٨٥]. ويتلقى الطلب فيه المناهج المقررة في المدارس العادية بالإضافة إلى العلاج الطبيعي والجسماني، حيث زود المعهد بصالة للتدليك تتوفر فيها مختلف الأجهزة وخبيرات مدربات على هذا العلاج، وهناك فصل ملحق بمستشفى الصباح يلتحق فيه الأطفال الذين يستمرون بعلاجهم في المستشفى فترة طويلة.

معاهد الإعداد المهني بنين وبنات (صم)

افتتح معهد العلاج المهني للبنين الصم في العام الدراسي ١٩٦٦/٦٥، ومعهد البنات الصم في العام الدراسي الثاني ١٩٦٧/٦٦، وهذان المعهدان يقبلان الطلبة الذين أنهوا فترة الدراسة والتدريب بمعاهد الصم والبكم «معاهد الأمل» والغرض منها اكتشاف المهارات وميول الطلبة تمهيداً لالتحاقهم بإحدى التخصصات بمعاهد التأهيل المهني، فتتخصص الطالبات فيه في الحياكة والتطريز والماكياج والموسيقى، بينما يتخصص الطلاب في الصناعات الجلدية والأثاث واللحام والسمكرة والطباعة، ويزود المعهد التلاميذ بالسماعات الفردية والزوجية لتسهيل عملية الدراسة والتحصيل، ومدة الدراسة فيه سنتان يلتحق بعدها الطلبة بمعاهد التأهيل المهني.

معهد التأهيل المهني - بنين وبنات - (صم وتربية)

أنشئ في العام الدراسي ١٩٦٨/٦٧ معهد للتأهيل المهني بنين وفي العام الثاني ٦٨/ ١٩٦٩ معهد آخر للبنات الغرض منهما تأهيل الطلبة والطالبات الذين أنهوا دراستهم بمعاهد الصم والبكم ومعاهد التربية «المتأخرين دراسياً» تأهيلاً مهنياً، وتدريبهم على بعض الصناعات والحرف المناسبة لهم وذلك حتى يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم فيما بعد - أي بعد التخرج- مهنياً واقتصادياً ويكونوا أعضاء نافعين في المجتمع[٨٦].

ويضم معهد التأهيل المهني شعبتين :

شعبة التربية : ويقبل فيها الطلبة الذين بلغوا سن الرابعة عشر في معاهد التربية «المتأخرين دراسياً» والطلبة الذين تكرر رسوبهم ثلاث سنوات متتالية في المدارس العادية في الصف الأول المتوسط في المرحلة المتوسطة، ثم تجرى عليهم اختبارات الذكاء والفحوص النفسية والاجتماعية للتأكد من أن التأخر الدراسي ناتج عن تأخر عقلي أو لأسباب صحية ونفسية، وليس لإهمال الطالب المتعمد في الدراسة والتحصيل.

شعبة الأمل : ويقبل فيها من أنهى الدراسة بالمرحلة الابتدائية ومرحلة الإعداد المهني للصم بالمعاهد الخاصة، ومدة الدراسة بالمعهد أربع سنوات، حيث يختار الطالب أو الطالبة إحدى المهن التي سبق له أو لها دراستها في مرحلة الإعداد المهني، بالإضافة إلى الدراسات النظرية المتعلقة بكل مهنة، والمهن التي تُدرَّس في المعهد هي : صناعة جلدية، صناعة الأثاث، سمكرة وأدوات صحية، معادن وبرادة، طباعة على ماكينات الطباعة والتجليد للبنين، وخياطة وتفصيل وتطوير، تريكو، آلة كاتبة (عربي، أفرنجي)، أعمال السكرتارية، فن تجميل وتدبير منزلي للبنات.

تعليم الكبار ومحو الأمية

لعل من متطلبات رقي المجتمعات وتطورها هو الاهتمام بتعليم الراشدين فيها مثل اهتمامها بتعليم الصغار، وتعليم الراشدين له أهمية كبيرة، حيث يؤهل أعداداً من أفراد المجتمع، ليكونوا ذوي كفاءة إنتاجية قادرين على مواجهة التطور في البلاد

ليكونوا بذلك أعضاء فعالين في المجتمع، ولهذا كان في خطة دائرة المعارف آنذاك القيام بمهمة تعليم الراشدين، الذين فاتتهم فرص التعليم في صباهم، وإزالة الأمية المتفشية بين العديد من أفراد السكان[٨٧] . فتعاونت دائرتا المعارف والشؤون الاجتماعية والعمل في العام الدراسي ١٩٥٧/٥٦ على افتتاح ستة مراكز لمكافحة الأمية بين أفراد الجيش والشرطة.

كما انتدب بعض المدرسين لإعطاء دروس محو الأمية لمرضى مستشفى الأمراض الصدرية، وقد انضم إلى هذه المراكز من السنة الأولى حوالي (٤٢٠) طالباً، ولهذا، فإن تعليم الراشدين في الكويت يسير على ما يلي[٨٨] : محو الأمية وتحسين المؤهل الدراسي، وتهدف برامج محو الأمية وتعليم الراشدين إلى ما يلي[٨٩] : القضاء على الأمية، توفير فرص التعليم للذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم في صباهم، العمل على رفع مستوى الدارسين المهني وإكسابهم المهارات والتدريبات اللازمة لزيادة إنتاجهم، مساعدة الراشدين على مواجهة التطور الحضاري والاجتماعي، وإعدادهم ليكونوا مواطنين صالحين لهم القدرة على الاستفادة من أوقاتهم بطرق بنّاءة تعود عليهم بالنفع والفائدة.

وبعد نجاح برنامج محو الأمية في سنته الأولى، أنشئت مراكز في السنوات التالية، وتولت دائرة المعارف توفير الكتب المدرسية ولوازم الدراسة، بينما تولت دائرة الشؤون الاجتماعية الإشراف الإداري والمالي على هذه المراكز .

وقد كان الغرض الأساسي من فتح المراكز هو القضاء على الأمية بين أفراد الشعب، وإعطاء الدارسين قدراً من القراءة والحساب والقرآن الكريم، ولكن بعد فترة من فتح هذه المراكز لاحظ المسؤولون زيادة الإقبال على الدراسة، فارتأت الدائرتين ضرورة مواصلة التعليم في تلك المراكز إلى السنة الثالثة، ثم بلغ عدد الذين أنهوا دراستهم إلى السنة الثانية المتوسطة في العام الدراسي ١٩٦٢/٦١ حوالي (٤٠٠) طالب وطالبة، ولهذا رأى المسؤولون ضرورة فتح فصول للسنوات الدراسية التالية تحت إلحاح الدارسين ورغبتهم في مواصلة التعليم، وهناك تزايد واضح في عدد المنتسبين لهذه المراكز كما أن نسبة الكويتيين بينهم كبيرة. وبعد أن كانت دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل تتعاون مع دائرة المعارف في برامج محو الأمية انتقل الإشراف في عام ١٩٦١ إلى وزارة التربية[٩٠].

وقد أصبح تعليم الراشدين ومحو الأمية يتألف من المراحل التالية:

مرحلة محو الأمية، وهي تعادل المرحلة الابتدائية في المدرسة النهارية، إلا أنه منذ السنة الدراسية ١٩٦٦/٦٥ اختصرت المدة الزمنية المقررة لها من أربع سنوات إلى سنتين دراسيتين، ويدرس فيها مواد اللغة العربية، القرآن الكريم، الدين والحساب والثقافة العامة فقط.

المرحلة المتوسطة ، المرحلة الثانوية ، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، وتطبق فيها ذات المناهج والخطط الدراسية المتبعة في المدارس النهارية.

وتُعد مشكلة الغياب اليومي والانقطاع عن مواصلة الدراسة من أهم المشاكل التي تواجه مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، حيث تتراوح نسبة الغياب في فصول الدراسة بين ٣٠٪، و٥٠٪ من مجموع الدارسين[٩١] . وترجع هذه المشكلة إلى أسباب عديدة منها ظروف خاصة تواجه الدارس نفسه، سواء في عمله أو في منزله، ومنها بعض الصعوبات التي يلاقيها الدارسون في المراكز، وقد تكون في طريقة التدريس أو الكتب التي يدرسونها أو تعدد حالات الرسوب والفشل، مما يولد لدى الدارسين الملل والإهمال، لهذا يضطر الكثير منهم إلى ترك الدراسة أو كثرة التغيب .

ولهذا فإن على وزارة التربية التعاون مع بعض المؤسسات والوزارات لمساعدة الموظفين والعمال الدارسين في هذه المراكز لتعديل دوام عملهم ليتناسب مع دراستهم المسائية. كما أن على وزارة التربية نفسها معالجة المشاكل التربوية والتعليمية التي يواجهها الدارسون من المركز نفسه أو من القائمين على التدريس فيه، لأن عملية تعليم الكبار لا شك تختلف في أسلوبها عن تعليم الصغار، «هناك ثمة فروق بين الكبار والصغار في مستوى النضج العقلي والعاطفي تستلزم تعديل الأهداف والغايات المنشودة»[٩٢] ، فهي بحاجة إلى مدرسين مدركين للدور الكبير في توجيه طلبة غير عاديين، كما يجب أن تكون الكتب الدراسية أكثر ملاءمة لمستوى تفكير هؤلاء الطلبة، حتى لا تثير الكتب في نفوس الدارسين الملل والضيق، ولا تكون حالات الرسوب بالكثرة الموجودة في مراكز تعليم الكبار، والواقع أن هذه المشكلة لن يجدي معها إلا إقرار قانون التعليم الإلزامي للكبار، لأنه سيلزم الوزارات والمؤسسات المختلفة بتوفير الوقت المناسب لانتظام الدارسين في مراكز محو الأمية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الكويت في هذا الميدان، إلا أن تعداد عام ١٩٧١ بين أن نسبة الأمية في الكويت أصبحت حوالي ٤٩٪ من السكان، وهذا يعني أن برامج الأمية أزالت نسبة من الأمية تقدر بحوالي ١٩٪ من نسبة الأمية المتفشية بين السكان.

التعليم الخاص

قد يتسائل المرء عن الظروف والعوامل التي أدت إلى ظهور المدارس الخاصة وانتشارها في الكويت، حيث إن الخدمات التربوية والتعليمية متوفرة للجميع من أولى مراحل التعليم إلى أعلاها، ولا يزال المسؤولون عن التعليم يواصلون جهودهم في سد كل الثغرات التي قد تطرأ على التعليم.

الواقع أن دولة الكويت - إثر نهضتها الحضارية سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية- تعرضت لموجات بشرية هائلة أتتها من مختلف دول العالم العربي والأجنبي، وكونت بالتالي الأعداد الضخمة التي صار يتألف منها المجتمع الكويتي، فكثرت الجاليات العربية وغير العربية، ولا شك أن أكثر تلك الفئات أخذت من الكويت مستقراً ومنزلاً لها وبدأت تحاول تعليم أبنائها، ولكنها شعرت أن المدارس الحكومية عاجزة عن مواجهة جميع الأعداد الضخمة منهم ففكرت هذه الجاليات في إنشاء مدارس خاصة بها، فتتحمل بذلك بعض أعباء المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة. هذا بالإضافة إلى الجاليات الأجنبية التي سعت إلى توفير التعليم لأبنائها، ففتحت مدارس أجنبية طبق فيها التعليم المتبع في وطنها الأصلي، وبهذا الشكل انتشر التعليم الخاص بالكويت ليسد العجز في استيعاب جميع الطلبة والطالبات في الكويت في مدارسها[٩٣].

ومما لا شك فيه أن المدارس الخاصة هذه بذلت جهوداً كبيرة في التعليم، ولولاها لبقيت أعداد ضخمة من الأطفال بدون تعليم، خاصة وأنها تضم جميع المراحل التعليمية، فقد بلغ عدد المدارس والمعاهد العربية والأجنبية التابعة للتعليم الخاص في العام الدراسي ١٩٧٢/٧١ (٨٢) مدرسة ومعهداً، كما بلغ عدد طلابها في نفس السنة (٣٢٩٢٣) طالباً وطالبة. وقد سار الكثير من المدارس الخاصة بعد نشأتها وفق خطة دراسية ومنهجية وضعتها لنفسها، لا تتمشى

مع خطة الدراسة التعليمية السائدة في مدارس الكويت العامة التي اعتمدتها وزارة التربية. ولما كانت هذه الطريقة تتعارض مع سياسة البلاد التعليمية كما تتنافى مع الأساليب والأسس التربوية السليمة، رأت الوزارة أهمية الإشراف والمراقبة على تلك المؤسسات التعليمية. ففي تاريخ ١٩٥٩/١٢/١ صدر أول قرار نظامي للإشراف على تلك المدارس والمؤسسات التعليمية غير الحكومية من المجلس الأعلى، وقد نص القرار على ما يلي[٩٤]:

إثبات حق السيادة الوطنية، الارتفاع بمستوى هذه المدارس لتصبح إدارة الثقافة نافعة، مراعاة أسس التوجيه والتربية بصورة تتمشى مع الأهداف القومية والتقاليد السائدة. ولتحقيق مبدأ الإشراف على تلك المؤسسات أنشأت الوزارة عام ١٩٥٩ قسماً خاصاً فيها لمراقبة هذه المدارس ومتابعة سير العمل والدراسة، ومدى تطبيقها للوائح والقرارات التي تصدرها الوزارة من أجل تنظيم سير العمل فيها والارتفاع بمستوى الأساليب التربوية والتعليمية[٩٥]، إلا أن هذا الإشراف كان إشرافاً إدارياً وتنظيمياً فقط، ثم ما لبث أن أصدرت الوزارة قراراً ينص على إلزام جميع المدارس غير الحكومية بتطبيق مناهج الوزارة في جميع المواد الدراسية، ابتداء من العام الدراسي ١٩٦٨/٦٧، واتباع النظم السائدة في وزارة التربية من حيث قبول الطلاب وأعمارهم، وكثافة الفصول والمستويات التعليمية واستعمال كتب الوزارة المقررة في مراحل التعليم المختلفة[٩٦].

أما بالنسبة للمدارس الخاصة الأجنبية، وهي مدارس أبناء الجاليات غير العربية، فتلك تُعفى من تطبيق مناهج وأنظمة الوزارة، حيث إن هذه المدارس تسير على المناهج الدراسية السائدة في وطنها الأصلي، ولكن هناك بعض الشروط الواجد مراعاتها في تلك المدارس هي: تدريس اللغة العربية، تدريس الدين الإسلامي للطلاب المسلمين، تدريس تاريخ وجغرافية الكويت لجميع الطلاب باللغة التي تدرسها المدرسة[٩٧]. أما بالنسبة للنواحي المادية وهي المصاريف المحددة لكل طالب في كل مرحلة، فقد اهتمت الوزارة بتحديد الأقساط المدرسية المناسبة لكل مرحلة، فحددت رسوماً ثابتة، ويحق لأي مدرسة تجاوزها[٩٨].

ومازالت الوزارة تسعى إلى تحقيق الإشراف التام على كافة النواحي المتبعة في المدارس الخاصة التعليمية منها أو الإدارية والمالية، فأصبحت المدارس الخاصة بعد أن كانت تسير على

مناهج دراسية مختلفة تتبع مناهج وزارة التربية، كما أنها تستخدم جميع الكتب الدراسية المقررة، وتبيع الوزارة الكتب الدراسية لتلك المدارس بسعر التكلفة، كما أنها حددت أيضاً الأسعار التي تُباع بها لطلبة المدارس الخاصة[٩٩].

وتتبع المدارس الخاصة نظم النقل والامتحانات المتبعة في الوزارة، أما المدارس الأجنبية فإن فيها نظاماً خاصاً في الامتحانات يوافق النظم المتبعة في البلاد التي تنتسب إليها هذه المدارس، كما تجري الوزارة دورات تفتيشية على المدارس الخاصة لمراقبة الأحوال الدراسية والإدارية فيها، بالإضافة إلى تطبيق ما تصدره الوزارة من أنظمة وتوجيهات.

والواقع أن عملية الإشراف على المدارس الخاصة وتوجيهها أدت إلى الارتفاع بمستوى الدراسة فيها وزيادة الإقبال عليها، حيث أصبحت مدارس معترفاً بها من قِبَل الجهات المسؤولة عن التعليم في البلاد [١٠٠].

هناك ارتباط مباشر بين تطور التعليم ونوعية المناهج الدراسية، فالمناهج أحد الأركان الهامة في عملية التعليم، وسيؤثر المنهج الدراسي بالتالي على تحسين مستوى التعليم وانخفاضه، وقد كانت وزارة التربية تعتمد في مناهجها وخططها الدراسية على نمط المناهج الدراسية المصرية، إلا أن المسؤولين في وزارة التربية شعروا بأهمية تغيير المناهج القديمة ووضع مناهج دراسية تناسب ظروف المجتمع الكويتي.

فألفت في ١٩٥٥ لجنة فنية لهذا الغرض، ثم تلا ذلك تشكيل لجنة عليا تُسمى «اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية» لتقوم بتنظيم دراسات وبحوث بشأن تغيير المناهج وتطويرها [١٠١]. إلا أن هذا التغيير لم يحقق النتائج المرجوة منه، فالمناهج مازالت قائمة على أسس المفهوم التقليدي للتربية، ولهذا فهي تقف سداً أمام تحسين التربية[١٠٢].

وتتعسف المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم بالكويت باكتظاظها بالمعلومات والموضوعات المكررة الموجهة إلى دراسة الماضي وذلك ما يضفي على المناهج طابع الصعوبة والملل، وقد واجه القائمون على عملية تطوير المناهج صعوبة في وضع مناهج حديثة ملائمة

لظروف البيئة المحلية، وذلك لفقدان التربية الأهداف العامة والأهداف الخاصة النابعة من مطالب المجتمع الكويتي واحتياجاته بحيث تحاول المناهج تحقيق تلك الأهداف، ولذا اتصفت المناهج بالكويت بالجمود والخلو تقريباً من الدراسات التقنية والتكنولوجية، كما أدى ذلك إلى جعل الكتب المدرسية مطولة ومملة ومليئة بالتكرار والتعارض، سواء في إعطاء المعلومات أو في طرح القيم بين مادة وأخرى[١٠٣].

ولهذا فإن إجراء تعديلات في المناهج والكتب الدراسية لا بد أن يراعي فيه تحقيق مطالب المجتمع المتغير أولاً، ثم تحقيق الأهداف المرجوة لكل مرحلة في التربية، ففي رياض الأطفال لا بد أن تؤكد المناهج على ضوء التربية في معرفة قدرات الأطفال وميولهم، وأن تكون المناهج نابعة من نشاط الطفل الذاتي، بينما تحقق المناهج في المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة نمواً لمواهب التلاميذ وميولهم وتزويدهم بقدر من الثقافة العامة، وتساعد في المرحلة الثانوية على اكتساب الطالب المفاهيم الأساسية ومعرفة وسائل معالجة الأمور، بحيث يتمكن الطالب من الاستفادة بالخبرات التي تلقاها في المدرسة، كما يجب أن تعطي المناهج صورة واضحة لمشاكل المجتمع المختلفة، وأن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظروف المجتمع الراهن ومجتمع المستقبل، كما لا بد أن يراعى في تأليف الكتب المدرسية الاستعانة بأشخاص محيطين بالجو الدراسي في تلك المراحل ولهم معرفة بمستوى الطلاب العقلي والدراسي، فعملية تأليف الكتب يجب أن يكلف بها المفتشون والمدرسون الأوائل ومدرسو المواد مع بعض الاخصائيين في التربية لأنهم أنسب الأشخاص للقيام بهذه المهمة التربوية .

لهذا نرى أن هناك حاجة لإنشاء مركز للبحوث والمناهج لإعادة النظر في المناهج الدراسية وإعادة تأليف الكتب المدرسية، بحيث يوجه الاهتمام بالمناهج الجديدة للاعتبارات الأساسية التالية: ديمقراطية النظام الاجتماعي، النظام الاقتصادي الجديد مع التركيز على التصنيع، وبخاصة التصنيع الآلي، تحقيق المجتمع المتسامح الذي تندثر فيه بالتدريج عادات العرف والتقاليد، لتفسح المجال أمام الفرد في اختيار نمط الحياة الذي يحقق سعادته، الاتجاه العقلي في الدين والأخلاق[١٠٤].

وقد عقد بالكويت مؤتمر هام للمناهج في العام الدراسي ١٩٧٢/٧١، وتم خلال المؤتمر استعراض عام للمناهج الحالية لتوضيح الخطوط الرئيسية لها، ونقدها بصورة سليمة وأسلوب بناء يؤدي إلى المصلحة العامة [١٠٥]. وتفرعت عن المؤتمر تسع لجان تولت دراسة وبحث الخطط التعليمية والمناهج الدراسية، ثم قامت كل لجنة بإعطاء، وتقديم المستويات المقترحة التي وضعتها بعد دراسة وتحليل وافيين للمناهج الحالية [١٠٦].

وقد أصدر المؤتمر (٣٧) توصية بشأن السياسة العامة للمناهج كان من أهمها ما يلي:

- وضع أهداف محددة للسياسة التربوية ترتكز على دراسات علمية، واستطلاع شامل الاحتياجات التنمية في المجتمع، التركيز في دراسة المواد على المفاهيم الرئيسية وجوانب التطبيق دون التلقين، أن تولي المناهج عناية خاصة بالمتفوقين والمتخلفين وأن تعد مناهج خاصة بهم، الاهتمام بالتوجيه المهني في المرحلة الثانوية، كما أوصى المؤتمر باشتراك الهيئات والمؤسسات والمهتمين بالتعليم في وضع المناهج، ويقترح لذلك تشكيل مجالس استشارية [١٠٧].

البعثات الدراسية :

بعد توسع التعليم الثانوي وازدياد عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية، عمدت وزارة التربية إلى تنظيم البعثات الدراسية المرسلة إلى الخارج (بعد أن كانت ترسل جميع الحاصلين والحاصلات على الشهادة الثانوية العامة في بعثات دراسية للخارج) ففي عام ١٩٥٩ وضع نظام خاص للبعثات الدراسية حدد فيه نسبة المستفيدين من تلك البعثات بحوالي (٨٠٪) من مجموع طلبة القسم الأدبي و(٧٠٪) من مجموع طلبة القسم العلمي، بينما ترسل جميع الرغبات من الطالبات الحاصلات على شهادة الثانوية العامة بقسميها الأدبي والعلمي [١٠٨].

ويبدو أن نظام البعثات هذا قد جاء في وقت غير مناسب، فالكويت كانت في تلك الفترة في أمسّ الحاجة لأكبر عدد من خريجي وخريجات الجامعة، خاصة وأنه كان في استطاعتها مادياً إرسال جميع الحاصلين على الشهادة الثانوية في بعثات دراسية للخارج، وبالفعل فقد واجهت الوزارة بعض الصعوبات في تطبيق هذا النظام، ولهذا فقد كانت ترسل بعض الطلبة الذين لم تكن تشملهم النسبة المقررة من المستفيدين بالنسبة

في الخارج، حينما شعرت أنها مسؤولة إزاء تحقيق طلبات بعض المؤسسات الحكومية في توفير التخصصات الفنية لها [١٠٩] ، وإن كانت هناك بعض البعثات الدراسة التي ترسل على حساب بعض القطاعات الخاصة والعامة في البلاد [١١٠].

كما أن هناك فئة من الطلبة تواصل تعليمها على نفقتها الخاصة، وإن كانت هذه الفئة تنضم إلى بعثات وزارة التربية إذا أتمت السنة الجامعية الأولى بنجاح، ويتضح من هذا أن نسبة كبيرة من الحاصلين على الشهادة الثانوية (إن لم يكن جميعهم) يوفدون في بعثات دراسية إلى الخارج لمواصلة تعليمهم العالي أو الجامعي، سواء على نفقة وزارة التربية أو على نفقة الأهالي أو على نفقة القطاعات العامة أو الخاصة[١١١].

أما بالنسبة لأنواع التعليم الأخرى «فيرسل خريجو الكلية الصناعية على شرط أن يكون الطالب أحد الثلاث الأوائل في قسمه ومن الكويتيين، كما يرسل خريجو المعهد الديني في بعثات إلى كليات الأزهر ودار العلوم، ونظراً لقلة عدد الخريجين من المعهد، ولكون أغلب الخريجين يدرسون ليخرجوا معلمين للغة العربية والدين، فإنهم يرسلون جميعاً في بعثات إلى الكليات المذكورة[١١٢].

كما أقرّ نظام ١٩٥٩ إرسال بعثات طلابية للذين أنهوا السنة الأولى بنجاح لمواصلة تعليمهم في معاهد ودور المعلمين في مختلف الدول العربية[١١٣].

ونظراً لزيادة أعداد البعثات الطلابية في الخارج، أصدرت وزارة التربية قراراً يقضي بتشكيل إدارة العلاقات الثقافية لترعى شؤون البعثات المختلفة في وزارة التربية نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به[١١٤].

وفي عام ١٩٦٦ (بعد افتتاح جامعة الكويت) ألغي نظام البعثات السابق ووضع نظام جديد [١١٥]، وأعدت خطة حديثة للبعثات المرسلة إلى الخارج حددت على أثرها نسبة الطلبة المرسلين في بعثات إلى الخارج للحاصلين على ٧٠٪ فأكثر من مجموع الدرجات في الشهادة الثانوية العامة والصناعية والتجارية، ولذوي المواهب الفنية أو الموسيقية أو في مجال التربية البدنية ولدراسات معينة غير متوافرة في كليات جامعة الكويت[١١٦].

ولذا كان لافتتاح جامعة الكويت أثر بالغ في تقليل عدد البعثات الطلابية إلى الخارج، فلم تعد وزارة التربية ترسل بعثات لكليات الآداب والعلوم أو كليات الحقوق والتجارة والاقتصاد، واقتصرت البعثات على الكليات العملية والفنية التي لم تنشأ بعد في جامعة الكويت، مثل كلية الطب والصيدلة وكلية الهندسة وغيرها من التخصصات العملية والفنية المتعددة التي تحتاجها الكويت في مختلف الميادين.

وكما يلاحظ أنه إثر قرار النظام الجديد للبعثات، زادت نسبة أعداد الطلبة الذين يدرسون في الخارج على حسابهم الخاص، فالوزارة لم تعد ترسل بعثات دراسية للخارج في التخصصات المتوفرة في جامعة الكويت، علماً بأن هناك أعداداً كبيرة من الطلبة الكويتيين الذين يستفيدون من التعليم الجامعي في الكويت، فقد حددت نسبة القبول بالجامعة بحوالي ٥٥٪ فأكثر، ولهذا تضطر الفئة التي لا تحصل على المجموع المناسب، للدراسة على نفقتها الخاصة أو على نفقة جهات أخرى تقدم منحاً دراسية سنوياً، فقد بلغ مجموع الطلبة الذين يدرسون في الخارج خلال العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ على نفقة وزارة التربية حوالي (٥٣٣) طالباً وطالبة، بينما بلغ مجموع الطلبة الذين يدرسون على نفقتهم أو نفقة جهات أخرى حوالي (٤٥٧) طالباً وطالبة[١١٧].

كما يلاحظ في السنوات الأخيرة إقبال الطلبة الكويتيين على الاستفادة من المنح الدراسية التي تقدمها بعض الدول العربية والغربية للطلبة الكويتيين، وقد بلغ مجموعهم خلال العام الدراسي ١٩٧٠/٦٩ (٤٣) طالباً وطالبة[١١٨].

ظروف وأسباب إنشاء جامعة الكويت وأهدافها :

بعد أن حققت الكويت التطور الذي شهدته البلاد منذ الخمسينات في مجالات التربية والتعليم، وبعد أن شمل التعليم أنواعاً عديدة من الخدمات التربوية رأى المسؤولون في دائرة المعارف (آنذاك) ضرورة استكمال المراحل الدراسية في البلاد، خاصة بعد أن توفرت الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لإنشاء جامعة كويتية. وفي عام ١٩٦٠ تقدمت دائرة المعارف بطلب إلى منظمة اليونسكو لانتداب خبير لدراسة موضوع إمكانية إنشاء جامعة

كويتية، ثم تكونت لجنة من الخبراء حدد معارف الكويت صلاحيتها لدراسة الأمور التالية: دراسة إمكانية إنشاء جامعة في الكويت، تقديم الاقتراحات الخاصة في حالة الموافقة على الإنشاء بالنسبة لموعد التنفيذ وطريقة التنفيذ [١١٩].

وبعد الدراسة التي قامت بها تلك اللجنة أعطت تقريراً مفصلاً عن النتائج التي توصلت إليها من دراستها للموضوع «وقد رأت اللجنة أن قرار إنشاء الجامعة أمر ضروري، وإذا ما أريد لهذا المشروع أن يخرج إلى حيز الوجود، فإنه يحتاج إلى فترة من الإعداد الدقيق، وترى اللجنة أن تمتد هذه الفترة سنتين أو أكثر» [١٢٠].

وفي عام ١٩٦١ أنشئ على ضوء التقرير المقدم مكتب لإعداد جامعة الكويت بناء على ما جاء في تقرير اللجنة: «من ذلك كله يتبين أن التنظيم والإعداد لجامعة الكويت يستلزم أن ينشأ له جهاز خاص يقوم ضمن نطاق دائرة المعارف وبإشرافها وعلى مسؤوليتها، ويعزز له وللجامعة ميزانية خاصة ضمن ميزانية المعارف، ويتولى هذا الجهاز العمليات المختلفة للإعداد للجامعة، حتى يتم تكوين جهازها الخاص قبل فترة السنتين المشار إليها، وللجهاز الذي ينشأ في دائرة المعارف أن يستعين بمن يشاء من المستشارين والخبراء، كما له أن يعقد اللجان الفنية لدراسة مسائل معينة» [١٢١].

تقدمت اللجنة بتقديم المقترحات والأسس الأولية لإنشاء الجامعة وشروط تأسيسها ونوعية الدراسات المطلوبة والأقسام العلمية والأدبية فيها، كما رأت اللجنة أن مشروع إنشاء جامعة سيحتاج إلى فترة من الإعداد والتنسيق، ويستعدي ذلك تأليف مجلس مؤقت لها يتولى عملية الإعداد والإشراف إلى حين تأسيس مجلس دائم، كما يتولى مجلس الوزراء مسألة التخطيط وتحديد الكليات والدراسات التي ستكون بالجامعة على أن يتم الافتتاح في العام الدراسي ١٩٦٥/٦٤، ثم تقرر تأجيل المشروع لمزيد من الدراسة، ولكن لم يلبث، وتحت ضغط الظروف الملحة وحاجة البلاد إلى أكبر عدد ممكن من الخريجين وخاصة في مجال التربية لإعداد المدرسين والمدرسات، أن عاد التفكير في إنشاء الجامعة، فصدر قرار مجلس الوزراء في ٢٧/ ١٩٦٥/٦ بالموافقة على إنشاء كلية للمعلمين والمعلمات [١٢٢].

وتنفيذاً للقرار استعانت وزارة التربية في سبتمبر عام ١٩٦٥ بلجنة برئاسة الأستاذ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل وكيل وزارة التعليم العالي بالجمهورية العربية المتحدة آنذاك مع بعض المستشارين لإعادة دراسة الموضوع ووضع خطة متكاملة للتنفيذ[١٢٣].

وقد قامت اللجنة بمساعدة رجال من التربية والتعليم بالكويت، بدراسة الإمكانيات المتوفرة لتحقيق قرار مجلس الوزراء بإنشاء كليتين تضمان أقساماً علمية لإعداد المدرسين والمدرسات، وتكون هذه الأقسام العلمية هي النواة لكليات العلوم والآداب والتربية، فقد جاء في تقرير هذه اللجنة أن هذه الأقسام العلمية هي «اللغة العربية وآدابها، التاريخ، الجغرافيا، الفلسفة، الاجتماع، التربية وعلم النفس، الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، النبات، الحيوان، والجيولوجيا»[١٢٤].

وبالتالي تكون هذه الكليات هي الحجر الأساسي في تكوين جامعة الكويت، فقد رأت اللجنة أن تصبح الكليتان نواة لإنشاء جامعة الكويت، وتنفيذاً لذلك وحرصاً على سلامة التخطيط العلمي للمستقبل، رؤي أن تحمل إحدى الكليتين اسم كلية العلوم والآداب والتربية والأخرى كلية البنات الجامعية[١٢٥].

وبعد ذلك وضعت اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ المشروع تتناول المباني والمنشآت والمختبرات وأجهزتها، بالإضافة إلى خطط الدراسة واحتياجات الجامعة لهيئات التدريس والهيئات الإدارية ومتطلبات الدراسة، ثم أعدت اللجنة مشروع قانون التعليم الذي ستسير عليه الكليتان المقرر إنشاؤهما والكليات التالية[١٢٦].

وقد انتهت الدراسة التي قامت بها هذه اللجنة «إلى أن الحاجة أكثر من ماسة إلى التعجيل في تنفيذ قرار مجلس الوزراء، وأن تبدأ الدراسة في الكليتين في مطلع العام الدراسي ٦٦/ ١٩٦٧ مع اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك، على أن يراعى في التنفيذ ضمان صلاحية المشروع ليكون نواة للجامعة»[١٢٧].

أهم أهداف الجامعة [١٢٠]

- تطوير الحياة والثقافة وإجراء البحوث العلمية، وعلى الأخص في المجالات التي تخدم البيئة المحلية وما يجاورها.

- إكمال سلم التعليم بإقامة جامعة تعمل على رفع مستوى التعليم كله بصفة عامة، حيث إن ما حققه التعليم بمختلف مراحله من تطور كبير، وما حققته رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية من نجاح في السنوات القليلة الماضية، إنما هي أمور يحق للكويت أن تفخر بها، ولكن هذا التطور سيكون مبتوراً ما لم يؤد إلى مزيد من النمو، إذ لن يتمكن جهاز من التربية يقوم على المدارس الابتدائية والثانوية من تحقيق أفضل الثمار، ما لم يقم على رأسه مركز للتعليم العالي يساعد في الوقت ذاته على رفع مستواه.

- توفير حاجات البلاد من المدرسين والمهندسين والأطباء والقانونيين والاقتصاديين وغيرهم من أبناء الكويت الذين لا يتجاوز متوسط نسبة المؤهلين منهم تأهيلاً عالياً أكثر من ٤٪ من مجموع العاملين بالكويت.

لقد مرت الكويت في سنوات ما بعد الاستقلال بفترة نمت فيها تجارتها ونشاطها العمراني وخدماتها التربوية والصحية والاجتماعية نمواً كبيراً نتيجة دخل البلاد من البترول، ولكن هذا التطور لا بد أن يقوم على أسس من الإنتاج الاقتصادي والتخطيط الشامل، ولقد ألفت الحكومة لجنة للإنشاء والتنمية الاقتصادية لتحقيق هذه الغاية، فبدون الرجال المدربين المؤهلين لن يقوم مشروع على أسس ثابتة وبالتالي لن يكتب له النجاح.

أضف إلى ذلك أن على الشعب الكويتي أن يتلمس شخصيته وأن ينميها ويجلوها، وهذه الشخصية نتاج التاريخ وظروف الحاضر وأماني المستقبل وآماله، وعليه أيضاً أن يسهم مساهمة فعّالة في خدمة الأمة العربية والإنسانية عامة، ولا بد من جامعة للكويت ومن طائفة من الكويتيين الجامعيين، لتحديد معالم الشخصية الكويتية ضمن الإطار العربي القومي وجعل هذه الشخصية حقيقة حية مبدعة، فقد كانت هذه المهمة جزءاً أساسياً من الخدمات التي قدمتها الجامعات إلى شعوبها في كل مكان وزمان.

- التغلب على مشكلات إيفاد البعثات في سن مبكرة، فبالإضافة إلى ارتفاع تكاليف هذه البعثات، فإن كثيراً من الشباب الذين يذهبون إلى البلاد الغربية يواجهون ثقافات ونظماً في حياة تختلف اختلافاً بيناً عما ألفوه في بلدهم، فيصعب عليهم التكيف مع الحياة الجديدة مما يؤدي إلى كثير من الفشل والضياع مادياً ووجدانياً.

- مواجهة الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية، وتفادي مشكلة عدم وجود الأماكن اللازمة لهم في الجامعات والمعاهد الخارجية نظراً لكثرة أعدادهم.

- إفساح المجال أمام أبناء الخليج العربي لاستكمال التعليم الجامعي بما يعود بالخير عليهم وعلى بلادهم الشقيقة، حيث «إن الكويت في الوقت الحاضر تقدم العون لبعض الدول في منطقة الخليج للنهوض بمدارسها الابتدائية والثانوية، وبمضي الوقت يستدعي ذلك من الكويت أن تقدم العون للدراسات العليا، فجامعة الكويت ستكون في هذه الحالة مركزاً للدراسات العليا للطلبة من جميع أنحاء الخليج، وبالإضافة إلى حاجة هذا الجزء من الوطن العربي إلى الفنيين وذوي المهن، فإنه بحاجة إلى ما يوضح معالم تراثه العربي ويحدد موضعه ضمن الإطار العربي والثقافي العام، فلقد لعبت هذه المنطقة دوراً كبيراً لا في التاريخ العربي فحسب، وإنما في تاريخ العالم، وبإمكان جامعة الكويت أن تبعث الحياة في هذا التراث، وأن تهيئ المنطقة لأن تقوم بدور مماثل في المستقبل»[١٢٩].

- التعاون على أعلى المستويات العلمية والتعليمية مع الجهات العربية والأجنبية بما فيه الخير للبلاد والإنسانية جمعاء، والتعاون مع جامعات الدول العربية الأخرى في خدمة الأماني المشتركة للأمة العربية، ولا تنصب الحاجة على الحقول المهنية والفنية، وإنما تتعداها إلى عالم القيم والمبادئ على صعيديها الفردي والقومي.

افتتاح الجامعة

افتتحت جامعة الكويت بتاريخ ١٥ أكتوبر عام ١٩٦٦ بدءاً بكليتين هما : كلية العلوم والآداب والتربية وكلية البنات الجامعية[١٣٠]، وقد تكونت الجامعة عند تأسيسها من عدد من الأقسام العلمية التي تتولى تدريس المواد الخاصة بها، وهي الأقسام العلمية التالية:

أولاً : دراسات العلوم

قسم اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة الإنجليزية، قسم التاريخ، قسم الجغرافيا، قسم الفلسفة والاجتماع، قسم التربية وعلم النفس.

في خلال العام الدراسي الأول من افتتاح جامعة الكويت، اتضح أن هناك حاجة ملحة لإنشاء كليتين أخريين هما كلية الحقوق والشريعة، وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، فالكويت في حاجة إلى المؤهلين بالتخصصات التي تقوم بتوفيرها هاتان الكليتان للقطاعين الحكومي والأهلي، فضلاً عن الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة، والرغبة في تنويع دراسة هؤلاء الطلبة بدلاً من اقتصار الدراسة على الآداب والعلوم.

ولتنفيذ هذا المشروع وجهت جامعة الكويت دعوة لعمداء كليات الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والتجارة بجامعة عين شمس وكلية الشريعة بجامعة الأزهر للحضور إلى الكويت للإسهام في هذه الدراسة، ثم شكلت لجنة تحضيرية برئاسة مدير الجامعة وعضوية عدد من أعضاء مجلس الجامعة والنائب العام ووكيلي وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية والخبراء الاخصائيين العاملين بالكويت[١٣١].

وقد قامت هذه اللجنة بدراسة إمكانية إنشاء كليات أخرى في جامعة الكويت، وقد انتهت دراسة اللجنة إلى عرض المشروع على مجلس الجامعة[١٣٢]، فوافق على ما يلي :

«إنشاء كلية للحقوق وكلية للتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية على أن تبدأ الدراسة فيها خلال العام الدراسي ١٩٦٨/٦٧ »[١٣٣].

وقد بدأت الدراسة في هاتين الكليتين في العام الدراسي ١٩٦٨/٦٧ في الأقسام العلمية التالية:

في كلية الحقوق والشريعة

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم القانون الخاص، قسم القانون العام، قسم القانون الجزائي، قسم القانون الدولي.

في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

قسم المحاسبة والمراجعة، قسم إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، قسم التأمين والإحصاء.

الخلاصـــة

بدأ ظهور التعليم في الكويت عام ١٨٨٧ حينما افتتح أول كُتّاب لتعلم القراءة والكتابة، ثم توالى بعد ذلك إنشاء العديد من الكتاتيب الأهلية للبنين والبنات.

وقد بدأ التعليم النظامي في الكويت بإنشاء المدرسة المباركية في أوائل عام ١٩١٢، وهي أول مدرسة نظامية في الكويت، وقد كانت أهلية عند تأسيسها من حيث الإشراف المالي والإداري.

وفي عام ١٩٣٦ تأسس أول مجلس للمعارف في الكويت، وعلى أثر ذلك، أصبح التعليم تحت الإشراف الحكومي، وأدى هذا إلى مجيء البعثات التعليمية الأولى إلى الكويت، كما بدأت عملية تطبيق مناهج منظمة في مدرستي المباركية والأحمدية.

وفي عام ١٩٥٤ أعيد النظر في المناهج والخطط الدراسية على أثر مجيء الخبيرين التربويين إسماعيل القباني، ومتى عقراوي إلى الكويت ودراستها لأوضاع التعليم بها، فتغيرت النظم والمراحل الدراسية السابقة تبعاً لاقتراحاتهما، وأصبح التعليم يشمل على ثلاث مراحل دراسية، هذا بالإضافة إلى رياض الأطفال، ومدتها سنتان.

هذا وقد تعددت برامج التعليم ومعاهده على مستوى الثانوي وما بعده، وذلك لإعداد أبناء الكويت للقيام بمختلف الأنشطة والأعمال التي يتطلبها المجتمع الكويتي.

وجدير بالذكر أن وزارة التربية أولت اهتمامها بتعليم الكبار والقضاء على الأمية المتفشية بين أفراد الشعب، فافتتحت في العام الدراسي ١٩٥٧/٥٦ ستة مراكز لمكافحة الأمية، وتلا ذلك إنشاء العديد من هذه المراكز في مختلف مناطق الكويت.

وبعد انتشار التعليم الخاص في الكويت، أصدرت وزارة التربية في عام ١٩٥٩ قراراً يقضي بإشراف الوزارة على جميع المدارس والمؤسسات التعليمية غير الحكومية، ثم تلاه قرار آخر في عام ١٩٦٧ يقضي بإلزام جميع المدارس غير الحكومية باتباع مناهج الوزارة في جميع المواد الدراسية، وعلى مختلف مراحل التعليم. وغني عن البيان أن وزارة التربية أصدرت في عام ١٩٦٧ «قانون التعليم الإلزامي» الذي يقضي بإلزامية التعليم في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

ثم اتجهت الوزارة منذ أواخر الستينات إلى سياسة التخطيط والتنظيم وإعداد الخطط التربوية وفقاً لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، فوضعت خطتها الأولى للسنوات الخمس ١٩٦٨/٦٧ - ١٩٧٢/٧١. وبعد تنظيم المراحل الدراسية، بدأت الوزارة في الاهتمام بتنظيم المناهج الدراسية المقررة، فألفت لذلك لجاناً فنية محلية لوضع مناهج دراسية جديدة وتأليف كتب مدرسية لمختلف المراحل الدراسية محلياً.

هذا وقد أخذت الوزارة في الاهتمام بالتعليم الفني (الصناعي والتجاري والنسوي) وتشجيع الالتحاق بالدراسات العلمية والعملية، وإعداد الخطط والبرامج الدراسية والحديثة بناء على توصيات واقترحات الخبراء الفنيين. كما وضع المسؤولون بالوزارة نصب أعينهم العناية بإعداد المعلمين الكويتيين، والعمل على الارتفاع بمستوياتهم وتحسين مؤهلاتهم.

في العام الدراسي ١٩٦٧/٦٦ بدأ التعليم الجامعي في الكويت بإنشاء كلية الآداب والعلوم وكلية البنات الجامعية، ثم تلا ذلك إنشاء كلية الحقوق والشريعة، وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية خلال العام الدراسي ١٩٦٨/٦٧. أما التعليم العالي غير الجامعي بالكويت فقد بدأ في العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨ بإنشاء معهد لإعداد المعلمين والمعلمات يلتحق به الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي.



الهوامش

١ - كلباتريك، وليم، المدينة المتغيرة والتربية، ترجمة عبد الحميد السيد وآخرين، (مكتبة مصر، الفجالة ١٩٥٨)، ص ٦.

٢ - وقد تم قبول الكويت عضواً في منظمة اليونسكو خلال المؤتمر السياسي لليونسكو الذي عقد في باريس في نوفمبر ١٩٥٨؛ انظر التقرير السنوي للعام الدراسي ٥٩/١٩٦٠، (مطبعة حكومة الكويت، الكويت)، ص ١٠٧.

٣ - وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٦/١٩٦٧ (مطابع مؤسسة فهد المرزوق الصحفية، الكويت) ، ص ٢٤٥.

٤ - نفس المصدر السابق، ص ٢٤٦.

٥ - التنمية الاقتصادية في الكويت، تقرير البعثتين اللتين نظمهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير بطلب من حكومة الكويت، ترجمة الدكتور صلاح الدين الدباغ، مراجعة الدكتور محمد يوسف نجم، المكتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع (الكويت)، ص ٢٥١.

٦ - وليس أدل على ما تحقق من مكاسب للمواطنين في مجال التعليم سوى بيان ما يصيب الفرد في بعض الدول العربية والأجنبية: ففي عام ١٩٦١ بلغ متوسط ما أصاب الفرد الواحد في دولة الكويت من مصروفات الميزانية في حقل الخدمات التعليمية ٢٨ ديناراً، يقابله ٢ر٨ ديناراً في إيطالياً و٢١ ديناراً في بريطانيا و٩ر١٧ ديناراً في السويد، بينما تتراوح نسب هذه الخدمات في البلاد العربية ما بين ٩ر١ ديناراً و٥٠ر٠ ديناراً؛ انظر نشرة غرفة تجارة وصناعة الكويت، العدد ٥١ - نوفمبر ١٩٦٥، ص١١.

٧ - بدر الدين الخصوصي، مرجع سابق، ص ٤٠٢.

٨ - سنج جاسوانات، السياسة المقترحة لتخطيط الخدمات التربوية في الكويت، وهي تقارير مطبوعة على الآلة الطابعة، سنة الطبع غير مذكورة، ص ٢.

٩ - عبد الله عبد الدايم، التخطيط التربوي، أصوله وأساليبه وتطبيقاته في البلاد العربية، (بيروت - دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ١٩٦٦)، ص ١٦٢.

١٠- أوتاوي، أ. ك، التربية والمجتمع، مقدمة في اجتماعيات التربية، ترجمة وهيب سمعان وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٣.

١١- عبد الله عبد الدايم، مرجع سابق، ص ١٨.

١٢- صدر مرسوم أميري رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مجلس التخطيط، مادة (١) ينشأ في الكويت هيئة مستقلة بالتخطيط والتنمية تسمى مجلس التخطيط ويلحق بمجلس الوزراء، ومن مهامه رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة وتقرير برامج التنمية والإشراف عليها، انظر مجلة الكويت اليوم، العدد (٣٩٠)، ص ٣؛ انظر أيضاً خطة التنمية الاقتصادية الخمسية الأولى (١٩٦٧/١٩٦٨) (١٩٧١/١٩٧٢)، قطاع التربية والتعليم، ص ٢٠٣.

١٣- تسمى اللجنة العليا للتخطيط والتوجيه التربوي وتضم وكلاء الوزارات ومدراء الإدارات التعليمية والخبراء، ومهمتها وضع الخطط المقترحة والمشروعات اللازمة للنهوض بالتعليم وحل مشاكله القائمة.

١٤- مجلس التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ١٩٦٧/١٩٦٨ - ١٩٧١/ ١٩٧٢، الخطط القطاعية، أكتوبر ١٩٦٨ (مكان الطبع غير مذكور)، ص ٢٢٤.

١٥- وزارة التربية، تطوير التربية والتعليم بالكويت في السنوات الخمس الأخيرة (١٩٦٨-١٩٧٢)، الجزء الأول، نوفمبر ٢٩٧٢، ص ١.

١٦- وزارة التربية، تطوير التربية والتعليم بالكويت في السنوات الخمس الأخيرة، ص ٣٠.

١٧- وزارة التربية، استراتيجية التربية والتعليم في السنوات المقبلة (٧٣/١٩٧٤) (٧٩/ ١٩٨٠)، الجزء الثاني، ديسمبر ١٩٧٢، ص ٣.

١٨- المرجع السابق.

١٩- المرجع السابق.

٢٠- في عام ١٩٦٥ تغير الاسم إلى «وزارة التربية» فقط تمشياً مع صلاحيتها والمسؤولية الحديثة التي يقوم بها من تربية وإعداد للنشر على أسس فنية وعلمية صحيحة في مختلف نواحي التربية، وقد جاء هذا كنتيجة لتوصية أقرّها مؤتمر وزراء التربية العرب المنعقد في بغداد عام ١٩٦٤ والسبب المباشرة للتغيير هو التأكد على دور التربية، يقول الأستاذ صالح عبد الملك الصالح، وزير التربية الكويتية السابق إن : «للتسمية الأخيرة هذه في نفسي معنى ... معناها أن التعليم من الابتدائي إلى الثانوي يعتبر تربية وليس تعليماً، وهذا في رأيي قفزة في مفهوم التعليم، أي أن الشخص الذي يجب أن

يكون قد تربى تربية كاملة نافعة، يجب عليه أن يحصل على الشهادة الثانوية بعد أن كان الشخص خاتم القرآن يعتبر متعلماً ومثقفاً، وانتهى الأمر، والشخص الذي يفك الخط يعتبر تعليمه كاملاً، أصبحنا اليوم نعتبر حامل الشهادة الثانوية قد أكملت تربيته فحسب، ولكي يصبح معلماً ينبغي له أن يدرس إلى ما فوق الثانوي»،. محاضرات الموسم الثقافي ١٩٦٨ مطبوعات رابطة الاجتماعيين الكويت مقال عن تطور التعليم في الكويت» لسعادة وزير التربية الكويتية السابق، الأستاذ صالح عبد الملك الصالح، ص١٠٠.

٢١- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٦/٦٥ (مطبعة حكومة الكويت)، ص ٢١.

٢٢- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي (الكويت - مطابع مقهوي ١٩٧٩)، ١٩٧١، ص١٧.

٢٣- محاضرات الموسم الثقافي ١٩٦٨ مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت، مقال عن تطور التعليم في الكويت «لسعادة وزير التربية، الأستاذ صالح عبد الملك الصالح، ص ١٠١.

٢٤- سنج، جاسونات، تخطيط خدمات التربية وإدارتها في الكويت، ص ١١.

٢٥- مجلس التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى، قطاع التربية والتعليم، ص٢٠٦.

٢٦- وزارة التربية، تخطيط التربية في الكويت، ص ٦٠.

٢٧- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٧١/٧٠، مطابع مقهوي، الكويت، ص ١٥.

٢٨- سنج، جاسونات : السياسة المقترحة لتخطيط التربية في الكويت، ص ٣.

٢٩- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٧١/٧٠، مرجع سابق، ص ١٥.

٣٠- دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام ١٩٥٧/٥٦ الدراسي (مطابع حكومة الكويت)، ص ٢٠.

٣١- دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام ١٩٥٨/٥٧، ص ٢٢، ٢٣.

٣٢- محمد جمال صقر، (اتجاهات في التربية والتعليم. دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٥)،ص ٦٠.

٣٣- وزارة التربية، الكويت، نشرة إحصائية عامة للعام الدراسي ١٩٧٣/٧٢، مايو ١٩٧٣، ص ٤.

٣٤- نفس المرجع.

٣٥- سنج، جاسوانت، تخطيط خدمة التربية وإدارتها في الكويت، ص ٣٤.

٣٦- منير عبد الله المشعان وهدى الناشف، بحث استطلاعي في برنامج الرياضي (مطابع دار السياسة، ١٩٧٢)، ص ١١.

٣٧- المجلس التأسيسي، دستور دولة الكويت، وقانون الانتخاب مادة (٤٠)، مطبعة حكومة الكويت، سنة الطبع غير مذكورة، ص ١٨.

٣٨- اشتقت أهداف المدرسة الابتدائية من المبادئ الأساسية التي تضمنها دستور دولة الكويت، انظر التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٧/٦٦، ص ٥٣.

٣٩- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٧/٦٦، ص ٥٤.

٤٠- المرجع السابق.

٤١- يوسف عبد المعطي، إعداد معلم المرحلة الابتدائية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة في إعداد المعلم (يونيو ١٩٧٢، الكويت) ، ص ١.

٤٢- مذكرة مرفوعة إلى الأستاذ جاسم خالد المرزوق: وزير التربية من قبل تسع موظفين يعملون بوزارة التربية، ص ١١.

٤٣- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٧١/٧٠، مرجع سابق، ص ٤.

٤٤- وزارة التربية، تخطيط التربية في الكويت، ص ٤٣.

٤٥- جون فيزي، التعليم في عالمنا الحديث، تعريب محمود الأكحل، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، سنة الطبع غير مذكوة، ص ١٣٦.

٤٦- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٦/٦٥ (مطبعة حكومة الكويت)، ص ٩٣.

٤٧- سنج، جاسوانت، السياسة المقترحة لتخطيط التربية في الكويت، ص ٤.

٤٨- حسن مصطفى، مرحلة التعليم الثانوي بالكويت - أهدافها ووسائل تحقيقها، ص ١.

٤٩- دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٧/٥٦، ص ١١.

٥٠- وكانت هذه اللجان قد قررت إنشاء دراسات لمرحلة متوسطة صناعية يلتحق بها طلبة التعليم المتوسط العام بعد نجاحها من السنة الثانية، وذلك لمدة عامين لإعدادهم فنياً ومهنياً يمنحون بعد انتهاء الدراسة شهادة صناعية متوسطة. انظر التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٤/٦٣، ص ١٢٩.

٥١- ألغي نظام الدراسة المتوسطة الصناعية في نهاية العام الدراسي ١٩٧١/٧٠، انظر تقرير المناهج في التعليم الفني، إعداد السيد عبد الغني محمد، ص ١٣.

٥٢- حيث يتدرب الطلاب في المجالات التالية: الزخرفة والديكور، الكهرباء، اللاسلكي، استخدام الآلات البسيطة: شؤون البرادة واللحام، التجارة والرسم، الأشغال اليدوية والفنية المختلفة.

٥٣- السيد عبد الغني محمد، المناهج في التعليم الثانوي الفني، أهدافها والاتجاهات المعاصرة في المناهج ووسائل تطويرها. (إدارة التعليم الفني، أغسطس ١٩٧٣)، ص ١٨.

٥٤- وزارة التربية، تخطيط التربية في الكويت، مراقبة البحوث والتنسيق الفني، قسم الوثائق التربوية.

٥٥- السيد عبد الغني محمد، المناهج في التعليم الثانوي الفني، ص ٢١.

٥٦- المرجع السابق، ص ٢٢.

٥٧- وقد روعي في المنهج أن يكون نابعاً من توصيات لجنة تطوير التعليم الصناعي المؤلفة من قبل الوزارة وتوصيات خبراء اليونسكو والتوصيات التي قدمها السيد روبيرت إلياس مندوب منظمة اليونسكو ومناهج وخطط التعليم الصناعي في أقطار مختلفة ومناهج التعليم العام في الكويت، كما روعي في وضع المنهج أن يكون مناسباً لمستوى الطلاب المتقدمين للدراسة في الكلية الصناعية.

٥٨- المواد الدراسية هي: مسك الدفاتر، المحاسبة، طرق التجارة، السكرتارية وإدارة الأعمال، الطباعة باللغة العربية واللغة الإنجليزية بالإضافة إلى دراسة اللغتين العربية والإنجليزية، ويختار الطالب ثلاث مواد من تلك المجموعة، انظر التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٠/٥٩، ص ٦٨.

٥٩- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٤/٦٣، ص ١٣٩.

٦٠- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٧/٦٦، ص ١٢١.

٦١- تشرف وزارة التربية على المركز من الناحية الفنية، حيث تزوده بالمفتشين والمدرسات والكتب والأدوات المدرسية، بينما تشرف وزارة الشؤون عليه من الناحية المالية.

٦٢- وزارة التربية، نشرة إحصائية عامة للعام الدراسي ١٩٧٣/٧٢، مايو ١٩٧٣، مرجع سابق، ص ٤.

٦٣- عبد المحسن حمادة، إعادة تنظيم التعليم الثانوي في الكويت في ضوء حاجات المجتمع، ص ٧٩.

٦٤- نبيل أحمد عامر، التعليم الثانوي في البلاد العربي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ص ١٩٧١، ص ١١٠.

٦٥- نفس المصدر السابق، ص ١١٢.

٦٦- سنج، جاسوانت، تخطيط خدمات التربية وإدارتها في الكويت، الجزء الأول، ص ٤٤.

٦٧- وزارة التربية، استراتيجية التربية والتعليم في السنوات المقبلة ١٩٧٤/٧٣، ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ص٥.

٦٨- سنج، جاسوانت، تخطيط خدمات التربية وإدارتها في الكويت، ص ٤٤.

٦٩- وزارة التربية والتخطط التعليمية، الكويت، ص ٨.

٧٠- نفس المصدر السابق، ص ١٤.

٧١- نفس المصدر السابق، ص ٣٠.

٧٢- وزارة التربية، نشرة إحصائية عامة للعام الدراسي ١٩٧٢/٧١، مايو ١٩٧٣، ص ٨١.

٧٣- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٢ (١٩٦٣، ص ١٠٨)، وقد تغيرت التسمية إلى معهدي إعداد المعلمين والمعلمات بعد إنشاء الجامعة وافتتاح كلية الآداب وكلية العلوم.

٧٤- كانت التسمية الأولى لهذين المعهدين كلية المعلمين وكلية المعلمات، ثم تغيرت التسمية، فأطلق على هذا النوع من الدراسة اسم داري المعلمين والمعلمات؛ انظر وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٩/٦٨، ص ٢٩.

٧٥- وقد صدر بإنشائها القرار الوزاري رقم (٦٩/٥٦) بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٦، وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٨/٦٧، ص ٤٥.

٧٦- يوسف عبدالمعطي، إعداد معلم المرحلة الابتدائية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة في إعداد المعلم، يونيو ١٩٧٢، ص ١٦.

٧٧- سنج، جاسوانت، تخطيط خدمات التربية وإدارتها في الكويت، ص ٥٠.

٧٨- وزارة التربية، المذكرة المرفوعة إلى الأستاذ جاسم خالد المرزوق وزير التربية، ١٩٧٠، ص ١٢.

٧٩- وزارة التربية، التطور التربوي في السنوات الخمس الأخيرة ١٩٦٨-١٩٧٢، ص ٥.

٨٠- وزارة التربية، الكويت، نشرة إحصائية عامة للعام الدراسي ١٩٧١/٧٠، مايو ١٩٧٣، ص ٧.

٨١- أنشئ المعهد لأول مرة في مبنى يقع قرب مساكن الأطباء بشارع دسمان، ثم انتقل في العام الدراسي ١٩٥٨/٥٧ إلى مبنى آخر خاص يتناسب مع طبيعة الدارسين فيه، وانتقل أخيراً إلى مبنى معاهد التربية الخاصة الذي افتتح في ٦ أبريل عام ١٩٧٠.

٨٢- وهي طريقة نقطية بارزة لكتابة الحروف وتمكن المكفوفين من القراءة بطريقة اللمس، وكانت الكتب الدراسية العادية تطبع بطريقة «بريل» وتتم عملية الطبع بالقاهرة والأردن إلى أن أنشأت وزارة التربية بالكويت مطبعة خاصة ألحقت بإدارة التربية الخاصة تتولى مهمة تحويل الكتب الدراسية إلى طريقة «بريل».

٨٣- يمنح المعهد الطلبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة جهاز تسجيل وخمسين شريطاً تعينهم على إكمال تعليمهم الثانوي أو الجامعي فيما بعد، وكذلك آلة كاتبة نقطية والورق اللازم لهم في دراستهم العليا، كما يمنح المعهد طلبته مكافآت تشجيعية في جميع المراحل الدراسية من المرحلة الابتدائية حتى مرحلة التعليم الجامعي.

٨٤- وقد أنشئ المعهد في ملحق تابع لمعهد النور للبنات، وبعد أن تزايد عدد الملتحقين به، فكرت إدارة التربية الخاصة افتتاح معهد مستقل للصم والبكم، انظر: التقرير السنوي للعام الدراسي ٥٩/ ١٩٦٠، ص ٢٥.

٨٥- وقد تم في العام الثاني ٦٤/ ١٩٦٥ إنشاء معهد خاص مزود بأحدث طرق العلاج الطبيعي، راجع التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٣/ ١٩٦٤، ص ١٤٧.

٨٦- يمنح طلبة معهد التأهيل المهني مكافأة تشجيعية أسوة بإخوانهم طلبة معهد النور.

٨٧- وزارة التربية، تخطيط التربية في الكويت، ص ٢٣.

٨٨- نفس المصدر السابق.

٨٩- سنج، جاسوانت، تخطيط خدمات التربية وإدارتها في الكويت، ص ٥٧.

٩٠- نقل تعليم الكبار ومحو الأمية إلى وزارة التربية بمقتضى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٦٦، فأصبح قسم التربية الأساسية بالوزارة هو المسؤول عن تعليم الكبار ومحو الأمية، ثم تغير اسمه فصار «قسم تعليم الكبار ومحو الأمية» ووضعت معالمه فصار له من الحقوق وعليه من الواجبات ما نص عليه القرار الوزاري رقم م و ١٥١٥٥ بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٦٩، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٦/ ١٩٧٦، ص ١٤٥.

٩١- وزارة التربية والتعليم، جهود دولة الكويت في ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية من ١٩٥٨-١٩٦٧، ص ٨.

٩٢- نفس المصدر السابق.

٩٣- تقبل وزارة التربية من الطلبة غير الكويتيين أبناء المدرسين والمدرسات الذين يعملون بوزارة التعليم من مختلف الجنسيات العربية بالإضافة إلى أبناء الهيئة الصحية بوزارة الصحة.

٩٤- دائرة المعارف: التقرير السنوي للعام الدراسي ٥٩/ ١٩٦٠، مطبعة حكومة الكويت، ص ٧٦.

٩٥- قسم المدارس الأهلية ثم تغير اسمه في عام ١٩٦٦ إلى اسم مراقبة المدارس الأهلية حيث يضم قسماً للمدارس العربية وآخر للمدارس الأجنبية، وقد أصبح اسمه أخيراً «قسم التعليم الخاص»، ويضم ثلاث أقسام، هي : قسم المدارس الأهلية، وقسم المدارس الأجنبية، وقسم المعاهد.

٩٦- قرار وزاري رقم (٤٦٦٠١) لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم التعليم الخاص غير الحكومي، ضم (٢٦) مادة فيها التنظيمات واللوائح التي تحدد العلاقة بين المدارس غير الحكومية وأجهزة الوزارة الإدارية والإشرافية.

٩٧- مادة (١٧) من القرار رقم (٤٤٦٠١).

٩٨- قرار رقم (٤٢٠٤١) الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٦، بشأن وضع رسوم ثابتة للمراحل الدراسية في المدارس الخاصة: المرحلة الابتدائية (٥٥ ديناراً)، المرحلة المتوسطة (٦٥ ديناراً) المرحلة الثانوية(٨٥ ديناراً)، كما حددت المواصلات بسعر (١٠ دنانير) للمناطق القريبة و(١٥ ديناراً) للمناطق البعيدة.

٩٩- حيث تمارس الوزارة الإشراف المالي على المدارس الخاصة بمقتضى القرار الوزاري رقم (١٥٦) بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٠.

١٠٠- تسمى المدارس الخاصة التي تسير على مناهج ونظم الوزارة بـ «المدارس المعادلة»، ويمكن لطلبة هذه المدارس الدراسة بالمدارس الحكومية.

١٠١- صدر القرار الوزاري رقم (٢٤٢٦) بتاريخ ١٢/ ١٩٦٥/١٠ بتشكيل اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية، وتتألف من وكيل الوزارة رئيساً والوكلاء المساعدون للشؤون الفنية والرياضية والاجتماعية والثقافية والمفتشون الأوائل ومراقب المناهج والكتب المدرسية أعضاء .

١٠٢- وزارة التربية، تخطيط التربية في الكويت، مراقبة البحث والتنسيق الفني، قسم الوثائق التربوية، ص٤٦.

١٠٣- وزارة التربية، مذكرة مرفوعة للأستاذ جاسم خالد المرزوق وزير التربية من قبل سبعة موظفين في وزارة التربية ، ١٩٧١م، ص ٦٠.

١٠٤- مجلس التخطيط، السياسة التربوية للكويت، مايو ١٩٧٢، ص ٩.

١٠٥- عقد المؤتمر العام للمناهج الدارسية في الكويت في الفترة ما بين ١٨-٢٥ مارس ١٩٧٢، اشترك فيه قطاعات المجتمع المختلفة من الوزارات، والهيئات الاجتماعية والنقابات المهنية، والمؤسسات الصناعية، والتجارية وبعض الأشخاص ذو العلاقة بأمور التربية والتعليم، انظر المؤتمر العام للمناهج الدراسية، ص٣.

١٠٦- واللجان التسع هي : لجنة السياسية العامة، لجنة التربية الإسامية، لجنة اللغة العربية، لجنة اللغة الأجنبية، لجنة الاجتماعات والخدمات الاجتماعية لجنة الرياضيات، لجنة العلوم والمخابر، لجنة المواد الصناعية والدراسات العملية، ولجنة المواد التجارية. انظر المصدر السابق.

١٠٧- وزارة التربية، متابعة توصيات المؤتمر العام للمناهج الدراسية بمناسبة مرور عام على انعقاد المؤتمر، مارس ١٩٧٣، ص ٥ - ٧.

١٠٨- انظر نظام البعثات، التقرير السنوي للعام الدراسي ٥٩/ ١٩٦٠ (مطبعة حكومة الكويت)، ص ٧١.

١٠٩- في عام ١٩٦٤ أوفدت الوزارة (١٠)طلاب إلى كلية التربية ببغداد، و(٣٠) طالباً لدراسة أنظمة الشرطة في المملكة المتحدة و(٥) طلاب إلى مصر للدراسة بالمعهد الفني الصحي. كما أوفدت وزارة التربية بعض الطلبة للدراسة على نفقتها الخاصة بناء على طلب وزارة الداخلية ووزارة الصحة ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

١١٠- مثل شركة البترول الوطنية والهيئة العامة بمنطقة الشعيبية الصناعية وشركة نفط الكويت.

١١١- أما الفئة الباقية فإما أنها تعمل بالتدريس أو تواصل تعليمها الجامعي بالانتساب لإحدى جامعات الدول العربية.

١١٢- عرض عام عن التعليم بدولة الكويت تاريخه وتطوره، إعداد عبد الله إبراهيم المفرج، الدورة الطويلة الثالثة ١٩٦٣-١٩٦٤، ص ١٧٨.

١١٣- انظر نظام البعثات، التقرير السنوي بالعام الدراسي ٥٩/ ١٩٦٠، مطبعة حكومة الكويت وقسم مدارس الخارج، وقسم الاتصال الثقافي.

١١٤- أنشئت هذه الإدارة بموجب القرار الوزاري رقم (٣٧١٧٤) بتاريخ ٨ مايو ١٩٦٥، وتضم الأقسام التالية: قسم البعثات الكويتية بالخارج وقسم البعثات العربية بالكويت وقسم مدارس الخارج وقسم الاتصال الثقافي.

١١٥- وقد أقرّ مجلس الوزراء النظام الجديد بجلسته رقم (٦٦/٣١) بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢.

١١٦- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٧/٦٦، ص ٢٢١.

١١٧- وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٧١/٧٠ (مطابع مقهوي الكويت)، ص ١٢٥-١٣٢.

١١٨- وزارة التربية ، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٧٠/٦٩، ص ٩٥.

١١٩- وصل الكويت في بداية شهر نوفمبر سنة ١٩٦٠ الخبراء المرشحون السير ايفور جيننجز الأستاذ في كلية ترينتي (كامبردج) ونائب رئيس الجامعة سيلان سابقاً والدكتور سليمان حزين مدير جامعة أسيوط بمصر، والدكتور قسطنطين زريق من الجامعة الأمريكية، وقد وجهت إليهم دائرة المعارف دعوة للمساهمة في الموضوع. انظر التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦١/٦٠، ص ٢٠٧.

١٢٠- سليمان حزين وآخرون، تقرير لجنة خبراء الجامعة عام ١٩٦٠، معارف الكويت، ص ٦.

١٢١- نفس المصدر السابق.

١٢٢- انظر تقويم جامعة الكويت للعام الدراسي ١٩٦٧/٦٦، ص ٤؛ وانظر أيضاً مجلة الكويت العدد الأول، عام ١٩٨٠، مقابلة مع الأستاذ عبد العزيز حسين، حيث يروي ذكرياته عن رحلة الكويت الطويلة على طريق العلم مع الصحفي جنيدي خلف الله، ص ٤٥-٥٨.

١٢٣- وقد وصلت اللجنة إلى الكويت في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٥؛ نفس المصدر السابق، ص ٥٨.

١٢٤- عبد الفتاح إسماعيل، تقرير إنشاء جامعة الكويت، الجزء الأول، ص ١ ، ستمبر، أكتوبر ١٩٦٥.

١٢٥- نفس المصدر السابق.

١٢٦- عرض المشروع على مجلس الوزراء ثم على مجلس الأمة، وصدر في ١٩ أبريل ١٩٦٦ القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي، انظر تقويم جامعة الكويت للعام الدراسي ٦٦/ ١٩٦٧، ص ٥.

١٢٧- عبد الفتاح إسماعيل، تقرير إنشاء جامعة الكويت، الجزء الأول، ص ٢.

١٢٨- حولية الثقافة العربية «الثالثة حتى السادسة» للأعوام ١٩٥٢/٥١ حتى ١٩٦٢/٦١، الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، ساطع الحصري، ص ٦٤٥-٦٤٧؛ انظر أيضاً جامعة الكويت - تقويم جامعة الكويت - مطبعة حكومة الكويت - ١٩٦٧/١٩٦٦، ص ٣.

١٢٩- حولية الثقافة العربية ، ص ٦٤٥ - ٦٤٦.

١٣٠- افتتحت الجامعة رسمياً في احتفال شعبي كبير تحت رعاية صاحب السمو الشيخ صباح السالم أمير الكويت السابق في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧، وتشمل الجامعة ثلاث مبان مؤقتة، كانت جميعها سابقاً مدارس ثانوية تابعة لوزارة التربية، وهي ثانوية الخالدية للبنات، التي اختيرت مقر للإدارة العامة للجامعة والمكتبة الرئيسية وكليات العلوم والآداب والتربية، وبها أيضاً المرافق العامة مثل قاعة الاحتفالات الكبرى والمنشآت الرياضية، أما المبنى الثاني، والذي كان يُدعى ثانوية الجاحظ للبنين، فقد أصبح مقراً لكلية البنات الجامعية.

١٣١- عبد الفتاح إسماعيل، تقرير إنشاء كلية الحقوق وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية (يناير- فبراير) ، ص٢.

١٣٢- في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ من فبراير ١٩٦٧ ثم وافق عليه مجلس الوزراء على ذلك بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٦٧، وصدر المرسوم الأميري بتاريخ ١٩٦٧ في هذا الشأن.

١٣٣- عبد الفتاح إسماعيل، تقرير إنشاء كلية الحقوق والشريعة وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ص ٣.



الفصل الرابع

نشأة التعليم وتطوره في البحرين

الفصل الرابع
نشأة التعليم وتطوره في البحرين

كان التعليم في البحرين ذا قاعدة هشة، وصار على نفس النمط الذي كان سائداً في الكويت، حيث كان «المطوع» أو «الملا» يضطلع بتعليم الصبية الصغار في القرى والأحياء القرآن الكريم، وفي بعض الأحيان مبادئ القراءة والكتابة .

ولم يدخل التعليم العصري في البحرين إلاً في بداية القرن العشرين، عندما دخلت البعثات الأجنبية البلاد وبدأت في إنشاء مدارسها الخاصة، والتي تميزت بصغر حجمها حيث كانت لا تتسع المدرسة الواحدة لأكثر من عشرين طالباً. وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر طلائع المدارس العصرية المحلية، عندما دعت الحاجة أثرياء البلاد ليوفروا نوعاً من التعليم لأبنائهم وأبناء طبقتهم من الموسرين .

وواكب نشأة التعليم وتطوره في البحرين ظهور قطاعين من التعليم، تمثلا أولاً في المدارس الخاصة التي أسسها أفراد أجانب لخدمة بعض الأغراض القومية والتبشيرية، وثانياً في المدارس العامة التي أنشأها المواطنون وألحقت فيما بعد بقطاع الخدمات الحكومية .

وقد سبقت المدارس الخاصة زمنياً المدارس العامة، وكان أثرها محدوداً في تطوير التعليم في البلاد، إلا أن أهميتها تكمن في ريادتها لهذا الجانب، حيث إن اثنتين من المدارس الخاصة تأسستا قبل الحرب العالمية الأولى، وبقي تأثيرهما المحلي محدوداً، لاسيما وأن واحدة منهما كانت لأبناء غير المسلمين وغير العرب .

أولا : المدارس الخاصة :

تأسست أول مدرسة للتعليم بالأسلوب العصري الحديث في البحرين، بواسطة البعثة التبشيرية الأمريكية التي وفدت إلى البلاد عام ١٨٩٢م كبعثة مستقلة، ثم ما لبثت أن لحقت بالكنيسة الإصلاحية الأمريكية عام ١٨٩٤م. وقد سبقت الإشارة إلى هذه المدرسة في الفصل الأول من هذه الدراسة .

أما المدرسة الخاصة الثانية فكانت مدرسة لتعليم الفارسية لأبناء الأقلية الإيرانية في البحرين. وقد تضاربت الأقوال حول إنشاء هذه المدرسة، حيث يقول أحد الباحثين إنها تأسست عام ١٩١٠م وكانت تسمى «الاتحاد»[١]، ولكنه لا يشير إلى مصدره. ويفيدنا ويندر Windor بأنها تأسست عام ١٩٢٣م وكانت تسمى مدرسة «التربية»، ويشير أيضاً إلى وجود مدرسة إيرانية خلال الفترة ١٩١٤-١٩٢١م[٢]. وقد استقى «ويندر» هذه المعلومات من رسالة خاصة وصلته من السير تشارلز بلجريف المستشار البريطاني لحكومة البحرين. أما فاروقي Faroughy فيؤكد وجود مدرسة تسمى «التربية» بعد الحرب العالمية الأولى[٣]، وكانت خاصة بالإيرانيين. إلا أننا لا نجد ذكراً لهذه المدرسة في كتابات الريحاني أو كتابات الشيخ حافظ وهبة، الذي عمل كناظر لأول مدرسة عامة في البحرين في بداية العشرينيات من هذا القرن .

ونخلص إلى القول بأنه كانت هناك شبه مدرسة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ثم انتظمت وأعيد تأسيسها على أسس رسمية عام ١٩٢٣م تحت اسم مدرسة «التربية»، ثم تحول اسمها فيما بعد إلى مدرسة «الاتحاد».

وهذه المدرسة لا تزال باقية، وتديرها هيئة إشراف من أشخاص بحرينيين ذوي أصول إيرانية. ويتم تدريس معظم المواد باللغة الفارسية ما عدا مادتي التربية الدينية والمواد الاجتماعية حيث تدرسان باللغة العربية. وتتوفر الاعتمادات المالية لهذه المدرسة من مصدرين، أولهما التبرعات التي ترد من الجالية الإيرانية في البحرين، وثانيهما المصاريف الدراسية المرتفعة التي يدفعها الطلاب. وتتولى المدرسة تعليم البنين على مستوى المرحلة الابتدائية، ومن ثم ينتقل الطلاب إلى المدارس الثانوية الحكومية .

أما بالنسبة لعدد طلاب هذه المدرسة، فلم ترد إحصائيات عن أعدادهم قبل فترة الستينيات، وخلال عام ١٩٦٤-١٩٦٥م لم يتجاوز عددهم (٢٤٢) طالباً، وارتفع إلى(٢٩٥) طالباً عام ١٩٦٨م، ثم إلى (٣٣٥) طالباً عام ١٩٧١م. أما عدد الفصول والمعلمين فلم يتجاوز ستة فصول وتسعة معلمين خلال الستينيات، إلا أن عدد المعلمين ارتفع إلى اثني عشر خلال عام ١٩٧١م .

وفي عـام ١٩٤٠ قـامت مـدرسـتـان خـاصـتـان أخريان، الأولى تحت اسم «مـدرسـة القلب المقدس» وتديرها الكنيسـة الـكاثوليكيـة الرومـانيـة، والثـانيـة باسم «المدرسة الهندية» وتشرف عليها الجالية الهندية في البحرين .

وكـانت «مـدرسـة القـلب المقـدس» تشـتـمل على مـرحلتين فـقـط لعـدة سنوات تحت إشراف مـدرسين من خـارج السلك الاكليـركي : وفي عـام ١٩٥٣ وصلت أربع راهبـات للإشـراف على المدرسـة. وتزايد عـدد الطلاب من (٨٥) طالبـاً وطالبـة آنذاك إلى (٥٠٠) طالبـاً وطالبـة عـام ١٩٥٨م، ثم إلى (٨٥٠) طالبـاً وطالبـة عـام ١٩٦٠م مـوزعين على عـشرة فـصـول ويتـولى التدريس لهم ٢٥ مدرساً، ثم أصبح العدد (٨٣٥) طالباً وطالبة عام ١٩٧١م تحت إشراف ٢٣ مدرساً.

مما سبق يتضح أن التعليم بهذه المدرسة كان مختلطاً، وكان يشتمل على ثلاث مراحل هي: الحضانة ومدتها سنتان، والابتدائية ومدتها أربع سنوات، والمتوسطة ومدتها أربع سنوات أيضاً. وكـانت لغـة التـدريس هي اللغـة الإنجليـزية، التي كـانت تجـد شـعـبـيـة في أوسـاط المواطنين البحرينيين الموسرين، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد الطلاب، مما جعلها أكبر مدرسة خاصة في البحرين .

وفـي عـام ١٩٥٦م تأسست مدرسة خاصة أخرى تدعى بـ «المدرسة الباكستانية» Uddu School تحت إشراف الجاليـة البـاكـسـتـانيـة في البـحرين، بغرض تقديم نوع من التـعليم لأبناء الجاليـة. وكـانت المدرسـة مـخـتلطة، وتشـمل على ثلاث مـراحل: الحـضـانة ومـدتهـا سنتـان، والابتدائية ومدتها خمس سنوات، والثانوية ومدتها خمس سنوات. وتقدم جميع الدروس باللغة الأوردية (الباكستانية الأدبيـة)، وتدرس اللغتان العربية والإنجليزية في المرحلة الثـانوية فقط، وتستـورد جميع الكتب المدرسيـة من البـاكسـتـان، كما أن أوراق امتحان المرحلة الثانوية تـصحح في كراتشي منذ عام ١٩٦٨م .

وهناك مـدارس أخرى خـاصـة في البـحرين مـثـل «مـدرسـة باكسـتـان» و «مـدرسـة القـديس كريستوفر» و «مـدرسـة العـواني» و «مـدرسـة البـحرانيـة الأمـريكيـة» و «دار الحضـانة» و «دار

الحنان» و «روضة أطفال المحرق» وبعض مدارس الحضانة الأخرى. وتلبي المدارس الأربع الأولى حاجات أبناء الأجانب المقيمين في البحرين، أما المدارس الثلاث الأخيرة فتقدم التعليم لأبناء البحرين والعرب المقيمين على مستوى مرحلة الحضانة أو رياض الأطفال.

ولم تكن المدارس الخاصة تخضع لأي نوع من أنواع الإشراف الحكومي قبل عام ١٩٦١م الأمر الذي كان مثار نقد من البحرينيين أنفسهم، الذين كانوا يطالبون دوماً بوضع هذه المدارس تحت إشراف إدارة التعليم. وقد طالب تقرير عن أوضاع التعليم في البحرين كتبه مدير المعارف عام ١٩٥٥ بوضع المدارس الخاصة تحت إشراف إدارة التعليم في البحرين، وذلك «لتصحيح الأوضاع في هذه المدارس وضمان قيامها بأعمالها التعليمية والتأكد من أن مناهجها لا تتنافى مع المصالح الوطنية» [٤]. وهذا ما تم عام ١٩٦١م عند صدور «قانون التعليم الخاص في البحرين» الذي خول لمديرية المعارف حق الإشراف الشامل على هذه المدارس. ومنذ ذلك الحين تم وضع هذه المدارس تحت الإشراف الحكومي الدقيق والذي تمثل في تعيين مفتشين عليها.

ثانيا : المدارس العامة

يمكن تاريخياً تقسيم مراحل تطور التعليم في البحرين من الأسلوب التقليدي - القائم على سلطة «المطوع» أو «الملا» - إلى الأسلوب العصري الحديث، إلى ثلاث مراحل تتداخل فيما بينها ولكن تتميز كل مرحلة منها بسمات معينة. وهذه المراحل الثلاث هي: مرحلة التأسيس خلال العشرينيات والثلاثينيات، ومرحلة النمو خلال الأربعينيات والخمسينيات ومرحلة التطور الحديث بدءاً من الستينات .

(أ) مرحلة التأسيس ١٩٢١ - ١٩٣٩

تشير سجلات الحكومة ومديرية التعليم في البحرين، إلى أن التعليم الحديث بدأ في البحرين عند افتتاح «مدرسة الهداية الخليفية» عام ١٩١٩م في الجزء الشمالي من المحرق وبمساهمة من المواطنين. وقد تم اعتماد هذا التاريخ رسمياً عند احتفال البلاد باليوبيل الذهبي للخدمة التعليمية عام ١٩٦٩م [٥]، غير أن بعض المصادر تشكك في صحة هذا التاريخ .

وتفسر المصادر الحكومية اعتماد هذا التاريخ بقولها إن الشيخ عبدالله بن عيسى قرر، بعد زيارته لإنجلترا عام ١٩١٩م، إدخال نظام التعليم الحديث في البحرين على غرار النظام المتبع في المعاهد التعليمية البريطانية التي زارها .

وبالرغم من أن الشيخ عبدالله قد استقر رأيه على هذه الفكرة عام ١٩١٩م، إلا أن العمل بالنظام الحديث لم يبدأ إلا بعد ذلك. وهناك أدلة تبرهن على ذلك، منها أن الشيخ عبدالله رجع من إنجلترا في أواخر عام ١٩١٩م، الأمر الذي لم يتمكن معه من جمع الاعتمادات وبناء المدرسة خلال ما تبقى من هذا العام [٦] إضافة إلى ذلك، فقد ذكر ديكسون Dickson المعتمد البريطاني في البحرين آنذاك في أوراقه الخاصة، أن الشيخ عيسى بن علي والد الشيخ عبدالله لم يعقد اجتماعات على قطاعات المجتمع المختلفة لمناقشة إمكانية بناء مدرسة وجمع اشتراكات عامة إلا في أوائل عام ١٩٢٠م [٧]، ويمكننا أن نخلص من ذلك أن موضوع تمويل المدرسة قد نوقش عام ١٩٢٠م وبدأت الدراسة عام ١٩٢١م. ومن المؤكد أن المدرسة كانت قائمة بالفعل عام ١٩٣٣م، حيث ذكر الريحاني أنه شاهد أثناء زيارته للبحرين في هذا العام «مدرسة تمهيدية صغيرة»[٨]، أقيمت حديثاً في المحرق .

ويعود سبب اختيار المحرق بدلاً من المنامة العاصمة، إلى أن الأسرة الحاكمة وكبار التجار كانوا يقيمون فيها، وقد تبرع الأعيان وكبار التجار بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ روبية إسهاماً منهم في بناء المدرسة، كما منح الشيخ عيسى بن علي قطعة الأرض التي أقيمت عليها المدرسة في شمال المحرق [٩] .

إلا أن هذه المدرسة شهدت بعض المصاعب المبدئية بسبب الخلاف حول المنهاج المقترح بين العرب والإيرانيين. ويشير ديكسون Dickson إلى أن العرب وعدوا في اجتماع مع الشيخ عيسى بن علي عام ١٩٢٠م بتقديم مبلغ مائة وعشرين ألف روبية لهذا المشروع، في حين لم تتجاوز مساهمة الإيرانيين مبلغ سبعة آلاف روبية. ثم وعد الإيرانيون بتقديم مساهمة أخرى قدرها مائة ألف روبية شريطة إدخال اللغتين الإنجليزية والفارسية في منهاج الدراسة، إلا أن الحكومة رفضت هذا الطلب، وبالتالي تراجع الإيرانيون عن وعدهم[١٠] .

وأنشأت الحكومة «لجنة التعليم» برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى وعضوية كبار التجار والموسرين السنة للإشراف على هذه المدرسة، واستبعد الشيعة تماماً من اللجنة[١١]، وقد اتسع عمل هذه اللجنة بافتتاح مدرسة «الهداية الثانية» في المنامة عام ١٩٢٣م. وبناء عليه فإن مدرسة الهداية الأولى هي أول مدرسة عصرية تفتتح في البحرين، وكان أول مدير لها هو حافظ وهبة، مصري الجنسية، وساعده في إدارتها مدرس سوري يدعى محمد اليماني .

وقد تم تعيين معظم المدرسين عن طريق مدير مدرسة المحرق الذي جلب عدداً من أقاربه. وكذلك فعل ابن عبدالوهاب الزياني وهو من أعضاء مجلس التعليم. وهكذا انتشرت ظاهرة محاباة تعيين الأقارب في الوظائف. وبالتالي خضع سلم الرواتب لعلاقة المعلم بمدير المدرسة أو بأحد أعضاء المجلس وليس على قدرة المعلم ومؤهلاته. ونتيجة لذلك، كان مستوى التعليم هابطاً، وبذلك فشل الخريجون الذين قضوا في المدرسة سنوات عدة في القيام بالأعمال البسيطة في المكاتب الحكومية[١٢] .

وكانت تقع في بعض الأحيان أحداث في المدرستين وتكتب عنها الصحافة الأجنبية، والتي كان لها اهتمام خاص بالشؤون التعليمية في البحرين ربما بسبب وجود عدد من الأجانب في المناصب المختلفة في المدرستين. وأحد هذه الأحداث الهامة قيام الإنجليز بترحيل حافظ وهبة عام ١٩٢٢م إلى وطنه بحجة أنه داعية سياسي، وأنه يقوم بتنظيم حملة دعائية معادية للإنجليز في البحرين [١٣]. وعليه لجأت لجنة التعليم إلى الاعتماد على عدد من المدرسين السوريين لتسيير أمور المدرستين، فتسلم إدارة المدرستين والإشراف عليها رئيس البعثة التعليمية السورية عثمان الحوارني[١٤] .

وكان المنهاج - كما هو متوقع - في السنوات الأولى في معظمه دينياً، فيما عدا المبادئ الأولية للقراءة والكتابة والحساب التي اقتبست من مناهج بلدان عربية أخرى. أما حضور الطلاب في هاتين المدرستين فلم يكن منتظماً، حيث كانوا يتغيبون في موسم صيد اللؤلؤ أو الصيف عندما تنزح أسرهم إلى شواطئ البحر. بالإضافة إلى غيابهم في شهر رمضان، فلا يستطيعون الحضور إلى المدرسة في النهار[١٥] .

ويقول أحد تقارير المدرسة عام ١٩٢١ بهذا الصدد :

«يتبين لنا من اللائحة المذكورة سابقاً أن (٢٥) طالباً توقفوا عن الحضور إلى المدرسة قبل بداية شهر رمضان وذلك لأن منازلهم بعيدة جداً عن المدرسة أو لأن أسرهم تركت المدن إلى شاطئ البحر. كما أن (٣٥) طالباً تغيبوا في الأيام العشرة الأولى من رمضان، ويفسر بعضهم غيابه بأن آباءهم أجبروهم على قراءة القرآن حتى ساعة متأخرة من الليل بحيث لم يستطيعوا حضور المدرسة في النهار. وقد حاولت جاهداً نصح آبائهم عن طريق حاجب المدرسة ولكن دون جدوى، ولا يوجد في المدرسة الآن سوى ٨٠ طالباً»[١٦] . وقد أخذت اللجنة على عاتقها عام ١٩٢٧م افتتاح مدرستين جديدتين في الحد والرفاع، إضافة إلى المدرستين في المحرق والمنامة[١٧] .

ولقد أدى نمو هذه المدارس، التي كانت تقتصر على تعليم أبناء السنة إلى خلق شعور لدى الشيعة بضرورة حصول أبنائهم على تعليم حديث. ولذلك شكل هؤلاء لجنة من وجهائهم لجمع الأموال لتغطية نفقات بناء مدارس خاصة بهم، وحضر تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين اجتماعات هذه اللجنة ليقدم لها الإرشادات الضرورية. ويعلق على أعمال هذه اللجنة قائلاً : «كان الشيعة فقراء، ومع ذلك فقد جمعوا عدة آلاف من الروبيات كمساهمة منهم». ويضيف معلقاً على أعضاء اللجنة أنفسهم : «لقد كان الشيعة أقل ثقافة من السُنّة، إذ ما من أحد منهم كانت لديه فكرة عن كيفية إدارة المدرسة»[١٨] .

وقد سميت مدرسة أبناء الشيعة بالجعفرية، وكانت مؤلفة من أربعة فصول، وبعد مضي سنة استطاعت لجنة الشيعة إقامة مدرسة شيعية أخرى في قرية الخميس تحت اسم المدرسة العلوية[١٩]. وحيث نجد أن لجنة السُنّة قد استدعت معلمين لمدارسها من سوريا، فإن لجنة الشيعة اتجهت إلى العراق لجلب معلمين منها .

وقد شهدت المدرسة تطوراً معقولاً، غير أن الخلافات الحادة بين أعضاء اللجنة قد قلل من نسبة الحضور بين التلاميذ وانعكس ذلك على مسار العمل في المدرسة[٢٠] .

وفي عام ١٩٢٨م، قامت لجنة السُنّة بخطوتين متقدمتين : الأولى افتتاح مدرسة عامة للبنات في البحرين، أما الثانية فكانت إرسال ثمانية طلاب من الأولاد إلى بيروت لاستكمال تعليمهم العالي[٢١] .

وأثار افتتاح المدرسة العامة للبنات احتجاج العناصر المحافظة في الطائفة السُنّية. وكانت حجتهم في ذلك، كما يقولون :

«إذا تعلمت الفتيات القراءة والكتابة فلا شيء يمنعهن عن مراسلة الرجال دون معرفة أولياء أمورهم». وقد تصدى أئمة المساجد المحليين لفكرة افتتاح مدرسة للبنات بقوة وعنف وهاجموا افتتاحها في خطب الجمعة[٢٢]. أما قطاعات المجتمع الأكثر وعياً ومن بينهم بعض الشيوخ، فقد قدموا مساعدات محدودة لهذه المدرسة سراً، مراعاة منهم لشعور الأغلبية التي تعارض تعليم البنات .

وكانت المدرسة لدى افتتاحها تجربة محدودة ومقتصرة على منزل استأجرته اللجنة، ومن هذا المنزل الصغير بدأت أول الخدمات التعليمية للبنات في البحرين. وكان من بين الطلاب الثمانية الذين أرسلوا إلى بيروت ثلاثة من أبناء الأسرة الحاكمة، وعندما عاد هؤلاء الطلاب الثمانية بعد سنتين، كان ثلاثة منهم فقط قد حققوا مطامحهم، وقد انضموا حال عودتهم إلى سلك التدريس في البحرين[٢٣] .

وهكذا نجد في عام ١٩٢٨ م أن هناك سبع مدارس عامة في البحرين؛ خمس منها بما فيها مدرسة البنات، تحت اسم مدارس الهداية، وتديرها لجنة السنة، أما المدرستان الأخريان فتديرهما لجنة الشيعة .

وقد بدأت المساعدات الحكومية للمدارس العامة منذ عام ١٩٢٥م. ولكن اتضح فيما بعد عدم رضا الحكومة على طريقة هذه المدارس وعلى تسيير أمورها المالية، مما حدا بها إلى محاولة وضع هذه المدارس تحت إشرافها، الأمر الذي أثار معارضة لجنتي السُنّة والشيعة[٢٤]. وإزاء هذه المعارضة من قِبَل اللجنتين، لجأت الحكومة إلى التهديد بقطع مساعداتها المالية لها، الأمر الذي جعل هاتين اللجنتين تقبلان الإشراف على المدارس التي تديرانها. فعينت الحكومة فائق أدهم مفتشاً عاماً على هذه المدارس في عام ١٩٢٩م[٢٥] .

وكان أول أعمال فائق أدهم في البحرين هو افتتاح مدرسة ثانية للبنات في المنامة، أصبحت زوجته مديرة لها فيما بعد. أما أعماله الأخرى فقد تضمنت تعديل الأسلوب الإداري للمدارس، وإدخال مناهج جديدة على غرار المناهج اللبنانية. وألغيت من المناهج المواد الحديثة مثل الفيزياء والرياضيات إذ كانت تقدم إلى الطلاب بشكل مشوه. كما خفضت رواتب المعلمين وخفضت ساعات عملهم، الأمر الذي استدعى تعيين معلمين جدد [٢٦] .

لكن هذه التنظيمات الجديدة لم ترض المعلمين الذين أعلنوا الإضراب في الأول من يناير عام ١٩٣٠م، يدعمهم مديرا مدرستي المنامة والمحرق وطلاب المدرستين. وكان المديران قد ألقيا خطباً رنانة على الطلاب. وتم إغلاق المدرستين لعدة أيام تظاهر فيها الطلاب في الشوارع والأسواق وألقيت فيها الكلمات العنيفة، والتي اعترف الطلاب فيما بعد بأن معلميهم قد لقنوها لهم. وأقسم المعلمون على الوقوف جنباً إلى جنب، كما أن عدداً كبيراً من أعضاء مجلس التعليم كان مؤيداً للإضراب ومشجعاً له بالسر. وجرت محاولات لجر المدارس الأخرى للاشتراك في الإضراب ولكنها باءت بالفشل .

وقد أرسل الشيخ عبدالله بن عيسى رئيس التعليم إلى مديري المدرسة للحضور إلى مكتبه، ولكنهما رفضا الحضور. وفيما بعد أرسلا مذكرة ضمناها العديد من المطالب .

وكانت هذه المطالب تتلخص في التالي : عدم تعديل أجور المعلمين نتيجة تخفيض ساعات عملهم، وأن يكون تعيين المعلمين على أساس الوظائف الدائمة. كما أن على المفتش العام مراعاة آراء مديري المدرستين عند معالجته للأمور المتعلقة بالمناهج، كذلك طالب المديران بالاحتفاظ بمنصبيهما بل وتعيينهما أعضاء في المجلس، وتم إخطارهما فيما بعد بأن مطالبهما لن ينظر فيها ما لم يرفعا الإضراب ويعودان للعمل، ورفضا العودة ما لم تجب مطالبهما، وقد جاء رد فعل الحكومة سريعاً حيث تم القبض عليهما، ودفعت رواتبهما، وأرسلا إلى بلدهما لبنان عن طريق باخرة سافرت بهما إلى مسقط وكراتشي والبصرة في طريق العودة إلى لبنان .

وصدر مرسوم بإغلاق المدرستين لمدة عشرة أيام. وقد أحدث فصل المديرين جواً كبيراً من الإثارة ورفعت طلبات استرحام للشيخ، وخرج طلاب مدرسة المحرق في مظاهرة أتلفوا فيها

العديد من ممتلكات وأثاث المدرسة، وأعلنت بعض العائلات بأنهم سيفتحون مدرسة أخرى في مقابل مدرسة الحكومة .

بعد عشرة أيام أعيد فتح المدارس، وكان الحضور قليلاً في البداية ولكنه بعد شهر واحد وصل العدد إلى حجمه الطبيعي، وخلال الأزمة أعلن الآباء بأنهم لا يوافقون على تصرفات أبنائهم ولكن لم تكن لديهم حيلة لمنعهم وإرجاعهم للمدرسة(٢٧) .

بعد رحيل مديري المدرستين ظهرت سلسلة من المقالات في الصحف العراقية والإيرانية والسورية تهاجم الإنجليز، وتركز الهجوم على المندوب السامي البريطاني في البحرين وعلى السياسة البريطانية في البحرين، وأوضحت هذه الصحف أن سبب طرد المديرين هو رفضهما لأن تكون اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس في المدرسة، إضافة إلى تخوف الإنجليز من نجاح المدارس العربية، وعزوفهم عن منع تدريس مادة الدين الإسلامي في المدارس(٢٨) .

ولكن وجهة نظر الحكومة أن هذه الأسباب غير صحيحة، وأن المعلمين أشاعوها في المدارس، حيث نشر رئيس التعليم بياناً في صحف العراق أوضح فيه الأسباب الحقيقية لطرد المديرين. كما ظهرت مقالات في صحف عربية أخرى أوضحت الأسباب الحقيقية وراء الأزمة، وأن المشكلة الرئيسية في التعليم تكمن في تدريس كم كبير ومتقدم من المواد. وحتى لو فهم الطلاب هذه المواد فإنهم لن يستفيدوا منها، حيث إن معظمهم سيعمل كغواصين وأصحاب قوارب وبائعين في البقالات .

وكان المنهج يتضمن مواد الجبر، الهندسة، الكيمياء، الفيزياء، الموسيقى، اللغة الإنجليزية وذلك في خمسة صفوف من أصل ثمانية صفوف؛ وإضافة إلى عدم فائدة هذه المواد فإن مستوى تدريسها لم يكن جيداً .

ولقد استطاع رئيس التعليم الشيخ عبدالله آل خليفة بذكائه، بالرغم من أن تعليمه لم يكن مكتملاً، وبالتشاور مع مفتش التعليم، إجراء إصلاحات جذرية في التعليم، وإنهاء خدمات معظم المعلمين الوافدين وإحلال معلمين بحرينيين محلهم من الذين أنهوا تعليمهم في الجامعة

الأمريكية في بيروت على حساب الحكومة، واستجلاب مديرين اثنين لمدرستي المنامة والمحرق من الخارج بدل السابقين .

ومن ناحية المناهج فإن تدريس اللغة الإنجليزية كان يتم فقط في صفين أو ثلاث من الصفوف الأخيرة، أما بقية المواد فتشمل الدين، النحو العربي، القراءة والكتابة، التاريخ، الجغرافيا، الحساب، الرسم، والغناء. أما المدارس الصغيرة فيشمل البرنامج الدراسي مادة الدين، القراءة والكتابة، والحساب .

وهكذا في الخامس عشر من فبراير ١٩٣٠م، هدأ الموقف واستتب النظام، فرفضت الحكومة إشرافاً أكثر تشدداً على هذه المدارس من خلال سلطات المفتش الجديد. كما قلصت سلطات لجنتي التعليم إلى درجة لجان استشارية، ثم حلت فيما بعد. أما فائق أدهم فقد عين مديراً للتعليم، وكان ملزماً باستشارة تشارلز بلجريف، مستشار حكومة البحرين. وبالتالي استكمل بلجريف وضع يده على التعليم هو وزوجته التي أشرفت على مدارس البنات، تساعدها في ذلك وفيقة طبارة ناير وهي أخت زوجة أدهم وخريجة معهد المعلمين البريطاني في سوريا. وقد استمرت وفيقة ناير في عملها هذا إلى أن غادرت زوجة بلجريف البحرين عام ١٩٥٧م فأصبحت هي مديرة لإدارة تعليم البنات. واستمر أدهم في مركزه كمدير للتعليم في البحرين حتى السنة الدراسية ١٩٣٨/ ١٩٣٩ التي حدثت خلالها تغيرات هامة في التعليم في البحرين .

ولعل أهم هذه التغيرات هو دمج المدارس السُنّية والشيعية معاً وبخاصة في المنامة، فعندما تم بناء المدرسة الجعفرية الجديدة عام ١٩٣٢م والتي كانت تتسع لخمسمائة طالب، انخفض عدد الطلاب في المدرسة إلى ٥٠ طالباً فقط وذلك نتيجة الخلافات في أوساط لجنة الشيعة. كما أظهرت اللجنة السُنّية عدم الاهتمام بشؤون التعليم، خاصة بعد تجريدها من صلاحيات تعيين المعلمين والإشراف المالي. وبمرور الوقت حلت اللجنتان، وأصبحت الحكومة المسيطر الوحيد على أمور التعليم. وكان من أهم أسباب فشل هاتين اللجنتين جهل الأعضاء بأمور التعليم والخلافات الشخصية بينهم[٢٩].

ومن هنا بدأ التعليم في البحرين في الازدهار عندما ظهر الاتجاه نحو دمج المدارس السُنّية والشيعية، حيث قررت الحكومة اعتبار المدرسة الجعفرية الجديدة مدرسة غير مقتصرة على فئة معينة، وحولت الطلاب من الطائفتين إليها. أما مدرسة المنامة للبنين والتي كانت تخص طائفة السُنّة فقد أصبحت مدرسة موسعة لبنات الطائفتين السُنّية والشيعية [٣٠]، فكانت هذه الفرصة هي المرة الأولى التي يتاح فيها لبنات الطائفة الشيعية تلقي العلم. ولقد كانت هناك معارضة لهذا الدمج من قبل الطرفين المتنازعين السُنّة والشيعة، لكنه ثبت فيما بعد أن هذا الدمج هو أهم الخطوات التي اتخذت من أجل تمازج الطائفتين واندماجهما .

كما اتخذت خطوة عكسية كانت الأساس للتقسيمات المقبلة ضمن الإدارة، وهذه الخطوة هي السماح بوجود مناهج للبنات مستقلة عن مناهج البنين، وقد اعتمدت لجنة التعليم استقلال المناهج هذا كسياسة رسمية عام ١٩٤٠م. لكن هذا الأمر كان من أصعب العقبات التي أعاقت تطوير التعليم في البحرين في الأربعينيات والخمسينيات .

أما التعليم الابتدائي فقد وضع على أسس أكثر حداثة في الثلاثينيات. إذ جعلت مرحلة ما قبل الابتدائي أي المرحلة التحضيرية ثلاث سنوات، بينما حددت مرحلة التعليم الإبتدائي بأربع سنوات، على أن يبدأ تسجيل الطلاب في المدارس عند سن السادسة .

لكن بعض المصادر تشكك في وجود مدارس للمرحلة التحضيرية في تلك الفترة (أي الثلاثينيات). ويقول ويندر Winder مثلاً، معتمداً على تقرير الحكومة عام ١٩٥١م بأن التعليم التحضيري لم يبدأ إلا في السنة الدراسية ١٩٤٩/ ١٩٥٠م. أما الحمر فيقول بأن التعليم في هذه المرحلة بدأ عام ١٩٤٣م، ويعتمد في قوله على تقرير حكومي في تلك السنة[٣١] .

وفي الحقيقة، كان التقريران لسنتي ١٩٤٣ و ١٩٥١ م يخصان بالذكر مدارس تحضيرية معينة وليس التعليم التحضيري ككل. إذ أن هناك مصادر أكثر قدماً من هذين التقريرين مثل جريدة البحرين، التي تذكر في عددها الخامس عشر الصادر في ١٥ يونيو ١٩٣٩م وجود المدارس التحضيرية في مقال تشكو فيه من ازدحام الفصول في بعض هذه المدارس[٣٢]. ولذلك

فإن لدينا سبباً معقولاً للاعتقاد بأن التعليم التحضيري بدأ في البحرين خلال تسلم فائق أدهم لإدارة التعليم .

ولقد كانت الأهداف المعلنة للتعليم التحضيري هي «إعطاء الطالب شخصية مستقلة وتدريبة، وخلق عادات جيدة وحواس مرهفة وقدرة كبيرة على الملاحظة لديه»[٣٣]. أما المنهج الدراسي فكان يتألف من مبادئ القراءة والكتابة والحساب والمحفوظات من القرآن الكريم والتعاليم الدينية والأناشيد، وكانت فترة الدراسة اليومية صباحية فقط .

ومتى انتقل الطالب إلى التعليم الإبتدائي وجب عليه الحضور إلى المدرسة صباحاً وبعد الظهر ولمدة خمسة أيام في الأسبوع، بينما يقتصر يوم الخميس على الفترة الصباحية فقط، وكانت مدة كل حصة ٤٥ دقيقة، وكان على المدرس أن يدرس ٤٣ حصة أسبوعياً .

أما عدد الفصول فكان مساوياً لعدد المدرسين في المدرسة آنذاك، بما فيهم المدير الذي كان من المفروض أن يدرس نفس عدد الدروس التي يدرسها أي مدرس آخر بالإضافة إلى مهمات الإدارة[٣٤] .

واتخذت خطوة جيدة في عهد إدارة أدهم، وهي إحداث فصلين دراسيين فنيين عام ١٩٣٦ ، كان أحدهما تابعاً لمدرسة المحرق لبنين، والآخر تابعاً لمدرسة المنامة للبنين. ثم عين مدرسون لبنانيون لتعليم الطلاب مبادئ النجارة والميكانيكا لفترة دراسية مدتها سنتان[٣٥] .

إلا أنه تم في السنة التالية استحدث مدرسة فنية مستقلة في المنامة، وحول إلى هذه المدرسة طلاب الفصلين السابقين الذكر، وتمت إضافة فصلين جديدين إلى فصلي النجارة والميكانيكا وهما الحدادة والخراطة. وكانت مسؤولية إدارة هذه المدرسة الجديدة من اختصاصات إدارة الكهرباء، وكان يقبل فيها كل طالب أتم سنة أو سنتين دراسيتين في المرحلة الابتدائية .

وفي نهاية فترة التأسيس، حوالي عام ١٩٣٨/١٩٣٧م، لم يكن عدد المدارس يزيد ثمانية عن ثمانية. منها ثلاث مدارس في المنامة، واحدة للبنين وواحدة للبنات والمدرسة الفنية، أما المحرق فكانت بها مدرسة للبنين وأخرى للبنات، بينما كانت هناك مدرسة واحدة في كل من الرفاع والحد وسوق الخميس .

وقد ذكر في نهاية العام الدراسي ١٩٣٨/١٩٣٩م أن عدد الطلاب في البحرين وصل إلى ١٥٨٩ طالباً، أي ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٣٠م ومقابل الزيادة في عدد الطلاب لم يزد عدد المدارس في الفترة ما بين ١٩٣٨ - ١٩٣٨م سوى مدرسة واحدة، وأصبح عدد المدارس ثمانية بدلاً من سبعة. وقد أدى ذلك إلى ازدحام الصفوف بالطلاب، وهذا ما دعا إلى دراسة تقييمية لجدوى التعليم في هذه الصفوف، وعبرت جريدة «البحرين» عن الاستياء العام من هذا الازدحام وانتقدت الجريدة في مقالها كلاً من المدارس التقليدية والعصرية للأسباب التالية :

- ازدحام صفوف المدارس التحضيرية بعدد من الطلاب يتراوح بين ٥٠، ٦٠ طالباً .
- وجود مدرستي المنامة والمحرق في أماكن نائية تجعل الطلاب يلاقون مشقة في الوصول إليها.
- وجوب قيام إدارة التعليم بتأمين نقل الطلاب والمعلمين إلى المدارس[٣٦] .

كما ذكرت الجريدة في مقالها أن المستوى الثقافي للمعلمين كان ضعيفاً وأن المعلم غير المثقف لن يفيد الطلاب بشيء، وأن على المعلم الناجح أن يكون معافى بدنياً وملماً بشكل جيد بالمادة التي يدرسها، وأن ينظم وقت تدريسه ولا يلجأ إلى ضرب الطلاب .

وقد استغلت الحكومة فرصة استقالة فائق أدهم وزوجته وعودتها إلى بلادهم، وعدلت الموقف بحيث عينت خبيراً إنجليزياً في التعليم هو فالنس Vallance الذي كان يعمل في إدارة التعليم بالعراق. وقام فالنس بتقييم الموقف واستقصاء المطالب المحلية العامة، ثم قدم تقريره عام ١٩٣٩ و ١٩٣٩م بعد أن ضمنه بعض التوصيات .

ولكي يتمكن فالنس من تحقيق توصياته، قامت الحكومة بتعيينه مديراً للتعليم في البحرين. وقد تميزت فترة إدارته بتقسيم التعليم في البحرين إلى ثلاثة أقسام : تعليم البنين بإدارته هو، وتعليم البنات بإدارة السيدة بلجريف، والتعليم الفني بإشراف تشارلز بلجريف مباشرة .

واستمر هذا التقسيم عقدين من الزمن تطور خلالهما كل قسم بشكل مستقل عن الأقسام الأخرى. وسنبحث هذا التطور في مرحلة النمو التعليمي في البحرين .

(ب) مرحلة النمو التعليمي في البحرين ١٩٤٠ - ١٩٥٩م

تعليـم البنيـن

ذكرنا فيما سبق أنه قد تم تعيين فالنس Vallance مديراً للتعليم في البحرين اعتباراً من نوفمبر عام ١٩٣٩م، وكان الاسم الرسمي لإدارة تعليم البنين هو «مديرية» عام ١٩٣٩م، وكان الاسم الرسمي لإدارة تعليم البنين هو «مديرية معارف تعليم البنين». وقد كان أول الأعمال التي قام بها فالنس لتحقيق مقترحاته هو افتتاح ثلاث مدارس جديدة، اثنتان منها للبنين في قرى سترة، والبديع، والثالثة مدرسة للبنات في الحد، وكان الهدف من ذلك تخفيف الضغط على المدارس القديمة ونشر المدارس على أوسع مساحة ممكنة في البلاد .

وكانت إحدى مقترحات فالنس هي تطوير التعليم الثانوي في البحرين فافتتح أول معهد أو كلية للتعليم الثانوي في البحرين عام ١٩٤٠/١٩٤١م [٣٧]. وقد تأسس تحت اسم «الكلية» أو «كلية المنامة» وكان الهدف من هذه «الكلية» هو انتقاء خيرة الطلاب الذين أتموا التعليم الإبتدائي والذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٤ سنة، وتقديم أوسع تعليم وثقافة لهم وصقل شخصيتهم بحيث يتسنى لهم فيما بعد العمل في إدارات الحكومة المختلفة والالتحاق بمديرية المعارف كمعلمين[٣٨] . أما مدة الدراسة في هذه «الكلية» فهي ثلاث سوات، وكان التعليم فيها باللغة الإنجليزية على غرار المنهاج الهندي. وقد قام فالنس نفسه باختيار أول دفعة من الطلاب وعددهم ثلاثون طالباً وبإنشاء قسم داخلي لطلاب المناطق النائية من البحرين[٣٩] . وبعد مرور سنة تم تغيير اسم الكلية إلى ثانوية أو المدرسة الثانوية.

استمر فالنس في منصبه كمدير لإدارة التعليم سنتين حتى يوليو عام ١٩٤١[٤٠] ، خلفه بعدها وكلين F. J. Wakelin لمدة أربع سنوات اعتباراً من سبتمبر ١٩٤١[٤١]، وحتى يونيو عام ١٩٤٥ حيث غادر البحرين للعمل في المجلس الثقافي البريطاني في القاهرة، وخلفه ويللي Willie الذي خدم عدة أسابيع فقط حيث غادر البحرين بسبب مرضه، فحل محله أحمد العمران في أواخر عام ١٩٤٥ حيث استمر في هذا المنصب مدة طويلة[٤٢] .

وخلال هذه السنوات المبكرة أدخلت الإدارة البريطانية تعديلات على نظام التعليم في البحرين، وفيما يلي بعض من هذه التعديلات[٤٣] :

خفضت ساعات عمل المعلمين والطلاب، كما نظمت ظروف عمل هؤلاء المعلمين، وتم استحداث رواتب دائمة بعلاوات سنوية للمعلمين وأدرجت أسماؤهم في ميزانية الحكومة. كما حددت درجات المعلمين ومستوى ثقافاتهم المطلوب، وألغي النظام الذي كان الطلاب يدفعون بموجبه ثمن الكتب والمعدات المدرسية، إذ تم إنشاء مخزن مركزي تابع لمديرية المعارف لتزويد الطلاب بالقرطاسية والكتب والمعدات المدرسية مجاناً. وبذلك أزيلت العقبة التي كان يصعب على أبناء القطاعات الفقيرة والمتوسطة من المجتمع تخطيها للحصول على علومهم .

ومن أهم التغيرات الهامة في مسار التعليم ارتفاع سن القبول وذلك في محاولة للتخلص من ازدحام الفصول في المدارس، فتم تحديد السن الأدنى للقبول في المدارس التحضيرية بسبع أو ثماني سوات بدلاً من أربع أو ست سنوات. كما خفض عدد الطلاب من كبار السن أو المتزوي في المراحل العليا من التعليم وتم تحديد نسبة قبولهم .

واستخدمت كتب للغة العربية جديدة لتعليم القراءة، وكان يتم تحصيل القراءة في السابق عن طريقة دراسة القرآن الكريم. وبذلك تحولت مدارس القرى التقليدية إلى مؤسسات تعليمية أكثر نفعاً، واقتصر عمل المعلمين السابقين (الملا) على تعليم الدين الإسلامي فقط. كما تم استقدام معلمين أكفاء للعمل في مدارس المدن والقرى، وتم إصلاح جميع مباني المدارس الحكومية بحيث أصبحت في حالة فنية جيدة، وتم إصلاح نظام الامتحانات .

وعندما افتتحت المدرسة الثانوية قدمت تعليماً متقدماً للطلاب الناجحين من المدارس الابتدائية، وكان هناك تنافس كبيراً في الالتحاق بها ، كما كان هناك تعاون وثيق بين سلطات المدرسة والإدارة الصحية، مما أدى إلى الاهتمام بصحة الطلاب .

وخلال سنوات الحرب لم يكن هناك تطور كبير بالمدارس نظراً لصعوبة الحصول على المعلمين والمواد الدراسية، وكذلك مواد البناء لإنشاء مدارس جديدة. واضطرت الحكومة إلى تأجير منازل وتطويعها لاحتياجات إدارة التعليم[٤٤]. ومن المعوقات أيضاً ظاهرة التسرب للطلاب الذي في سن ١٢-١٥ سنة من المدارس والالتحاق بالوظائف الجيدة في البحرين والدول

المجاورة(٤٥). ولكن بالرغم من ذلك فإنه خلال هذه الفترة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ازدادت مدارس البنين من خمس إلى ثلاثة عشرة مدرسة بما فيها المدرسة الثانوية. كما ازداد عدد الطلاب من ٦٢٠ إلى ١٧٥٠ طالباً وعدد المعلمين من ٢٣ إلى ٨٢ معلماً(٤٦).

وفي عام ١٩٤٣م نجح وكلين Wakelin ، بمساعدة المركز الثقافي البريطاني في كل من البحرين والقاهرة، في جلب عدد من المعلمين المصريين ليعملوا في إدارة التعليم بالبحرين وفي المدرسة الثانوية بشكل خاص. وقد بدأ هؤلاء المعلمون أعمالهم عام ١٩٤٤م كأول بعثة تعليمية مصرية في البحرين (٤٧). وكان عددهم اثنا عشر معلماً، تدفع رواتبهم الحكومة المصرية، ولكن فيما بعد تولت الحكومة البحرينية هذه المهمة. ومنذ ذلك الحين بدأت خطط المدارس تنحى منحى المنهاج المصري.

وفي نهاية عام ١٩٤٤ أرسل عدد من الطلاب والمعلمين إلى مصر لتلقي تعليم عال. وفي العام التالي سافر مزيد من الطلاب لتلقي العلم في مصر، وتم افتتاح داخلية للطلبة البحرينيين في القاهرة. وكانت الحكومة البحرينية تدفع جميع مخصصاتهم المالية بالرغم من أن بعضهم ينحدرون من أسر غنية. ولكن التجربة لم تكن ناجحة، حيث سقط معظم الطلاب في الامتحانات وانخرط عدد كبير منهم في المسائل السياسية. ومنعت الحكومة البحرينية إرسال الطلاب إلى مصر، بل أرجعت الموجودين هناك وأعادت إرسالهم إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وقد أظهرت السنوات اللاحقة أن الذين شاركوا في الاضطرابات السياسية في البحرين كانوا من الطلاب الذين ذهبوا إلى مصر سابقاً (٤٨).

ويصور أحد المسؤولين عن التعليم في تلك الفترة الموقف التعليمي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، فيقول في تقريره عام ١٩٥٥ م :

«عندما استلمت هذا المنصب لم يكن هذا المستوى من التعليم الثانوي يستحق الذكر فقد كان مؤلفاً من صفين فقط تحت اسم مدرسة ثانوية»(٤٩).

وفي نفس تلك الفترة (أي عام ١٩٤٥م) كان عدد طلاب المرحلة الثانوية لا يتجاوز ٣٦ طالباً، بينما كان عددهم عام ١٩٤٣/١٩٤٤م يصل إلى ٥٠ طالباً، ويرجع ذلك إلى أن عدداً منهم ترك المدرسة ليحصل على وظيفة دون أن يتقدم طلاب جدد بدلاً منهم.

وفي عام ١٩٤٧م جرى تطور جديد باستحداث صفوف مسائية في المدرسة الثانوية تحت اسم القسم الخاص، وذلك لتدريب طلاب المدرسة الثانوية الراغبين في أن يصبحوا مدرسين في المرحلة الابتدائية. لكن هذا التدريب لم يبلغ أهمية الدراسة الصباحية لهؤلاء الطلاب. وقد تم منح ١٥ روبية لكل طالب شهرياً لتشجيع الطلاب على الانضمام إلى هذه الصفوف المسائية.

وكانت المواد الرئيسية في هذه الصفوف هي علم النفس وطرق التدريس العامة والخاصة، النظرية والعملية، بالإضافة إلى الصفوف التجريبية. وجاءت استجابة طلاب المرحلة الثانوية لهذه الدراسة المسائية مرضية، وربما كان سبب ذلك هو المنح المالية المقدمة والأمل في تأمين مستقبلهم.

ونظرا للضغط الطلابي في المرحلة التحضيرية في الفترة ما بين ١٩٤٦م - ١٩٤٨م فقد تم تخفيض مدة الدراسة في هذه المرحلة من ثلاث سنوات إلى سنتين. وبذلك أصبحت فترة مراحل الدراسة على الشكل الآتي :

سنتان للمرحلة التحضيرية (من سن الثامنة إلى العاشرة) وأربع سنوات للمرحلة الابتدائية وأربع سنوات للثانوية، لكن هذا التصنيف كان نظرياً فقط، إذ أن أعمار الطلاب في المراحل الثلاث فوق السن التي يحددها القانون لكل مرحلة. ففي عام ١٩٤٨م كان متوسط أعمار الطلاب في المرحلة الثانوية من ١٨ - ١٩ سنة، وهذا المعدل يزيد على المعدل المفترض .

ثم حصل جديد في الخمسينات في حقل تعليم البنين، إذ أقيمت مدرسة ثانوية جديدة في المنامة عام ١٩٥١ وزودت هذه المدرسة بوسائل تعليمية أكثر عصرية من ذي قبل مثل المختبرات وغرف التدريس الكبيرة ، ومكتبة عصرية وساحة كبيرة للطلاب .

وكانت فترة الدراسة في المرحلة الثانوية تقسم إلى جزئين : الأول ومدته سنتان ويتضمن دراسة المواد العامة، والثاني ومدته سنتان وفيه يتجه الطلاب إلى الاختيار بين الاختصاص العلمي أو الاختصاص الأدبي. وفي عام ١٩٥٢م تم استحداث الدراسات التجارية في منهاج المرحلة الثانوية إضافة إلى الاختصاصين السابقين. كما تم عام ١٩٥٤م تأسيس فرع لتخرج

المعلمين بدلاً من نظام الصفوف المسائية. وكان طلاب هذا الفرع يمنحون ستين روبية شهرياً طيلة فترة تدريبهم[٥٠] .

وكان منهاج كل اختصاص من هذه الاختصاصات الأربع مستمداً من المنهاج المصري. أما أهداف المدرسة الثانوية فقد كانت تزويد الطالب البالغ بمبادئ الثقافة العامة، التي تؤهله لأن يكون عضواً نافعاً في المجتمع، وبالمعرفة العلمية التي تمكنه من متابعة دراسته الجامعية .

وفي عام ١٩٥١م تم إنشاء قسم داخلي ملحق بالمدرسة الثانوية لإقامة الطلاب البعيدين عن المنامة. وكان هذا القسم مخصصاً لطلاب المدرسة الثانوية والمدرسة الفنية العليا في المدارس الابتدائية، كما كان يقيم فيه عدد من الطلاب العرب الخليجيين. فقد ذكر عام ١٩٥٥م أن عدد الطلاب الملتحقين بالقسم الداخلي بلغ مائة طالب، من بينهم ثلاثة عشر طالباً من أبناء الخليج .

وقد شهدت الخمسينات نمواً كبيراً في تعليم البنين وخاصة في المرحلة الابتدائية، حيث افتتح عدد جديد من المدارس، فقد افتتحت مدرسة ابتدائية جديدة في الحد، وتم تحويل المدرسة القديمة إلى روضة أطفال وأدى الضغط في المنامة والمحرق إلى تأجير منزلين اثنين وتحويلهما إلى مدارس. وكانت مدرسة السليمانية - التي أسست عام ١٩٥٧م والتي كانت تتسع لألف طالب - من أكبر المدارس الابتدائية في منطقة الخليج آنذاك .

وقد أدت سياسة التوسع في المدارس الابتدائية إلى إضافة عشرة صفوف جديدة إلى أربع مدارس، وبنهاية العام الدراسى ٥٦/ ١٩٥٧م أدى ٤٣٠ طالباً امتحان الشهادة الابتدائية نجح منهم ٣١١ طالباً (بنسبة ٧٢,٣٢ ٪)[٥١] .

ولمواجهة التوسع تم تعيين خمسين معلماً من المواطنين المحليين ومن لبنان والأردن وفلسطين. واستمرت الحكومة في إرسال عدد قليل من المعلمين الأكفاء للمدرسة الثانوية في البحرين .

وأعلن في الخمسينات أن أهداف مرحلة التعليم الابتدائي هي :

«نشر الثقافة العامة بين أفراد الجيل الجديد، خلق جيل مزود بمتطلبات الحياة المتمدينة مثل الثقافة العامة والسلوك الصحيح والأجسام السليمة والأخلاق الحميدة والإيمان الروحي العميق والرغبة في التضحية في سبيل الأمة والوطن»[٥٢] .

وفي نهاية المرحلة التي أسميناها «مرحلة النمو» كانت هناك أربعة وثلاثون مدرسة للبنين بها ١٢,٣٦٢ طالباً و ٤٧٠ مدرساً [٥٣]. وقد جاءت هذه الزيادة الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية حيث توفر للبحرين دخل مالي معقول. وفي الخمسينات أصبحت طرق الإدارة في إدارة التعليم أكثر عملية وتركز المزيد من الصلاحيات في يد مدير تعليم البنين .

أما أقسام الإدارة فكانت كما يلي :

- قسم السكرتارية: ومهمته حفظ السجلات والإحصائيات والقيام بالمراسلات، كما كان يساعد في تحضير وتنظيم الامتحانات .
- قسم التفتيش: ومهمته الإشراف على سير العمل في المدارس وطرق إدارتها .
- قسم مفتش التربية البدنية : ومهمته الإشراف على نشاطات التربية البدنية وعلى فرق الكشافة التابعة للمدارس .
- قسم شؤون الموظفين : ومهمته إصدار النشرات العامة الرسمية وتأمين المدرسين من كل الفئات.
- قسم المخازن : ومهمته توزيع الكتب والمواد المدرسية على المدارس، والاهتمام بصيانة المدارس والأبنية الرسمية الأخرى .
- قسم النقل (المواصلات): ومهمته تأمين نقل المدرسين والطلاب من المناطق البعيدة إلى المدرسة ومنها إلى مناطق سكنهم .
- قسم المكتبة (المكتبات): ومهمته الإشراف على المكتبة العامة للإدارة .

ونتيجة للضغوط الوطنية في الخمسينات، صدر في ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ «قانون مجالس الصحة والمعارف» والذى سمح بإنشاء مجلس للمعارف وآخر للصحة .

وكانت مهمات مجلس المعارف هي :

«دراسة كل المقترحات المتعلقة بالتعليم المقدمة من عامة الشعب أو من المجالس البلدية، وتقديمها إلى مدير الإدارة المعنية لإجراء ما يلزم. كما أن مدير المعارف يعلن عن طريق هذا المجلس سياسته العامة والتقدم الذي تم إحرازه في حقل الخدمات التعليمية، وعلى المجلس أن تكون له صلة قوية بعامة الشعب، وبذلك يكون كل من أعضاء هذا المجلس وأعضاء المجالس البلدية وعامة الشعب على علم بالنتائج التي احرزت وبالتطورات المرجوة مستقبلاً»[٥٤] .

وكان من المفترض أن يتم انتخاب نصف عدد أعضاء الآخر، وهذا الإجراء متبع في اللجان الأخرى مثل لجان المجالس البلدية، إلا أن الأعضاء المنتخبين اعترضوا على اختيار الحكومة للأعضاء المعينين. ومنذ ذلك الوقت أصبح اختيار أعضاء لجان التعليم والصحة يواجه ضجة سياسية تعم البلاد كافة .

وأخيرا تم الاتفاق على أن يتم اختيار ثمانية عناصر جيدة ومناسبة من قبل الحكومة، وتكونت اللجنة الجديدة تحت رئاسة الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس الوزراء حالياً، وكانت تضم في عضويتها أعضاء نافذين في المجتمع. وكان مؤملا أن تنجز هذه اللجنة الكثير من الأعمال المتراكمة والتي من شأنها أن تساعد في تطور التعليم في البحرين. وكان أحد واجبات هذه اللجنة تقليص الإنفاق في إدارة التعليم، وقد بلغت المبالغ التي صرفت على التعليم خلال عام ١٩٥٦م حوالي ٥٤,٠٠٠,٠٠٠ روبية .

وبالرغم من أن المدرسة الصناعية كانت تابعة لإدارة منفصلة عن إدارة تعليم البنين الابتدائي والثانوي، إلا أننا سنتناولها في هذه المرحلة باعتبارها فرعاً من تعليم البنين الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ منه فيما بعد .

من دراسة عن التعليم الصناعي والمهني في البحرين ما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٧٥م، أعدتها وزارة التربية والتعليم[٥٥] ، ومن دراسة عبد الملك الحمر[٥٦]، تبين أن اللجنة الأولى

في بناء التعليم الصناعي في البحرين قد وضعت في عام ١٩٣٦ حين أضيف صفان إلى مدرستين، في المنامة والمحرق، لتعليم النجارة على مستوى مهني محدود. وفي عام ١٩٣٧ أضيف إلى فرع النجارة فرعان جديدان هما البرادة والحدادة مما أدى إلى إيجاد بناء مستقل في المنامة تشغله هذه الفروع الثلاثة. وقد تطورت هذه المدرسة المهنية ببطء خلال سنوات الحرب، وكانت تعمل بإشراف إدارة الكهرباء. وكانت الدراسة فيها تتم خلال عامين، وتعتمد على الأدوات اليدوية التقليدية، نظراً لانعدام وجود الآلات والماكينات. وكان الهدف منها إعداد عمال متوسطي المهارة للعمل في إدارات الكهرباء والأشغال العامة وشركة النفط. وكان الطلبة يلتحقون بالمدرسة المهنية قبل انتهائهم من المدرسة الابتدائية، لذلك فقد خصص صف تحضيري، وعندما زاد عدد التلاميذ جعلت سنوات الدراسة ثلاثاً. وقد أحرزت المدرسة المهنية نجاحاً نسبياً، واستقطبت عدداً من أبناء إمارات الخليج المجاورة، خاصة من الكويت. ولكن النظرة المحلية إلى التدريب المهني، من قبل التلاميذ وأولياء أمورهم لم تكن إيجابية[٥٧].

وفي عام ١٩٤٠ م، تولى إدارة المدرسة بريطاني متخصص في الصناعة والتعليم المهني تحت إشراف تشارلز بلجريف مستشار الحكومة[٥٨] الذي كان مشرفاً على التعليم الفني إلى أن استقال عام ١٩٥٧ م. وفي فترة رئاسة البريطاني إدارة المدرسة أضيف معمل زود ببعض الآلات. وفي عام ١٩٤٦م، أوكل أمر إدارة المدرسة إلى لبناني وضع لها نظاماً تسير عليه في مختلف أمورها، كشروط قبول الطلاب وساعات الدراسة والمناهج. وقد بقي هذا الشخص في منصبه هذا حتى عام ١٩٥٨ م عندما أدمجت المدرسة الفنية في إدارة تعليم البنين، إلا أنه استمر في عمله كرئيس للقسم الفني في إدارة تعليم البنين[٥٩].

وفي العام الدراسي ١٩٤٧/١٩٤٦م لم يكن عدد الطلاب المسجلين في هذه المدرسة (المدرسة الصناعية في المنامة) يزيد على أربعين طالباً، بالرغم من المنح المالية خلال فترة التدريب، والتي كانت تتراوح بين ١٦ و ٢٥ روبية في الشهر. وقد امتدت فترة التدريب في هذه المدرسة إلى ثلاث سنوات في العام الدراسي ١٩٤٧/١٩٤٦م بدلاً من سنتين. ثم أصبحت أربع سنوات في العام الدراسي ١٩٤٩/١٩٤٨م.

وفي عام ١٩٥٠م بدأت المدرسة الصناعية برنامجاً تدريبياً خاصاً بموظفي شركة نفط البحرين (بابكو)، لكن هذا البرنامج لم يدم سوى سنوات قليلة .

وقد ذكر التقرير التعليمي لعام ١٩٥٢م أنه تم رفع معدلات القبول في المدرسة الصناعية، بحيث أصبح لزاماً على الطالب إتمام سنتين أو ثلاث في المرحلة الابتدائية قبل أن يقبل في هذه المدرسة[٦٠]، أما التقرير التعليمي لعام ١٩٥٥م فيفيد بأن أفضلية القبول في هذه المدرسة أصبحت للطلاب الذين أتموا الدراسة في المرحلة الابتدائية [٦١]، وهذا يعني تحسناً في مستوى طلاب هذه المدرسة .

أما بالنسبة لعدد طلاب المدرسة الصناعية فقد كانوا خمسين طالب في نهاية السنة الدراسية ١٩٤٩/ ١٩٥٠م بينما كان عدد المدرسين أحد عشر مدرساً. وكان الطلاب موزعين على الاختصاصات المختلفة كالتالي : (٩) طلاب في فرع الحدادة و (١٠) طلاب في فرع الميكانيكا و (١٠) طلاب في فرع النجارة و (٣١) طالباً في فرع الاختصاص العام .

وفي الفترة ما بين ١٩٥٥ - ١٩٥٧م ازداد عدد المختبرات وورشات العمل زيادة كبيرة، كما تم توزيع بزات عمل وصناديق عدة على الطلاب مجاناً. وبالرغم من هذه التجديدات في حقل الخدمات التعليمية الفنية، إلا أن عدد الطلاب المسجلين في المدرسة الفنية في العام الدراسي ١٩٥٩/ ١٩٦٠ لم يكن يزيد على (٨٩) طالباً. وهذا التجاوب الضعيف مع التعليم الفني هو انعكاس لموقف المجتمع من هذا النوع من التعليم. إذ كان المجتمع يعد العمل اليدوي عاراً اجتماعياً .

وقد أشارت إلى هذه النقطة عدة تقارير حكومية من بينها التقرير السنوي لعام ١٩٥٤م الذي يقول :

«هناك شعور واضح بين فتيان وأولاد البحرين بأن تعلم مهنة يدوية هو أمر مذل، وسوف يكون من الصعب إيجاد الصنف المناسب من الفتيان لتلقي التدريب الفني طالما أن هذا الشعور موجود. وغالبية الطلاب الذين يدخلون المدرسة الفنية هم إما من أبناء القرى أو من أصل إيراني»[٦٢] .

أما التقرير السنوي لعام ١٩٥٧ فيقول :

«إن حكومة البحرين قلقة بشأن إيجاد مغريات أكثر للتعليم المهني والفني في البحرين». ويفيد التقرير السنوى لعام ١٩٥٩ بأن المنح الشهرية للطلاب (الفنيين) قد زادت بمعدل ١٥ روبية، وأنه من المرجو نتيجة لذلك زيادة عدد الطلاب مستقبلاً. من السابق يمكن استكشاف مدى الصعوبات التي لقيها مسؤولو التعليم في سبيل إغراء الطلاب ليلتحقوا بالمدرسة الصناعية الفنية في البحرين .

ولعل بعض الصعوبات التي واجهت المدرسة الصناعية كانت ناتجة عن كون هذه المدرسة وحدة منفصلة عن التعليم العام. وقد طالب مسؤول التعليم مرار خلال الخمسينات بدمج هذه المدرسة بإدارة تعليم البنين. ويقول أحد المسئولين بهذا الصدد في تقرير له عام ١٩٥٥م : «من الطبيعي أن يكون لإدارة التعليم إشراف كامل على المدرسة الصناعية، كما هو الحال في البلدان الأخرى .. ولعل أحد أسباب عدم نمو هذه المدرسة - بالرغم من حاجة البلاد إلى هذا الصنف من التعليم - هو كونها غير مرتبطة بإدارة متخصصة بالمسائل التعليمية. ولربما كان من الواجب إلحاق هذه المدرسة بقسم المدارس الثانوية لكي يشعر طلابها بأنهم يسيرون على نفس الطريق ولنفس الأهداف التي يتطلع إليها الخريجون الآخرون - وإن كانوا في فرع مختلف - وبأنهم يستطيعون، كغيرهم خدمة بلادهم »[٦٣] .

- **تعليم البنات**

كان تعليم البنات في هذين العقدين (الأربعينيات والخمسينيات) يتبع إدارة مستقلة، كما ذكرنا سابقاً، وقد كانت زوجة مستشار الحكومة في معظم هذه الفترة هي مديرة إدارة تعليم البنات إلى أن رحلت عن البحرين عام ١٩٥٧ [٦٤] .

وفي الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٦٠م تولت وفيقة طبارة ناير مهمة الإدارة، ثم رئيسة لقسم البنات بإدارة التعليم بعد دمج إدارتى البنين والبنات عام ١٩٦٠[٦٥] .

وخلال الأربعينيات والخمسينيات كانت أهم الموانع التي أعاقت نمو تعليم البنات هي انفصاله عن تعليم البنين الذي شهد تطورات مستقلة، وكذلك الموقف الاجتماعي غير المشجع

من تعليم البنات، والحقيقة أن نمو تعليم البنات في مجتمع يسيطر عليه الرجل كلية وضمن حدود نظام الحجاب التقليدي، جعل من الصعب تزايد عدد الطالبات والمدارس وأعاق تطور المادة الدراسية وبرامج الدراسة[٦٦].

لكن فتيات البحرين كن متشوقات للعلم. فقد نشرت عام ١٩٣٩ رسالة مفتوحة من غير اسم إلى جريدة البحرين كتبتها إحدى فتيات المدارس تطالب فيها بجعل تعليم البنات إلزامياً، على الأقل بين من السابعة والثانية عشرة أي قبل ارتداء البنات الحجاب[٦٧].

وفي عام ١٩٤٠م كانت هناك ثلاث مدارس ابتدائية للبنات، تضم ٤٥٠ طالبة. لكن هذه الرقم ارتفع في العام الدراسي ١٩٤٥ إلى خمس مدارس تضم (١١٣٩) طالبة بينما وصل عدد المعلمات إلى ٥١ معلمة[٦٨].

ولم تكن هناك مدارس ثانوية للبنات في الأربعينيات. وفي نهاية ذلك العقد كان عدد مدارس البنات الابتدائية لا يزال ست مدارس، أما عدد الطالبات فكان ١٣٥٦ طالبة وعدد المعلمات ٥٨.

وكان الهدف من تعليم البنات في الأربعينيات هو إعداد الفتاة لكي تكون زوجةً جديرةً بالاحترام وأماً واعيةً وربة بيتٍ مثقفة ولم يكن لها دور خارج بيتها، أما منهاج تعليم البنات فكان يختلف اختلافاً بسيطاً عن منهاج تعليم البنين، من حيث إنه يركز على اللغة العربية والتدبير المنزلي على حساب المواد الأخرى كاللغة الإنجليزية والعلوم أو المواد العلمية.

ولقد شهدت الخمسينيات زيادة في عدد مدارس البنات في كل من المدن والقرى. وتم افتتاح أول مدرسة ثانوية للبنات عام ١٩٥٠م وكان مقرها منزلاً استؤجر في المنامة. لكن المدرسة بدأت بصف واحد فقط هو الصف الأول وعدد طالباته آنذاك كان أحدى عشرة طالبة[٦٩].

أما منهاج هذه المدرسة فكان نفس منهاج مداس البنين الثانوية العامة، مضافاً إليه التدبير المنزلي. ونتيجة للازدياد الكبير نسبياً في عدد الطالبات المسجلات في المدرسة، فقد كان من الضروري تقسيم الفصول إلى ثلاثة أقسام بعد مضي سنتين دراسيتين على وجود الطالبات،

وهذه الأقسام هي : قسم الدراسات النظرية العامة ويشمل فرعين : العلمي والأدبي وقسم المعلمين وقسم التدبير المنزلي[٧٠] .

وقد تم تخريج أول دفعة من البنات اللواتي أتممن دراستهن الثانوية عام ١٩٥٦م، وكان عددهن خمساً فقط، سافرت ثلاثة منهن إلى بيروت لإتمام تعليمهن العالي في كلية بيروت للبنات.

وفي نهاية الخمسينيات كان هناك(١٦)مدرسة للبنات، بما فيها المدرسة الثانوية، بينما كان عدد الطالبات(٥٤٦٧) طالبة وعدد المعلمات(٢٠٢). وبالرغم من هذا النمو في حقل تعليم البنات، فإن الهدف من تعليمهن كان لا يزال مقتصراً على تحسين ظروفهن البيئية، إلا أن البعض كان يشعر بضرورة وجود هدف أكثر عصرية وشمولاً .

وقد قال أحد المسؤولين عن التعليم في تقرير رفعه إلى الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين عام ١٩٥٥م: «ينتابني شعور بالقلق عندما أتحدث عن تعليم البنين دون ذكر تعليم البنات، لأن هذا أمر غير طبيعي فكأن أبناءنا يعيشون في بلد وبناتنا في بلد آخر. أو لا يكون هؤلاء آباء وأمهات لأحفادنا في المستقبل؟ أو لا يعيشون في نفس البيئة ؟ إنه من الحتمي علينا دمج تعليم البنين والبنات ورعايتهما معا لكي يسيرا معاً نحو أهداف واحدة»[٧١] .

وبالرغم من نمو التعليم المضطرد في هذه المرحلة، إلا أنه عانى إلى حد ما من تجزئة الخدمة التعليمية إلى ثلاثة أقسام أو إدارات، كانت كل منها تسابق الأخرى للانفراد بالموارد المتوفرة، وبخاصة قسمي البنات والبنين، حيث كان كل قسم منهما ينسخ عمل الآخر .

ويتميز التعليم في هذه المرحلة بأن السلطات التعليمية كانت باستثناء أحمد العمران، وقفاً على عائلتين هما أسرة بلجريف وأسرة طبارة، إذ كان تشارلز بلجريف مسؤولاً عن التعليم الفني ويعاونه في ذلك سعيد طبارة، بينما كانت الليدي بلجريف مسؤولة عن تعليم البنات وتساعدها في ذلك وفيقه طبارة وهي أخت سعيد طبارة .

ومهما كانت ميزات توزيع الصلاحيات بهذا الشكل، فإن مجتمعاً صغيراً كمجتمع البحرين لم يكن راضياً عن هذا الأمر الذي ينطوي على محاباة الأقارب. وكان الرأي العام البحريني يتعاطف كثيراً مع مواطنه أحمد العمران. وبالرغم من أن أحمد العمران لم يعلن موقفه من هذا الأمر، إلاّ أن رأيه كان واضحاً من خلال تقاريره التي ضمنها شكوكه وعدم رضاه على تقسيم التعليم بذلك الشكل .

وفي عام ١٩٦٣م طبق نظام الشهادة التوجيهية في مدرسة البنات الثانوية، بعد أن تم تطبيقه في مدارس للبنين. وفي نفس تلك السنة تم إلغاء فرع التدبير المنزلي في مدرسة البنات الثانوية. وبذلك أصبح منهاجاً أكثر شبهاً بمناهج مدارس البنين .

(جـ) مرحلة التطوير الحديث : ١٩٦٠ - ١٩٧١

سبق أن ذكرنا أنه تم دمج المدرسة الفنية بإدارة تعليم البنات عام ١٩٥٨م. إلا أن خطوة أكثر أهمية اتخذت عام ١٩٦٠م وهي دمج إدارتي البنين والبنات تحت اسم مديرية التعليم وقد تسلم أحمد العمران منصب المدير العام .

وقد قسمت المديرية إلى قسمين : مديرية البنين ومديرية البنات ولكنهما يتبعان الإدارة المركزية .

تم إنشاء هذه المديرية بتوجيه من لجنة ثنائية عضواها خبيران في التعليم هما محمد كامل نحاس وجبرائيل كاتول [٧٢] . وكان هذان الخبيران قد قدما تقريرهما في أبريل عام ١٩٦٠م، وأوصيا، بالإضافة إلى إنشاء مديرية مركزية للتعليم، بتغيير مدة كل مرحلة تعليمية من سنتين في التحضيري وأربع سنوات في الابتدائي وأربع سنوات في الثانوي، إلى ست سنوات في الابتدائي وسنتين في الإعدادي أو المتوسط وثلاث سنوات في الثانوي [٧٣]. وكان هذا النظام الأخير متبعاً في مصر ثم استخدم في كثير من البلدان العربية .

وكانت هذه التوصيات تعني العودة إلى قبول الطلاب في المدارس عند سن السادسة، وقد نفذ هذا الاقتراح في السنة الدراسية ١٩٦٠/١٩٦١م. كما أوصى الخبيران بترفيع الطلاب

تلقائياً في السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية. وتم تنفيذ هذا الاقتراح أيضاً في السنة الدراسية ١٩٦٠/١٩٦١م .

وقد جاء هذا الاقتراح بالترفيع التلقائي للطلاب كحل لمشكلة الطلاب الراسبين في السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية، إذ وجد الخبيران خلال أبحاثهما أن ٤٠٪ من طلاب هذه المرحلة كانوا يرسبون في صفهم سنوياً، وأن ٨٪ فقط من طلابها كان ينجح في صفوف المرحلة كلها دون رسوب[٧٤] .

وعند استخدام نظام المراحل الجديد، وجد أنه من الضروري في الثلاث سنوات الأخيرة – التي تشكل مرحلة التعليم الثانوية – إدخال نظام الشهادة التوجيهية (الشهادة الثانوية في مصر)، وذلك لإعداد الطلاب لإتمام تعليمهم في جامعات البلدان العربية والأجنبية .

وفي نهاية عام ١٩٦٦م كان العدد الإجمالي للمدارس قد وصل إلى ٨٢ مدرسة، وعدد الطلاب الطالبات إلى (٣٧٦٠٧) بين طالب وطالبة، وعدد المعلمين إلى (١٦٥٤) معلماً ومعلمة.

وقد أدى هذا التوسع في الخدمات التعليمية إلى فرض أعباء ثقيلة على كاهل الإدارة التعليمية. لذلك لجأت مديرية التربية والتعليم إلى استخدام الخبيرين كروزير Crozier وجريفتش Griffish لتقصي مشكلات الوضع التعليمي في البحرين[٧٥] .

وبعد قيام هذين الخبيرين بالأبحاث المطلوبة، رفعا تقريرهما في يناير ١٩٦٦م، وقد جاء فيه أن مشكلة الراسبين في المرحلة الثانوية لم تكن ذات أهمية كبيرة، أما في المرحلة الابتدائية فقد كان عدد الراسبين في الصفوف التي تلي سنوات الثلاث الأولى حوالي ٣٠٪ وهذا الرقم يوضح بعض التحسن عما سبق إذ كان ٤٠٪ كما أشار إلى ذلك تقرير الخبيرين محمد كامل النحاس وجبرائيل كاتول .

وكانت نفقات التعليم المتزايدة من بين الموضوعات التي درسها هذان الخبيران، اللذان أوصيا بإلغاء المنح المالية التي تقدم لطلاب وطالبات قسم المعلمين بالمدارس الثانوية ولطلاب

المدرسة الصناعية. وسرعان ما وافقت الحكومة على إلغاء هذه المنح لقسم المعلمين، أما المنح المالية لطلاب المدرسة الصناعية فقد أبقي عليها.

كما تم بناءً على توصية من هذين الخبيرين إلغاء نظام النقل المجاني وفرض بدلاً منه نظام رسوم النقل والمواصلات على كل الطلاب المستفيدين[٧٦]، ماعدا الطلاب الذين كانوا يتقدمون بطلبات يتبين بعد دراستها أنهم من أسر فقيرة لا تستطيع تحمل هذه الرسوم.

ومن بين المقترحات التي تضمنها تقرير الخبيرين، اقتراح بإلغاء قسم تدريب المعلمين في مدارس البنين والبنات الثانوية، والاستعاضة عنه بمعهد منفصل لتخريج معلمين للمرحلة الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية).

ومن المعروف - كما ذكرنا سابقاً- أن إعداد المعلمين بدأ بصف خاص افتتح عام ١٩٤٠. وفي عام ١٩٤٧م افتتح قسم للدراسة المسائية التكميلية لتدريب المعلمين أثناء الخدمة. وقد جعلت هذه الدراسة فيما بعد إلزامية على جميع المعلمين الذين في الخدمة لرفع مستوى كفاءتهم إلى المستوى الثانوي.

وكان البرنامج المقدم للمعلمين والمعلمات يتضمن دراسة اللغات ومواد الاختصاص إلى جانب دراسة تربوية كأصول التربية وعلم نفس الطفل وطرق التدريس الخاصة والإدارة التربوية. وكانت الدراسة تستمر اثني عشر شهراً موزعة على سنتين (ستة أشهر كل عام). وكان الذين يجتازون الامتحانات الكتابية النهائية في نهاية العام الثاني يمنحون علاوة إضافية تعادل علاوتين سنويتين تُضاف إلى رواتبهم الشهرية. ويتزايد الحاجة إلى معلمين للتعليم الإبتدائي في بداية الخمسينيات أنشأت إدارة التعليم عام ١٩٥٤م شعبة في مدرسة المنامة الثانوية للبنين لإعداد معلمين للتعليم الإبتدائي وجعلت مدة الدراسة فيها سنتين. وفي عام ١٩٦١م أنشئت شعبة مماثلة في مدرسة المنامة الثانوية لإعداد معلمات للتعليم الابتدائي. وفي نفس العام عدل نظام الدراسة في الشعبتين فأصبحت مدة الدراسة ثلاث سنوات، وذلك بهدف تطوير وتحسين الإعداد العلمي والمهني للمعلمين. ثم اتخذت إدارة التعليم تدابير أخرى تسمح للمعلمين الأوائل (الذكور) بمتابعة دورات تدريبية خلال العطل الصيفية في الجامعة الأمريكية في بيروت، بينما تتابع المعلمات مقررات في طرق التدريس في البحرين.

ورغبة من مديرية التعليم في توفير إعداد أفضل للمعلمين والمعلمات، وبناءً على المقترحات التي تضمنها تقرير الخبيرين كروزير Crozier وجريفتش Griffihs ، رؤي أن يكون الإعداد لمهنة التعليم بعد إتمام الدراسة الثانوية العامة. وعليه فقد قامت المديرية عام ١٩٦٦م بافتتاح المعهد العالي للمعلمين، وبعد مضي سنة افتتح معهد مماثل للبنات(٧٧) .

أما الطلاب والطالبات الذين كانوا يتلقون تدريبهم في قسمي تدريب المعلمين الملحقين بالمدارس الثانوية فقد تم تحويلهم إلى المعهدين الجديدين. وبعد أن أتم هؤلاء تدريببهم، بدأ المعهدان بقبول الطلاب الذين أتموا دراستهم الثانوية فقط .

وقد تلقى الطلاب المقبولون فيهما التدريب التعليمي النظري والعلمي لمدة سنتين، وبذلك أصبح هذان المعهدان أعلى المراحل التعليمية في البحرين. ومما هو جدير بالذكر أنهما لم يكونا جزءاً من جهاز التعليم الثانوي، بل مرحلة أعلى مستوى منه.

ولأول مرة بدأ تدريب المعلمين يأخذ بنظام الاختصاص، إذ لم يعد الطلاب يدربون ليكونوا مدرسي مواد عامة، بل أصبحوا يختصون بمادة تعليمية معينة كاللغة العربية والتربية الإسلامية والعلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية والدراسات الاجتماعية والفنون والفيزياء والأشغال اليدوية والتدبير المنزلي للبنات. وكان الخريج يمنح درجة دبلوم معهد المعلمين أو المعلمات ، ويدرس في الصفوف المتقدمة من المرحلة الابتدائية، وفي المرحلة الاعدادية .أما بالنسبة لإعداد معلمين المرحلة الثانوية، فقد وضعت وزارة التربية والتعليم، منذ عام ٧٣/ ١٩٧٤م خطة لابتعاث المتفوقين من خريجي التعليم الثانوي للدراسة في كليات التربية وإعداد المعلمين خارج البلاد (٧٨) .

أما بالنسبة لتطور التعليم المهني والفني، فإن المدرسة الصناعية - كما ذكرنا سابقاً - قد واجهت بعض الصعوبات لكونها غير مرتبطة بإدارة متخصصة بالمسائل التعليمية، ولكن عام ١٩٥٨م شكل فاتحة عهد استقرار للتعليم الصناعي، حيث ضم إلى مديرية التربية والتعليم، واستأثر باهتمام كبير من الحكومة .

وخلال الستينيات، حققت المدرسة نجاحاً وتوسعاً كبيرين، فارتفعت مقررات الدراسة إلى مستوى الدراسات الثانوية الصناعية، وحدد القبول في المدرسة بحملة الشهادة الابتدائية كحد

أدنى، وأدخلت إلى المناهج دراسات إسلامية واجتماعية، وعدلت محتويات المقررات الأخرى بحيث أصبحت الدراسة النظرية والدراسة العملية متوازيتين في عام ١٩٦٥م، وقد تأثرت مناهج المدرسة المهنية بالمناهج البريطانية والمصرية ولكنها عدلت لتتلاءم مع الحاجات الاقتصادية المحلية. وكان من الطبيعي أن يواكب التطور في المناهج توسع في التجهيزات، فزودت المدرسة بمختبر شامل، جهز بأحدث المعدات والأدوات، وبمعلمين فنيين من ذوى المؤهلات العالية والخبرات الطويلة، هذا بالإضافة إلى افتتاح فرع جديدة للتخصص هي : الكهرباء والسيارات والسباكة والراديو والتليفزيون والتبريد والتكييف .

وتمشيا مع الاتجاهات الحديثة وتصيات المؤتمرات التربوية المنبثقة عن منظمة اليونسكو، والتي تقضي بوجوب تأجيل التخصص المهني إلى ما بعد سن الخامسة عشر، حيث يصبح الطالب في مستوى من النضج الجسمي والعقلي وعلى قدر من الثقافة يمكنانه من التعرف على رغباته وميوله، ألغيت المرحلة الإعدادية الصناعية في عام ٦٩/ ١٩٧٠م، واقتصر الالتحاق بالمدرسة الصناعية على الطلبة الذين أنهوا المرحلة الإعدادية العامة .

لقد كان اكتشاف البترول من العوامل التي ساعدت على تطور التعليم الصناعي في البحرين، إذ أنه سلط الأضواء على بعض الصناعات الحديثة، وأبرز دورها الفعّال في تنمية البلاد الاقتصادية، وهكذا بدأت الحكومة تشجع التعليم الصناعي وتدعمه مادياً ومعنوياً، وتخطط له حسب طاقات البلاد البشرية ومواردها المادية الطبيعية واحتياجاتها الاقتصادية. وقد بدا ذلك واضحاً في السنوات الأخيرة بشكل خاص حيث أصبح عدد المدارس الصناعية ثلاث مدارس، وافتتحت فروع صناعية جديدة، وارتفع عدد الفصول من ٢٠ فصلاً في عام ١٩٧٢/٧١م إلى٩٢ فصلاً في عام ١٩٨٥/٨٤م، وارتفع عدد الطلبة من ٦٠١ طالب إلى ٢٤٤٠ طالباً في نفس الفترة .

تطور التعليم الثانوي التجاري

يتبين من دراستين أعدتهما وزارة التربية والتعليم[٧٩] ، أن التعليم التجاري الثانوي بدأ في البحرين من العام الدراسي ١٩٥٣/٥٢م، حين افتتح فصل واحد بمدرسة المنامة الثانوية للبنين التحق به عدد من الطلبة لا يتجاوز ثلاثة عشر طالباً - كما ذكرنا سابقاً - وكان نمو هذا

التعليم بطيئاً جداً في البداية، بسبب قلة الإقبال عليه، وضآلة فرص العمل المتاحة لخريجيه، نظراً لقلة المشاريع والبنوك التي تحتاج إليهم، وبقي على هذه الحال حتى أوائل الستينيات، حيث زادت الفصول حتى صارت قسماً تجارياً قائماً بذاته في إطار المدرسة، وكانت مدة الدراسة في البداية سنتين فقط بعد المرحلة الإعدادية، ثم أصبحت ثلاث سنوات ابتداء من العام الدراسي ١٩٦٧/٦٦، يمنح الطالب بعدها شهادة «دبلوم الثانوية التجارية».

وفي نهاية الستينيات، ومع تطور الحياة التجارية والاقتصادية في البلاد، تزايد الطلب على خريجي التعليم التجاري، وظهرت الحاجة الشديدة لتطوره كماً وكيفاً لمواجهة حاجة سوق العمل وخطط التنمية، الأمر الذي دفع وزارة التربية والتعليم إلى التوسع فيه فأدخلت هذا النوع من التعليم لأول مرة في مدارس البنات في عام ١٩٧١/٧٠م. وقد صدر قرار وزاري بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٧١م، يقضي بتشكيل لجنة سميت «لجنة تطوير مناهج التعليم التجاري» كلفت بإعادة النظر في المناهج وإعداد الكتب المناسبة. فأجرت العديد من الاستبيانات لمعرفة نواحي الضعف والقصور في الخريج بالنسبة للوظائف المختلفة، كما استدعت خبيراً في التعليم التجاري عن طريق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها اللجنه أن مستوى الخريجين في اللغة الإنجليزية، رغم أهميتها في الأعمال المكتبية والشركات والبنوك ضعيف، وأن المناهج الدراسية تحتاج إلى تطوير كبير يتمشى مع التغيرات الاقتصادية والتقدم العلمي والتقني خاصة في بعض المواد التجارية، حتى تتلاءم مع البيئة المحلية وتطورها بالاضافة إلى نقص الوسائل التعليمية، وضعف كفاءة المعلمين .

وهكذا، وفي سبيل تطوير التعليم التجاري، بدأ الاهتمام بتعليم المواد التجارية باللغة الإنجليزية، ابتداء من العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣م، وفي نفس الوقت، جعلت هذه المواد في الخطة الدراسية أربعاً بدلاً من اثنين، وفي العام الدراسي ١٩٧٥/٧٤م، ارتبط التعليم التجاري بمعهد بتمان العالمي، وسمح لعدد من طلبته دخول امتحانات المعهد المذكور على نفقة الوزارة، وكان الهدف من ذلك أمرين ؛ أولهما : معرفة موقع طلبة هذا التعليم بالنسبة لامتحانات ذات مستوى عالمي، وثانيهما : الاستفادة من كل جديد في التعليم التجاري، نتيجة الاحتكاك بمثل هذه المؤسسات العالمية المتخصصة .

ولعل سبب عدم ذكرنا للتعليم الديني حتى الآن هو مكانته المتميزة في نظام التعليم البحريني. فقبل افتتاح المدارس العامة، كان الطلبة يتعلمون القرآن الكريم والقراءة والكتابة في «الكُتّاب» كما رأينا سابقاً.

ويقال إن أول مدرسة دينية عصرية تأسست عام ١٩٣٨م على يد قاضي الشيعة[٨٠]. وقد أرسل عدد قليل من طلاب هذه المدرسة بعد الحرب العالمية الثانية إلى «كلية لوكنو للمسلمين» في الهند[٨١]، وهذه هي المرة الأولى التي نسمع فيها بمدرسة دينية شيعية، ويبدو أن هذه المدرسة أغلقت بعد مضي مدة قصيرة على افتتاحها.

وبعد مجيء الشيخ سلمان بن حمد للحكم عام ١٩٤٢م قام بإنشاء «المدرسة الدينية» على نفقته الخاصة، وكانت تقتصر على الطلاب السُنّيين. وقد أرسل عدد قليل من الطلاب خريجي هذه المدرسة إلى الأزهر في القاهرة لإتمام تعليمهم الديني هناك. لكن هذه المدرسة ألحقت بمديري التربية والتعليم عام ١٩٦٠م وبذلك أصبحت جزءاً من المؤسسة التعليمية[٨٢]. وكان يشترط في قبول الطلاب فيها إتمامهم للسنوات الثلاث الأولى في المرحلة الابتدائية. وقد توسعت هذه المدرسة فيما بعد لتشمل مراحل التعليم الابتدائية والإعدادية والثانوية، وغير اسمها إلى المعهد الديني. وكان منهاجها مقتبساً من مناهج الأزهر بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية.

ولكي نأخذ فكرة عن التطور التعليمي بالبحرين، فإنه يمكننا الرجوع إلى الجدول التالي الذي يوضح عدد المدارس والطلاب والمدرسين منذ إنشاء المدارس الحديثة في البحرين[٨٣].

لقد كان بالإمكان أن تكون الزيادة في المدارس والطلاب والمعلمين أكثر مما هي عليه لو أن التعليم في البحرين كان إلزامياً. إذ أن هناك ٧٣٪ فقط من مجموع أبناء البحرين ممن هم في السن التعليمية (٧-١٧ سنة) ويدرسون في المدارس الحكومية ومن المأمول أن تزداد هذه النسبة، حيث يوضح الجدول السابق الذكر حسب إحصاء عام ١٩٧١م أن النسبة أرتفعت إلى ٧٧٪ بين من هم في السن التعليمية الابتدائية من ٧-١٢ سنة.

وجدير بالذكر أن نسبة مجموع الطلاب إلى مجموع السكان في البحرين تزداد بشكل نشط كما في السنوات الموضحة في الجدول السابق ففي عام ١٩٥٠م لم تكن هذه النسبة تزيد على ١ر٥٪ ولكنها ارتفعت إلى ٣ر١٤٪ عام ٥٩/١٩٦٠م وإلى ٦ر٢٠٪ عام ١٩٦٥م ثم إلى ١ر٢٣٪ عام ١٩٧١م. ولو أن التعليم كان إلزامياً لوصلت هذه النسبة إلى ٣٠٪.

جدول يوضح

نمو التعليم في البحرين خلال سنوات معينة

السنــة	عدد المدارس		عدد الطلاب			عدد المدرسين						المجموع العام
	للبنين	للبنات	بنين	بنات	المجموع	البحرينوين			غير البحرينيين			
						ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
١٩٧١-١٩٤٥	١٣	٥	١٧٥٠	١١٣٩	٢٨٨٩	٥٩	٤٦	١٠٥	٣٣	٥	٣٨	١٣٣
١٩٥١/١٩٥٠	١٥	٦	٣٧٩٢	١٧٦٣	٥٥٥٥	١٠٢	٥٥	١٥٧	٥٤	١١	٦٥	٣٣٣
١٩٥٦/١٩٥٥	٢٥	١٣	٧٣٧٤	٣٣١٣	١٦٨٧	٢١١	٨٠	٣٩١	١٠٣	٣٩	١٤٣	٤٣٣
١٩٦١/١٩٦٠	٣٦	١٩	١٣٩٣٣	٦٤٨٦	٣٠٤٠٩	٤٠٩	١٧٢	٥٨١	١٣٨	٨٠	٣١٨	٧٩٩
١٩٦٦/١٩٦٥	٥١	٣١	٢٣٣٥٣	١٤٣٥٤	٣٧٦٠٧	٧٩٨	٣٣٣	١١٦٠	٣٥١	٣٤٣	٤٩٤	١٦٥٤
١٩٧١/١٩٧٠	٦٤	٤٧	٢٨٧٦٨	٢١٣٧٣	٥٠٠٧١	١١٣٣	٧٣٤	١٨٦٦	٣٠٤	٣١٠	٥١٤	٣٣٨٠

(*) إن الزيادة التي يوضحها الجدول أصبحت ذات أهمية كبيرة في مرحلة التطور التعليمي الحديث ما بين ١٩٦٠/١٩٦١ إلى ١٩٧٠/١٩٧١).

وامتد الحقل التعليمي ليشمل تعليم الكبار، الأمر الذي كانت له آثار اجتماعية وسياسية. أما من الناحية الاجتماعية، فإن التدريب المهني للكبار جعل الحرفيين البحرانيين أكثر مهارة في الأعمال التي زاولوها من قبل، وأهلهم لمراكز أكثر مسؤولية. وبذلك ساعد على التحرك الاجتماعي .

وقد اتخذ تعليم الكبار ثلاثة أشكال : تدريب المعلمين الذين هم تحت الخدمة والتدريب المهني (التجاري والفني). والحملة ضد الأمية .

بدأت الدراسات المسائية التكميلية في عام ١٩٥١/٥٠م، وكانت مخصصة للمعلمين في الخدمة الذين لم ينالوا شهادة ابتدائية أو ثانوية خلال دراستهم. وكانت مدة الدراسات سنتين يشجع بعدها المعلمون على متابعة دراستهم الابتدائية أو الثانوية، ويمنح المعلمون خريجو هذه الدراسات علاوة على رواتبهم الشهرية، حتى أنه اشترط في ترقية المعلمين فيما بعد حصولهم على أحد هذه المؤهلات : إما الدراسات المسائية أو الشهادة الابتدائية أو الشهادة الثانوية[٨٤] .

وقد توقف برنامج هذه الدراسات المسائية في منتصف الستينيات عندما كان كل المعلمين قد حصوا على شهادة الدراسة الابتدائية. وسمح للمعلمين الذين لم يكونوا قد أتموا دراستهم الثانوية بعد - على الأقل - بالتقدم إلى امتحانات الشهادة الثانوية كطلاب خارجين .

أما التدريب المهني للكبار الذي شمله تعليم الكبار أيضاً فقد بدأ عام ١٩٥٤/٥٣م، واشتمل على التدريبين التجاري والصناعي، وقد افتتحت صفوف مسائية لهذين النوعين من التدريب لعامة الشعب وذلك لقاء رسوم رمزية [٨٥]. وكانت غاية هذا التدريب هي رفع المستوى التعليمي لأفراد الشعب كي يتمكنوا من تحسين مستوى معيشتهم .

وكانت الدراسة في الصفوف التجارية نظرية وعملية، ويشترط على طلابها الحصول على الشهادة الابتدائية قبل التحاقهم بها. أما الدراسة في الصفوف الصناعية فكانت كلها عملية. ويشترط ألا يزيد عمر الطالب في كل من الفرعين عن ٣٥ عاماً .

وتوقف البرنامج التدريبي هذا في عام ١٩٦٥م. لكن برنامج التدريب الصناعي أعيد ثانية عام ١٩٦٧/٦٦ م على أسس جديدة للصفوف المسائية التي كانت مخصصة للراغبين من

طلاب المرحلة الابتدائية ممن تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة، وممن حصلوا على معدلات قليلة في امتحان الشهادة الابتدائية[٨٦]. وكانت غاية هذا البرنامج تخريج عمال شبه مهرة لسد الاحتياجات المحلية .

ولعل من المآخذ على هذا البرنامج قبوله فقط للطلاب من ذوي المعدلات القليلة في المرحلة الابتدائية، والأمر الذي سينعكس على مستوى خريجي الصفوف مستقبلاً.

أما بالنسبة لمحو الأمية فقد أقيمت عدة حملات ضد الأمية في البحرين. وكانت أولهما الحملة التي قامت بها شركة نفط البحرين (بابكو) بالتعاون مع إدارة التعليم، وذلك لتشجيع موظفي هذه الشركة وعموم أفراد الشعب على تعلم القراءة والكتابة بحيث يصبحون أكثر تأهيلاً للعمل. وقد قامت هذه الحملة قبل الحرب العالمية الثانية، ثم قلتها حملات أخرى بدرجات متفوتة من النجاح، وكانت أهمها حملة عام ١٩٥٥م التي ساهمت فيها النوادي الوطنية البحرينية وذلك بافتتاح صفوف مسائية على امتداد البحرين [٨٧] .

وفي عام ١٩٦٠م، بدأت الأندية الأهلية بزيادة الجهود في مجال تعليم الأميين عن طريق إقامة صفوف مسائية خلال العطلات الصيفية. واستمرت هذه الجهود الفردية حتى عام ١٩٧٠م، حين تكونت «اللجنة الأهلية المشتركة لتعليم الكبار»، شاركت فيها الأندية الأهلية والجمعيات النسائية، وتمكنت من افتتاح ثمانية فصول دراسية للنساء تضم ٢٨٠ دارسة، وخمسة فصول للرجال، تضم ١٢٥ دارساً، وكان التدريس تطوعياً من قبل أعضاء الأندية والجمعيات. واستخدمت فيه مناهج وكتب الكويت لمحو الأمية، وكانت وزارة التربية والتعليم تقدم للجنة العون المادي وتساهم بالكتب والقرطاسية إلى جانب استخدام المباني المدرسية كمراكز مسائية لمحو الأمية. وفي عام ١٩٧١م استقدمت الوزارة خبيراً لليونسكو في محو الأمية، لوضع خطة شاملة في البلاد لتعليم الرجال والنساء الأميين الذين تتراوح أعمارهم من ١٠ إلى ٤٤ سنة، على أن تركز الخطة في المرحلة الأولى على برامج محو الأمية، وأن تتجه في المراحل التالية إلى التوسع في مرحلة التعليم التقليدي، والبدء بتجاوب محدود في التعليم الوظيفي[٨٨] .

وقد بدأ مشروع وزارة التربية والتعليم في ١٩٧٤/٧٣م، حيث أنشأت مراقبة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وأسندت إليها مهمة الإشراف على برامج محو الأمية وتعليم الكبار[٨٩]. وفي نفس العام افتتحت ٣٠ فصلاً لكلا الجنسين، وبلغ عدد المسجلين ٥٧٦ دراساً و٥٨٧ دراسة. بعد ذلك أخذ مشروع الوزارة يتطور سنوياً .

ونستطيع أن نحدد دراسة إحصائية متفرقة نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان، فإحصاء عام ١٩٤١م يحدد نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان بـ ٥ر١٠٪، أما إحصاء عام ١٩٥٠م فيحددها بـ ٨ر١٢٪ [٩٠]. لكن الإحصائين لا يذكران أرقام الكبار والصغار والذكور والإناث منفصلة .

إلا أننا نجد مثل هذه الأرقام في إحصائيات الأعوام ١٩٥٩م و١٩٦٥م و١٩٧١م - كما يوضحها الجدول التالي - والتي نلحظ من خلالها الزيادة النشطة في عدد المتعلمين من السكان البالغين .

جدول يوضح

نسبة المتعلمين إلى مجموع البالغين في البحرين

(ممن هم فوق سن الخامسة عشر)

السنة	الذكور ٪	الإناث ٪	مجموع البالغين ٪
١٩٥٩	٢ر٣٥	٧ر٣	٣ر٢٥
١٩٦٥	١ر٣٦	٢ر١٨	٣ر٢٩
١٩٧١	٢ر٤٩	٥ر٢٨	٢ر٤٠

وبالرغم من أن ازدياد هذه النسبة بشكل نشط في الفترة ما بين ١٩٦٥ - ١٩٧١م يعود إلى ترك عدد كبير من الطلاب لمدارسهم في هذه الفترة وانضمامهم إلى مجموع السكان

البـالغـين، إلا أن الزيادة بالنسبـة للسنوات الست السـابقـة يمكن أن نعـزوها إلى الحـمـلات ضـد الأمية .

ومن الجدير بالذكر أن البحرين بالمقارنة ببلدان أخرى من العالم العربي تحتل مراكز عالياً إلى حد ما بالقياس التعليمي، إذ نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان ممن هم فوق العاشرة من العمر تصل إلى ٣٨.٢٪ .

وبالرغم من أن الخدمات تستأثر بقسم كبير من الميزانية الوطنية للبحرين، إلا أن هناك الكثير من الجهد الذي يجب بذله مستقبلاً لرفع نسبة المتعلمين في المجتمع البحريني لتضاهي تلك التي تتمتع بها الدول المتقدمة في العالم .



الهوامش

١ - Al-Hamar, A. M., op. cit., p. 104.

٢ - Winder, R. Bayly, op. cit., p. 309.

٣ - Fayoughy, Abbas, The Bahrain Islands, Berry Fisher & Co., inc. New York, 1951. p. 28.

٤- أحمد العمران : تقرير عن التعليم في البحرين، دائرة المعارف، ١٩٥٥، مطبعة النجاح، البحرين، ص٣٩.

٥- مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩ م (عدد خاص عن التعليم) .

٦ - The Bahrain Government Annual Reports 1924 - 1956 Volume I, 1924 - 1937., p. 138 .

٧- من الأوراق الخاصة بالميجور ديكسون Dickson، المقيم البريطاني في البحرين، الموجودة في مكتبة معهد دراسات الشرق الاوسط - جامعة أكسفورد - إنجلترا .

٨- أمين الريحاني - ملوك العرب، ص ٢,٧ .

٩ - Government of Bahrain Annual Report for year 1365. (December 1945 - November 1946), p. 34.

١٠- من الأوراق الخاصة بالميجر ديكسون Dickson المعتمد البريطاني في البحرين، مصدر سابق .

١١- كانت اللجنة المؤلفة تتكون بجانب رئيسها من السادة : يوسف إبراهيم فخرو - عبداللطيف المشاري - عبدالعزيز القصيبي - عبدالرحمن الزياني - عبدالرحمن عبدالوهاب الزياني - وأحمد حسن كانو. مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩م، (عدد خاص عن التعليم)، ص ١١ .

انظر أيضاً : Government of Bahrain Annual Report for year 1965, op. cit., p. 34 .

١٢- The Bahrain Government Annual Reports 1924 - 1956, Volume I , 1924- 1937, p. 138 .

١٣- حافظ وهبة، أول مدير لمدرسة الهداية الخليفية في البحرين، وهو مصري الجنسية وقد سعى الإنجليز إلي ترحيله من البحرين سنة ١٩٢٠م بحجة أنه كان يقوم بتنظيم حملة دعائية معادية ضد الإنجليز في البحرين. وقد انتهى به المطاف إلى المملكة العربية السعودية واستغل في بلاط الملك عبدالعزيز وتدرج في عدة مناصب إلى أن أصبح سفيرا للمملكة العربية السعودية في لندن.

انظر أيضاً : Ibid., p. 138.

١٤- عبدالرحمن الباكر : الوضع السياسي في البحرين : محاضرة ألقيت في نادي الاتحاد في الكويت، ونشرت في القاهرة : دار الكتاب العربي، ١٩٥٦، ص ١٨، ١٩ .

١٥- مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩م، عدد خاص عن التعليم في البحرين، ص ١١ .

١٦- محمد جابر الأنصاري : لمحات من الخليج العربي، البحرين، ١٩٧٠م، ص ٩٧ .

١٧- مجلة هنا البحرين، مرجع سابق، ص ١١ .

١٨- Belgrave Charics, D. Personal Column-Hutchinson & Co. Ltd., London, 1960, p. 93.

١٩- The Bahrain Government Annual Reports 1924-1956, Volume 1, 1924-1937, p. 143.

٢٠- Government for Bahrain Annual Report for year 1965, December 1945 - November 1946, p. 35.

٢١- The Bahrain Government Annual Reports 1924-1956, Volume 1, 1924, pp. 144 - 145.

٢٢- Ibid., p. 144.

٢٣- Ibid., Loc. cit.

٢٤- Government of Bahrain Annual Report for year 1365, December 1945 - November 1946, p. 34.

٢٥- فائق أدهم، سوري الجنسية، رشحه رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت، وكان يحمل درجة البكالوريوس في الآداب من الجامعة الأمريكية في بيروت، بالاضافة إلى درجة أخرى من الكلية الاسلامية في بيروت، وانظر :

The Bahrain Government Annual Reports 1924-1956, Volume 1, 1924 - 1937, p. 139 .

٢٦- مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩م، ذكريات عن التعليم في سنينه الأولى «بقلم يعقوب يوسف القوز».

٢٧- The Bahrain Government Annual Reports 1924-1956, Volume 1, 1924-1937, p. 139 - 141 .

٢٨- Ibid, p. 142.

٢٩- Government of Bahrain Annual Report for year 1965, p. 85.

٣٠- Ibid, p. 86.

٣١- Al-Hamar, Y. A., op. cit., p.11.

٣٢- جريدة البحرين، ١٥ يونيو ١٩٣٩م.

٣٣- أحمد العمران : تقرير عن التعليم في البحرين، مرجع سابق، ص ١٦ .

٣٤- مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩م، «ذكريات عن التعليم في سنينه الأولى». بقلم يعقوب يوسف القوز.

٣٥- سعيد طبارة، التعليم الفني في البحرين، مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩م .

٣٦- جريدة البحرين، ١٥ يونيو ١٩٣٩م .

٣٧- IOR R/15/2/209.

Political Agency, Bahrain, Director of Education reports 26 Feb. 1939 - 20 June 1944.

Government of Bahrain, Report on Mr. C.R.L. Adrain-Vallance, p.169 .

٣٨- جريدة «البحرين»، ١٥ يناير ١٩٤٢م، رقم ١٥٠ .

٣٩- IOR R/15/209 Political Agency, Bahrain, Report on Mr. Adrain Vallance, op. cit., p. 171.

٤٠- Ibid., p. 169 .

٤١- Ibid., p. 145 .

٤٢- Government of Bahrain Annual Report of year 1365, December 1945 - November 1946, op. cit., p. 38 .

٤٣- IOR R/15/2/209 Political Agency, Bahrain, Report on Mr.C.R.L. Adrain Vallance, op. cit., p. 169-176.

وانظر أيضاً :

Government of Bahrain Annual Report for Year 1365, December 1945- November 1946, op. cit, pp 34 - 37 .

٤٤- Government of Bahrain Annual Report for year 1956, p. 86.

٤٥- IOR R/15/2/208.

Political Agency, Bahrain Education 15 Feb. 1940- 31 May 1944 .From Vallance Director of Education of Bahrain To C. Dairgmple Belgrave, Esq., C. B.E. Adviser to The Bahrain Government, 9 May 1940. pp.9 - 19.

٤٦- Fovernment of Bahrain Annual Report for Year 1956, op. cit., P. 86 .

٤٧- IOR R /15/2/839.

Political Agency, Bahrain, Director of EducAtion, Bahrain 19 June 1944- 18 June 1947 .

Director , Forsign Division A. From Martin Blake.

British Residence & Consulate - general, Bushire.To Prior. 3 rd May, 1944 , PP. 5, 121. 122, 125 .

Government of Bahrain Annual report or Year 1365, december 1945 - November 1946 , op. cit., p. 37 .

٤٩- أحمد العمران، مصدر سابق، ص ٣٩ .

٥٠- Government of Bahrain Annual Report for Year 1956, op. cit., p. 89 .

٥١- Ibid.

٥٢- حكومة البحرين، تقرير مديرية المعارف عن أحوال التعليم بامارة البحرين، ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م، مطابع دار المؤيد، البحرين، ص ١٣ .

٥٣- حكومة البحرين، مديرية التربية والتعليم، التعليم في البحرين ١٩١٩ - ١٩٦٨ .

٥٤- مستشارية حكومة البحرين، «قرار إنشاء مجلس المعارف والصحة لسنة» البحرين ٢٨ جمادى الأولى ١٣٦٧ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦) .

٥٥- وزارة التربية والتعليم : التعليم الفني والمهني في البحرين ١٩٣٧ - ١٩٧٥، ص ١-٤ .

٥٦- Al - hamar , A.M. op. cit .

٥٧- وزارة التربية والتعليم، تطور التعليم في البحرين، ١٩٨٣، ص ١٧ .

٥٨- Government of Bahrain Annual Report for Year 1956 , op. cit., p. 90 .

٥٩- سعيد طبارة، تولى رئاسة المدرسة الفنية في البحرين عام ١٩٤٦، وهو لبناني الجنسية، من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت، مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩م (عدد خاص عن التعليم)، ص ١٤- ١٦ .

٦٠- معارف حكومة البحرين، تقرير عن أحوال المعارف بامارة البحرين لسنة ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م. مطبعة دار العالم العربي بالقاهرة، ص ٢٥ .

٦١- حكومة البحرين، تقرير مديرية المعارف عن أحوال التعليم بإمارة البحرين ١٩٥٥- ١٩٥٦، مطابع دار المويد - البحرين ص ٢٧ .

٦٢- Government of Bahrain Annual Report for Year 1954, September 1953 - December 1954, p. 34 .

٦٣- أحمد العمران، مصدر سابق، ص ٤٥ .

٦٤- Government of Bahrain Annual Report for Year 1956, op. cit., p. 87.

٦٥- وفيقة طبارة نابر، لبنانية الجنسية، وهي أخت سعيد طبارة مدير المدرسة الفنية في البحرين ١٩٤٦ م، ومراقب التعليم الصناعي فيما بعد .

٦٦- Government of Bahrain Annual Report for Year 1956 , op. cit., p. 86 .

٦٧- جريدة البحرين، ١٠ أغسطس ١٩٣٩ م .

٦٨- مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩م (عدد خاص عن التعليم في البحرين). ص ١٧-٢٠.

٦٩- Government of Bahrain Annual Report for Year 1956, op. cit., p. 88 .

٧٠- Ibid, Report by lady Belgrave, Directress of Girls' eduction. p. 92 .

وانظر أيضاً :

مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩م (عدد خاص عن التعليم في البحرين)، ص ١٩ وأيضا: الوثيقة، العدد الرابع عشر، جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ. يناير ١٩٨٩م، وهي مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين .

مقال عن «صفحات من تاريخ تعليم المرأة في البحرين بين ١٩٠٥ - ١٩٦١» بقلم د. علي أبا حسين، ص ١٢ - ٢٩ .

٧١- أحمد العمران :، مصدر سابق، ص ٤٧ .

٧٢- الخبيران هما محمد كامل النحاس من وزارة التربية بالجمهورية العربية المتحدة وجبرائيل كاتول من إدارة التعليم بالجامعة الأمريكية في بيروت .

٧٣- حكومة البحرين، مدير التربية والتعليم، تقرير عن التعليم بالبحرين مقدم من الأستاذ محمد كامل النحاس والأستاذ جبرائيل كاتول، مطابع عابدين، الإسكندرية، أبريل ١٩٦٠، ص ٣٢ .

٧٤- المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤ .

٧٥- حكومة البحرين، مديرية التربية والتعليم، تقرير خبيري التعليم كروزير وكرفت، يناير ١٩٦٦ م .

٧٦- المصدر السابق .

٧٧- المصدر السابق .

٧٨- وزارة التربية والتعليم : واقع معهدي المعلمين والمعلمات العاليين في البحرين، ١٩٧٥، ص ١. ووزارة التربية والتعليم : تطور التعليم في البحرين، ١٩٨٣، ص ٣٤ - ٢٥ .

٧٩- وزارة التربية والتعليم : التعليم الفني والمهني في البحرين ١٩٣٧ - ١٩٧٥، ص ٢٦، ٢٩. ووزارة التربية والتعليم : تطور التعليم في البحرين، ١٩٨٣، ص ١٥ .

٨٠- رفيقة سليم حمود : التعليم في البحرين، دئرة التربية، جامعة البحرين، ١٩٨٧، ص٧٥.

٨١- جريدة البحرين، ١٠ أغسطس ١٩٣٩ .

٨٢- رفيقة سليم حمود، التعليم في البحرين، مرجع سابق، ص ٧٥ .

٨٣- مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩، عدد خاص عن التعليم في البحرين، ص ٥٤ - ٥٨ .

وانظر أيضاً :

An Analytical Study of the System of Education in Bahrain, 1940-1965, Abdul-Malik Al Hamer, 1968, pp. 44-45.

٨٤- حكومة البحرين، مديرية التربية والتعليم، تقرير عن التعليم بالبحرين مقدم من الأستاذ محمد كامل النحاس والأستاذ جبرائيل كاتول، مطابع عابدين، الإسكندرية، أبريل ١٩٦٠م، ص ٣٩ - ٤٠ .

٨٥- حكومة البحرين، تقرير مديرية المعارف عن أحوال التعليم بإمارة البحرين ١٩٥٥ - ١٩٥٦، مطابع دار المؤيد، البحرين، ص ٢٢ .

٨٦- مجلة هنا البحرين، أبريل سنة ١٩٦٩م، ص ١٤ - ١٦ .

٨٧- حكومة البحرين، تقرير مديرية المعارف عن أحوال التعليم بإمارة البحرين ٩٥٥ - ١٩٥٦، مرجع سابق، ص ٣٧ .

٨٨- محمد عباس أحمد وآخرون، واقع البرامج المتطورة لمحو الأمية وتعليم الكبار في البحرين، ١٩٨٣، ص١٢.

٨٩- المرجع السابق، ص ٣. ووزارة التربية والتعليم : تطور التعليم في البحرين، ١٩٨٣، ص ٢٦ .

٩٠- مجلة هنا البحرين، أبريل ١٩٦٩ م، ص ٥٦ .



الفصل الخامس

التعليم في قطر

الفصل الخامس

التعليم في قطر

لم تعرف قطر أي نظام من نظم التعليم قبل أواخر القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أن المجتمع القطري كان مجتمعاً متنقلاً، يرحل من مكان لآخر، ومن طبيعة هذا المجتمع المتنقل أو المجتمع غير المستقر عدم الإقبال على إنشاء مدارس أو كتاتيب لاختلاف الطبيعة، فالسعي وراء العيش يحتاج التنقل، وطلب العلم يحتاج الاستقرار، لذلك انعدمت معرفة المجتمعات الرعوية والبدوية بأماكن العلم في ذلك العصر .

ويبدو أن قطر شهدت نوعاً من الاستقرار في أواخر القرن التاسع عشر (١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م) في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، لذلك عرفت أول صور التعليم وهو نظام الكتاتيب، التي يدرس فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن وتجويده، وكان حضور هذه الكتاتيب عاماً لكل الأطفال من مختلف الطبقات ومن الجنسين حتى سن العاشرة دون تفرقة، حيث يتلقون في هذه الكتاتيب تعليم القرآن ومبادئ الإسلام .

كما شهدت قطر في نفس الفترة تقريباً إنشاء مدرسة نظامية هي المدرسة (الراشدية)، التي كانت تدرس فيها العلوم الإسلامية متبعة طريقة التدريس في المدارس العثمانية، وكانت تلك المدرسة مؤلفة من ثلاثة صفوف ابتدائية وثلاثة متوسطة، وكانت تدرس بها اللغة العربية والقرآن والحساب بالإضافة إلى مبادئ الإسلام، وكان التعليم بتلك المدرسة مقتصراً على الأطفال من العائلات الغنية وكان مقرها بالدوحة[١] .

وكان الكتاب يحتوي على غرفة واحدة تفرش ببساط أو حصائر صغيرة للأطفال، وآخر خاص للمطوع (الملا) الذي كان يقوم بالتعليم، ويبدو أنها كانت غير مسقوفة جيداً لأن البعض كان يبني لنفسه مظلة من الخوص وجريد النخيل[٢] .

وعلى سبيل المثال كان يوجد بالدوحة كتاب الملا حبيب، الملا حسن مراد، وفي القرى الملا إبراهيم، والملا الأنصاري[٣] .

وفي عـام ١٩١٣ تولى الشـيخ عـبـدالله بن قـاسم آل ثاني الحكم في البـلاد ، ورأى أن الكتاتيب القائـمـة فـى البلاد لا تستطيـع القيـام بواجباتها علـى خير وجه، فدعا الشيخ محمد بن مانع - السعودي الأصل - حيث كان يعمل قاضياً في البحرين، وأوكل إليه إنشاء مدرسة في الدوحة، وبعد أن استقر الشيخ محمد بن مانع أخذ في تنظيم وافتتاح مدرسة تعد نموذجية في ذلك الوقت أطلق عليها اسم المدرسة الأثرية (١٩١٣-١٩٣٨) [٤] .

وكان منهـج الدراسـة فـي المدرسـة قد خصص للبالغين الذين كانوا يهتمون بالتخصص فـي الدراسـات الإسـلامـية والأدب العربـي، وكـان المنهـج الدراسي يتكون عـادة من مـواد الشريعة وأقوال الرسول ﷺ والفقه وقواعد اللغة والبلاغة والأدب. وكانت طريقة التعليم عبارة عن محاضرات يلقيـها الشيخ المانع وبعض الموضوعات الدينية المختارة والدروس العلمية التي يتلقاها الطلاب عن الشيخ، وهو يقوم بأداء واجبات القاضي العادية أمام طلابه الذين كانوا يدونون مـلاحظاتهم عن أسلوب الشـيخ، وبالإضـافـة إلى ذلك كـانت هناك مكتبـة صغـيـرة في المدرسة يجد فيها الطلاب كتباً للمطالعة والبحث [٥] .

ولم يكن هناك عدد معين من السنوات لكي يكمل الطالب دراسته، فقد كان شعور الطالب بأنه حصل على ما جاء من أجله هو الفيصل في إنهاء دراسته، أما إذا شعر بأنه لايزال محتاجاً إلى مـواصلة العلم، فكان يمكنه الذهاب إلى بلاد الحـجـاز أو العـراق أو مـصـر أو سـوريا حيث أطلقت له الحرية في ذلك، وكـان الشيخ المانع عـادة ينصح خريجي مدرسته ويحترم رغباتهم، كـمـا كـان يزود الخريج بشـهـادة تنص على أن الخريج الذي كان يدعى «طالب علم» قـد أنهى دراسته في مدرسته [٦] .

وقـد التـحـق بهـذه المدرسة عـدد كبـيـر من الطلبة القطريين ومن طلبة الشارقة ونجد والكويـت وإيران بدعوة من الشيـخ ابن مانع، وفي قطر كان عدد الذين تخرجوا من مدرسة الشيخ ابن مانع قليلاً جداً [٧] ولكن مستواهم العلمي الإسلامي كان عالياً، ولعب معظمهم دوراً أساسياً في حياة قطر المعاصرة .

إلا أن المدرسة كادت تغلق في عام ١٩٣٣ عندما ترك الشيخ المانع قطر متجهاً إلى السعودية حيث أصبح المستشار الديني للملك عبدالعزيز [٨]، بعد أن أدت المدرسة دورها الإيجابي الفعّال في منطقة الخليج العربي وقطر بوجه خاص حوالي العشرين عاماً، ولقد بقيت روحها سارية في خريجيها الذين تابعوا الشوط، حيث اتسعت قاعدة المدارس في قطر .

وكانت المدرسة الأثرية تتيح لأبنائها فرصة الثقافة والتخصص، وتقدم لهم نوعاً من التعليم المتقدم القائم على البحث والدراسة، وكان هذا نوعاً من امتداد التعليم، فلم تعد مرحلة الكتاتيب مرحلة منتهية أو مبتورة، وقد شجع هذا الكثير من أبناء قطر على الالتحاق بالكتاتيب، كما شجع عدداً كبيراً من المطاوعة على افتتاح كتاتيب منظمة لهم، ولم يعد المطوع موظفاً عند أحد، بل أصبح صاحب كُتّاب خاص يقوم بتعليم الناشئة لقاء رسوم معينة يؤديها الدارس للمطوع، وإن استمر نظام الكُتّاب الأول سائداً من حيث كونه مدرسة ذات معلم واحد وقاعة درس واحدة .

أما بالنسبة للمرأة القطرية فقد ظلت بعيدة عن مجال التعليم حتى بدايات هذا القرن، فلم تنل أي قدر من التعليم، غير أنها كانت تحفظ بعض السور القصيرة من القرآن الكريم، وتتعلم بعض الأحكام الدينية التي اكتسبتها من خلال أفراد أسرتها، الذين يتاح لهم التردد على المساجد لأداء الصلاة والاستماع إلى دروس الدين، وممن درسوا في المدرسة الأثرية [٩] .

ولم يكن هناك مدارس للبنات، وكانت الفتاة تتعلم قراءة القرآن الكريم فقط على يدي (المطوعة)، ومن الفتيات من برعت وتقدمت على مثيلاتها في حفظ القران الكريم، فكان أن جعلت من بيتها مكاناً لتدريس القرآن، وكان هذا هو نواة الكتاتيب النسائية .

ومن ضمن الفتيات اللاتي برعن في حفظ القرآن الكريم وتجويده السيدة آمنة محمود الجيدة، حيث افتتحت كتاباً في عام ١٩٣٨، وكان ذلك مؤشراً حقيقياً لبداية تعليم الفتاة [١٠].
ولم يكن كُتّاب آمنة محمود أول الكتاتيب التي أنشئت للفتيات، فقد سبقه كتاب السيدة موزة صليبيخ، لكن كُتّاب آمنة محمود كان أهمها وأشهرها، كما أن تلاوتها للقرآن الكريم كانت واضحة ومتميزة .

وقد بلغ عدد الكتاتيب اثني عشر كُتّاباً عام ١٩٣٨ شاملة كتاتيب الأولاد والبنات وكان أغلبها في مدينة الدوحة، وإن كان هناك بعض الكتاتيب في القرى[١١] .

وكانت أهم الكتاتيب الخاصة بتعليم البنات هي :

كُتّاب موزة صليبيخ، كُتّاب آمنة محمود ، كُتّاب سبيكة وآمنة المطاوعة، كُتّاب البحارنة، كُتّاب آمنة جاسم المسعود ، كُتّاب هيا الزمامي. وقد تميزت هذه المرحلة بأن تعليم المرأة فيها لم يكن شاملاً القراءة والكتابة، بل اقتصر على القراءة فقط، لأن الكتابة كانت عنصراً ضعيفاً حتى بالنسبة (للمطوعات) أنفسهن، ولذلك لم يكن بمقدورهن إيصال هذه المهارة بشكل جيد إلى المتعلمات، كما أن الكتابة كانت مرفوضة بشكل ضمني من قبل الأهالي، الذين كانوا يهدفون إلى تعليم بناتهن أساسيات الدين الإسلامي لإعدادهن كزوجات وأمهات مسلمات، ولكن الأمر لم يخل من وجود من تعلمت القراءة والكتابة وحفظت القرآن وتفقهت في أمور الدين، إلا أن مثل هذه الحالة كانت تمثل نسبة ضئيلة في المجتمع .

هكذا يمكن القول إن مرحلة الكتاتيب رغم ضعف حالها تعد مرحلة أولى نحو بدء التعليم في قطر، وخلال تلك المرحلة كان معظم معلمي الكتاتيب قليلي العلم، محدودي الاطلاع، حتى أنهم لا يحسنون تجويد القرآن الكريم أو الكتابة، لكن بدأ الاهتمام بالتعليم الديني خلال المرحلة التالية بواسطة أئمة المساجد الذين درسوا مبادئ الدين الحنيف على أساس الفكر الوهابي[١٢] . وأخذت هذه الفئة تعمل على نشر تعاليم الدين، إضافة إلى الفئة السابقة من المطوعين الذين اهتموا بتعليم تلاوة القرآن الكريم وتحفيظه للأطفال، مع إعطائهم قدراً بسيطاً من مبادئ الحساب وبعض الحروف الهجائية لمعرفة مبادئ الكتابة والقراءة.

ومن خلال هذا التطور في نظام الكتاتيب، بدأ المطوع يخرج من دائرته التي كانت محصورة في تحفيظ القرآن إلى تعليم الحديث الشريف، ويعزى هذا التطور إلى وصول بعض الدعاة السعوديين إلى قطر أو هجرتهم إليها، حيث حملوا معهم مفاهيم التراث العلمي والأدبي والديني[١٣] .

مرحلة التعليم شبه النظامي :

بقي التعليم في قطر مقتصراً على الكتاتيب منذ انتهاء دور المدرسة الأثرية (من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٧)، وفي هذا العام (١٩٤٧) اكتشف النفط في قطر، إلا أنه لم يكن قد بدأ تصديره بعد، فرأى الشيخ حمد بن عبدالله آل ثاني - الذي كان يصرف شؤون الحكم نيابة عن والده الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني الذي كبر سنه، أن التعليم العصري أصبح ضرورة حتمية لا بد منها، فطلب إلى أحد الوجهاء في قطر أن يتصل بالبلدان المجاورة للاتفاق مع معلم كفء قدير لافتتاح مدرسة عصرية في الدوحة، فاستدعى محمد بن علي المحمود من أهالي الشارقة، فحضر إلى قطر سنة ١٣٦٧ هـ /١٩٤٧م [١٤]، واستأجر مبنى في حي الجسرة بالدوحة، وافتتح مدرسة سماها مدرسة «الإصلاح الحمدية» نسبة إلى الشيخ حمد بن عبدالله، ممولها وصاحب فكرتها، وقد التحق بهذه المدرسة في السنة الأولى خمسون طالباً قطرياً، ثم انضم إليهم ثلاثون طالباً من الشارقة، فأصبحوا شعبتين، واستمر محمد بن علي المحمود يدرس لهم حتى نهاية العام الدراسي، وفي مطلع العام التالي انضم إليه ثلاثة مدرسين [١٥] .

وقد اتبعت المدرسة نظام التعليم السائد في مصر، حيث درس محمد بن علي المحمود وتأثر بنظام الدراسة هناك. أما مواد الدراسة فقد أخذت الطابع المنهجي، فاشتملت في السنة الأولى على العلوم الشرعية، اللغة العربية، المواد الاجتماعية والحساب. وفي السنة الثانية أضيفت الفروع التالية : في العلوم الشرعية أضيف التجويد، وفي اللغة العربية أضيفت قواعد اللغة العربية، وفي المواد الاجتماعية أضيفت الجغرافية باسم تقويم البلدان. وفي السنة الثالثة أضيفت مادتان هما : اللغة الإنجليزية، والأشغال اليدوية، وخصصت غرفة للأشغال اليدوية سميت غرفة الصناعة حيث أخذ الطلاب يمارسون هواياتهم المهنية، وكانت الدراسة في هذه المدرسة على فترتين : صباحية ومسائية، وقد تطوع شخصان فلسطينيان قدما إلى البلاد للعمل مع الشركات المحلية للتعليم في هذه المدرسة، وكان كلاً منهما قد أنهى المرحلة الثانوية في بلاده، فكان لهما أثرهما في رفع مستوى التلاميذ [١٦] .

إلا أن محمد بن علي المحمود لم يلبث أن غادر قطر في عام ١٩٤٩ عائداً إلى بلاده لأسباب خاصة، ولكن الظروف كانت قد تغيرت بالنسبة لقطر، فكان بإمكانها أن تبدأ في التعليم بخطوات أوسع .

وقد تطورت المدرسة بسرعة وزاد عدد التلاميذ والمدرسين، وكان عدد التلاميذ يقدر بـ ٢٤٠، يتولى التدريس لهم ستة مدرسين عام ١٩٥٢/٥١ [١٧]، وفي عام ١٩٥٤ نقلت المدرسة إلى مبنى جديد به تسعة فصول وفناء صغير وينار بالكهرباء[١٨]، وكانت تسمى المدرسة الابتدائية القديمة، ثم تغير اسمها فيما بعد إلى مدرسة قطر الابتدائية ثم إلى مدرسة خالد بن الوليد [١٩]، وبالإضافة إلى ذلك تأسست مدرسة أخرى في الدوحة عام ١٩٥٤ باسم الروضة القديمة [٢٠]، وفي قرية الخور أنشئت مدرسة شبه ابتدائية عام ١٩٥٢، تبعتها مدرسة أخرى في قرية الرويس عام ١٩٥٢ [٢١]. ومع ذلك بلغ إجمالي عدد التلاميذ في كل مدارس قطر عام ١٩٥٤ حوالي ٥٦٠ تلميذاً، وكان هناك أربع مدارس يتولى التعليم فيها ٢٦ مدرساً معظمهم من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر [٢٢] .

وقد ساعدت عدة عوامل في الإسراع في عملية التحول من الكتاب إلى التعليم الحديث، وكان أول هذه العوامل وأكثرها أهمية هو تصدير البترول في عام ١٩٤٩، وبداية استثمار عائداته لتطوير المجتمع، مما مكن الحكومة من تمويل نظام التعليم الحديث، وثانيها النداء الذي وجهه القطريون من أجل تحديث التعليم، حيث عين حاكم قطر عام ١٩٥٣/٥٢ لجنة مكونة من أربعة أعضاء وطالبهم بعملية وضع نظام للتعليم في أنحاء البلاد[٢٣]، وكان للخلفية الدينية للجنة وشهرتها الكبيرة تأثير عظيم على أهل قطر شجعهم على إرسال أطفالهم إلى المدارس الجديدة، وكان هناك عامل آخر وهو نمو التعليم الحديث في كل من الكويت والبحرين، حيث بدأ في التحول نحو التعليم شبه الحديث منذ عام ١٩١٢ (في الكويت) و ١٩١٩ (في البحرين)، وكانا قد قاما بتجربة التوسع في التعليم الحديث منذ الثلاثينيات (في الكويت) [٢٤]، والأربعينيات (في البحرين) [٢٥]، وبالإضافة إلى هذا كله عرضت الحكومة تشجيعاً متنوعاً للتلاميذ لكي يلتحقوا بالمدارس في الدوحة والقرى،

مثل مجانية التعليم، والرواتب الشهرية للطلاب، والتغذية والملابس، والمواصلات، والمعونات الاجتماعية للطلاب اليتامى وذوي الدخل المحدود .

تطور النظام التعليمي الحديث في قطر : ١٩٥٦ - ١٩٧١

التوسع في المدرسة الابتدائية في الدوحة والقرى :

شهدت الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٤ توسعاً عظيماً في التعليم الابتدائي في قطر، ففي منطقة الدوحة زاد عدد المدارس والفصول والتلاميذ والمدرسين بسرعة، فمثلاً قفز عدد المدارس من مدرستين في عام ١٩٥٤ إلى ست مدارس عام ١٩٥٦، وكان عدد الفصول عام ١٩٥٦ (٣٩) فصلاً تضم (١٠٩٨) تلميذاً ويتولى تعليمهم (٦٢) مدرساً. وفي عام ١٩٦٤ كان إجمالي عدد التلاميذ يقدر بنحو (٤٣٤٦) موزعين على تسع مدارس ابتدائية بها (١٢٢) فصلاً [٢٦] .

ويلاحظ أن المدارس الست في منطقة الدوحة في عام ١٩٥٦ كانت على مستويين : ثلاث مدارس ما قبل الابتدائي وثلاث ابتدائية. وهذه المدارس لها أسماء طبقاً لأماكنها، وفي عام ١٩٥٧ تحولت كل المدارس إلى المستوى الابتدائي وأعطيت لها أسماء جديدة كالآتي : روضة الشرق للبنين سميت مدرسة الخليج العربي، روضة البدع سميت مدرسة العروبة، الابتدائية الجديدة سميت مدرسة صلاح الدين، الابتدائية القديمة سميت مدرسة خالد بن الوليد، وأخيراً روضة الوسط[٢٧] .

أما بالنسبة لتعليم البنات فقد وقع الاختيار في عام ١٩٥٤ على كتاب المطوعة آمنة محمود ليكون نواة لمدرسة شبه رسمية للبنات - نتيجة لجهود آمنة محمود - وبذلك تحول كتباها الذي كان في منزلها سنة ١٩٥٥ إلى مدرسة نظامية عرفت فيما بعد باسم مدرسة بنات الدوحة [٢٨] . ثم عملت الحكومة على توسيعها وتطويرها عام ١٩٥٦، وكان هذا إيذاناً ببداية التعليم الحديث للبنات .

وقد بدأت المدرسة بصفين يدرس بهما خمسون طالبة، ويقوم بالتدريس فيها مدرستان، بالإضافة إلى آمنة محمود التي كانت تقوم بالتدريس وبإدارة المدرسة في آن واحد [٢٩] . ورغم أن

تعليم البنات في بلدان الخليج قد بدأ في وقت لاحق لتعليم البنين، إلا أن فكرة إنشاء مدارس تعليم البنات لقيت معارضة شديدة في قطر ولم تقبلها معظم العائلات، مما اضطر آمنة محمود إلى الذهاب إلى بيوت الناس لإقناعهم بضرورة إرسال بناتهم إلى المدرسة .

ولقد أدت المعارضة من قبل المجتمع تجاه تعليم البنات إلى جعل الحكومة القطرية تدرجه في البداية تحت التعليم غير الرسمي، ويبدو أن الحكومة لم تكن ترغب في المواجهة مع المجتمع، وكان من أهم الاعتراضات على تعليم البنات هو أنهن سوف يتعلمن الكتابة إضافة إلى القراءة، الأمر الذي اعتبر ذا خطورة، وقد اقترح البعض على الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني حاكم قطر (١٩٤٩-١٩٦٠) أن تتعلم البنات القراءة فقط وليس الكتابة، بحجة أنه إذا ما تعلمت البنات الكتابة أمكنهن مراسلة الشباب، وبسبب تلك المعارضة كان تطور تعليم البنات خلال الخمسينيات أبطأ منه قياساً إلى البنين .

لكن حدثت عدة تغيرات أدت إلى تخفيف هذه المعارضة، وإلى قبول فكرة تعليم البنات من قبل المجتمع القطري، وأهم هذه التغيرات التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي نتج عن اكتشاف وتصدير البترول[٣٠]. ورغم كل الصعوبات التي واجهت البنات، إلا أنه في عام ١٩٥٧ أنشئت وزارة للمعارف، وأصبحت الحكومة مسؤولة عن التعليم، سواء بالإشراف عليه أو العمل على تنظيمه وتطويره[٣١].

وإلى جانب المجهودات الكبيرة التي بذلتها آمنة محمود، فقد تطور تعليم البنات في قطر منذ عام ١٩٥٦ حيث تغير اتجاه كل من الحكومة القطرية والمجتمع القطري تجاه تعليم البنات، ويرجع ذلك إلى حكمة وشجاعة محمد بن عبدالعزيز المانع مؤسس المدرسة الأثرية في قطر عام ١٩١٣، فرغم أنه كان يقطن نجداً في ذلك الوقت، إلا أنه أصدر فتوى دينية إلى حاكم قطر الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني، يؤيد فيها بشدة قضية تعليم البنات المسلمات موضحاً أن تعليم البنات لا يتناقض مع تعاليم القرآن[٣٢].

وقد مهدت هذه الفتوى الطريق لتطوير تعليم البنات، ففي عام ١٩٥٨/٥٧ افتتحت إدارة المعارف في قطر مدرسة أخرى للبنات، أما المدرسة القديمة فقد نقلت إلى مبنى جديد استأجرته إدارة المعارف خصيصاً لهذا الغرض، وزودته بالتسهيلات اللازمة[٣٣]. ومنذ ذلك التاريخ أخذت

حركة تعليم البنات تنشط بشكل ملحوظ، وأصبح تعليم البنات جزءاً من البرنامج التعليمي للبلاد، واتبع تعليم البنات والأولاد نفس المنهج، وكان له نفس الاهتمام مالياً وإدارياً، ونتيجة لذلك ازداد التحاق البنات في مدارس الدوحة ومدارس القرى. فمثلاً زادت نسبة عدد البنات إلى عدد التلاميذ الإجمالي في المدارس الابتدائية في قطر من ٤ر٨٪ إلى ٣٢ في المائة، وإلى ٤٨ في المائة في الأعوام ١٩٥٧/٥٦، ١٩٦٥/٦٤، ١٩٧٣/٧٢ على التوالي، والجدول التالي يوضح تطور التعليم الابتدائي في منطقة الدوحة عن فترة ثلاثة عقود مختلفة من الزمان[٣٤].

وكانت الحياة في قطر أثناء الخمسينيات شاقة على المدرسين القادمين من الدول العربية المتقدمة مثل مصر وسوريا، بسبب نقص وسائل المعيشة مثل الكهرباء والنقل والإسكان المريح ومناطق التسويق، ويقول (كيومنز Cummins): «في قطر كانت هناك قلة في الإنتاج المحلي، بينما كانت هناك مواد مثل اللحم والخضروات والبيض يمكن شراوها من السوق المحلي لو كان العميل محظوظاً واندفع مبكراً في الصباح ليتسوق»[٣٥].

وبالإضافة إلى ذلك فقد صدر المنشور التالي عام ١٩٥٧، أصدره مستشار حكومة قطر وهو يلقي الضوء على الحياة القاسية في قطر في تلك الفترة :

«ابتداء من يوم الخميس ٢٦ ديسمبر، سنعرض كميات محدودة من الخضروات الطازجة التي أنتجتها حدائق الحكومة للبيع صباح كل خميس في الساعة ٩ صباحاً في محال قطر للتبريد بالدوحة، نرجو نشر هذه المعلومات على موظفي الحكومة»[٣٦].

ولم يكن هناك شك في أن مثل هذا الجو لم يكن مرغوباً فيه بالنسبة للكثيرين من المدرسين، ولذلك فإن وزارة المعارف، لكي تحمي سياسة التوسع في التعليم من أي انهيار نتيجة لنقص عدد المدرسين، تبنت السياسة التالية: أولا: شجعت على إنشاء مدارس ذات حجم صغير أثناء الخمسينيات مما مكن الوزراة من تعيين مزيد من المدرسين أكثر مما تطلبه فعلاً، وبالإضافة إلى ذلك فإن وزارة المعارف وفرت لمدرسيها في ذلك الوقت مساكن مفروشة وغيرها من الحوافز، مثل تقديم تذاكر سنوية من الدوحة للمدرسين ذهاباً وعودة مع زوجاتهم وأطفالهم، مما جعل حياة المدرسين أكثر استقراراً .

السنوات	عدد التلاميذ والتلميذات			عدد المدارس			عدد الصفوف			عدد المدرسين والمدرسات		
	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع
١٩٥٧/٥٦	١٠٩٨	١٢٢	١٢٢٠	٦	١	٧	٣٩	٣	٤٢	٦٢	٤	٦٦
١٩٦٥/٦٤	٤٤٤٦	٣١٧٦	٧٦٢٢	٩	١٠	١٩	١٢٢	١٠١	٢٢٣	١٩٤	١٥٥	٣٤٩
١٩٧٣/٧٢	٧٤٨٦	٦٦٩٩	١٤١٨٥	٩	١٣	٢٢	١٨٤	١٩٢	٣٧٦	٢٣٥	٢٨٥	٥٢٠

وفي الستينيات والسبعينيات استطاعت قطر أن تتطور نحو الأفضل اجتماعياً واقتصادياً نتيجة تدفق البترول وتصديره واستثمار عائداته، فأصبحت الحياة في قطر أكثر جاذبية وأصبح العمل في قطر مرغوباً فيه. أما بالنسبة للتعليم فإن التطور الكمي استمر بالنسبة للجنسين .

توسع التعليم الحديث في مدارس القرى :

بدأ التوسع في التعليم الحديث في القرى عام ١٩٥٦/٥٥ عندما فتحت سبع مدارس ابتدائية في القرى التالية: أم صلال، سميسمة، أبو ظلوف، الغارية، الرويس والخور [٣٧]. وصل عدد المدارس في القرى عام ١٩٥٧/٥٦ إلى تسع فيها (٢٠) فصلاً تضم حوالي (٣٦٩) تلميذاً يتولى تعليمهم(١٤٠) مدرساً[٣٨] . وأدخل التعليم المشترك في بعض مدارس القرى في الفصلين الأول والثاني، وفي أثناء الستينيات أنشئت مدارس للأولاد والبنات في كل القرى تقريباً .

هذا النمو الذي تم في التعليم في القرى والذي حدث بين ١٩٥٧/٥٦ و ١٩٦٥/٦٤ كان نتيجة عدد من العوامل، فبالإضافة إلى العوامل التي ذكرت سابقاً يمكننا إضافة العاملين التاليين :

أولا : أصبحت مدارس القرى مصدراً للدخل للقبائل القطرية، فوجود المدرسة جاء بأموال الحكومة إلى القرية بوسائل متعددة. فمثلاً استأجرت وزارة المعارف السيارات من القرى لخدمة النقل الخاص بالمدارس، وكذلك فإن الوزارة استأجرت السيارات لجلب الماء للمدارس ولبيوت المدرسين[٣٩] . وكذلك كان من الضروري أن تستأجر الوزارة مساكن للمدرسين وأحياناً تستأجر المباني لاستخدامها كمدارس[٤٠] . وثانياً: اعترضت القبائل القطرية بشدة على ذهاب أولادهم إلى المدارس في القرى المجاورة لأن الإحساس بالحقوق المتساوية بين القبائل القطرية كان قوياً جداً، فالمدرسة تعني بالنسبة إليهم - بالإضافة إلى تعليم أبنائهم - الثروة والعمل ومستوى اجتماعياً عالياً .

السنوات	عدد التلاميذ والتلميذات			عدد المدارس			عدد الصفوف			عدد المدرسين والمدرسات		
	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع	الأولاد	البنات	المجموع
١٩٥٧/٥٦	٣٦٩	-	٣٦٩	٩	-	٩	٢٠	-	٢٠	١٤	-	١٤
١٩٦٥/٦٤	١٥٥٨	٥٥١	٢٠١٩	٣٧	١٧	٥٤	١٦٦	٧٦	٢٤٢	١٤٢	٣٧	١٧٩
١٩٧٣/٧٢	١٨٣٤	١٥٣٥	٣٣٦٩	٣٢	٢٨	٦٠	١٦١	١٤٣	٣٠٤	١٤٤	١٢١	٢٦٥

المصدر : وزارة المعارف، التقرير السنوي ١٩٦٣/١٩٦٤، ١٩٦٤/١٩٦٥.

وأيضاً وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي، ١٩٧٢/١٩٧٣.

إن تأثير إدخال الأموال الحكومية في القرى لم تكن فائدته كاملة، فلم تؤثر في شكل ومحتوى التعليم في القرية من البداية حتى ١٩٧٣/٧٢ فحسب، بل إنها خلقت المنازعات بين سكان القرى، وزادت من الهجرة الداخلية من القرى إلى العاصمة (الدوحة). فكانت الهجرة في ذلك الحين (منتصف الخمسينيات إلى منتصف الستينيات) نتيجة لسياسة الحكومة في ترك الحرية لقبائل القرى في تحديد توزيع المال الذي تنفقه وزارة المعارف، وكانت النتيجة أن البعض أخذ نصيباً كبيراً والبعض الآخر أخذ نصيباً ضئيلاً، ونتيجة لذلك ازداد التنافس بين القبائل ذاتها ، وهذا أدى إلى تدخل الوزارة عن طريق مكتب شؤون القرى، ومع ذلك فقد كان هناك بعض الناس شعروا بأنهم عوملوا معاملة ظالمة، وهؤلاء القوم - طبقاً للعادات التقليدية للقبائل القطرية - كانوا عادة ينقلون أماكن سكناهم مراراً. وقد حدث هذا في غالبية القرى، فمثلاً قرية الغارية هجرها أهلها تماماً، والنتيجة أن معظم القرى بدأت تصغر شيئاً فشيئاً أثناء الخمسينيات والستينيات. وبالإضافة إلى ذلك فإن القرى كانت مبعثرة على ساحل البحر، وفي الصحراء، وبينها وبين الدوحة عدة أميال، وليست هناك طرق مرصوفة، أو أي وسيلة من وسائل الحياة الحديثة، وقد وجد المدرسون القادمون من البلاد العربية المتقدمة أن الحياة في القرى شاقة، فالاتصال مع أهالي القرية لم يكن ميسراً لهم بسبب الاختلاف في اللهجات والعادات، ولأن البيئة الطبيعية للقرى سيئة جداً، وبرغم جهود الحكومة فقد ظلت القرى القطرية في حاجة إلى وسائل تعليمية، فالمدارس تميل إلى أن تكون صغيرة، ليس فيها وسائل للتهوية، ووسائل صحية كافية، ومعظمها ليس فيها سوى مدرس واحد، أو مدرسان. وهذا نتيجة حجم التلاميذ الصغير الذي يتراوح في معظم المدارس ما بين ١٠ إلى ٥٠ تلميذاً في الخمسينيات، وفي عام ١٩٦١/٦٠ [٤١]. ففي أثناء هذه الفترة قيدت وزارة المعارف الدراسة في كثير من مدارس القرى وجعلتها تقتصر على الفصول الأولى والثانية والثالثة، أما بالنسبة لتلاميذ الفصول الأعلى فقد انضموا إلى مدارس الدوحة [٤٢]. وهذه السياسة ربما استطاعت حل المشكلة التعليمية، ولكن كان لها تأثير سيئ على البنات، لأن الأهالي رفضوا السماح لبناتهم أن ينتقلن إلى مدارس الدوحة .

وفي منتصف الستينيات وبداية السبعينيات أعيد تنظيم التعليم في القرى ليشمل الدراسة في كل الفصول الابتدائية وبعض الفصول الإعدادية والثانوية، وكانت الخطة في

إعداديتان ومدرستان للتعليم الثانوي لمواجهة التوسع في أعداد الطلاب. أما بالنسبة للبنات فقد افتتحت في عام ٦١ / ١٩٦٢ ثلاثة فصول للمرحلة الإعدادية في نفس المدرسة الابتدائية للبنات. وبعد أن ازدادت أعداد الطالبات افتتحت في عام ١٩٦٤ أول مدرسة إعدادية ثانوية مشتركة، وفى عام ٦٩ / ١٩٧٠ أضيفت مدرسة أخرى للتعليم الثانوي، وفى عامي ٧٢ / ١٩٧٣، ٧٦ / ١٩٧٧ تم إنشاء مدرستين إعداديتين[٥٣] . وبالإضافة إلى هذا كانت هناك حوالي أربع مدارس ابتدائية للبنات تحتوي على فصول للتعليم الإعدادي والثانوي، وبدأ التعليم الإعدادي والثانوي في المناطق القروية تدريجياً لكلا الجنسين في ١٩٧١/٧٠، وفي فترة ثلاث سنوات كانت المناطق القروية تحوي على فصول لطلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية في داخل المدارس الابتدائية للبنين والبنات، وقبل عام ١٩٧١/٧٠ كان طلبة القرى الذين أتموا دراستهم الابتدائية يرغبون في متابعة التعليم الإعدادي والثانوي، مضطرين إلى الإقامة في الدوحة سواء تحت رعاية أقاربهم أو في بيوت الطلبة التي أنشأتها وزارة التربية عام ١٩٥٦ لهذا الغرض. وكانت بيوت الطلبة أو القسم الداخلي مخصصة للبنين، لذلك فإن بنات القرى نادراً ما كان يتجاوز تعليمهن المرحلة الابتدائية في الستينيات .

ونتيجة للتوسع الحديث في التعليم الابتدائي في قطر، بدأ التوسع في التعليم الإعدادي والثانوي بعد منتصف الستينيات للطلاب وفى نهاية الستينيات للطالبات، ومنذ ذلك التاريخ نما التعليم الإعدادي العام والتعليم الثانوي العام بسرعة كبيرة لكلا الجنسين .

إن نسبة عدد التلاميذ والطلاب القطريين لسكان قطر تعد نسبة مرتفعة، وهي تبين اتجاه القطريين لتطوير التعليم الإعدادي والثانوي للبنات، ومع أن التعليم الإعدادي والثانوي للبنات بدأ متأخراً عن تعليم البنين بخمس سنوات على الأقل، فهذا يبين الزيادة السريعة بالمقارنة بتعليم البنين، فمثلاً نسبة البنات القطريات في المرحلة الإعدادية عام ١٩٦٣/٦٢ كانت ٩ في المائة من إجمالي عدد تلاميذ قطر، ثم قفزت هذه النسبة إلى ٣٠ في المائة عام ١٩٦٨/٦٧ وإلى ٤٠ في المائة عام ١٩٧٣/٧٢، إلى٤٧ في المائة عام ١٩٧٨/٧٧ كما يتضح من الجدول التالي :

تطور أعداد البنات في المرحلة الإعدادية (١٩٦٢ - ١٩٧٨) [٥٤]

السنوات	أعداد البنات	المجموع العام	نسبة البنات
١٩٦٣/١٩٦٢	٣٣	٣٦٤	٠ر٩٪
١٩٦٨/١٩٦٧	٤٥٣	١٥٠١	٠ر٣٠٪
١٩٧٣/١٩٧٢	١٥٠٣	٣٧٣٠	٢ر٤٠٪
١٩٧٨/١٩٧٧	٣١٣٢	٦٥٦٩	٦ر٤٧٪

ويمكن الاستفادة من الجدول السابق الذي اختيرت أرقامه كل خمس سنوات من الإحصائيات الرسمية، عن فترة الخمسة عشر عاماً (١٩٦٢-١٩٧٨) أن نسبة أعداد الطالبات تضاعفت خلال هذه الفترة أكثر من خمس مرات (من ٩٪ إلى ٤٧٪)، وهي زيادة كبيرة إذا ما قيست بحجم التطور العام في نسبة أعداد المقيدين خلال المرحلة الإعدادية. ويمكن تفسير الزيادة بشكل عام بزيادة عدد المواليد من البنات عن البنين، وأيضاً بأن نسبة تسرب الطالبات من المدارس أقل بكثير من نظيرتها لدى الطلاب، الذين يتركون الدراسة للانخراط في الأعمال الخاصة والوظائف سعياً وراء الرزق دون استكمال تعليمهم، الأمر الذي لا يتاح للبنات بحكم طبيعة المجتمع، كما يلاحظ أيضاً مدى حرص وإصرار الأسرة القطرية على استكمال تعليم بناتها خلال بقية مراحل الدراسة. كما أن التعليم في قطر ليس قاصراً على الأطفال القطريين، ولكنه يشمل أيضاً الأطفال من مختلف الدول العربية الذين يكونون نسبة عالية. إن زيادة التلاميذ والطلاب في المدارس القطرية إذن ليست مؤسسة فقط على نسبة المواليد الطبيعية للسكان المحليين ولكنها متأثرة بالسكان الوافدين الذين جاءوا بأطفالهم معهم إلى البلاد .

وقد رأينا خلال السنوات السابقة مدى التقدم الذي أحرزته الفتاة القطرية في مجال التعليم، ومدى حرصها على مواصلة تعليمها في بقية المراحل الدراسية في التعليم العام، ورأينا حجم النسبة التي فاقت أعداد البنين في الدراسة بالمرحلة الإعدادية. وسوف نتابع دراسة

الإحصائيات المتاحة لمتابعة مدى تطور هذه النسبة خلال المرحلة الثانوية، وأول أرقام وصلتنا عن أعداد الطالبات في المرحلة الثانوية جاءت عن عام (١٩٦٢/٦١) حيث قيدت طالبة واحدة في الصف الأول الثانوي، في مقابل ٨٨ من الطلاب، ويبدو أنها لم تستكمل دراستها في العام التالي حيث لم تظهر في إحصائياته[٥٥]. لكن منذ عام ١٩٦٤/٦٣ سجلت ٦ طالبات في الصف الأول الثانوي، في مقابل ١١٧ من البنين، أي أن نسبة البنات إلى البنين ٨ . ٤٪ فقط، ثم تطورت النسبة على ما سيظهر في الجدول التالي، الذي يتناول تطور تعليم البنات في المرحلة الثانوية خلال الخمس عشرة عاماً (١٩٦٣-١٩٧٨)، مع ملاحظة أن الأعداد الواردة في الجدول تضم الصفوف الأول، ثم الثاني الأدبي بشعبتيه، والثاني العلمي، ثم الصف الثالث الأدبي بشعبتيه وكذلك الثالث بشعبتيه علمي، أي مجموع المقيدين في جميع السنوات والشعب في المرحلة الثانوية.

تطور أعداد البنات في المرحلة الثانوية (١٩٦٣ - ١٩٧٨)[٥٦]

السنوات	أعداد البنات	المجموع العام	نسبة البنات
١٩٦٤/١٩٦٣	٦	٢٣	٤ر٨٪
١٩٦٩/١٩٦٨	١٩٧	٦٣٠	٣١ر٢٪
١٩٧٤/١٩٧٣	٦٤٩	١٨٥٣	٣٥ر٣٪
١٩٧٩/١٩٧٨	٢١٠٠	٤٠٧١	٥١ر٥٪

ودلالات الأرقام والنسب السابقة تغني عن أي تعليق. فقد قفزت نسبة أعداد البنات في المرحلة الثانوية خلال الخمس عشرة سنة من ٨ , ٤٪ إلى أكثر من ٥٠ ٪ ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الحال بتزايد حرص الفتيات على مواصلة التعليم العام، وقلة أعداد المتسربات أو التاركات للدراسة منهن بالقياس إلى البنين الذين قد يتركون المدارس سعياً وراء الرزق دون استكمال تعليمهم العام كما سبق القول، أو قد ينخرطون في مدارس تخصصية لا يوجد لها نظير بالنسبة للبنات، كالتجارة الثانوية والصناعة الثانوية والمعهد الديني .

مما سبق يتضح لنا حجم التوسع الهائل في تعليم البنات في قطر، وهو نمو سريع، الأمر الذي انعكس على تطور المرأة وبالتالي حجم ونوعية مشاركتها في المجتمع. كما يتضح حجم التطور إذا ما ربطناه بحداثة تطور المجتمع ككل، ابتداء من الخمسينيات والستينيات، حيث شهد هذان العقدان تحولاً هاماً وخطيراً في حياة قطر والقطريين، من حيث وضع أسس وهياكل البناء الاقتصادي والاجتماعي ودخول مرحلة التحديث ثم التنمية بشكل سريع ومتطور .

ويمكن لنا إذن فهم هذا التطور السريع كماً وكيفاً بالاستناد إلى عوامل النمو والازدهار الاقتصادي التي شهدها المجتمع القطري، وحرص الحكومة على توفير كافة وسائل التنمية والتقدم الاجتماعيين، وتوفير كافة فرص التعليم العام والمجاني لكل المواطنين على حد سواء، وتحقيق المساواة الكاملة بإتاحة الفرصة للمرأة لكي تحصل على حقها في التعليم المجاني، مثلها مثل الرجل، بالإضافة إلى التزام الدولة بتحقيق هذه السياسة والتي بفضلها رأينا النمو الكبير في أعداد المتعلمات القطريات بالقياس إلى حداثة التطور، ويمكن كذلك أن يضاف إلى ما سبق من عوامل داخلية تأثر قطر بشقيقاتها الخليجيات، ممن سبقنها في مجال التعليم العام.

تطور التعليم الفني والمهني :

يتميز التعليم في قطر بالنسبة للبنات والبنين بالتوسع السريع في مراحل التعليم الإبتدائي والإعدادي العام والثانوي العام، كما أن التعليم الفني والمهني قد نما تدريجياً. وبالرغم من أن التعليم الفني والمهني له أهمية أساسية في توفير القوى البشرية الفنية المدربة، والتي تحتاجها الحرف الفنية الوسيطة في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية المختلفة، وتهتم وزارات التربية والتعليم بهذا التعليم، إذ تعده ضرورة قومية، إلا أن ظاهرة التحاق عدد قليل من الطلبة بهذ النوع من التعليم في قطر قد تنسحب على معظم الدول العربية. فمثلاً يقول عبدالعزيز القوصي:

«بسبب أهمية التدريب المهني للتنمية الاقتصادية، فإن كل الدول العربية قد وافقت على الاهتمام الخاص بهذا القطاع من التعليم - ومع ذلك فبالرغم من مرور ٢٥ عاماً على هذا التأكد في الاجتماعات والمؤتمرات فإن التقدم في هذا النطاق لا يعتبر مشجعاً»[٥٧] .

إن التعليم الفني والمهني في قطر يتكون من أربعة مدارس هى المعهد الديني والمدرسة الصناعية ودار المعلمين للبنين والبنات والمدرسة التجارية، وكل المدارس الأربع والمعاهد موجودة في العاصمة، ومن الناحية التاريخية تم إنشاؤها في بداية الخمسينيات، والالتحاق بالمدارس الفنية والمهنية قاصر على البنين فيما عدا دار المعلمين المفتوحة للبنين والبنات، ولا يقبل في دار المعلمين والمدارس الصناعية طلبة من غير القطريين، لكنه في المدرسة التجارية والمعهد الديني يتم قبول نسبة معينة من الطلبة غير القطريين وتتراوح النسبة بين ٢٥٪ و ٥٠٪ من إجمالي المتقدمين على التوالي، ويحصل طلبة هذه المدارس على منح شهرية [٥٨] .

التعليم الديني :

في عام ١٩٦١/٦٠ تم افتتاح معهد ديني إعدادي وثانوي جديد في الدوحة، شغل المبنى السابق لأول مدرسة ثانوية في قطر، وكان الهدف من إنشائه هو إعطاء الطلاب قدراً أكبر من الثقافة والتعليم الديني الذي يمكنهم من العمل كمدرسين بالمرحلة الابتدائية أو خطباء بالمساجد، كما يحصل المتفوقون منهم على بعثات دراسية لمواصلة دراساتهم العليا في جامعة الأزهر أو ما يعادلها لكي يتأهلوا لتحمل مسؤوليات الشريعة، ويتمكنوا من تدريس المواد الدينية الإسلامية في المدارس الثانوية[٥٩] .

ومن الناحية التاريخية كان المعهد الديني أو المدرسة الدينية موجودة في الدوحة قبل ١٩٦١/٦٠، ففي الخمسينيات كانت هناك مدرسة دينية واحدة تسمى مدرسة المعهد الديني وتتكون من مبنى مدرسي ومكتبة صغيرة وداخلية، وكانت موجودة أمام قصر الحاكم في منطقة البدع[٦٠] . وليس لدينا معلومات كافية عن تاريخ تأسيس المدرسة أو عن مناهجها أو صفوف الدراسة بها، وربما أنشئت أثناء مرحلة التحول من مدرسة الكتاب إلى التعليم شبه الحديث التي حدثت بين ١٩٤٩-١٩٥٤، وكانت المدرسة الدينية تشرف عليها الحكومة إدارياً ومالياً، وقبل ١٩٥٧ كان يتولى إداراتها مدير المعاهد الدينية مستقلاً عن الإدارة التعليمية[٦١]، وفى ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ نقلت المدرسة الدينية لتكون تحت الإشراف المباشر لمدير الإدارة التعليمية. والبيان الرسمي التالي الذي أصدره مستشار حكومة قطر يبين ذلك بوضوح «ننهي إليكم أن إدارة المدرسة الدينية قد حولت إلى

الإدارة التعليمية مستقبلاً، فكل المسائل التي تخص المدرسة الدينية التي كانت تحول إلى مدير المعاهد الدينية ستحول إلى مدير التعليم»[٦٢]. وعندما نقلت المدرسة إلى الإدارة التعليمية كانت تشمل ١٨٠ طالباً، و ١٠ مدرسين ولأسباب غير معروفة أغلقت المدرسة الدينية عام ١٩٥٨/٥٧ وتم توزيع الطلاب والمدرسين على المدارس الابتدائية[٦٣] .

وقد أنشئ المعهد الديني عام ١٩٦١/٦٠ لكي ينجز أهدافه، وقد كان الاهتمام الأكبر بمناهجه الخاصة بمواد الدين الإسلامي واللغة العربية من أجل المرحلتين الإعدادية والثانوية، فمثلاً كانت النسبة الإجمالية للزمن المخصص لهذه المواد هي ٥٣,٣، ٥٣,٨ إلى ٥٩ في المائة في الأقسام الأدبية بالمدارس الإعدادية والثانوية على التوالي، بينما كانت النسبة المئوية للزمن لنفس المواد في المدارس الإعدادية العامة والثانوية العامة هي ٣٣,٣، ٣٣,٨ و ٣٥ في المائة على التوالي. وبالإضافة إلى المادتين سالفتي الذكر، فإن الطلاب كانوا يتعلمون اللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والعلوم .. الخ. وفي عام ١٩٧٣ تم تعديل منهج المرحلة الثانوية في المعهد الديني، وبذلك قسم الفصلان الثاني والثالث إلى قسمين علمي وأدبي. ففي القسم العلمي كان الطلاب يدرسون الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء والرياضيات مثل طلاب المدارس الثانوية العامة تماماً. وكانت الفكرة وراء هذا التغيير الأخير هي إعطاء الفرصة لبعض طلاب المعهد الديني للالتحاق بكليات العلوم بجامعة الأزهر في مصر، ولذلك فقد كان الهدف هو رفع مستوى المعهد الديني ووضعه على نفس مستوى المدارس الثانوية العامة من أجل جذب مزيد من الطلاب .

وقد واجه المعهد الديني من عام ١٩٦٨ فصاعداً مشاكل خطيرة نجمت عن قلة التحاق الطلبة القطريين به، فمثلاً في عام ١٩٧٥/٧٤ كان عدد الطلبة القطريين الذين التحقوا بالصف الأول في المرحلة الإعدادية بالمعهد الديني خمسة فقط بالمقارنة بعدد ٦٣٩ طالب قطري التحقوا بالصف الأول في مرحلة التعليم العام[٦٤] .

وكان المعهد الديني يتميز تدريجياً بكثرة عدد الطلبة غير القطريين، وقد حدث هذا بسبب قلة عدد الملتحقين به من الطلبة القطريين ولأن وزارة التربية - لكي تحتفظ بمستوى المعهد الديني- قد قدمت منحاً للطلاب غير القطريين بالإضافة إلى المنح المجانية والإسكان المجاني،

وقد زاد هذا من عدد الملتحقين بوجه عام بالمعهد الديني، فمثلاً كانت نسبة الطلبة القطريين إلى مجموع الملتحقين قد انخفضت من ٦٦ في المائة عام ١٩٦٩/٦٨ إلى ٣٣ في المائة، ٢١ في المائة عامي ٧٤/٧٣، ١٩٧٧/٧٦ - في المرحلة الإعدادية، وكان الطلبة غير القطريين من الدول الإسلامية غير العربية، وهذا في الحقيقة خلق مشكلة أخرى بالنسبة لهيئة التدريس في المعهد الديني، لأن المنهج كان مخصصاً أساساً للطلاب العرب، ولذلك فإن الطلاب غير العرب وجدوا صعوبة في فهم المنهج كله أو متابعته[٦٥] .

وهناك أسباب عديدة لنقص أعداد الطلاب القطريين، بعض هذه الأسباب يتصل باتجاه الطلاب نحو التعليم المهني والفني بوجه عام، وبعضها يتصل اتصالاً مباشراً بالمعهد الديني بوجه خاص، والعوامل الأخيرة هي أن منهج اللغة العربية والعلوم الشرعية الخاصة بالمعهد الديني متخصص جداً ومعقد بمقارنته بمنهج المدارس الإعدادية والثانوية العامة وكتبها المدرسية. وكان وضع المعهد الديني باعتباره مدرسة دينية محافظة قد أصبح في رأي الطلاب - أقل جاذبية بمقارنته بالمدرسة الثانوية العامة وأقل تنافساً في قطاعي الوظائف والمنح الدراسية، وذلك لأن خريجي المرحلة الثانوية بالمعهد والمعينون في المدارس الابتدائية يحصلون على مرتبات أقل من زملائهم الذين يتخرجون من دار المعلمين، لأن خريجي المعهد الديني يعاملون على أنهم مدرسين غير مؤهلين تربوياً[٦٦] .

وفى الحقيقة فإن هيئة تدريس المعهد الديني كانت تشعر بقلق كبير بسبب فشل المعهد في جذب أعداد كبيرة من الطلاب القطريين، فبالإضافة إلى اعتقادهم بأن معظم الجيل الجديد يرغب في الدراسات الإسلامية، فقد اقترحوا أن تولي وزارة التربية اهتماماً خاصاً بالمعهد الديني، وذلك بتزويد الطلاب بوجبة يومية كاملة وملابس شتوية وصيفية، وأن تعد رحلة في نصف العام لزيارة الطلاب لجامعة الأزهر، ومراكز الآثار الإسلامية الأخرى، وكذلك معادلة مرتبات خريجي المعهد الديني دار المعلمين الذين يتولون التدريس في المدارس الابتدائية[٦٧] .

التعليم الصناعي :

بدأ التعليم الصناعي في قطر عام ١٩٥٦ بإنشاء مركز لتدريب من يهتمون بالتأهيل الابتدائي في النجارة والبرادة والخراطة وأعمال المعادن واللحام[٦٨] . وكان عدد طلابه في ذلك

الوقت ١٨ طالباً، ونتيجة لسياسة التعليم الجديدة في البلاد، تم قبول التلاميذ بالرغم من أنهم يفتقرون إلى العلم بعد الصف الثالث للمدرسة الابتدائية، وفي عام ١٩٥٨ تغير الاسم من مركز تدريب إلى مدرسة صناعية [٦٩] ولكن طرق التدريس ومستوى المدرسة استمر كما هو حتى ١٩٦١/٦٠ عندما تحولت المدرسة إلى مدرسة صناعية إعدادية [٧٠] وكان مستوى القبول لا يقل عن المستوى المطلوب للشهادة الابتدائية، كما كان منهج المدرسة قد تم وضعه واستدعى المدرسون المؤهلون، وكانت المدرسة تعد نواه لبدء اهتمام الحكومة بإعداد وتدريب القوى العاملة الوطنية التي تحتاج إليها البلاد، وظل التعليم الصناعي مقصوراً على المستوى الإعدادي حتى أصبح مستوى المدرسة إعدادي - ثانوي اعتباراً من العام الدراسي ١٩٦٥/٦٤ وكان مقر المدرسة منذ إنشائها في منطقة أقل ازدحاماً نسبياً، ولكن نظراً لاتساع المدرسة تم إضافة بعض الأجنحة والغرف بطريقة عشوائية، وبعد مدة طويلة أحيطت المدرسة بمبان هائلة وشوارع مزدحمة، وكانت الكفاءة الداخلية قد وصفها مديرها بأنها ضعيفة، كما فشل المبنى غير المتكامل في حماية الطلاب من الحرارة والأجهزة الآلية من المطر [٧١] .

وتركزت أهداف المدرسة الصناعية في ثلاثة أمور: تنمية الاهتمام بالأعمال الصناعية واليدوية بين الشباب، وتخريج فنيين للاحتياجات المحلية، وتنظيم دراسات تدريبية للعمال .

ويمكن للطلاب الالتحاق بالمدرسة الصناعية سواء تخرجوا من المدارس الابتدائية أو من المدارس الإعدادية العامة، والطلاب الذين تخرجوا من المرحلة الإعدادية العامة يدخلون المستوى الثانوي، ولهذا السبب فإن الصف الأول من المرحلة الثانوية بالمدرسة الصناعية كان له قسمان هما : «الأول عام» للطلاب المتخرجين من المدارس الإعدادية العامة و «الأول الصناعي» للطلاب المتخرجين من المرحلة الإعدادية للمدرسة الصناعية، وكانت مناهج المرحلتين مقسمة إلى فرعين رئيسيين - المواد الثقافية العامة التي تشمل العلوم الشرعية واللغة العربية واللغة الإنجليزية والتربية البدنية، وهذه المواد الثقافية العامة شائعة بين كل الطلاب، وبالإضافة إلى ذلك يدرس الطلاب المواد الثقافية الفنية التي تتكون من التعليم النظري والعملي الذي له صلة بتخصصات السنة التالية :- البرادة والخراطة - المعادن واللحام - النجارة - التبريد والتكييف- الكهرباء العامة وميكانيكا السيارات والديزل، ونسبة الزمن المخصص للبرنامج

الفني تتراوح من ٥٩,٥ - ٦٤,٣، ٥٧ - ٦٤,٣ في المائة من مجموع الزمن المخصص في المرحلة الإعدادية والثانوية على التوالي .

وعلى كل طالب أن يختار تخصصاً من التخصصات الست، ويكون الاختيار عادة مؤسساً على اهتمام الطالب وعلى توصيات المدرس والمدير، أما في المرحلة الثانوية فإن الطلبة الذين يتخرجون من المدرسة الصناعية (المرحلة الإعدادية) يتابعون دراساتهم في التخصص الذي اختاروه في المرحلة الإعدادية حتى مستوى أعلى .

وتجتذب كل من مرحلتي المدرسة الثانوية المزيد من الطلبة القطريين أكثر من المعهد الديني الذي يمثل ٣ في المائة وواحد في المائة من المجموع الطلبة القطريين الملتحقين بالإعدادي العام، ٦,٦ في المائة، ٤ في المائة من الثانوي العام في ١٩٧٤/٧٣، ١٩٧٧/٧٦ على التوالي، وقد كان الوضع أفضل في ١٩٦٦/٦٥، ١٩٧٠/٦٩ حيث كانت النسبة المئوية من الملتحقين في المدرسة الصناعية (المرحلة الإعدادية) ٢٥ في المائة، ١٠ في المائة من الملتحقين بالإعدادي العام، ١٩ في المائة، ٢٣ في (المرحلة الثانوية) .

إن ضعف عدد الملتحقين بالمدرسة الصناعية لا يتلاءم مع حاجات البلاد ومطالبها، من أجل إعداد الفنيين القطريين الذين يحتاج إليهم القطاع الحكومي وغير الحكومي، والموقف خطير يخيب الآمال. وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً في ٢١ أبريل ١٩٧٦ يضم المدرسة الصناعية إلى مركز التدريب المهني الذي كان يعني غلق المدرسة الصناعية [(٧٢)] وهذا القرار رفضته وزارة التربية التي كتبت في ١٩ أكتوبر ١٩٧٦ إلى مجلس الوزراء رسالة توضح فيها الفوارق بين أهداف المدرسة الصناعية، ومركز التدريب المهني، ثم اقترحت إصدار قرار يخالف القرار السابق لمجلس الوزراء [(٧٣)] وفي اجتماع عقده مجلس الوزراء في ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ صدر قرار تم الاتفاق فيه على اقتراح وزارة التربية والتعليم [(٧٤)]. ومع أن المدرسة الصناعية قد نجت من إغلاقها، فلم تكن هناك علامات مطمئنة بأن مجلس الوزراء قد لا يقرر ثانية إغلاق المدرسة الصناعية، خصوصاً إذا لم يظهر الالتحاق بها تحسناً في السنوات القليلة القادمة، ولكن وزارة التربية اتخذت قرار متسرعاً عام ١٩٧٥ عندما أغلقت المرحلة

الإعدادية في المدرسة الصناعية [٧٥] إن هذا القرار كان بعيداً عن الاتجاه العملي لأنه كانت توجد في المدارس الابتدائية أعداد كبيرة من التلاميذ من ١٤، ١٥ سنة لا يزالون في مختلف صفوف المدرسة الابتدائية، ومن بينهم عدد كبير كان يمكن توجيهه نحو الالتحاق بالمدرسة الصناعية، وهناك خطوة أخرى على نفس الطريق كانت موجودة عندما زودت وزارة التربية عام ١٩٧٤/٧٣ طلاب المدارس الثانوية العامة الذين التحقوا بالقسم العلمي بإعانات شهرية كتشجيع لهم، وخصوصاً الطلبة المحتاجين الذين يلتحقون عادة بالمدارس المهنية والفنية، هاتان الخطتان ستؤثران بطريقة غير ملائمة في الالتحاق بالمدرسة الصناعية في المستقبل ما لم تجد وزارة التربية والتعليم حلاً أفضل .

دار المعلمين والمعلمات :

أسست وزارة التربية والتعليم دارين إحداهما للطلاب والأخرى للطالبات، وافتتحت دار المعلمين منذ عام ١٩٦٣/٦٢ [٧٦] حتى ١٩٧٤/٧٣ مبنى خاص بها، فقد كان هناك مبنى أكبر مما تحتاجه دار المعلمين، ولذلك فإن وزارة التربية والتعليم استخدمت جناحاً واحداً منه كمخزن لأجهزة المعامل العلمية، وفي عام ١٩٧٨/٨٧ اشتركت في المبنى المدرسة التجارية، أما دار المعلمات فكانت مع مدرسة البنات الثانوية ومع مدرسة البنات الابتدائية في مبنى واحد .

وقد أسست دار المعلمين والمعلمات لتزويد المدارس الابتدائية بمدرسين ومدرسات مؤهلات، وكان المنهج مخصصاً لتدريب الطلاب لفترة ثلاث سنوات بعد إتمام التعليم الإعدادي العام، وذلك لتمكينهم من تدريس المواد في الصفوف الدنيا بالمدارس الابتدائية، وكانت المناهج تشمل الدين الإسلامي واللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم والدراسات الاجتماعية والتربية البدنية والموسيقى النظرية، والاقتصاد المنزلي للبنات. وبالإضافة إلى هذا فقد خصصت عناية خاصة لنظرية التربية وعلم النفس وطرق التعليم والفنون الجميلة والوسائل السمعية والبصرية، ويلاحظ أن منهج دار المعلمين والمعلمات يزود بطريقة مرضية كلاً من البنين والبنات بالتعليم الملائم لمهنة كل منهما مستقبلاً، فهم يتعرفون مثلاً على النظام التعليمي في قطر ككل، ويتعلمون مبادئ المنهج في المدرسة الابتدائية وإدارة المدرسة الابتدائية والعلاقة بين

المفتشين والمدرسين في المدرسة الابتدائية وأهمية الأنشطة المدرسية، وكيفية معاملة التلاميذ نفسياً، وكيفية استخدام الوسائل التعليمية .

وفي الفترة الثانية من العام الأول يقوم الطلبة بزيارة المدارس الابتدائية لمشاهدة الدروس العلمية التي يتولاها المدرسون المؤهلون، وفي العامين الثاني والثالث يتدرب الطلبة على التدريس في المدارس الابتدائية تحت إشراف مدرسيها، وهذا الإجراء يسمى «التربية العملية» وعادة ما ينظم هكذا، يقسم الطلاب إلى مجموعات تزور كل منها إحدى المدارس الابتدائية لأسبوع كامل، وفي الفترة الثانية من العام التالي وفي أثناء الأسبوع يتولى كل طالب تدريس ثلاثة دروس في حضور زملائه الطلاب الذين يلاحظونه ويكتبون مذكرات عن طريقة أدائه في التدريس، وفي نهاية اليوم يعقد المدرس والطلاب اجتماعاً لمناقشة أدائهم وتقييمه، وفي العام الثالث تزداد الفترة العملية إلى ثلاثة أسابيع متوالية، ويتولى كل طالب ممارسة التدريس وحده مع قيام المشرف علمياً بزيارات قصيرة للمدرسة للتأكد من أن الطالب يقوم بالتدريس بكفاءة، والطالب الذي يفشل في التدريس العملي لا يمكن أن يتقدم للامتحان التحريري النهائي .

وقد واجهت وزارة التربية والتعليم مشكلة ضعف الالتحاق في داري المعلمين والمعلمات، وذلك بالمقارنة مع عملية الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة وخصوصاً الطلبة الذكور، وفي التقرير الذي قدمته وزارة التربية والتعليم في الجلسة ٣٥ للمؤتمر الدولي للتعليم في جنيف عام ١٩٧٥ تقول الوزارة :

«إن المشاكل الكبرى التي لا تزال بلا حل والتي تواجهها الوزارة، هي ضعف أو انخفاض الالتحاق بالمدرسة الصناعية ومعهد تدريب المعلمين للرجال، بالرغم من وجود سلسلة من الإجراءات التشجيعية»[٧٧] .

وبالرغم من أن دار المعلمين قد زودت المدارس الابتدائية بعدد ٢٦٤ مدرساً قطرياً مدرباً أثناء السنوات الثلاث عشرة الأخيرة من عام ١٩٦٥/٦٤، حتى ١٩٧٦/٧٥، فإن العدد ظل يتناقص حتى تم أخيراً إغلاق دار المعلمين بعد تأسيس كلية التربية، فمثلاً في عام ٧٦/ ١٩٧٧ كان العدد الإجمالي للطلاب في دار المعلمين هو ٣٧ طالباً وكانوا موزعين كما يلي:

١٥ طالباً في الصف الأول، ١١ طالباً في الصف الثاني. ١١ طالبا في الصف الثالث[٧٨].

وتعزى أسباب ضعف الالتحاق بدار المعلمين إلى المنافسة التي تواجهها من شركات البترول والجيش والشرطة، التي تستخدم عدداً أكبر من الحاصلين على الشهادة الإعدادية بمرتبات أعلى من المرتبات التي تدفعها وزارة التربية والتعليم لخريجي دار المعلمين، كما أن مهنة التدريس أقل جاذبية للشباب القطري الذين لا يجدون صعوبة في الحصول على وظائف لها مستوى أعلى مادياً في القطاع الحكومي، كما أن وزارة التربية لم تكن لديها خطة فعّالة نحو زيادة عدد الملتحقين بدار المعلمين ودار المعلمات أثناء السنوات الأخيرة، لأن كلية التربية سوف تتولى تأهيل المعلمين والمعلمات جامعياً وعلى نطاق أوسع وأشمل .

وكانت وزارة التربية والتعليم تواجه في دار المعلمين ببعض القلق، وكان هناك اقتراحان يدرسان بطريقة جدية : الأول تدعيم دار المعلمين، وذلك بتشجيع المزيد من طلاب المرحلة الإعدادية للالتحاق بدار المعلمين، والثاني إغلاق الدار، وقد قدم الاقتراح الثاني لسببين: أنه لم يكن هناك سبب لتشجيع طلاب المرحلة الإعدادية ليلتحقوا بدار المعلمين لأن الطالب يميل إلى الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة، وأن فكرة تدريب الطلبة على مهنة التدريس بعد إتمام مرحلة التعليم الثانوي العام بدلاً من المرحلة الإعدادية أصبحت شائعة في كل أنحاء العالم، ووجهة النظر هذه هي أن توجه وزارة التربية جهودها نحو تدريب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة لمدة عامين آخرين في كلية التربية، لكي يحصلوا على دبلوم التدريس ليتولوا التدريس في المدارس الابتدائية .

وفي عام ١٩٧٨/٧٧ اتخذت وزارة التربية والتعليم قراراً بوقف الالتحاق بدار المعلمين ودار المعلمات خلال العامين التاليين [٧٩] ، ومع ذلك فإمكانية إغلاق داري المعلمين والمعلمات لم تكن جزءاً من سياسة وزارة التربية والتعليم أثناء أعوام ١٩٦٣، ١٩٦٦، ١٩٦٩ عندما كان هناك اعتقاد سائد بأن الدارين ستكون لهما القدرة على تزويد متطلبات المدارس الابتدائية من المدرسين القطريين [٨٠] هذا الاعتقاد بأنه يمكن تدريب عدد كاف من المدرسين القطريين، كانت له مبررات واضحة في حالة الطالبات اللاتي كن مبعدات عن فرص العمل غير

مهنة التدريس لأسباب اجتماعية، أما بالنسبة للطلاب الذين كان أمامهم فرص كافية للعمل فإن الوضع كان مختلفاً .

وفي الوقت الذي كانت فيه دار المعلمين تواجه مأزقاً خطيراً، فإن دار المعلمات لها وضع أفضل وعدد الملتحقات بها كاف تماماً، فمثلاً من عام ١٩٧٥/٧٤ حتى١٩٧٨/٧٧ كان متوسط عدد الملتحقات الجديدات بدار المعلمات ٧٩ طالبة بالمقارنة بعدد ١٦ طالباً لمتوسط الملتحقين بدار المعلمين في نفس الفترة [٨١] والجدول التالي يوضح تطور أعداد الخريجين والخريجات ونسبتهن إلى المجموع العام في الفترة (١٩٧٠-١٩٧٨م) [٨٢] .

العام الدراسي	بنين	بنات	المجموع	نسبة البنات
١٩٧٠/١٩٦٩	٣٣	١٥	٤٨	٣١٫٢٪
١٩٧١/١٩٧٠	٢٩	٢٠	٤٩	٤٠٫٨٪
١٩٧٢/١٩٧١	٢٧	٣٨	٦٥	٥٨٫٤٪
١٩٧٣/١٩٧٢	٣٩	٤٩	٧٨	٦٢٫٨٪
١٩٧٤/١٩٧٣	٣٠	٤٢	٧٢	٥٨٫٣٪
١٩٧٥/١٩٧٤	١٥	٤٩	٦٤	٧٦٫٥٪
١٩٧٦/١٩٧٥	٢٧	٨٦	١١٣	٧٦٫١٪
١٩٧٧/١٩٧٦	٩	٦٩	٧٨	٨٨٫٨٪
١٩٧٨/١٩٧٧	١١	٦٧	٧٨	٨٥٫٨٪

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة البنات الخريجات من دار المعلمات في أول دفعة تخرجت عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ قد بلغت ٢ , ٣١٪ بالنسبة للمجموع العام لخريجي دار المعلمين ودار المعلمات، وأن هذه النسبة قفزت في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ إلى ٨ . ٨٨٪ من المجموع العام،

وهي نسبة كبيرة بشكل واضح، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن دار المعلمين قد أنشئت أولاً في عام ١٩٦٣/٦٢ وأن أول دفعة تخرجت منها في العام الدراسي ١٩٦٥/٦٤ وكانت تضم ١٤ خريجاً، بينما أنشئت دار المعلمات بعد ذلك بخمس سنوات .

ويفسر ذلك بطبيعة الحال بتزايد إقبال الطالبات على مهنة التدريس، نتيجة حداثة عهد المرأة القطرية بالتعليم ومحدودية فرص العمل أمامها ، ثم تفضيل المرأة القطرية الاشتغال في مجال التعليم، لأنه أقرب إلى طبيعة المرأة، كما أنه لا يفرض عليها نوعاً من الاختلاط، على اعتبار أنها سوف تقوم بالتدريس في مدارس البنات الابتدائية .

ومن الملاحظ كذلك أن أعداد الفتيات اللاتي دخلن دار المعلمات قد بلغ ذروته عام ٧٥/ ١٩٧٦ حيث ارتفعت أعدادهن إلى ٨٦ طالبة، وأن الأعداد بدأت تتناقص بعد ذلك تدريجياً، لأن الدولة قد وضعت أسس إنشاء كلية التربية، وبالتالي توقف القبول في تلك الدار، وبدأت تصفي أعداد الطالبات بها ، لأن كلية التربية بدأت تتولى تأهيل المعلمات جامعياً وعلى نطاق أوسع واشمل .

التعليم التجاري :

افتتحت أول مدرسة للتعليم التجاري الثانوي في قطر عام ١٩٦٦ [٨٣] ومن عام ١٩٦٦ حتى ١٩٧٦ كانت تدار في مبنى صغير كان مخصصاً أصلاً لسكن الأسر، وكان هذا المبنى بخلاف حجمه الصغير غير كاف لأنشطة المدرسة التجارية، وخصوصاً منذ ازدياد عدد الملتحقين بها في منتصف السبعينات. ومنذ عام ١٩٧٧/٧٦ اشتركت المدرسة التجارية في مبنى واحد مع دار المعلمين، وكان هدف هذه المدرسة هو تدريب وإعداد الطلاب ليشغلوا الوظائف التجارية والكتابية مثل: أمناء المخازن والكتابة على الآلة الكاتبة والسكرتارية والمحاسبة ومسك الدفاتر والصيرفة، وكان الطلاب يتعلمون الدين الإسلامي واللغة العربية واللغة الإنجليزية وتاريخ الاقتصاد وجغرافية الاقتصاد ، بالإضافة إلى المواد التجارية المتخصصة .

والالتحاق بهذه المدرسة محدود بالمقارنة بالالتحاق بالمدارس الثانوية العامة ولكنه لا يقل عن الالتحاق ببقية المدارس الفنية والمهنية، فعدد الطلبة القطريين أعلى من عدد غير

القطريين، ومع أن نسبة الالتحاق الخاصة بالقطريين تبين بعض النقص بين عامي ٧٠/١٩٧١، ١٩٧٦/٧٥ فإن عدد القطريين زاد بدرجة كبيرة فيما بعد، وهذا يختلف عن نسبة المعهد الديني، ودار المعلمين، والمدرسة الصناعية التي أظهرت عدم تحسن عندما بدأ عدد الملتحقين يهبط. ويرجع السبب في نجاح المدرسة التجارية إلى الطلب المتزايد على خريجها من شركات البترول وكذلك الوزارات الحكومية، وأيضاً لأن الوظائف الكتابية أكثر جاذبية للطلاب من وظائف التدريس والأعمال اليدوية .

وبوجه عام فإن الوضع في المدارس الفنية والمهنية الأربعة (غير دار المعلمات) كان مخيباً للآمال، فتكاليف الطالب الدراسية في هذه المدارس كانت عالية جداً، بالإضافة إلى أن الإنتاج السنوي لهذه المدارس كان ضعيفاً جداً من ناحية العدد، وكانت تغطي منطقة صغيرة جداً للمطالب الاجتماعية. وقد هبط عدد الملتحقين الإجمالي في كل المدارس المهنية والفنية من ٤٩ في المائة إلى ٢٣ في المائة، ١٤ في المائة بالنسبة لإجمالي الطلبة القطريين في المرحلة الثانوية أعوام ٦٩/١٩٧٠، ٧٣/١٩٧٤، ٧٦/١٩٧٧ على التوالي .

وهناك أسباب كثيرة يمكن الإدلاء بها لتفسير فشل هذا النوع من التعليم في قطر، حيث اتبعت وزارة التربية والتعليم - لكي تشجع التعليم المهني والفني - النمط الخاص بالمدارس الفنية والمهنية المستخدم في دول المشرق العربي دون أن تنتبه إلى نقطتين رئيسيتين هامتين :

حجم عدد السكان القطريين الصغير، وبداءة التعليم الابتدائي، فمثلاً بدأت المدرسة الصناعية بعدد ٧٥ طالباً في المرحلة الإعدادية عام ٦٠/١٩٦١ ، ٢٤ طالباً في المرحلة الثانوية ٦٤/١٩٦٥ وقد حكم على هذا التوسع في المدارس الفنية والمهنية بالفشل من البداية للأسباب السابقة، والدليل على ذلك أن المدرسة الصناعية بدأت كما بدأ المعهد الديني بعدد ٢٥ طالباً قطرياً وغير قطري في المرحلة الثانوية عام ٦٢/١٩٦٣ وبدأت دار المعلمين ودار المعلمات بعدد ١٧ طالباً وطالبة عام ٦٢/١٩٦٣، ٦٧/١٩٦٨ على التوالي، وبدأت المدرسة التجارية بعدد ١٨ طالباً قطرياً عام ٦٦/١٩٦٧ [٨٤] وكانت النسبة المئوية الإجمالية لطلبة القطريين الذين اختاروا التعليم الفني والمهني في أعوام ٦٥/١٩٦٦، ٦٩/١٩٧٠، ٧٣/ ١٩٧٤ أعلى بالمقارنة بالعدد الإجمالي في التعليم العام بالمرحلة الثانوية، ولكن تلك النسبة

المئوية العالية قد تبددت عندما وزعت بين مختلف المدارس المهنية والفنية، وهذا يخالف النسبة المئوية للطالبات اللاتي توجهن نحو مدرسة فنية واحدة كنتيجة للتوزيع المعقول في قطاع التدريس خلال سنوات قليلة، كما أنه عندما أنشأت وزارة التربية والتعليم المدارس الفنية والمهنية الأربع تركت الاختيار كاملاً للطلاب، وفي بداية الأمر، أعجب عدد كبير من الطلاب بهذا النوع من التعليم لسببين رئيسيين : الأول أن الهدف من التعليم الفني والمهني كان واضحاً جداً، الثاني أن أهمية الدراسة في المدارس الثانوية العامة لم تكن معروفة على نطاق واسع للطلاب والآباء حتى أواخر الستينات، عندما بدأ خريجو الجامعات في العودة إلى الوطن وحصلوا على وظائف لها امتيازات كثيرة في القطاع الحكومي، كما أن الحكومة ووزارة التربية والتعليم لم تشكل سياسة واضحة لتأمين مستقبل خريجي المدارس الفنية والمهنية في البلاد، ولذلك عندما بدأت أعداد الطلاب تقل في المداس المهنية والفنية في أواخر الستينات كانت السلطات تقف مكتوفة الأيدي بلا حول ولا قوة .

أن المدارس الفنية والمهنية كما أوضحنا بدأت تنهار في أواخر السبعينات الواحدة تلو الأخرى، وهذا لا يدعو للدهشة لأنها ولدت ميتة فقد أنشئت دون دراسة، ثم أصبحت عبئاً، وموضع تحد للمديرين في وزارة التربية والتعليم .

تعليم الكبار ومحو الأمية

برنامج تعليم الكبار :

مع بدء التعليم الحديث عام ١٩٥٤ لاحظت وزارة التربية أن هناك عدداً من الشباب القطريين الذين تعلموا في الكتاتيب والمدارس شبه الحديثة لا يستطعون الالتحاق بالمدارس النهارية إما لكبر سنهم أو بسبب ظروف أعمالهم، ولكي ترفع وزارة التربية والتعليم من مستواهم، أنشأت برنامجاً دراسياً مسائياً الغرض منه إعطاء الفرصة للكبار لكي يستأنفوا تعليمهم، وفى الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٥٧ لم تكن هناك معلومات متاحة تبين أعداد الملتحقين أو بنية الدراسة المسائية، والمعلومات الوحيدة المتاحة هو البيان الصادر في ذلك الوقت بأنه «بدأت الدراسة المسائية عام ١٩٥٤ بمدرسة واحدة» [٨٥] ونظراً لأن السلطات وجدت أن

نتائج البرامج المسائية مشجعة فقد أنشأت قسماً خاصاً لها في الوزراة عام ١٩٥٧ أطلقت عليه اسم «قسم التعليم المسائي» وفي نفس العام تم افتتاح ثماني مدارس ابتدائية، أربع منها في الدوحة وأربع موزعة على المناطق القروية في الخور والغارية وأم صلال وأبو ظلوف [٨٦] وفي الأعوام ما بين ١٩٥٨، ١٩٦٠ بدأت دراسات مسائية في المرحلة الإعدادية والثانوية العامة في مدرسة الدوحة الثانوية .

وكانت المدرسة المسائية يديرها مدير واحد وسكرتير واحد وأمين مخزن وفني معمل واحد وعدد من المدرسين، وكانت هيئة التدريس تنتدب من المدرسة النهارية، وكان عملهم في المساء يعد عملاً إضافياً. وكان نظام المدرسة المسائية هو نفس نظام المدرسة النهارية فيما يختص بالمنهج والمراحل والامتحانات والكتب المدرسية من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٥/٧٤، وكانت السنة الدراسية في هذه المدارس عبارة عن ستة أشهر، وكانت الدروس الأسبوعية واليومية تنظم طبقاً لكل مرحلة، فكانت المرحلة الابتدائية والإعدادية لها أربعة دروس في اليوم، وأربعة أيام في الأسبوع، بينما المرحلة الثانوية تتكون من أربعة دروس في اليوم وخمسة أيام في الأسبوع[٨٧]، وكانت الدروس المسائية تمتد من ٦,٣٠ مساء حتى ٩,١٠ مساء، والتدريس فيها طبقاً للكتاب المدرسي الذي تصدره وزارة التربية والتعليم، وكان يسمح للطلاب بالدخول بعد امتحان شفوي بسيط إن لم يكونوا قد حصلوا على شهادة مدرسية تبين مستواهم (وهذا لا ينطبق على المرحلة الإعدادية والثانوية). وفي المدرسة المسائية لم تكن هناك قيود على السن والجنسية. وزادت المدارس المسائية، ففي عام ٧٤/ ١٩٧٥ كانت هناك مدرسة ثانوية واحدة ومدرسة إعدادية واحدة وثلاث مدارس ابتدائية في منطقة الدوحة، وثلاث مدارس ابتدائية فيها فصول إعدادية وثانوية في القرى، وحوالي ١٨ مدرسة محو أمية [٨٨] وكان عدد الكبار الذين التحقوا بهذه المدارس عام ١٩٧٥/٧٤ يقدر بحوالي ٢٠٠٠ في المدارس الابتدائية، ٤٠٥ في المدارس الإعدادية، ٣٠٠ في المدارس الثانوية .

ولم يكن هبوط العدد الإجمالي للكبار في المدارس الابتدائية المسائية راجعاً إلى القضاء على الأمية، فعدد الأميين القطريين عام ١٩٧٠ كان حوالي ١٤٤٤٤ من الذكور والإناث

بالإضافة إلى ٣١٧٧٤ غير قطريين تزيد أعمارهم على ١٥ سنة [٨٩] فالسبب الرئيسي لنقص الالتحاق بالمدارس المسائية هو أن المنهج الابتدائي والكتب المدرسية المعدة للأطفال بين ٦-١٢، كان يستخدمها أيضاً الطلاب الكبار في المدرسة المسائية الابتدائية، فالكبير الذي حصل على خبرة من عمله أو من الحياة اليومية وأحياناً من السفر إلى الخارج، وجد أن مثل هذا المنهج ومثل هذه الكتب المدرسية تافهة ومملة [٩٠] ويمكن إضافة سبب آخر، وهو أن الهدف من التعليم في المساء هو «إعطاء الفرصة لأولئك الذين فاتهم قطار التعليم» [٩١]، وكلا هذين السببين يفسران مشاكل التسرب التي كانت تلاحظ بوضوح، وهناك حقائق أخرى يمكن ملاحظتها، وهي أن معدل زيادة الطلاب غير القطريين في المرحلة الابتدائية أعلى من معدل القطريين وهذا يرجع إلى عوامل مختلفة، فمثلاً لم يكن القطريون واثقين من أنهم سيحتفظون بوظائفهم بسبب المنافسة الحادة في سوق العمالة، ولذلك فإن أقلهم تأهيلاً يلتحقون بالمدرسة المسائية ليحافظوا على وظائفهم أو للحصول على وظائف أفضل عندما يحصلون على الشهادة الابتدائية، ولكن العمال القطريين لم ينتبهوا إلى هذه المنافسة لسببين أساسيين، الأول إن العمال القطريين أقلية في بلدهم، وثانياً أن الوظائف القطرية كانت مضمونة بحق الجنسية. وبالنظر إلى الجدول أدناه نلاحظ أيضاً بالنسبة لطلبة الابتدائي أن هناك أعداداً متزايدة من طلاب الإعدادي والثانوي بالنسبة للقطريين وغير القطريين خلال عشر سنوات فيما عدا عامي ١٩٦٦/٦٥، ١٩٦٧/٦٦ التي فيهما قل عدد الطلبة في الثانوي إلى ٧١، ٨٨ على التوالي [٩٢] وليست لدينا معلومات متاحة لتفسير ما حدث، ومع ذلك فإن السبب في خلق الأعداد المتزايدة من غير القطريين هو ما سبق أن ذكرناه، أما بالنسبة للطلبة القطريين فكان الأمر يختلف، ذلك لأن كل قطري يحصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة له الحق في الحصول على منحه حكومية لو رغب في إتمام دراسته في أي جامعة في الخارج، ولو كان موظفاً في الحكومة فإن مرتبه الشهري يُدفع له أثناء فترة الدراسة [٩٣] وهناك سبب آخر لهذه الزيادة شائع بين القطريين وغير القطريين، وهو أن معظم المتسربين من المدارس النهارية يلتحقون بالمدارس المسائية .

ومع الأعداد المتزايدة في المدارس المسائية فإن «قسم التعليم الليلي» قد اتسع عام ١٩٦٨ وأصبح إدارة تسمى «إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية» تكونت من فرعين رئيسيين: برنامج تعليم الكبار، وبرنامج محو الأمية، وهيئته الإدارية في تلك السنة كانت مكونة من المدير وثلاثة من الكتبة، وقدرت ميزانية الإدارة للبرنامج بمبلغ ٤٠٠ ألف ريال قطري[٩٤] وفي عام ١٩٧٤/٧٣ زاد عدد موظفي الهيئة إلى مدير وسبعة من الكتبة مع التخصصات الآتية : محاسب ومدير النقل، ومراقبان وثلاثة من السكرتارية، وزادت الميزانية فوصلت إلى ٧٣٠,٨٠٠ ألف ريال قطري، وهذا لا يشمل الكتب المدرسية والأدوات الكتابية ووسائل النقل وهذه تغطيها أموال أخرى تقدمها وزارة التربية والتعليم، وتوسعت الميزانية على أساسين رئيسيين : منح لموظفي محو الأمية وتعليم الكبار ومنح لهيئة التدريس [٩٥] .

وكانت مسؤولية الإدارة محدودة فهي التي تسمي المدارس المسائية أو تختار الموظفين، وتتولى شؤون المدارس المسائية وذلك بالقيام بزيارتها من وقت لآخر وإعداد ميزانية الإدارة. وبالرغم من أن وزارة التربية والتعليم كانت تشرف على هذا الميدان إلهام من ميادين التعليم منذ ١٩٥٤ إلاّ أنه لسوء الحظ لم تكن لها خطة واضحة حتى عام ١٩٧٢ [٩٦] .

برنامج محو الأمية :

بدأ هذا البرنامج رسمياً عام ١٩٦٥ في ضواحي الدوحة وفي المناطق القروية، وكان يتبع نفس القاعدة التي تطبق في المدارس الابتدائية المسائية، فكانت مدارس محو الأمية يتولى إدارتها مدرس واحد لمدة ساعتين في المساء، وأربعة أيام في الأسبوع، وكانت المدارس تقبل من كان مستواهم في القراءة والكتابة أقل من الصف الثاني فى المدرسة الابتدائية، ولو كان الطالب أعلى من ذلك المستوى، فإن المدرس يوجهه إلى أن يلتحق بالمدرسة الابتدائية، وكانت هناك أربعة كتب مدرسية اثنان للقراءة والكتابة واثنان للحساب، ويستطيع الطالب أن يستأنف دراسته في مدارس محو الأمية حتى يتمكن من القراءة والكتابة [٩٧] .

جدل يوضح عدد الطلبة في مراكز محو الأمية وعدد المراكز للرجال

من عام ١٩٦٧/٦٦ إلى ١٩٧٥/٧٤

السنة الدراسة	عدد المدارس	عدد الطلبة
١٩٦٧/٦٦	١٦	١٤٧
١٩٦٨/٦٧	١٤	-
١٩٦٩/٦٨	١٨	٢٤٩
١٩٧٠/٦٩	١٠	٢٠٩
١٩٧١/٧٠	١١	١١٢
١٩٧٢/٧١	١١	٩٨
١٩٧٣/٧٢	١٠	١٣٥
١٩٧٤/٧٣	١١	١٥٣
١٩٧٥/٧٤	١٩	٥٣١

المصدر : وزارة التربية والتعليم، قطر، التقرير السنوي لعام ١٩٦٧/٦٦-١٩٧٥/٧٤.

وليست هناك معلومات مستقاة من وزارة التربية والتعليم خاصة بهذا البرنامج تبين لنا عدد الرجال الذين محيت أميتهم نتيجة لهذا البرنامج، والمعلومات الوحيدة التي تبين كفاءة هذا البرنامج هي أرقام توصلنا إليها، ولسوء الحظ فإن هذا الأرقام تدل على نمو بطيء جداً في هذا الميدان التعليمي الهام، فإذا اعتبرنا تعداد ١٩٧٠ والذي يُقدر عدد الذكور في قطر بـ ١٧٢ ألف نسمة، وعدد الإناث بـ ٣٩ ألف نسمة [٩٨] كأساس يقيم عليه برنامج محو الأمية، فإن النتيجة ستكون أن البرنامج ثبتت عدم كفاءته، لأنه عندما بدأت وزارة التربية والتعليم برنامج محو الأمية في البلاد لم تكن هناك اتصالات مع الوزارات الأخرى مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية [٩٩] وبعد بدء البرنامج بخمس سنوات أدركت وزارة التربية أن برنامج محو الأمية سيفشل ما لم تتعاون الوزارات الأخرى والشركات معها، ونتيجة لذلك عرضت وزراة التربية والتعليم عام ١٩٧٢/٧١ الاقتراح التالي على مجلس الوزراء : «أصبح

من الضروري أن تحدد حجم الأمية في قطر اعتماداً على تعداد ١٩٧٠ فعلى الوزرات والشركات أن تحسب أعداد الأميين الذين يعملون لديها لمساعدة وزراة التربية في وضع برامج محو الأمية، وستتم الترتيبات للسماح لمحو أمية النساء القطريات، وستوضع شروط مغرية لتشجيع محو الأمية، مثل التعليم والقدرة على القراءة والكتابة، ويجب أن يكونا المؤهل الأساسي للتعيين في الوظائف الصغيرة في الحكومة والشركات - إنشاء فصول لمحو الأمية في الشركات وذلك لربط العمل بعملية محو الأمية، على أن تعطى الدروس أثناء ساعات العمل - الإجازة التي لها صلة بالشؤون التعليمية تمنح بأجر كامل، كذلك إنشاء لجنة عليا على مستوى الوزرات والهيئات تسمى «المجلس الأعلى لمحو الأمية» وإصدار تشريع ينص على التعليم الابتدائي الإلزامي، وذك لمنع زيادة الأميين، ويجب أن يحصل العمال الذين يحصلون على شهادة محو الأمية علاوة قدرها ٥٠ ريال قطرياً، وهيئة إدارة تعليم الكبار في الوقت الحاضر تتكون من مدير وسكرتير ويجب أن تتوسع الإدارة وتزود بموظفين أخصائيين، ثم إجراء تجارب البحث والمناهج والتقييم لكي يستطيعوا مواجهة المسؤولية والوصول إلى الأهداف[١٠٠].

وفي ١٩٧١ خطت وزراة التربية والتعليم خطوة أخرى نحو الأمام، عندما دعت خبيرين من المركز الإقليمي العربي لمحو الأمية إلى الدوحة[١٠١]. وطلب من الخبيرين أن يساعدا الوزراة في دراسة وحل مشاكل تعليم الكبار ومحو الأمية، وتركزت دراسة الخبيرين على المرحلة الابتدائية المسائية، وبرنامج محو الأمية، وفي نهاية مهمتهما قدما تقريراً مكوناً من ٨٥ صفحة إلى وزارة التربية يشمل الحل في إصلاح البرنامجين، ذاكرين فيه أن وزارة التربية يجب أن تعد خطة واضحة عن عملها بأسرع ما يمكن، ووضع مناهج جديدة في خطة دار المعلمين لكلا الجنسين، وتزويد إدارة تعليم الكبار بأقسام متخصصة مثل قسم التدريب، وقسم المتابعة الميدانية، وقسم السكرتارية والمحاسبة، وقسم يشمل إحصاءات البحث الفني وتقييمه، وبالإضافة إلى ذلك فإن الخبيرين ذكرا في تقريرهما مقترحات متعددة من أجل خطة محو الأمية للكبار، والكتب المدرسية، واختبارات القدرات في القراءة والكتابة والحساب، وأخيراً أوصيا بشدة وزارة التربية ألا تبدأ النظام الجديد حتى يكتمل لديها المنهج الجديد والكتب المدرسية والمدرسون المدربون[١٠٢].

واستمرت وزارة التربية في تنفيذ سياسة ودعم تعليم الكبار، وبرنامج محو الأمية، وفي ١٩٧٤ أصدر وزير التربية منشوراً دورياً، لإحلال نظام جديد طبقاً للخطوط التي اقترحها الخبيران محل النظام الابتدائي القديم للدراسة المسائية لتعليم الكبار وبرنامج محو الأمية[١٠٣].

إن النظام الجديد مؤسس على فكرتين أساسيتين : الأولى أن البالغ يجب أن يحصل على شهادة محو الأمية بعد دراسة عامين، ونظراً لحصوله على شهادة محو الأمية، يكافأ بمبلغ ٥٠ ريالاً قطرياً كعلاوة شهرية، والثانية أن الشهادة الابتدائية تحتاج إلى عام دراسي آخر، وهذا يشجع على الاستمرار في دراسته المسائية لعام اخر. وقد خصصت النقطة الثانية للتأكد من أن البالغ الذي التحق بهذا النظام لن يعود إلى الأمية .

ومع ذلك فإن وزارة التربية والتعليم اتخذت خطوات عديدة أخرى لضمان نجاح النظام الجديد، وكانت الخطوات هي : - زيادة الدرس الأسبوعي إلى خمسة أيام في الأسبوع بدلاً من أربعة [١٠٤] وزيادة مرتبات المدرسين الذين يدرسون في المدارس المسائية، وإعداد الكتب الجديدة للكبار [١٠٥] وزيادة عدد مدارس محو الأمية المسائية، وقد نشرت مجلة العروبة في ٤ ديسمبر ١٩٧٥ خبراً بأن رئاسة مجلس الوزراء وافقت على فتح مدارس مسائية لمحو أمية النساء [١٠٦] .

وبالرغم من عيوب النظام القديم بين ١٩٥٨ و ١٩٧٤ فقد تخرج ٨٨٠ شخصاً يحملون الشهادة الابتدائية، ٥٠٠ شخصاً يحملون الشهادة الإعدادية العامة، ٦٦٦ شخصاً يحملون الشهادة الثانوية [١٠٧] .

مركز التدريب والتطوير المهني :

أنشئ هذا المركز عام ١٩٦٢ بهدف تزويد العمال القطريين بالمهارات الحرفية لكي يزيدوا من إنتاجهم، وكذلك لتمكينهم من أن يحلوا محل الموظفين غير القطريين على المدى الطويل[١٠٨].

وفي أثناء الستينيات كان المركز قد بدأ في برنامج التدريب بالتعاون مع إدارة الأجهزة الميكانيكية - إدارة الماء والكهرباء وإدارة الصحة العامة [١٠٩]. وفي عام ١٩٧٠ قامت الحكومة بمساعدة منظمة العمل الدولية لإعادة تنظيم المركز، وحولته إلى مركز جديد كبير جهز لخدمة

حاجات قطر ومطالبها، وكذلك حاجات منطقة الخليج وعمان، والبيان التالي يوضح الأهداف الرئيسية للمركز :

«لتأسيس مركز التدريب الإقليمي، فإن الدوحة كوحدة ستخدم حاجات التدريب المهني في دولة قطر، وتزيد من تزويدها الذي تم من قبل لتدريب الوطنيين في دول الخليج المجاورة، وإنشاء المستويات التدريبية، واختبارات المهارة، ومستويات الشهادات في متنوعات من المهارات والأعمال التي لها صلة بقطر ودول الخليج المجاورة [١١١٠] .

ومنذ عام ١٩٧٠، سُمي المركز باسم «مركز التدريب الإقليمي»، وكان مقره الدوحة، وهو يغطي مساحة قدرها ٢٢ ألف متر مربع، ومبانيه تشغل مساحة ٤٩١٥ متراً مربعاً، ويشمل مساحة تشغلها ست ورش، ومبنى يحتوي على ٥ فصول ومبنى الإدارة، وبه ١٢ مكتباً وكانت التكاليف المبدئية للمباني والأجهزة قد وصلت إلى ٤٠٤ ألف دولاراً أمريكياً [١١١١] . والأنشطة التدريبية هي:

- المجموعة الميكانيكية : ويتكون من ميكانيكيين للسيارات (البنزين والديزل) وورشة للبرادة واللحام .
- المجموعة الكهربائية : كهربائيون وعمال الكابلات ذات الفولت المتخصص، وميكانيكو الكترونات (راديو وتليفزيون) .
- المجموعة الخاصة بالبناء : حرف المسطرين (للبناء وأعمال الاسمنت المسلح، والبياض والبلاط) والسباكة (تركيب المواسير والألواح المعدنية) وحرف الخشب (النجارة والمصنوعات الخشبية) .
- المجموعة الهندسية : الرسم المعماري والمسلح، وميكانيكو الأدوات الهندسية .
- المجموعة الكتابية : دروس في اللغة الإنجليزية ودروس في الطباعة العربية والإنجليزية .

هذه المجموعات الخمسة لها برامج دراسات منتظمة، وفترة التدريب ٢٤ شهراً بالرغم من أن بعض المهن تكون فترة التدريب فيها ٣٠ شهراً [١١١٢] وبالإضافة إلى مركز التدريب الإقليمي الذي يقدم دراسات خاصة تمتد من ستة أشهر إلى ٢٤ شهراً لموظفي الحكومة والقطاع الخاص،

فإن هذه الدراسات الخاصة كانت تعقد عادة بناء على طلبات الهيئات التي يهمها الأمر، فمثلاً من ديسمبر ١٩٧٠ حتى نوفمبر ١٩٧٣ كان مركز التدريب الأقليمي يقدم دراسات خاصة لـ١١٥ عاملاً في شركة التليفونات الوطنية القطرية وشركة شل في قطر، وشركة الأسمدة في قطر، وإدارة الطيران المدني وشركة تكرير البترول الأهلية القطرية[١١٣] .

ويشرط مركز التدريب الإقليمي، ممن يريدون الالتحاق بالدراسات المنتظمة أن يكونوا حاصلين على شهادة المدرسة الابتدائية كأقل مستوى تعليمي، ولكن نتيجة لقلة عدد الملتحقين، عرض المركز أيضاً أماكن لأولئك الذين لم يحصوا على شهادة المدرسة الابتدائية، ويبلغ عمرهم بين ١٦، ٢٥ سنة [١١٤] والطلبة الذين يتدربون في دراسات منتظمة يحصلون على منحة شهرية من مركز التدريب الإقليمي، أما أولئك القادمون من مناطق غير قطرية، فيعطون منحاً أكبر من الطلبة القطريين، ويزود المركز الطلبة الذين أتموا دراساتهم بشهادة تبين مدى تدريبهم ومستواهم ومجال تدريبهم، وفي قطر فإن الطلبة المتخرجين من مركز التدريب الإقليمي تعرض عليهم وظائف في القطاع الحكومي تلقائياً، ومن ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٤ كان الإنتاج الإجمالي للدراسات المنتظمة هو ٥٧١ متخرجاً منهم٢٤٢ قطريين[١١٥].

ومناهج الدراسات المنتظمة تؤكد على أن التدريب العملي ٨٠ في المائة من الوقت الإجمالي المخصص للتدريب، وبقية الوقت لتدريس مواد الدين والحساب والقراءة والكتابة باللغة العربية[١١٦] . وبالرغم من أن مركز التدريب الإقليمي مجهز بهيئة تدريس دولية مؤهلة ومعدات تكنولوجيا حديثة، فإن ضعف مستوى الخريجين، والمستوى المنخفض للمركز معروفان للجميع، وقد يكون هذا نتيجة ضعف مستوى المتقدمين التعليمي، فإن معظم الطلاب لا يزيد تعليمهم على المستوى الابتدائي، وبالإضافة إلى ذلك فمن المعروف في قطر أن معظم الدارسين الذين يلتحقون بمركز التدريب فشلوا في متابعة التعليم الابتدائي أو الإعدادي، وهذا الجو العام قد خلق صعوبات كبيرة لكل من الطلبة وهيئة التدريس الدولية، فالمدرسون يحاولون الاحتفاظ بمستوى مركز التدريب، وذلك بتوجيه الطلبة نحو الالتحاق بالمجموعات الميكانيكية والكهربائية والهندسية والمعمارية، ولكن الطلاب لا يظهرون الميل أو

القدرة نحو العمل اليدوي، فمن ديسمبر ١٩٧٠ حتى نوفمبر ١٩٧٣ اتضح أن ٤٩ في المائة أي عدد ١١٥ من الخريجين القطريين دربوا على الأعمال الكتابية للعمل على الآلة الكاتبة في مختلف الإدارات الحكومية، وهذه النتيجة تدل على أن مركز التدريب الإقليمي قد تحول عن هدفه، وهو تزويد البلاد بفنيين في الميكانيكا والكهرباء والهندسة، بالإضافة إلى ذلك فلم يكن هناك تنسيق بين أنشطة المركز، والمدارس التجارية والصناعية، فمثلاً يقدم المركز دراسات عديدة في حرف الميكانيكا والكهرباء والهندسة التي توجد في منهج المدرسة الصناعية ، وكانت نتيجة ذلك ازدواج الجهود في المعهدين، وأخيراً تطور الأمر إلى منافسة غير مثمرة بين المعهدين، انتهت بإغلاق المرحلة الإعدادية في المدرسة الصناعية، والمشكلة هنا هي أن مركز التدريب الإقليمي سمح للطلبة أن يلتحقوا بالدراسات الكتابية على الرغم من أنها ليست هامة للتنمية الاقتصادية بقطر بالمهارات العملية، وهذا كان مضيعة للموارد البشرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن منهج مركز التدريب الإقليمي خطط أساساً للتدريب العملي، وهذا معناه أن الطلبة الذين لم يتموا تعليمهم في الفصل الخامس من المدرسة الابتدائية في منتهى الضعف في مواد التعليم، مثل الدين والقراءة والكتابة والتاريخ والجغرافيا والرياضيات .

ومع ذلك فإن مركز التدريب الإقليمي له أهمية كبرى، ويجب أن يلقى عناية أكثر من وزارة التربية والتعليم، وكذلك من الحكومة، وهذا المركز يستطيع أن يلعب دوراً هاماً في تطوير بلد مثل قطر عانى الكثير من نقص العمال المهرة الوطنيين، وعلى المركز أن يحتفظ بأهدافه المهنية وذلك بإلغاء الدراسة المكتبية من دراساته على الأقل لمدة عدة سنوات مستقبلاً، وتوجيه الطلاب نحو الدراسات الخاصة، ففي هذه المنطقة هناك حاجة إلى مزيد من تنسيق السياسة بين مركز التدريب والحكومة، لتشجيع الشركات والإدارات الحكومية كي ترسل عمالها المهرة ونصف المهرة للحصول على مزيد من التدريب من وقت لآخر. ففي الوقت الحالي هناك عدد كبير من التلاميذ في المدارس الابتدائية والإعدادية تزيد أعمارهم على السن الطبيعية بخمس أو ثماني سنوات في المتوسط، وكان من الأفضل من أجل مستقبلهم ومن أجل حاجة البلاد الاقتصادية ومن أجل البيئة التعليمية في المدارس أن يوجه هؤلاء الأطفال نحو التدريب في مركز التدريب الإقليمي، وهذا الاقتراح لا يسهل تنفيذه بسبب موقف الآباء القطريين

السلبي نحو التعليم الفني والمهني، إلا أن أي سياسة مخلصة تنفذ بالتعاون مع السلطات في وزارة التربية والتعليم، وإدارة مركز التدريب الإقليمي سوف تكون لها قيمتها ، وعليها أن تحدث تغييراً مرغوباً فيه في موقف الآباء القطريين نحو هذا القطاع العام من التعليم .

التعليم الأهلي :

يشمل التعليم الأهلي المدارس غير الحكومية العربية وغير العربية، فالمدارس العربية أنشئت أساساً كرياض للأطفال أو مدارس حضانة، وبذلك حلت مشكلة خطيرة بالنسبة للمدرسين المتزوجين غير القطريين في المدارس الحكومية، وليس لديهم من يعنى بأطفالهم خلال أوقات العمل، وأهداف المدارس غير العربية مختلفة، فبعض الآباء الأسيويين والأوربيين المقيمين في قطر مؤقتاً يرغبون في تعليم أولادهم طبقاً للمناهج التعليمية في بلادهم وكذلك كتبها المدرسية .

ومن الناحية التاريخية فهذا النوع من التعليم بدأ في بداية الستينيات، وفي بادئ الأمر كانت المدارس تدار دون أي رقابة من ناحية حكومة قطر، ولكن في عام ١٩٦٧ أصدرت الحكومة القانون رقم ١٧ الخاص بالمدارس غير الحكومية [١١٧] وهو يعطي وزارة التربية والتعليم مهمة الترخيص والإشراف والتفتيش على الأنشطة التعليمية في المدارس غير الحكومية، ومنذ ذلك التاريخ تقوم وزارة التربية والتعليم بالموافقة على إنشاء أي مدرسة جديدة غير حكومية، وقانون ١٩٦٧ ينص على أن المدارس العربية يجب أن تتبع نفس نظام المدارس الحكومية فيما عدا مدارس الحضانة ورياض الأطفال التي يمكن أن يكون التعليم فيها مشتركاً، وبالنسبة للمدارس غير العربية فلا يسمح للتعليم المشترك في المدارس فوق مرحلة رياض الأطفال، وبالإضافة إلى ذلك فقد طلب من هذه المدارس أن تزود وزارة التربية والتعليم بنسخ من مناهجها وكتبها المدرسية.

ومن الناحية المالية، فإن المدارس غير الحكومية تعتمد على الرسوم الشهرية التي تحصلها المدارس مباشرة من أولياء أمور التلاميذ، ولا تدفع وزارة التربية والتعليم شيئاً من المال لهذه المدارس ولكنها تدعمها بمختلف أنواع المساعدة، فمثلاً تدفع فواتير الكهرباء وتزودها بالأدوات الكتابية، والكتب المدرسية، بهدف تخفيض الرسوم المطلوبة من الأطفال [١١٨] والرسوم المدرسية

بالنسبة لكل طفل يحددها عادة أصحاب المدارس غير الحكومية، والهيئة المختصة في وزارة التربية والتعليم . وكانت المدارس غير الحكومية عام ١٩٧٦ تشمل مدرستين هنديتين ومدرستين باكستانيتين، ومدرسة إيرانية، ومدرسة إنجليزية بالإضافة إلى ١٢ مدرسة عربية، والمدارس العربية كانت موزعة طبقاً للمستوى التعليمي كما يلي :

ثلاث فيها روضة أطفال وأقسام التعليم الابتدائي أربع فيها روضة أطفال، ثلاث فيها أقسام حضانة ورياض أطفال، اثنتان فيهما حضانة ورياض أطفال وتعليم ابتدائي .

والمستوى التعليمي في المدارس العربية نادراً ما تجاوز المرحلة الابتدائية، كما أن هناك تأكيداً أكثر على رياض الأطفال مما شجع بعض الآباء القطريين على إرسال أطفالهم لرياض الأطفال وتشمل المدارس غير العربية المرحلتين الإعدادية والثانوية، ولكن بأعداد صغيرة، والاهتمام في هذه المدارس منصب على التعليم الابتدائي[١١٩] .

وتعاني معظم هذه المدارس لأسباب مالية وإدارية من نقص الأبنية المدرسية والأجهزة والماكينات، وقد لوحظ أن أداءها للأنشطة التعليمية ضعيف، والمدرسون في المدارس غير مستعدين لأداء مهمتهم في مدارس الحضانة ورياض الأطفال، وغالباً ما تكون طريقتهم في التدريس في مرحلة رياض الأطفال هي نفسها طريقة التدريس في الفصول الابتدائية. والمدرسون المؤهلون في هذه المدارس عددهم محدود لأن صاحب المدرسة غير الحكومية عادة ما يدفع مرتبات ضئيلة للمدارس بالمقارنة بما تدفعه وزارة التربية، وهذا بالطبع يجذب مدرسين أقل كفاءة، والأهداف الرئيسية لأصحاب هذه المدارس واضحة، وهي كسب مزيد من المال وعدم إنتاج تعليم أفضل .

وقد تكون هناك أسباب وجيهة لإنشاء مدارس للمواطنين غير العرب بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ولكن بالنسبة للمواطنين العرب، فإن الأمر مختلف، ذلك لأن لهم الحق في أن يكون لأولادهم أماكن في مختلف مراحل المدارس القطرية، ومسؤولية الحكومة هي إنشاء نظام جيد لرياض الأطفال بالمجان وعلى نظام واسع ليس للأطفال القطريين فحسب، ولكن أيضاً لكل الأطفال في قطر، وبالنسبة لبلد مثل قطر فإن موضوع إيجاد أموال للتعليم في رياض الأطفال لا يمثل مشكلة كبيرة، وذلك عندما نضع في اعتبارنا أن قطر بلد غني جداً، وعدد سكانه

قليل. وهذا القطاع التعليمي الهام الذي يُدار لأغراض تجارية ضار جداً بتعليم الأطفال قبل سن المدرسة، وهذا يتنافى مع النداء الدولي لمزيد من التوسع في التعليم قبل سن المدرسة، ويؤكد بيان اليونسكو هذا الأمر كما يلي :

«إن تعليم الأطفال قبل سن المدرسة هو شرط أساسي لأي سياسة تعليمية وثقافية، فتنمية التعليم من أجل الأطفال قبل سن المدرسة يجب أن يصبح أحد الأهداف الكبرى لاستراتيجية التعليم في السبعينيات»[١٢٠].

ففي بعض الدول المجاورة مثل الكويت وأبوظبي يعد التعليم في رياض الأطفال جزءاً من النظام التعليمي، وتتولى حكومتا الكويت وأبوظبي تمويله وإدارته، ولكن لسوء الحظ يقتصر على أبناء المواطنين فحسب .

جدول بأعداد التلاميذ والتلميذات في المدارس غير الحكومية
والمراحل المختلفة في ثلاث فترات مختلفة

المرحلة التعليمية	المدارس العربية			المدارس غير العربية		
	١٩٧٢/٧١	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٧/٧٦	١٩٧٢/٧١	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٧/٧٦
١- دار الحضانة : العمر أقل من سنتين لكل الجنسين	٨٠	١٢٥	١٨٧	٣١	١٢٥	٣١
٢- روضة الأطفال: من عمر سنتين إلى خمس سنوات لكلا الجنسين	٦٩٦	٩٥٣	١٠٣٨٥	١٧٢	٣٣٠	٤٩٥
٣- المرحلة الابتدائية: من عمر ٥ سنوات فما فوق :						
الأولاد	١٩٦٩	٢٠٥	٣٩٧	٦٤٤	٨٩٠	١٠٠٥٣
البنات	١٢٥	١٩٠	٣١٣	٥٧٧	٨٥٠	٨٧٧
مجموع التلاميذ والتلميذات في المرحلة الابتدائية	٢٩٤	٣٩٥	٧١٠	١٠٢٢١	١٠٧٤٠	١٠٩٣٠
المجموع الكلي	١٠٠٧٠	١٠٤٧٣	٢٠٢٨٢	١٠٥٢٤	٢٠٠٥٢	٢٠٤٥٦

تطور الأنظمة الإدارية وميزانية التعليم في قطـر

الأنظمـة الاداريـة :

فترة عدم الاستقرار (١٩٥٤ - ١٩٦٤)

في منتصف الخمسينيات كان التنظيم الإداري للحكومة بأكمله غير معقد، وقد وصف «كومنز Cummins» النظام القائم عام ١٩٥٤ على النحو التالي :

«كان المستشار البريطاني مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام الحاكم سمو الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني، فهناك إدارات معينة تحت الرقابة المباشرة للمستشارية أهمها المستشارية والتعليم والجمارك والمحاكم المدنية والمحاكم الشرعية والزراعة والمعاهد الدينية، كما كانت هناك إدارات أخرى تحت إدارة مكتب مهندس الحكومة»[١٢١] .

وفي عام ١٩٥٤/٥٣ عينت اللجنة التعليمية مديراً للتعليم مصري الجنسية يُدعى عبدالبديع صقر، وبعد ذلك، أي عام ١٩٥٤، أنشئت إدارة التعليم [١٢٢] وفي نفس العام صدر تنظيم خاص بمدارس قطر ووافق عليه حاكم قطر الشيخ علي (٢٣ نوفمبر ١٩٥٤) تحت اسم «نظام مدارس قطر الرسمية»، ويتكون من ١٣٦ فقرة ويغطي المناهج وشروط الالتحاق والسنة الدراسية والإجازات الرسمية ونظام الامتحانات وغياب التلاميذ والطلاب ونظام العقوبات ومسؤولية كل عضو من أعضاء هيئة التدريس، وسجلات المدرسة وسلوك الأطفال والمدرسين داخل المدرسة وخارجها. وقد خصصت هذه اللوائح أساساً لتعليم البنين. وبصفة عامة كان التعليم في كثير من المناطق ضعيفاً، فمثلاً في الفقرات الخاصة بالعقوبات كان يسمح بالعقوبة البدنية بالإضافة إلى التأنيب الشفوي للطفل أمام الأطفال الآخرين ، إضافة إلى الواجب المدرسي والواجب المنزلي وكانا يستخدمان كعقوبة[١٢٣] .

وكانت هيئة الموظفين في الإدارة التعليمية عام ١٩٥٥ مكونة من اللجنة التعليمية ومدير التعليم إضافة إلى مفتش وسكرتير وكاتب ومشرف و٤٥ مدرساً[١٢٤] . وكانت اللجنة في البداية تحدد السياسة التعليمية، وكان مدير التعليم يراقب تنفيذ السياسة، والمفتش يتولى مسؤولية

التـأكـد مـن تنفيـذ نظـام المدارس والـتـأكـد مـن أن الـمدرسين ينفذون المناهج التـي وضـعت لمختلف المواد [١٢٥].

وخـلال العـامين الدراسين ١٩٥٧/٥٦-١٩٥٧ حـدثت تغـيـيـرات كـبرى: حيث اسـتـبـدلت اللجنة بمدير الإدارة التـعليـمـيـة، وحل مـدير سوري للتعليم وهو عـبدالله عبدالدايم مكان المدير المصري، كما تم إنشاء هيكل إداري .

وطبـقـاً للنظام الإداري الجديد وزعت مـسـؤوليـة التـعليم على النحـو الآتي: يكون مـدير التـعليم مسـؤولاً عن كل الإدارات المختصة بالتـعليم وكل الوظائف الإدارية بما في ذلك الإشـراف على هيـئة التـدريس في المدارس، وفي المؤسسـات الأخرى. وهو مـسـؤول مبـاشـرة أمـام الرئيس العام للإدارة التـعليمية، وله مـسـاعدان : مفتش إداري، مضطلع بعملين رئيـسـيين : الأول إدارة الأقسـام داخل الإدارة والإشراف على الشؤون الإدارية للإدارة، والثـاني التفـتـيش على المدارس والتـأكد من تنفيـذ المديرين لأعمـالهم الإدارية بطريقة مثلى. أما المسـاعد الآخر فـهـو المفـتش الفني الذي يضطلع، إلى جانب عـمله العادي، بمسؤولية اختيار المناهج والكتب المدرسية، وجمع الإحصاءات التعليمية الخاصة بالطلاب والمدرسين والمدارس [١٢٦].

وفي عـام ١٩٥٨/٥٧ انـتـقـل رئيس الإدارة التـعليـمـيـة إلى وظيـفـة أخـرى في القطاع الحكومي، وجرى تعيين رئيس كوزير للإدارة التعليمية (معارف قطر). وفي عام ١٩٥٩/٥٨ ترك المديـر السـوري الإدارة وجـاء بدلاً منه مدير مصري جديد، ولمدة عام واحد. وخلال الفترة مـن ١٩٥٩ إلـى ١٩٦١ كـان مـديـر الإدارة التـعليـمـيـة من الأردن. ويلاحظ أن النظام التعليمي كان غيـر مستقـر خلال الفتـرة مـن ١٩٥٥/٥٤ إلـى ١٩٦٤/٦٣، حيث تولى سـتـة أشـخـاص منصب مـدير التـعليم [١٢٧]. وامـتـد عـدم الاسـتـقـرار هذا إلى المدرسين ومـديري المدارس، الأمر الذي أثر على تعليم الأطفال بسبب الظروف الإدارية غير المستقرة، ولكن النمو الكمي - نظراً لقلة عدد الأطفال - لم يظهر أية إشارة لأي انهيار خطير .

كانت هناك مع ذلك خلفية سياسية وأيديولوجية معقدة وراء التغيير السريع في مديري التعليم. فـالجو السيـاسي العـام في دول المشرق العربي كـمصـر وسـوريا خلال الخمـسـينيـات تأثر بشكل كـبيـر بالثـورة المصرية وخاصـة أيديولوجيـة القـومـيـة والوحدة العربيـة، وفـوق كل ذلك

الدعوة لتحرير الأمة العربية من الاستعمار الغربي. كانت قطر كباقي دول الخليج العربي، في ذلك الوقت، تحت الحماية البريطانية التي عملت على عزل هذه الدول منذ مدة طويلة عن دول المشرق العربي، ولكن الحاجة للتوسع في التعليم خلال الخمسينيات كسرت هذه العزلة، وفتحت الباب على مصراعيه بين دول الخليج والبلدان العربية المتقدمة، التي تطوعت لتزويد دول الخليج بالمدرسين والمديرين والكتب والمناهج من خلال القنوات التعليمية، حيث انتقلت إلى هذه الدول الكثير من الأفكار السياسية، وهكذا وجدت سلطات الدول الخليجية نفسها تواجه نوعين من المشكلات.

لقد كانت هذه الدول بحاجة إلى تطوير التعليم، ولكن في نفس الوقت كان هناك هاجس احتمال تعيين معلمين من النوع غير المرغوب فيه. وقد أوضح السير روبرت هاي (Sir Rupert Hay) المقيم السياسي البريطاني المشكلة على النحو التالي :

«إن المشيخات المنتجة للبترول تراقب باهتمام بالغ إداراتها التعليمية بهدف اقتصار التوظيف على المواطنين فقط. ولكن بما أنه لا يوجد في الوقت الحاضر عدد كافٍ من الذين حصلوا على تعليم وافٍ ولديهم الرغبة للعمل في المدارس، فقد تم استدعاء أعداد كبيرة من المدرسين من مصر ولبنان ومن أماكن أخرى من الشرق الأوسط. إن الحكام واعون تماماً لأخطار هذه السياسة، ويتخذون الخطوات الحاسمة بحق ضد أي من هؤلاء المدرسين الذين يشجون النشاطات المناوئة»[١٢٨].

تأثرت قطر بما كان يجري على المسرح السياسي في دول المشرق العربي، فضلاً عن توافق ذلك زمنياً مع بعض المتاعب بين الحاكم وابن أخيه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني [١٢٩]. وكما أوضحنا سابقاً كان الشيخ علي قد سلم مسؤولية التعليم إلى لجنة التعليم والمستشار البريطاني. وكان رئيس لجنة التعليم موالياً للحاكم بطبيعة الحال، لذا فعند ذهابه إلى القاهرة عام ١٩٥٣ وبعد مشاورات للتعاقد مع مدير التعليم [١٣٠] من بين المعروفين بتدينهم وسلوكهم الإسلامي، تم ترشيح عبدالبديع صقر[١٣١]. ويظهر أن الشيخ علي قد تأثر بالخلفية الثقافية الإسلامية لهذه الشخصية، الأمر الذي أفسح المجال لقبول اقتراحات لاحقة بترشيح بعض الأسماء للتعاقد معها كمدرسين ومديري مدارس لفترة الثلاث سنوات اللاحقة كان معظم

المدرسين الذين قدموا لإدارة المدارس القطرية من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وبوجه خاص كانوا مناوئين من الناحية السياسية لقيادة الرئيس جمال عبدالناصر. وقد طبعوا النظام التعليمي بطابعهم وبأيديولوجيتهم الإسلامية على اعتبار أن إدارة التعليم في قطر أصبحت مسؤوليتهم.

وهكذا فإنه من خلال مدير التعليم، الذي كان يعد مستشاراً تربوياً للشيخ علي، أصبح المعلمون من جماعة الإخوان المسلمين تدريجياً طرفاً سياسياً داعماً لحكم الشيخ علي (١٣٢). وقد أضاف هذا الواقع إلى الصراع الداخلي قوة جديدة تتميز بنموذج فكري وخبرة سياسية، وهكذا أصبحت إدارة التعليم ساحة للصراع الداخلي في قطر (١٣٣).

واعتبر التوسع في المدارس والخدمات التربوية مع الحوافز العديدة التي كان تقدم للأطفال في بلد صغير كقطر أمراً سخياً، وشكل ذلك دعامة لحكم الشيخ علي، ولذا شعر الشيخ خليفة وحلفاؤه داخل المدارس وخارجها أن مقاومتهم الصامتة لحكم الشيخ علي أصبحت صعبة، علماً بأن الثروة الناتجة عن النفط كانت تشكل دعماً آخر للحاكم. ولكن الصراع الدراماتيكي بين الإخوان المسلمين وعبدالناصر في مصر سنة ١٩٥٤ دمر هيكلية جماعة الإخوان المسلمين، وشنت الصحف القاهرية وإذاعة القاهرة حملة شعواء ضدهم مما أثر على وضع الجماعة ودورها تأثيراً خطيراً في مصر (١٣٤).

وكرد فعل لذلك أخذ المعلمون المنتمون للإخوان المسلمين في المدارس القطرية على سبيل المثال، يهاجمون عبدالناصر وأيديولوجيته وكذلك أيديولوجية القومية العربية بشكل علني، لكنهم بالغوا في الهجوم عندما وصفوا الدعوة إلى القومية العربية بقولهم، إنها لا تزيد عن كونها أحد الأمراض الخطرة التي شجعتها الثقافة الغربية لإضعاف الدعوة لدولة إسلامية .

خلق هذا التصرف من قِبَل المعلمين من الإخوان جواً من عدم التفاهم والعداوة بينهم وبين طلابهم في المدارس، وأيضاً مع النخبة المتعلمة في قطر، وهم أناس لهم اعتقاد راسخ بالدين الإسلامي وبالقومية العربية ولم يروا أي تناقض بين الاثنين. بينما كان معظم الناس في قطر ينظرون إلى الرئيس عبدالناصر كبطل وطني عربي خاصة أثناء أزمة السويس وبعدها (١٣٥).

ونتيجة للتطورات السابقة ألقيت المسؤولية على رئيس اللجنة التعليمية وعلى حاكم قطر الشيخ علي. الذي أصدر قراراً بحل اللجنة التعليمية وتعيين ابن أخيه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني رئيساً للتعليم عام ١٩٥٧/٥٦ [١٣٦]. وقد صرف الرئيس الجديد فوراً مدير التعليم المصري وأصدر تعميماً يحذر فيه المدرسين من القيام بنشاطات سياسية وقد تضمن التعميم النص التالي :

مع تقديرنا للمدرسين ودورهم التربوي، نود إعلامهم بأن مهنتهم في هذه البلد هي تعليمية محضة، وسنأخذ إجراءات شديدة بحق ضد الذين يتدخلون في السياسية، والذين لهم علاقات بالأحزاب السياسية التي تعمل ضد سياستنا الداخلية[١٣٧].

ثم عين رئيس التعليم مديراً سورياً معروفاً للتعليم[١٣٨]، كان من الناحية السياسية من المناصرين للقومية العربية ولقيادة عبدالناصر. وأعطاه سلطة كاملة في تخطيط وإدارة السياسة التعليمية العامة مع سلطة كاملة على نشاطات الإدارة. وكما فعل المدير المصري فقد استدعى المدير السوري مدرسين سوريين إلى البلاد، ولكنهم كانوا يميلون إلى الحزب العربي الاشتراكي الذي كان أعضاؤه متطرفين ضد الاستعمار[١٣٩].

تحول الجو العام في المدارس القطرية بسرعة من التزمت إلى التقدمية، وكان مدير التعليم قد أعطى تعليماته إلى كافة المدرسين بأن يخصصوا الحصة الأولى في أول فبراير ١٩٥٨ ليشرحوا للأطفال أهمية الوحدة المصرية السورية التي أنشئت بين مصر وسوريا في ١٩٥٨/٢/١[١٤٠].

لم تعجب تصرفات رئيس التعليم ومدير التعليم المستشار البريطاني الذي - كما ذكرنا - كان مسؤولاً أمام الحاكم والذي كان، نيابة عن الحاكم، يدير السياسة العامة لعدد من الإدارات بما فيها التعليم. وكنتيجة لتدخل المستشار البريطاني، استقال مدير التعليم بعد سنة وغادر البلاد، إثر هذه التغييرات عين الوزير السابق جاسم بن حمد آل ثاني وزيراً للمعارف حوالي أواخر عام ١٩٥٨/٥٧[١٤١].

وبعد مغادرة مدير التعليم السوري وبعد ترك الرئيس لإدارة التعليم تعرضت أوضاع التعليم في قطر إلى تأثير تيار تقدمي خلال الفترة من ١٩٥٧/٥٦ إلى ١٩٦١/٦٠. وقد بدا هذا واضحاً عندما أقامت إدارة التعليم في عام ٥٩/ ١٩٦٠ احتفالين سياسيين عامين عن الوحدة العربية المصرية- السورية. وقد سمع أهالي قطر للمرة الأولى خطابات موجهة ضد الاستعمار والدعوة إلى الديمقراطية والحرية والوحدة العربية في المدراس، كما في العاصمة .

وقد أسست مجموعة من الطلاب بالمرحلة الثانوية، كلهم من القطريين، نادياً ثقافياً في عام ١٩٥٩ تحت اسم «نادي الطليعة» وكانت نشاطاته متأثرة بالأهداف السياسية الموجهة نحو الدعوة إلى تطور البلاد واصلاح الأوضاع، وقد نما النادي بسرعة من ناحية العضوية كما ازدادت نشاطاته، مما أدى إلى حظرها من قبل الحكومة، ومع ذلك فقد حدثت بعض الإضرابات التي قام بها بعض المثقفين القطريين، والتي طالبوا خلالها بتحقيق العدالة وتطوير البلاد اجتماعياً واقتصادياً. وقد كتب أحد الباحثين ما يلي :

«بدأت هذه الحركة في نهاية شهر أبريل ١٩٦٣ عندما قامت الحكومة باعتقال نحو خمسين ممن قاموا بهذه الحركة الأمر الذي نتج عنه قيام إضراب عام دام لأكثر من أسبوع. ومع ذلك لم تصل الحركة إلى أي من أهدافها بصورة مباشرة وتم نفي معظم قادتها. ولم يسمح للبعض منهم بالعودة حتى عام ١٩٧٢ »[١٤٢].

في الواقع فإن إدارة التعليم كانت من عام ١٩٥٧/٥٦ إلى ١٩٦١/٦٠ متأثرة بالمعارضة التي كان هدفها ممارسة مزيد من الضغط على حكم الشيخ علي، لتتمكن من الحصول على نصيب أكبر من الحكم. مع ذلك فقد انتهت المسألة عندما تنازل الشيخ علي (في ٢٦ أكتوبر) لصالح ابنه الشيخ أحمد وعين ابن أخيه الشيخ خليفة نائباً للحاكم. وتم إلغاء منصب المستشار البريطاني وانتقلت سلطاته إلى نائب الحاكم[١٤٣]، الأمر الذي أدى إلى استقرار أوضاع التعليم نسبياً.

وفي عام ١٩٦١ انفرطت الوحدة العربية المصرية - السورية ونشأت مخاصمات عنيفة بين الرئيس عبدالناصر والمساندين لحزب البعث العربي الاشتراكي في بلدان المشرق العربي، ونتج

عن ذلك أن تأثرت مدارس قطر مرة أخرى بالخلافات الناتجة عن ميول المدرسين والمديرين المتطرفين سواء كانوا من المحافظين أو التقدميين. الأمر الذي أدى إلى اتجاه الحكومة نحو مزيد من الإشراف على شؤون التعليم للحيلولة دون تأثره بالاتجاهات السياسية المشار إليها والتي تميز بها عقد الستينيات.

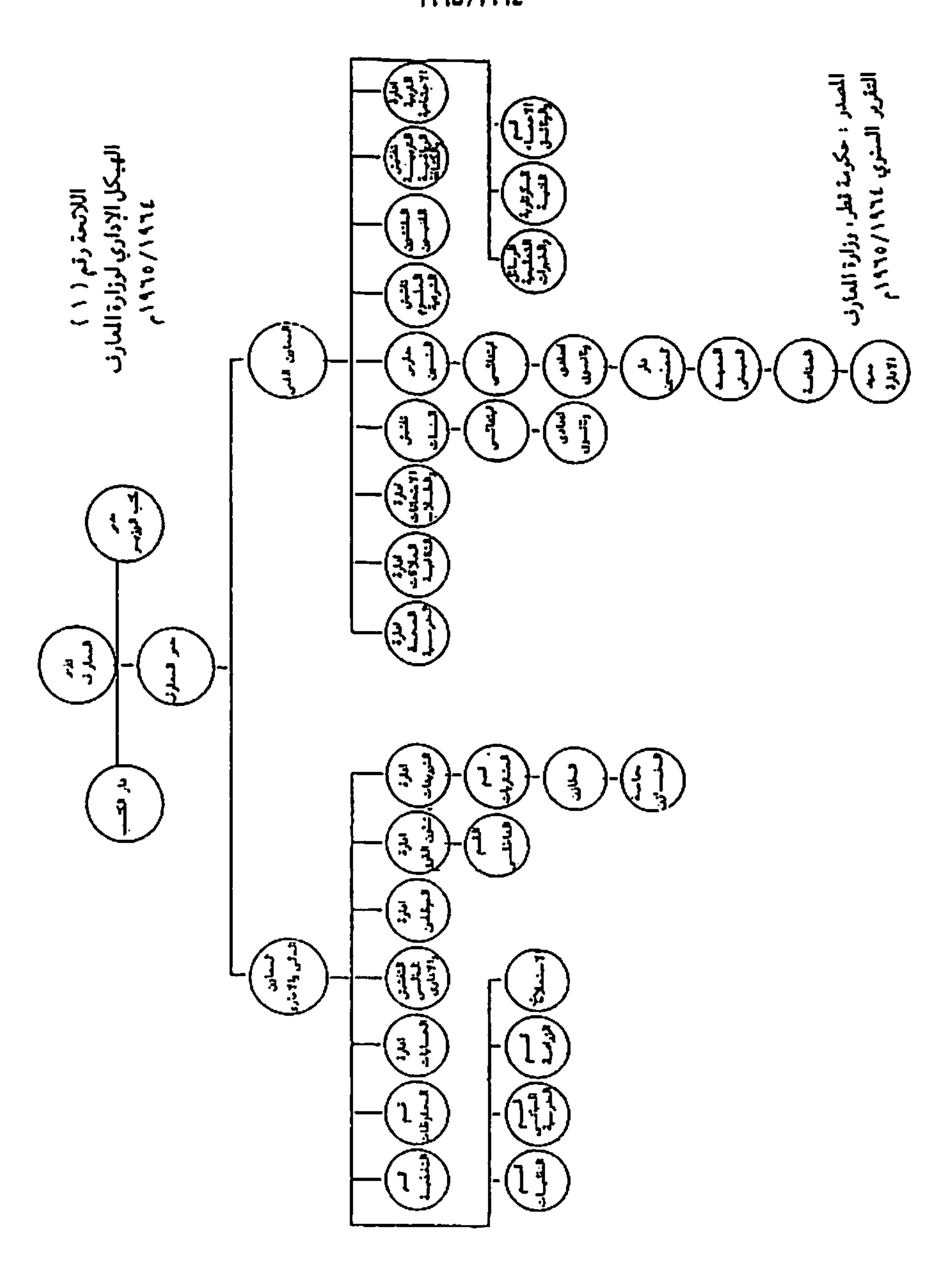
تقوية النظام التربوى ١٩٦٤ - ١٩٧٦

في عام ١٩٦٢ تحولت إدارة التعليم إلى وزارة [١٤٤] . واستحدثت أقسام جديدة لمجاراة الأعداد المتزايدة من الطلاب والمدارس والمدرسين. وفي عام ١٩٦٤ أقرّت وزارة المعارف هيكلها الإداري كما هو موضح في اللائحة رقم (١)، وتم توزيع مسؤوليات الإدارات والأقسام، وتقسيم نشاطات وزراة المعارف إلى نهجين : الأول مخصص للأمور الفنية والثاني للأمور الإدارية والمالية. الأمور الفنية تقع تحت إشراف مباشر من المعاون الفني لمدير المعارف، والأمور الإدارية والمالية تقع تحت إشراف مباشر من المعاون الإداري والمالي لمدير المعارف. ففي هذا الهيكل الإداري أصبح المفتشون الفنيون والإداريون والماليون وحدات مستقلة تهتم فقط بالأمور التفتيشية. وشمل الهيكل الإداري أيضاً مدير دار الكتب ومدير مكتب الوزير ومدير إدارة التدريب والتطوير المهني، بالإضافة إلى اللجان الدائمة الفنية - الإدارية، وكانت هناك ستة لجان، كما تظهر اللائحة السابقة الذكر، شكلها وزير المعارف لأخذ القرارات المتعلقة بالأمور التربوية والإدارية الهامة التالية : لجنة التخطيط وتهتم بوضع الاقترحات لتطوير التعليم، واللجنة الفنية مهمتها المناهج والبرامج وتحسين الكتب الدراسية، ولجنة البعثات مهمتها ترشيح الطلاب والموظفين للدراسة في الخارج، ولجنة التوظيف ومهمتها التعاقد مع المدرسين والموظفين الآخرين وترقيتهم وتقيدهم بالأنظمة، ولجنة الميزانية وهي مكلفة بإعداد ومراقبة الميزانية العامة للتعليم، ولجنة المناقصات ومهمتها الإشراف على المشتريات العامة لوزارة المعارف. كانت كل لجنة مؤلفة عادة من الأعضاء التاليين: مدير المعارف رئيساً ومعاونه الفني ومعاونه الإداري والمالي ومدير مكتب الوزير، بالإضافة إلى بعض المفتشين ومديري الإدارات. مع ذلك فإن قرارات اجتماعات كل لجنة تعرض على الوزير للحصول على موافقته النهائية .

اللائحة رقم (١)

الهيكل الإدارية لوزارة المعارف

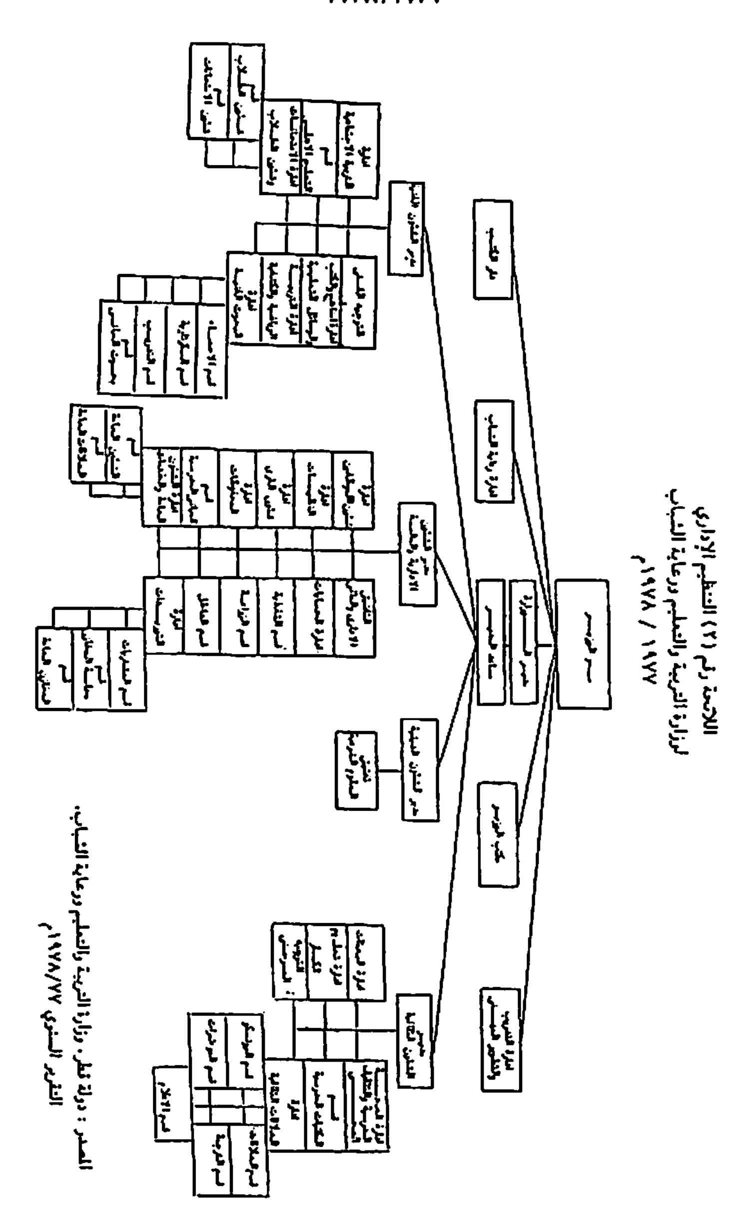
١٩٦٤/١٩٦٥



اللائحة رقم (٢) التنظيم الإداري

لوزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب

١٩٧٨/١٩٧٧



وخلال الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٧ حدثت عدة تغييرات في الهيكل الإداري، فبعض الأقسام نمت فتحولت إلى إدارات وأخرى جمعت في إدارة واحدة، كما أنشئت بعض الإدارات الجديدة (انظر اللائحة رقم ٢) .

وفي ١/٦/١٩٧٠ عينت حكومة قطر أول مجلس للوزراء ومسؤوليته استحداث وتنظيم إدارات الدولة المختلفة. وقد أصدر المجلس القرار رقم (٤) في عام ١٩٧٠ بتشكيل لجنة مهمتها دراسة مقترحات الوزارات المتعلقة بالإصلاح الإداري[١٤٥] . وقد اقترحت وزارة التربية في تقريرها للجنة إجراء تغيير في هيكلها مرة أخرى ليتمشى مع التغييرات الناتجة عن المتطلبات التربوية لاحقاً في عام ١٩٧١. وأصدر رئيس مجلس الوزراء مرسوماً أقرّ فيه الهيكل التنظيمي لوزارة التربية[١٤٦]. وبموجب الهيكل التنظيمي الجديد استبدلت تسمية «مدير وزارة التربية والتعليم» بـ «مدير المعارف» .

وقسم الهيكل الجديد للإدارات النشاطات بين أربعة مساعدين لمدير وزارة التربية بدلاً من اثنين، كل واحد مسؤول عن قطاع معين. فمدير الشؤون الفنية يكون مسؤولاً عن المفتشين (رجالاً ونساءً) وعن الامتحانات وشؤون الطلبة وإدارة المناهج والوسائل التعليمية والتربية البدنية والجوالة والبحث الفني والتعليم الاجتماعي والتعليم الأهلي. ومدير الشؤون الإدارية والمالية يكون مسؤولاً عن المفتشين الإداريين والماليين وشؤون الموظفين والحسابات والنقليات والتوريدات والأرشيف، ومدير الشؤون الثقافية يكون مسؤولاً عن إدارة العلاقات الثقافية والبعثات وتعليم الكبار ومحو الأمية والصحة والنظافة المدرسية والمكتبات المدرسية، ومدير الشؤون الدينية يكون مسؤولاً عن المفتشية الدينية والمواضيع الدينية والشؤون القروية. كما أعيد تنظيم اللجنة الفنية - الإدارية الدائمة فأصبحت برئاسة الوزير وعضوية مدير التربية ومساعده ومدير مكتب الوزير. كما استحدثت ثلاث إدارات مختلفة وهي إدارة رعاية الشباب، وإدارة التدريب والتطوير المهني، ودار الكتب يتبع مديروها الوزير مباشرة، وفي عام ١٩٧٣ عندما تأسس المجلس الأعلى لكليتي التربية خضع هو أيضاً للوزير مباشرة[١٤٧]. ونتيجة لذلك أصبح اسم وزارة التربية والتعليم وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، وأصبح مدير التعليم هو المدير العام للتعليم، وبعد ذلك تم إرسال ملحقين ثقافيين إلى مصر ولبنان والمملكة العربية

السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية، ليكونوا مسؤولين أمام مدير الشؤون الثقافية عن الطلبة القطريين الذين يدرسون في تلك البلدان .

النظــام الإداري :

مـن الناحيـة النظرية كانـت السياسـة التنفيـذيـة والتشريعيــة للنظام الإداري الحكومي تنفـذ بالتعـاون بين الحـاكم ونائبـه. كـان النائـب عـادة مسـؤولاً أمـام الحـاكـم عن إعـداد وتنفيذ المقترحات المتعلقة بشؤون تطوير البلد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال جهاز الحكومة الإداري [١٤٨]. أما فيما يتعلق بوزارة التربية خلال الستينيات، فإن السياسة التربوية كان يضعها نائب الحاكم وينفذها وزير التربية، ولكن خلال السبعينيات تم وضع سياسـة تعليميـة عامـة مـن خـلال مجلس الوزراء. ففـي وزارة التربية يعد النظام الإداري مركزيـاً حيث تم وضع إصدار جميع القرارات في أيدي الوزير والمدير العام للتعليم، بينما تتولـى وزارة التربيـة توجيه المدارس من مكتبها الرئيسي، ومن خلال القرارات الوزارية والمنشورات الصادرة من المدير العام، تصدر الأوامر للمفتشين والمديرين والمدرسين بما يجب أن يفعلوه في كل المواقف بدءاً من السياسة العامة حتى تفاصيل الروتين اليومي. وفي عام ١٩٦٤ حاولت وزاة المعارف أن تتبع التوصيات التي أصدرها المؤتمر الثاني لوزراء التعليم العرب بشأن لا مركزية النظم الإدارية [١٤٩] ومع ذلك تم منح الإدارات والمدارس قليلاً من الحكم الذاتي، حيث كان لها حق الاتصال مع بعضها البعض بشأن العمل الروتيني فحسب، ومع ذلك فإن سلطات وزارة التربية أصدرت منشورين في عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥ ينصان على أن النظام الجديد قد تسبب في كثير من التعقيدات والاضطراب وسوء الاستخدام، وفي الحقيقة فإن النظام الإداري لوزارة التربية يعد رسمياً لا مركزياً ولكنه عملياً نظام مركزي صلب .

وقد كتب أحد خبراء اليونسكو بعد أن درس النظام التعليمي في قطر في نوفمبر ١٩٧٣ في تقريره ما يلي :

«التعليم في قطر كما هو في معظم الدول العربية، وخصوصاً في منطقة الخليج، مركزي تماماً. فالسياسات والمناهج والكتب المدرسية وخطط التوسع والامتحانات كلها توجه من المكتب

المركزي في الدوحة، والمديرون في المناطق يتلقون الأوامر من المكتب المركزي، وليست لهم سلطة في صياغة التعليم والسياسة، ووظيفتهم هي تنفيذ أوامر المكتب الرئيسي والتحقق من أن التابعين لهم يطبقونها حرفياً»[١٥٠].

والمدارس القطرية لكل من الجنسين تتولى تنظيمها مناطق تعليمية ست هي منطقة الضواحي، منطقة أم صلال، ومنطقة الخور، ومنطقة الشمال، ومنطقة دخان. يتولى المقر الرئيسي في وزارة التربية إدارة منطقة الدوحة، بينما يتولى الإدارة في المناطق الأخرى مشرفون كل منهم - طبقاً للوائح وزارة التربية - مسؤول عن الشؤون الفنية والمالية والاجتماعية والإدارية للمدارس التي في منطقته[١٥١]. وعملياً فإن المشرفين عاجزون عن تنفيذ لوائح وزارة التربية، فمثلاً في تقرير المدارس القروية عام ١٩٧٤ توصي وزارة التربية بإعطاء شيء من الاستقلال الإداري والفني لمشرفي التعليم في المناطق القروية[١٥٢].

أما بالنسبة للنظام الإداري لمدارس البنات فليس هناك فارق بين مدارس البنين والبنات، غير أن مدارس البنات لا تسمح حتى للمسؤولين الذكور من وزارة التربية بملاحظة تعليم البنات من الداخل.

إن التوسع في الخدمات التعليمية في المدارس قد أدى إلى توسع مشابه في هيئة التدريس وكذلك بين العاملين الإداريين والكتابيين. ولكن نظراً لأن تعليم البنين والبنات له نظام منفصل، فإن عدد هيئة التدريس لكلا الجنسين كبير إذا ما قورن بعدد الموظفين الإداريين الذين يقومون بخدمة مدارس البنين والبنات. فهناك مثلاً إدارة شؤون الموظفين وإدارة الحسابات وإدارة التوريدات يتولاها الذكور، وقد خصصت لخدمة التدريس من الذكور والإناث. وبالرغم من أن هذا النظام لا يؤدي إلى تحقيق تكاليف الخدمات الإدارية، إلا أنه خلق صعوبات هائلة أمام العملية التعليمية في مدارس البنات، ولأسباب اجتماعية فإن هيئة التدريس لمدارس المعلمات سواء المدرسات أو المدرسات الأوائل عاجزة عن الذهاب إلى مقر الرئاسة في وزارة التربية، كما يفعل الرجال من أجل الاتصال المباشر بالموظفين والمختصين بشؤون العاملين، وعملياً فإن النساء العاملات في التعليم يتساوين مع الرجال ويكون دورهن في القيام بالعملية التعليمية بمثابة نشاط فرعي تابع لتعليم البنين.

وبالتدريج تم تزويد مركز التفتيش النسائي بعدد من الكاتبات على الآلة الكاتبة والسكرتيرات للقيام بالعمل الكتابي وجمع المعلومات الإحصائية عن تعليم البنات، وفي عام ١٩٧٤ خطت وزارة التربية خطوة ثورية عندما سمحت للمفتشات بحضور الاجتماعات التي تعقد في المبنى الرئيسي الوزارة التربية، والذي يحضره المفتشون والمدير العام لوزارة التربية ومدير مكتب الوزير ومدير البحوث الفنية [١٥٣]. وهذه المشاركة من جانب المفتشات قللت تدريجياً من العزلة التي يعانيها تعليم البنات. ولكن الوزارة في الآونة الأخيرة أنشأت إدارة خاصة لتعليم البنات تتولاها رئاسة تعليم البنات وذلك للأهداف الكيفية لتعليم البنات .

وبوجه عام كانت النسبة المئوية لهيئة التدريس القطرية في إدارات التعليم وأقسامها بسيطة، فمثلاً في عام ١٩٦٦/٦٥ كان عدد العاملين القطريين الذكور (٣٠) من بين (٢٠٦) أي ١٥ في المائة من الإجمالي، وفي السبعينيات زاد عدد القطريين قليلاً، أي زاد من ٣٠ إلى ٣٦ في المائة من إجمالي ١٩٧٢/٧١ إلى ٥٢ أو ٢٣ في المائة وإلى ٥٩ . ٦٩ أو ٢٤ في المائة من إجمالي ١٩٧٤/٧٣ و١٩٧٦/٧٥ و١٩٧٧/٧٦ على التوالي .

وفي السبعينيات لوحظ تغيير كبير في الموظفين في المناصب الإدارية العليا، ففي الخمسينيات والستينيات كانت الوظائف الكبرى في مختلف الإدارات في وزارة التربية والتعليم يشغلها موظفون من دول المشرق العربي، ولكن في السبعينيات بدأ القطريون يحصلون على ترقيات، فمثلاً في خلال سبع سنوات من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٧ تولى القطريون إدارة (١٢) إدارة من بين (١٤) إدارة، كما شغل قطريون من الرجال والنساء المناصب الرئيسية في معظم المدارس الابتدائية من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٧٨، ومع ذلك فإن إحلال القطريين محل غير القطريين أدى إلى نتائج سيئة حيث لم تراع الخبرة والمؤهلات .

ميزانية التعليم :

كان التعليم في قطر يمول بالكامل من الحكومة منذ عام ١٩٥١ [١٥٤]. فما بين ١٩٥١ و١٩٥٣ كانت ميزانية التعليم محدودة، وهي عبارة عن ١٠٠ ألف ريال قطري [١٥٥]. ومنذ

عام ١٩٥٤ ارتفعت ميزانية التعليم نسبياً بسبب زيادة إيرادات البترول والتوسع في العملية التعليمية، فمثلاً كان دخل الدولة من إيرادات البترول قد ارتفع من ٥ ملايين ريال قطري إلى ٢٦٠ مليون ريال قطري بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ [١٥٦]. وزادت ميزانية التعليم من مليون ريال عام ١٩٥٥ إلى ١٣ مليون ريال قطري و٢٥ مليون ريال قطري في ١٩٥٨ و١٩٦٠ على التوالي .

تنقسم ميزانية الوزارة إلى قسمين : المصروفات الرأسمالية والمصروفات الجارية. وتشمل المصروفات الرأسمالية أبنية وأثاث المدارس والأجهزة والسيارات والمباني الأخرى التابعة لوزارة التربية، بينما تشمل المصروفات الجارية المرتبات والأجور وعلاوات موظفي وزارة التربية وصيانة المدارس والكتب المدرسية والأدوات الكتابية والخدمات التعليمية الأخرى .

إن الخدمات في قطر تقدم التعليم المجاني لكل المستويات وتوفر للأطفال الكتب المدرسية بالمجان، وكذلك الأدوات الكتابية والأجهزة الرياضية والملابس الشتوية والصيفية. كما تزود الأطفال في مدارس الدوحة بوجبة طعام يومية كاملة، وتقدم لهم الرعاية الصحية الكاملة، وتقوم السيارات الحكومية بنقلهم من وإلى المدارس، والسكن في الأقسام الداخلية، وفي مساكن الدوحة إن أمكن، وبالإضافة إلى ذلك تصرف إعانة شهرية لكل الأطفال القطريين من الجنسين. وهناك مساعدات اجتماعية للمحتاجين من الأطفال، وعلاوة لتناول الطعام للأطفال في مدارس القرى.

وخلال الفترة ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠ أقيمت المشروعات الرئيسية الخاصة بأبنية المدارس والمبنى الرئيسي لوزارة التربية، فمثلاً أنشئت مدارس ابتدائية للبنين والبنات في الدوحة وفي معظم القرى، كما تم إنشاء مقر رئيسي لوزارة التربية ومركز التغذية ومبنى الأقسام الداخلية للطلبة[١٥٧]. وهكذا زادت المصروفات الرأسمالية من حوالي ٢ مليون إلى ٦ مليون ريال قطري وإلى ١٠ مليون ريال قطري في ١٩٥٧ و١٩٥٨ و١٩٦٠ على التوالي .

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم

السنة المالية	ميزانية الخدمات والتوظيف والصيانة	ميزانية الإنشاءات	المجموع	متوسط تكلفة الطالب
١٩٥٣	١٢٨ر٦٩٢		١٢٨ر٦٩٢	٢٧٤
١٩٥٤	٤٠١ر٢٧٦		٤٠١ر٢٧٦	٧١٦
١٩٥٥	١ر٠٦٢ر٩٧٥		١ر٠٦٢ر٩٧٥	١ر٠٣٨
١٩٥٦	٢ر١٨٥ر٤٠٠		٢ر١٨٥ر٤٠٠	١ر٤٤٥
١٩٥٧	٣ر٨٩٨ر٨٥٧	٢ر٥٣٧ر١٤٣	٦ر٤٣٦ر٠٠٠	٢ر٧٦٢
١٩٥٨	٧ر٤٩٢ر٠١٤	٥ر٩٢٧ر٩٨٥	١٣ر٤٢٠ر٠٠٠	٤ر٤٩٢
١٩٥٩	٩ر٠٦٤ر٦٠٦	٧ر٣٢٥ر٥٠٤	١٦ر٣٩٠ر١٠٠	٣ر٥١٢
١٩٦٠	١٥ر٧٠٧ر٩٢٩	١٠ر١٧٣ر٥٠٠	٢٥ر٨٨١ر٤٢٩	٤ر٣٣٩
١٩٦١	٢٣ر٠٩١ر٣٩٢	٤ر٦٩٩ر٢٠٨	٢٧ر٧٩٠ر٦٠٠	٣ر٩٣٨
١٩٦٢	٢١ر٢٨٣ر٢٢٣	٤ر٥٧١ر٢٦٧	٢٦ر٣٥٤ر٤٩٠	٣ر٢٦٧
١٩٦٣	٢٢ر٨٨٦ر٠٨٢	٣ر١٧٢ر٠٠٠	٢٦ر٠٥٩ر٠٨٢	٢ر٧٣٦
١٩٦٤	٢٢ر٨٧٤ر٣٠٣	٤ر٦٢٤ر١٠٠	٢٧ر٤٩٨ر٤٠٣	٢ر٥٣٤
١٩٦٥	٢٩ر٩٧٦ر٢٥٠	٢ر٦٥٠ر٠٠٠	٣٢ر٥٣٦ر٢٥٠	٢ر٥٥٨
١٩٦٦	٣١ر٣٣٩ر٤٢٦	٢ر٦٤٧ر٠٠٠	٣٣ر٩٨٦ر٤٢٦	٢ر٤٨٠
١٩٦٧	٢٩ر٠١٨ر٤٤٤	٢ر٣٧٥ر٣٧٢	٣١ر٣٩٣ر٨٠٦	٢ر١٩٠
١٩٦٨	٣٤ر٩٨٠ر٥٠٣	٢٨٧ر٥٠٠	٣٥ر٢٦٨ر٠٠٣	٢ر٢٥٣
١٩٦٩	٣٧ر٦٩٠ر٠٣٢	٤ر٨٤٤ر٠٠٠	٤٢ر٥٣٤ر٠٣٢	٢ر٤٧٠
١٩٧٠	٤١ر٤٢٩ر٣٣٠	٣ر٣٠٠ر٠٠٠	٤٤ر٧٢٩ر٣٣٠	٢ر٤٤٣
١٩٧١	٤٥ر٩١٢ر٦٢٨	٥ر١٦٨ر٠٠٠	٥١ر٠٨٠ر٦٢٨	٢ر٤٣٤
١٩٧٢	٥٩ر٥٢٣ر٥٨٠	٨ر٨٤٥ر٩٤٠	٦٨ر٣٦٩ر٥٢٠	٢ر٩٢٣
١٩٧٣	٧٩ر٨١٥ر٥٢٩	١٤ر٦٩٠ر٠٠٠	٩٤ر٥٠٥ر٥٢٤	٣ر٧٠٩
١٩٧٤	٨٧ر٧٣٨ر٥٦٤	٢١ر١٩٠ر٠٠٠	١٠٨ر٩٢٨ر٥٦٤	٣ر٩١٧
١٩٧٥	١٤٥ر٤٨٨ر٢١٢	٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩٥ر٤٨٨ر٢١٢	٦ر٥٢٩
١٩٧٦	٢١١ر٨٠٦ر٢٣٠	٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٧١ر٨٠٦ر٢٣٠	٨ر٣٩٢
١٩٧٧	٢٨٣ر٥٤٣ر٤٠٠	١٠٦ر٤٠٠ر٠٠٠	٣٨٩ر٩٤٣ر٤٠٠	١٢ر٦٤٠
١٩٧٨	٣٣٨ر٨٤٩ر٤٠٠	١٠٥ر٢١١ر١٠٠	٤٨٩ر٠٧٠ر٥٠٠	١٤ر٤٣٠

المصدر : وزارة التربية والتعليم، قطر، التقرير السنوي، ١٩٦٣، ص ١٧ - ١٨.
التقرير السنوي لعام ١٩٧٨/٧٧، ص ٢٢

وكانت المصروفات الرأسمالية والجارية في ميزانية التعليم قد تأثرت، بسبب المشاكل المالية للدولة والمخصصات المالية الخاصة بأفراد الأسرة الحاكمة من إيرادات البترول أثناء الستينيات[١٥٨]. فتم إلغاء الوجبات اليومية المدرسية وملابس الشتاء والصيف والإعانات الشهرية للبنين والبنات وخفضت المصروفات الرأسمالية إلى أقل حد، ولكي تواجه وزارة التربية هذا التخفيض في المصروفات الجارية والرأسمالية بالإضافة إلى إلغاء الخدمات التعليمية - قامت بتغيير سياستها في بناء مدارس ابتدائية صغيرة إلى بناء مدارس أكبر، فمثلاً مدرسة صلاح الدين كانت تستوعب عام ١٩٦٦/٦٥ ١٠٨٦ تلميذا يمثلون ٩٩٪ من عدد تلاميذ مدارس الدوحة كلها، وهذا التطور ربما حل مشاكل المدارس حالياً وكذلك عجز المدرسين في الستينيات، ولكن كان له تأثير مدمر على العملية التعليمية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، فدخل الدولة من إيرادات البترول زاد بدرجة كبيرة في السبعينيات، وتبعاً لذلك زادت ميزانية التعليم والمصروفات الجارية والرأسمالية مرة أخرى، فقد ارتفعت من ٤٢ مليون ريال قطري في ١٩٦٩ إلى ١٠٩ مليون ريال قطري و٤٨٩ مليون ريال قطري في ١٩٧٤ و١٩٧٨ على التوالي. وبالرغم من الزيادة الهائلة في المصروفات الجارية، فإن بعض الخدمات التعليمية التي ألغيت في الستينيات لم يتم إرجاعها مرة أخرى. إن الحاجة إلى تزويد الأطفال بالملابس الشتوية والصيفية قد لا تكون ملحة، وكذلك المصروفات الشهرية التشجيعية، ولكن من المؤكد كانت هناك حاجة ماسة للوجبة الغذائية اليومية نظراً لأهميتها في توفير الغذاء الصحي للأطفال خلال الفترة الصباحية، وتزويدهم بالحيوية والنشاط اللازمين لمتابعة واستيعاب الدروس .

التعليم الجامعي والعالي :

كان هناك قناعة مع أواخر الستينيات بأن قطر وصلت إلى المرحلة التي تحتاج فيها إلى تعليم عال. بدأ الحوار حول صيغة هذا التعليم العالي وشكله، ودعت قطر بعض الخبراء العرب الذين قدموا تصوراتهم لما يحتاجه المجتمع القطري، وتفاعل هذه التصورات مع احتياجات المجتمع القطري، وتبلور الأمر في طلب إلى اليونسكو للمعاونة في إنشاء كليتين إحداهما للمعلمين والأخرى للمعلمات، وهو ما استقر الرأي عليه ليكون نقطة البداية في تعليم عال بدولة قطر، باعتبار أن وزارة والتربية والتعليم في حاجة إلى إعداد مدرسين ومدرسات قطريين

للعمل في مدارس التعليم الإعدادي والثانوي، كما اتفق أيضا على أن يصبح التعليم الابتدائي - وهو قاعدة كل تعليم - من اختصاصات الكليتين .

وبدأت الدراسة مع مطلع العام الجامعي ١٩٧٤/٧٣ باعتبار أن الكليتين ليستا مجرد كليتين للمعلمين والمعلمات، وإنما هما مرحلة من تعليم جامعي أصبح المجتمع القطري في حاجة إليها، ولذلك فإنه مع استكمال مقومات الأقسام الأكاديمية في التخصصات العلمية، وتخصصات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وتخصصات الدرسات الإسلامية والشرعية، قامت كلية العلوم، ولكلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، ثم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إضافة إلى كلية التربية، هكذا قامت جامعة قطر واقعياً بكلياتها الأربع حتى قبل صدور الأداة التشريعية الكاملة لقيامها [١٥٩] .

فقد صدر في يونيو ١٩٧٧ قانون الجامعة الذي أطلق عليها اسم «جامعة قطر» ونص في مادته الأولى على أن يكون أمير البلاد هو الرئيس الأعلى للجامعة [١٦٠] . ويحدد قانون إنشاء جامعة قطر السمات والوظائف الأساسية للجامعة، إذ تنص مادته الثانية على أن جامعة قطر هيئة ذات طابع علمي وثقافي ولها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة، وهي جامعة عربية إسلامية، ومنارة للفكر الإنساني. وتختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، والعمل على إعداد المتخصصين والفنيين والخبراء، وتشجيع رقي الأداء وتقدم العلوم الفنون، وتطوير المجتمع مع الحفاظ على عناصره العربية الأصيلة وتراثه الحضاري الإسلامي العريق، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العربية والاجنبية والدولية .

ولا شك أن نص قانون الجامعة على أن يكون أمير البلاد هو الرئيس الأعلى للجامعة أعطى الجامعة دفعات كبيرة إلى الأمام، حيث تابع الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني شؤون الجامعة منذ أن كانت فكرة، ووفر لها كل الميزانيات الضرورية، وحرص في كل عام على حضور الاحتفال السنوي للخريجين .

وفي عام ١٩٨١/٨٠ افتتحت كلية الهندسة، كما افتتحت كلية الإدارة والاقتصاد مع مطلع العام الجامعي ١٩٨٦/٨٥ فأصبحت الجامعة ست كليات [١٦١] . تقبل جميعها الطالبات ما

عدا كلية الهندسة. ولعل المقارنة لما كانت عليه أوضاع الجامعة عند نشأتها وما أصبحت عليه الآن بالنسبة للطلاب والخريجين، تبين لنا مدى التطورات التي حققتها الجامعة في أعداد الطلاب والطالبات القطريين .

فقد بلغ إجمالي عدد طلاب وطالبات جامعة قطر في العام الجامعي ١٩٧٨/٧٧ (١٢٣٤) طالباً، وكان عدد الطلاب والطالبات القطريين من بينهم (٧٤٦) طالباً وطالبة، منهم (٢٧٦) طالباً، (٤٧٠) طالبة[١٦٢]. أي أن نسبة الطالبات القطريات كانت تشكل في ذلك العام ٦٣٪ من العد الإجمالي للطلاب والطالبات القطريين في الجامعة .

وأما في الفصل الدراسي ربيع ١٩٩١ فقد بلغ عدد طلاب الجامعة وطالباتها (٦١٤٣) طالبا وطالبة، كان عدد القطريين من بينهم (٤٨١٠) طالباً وطالبة، منهم (١٢٤١) طالباً، (٣٥٦٩) طالبة[١٦٣].

وقد بلغت نسبة الطلاب والطالبات القطريات ٣ . ٧٨٪ من إجمالي الطلاب والطالبات في الجامعة، كما بلغت نسبة الطلاب القطريين ٨ . ٢٥٪، ونسبة الطالبات القطريات ٢ . ٧٤٪ من إجمالي الطلاب القطريين. أي أن نسبة الطالبات القطريات قد تصاعدت أكثر من ٢١٪ عما كانت عليه بالنسبة لإجمالي الطلاب والطالبات القطريين في الجامعة عام ١٩٧٨/٧٧ .

ولا يعني هذا أن نسبة الإناث القطريات الحاليات تزيد على عدد الذكور بنفس المعدل، حيث إن عدد الإناث مقارب لعدد الذكور طبقا للإحصائيات العامة. ولكن هذه الزيادة الكبيرة لعدد الإناث القطريات في الجامعة يمكن تفسيرها في ضوء عدة اعتبارات، منها أن قطاعاً من الشباب لا يتابع دراسته الجامعية وينخرط في سلك الوظائف والأعمال الحرة، ومنها أن مجموعات من الشباب تواصل تعليمها الجامعي خارج الوطن في تخصصات لا يوجد لها نظير في جامعة قطر، ومنها أن هناك إصراراً واضحاً من الفتيات القطريات على استكمال تعليمهن الجامعي بهدف توسيع فرص العمل أمامهن من ناحية، وتحقيق وضع اجتماعي أفضل من ناحية أخرى .



الهوامـــش

١ - محمود بهجت سنان ، تاريخ قطر العام، بغداد، ١٩٦٦، مطبعة المعارف ببغداد، الطبعة الأولى، ص١٧٦، ١٧٧ .

٢ - Al-Kobaisi, A. J. The development of Education in Qatar 1950-1977, With an Analysis of some Education Problems. Ph. Thesis, Durham University, 1979. P. 31 .

٣ - Ibid., 32.

وأيضاً من مقابلة الباحث مع السيدة آمنة محمود الجيدة بمنزلها يوم ٢٦/٦/١٤٠٦هـ، ٥/٤/١٩٨٦.

٤ - كمال ناجي، تاريخ التعليم الشعبي في قطر، لجنة تدوين تاريخ قطر، البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الجزء الثاني، الدوحة - قطر، ٢١-٢٨ مارس ١٩٧٦، ص٥١٣-٥١٤ .

٥ - المرجع السابق، ص ٥١٦-٥١٩ .

٦ - Al-Kobaisis, A., op. cit., P. 34.

٧ - أسماء عدد من علماء قطر الذين تخرجوا من مدرسة الشيخ بن مانع : عبدالله بن زيد آل محمود، عبدالله بن تركي السبيعي، محمد بن جابر، ناصر بن خالد آل ثاني، فالح بن ناصر آل ثاني، قاسم الدرويش فخرو، عبدالله بن إبراهيم الأنصاري. (كمال ناجي، مرجع سابق، ص ٥٢٠) .

٨ - Al-Kobaisis, A., op. cit., P. 36.

٩ - نورة خليفة السبيعي، التعليم وعمالة المرأة في دولة قطر، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٩٦، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٤ .

١٠- Al-Misnad, Sheikha, The development of Modern Education in the Gulf. Ithaca Press London, 1985, P. 62.

١١- Al-Kobaisis, A., op. cit., P. 32.

١٢- محمد أحمد عبدالرازق غنيم، التحضر في المجتمع القطري، دراسة أنثروبولوجية لمدينة الدوحة، الإسكندرية، ١٩٨٣، المكتب الجامعي الحديث، ص ١٩٩ .

١٣- جهينة سلطان سيف العيسى، التحديث في المجتمع القطري المعاصر، الكويت، ١٩٧٩، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ص ١٢٠، ١٢١ .

١٤- من مقابلة للباحث مع الشيخ محمد بن علي المحمود في منزل أخيه أحمد بن علي المحمود في الدوحة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٦ .

١٥- المدرسون الثلاثة هم محمد بن جمعة، فاضل العماني، سالم شعبان الظفاري، انظر المصدر السابق .

١٦- هما : صالح البرغوثي وجميل حسونة، المرجع السابق .

١٧- مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت، ١٩٦١، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص ٢٧٠.

١٨- كمال ناجي، محاضرة عن مشاكل التعليم في قطر ألقيت في كلية التربية بجامعة قطر بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٤، مسجلة على شريط الكاسيت .

١٩- دائرة المعارف، مذكرة رقم ١٩٩٧/٥/٤ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٨.

٢٠- عبدالبديع صقر، تقرير عن معارف حكومة قطر، ١٣٧٦ هـ، ١٩٥٦م، مرفوع لصاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، غير منشور، ص ٣١ .

٢١- المرجع السابق، ص ٣٢ .

٢٢- المرجع السابق، ص ٣٨ .

٢٣- أعضاء اللجنة المكونة، وهم :ناصر بن خالد آل ثاني، قاسم درويش فخرو، عبدالله بن تركي، مبارك بن صالح الخليفي، يوسف أحمد الجيدة، خالد الدجاني، المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥ .

٢٤- Sinclair, C.A., Education in Kuwait, Bahrain and Qatar : An Economic Asssessment. Unpublished Ph. D. thesis submitted to Durham Universiy, 1977, P. 284.

٢٥- Hamer, A. Y., op. cit., PP. 7-18.

٢٦- وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام ١٩٦٣-١٩٦٤، مطابع علي بن علي، الدوحة، ص ٥٨ .

٢٧- دائرة المعارف، قطر، منشور رقم ١٣ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٧ .

٢٨- محمد أحمد عبدالرزاق غنيم، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

٢٩- شيخة المسند، التغير في وضع المرأة القطرية، ورقة مقدمة إلى ندوة وقضايا للتغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين من ٢٥-٢٨ فبراير ١٩٨٩، ص ٦، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر .

٣٠- Al-Misned, Sh., op. cit., P. 34.

٣١- جهينة سلطان، المجتمع القطري ومؤشرات التنمية، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني، ١٩٨٠م، ص ٣٧ .

٣٢- شيخة المسند، التغير في وضع المرأة القطرية، المرجع السابق، ص ٦ .

٣٣- Al-Misned, Sh., op. cit.

٣٤- عبدالبديع صقر، مرجع سابق، ص ٣٠، ٣٨. وانظر أيضاً : حكومة قطر، وزارة المعارف، التقرير السنوي ١٩٦٣/١٩٦٤، ص ٦٨. وأيضا : دولة قطر، وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي، ١٩٧٢/١٩٧٣، ص ١٠٨، ١١٥ .

٣٥- Cummins, J .W., Rport on the Cost of Living in Qatar, 1955, P. 1.

٣٦- Government of Qatar: (the Adviserate) - circular No. 2701, dated 15th December 1957. Unpublished.

٣٧- عبدالبديع صقر، مرجع سابق، ص ٢٨، ٣٢ .

٣٨- حكومة قطر، وزارة المعارف، التقرير السنوي ١٩٦٣/١٩٦٤، ص ٢٣، ٣٧، ٥١ .

٣٩- حكومة قطر، وزارة المعارف، التقرير السنوي ١٩٦٥/١٩٦٦، ص ٢٨٣ .

٤٠- المرجع السابق، ص ٢٨٣ .

٤١- حكومة قطر، وزارة المعارف، التقرير السنوي ١٩٦٣/١٩٦٤، ص ٥٩-٦٣ .

٤٢- كمال ناجي، محاضرة عن مشاكل التعليم في قطر ألقيت في كلية التربية بجامعة قطر، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٤، مسجلة على شريط الكاسيت، مرجع سابق .

٤٣- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قطر، التقرير السنوي، ١٩٦٨/١٩٦٩، ص ٩٩-١٠٤.

٤٤- عبدالبديع صقر، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٩ .

٤٥- دائرة المعارف، قطر، منشور رقم ١٥٤٢/٥/٤ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٧ .
وانظر أيضاً : وزارة المعارف، التقرير السنوي ١٩٦٣/١٩٦٤، ص ٤٥ .

٤٦- المرجع السابق .

٤٧- المرجع السابق .

٤٨- انظر لائحة امتحانات التعليم العام والمعهد الديني / الدوحة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٣م .

٤٩- محمد إبراهيم كاظم، تقرير عن جامعة قطر، يناير ١٩٧٨، ص ٢٠ .

٥٠- عبدالبديع صقر، مرجع سابق، ص ٢٩ .

٥١- المرجع السابق، ص ٣٠-٣١ .

٥٢- وزارة التربية التعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي ١٩٦٩/١٩٧٠، ص ٦٩ .

٥٣- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي ١٩٧٦/١٩٧٧، ص ٦٦ .

٥٤- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨، ص ٤٠٦، جدول تطور عدد الطلاب بالمرحلة الإعدادية .

٥٥- المرجع السابق، ص ٤٠٧ .

٥٦- المرجع السابق .

٥٧- El-Kousy, A. A., International Review of Education, Vol. XIII, 1967, P. 207.

٥٨- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥، ص ٣٥، ٣٦، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٠ .

٥٩- وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٦٤/١٩٦٥، ص ١٤٤، ١٤٨ .

٦٠- عبدالبديع صقر، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤ .

٦١- المرجع السابق، ص ٣٣ .

٦٢- Government of Qatar (The Adviserate) : Circular No. 0/1314/1-102 dated 10th December 1957. Unpublished .

٦٣- عبدالبديع صقر، مرجع سابق، ص ٣٣ .

٦٤- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥، ص ٢١٣، ٢١٧ .

٦٥- وزارة التربية والتعليم، بحث الكفاية التعليمية في المدارس تجربة قطرية، طبع بمؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر، ص ٢١٦-٢١٧ .

٦٦- المرجع السابق، ص ٢١٦ .

٦٧- المرجع السابق، ص ٢١٦ .

٦٨- عبدالبديع صقر، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦ .

٦٩- دائرة المعارف، قطر، منشور رقم ٢٢٦١/٥/٤ بتاريخ ١٣٦٨/٥/٢٧هـ ١٩٥٨م.

٧٠- وزارة المعارف، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٦٤/١٩٦٣، ص ١٧١ .

٧١- بحث الكفاية التعليمية في المدارس تجربة قطرية، مرجع سابق، ص ٢١٨-٢١٩.

٧٢- دولة قطر، رئاسة مجلس الوزراء، رسالة موجهة إلى وزارة التربية والتعليم، رقم ٧٦/١٦/١٩٨ بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٧٦، غير منشور .

٧٣- وزارة التربية والتعليم، قطر، رسالة موجهة إلى مجلس الوزراء رقم ٢٦٢٧٩/٩ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦، غير منشور .

٧٤- دولة قطر، رئاسة مجلس الوزراء، رسالة موجهة إلى وزارة التربية والتعليم رقم ٧٦/٣٦/٥٣٠ بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦، غير منشور .

٧٥- وزارة التربية والتعليم، رسالة موجهة إلى مجلس الوزراء رقم ٢٦٢٧٩/٩ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦، ص ٢، غير منشور .

٧٦- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٦٩/١٩٦٨، ص ٦٧ .

٧٧- وزارة التربية والتعليم، قطر، تطور التعليم في قطر ١٩٧٤/١٩٧٣ و١٩٧٥/١٩٧٤.

٧٨- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٦ .

٧٩- مجلة العروبة العدد ١٨٣، السنة الخامسة، بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٧٨، الدوحة، ص ٧٠ .

٨٠- UNESCO. International Year Book of Education, Vol, XXV, 1963, P.311. and Vol. XXXI, 1969, P. 112. World Survey of Edcuation. Higher Education, Vol IV, 1966, P. 964.

٨١- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨م، ص ٦١.

٨٢- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، تطور التعليم في دولة قطر خلال عامي ٧٣/١٩٧٤ و٧٤/ ١٩٧٥، ص ١٧، التقرير السنوي للوزارة عن عام ٨٧/١٩٨٨، ص ٤١٤، (تطور الخريجين القطريين في الشهادات المختلفة).

٨٣- وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧م، ص ٥٠ .

٨٤- المرجع السابق، ص ٥٥-٥٧ .

٨٥- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٦٤/١٩٦٥م، ص٢٤٨.

٨٦- وزارة المعارف، قطر، منشور بدون رقم بتاريخ ١٣٧٧/٣/٢٢هـ الموافق ١٩٥٧م .

٨٧- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧٣/١٩٧٤م، ص ٣٢٤-٣٤٥ .

٨٨- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧٤/١٩٧٥م، ص ٣٤٥-٣٤٧ .

٨٩- إحصاء رسمي للسكان أبريل/ مايو ١٩٧٠، جدول رقم ٩ .

٩٠- احتكاك الباحث أثناء تدريسه في المدارس الابتدائية النهارية في السبعينيات مع بعض طلبة تعليم الكبار .

٩١- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧٠/١٩٧١، ص ١٩٨ .

٩٢- وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام ١٩٦٤/٦٣م، وكذلك : وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي لعام ١٩٧٥/١٩٧٤م .

٩٣- وزارة التربية والتعليم، قانون البعثات الدراسية واللوائح التنظيمية، مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٨٣، ص١٥ .

٩٤- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٦٩/١٩٦٨، ص ٢٦٠-٢٦٤ .

٩٥- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧٤/١٩٧٣، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

٩٦- مبارك الخاطر ويعقوب عمر، تطوير برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية في قطر، مارس ١٩٧٢، ص٢٨.

٩٧- المرجع السابق، ص ٢٤-٢٧ .

٩٨- عادل حسن غنيم وآخرون، التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة، ص ٨٢ .

٩٩- مبارك الخاطر ويعقوب عمر، مرجع سابق، ص ٣٦- ٣٧ .

١٠٠- كمال ناجي، تقرير خاص عن وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧١/ ١٩٧٢ م، ص ٢٦٠ .

١٠١- مبارك الخاصر ويعقوب عمر، مرجع سابق، ص ١ .

١٠٢- المرجع السابق، ص ٦١-٨٠ .

١٠٣- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، منشور رقم ٢١ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٧٤، غير منشور .

١٠٤- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، منشور رقم ٢١٣ بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٧٤ .

١٠٥- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧٥/٧٤، ص ٣٤٢-٣٤٧.

١٠٦- مجلة العروبة، العدد رقم ٣٠٤، صدرت في الدوحة بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٥، ص ٤ .

١٠٧- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التعليم في قطر ١٩٧١-١٩٧٢، ص ٧٦-٧٧. والتقرير السنوي لعام ١٩٧٣/٧٢ - ١٩٧٥/١٩٧٤.

١٠٨- UNDP (ILO) Vocational Training Scheme: Qatar Technical Evaluation of the work of the Project: Report prepared for the Government of Qatar, 1974, P.1.

١٠٩- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧٥/٧٤، ص ٣٩٥-٣٩٦.

١١٠- UNDP (ILO) op. cit., P.2.

١١١- Ibid., PP. 1 and 2.

١١٢- Ministry of Education, Qatar, Training and Career Development Department Regional Trining Centre: Departmental Prospectus, 1973-1974, PP. 13-14.

١١٣- Ibid, P P. 14 and 17.

١١٤- UNDP (ILO) op. cit., P. 10.

١١٥- Socknat, .. An Inventroy and Assessment of Employment oriented to the Human Rosources Development Programmes in the Gulf Area 1975, P. 7.

١١٦- UNDP (ILO) oP. cit., P. 11.

١١٧- وزارة العدل، إدارة الشؤون القانونية، قطر : قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧.

وانظر أيضاً : وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٦٩/٦٨، ص ٢٩٣ .

١١٨- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧٥/٧٤، ص ٣٠٨ .

١١٩- وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧٧/٧٦، ص ١٧٥-١٧٧.

١٢٠- UNESCO, Learning to be: The world of Edcuation today and tomorrow, 1972, PP. 190-191 .

١٢١- Cummins, J. W.Report on the Accounting Establishment and Organization of the Government of Qatar, 1955, P. 2 (para. 6)

١٢٢- عبدالبديع صقر، مرجع سابق، ص ٢٤ .

١٢٣- معارف قطر، نظام مدارس قطر الرسمية، صدق سمو حاكم قطر المعظم على هذا النظام بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤/١١/٢٣ م، غير منشور .

١٢٤- معارف قطر، مذكرة رقم (٢٢) بتاريخ ٢٤ ديسمبر١٩٥٥، غير منشور .

١٢٥- UNESCO. World Survey of Edcuation, Vol. 2, 1958, P. 1239.

١٢٦- معارف قطر، مذكرة رقم (١) بتاريخ ٢ أكتوبر١٩٥٧، غير منشور .

١٢٧- أسماء وفترات وجنسية مديري التعليم الذين توالوا منذ عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٦٤ :

عبدالبديع صقر (مصري)

من ١٩٥٤ - ١٩٥٧ .

عبدالله عبدالدايم (سوري)

من ١٩٥٧ - ١٩٥٨ .

عبدالرحمن سمرة (مصري)

من ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

مصطفى مراد الدباغ (أردني)

من ١٩٥٩ - ١٩٦١ .

عبد الرحمن عطبة (سوري)

من ١٩٦١ - ١٩٦٣ .

من ١٩٦٣ - ١٩٦٤ .

كمال ناجي (مصري)

من ١٩٦٤ - ١٩٧٩ .

المصدر : معلومات مستقاة من إدارة شؤون الموظفين بوزارة التربية والتعليم، قطر .

١٢٨- Hay. R. Sir, The Persian Persian Gulf States, Washington, 1959 P.31.

١٢٩- جان جاك بيريي، الخليج العربي، ترجمة نجدة ماهر وسعيد الغز، (بيروت : منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٩) ص ١٧٧-١٧٨ .

وانظر أيضاً : وزارة التربية، قطر، مجلة التربية، العدد ٢، أغسطس م١٧، ص ٤ .

١٣٠- أخذ رئيس التعليم مشورة الشيخ المعروف محب الدين الخطيب، صاحب المكتبة السلفية في القاهرة .

١٣١- Al-Kobaisi, a., Op. Cit., P. 122.

١٣٢- Ibid., P. 123.

١٣٣- إبراهيم أبو ناب، قطر، قصة بناء دولة، ١٩٧٧، ص ٢٦ - ٢٨ .

١٣٤- Mitchell, R. P. The Society of Muslim Brothers, London, 159.

١٣٥- مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص ١٩٥.

١٣٦- المرجع السابق، ص ٢٧٠.

١٣٧- معارف قطر، قطر، مذكرة صدرت بأمر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، رئيس لجنة التعليم بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٧، غير منشورة .

١٣٨- الدكتور عبدالله عبدالدايم (سوري الجنسية) عين مديراً للتعليم في قطر من عام ١٩٥٧ إلى ١٩٥٨.

١٣٩- Ismael, T. Y. The Arab Left, New York, 1976. P. 33.

١٤٠- معارف قطر، قطر، مذكرة رقم ٤/٥/١٩٦٣ بتاريخ ١٩/٧/١٣٧٧هـ (١٩٥٨م)، غير منشورة .

١٤١- معارف قطر، قطر، مذكرة رقم ٤/٥/٣٠٨٧ بتاريخ ٩/١٠/١٣٧٧هـ (١٩٥٨م) .

الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني هو أخو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وقد أدار وزارة التربية في قطر من ١٩٥٧/١٩٥٨ إلى ٧٥/١٩٧٦، وقد توفي عام ١٩٧٦م .

١٤٢- Al-Kuwari, A. K. Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates : Patterns of Allocation and Impact on Economic Development. Ph. D. Theiss submitted to Durham University, 1974, P. 154.

١٤٣- مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص ١٩٧-١٩٨ .

١٤٤- UNESCO. Inteional Year Book of Education, Vol. XXV, 1963, P. 309.

١٤٥- دولة قطر، وزارة العدل، إدارة الشؤون القانونية، مجموعة قوانين قطر ١٩٦١-١٩٨٥، المجلد الأول، ص ٥٢.

١٤٦- المرجع السابق، المجلد الثاني، ص ٨٥٤.

١٤٧- المرجع السابق، المجلد الرابع، ص ١٨١٥ .

١٤٨- المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٣.

١٤٩- وزارة المعارف، قطر، مذكرة رقم ٤ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٦٤ .

١٥٠- Al-Hafidh, N. Qatar Eductional Profile. UNESCO Regional Office for Edcuation in the Arab Countries, Beirut, 1973, P. 54

١٥١- وزارة التربية والتعليم، أنظمة المدارس القروية، الطبعة الثانية، ١٩٧٤، ص ٤ .

١٥٢- وزارة التربية، قطر، تقرير عن المدارس القروية، ٥ ديسمبر ١٩٧٤، ص ١٦-١٩ .

١٥٣- وزارة التربية والتعليم، مذكرة رقم ١٩٤٦٩ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤، صدرت من المدير العام لوزارة التربية .

١٥٤- عبدالبديع صقر، مرجع سابق، ص ١٩ و ٢٤ .

١٥٥- المرجع السابق، ص ١٩ .

١٥٦- Al-Kuwari, A. K. Op. Cit., P. 81.

١٥٧- وزارة التربية، قطر، التقرير السنوي ١٩٦٤/٦٣، ص ٢١-٢٢ .

١٥٨- Al-Kuwari, A. K., op. cit., PP. 152-155.

١٥٩- جامعة قطر، النشأة والتطور، د. محمد إبراهيم كاظم، مطابع الدوحة الحديثة، ص ٢، ٣، ٥، ٧ .

١٦٠- القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧، دولة قطر، وزارة العدل، إدارة الشؤون القانونية، مجموعة قوانين قطر، ١٩٦١-١٩٨٥م، المجلد الثاني .

١٦١- جامعة قطر، النشأة والتطور، والمرجع السابق، ص ٧ .

١٦٢- جامعة قطر، إدارة الشؤون الثقافية، قسم الإحصاء والمعلومات، التقرير الإحصائي السنوي للعام الجامعي ١٤٠٧هـ/١٤٠٨هـ - ١٩٨٧/١٩٨٨، ص ٢٧ .



الفصل السادس

تطور الأوضاع التعليمية في مشيخات الساحل العُماني

حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

الفصل الثالث

تطور الأوضاع التعليمية في مشيخات الساحل العُماني حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

تمثل الأوضاع التعليمية في إمارات الساحل العُماني من بداية هذا القرن وحتى قيام دولة الاتحاد نموذجاً لكيفية مواجهة التحديات، كما تعطي صورة حقيقية لوعي بعض فئات المجتمع بأهمية التعليم، ذلك الوعي الذي سبق الامكانات المتاحة لها داخل المشيخة، مما دفع العديد من الطلاب للسفر بحثاً عن العلم متى ما تسنى لهم ذلك، فمنهم من سافر إلى الأزهر الشريف وتخرج منه مع بداية العقد الثالث من هذا القرن، ومنهم من سافر إلى الهند، وآخرون ارتحلوا إلى الكويت وقطر والبحرين، وغيرهم ممن سافر إلى البلدان العربية والأجنبية[1].

ويظهر الوعي بأهمية التعليم في قيام العديد من التجار في تحمل تكاليف إنشاء المدارس والإنفاق عليها، وتحمل تكاليف سفر الطلاب وإقامتهم على الرغم من قلة الدخل في بداية هذا القرن[2].

وتتيح لنا دراسة تاريخ التعليم في إمارات الساحل، الاطلاع على مواحل تطور التعليم من خلال الاحتكاك الثقافي الذي ساد منطقة الخليج العربي، إذ أن معظم المدرسين الأوائل الذين تحملوا مسؤولية التعليم في بداية هذا القرن قدموا من العراق وشبه الجزيرة العربية[3].

وتعطي أوضاع التعليم في الساحل العُماني - إلى ذلك - صورة للتعاون العربي في أفضل حالاته، إذ تحملت مصر والكويت وقطر الكثير من الأعباء في سبيل نشر التعليم في هذا الجزء من الوطن العربي.

ولا يخفى على الدارسين صعوبة معالجة تاريخ هذه المرحلة لندرة المصادر التي تتناول هذا الموضوع، يضاف إلى ذلك أن معظم الباحثين اعتمدوا على روايات شفوية لرواد التعليم في إمارات الساحل.

جاء تطور التعليم في إمارات الساحل في بداية هذا القرن امتداداً طبيعياً لنهضة اقتصادية في مطلع القرن العشرين. فقد انتعش الوضع الاقتصادي نتيجة انتعاش تجارة

اللؤلؤ بين إمارات الساحل والهند، وكذلك ارتباط الخليج بعد عزلة طويلة بالحركة الثقافية في مصر وبلاد الشام، وذلك إن فتح قناة السويس عام ١٨٦٩، وازدياد نشاط خطوط الملاحة البريطانية القادمة من لندن عبر قناة السويس إلى بومباي، ثم منها إلى دبي أثناء رحلاتها في الخليج قد أعاد ارتباط الخليج بمصر والشام بعد عزلة دامت ثلاثة قرون[٤].

وبالرغم من أن الخليج لم تكن به طباعة قبل الحرب العالمية الأولى، فإن الكتب والمطبوعات العربية قد تدفقت عليه من القاهرة مع السفن التجارية إلى الخليج، وكذلك الجرائد اليومية والمجلات الأدبية، وبدأت المراسلات البريدية من البراعم النامية في الساحل إلى الأدباء والكُتّاب العرب في الخارج.

وهكذا بدأ وعي أدبي وسياسي بين الجماعات المثقفة في الإمارات، ولقد كان لانتظام الرحلات الملاحية نصف الشهرية بين دبي وبومباي عام ١٩٠٢ أثره في هذه النهضة الثقافية، كما كان فتح الخط الصحراوي بين بغداد ودمشق عام ١٩٢٤ شرياناً جديداً إلى الخليج، ونجد كثيراً من أعداد مجلة الفتح التي كان يصدرها في القاهرة الأديب والمفكر الإسلامي محب الدين الخطيب، تصل إلى الساحل عن طريق البصرة[٥]، وكانت هذه المجلة واسعة الانتشار بين المثقفين في الخليج، وكان لها مشتركون عديدون في الساحل، ومع هذا الطريق الصحراوي جاءت المجلات والكتب اللبنانية والسورية والفلسطينية والعراقية. واتسع انفتاح الإمارات على أخبار الانتفاضات العربية، وأحداث الحركة الفكرية والأدبية الحديثة في الأقطار العربية.

ومن عوامل النهضة الثقافية الدور الذي لعبته بومباي منذ نهاية القرن التاسع عشر وما بعد ذلك في نقل صورة عن الحياة الغربية والحضارة الأوروبية إلى منطقة الخليج. وتطورت بومباي ونمت في تلك الفترة بعد مرور قرنين عليها منذ نشأتها على يد البريطانيين من قرية صغيرة إلى مدينة حديثة، ولقد ظلت بومباي المركز الرئيسي للعلاج الطبي لأهل الخليج حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى يومنا هذا لا يزال الجيل القديم يفضل العلاج في بومباي عن السفر إلى لندن أو غيرها من دول الغرب، وبالإضافة إلى هذا كانت بومباي السوق الرئيسية لتجارة اللؤلؤ، حيث يلتقي هناك في كل موسم تجار اللؤلؤ الأغنياء من جميع إمارات الخليج من الكويت حتى رأس الخيمة.

وقد أصبح لبعض التجار العرب في الخليج مراكز ثابتة في بومباي وحصلوا على بعض التوكيلات من الشركات الهندية والبريطانية، وتكون في بومباي مجتمع عربي صغير،

وقد أصبح لبعض التجار العرب في الخليج مراكز ثابتة في بومباي وحصلوا على بعض التوكيلات من الشركات الهندية والبريطانية، وتكون في بومباي مجتمع عربي صغير، ومن أبرز عائلاته آل بسام وآل إبراهيم وآل القصيبي وآل زينل، وقد استطاع محمد بن زينل بالتعاون مع إخوانه التجار العرب في بومباي [٦] ، وكان لقاء التجار العرب في بومباي مدرسة سياسية وأدبية خاصة، حيث يقضي كثير من الأحرار والمفكرين بعض الوقت في بومباي.

في هذه المدينة قضى طالب باشا النقيب بعض سنوات حياته حينما نفاه البريطانيون عام ١٩١٥ من العراق، وكذلك في بومباي قضى عبد الوهاب الزياني فترة من حياته بعد أن نفي من البحرين عام ١٩٣٢، وقد زار بومباي والتقى مع هذه الجالية العربية كثير من المفكرين والمصلحين العرب مثل رشيد رضا عام ١٩١٢، وحافظ وهبة عام ١٩١٣، ومحب الدين الخطيب عام ١٩١٥، وأمين الريحاني عام ١٩٢٣، وعبد العزيز الثعالبي عام ١٩٢٣وعام ١٩٣٦ [٧] . وكان هؤلاء المفكرون العرب ضيوفاً على هؤلاء التجار الأثرياء العرب في بومباي، وكانت زياراتهم مناسبات أدبية وقومية تلقى فيها الكلمات وتناقش القضايا الإسلامية والعربية والشؤون الفكرية والأدبية.

وفي تلك الفترة كانت توجد في بومباي مطبعة عربية تقوم على طبع كتب التراث العربية وخصوصاً القرآن والحديث، وكان نظام حيدر اباد، التي طبعت عدداً كبيراً من الكتب الدينية وكتب التراث [٨]. وقد زودت مطبعة الجامعة العثمانية في حيدر اباد إلى جانب مطابع القاهرة تجار اللؤلؤ والمعلمين في الخليج بالكتب العربية التي لا تزال حتى يومنا هذا في المكتبات الخاصة في بيوت هذا الجيل القديم في الإمارات، وقد تم شراء هذه الكتب المطبوعة في حيدر اباد والقاهرة في مكتبات بومباي، وكانت في بومباي ثلاث مكتبات لبيع هذه الكتب العربية، وقد وجد الشيخ مانع بن راشد تسهيلات طبع خريطة المغاصات في مطبعة بومباي العربية عام ١٩٤١ [٩].

وقد كان لهذه الثقافة العربية الجديدة لدى طبقة تجار اللؤلؤ الأثرياء أثرها في استجاباتهم لدواعي النهضة التي تحركت في جسد الأمة العربية، وكان التعبير عن هذه المشاعر والأفكار الاصلاحية متمثلاً في رعاية هؤلاء التجار للتعليم وإنشائهم المدارس.

وينقسم تطور التعليم في إمارات الساحل إلى فترتين، تغطي الأولى تعليم المطاوعة من عام ١٩٠٥ وحتى عام ١٩٥٣، بينما تغطي الفترة الثانية التعليم النظامي الحديث من عام ١٩٥٣-١٩٧١

فترة ما قبل التعليم النظامي

(١٩٠٥ - ١٩٥٣)

الفترة الأولى :

تمتد هذه الفترة من عام ١٩٠٥ تاريخ افتتاح أول مدرسة في هذا القرن وحتى بداية التعليم النظامي عام ١٩٥٣.

نشأة المدارس :

يختلف الباحثون الذين تعرضوا لمسيرة التعليم في إمارات الساحل سواء كان ذلك في كتبهم أم في مقالاتهم الصحفية حول تاريخ افتتاح أول مدرسة في القرن العشرين.

يرى أحد الباحثين[١٠] أن إمارات الساحل قد شهدت افتتاح ثلاث مدارس، هي التيمية في الشارقة، والأحمدية في دبي، ومدرسة ثالثة - لا يذكر اسمها - في أبوظبي، وكان ذلك عام ١٩٠٣، ويضيف الباحث أن المدرسة الأولى - التيمية - قد افتتحها تاجر اللؤلؤ علي المحمود في منطقة الحيرة، وضمت هذه المدرسة مائتي طالب من الشارقة، ومائة وعشرين طالباً من أبناء رأس الخيمة وأم القيوين[١١]. وقد أقام طلاب هذه الإمارات الثلاث في القسم الداخلي للمدرسة حيث تحمل (علي المحمود) منشئ المدرسة نفقات تعليمهم، أما المدرسة الثانية - الأحمدية - فقد افتتحها تاجر اللؤلؤ محمد بن أحمد دلموك في دبي، وفيها تحمل الطلاب بعض المصروفات، وقام بالتدريس فيها علماء من الأحساء في السعودية والزبير في العراق، والمدرسة الثالثة هي التي افتتحها التاجر خلف بن عتيبة في أبوظبي، وقام بتدريس طلابها عبد اللطيف بن إبراهيم وأحد أفراد عائلة آل مبارك من علماء الأحساء[١٢].

ويتحدث باحث آخر [١٣] عن بداية التعليم فيقول إن تلك البداية قد تزامنت مع افتتاح المدرسة التيمية في الشارقة، وذلك في عام ١٩٠٠ [١٤]. وهو حين يتحدث عن بداية التعليم لا عن تطوره، فكأنه ينفي وجود تعليم سابق لعام ١٩٠٠، هذا مع العلم أن بعض الأدلة تشير بوضوح إلى أن التعليم قد سبق ذلك التاريخ، إذ أن العديد من العلماء في شبه الجزيرة العربية ومن المواطنين قد عاشوا على أرض إمارات الساحل وساهموا في نشر الوعي الديني، وعملوا في القضاء، ومارسوا نوعاً من التدريس من خلال تحفيظ القرآن الكريم. فقد ورد في كتاب «عنوان المجد في تاريخ نجد» [١٥]، أنه مع قدوم الحملة الإنجليزية في عام ١٨١٩ تواجد في إمارة رأس الخيمة علماء من نجد، منهم الشيخ علي بن حسين بن الشيخ محمد عبد الوهاب وأخوه عبد الرحمن، والشيخ العالم عبدالله بن مزروع، والشيخ العالم أحمد بن سرحان، والشيخ القاضي إبراهيم بن سيف، والشيخ القاضي عبد الله الوهيبي وآخرون غيرهم، ومن المواطنين ظهر الشيخ العالم عبدالله بن عمران وابنه أحمد بن عبد الله بن عمران الذي وجدت في منزله مخطوطات في الفقه لبعض العلماء [١٦].

وقد ذكر باحث آخر في إحدى المقابلات الصحفية أن أول مدرسة قد افتتحت في عام ١٩٢٤ [١٧]، ثم أضاف إنه قد تلقى التعليم وختم القرآن الكريم في الكُتّاب الذي كانت تديره إحدى المطوعات، وكان ذلك عام ١٩١٠ [١٨]. وفي حديث هذا الباحث تناقض واضح، إلا إذا كانت لديه رؤية خاصة في تحديد مفهوم المدرسة.

ولعل من أهم ما كتب عن التعليم في إمارات الساحل المتصالح في بداية هذا القرن ما كتبه محمد علي المحمود التميمي في جريدة الاتحاد [١٩]، إذ يؤكد أن أول مدرسة في القرن العشرين كانت تلك التي افتتحها الشيخ علي المحمود التميمي في الشارقة في عام ١٣٢٥هـ الموافق ١٩٠٥م [٢٠]، وقد عرفت هذه المدرسة باسم التيمية المحمودية، وهي غير التيمية التي افتتحت في الحيرة في الأربعينيات من هذا القرن.

ويرجع السبب في تسميتها «بالتيمية المحمودية» إلى أن المشرف على المدرسة ومديرها الشيخ عبد الكريم بن علي البكري كان يأخذ بأقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في الأحكام

والعقائد، وهكذا تركب اسم المدرسة من اسمين «التيمية المحمودية» الأول نسبة إلى ابن تيمية والثاني إلبى اسم صاحبها ومنشئها[٢١].

وقد استمرت المدرسة التيمية المحمودية لمدة ستة عشر عاماً، وكانت تقدم لطلابها الطعام والكساء والكتب والمأوى، وبلغ عدد طلابها ثلاثمائة طالب، الوافدون منهم يزيدون على المائة تقريباً والباقون من المواطنين[٢٢].

وتوالى افتتاح المدارس في الشارقة، ففي عام ١٩٣٠ افتتح محمد علي المحمود مدرسة «الإصلاح» وكانت رسوم المدرسة زهيدة يدفعها من استطاع من الطلاب، أما الفقراء واليتامى فكانوا معفيين من تلك الرسوم، وقام بالتدريس فيها أحمد محمد بو رحيمة ومحمد بن جمعة المطوع، ثم سميت المدرسة بعد ذلك «بالإصلاح القاسمية»، وأخيراً عرفت بمدرسة «القاسمية» في الخمسينيات من هذا القرن، كما أنشأ مبارك بن سيف الناجي بالتعاون مع سالم بن علي العويس، وعلي بن عبد الله العويس المدرسة «التيمية» في الحيرة. وقد تعهد علي العويس بالقسم الأكبر من تكاليف المدرسة. وكان يديرها الشيخ مشعان بن ناصر لامنصور، واستمرت تلك المدرسة سنتين (١٩٤٧ . ١٩٤٨) في منزل أميرة الحيرة محمد بن ماجد، انتقلت بعدها إلى منزل آخر تملكه والدة عبد الله بن ناصر العويس.

أما في إمارة دبي فقد كانت أول مدرسة هي «الأحمدية» وقد بدأ أحمد بن دلموك بإنشاء هذه المدرسة، وأكمل بناءها ابنه محمد، وكان ذلك عام ١٩١٠[٢٣]. وكانت المدرسة تحت إدارة عبد الله المزين، ومن مدرسيها: أحمد بن عبد العزيز المبارك الذي أدار إحدى الحلقات الدراسية في العلوم الشرعية، وبلغ عدد طلابه ستة عشر طالباً[٢٤]. وفي الطابق العلوي للمدرسة كان الطلبة يسجلون على مقاعد، والدراسة تنقسم إلى صفوف. وكان معلموها من الزبير في العراق ومن المواطنين، وكانت رسومها حوالي روبية أو روبيتين في الشهر (أي ما يعادل ريال أو ريالين قطريين).

وافتتح التاجر سالم بن مصبح آل حمودة مدرسة «السالمية» في عام ١٩٢٤ في ديرة. وقدمت هذه المدرسة لطلابها مادتي الحساب ومسك الدفاتر، مما شكل إضافة جديدة للمنهج لم

تكن متوفرة في غيرها من المدارس. وفي عام ١٩٢٦ افتتح التاجران محمد بن عبيد البدور وبن سيف السركال مدرسة «السعادة»[٢٥]. وبعد ذلك بعام، أي في عام ١٩٢٧، افتتحت المدرسة «الفلاحية» التي أنفق عليها محمد علي زينل.

وفي أواخر العشرينات من هذا القرن (١٩٢٨-١٩٢٩) شهدت إمارات الساحل فترة من الكساد في تجارة اللؤلؤ، مما اضطر التجار إلى التوقف عن تمويل الكثير من هذه المدارس، فأغلقت أبوابها. وعاد الكثير من المدرسين إلى بلادهم. وبعد تحسن أحوال التجار في نهاية الثلاثينات أعيد افتتاح العديد من تلك المدارس، وكان الجيل الذي تلقى تعليمه في العقدين الأولين من هذا القرن دعامة التعليم في المدارس التي أعيد افتتاحها[٢٦].

ولم يقتصر التعليم في هذه الفترة (١٩٠٥-١٩٥٣) على المدارس التي سلف ذكرها، بل إن كثيراً من العلماء قد اتخذ من منزله أو من أحد المجالس مكاناً لنشر التعليم دون أن يكتسب ذلك المكان اسماً مدرسياً، كما كان حال المدارس الأخرى. ومن هؤلاء العلماء: الشيخ يحيى اليماني في فريج السوق في الشارقة، والشيخ عبد المحسن النجدي في حي آل بومهير (المجرة حالياً). وفي أم القيوين تولى الشيخ عبد الرحمن عتيق تعليم المواطنين، كما قام بكتابة العقود والاتفاقيات الشرعية وحظي بشهرة بين الأهالي في تلك الإمارة[٢٧].

نماذج من المدارس

سوف نعرض فيما يلي لمدرسة واحدة في كل من الشارقة ودبي من مدارس فترة ما قبل التعليم النظامي (١٩٠٥-١٩٥٣):

«التيمية المحمودية» في الشارقة:

ذكرنا سابقاً أن هذه المدرسة قد تم افتتاحها في عام ١٩٠٥، وقد أسسها وقام بتمويلها التاجر علي بن محمد بن علي المحمود. وكانت الدراسة فيها مختلطة. ولم يقتصر الاختلاط على المدرسة التيمية، بل إن كثيراً من المدارس كانت تسمح به حتى سن معينة، غالباً ما تكون سنة السابعة - وقد وفرت المدرسة لطلابها السكن والكساء إلى جانب الكتب والقرطاسية، كما

كانت الدراسة مجانية ومقسمة إلى فترتين: الأولى صباحية والثانية مسائية، وقد بنيت المدرسة من الطين وكان بها سبعة فصول. وكان الطلاب يفدون كل صباح وبيد كل منهم فطوره. وكان بالمدرسة طابور للصباح وتفتيش على الطلبة من ناحية النظافة والنظام، ولم يكن بالمدرسة كراسي أو طاولات، بل كان التلاميذ يجلسون على الأرض، وأما اليوم الدراسي، فكان يتكون من فترتين : الأولى صباحية يتعلم فيها التلاميذ أربع حصص، والثانية بعد الظهر، وخصص لها حصتان. وكان الحرص شديداً على أن يعود الطلاب إلى بيوتهم قبل غروب الشمس.

مدرسة الأحمدية بدبي :

شكلت مدرسة «الأحمدية» في دبي تحولاً بسيطاً من نمط المدارس السائد في أوائل هذا القرن. وجاء التحول عن طريق المنهج. إذ شمل التدريس مواد الأدب والفقه والنحو والتفسير، بالإضافة إلى ما هو متعارف عليه من تحفيظ القرآن الكريم وتعليم القراءة والكتابة والحساب والخط. ومما يؤكد تقدم العلوم في هذه المدرسة أن أحد تلاميذها وهو الشيخ أحمد الشيباني في الشارقة أثناء تلقيه التعليم في الأحمدية [٢٨]. كما أن بعض الفصول في مدرسة «الأحمدية» كانت مخصصة للكبار مثل الخطباء وأئمة المساجد. وقد بلغ عدد طلاب المدرسة حوالي ثلاثمائة (٣٠٠) طالب يقوم كل قادر منهم بدفع رسوم دراسية من روبية إلى روبيتين في الشهر، وإذا لم يستطع دفع الرسوم يتم قبوله. أما رواتب المدرسين فقد بلغت من ٣٠ إلى ٦٠ روبية في الشهر وكان شيوخ دبي من آل مكتوم يساهمون في دفع الرواتب[٢٩].

المطوع ونظام المطاوعة :

تشابه التعليم في إمارات الساحل المتصالح في أوائل هذا القرن مع التعليم في كثير من البلدان العربية، وإذا كان التعليم في معظم البلدان العربية قد عرف باسم الكتاتيب، فإن التعليم في إمارات الساحل قد عُرف باسم المطاوعة. أما المطوع، فإنه اسم يُطلق على من يقوم بمهنة التدريس ومكان التدريس أيضاً.

يقوم نظام المطاوعة على جهد فرد، وهو المطوع الذي يحاول تحفيظ القرآن الكريم لدارسيه على اختلاف أعمارهم وقدراتهم، وبطبيعة الحال لم تكن العملية التربية بالتعقد الذي نشهده

حالياً، سواء من حيث الأنظمة والقوانين أم من حيث المناهج وطرق التدريس. فالمناهج أو المواد الدراسية لم تخرج عن تحفيظ القرآن الكريم وتعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. أي بتعابير اليوم التربوية كانت تلك المناهج أشبه ببرامج محو الأمية. ولما لم يكن هناك كتب معينة أو مناهج مقررة، فإن ما يدرسه الطلاب اعتمد بشكل أساسي على ما يقرره المطاوعة. فبعضهم كان يكتفي بتدريس المواد المذكورة أعلاه، وقد يقوم آخرون بالتوسع في تدريس القرآن الكريم من تفسير وفقه. كما كان مادة القراءة والكتابة تشمل تعليم الخط. وهذا المنهج كان كافياً في تلك الفترة لأن الهدف من التعليم لم يكن للحصول على الوظائف المدنية المختلفة، كما لم تكن الحياة ونمط المعيشة ووسائل الحصول على الرزق بحاجة إلى علوم أخرى.

وانسجم الوضع التربوي مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بداية هذا القرن، فقد اعتمد معظم السكان على الغوص وراد اللؤلؤ كمصدر أساسي للدخل. وتميزت وسائل الإنتاج ببدائيتها، أما دخل الأسرة فكان لا يكاد يكفي الاحتياجات الأساسية لأفرادها. وبالنسبة للوضع الاجتماعي فإن علاقات الأفراد اتسمع بالألفة والتعاون والتجانس، كما اتصفت بالبساطة وخلوها من التعقيد. وكنتيجة لنمط الحياة وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي سادت العقود الأولى من هذا القرن. فإن علاقة المطوع بالدارس لم تكن كما هي عليه الآن. فقد خرجت تلك العلاقة من قاعة الدرس إلى المجتمع الخارجي. وكانت تشمل متابعة شؤون الطالب في البيت والشارع. وكان المطوع يتابع الإشراف على تربية الطالب الدينية والخلقية. وفي حال غياب أحد الطلاب، فإن المطوع كان يرسل من يبحث عنه ويحضره إلى قاعة الدراسة. كما امتازت علاقة المطوع بالمجتمع بالود والألفة والتقدير، فأولياء أمور الطلاب وأعيان المجتمع وشيوخ القبائل كانوا يكنون التقدير للمطوع ويستدعونه إلى مجالسهم، وتعددت الأدوار للمطاوعة، فبعضهم كان يمارس دور المدرس والمربي والقاضي وإمام المسجد وخطيبه. وكانت تلك الأدوار تلقي الاستحسان والرضا في نفوس أفراد المجتمع. أما المطوع فقد كان يعتبر ما يقوم به رسالة وخدمة للمجتمع دافعها تعليم الآخرين كل ما يتعلق بأمور دينهم.

الحياة الثقافية والفكرية في فترة ما قبل التعليم النظامي

(١٩٠٥ - ١٩٥٣)

اقتصر النشاط الثقافي في إمارات الساحل منذ بداية تعليم المطاوعة وحتى بداية التعليم النظامي على بعض المهرجانات المدرسية في آخر العام الدراسي.

كما شهدت إمارة الشارقة افتتاح مكتبة وطنية في عام ١٩٣٤، وذلك حين ساهم إبراهيم المدفع وعبد الله المحمود والأدباء مبارك بن سيف وعبدالله المطوع وغيرهم في تأسيسي المكتبة الوطنية[٣٠]. وقد تم افتتاح مكتبة أخرى في قصر الحاكم سميت بمكتبة القاسمية، ثم تأسس في الخمسينيات أحد النوادي على شاطئ البحر وأطلق عليه «نادي العروبة»، وأيضا شمل النشاط الاطلاع على بعض الجرائد والمجلات التي كانت تصل دبي مثل جريدة الأهرام وفلسطين ومجلة الهلال والمختار. وفي هذا النادي وتلك المكتبات كان المواطنون يطلعون على أخبار الوطن العربي.

ومع أن البريطانيين حاولوا عزل هذه المنطقة عن باقي البلاد العربية، إلا أن الصحف والمجلات التي كانت ترد إلى الساحل لعبت دوراً كبيراً في زيادة وعي الأهالي بالأحداث الدولة والانتفاضات العربية. وقام التجار الذين يزورون البحرين وبومباي بنقل الأخبار. ولكن السفر في هذه الأوقات كان يستغرق وقتاً طويلاً، فكان التغيرات لذلك بطيءة ومحدودة الأثر بالنسبة لعدد قليل من السكان في المدن الساحلية للإمارات. وكما ذكرنا فقد أدى كساد تجارة اللؤلؤ إلى إغلاق كثير من المدارس، الأمر الذي سبب انحساراً في التوسع في التعليم. وبالإضافة إلى ذلك كان التعليم وقتذاك يغلب عليه الطابع الديني التقليدي.

وقد أسهمت الاتجاهات القبلية السائدة في الساحل المتصالح في بطء حركة النمو والتطور. وعلى كل الأحوال، فإن التغيرات التي حدثت في هذا الوقت خلقت نواة تطور في الفكر والثقافة، ووضعت أسس التقدم التعليمي والوعي الاجتماعي والسياسي الذي سنراه ينبعث بعد الحرب العالمية الثانية وخلال فترة التعليم النظامي (١٩٥٣-١٩٧١) في إمارات الساحل.

ولقد كان من أهم المشكلات التي واجهت عرب الساحل ومنطقة الخليج موقفهم من الدولة العثمانية في أوائل القرن العشرين. ورغم أن نفوذ الدولة العثمانية لم يمتد إلى الإمارات بل توقف عند قطر والأحساء، فإن مجرد تفكير أهل الإمارات في هذه القضية أكبر دليل على أنه كان يهمهم ما يشغل بال إخوانهم من العرب في سوريا ومصر والعراق. ولقد كان يغلب على فكر المثقفين من أبناء الإمارات الشعور بالوحدة الدينية أكثر من الاتجاهات القومية في ذلك الوقت، ولقد عاش عرب إمارات الساحل في إطار الفكر الديني أكثر من الاتجاهات القومية في ذلك الوقت، ولقد عاش عرب إمارات الساحل في إطار الفكر الديني التقليدي الذي يقسم العالم إلي دار الإسلام وغيرهم من المخالفين. وكانت بلادهم أول البلاد العربية التي واجهت تعديات البرتغال الصليبية، ثم ورثت هذا عنهم في صورة متوارية البريطانيون، حينما قدموا في مسوح التجار والمحافظين على أمن البحار ومحاربة تجار الرقيق[٣١].

فترة التعليم النظامي في إمارات الساحل

(١٩٥٣ - ١٩٧١)

تمتد هذه الفترة من عام ١٩٥٣ وحتى قيام دولة الاتحاد عام ١٩٧١، وهي فترة التعليم النظامي الحديث في الإمارات، والمقصود بالتعليم الحديث أن العملية التربوية قد خرجت من نطاق نظام المطاوعة في كل ما يتعلق بها من : مناهج، كتب دراسية، مستوى المدرسين وتأهيلهم، نظام الامتحانات والشهادات، المراحل التعليمية، البناء المدرسي والتمويل. وقد شهدت العملية التربوية نوعاً من الاستقرار والإشراف لم تعرفه من قبل، وذلك لأن دائرة التعليم الكويتية والقطرية والبعثات المصرية ولاحقاً دائرة التعليم بأبوظبي أصبحت هي المسؤولة عن النشاط التربوي والتعليمي.

ومنذ بداية هذه الفترة وحتى اكتمال المراحل التعليمية الثلاث في عام ١٩٦٢، فإن التعليم قد تطور من حيث الزيادة في عدد الطالب والفصول والمدرسين والمدارس. ويظهر الجدول هذا التطور :

جدول رقم (١)

تطور التعليم بين عامي ١٩٥٣/١٩٥٤، وعام ١٩٦١/١٩٦٢ [٣٢]

السنة	عدد الطلاب	الفصول الدراسية	الهيئة التعليمية	عدد المدارس
١٩٥٤/٥٣	٢٣٠	المرحلة الابتدائية	٦	١
١٩٦٢/٦١	٣٨٦١	٩٦	١٢٦	١٩

وازداد الإقبال على التعليم منذ اكتمال المراحل التعليمية الثلاث وحتى قيام دولة الاتحاد عام ١٩٧١ فخلال هذه السنوات ارتفع عدد الطلاب من الجنسين ارتفاعاً كبيراً، كما ارتفع عدد المدرسين والمدارس والفصول. ويظهر الجدول رقم (٢) الوضع التعليمي سنة قيام الاتحاد من حيث الطلاب والفصول والمدارس والمدرسين

جدول رقم (٢)

الوضع التعليمي في دولة الاتحاد عام ١٩٧١ [٣٣]

الطلاب			الفصول			المدارس			المدرسين		
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
٢١٧٧٠	١١٠٩٢	٣٢٨٦٢	٦٦٩	٣٢٣	١٠٠٢	٤٢	٣١	٧٣	٩٥٥	٦٣٠	١٥٨٥
					+			+			
			فصول مختلفة		٢٢	مدرسة مختلطة		١			
					١٠٢٤			٧٤			

وبمقارنة الجدول رقم (٢) مع الجدول رقم (١)، نجد أن عدد الطلبة قد ارتفع من ٣٨٦١ إلى ٣٢٨٦٢ خلال تسع سنوات، أي أنه تضاعف حوالي تسع مرات، كما تضاعف عدد المدرسين حوالي ثلاث عشرة مرة، وتضاعف عدد المدارس حوالي أربعة أضعاف في نفس الفترة، وتظهر هذه الأرقام أن التعليم قد أصبح مطلباً شعبياً، وأن الدولة قد استجابت من خلال بناء المدارس وتعيين المدرسين.

وسوف نعرض في الصفحات التالية لتطور التعليم في معظم إمارات الساحل.

الشارقـــة :

سوف نجد في الدراسة المستفيضة لتطوير التعليم في بعض الإمارات ذات الكثافة السكانية النسبية، مثل الشارقة ودبي وأبوظبي، أمثلة واضحة على المجهودات التي قام بها الشيوخ والطلاب والمعلمون والأدباء والأهالي. كما أن ذلك سيقدم لنا بياناً أوضح بالمساعدات التي قدمتها الدول العربية. وقد كانت الشارقة رائدة في ميدان التعليم الحديث، فبعد الحرب العالمية الثانية أعاد محمد علي المحمود افتتاح مدرسة والده «الإصلاح المحمدي» في الشارقة. وكانت هذه المدرسة قد أغلقت بعد تدهور تجارة اللؤلؤ. وقد موّل هذه المدرسة الشيخ سلطان بن صقر وأصبحت هذه المدرسة تُسمى «المدرسة القاسمية»، وكان محمد بن علي مديراً لها [٣٤].

وقد شاعت في الشارقة لعبة كرة القدم بين طلاب المدرسة، واستفاد الطلاب من مشاهدة اللاعبين البريطانيين في القاعدة الجوية هناك. كما بدأ يزدهر في تلك الفترة إنشاء الأندية الرياضية والثقافية. وقد أنشيء النادي الثقافي في الشارقة عام ١٩٥١ وأدخل تعليم اللغة الإنجليزية في المدرسة القاسمية واستفاد طلاب كثيرون من الدروس الخصوصية. وكان يقدم هذه الدروس عدد من الهنود وبعض البريطانيين.

وفي محاولة لتطوير التعليم في الشارقة، وتيسيراً للطلاب للانخراط في مدارس الإعدادي في بلدهم بدلاً من الهجرة والسفر، أرسل الشيخ صقر بن سلطان حاكم إمارة الشارقة سكرتيره الخاص إبراهيم المدفع إلى الكويت عام ١٩٥٢، ليطلب عدداً من المعلمين. واستجابت الكويت لهذه الرغبة وقام عبد العزيز حسين مدير عام دائرة التعليم في الكويت بزيارة الشارقة ليدرس

الأمر بنفسه. وقد استقبل الأهالي وصوله بترحاب وحماس، وفي المدرسة القاسمية ألقى أحد الطلاب خطاب ترحيب بضيف البلاد باللغة الإنجليزية، وقد تأثر عبد العزيز حسين بما شهده في الشارقة .

وبوصول أول بعثة كويتية عام ١٩٥٣ إلى الشارقة بطلب من حاكم الإمارة بدأت الحركة التعليمية الحديثة في إمارة الشارقة، وتكونت البعثة من اثنين من المدرسين الفلسطينيين، هما مصطفى يوسف طه، وأحمد قاسم البوريني، وقامت الكويت بتزويد المدرسة بالكتب والقرطاسية ولوازم التلاميذ. واتبعت المدرسة المنهج الكويتي. وقسم التعليم إلى ثلاث مراحل، مدة كل منها أربع سنوات، هذه المراحل هي : الابتدائية والإعدادية والثانوية، وقد اكتملت المرحلة الابتدائية في ١٩٥٤، أي بعد عام من وصول البعثة الكويتية الإعدادية في عام ١٩٥٨م [٣٥].

بدأت مدرسة «القاسمية» عامها الأول بأربعة فصول للذكور، وفي عام ١٩٥٤ افتتحت مدرسة القاسمية للبنات، وبلغ عدد طلاب المدرستين في ذلك العام ١٩٠ طالباً، وقام بالتدريس في مدرسة «القاسمية للبنين» عدد من المواطنين، إضافة إلى أعضاء البعثة، وهؤلاء المواطنون هم : جاسم المدفع، عبد الله القيويني، علي راشد العويس، وعلي الغانم، وقسمت الدراسة فيها إلى فترتين : الأولى صباحية من الثامنة وحتى الثانية عشرة والنصف، والفترة الثانية من الثالثة وحتى الخامسة مساءً، وكان العام الدراسي يبدأ في منتصف سبتمبر وينتهي في أوخر مايو [٣٦].

اتبعت مدرسة «القاسمية» سياسة قبول كل من يفد إليها من الطلاب، وكانت إدارة المدرسة تقوم بتخمين سن الطالب، كما تقوم بإجراء امتحان بسيط لتحديد مستوى الطالب التعليمي حتى يتم التحاقه بالصف الذي يتناسب ومستواه، وشهدت المدرسة التحاق طلاب من دبي ومنطقة محضة في عُمان.

وشمل المنهج الدراسي المواد التالية: اللغة العربية وآدابها ، والاجتماعيات، والرياضيات، والعلوم، والتربية الفنية، والتربية البدنية، واللغة الإنجليزية، إضافة إلى الدين الإسلامي،

وتطلب هذا المنهج نوعاً جديداً من المدرسين، ومع أن التخصص بالمعنى الدقيق للكلمة لم يكن ذا أهمية في ذلك الوقت إلا أن التأهيل الأكاديمي كان ضمن ضرورة لابد منها لكل مدرسة، لأنه كان يقوم بتدريس جميع المواد [٣٧].

ولم تكتف الكويت بإرسال البعثة التعليمية عام ١٩٥٣ بل أنشأت بيتاً لطلبة الساحل وأبناء عُمان القادمين للدراسة في الكويت في العام الدراسي ١٩٥٤/٥٣، وفي العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ قامت البعثة الكويتية بافتتاح مدرسة ابتدائية في خورفكان، وفي نفس العام وبناء على طلب من الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة استجابت مصر أيضاً وأوفدت بعثة مصرية مكونة من اثنين من المدرسين، وتوالى افتتاح المدارس في الشارقة[٣٨].

وبانتهاء العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ أصبح التعليم الحديث في الشارقة وطيد الأركان[٣٩]. ودعي إلى الشارقة الطلاب الذين غادروا البلاد مبكرين إلى الكويت، وفي عام ١٩٥٧ أدى التلاميذ لأول مرة امتحان الصف الرابع الإعدادي، وفي العام الدراسي ١٩٥٩/٥٨ افتتح أول فصل ثانوي في المدرسة القاسمية، وفي نفس العام بدأت قطر تقدم مساعدتها التعليمية للساحل عامة[٤٠] ونمت المدرسة القاسمية وأصبح بها ثلاثمائة وخمسة وسبعون تلميذاً يعلمهم ستة عشر معلماً، منهم ثلاثة من قطر وثلاثة من الكويت وستة من مصر، وعين أحد أفراد بعثة الكويت مديراً للمدرسة، وأحد أفراد البعثة المصرية وكيلاً له.

وفي العام الدراسي ١٩٦١/٦٠ أقامت قطر مدرسة خاصة للمرحلة الثانوية في الشارقة، وسميت «مدرسة العروب» [٤١]، وفي نهاية هذا العام توجه ستة عشر طالباً من الشارقة إلى الكويت لإكمال الصفين الثالث والرابع من الدراسة الثانوية المتخصصة، وكانت هذه المجموعة فيما أرسلتها الكويت إلى جامعة القاهرة، وقد قبل أحدهم في الكلية العسكرية في مصر، وكان سفر هؤلاء الطلاب إلى القاهرة للدراسة الجامعية حدثاً هاماً، وقد تحمس لهذا الشباب الذي يدرس في القاهرة عدد من الأهالي وكونوا لجنة منهم لمساعدتهم، وتضم هذه اللجنة عمران تريم وسلطان بن علي العويس، وعمدران سالم العويس، وأنشأت هذه المجموعة صندوقاً لمساعدة الطلاب في الخارج، وقد قدم التاجر سلطان بن علي العويس الكثير للتعليم في ذلك الوقت، فبني مدرسة ابتدائية جديدة في الشارقة سماها «حطين»، وبنى بيوتاً للمعلمين في المدينة، كما

قدم بيوتاً للمعلمين في مدرسة خورفكان، وبنى مدرسة أخرى ابتدائية في الزيد، ومدرسة ثالثة في دبا ، وانتقل هذا الحماس في ميدان التعليم ليشمل القيام على نفقات سفر المرضى إلى الخارج، سواء في الدوحة أو في الكويت. قام بهذا العمل مجموعة من التجار في الشارقة ودبي، وقد تبرعت هذه المجموعة أيضاً بسيارة لنقل الطلاب من الأماكن النائية إلى مدارسهم بالشارقة، ومع أن الصفين، الثالث والرابع الثانوي كاناً موجودين في مدرسة العروبة، إلا أن الطلاب استمروا لسنوات قليلة يذهبون إلى الكويت لأداء الامتحان النهائي [٤٢].

صاحب تطور التعليم الحديث للبنين في إمارة الشارقة تطوراً ملحوظاً في تعليم البنات، وكان عام ١٩٥٤ بداية تعليم البنات مع وصول المدرسة الفلسطينية شريفة البعباع من الكويت، وافتتاح مدرسة «القاسمية للبنات» وتوالى وصول المدرسات من البعثة الكويتية، وأصبحت مدرسة «القاسمية للبنين» مركزاً لمدرسة البنات، وانتقلت الأولى إلى بناء جديد، وقد سميت مدرسة «القاسمية للبنات» بعد ذلك بمدرسة «فاطمة الزهراء»، أيضاً تم افتتاح مدارس أخرى للبنات في الأعوام التالية، حيث توالات البعثات لمدارس البنات من الكويت ومصر، وبحلول عام ١٩٦٢ كانت مدارس أخرى مثل «ابن خلدون» و«الأمل» و«رابعة العدوية» ومدرسة «أسماء» قد فتحت أبوابها للبنات.

وبعد الاستقلال ضاعفت دولة الكويت مساعداتها للساحل وزادت من أعداد المعلمين الموفدين للإمارات، كما قامت بإنشاء أربعة عشر مدرسة من بينها مدرسة إعدادية في الشارقة بنيت عام (١٩٦٣) [٤٣]. وفي نهاية عام ١٩٦٥ كان التعليم قد سار خطوات واسعة، كما يتضح من بيان عدد المعلمين في الشارقة في هذا العام، وقد كانوا ستين مدرساً من الكويت وأربعين من مصر وتسعة من البحرين وتسعة من قطر. وكانت معظم الكتب والدفاتر والمعلومات من الكويت، كما قدمت الكويت وقطر المساكن لمعلميهم بينما قدم حاكم الشارقة البيوت لسكن البعثة المصرية، وكان مقر رئيس البعثة المصرية في الساحل عامة في الشارقة، أما رئيس بعثة قطر والكويت في الساحل، فكان مقره دبي، وكانت مسؤولية تدريس الصفوف العليا الثانوية في الصفين: الثالث والرابع في غالب الأحيان من أفراد البعثة المصرية.

وفي صيف عام ١٩٦٦ عاد إلى الشارقة أوائل الخريجين من الجامعة ليتحملوا أعباء العمل والنهضة في الإمارة في دوائر حكومة الشارقة التي ظهرت حديثاً، وفي العام التالي عقد لأول مرة الامتحان النهائي للمرحلة الثانوية في الشارقة، وفي عام ١٩٦٨ قامت الكويت ببناء مدرسة ثانوية حديثة أخذت اسم «عبد الله السالم الثانوية» وكانت آخر ما قدمت الكويت وأنجزته في ميدان التعليم بالشارقة.

وفي هذه السنوات الأخيرة ظهر عدد من الأندية الثقافية في الشارقة، من أهمها نادي «العروبة»، وكان الشيخ سلطان بن محمد القاسمي الذي تخرج من كلية الزراعة بالقاهرة رئيساً له، وشهدت الشارقة مع قدوم هؤلاء الخريجين الجدد ظهور صحافة وطنية هي الأولى من نوعها في الإمارات. وكان نادي العروبة يصدر مجلة شهرية اسمها «الشروق» ثم تبعتها صحيفة «الخليج»، وهي أول جريدة يومية تصدر في ساحل الإمارات[٤٤].

دبـــي :

أما في دبي، فقد استمرت المدرسة الأحمدية التي استطاعت الاستمرار بعد فترة تدهور الغوص، تقوم برسالتها، وذلك بسبب العدد الكافي من المدرسين المحليين بها، وقد تحمل مسؤولية هذه المدرسة المالية منذ عام ١٩٤٥ الشيخ راشد بن سعيد. ومع أن دبي قد استقبلت المعلمين الموفدين من الخارج في عام ١٩٥٧ من الكويت، ومن قطر ابتداء من عام ١٩٥٨، ومن مصر عام ١٩٥٩، إلا أن تشجيع الشيخ راشد بن سعيد للتعليم وحماس الطلاب جعل من دبي في أواخر الستينيات تنافس الشارقة في المنجزات التعليمية[٤٥]. وعينت كلاً من الكويت وقطر ممثلين لبعثاتها التعليمية في دبي. وكان المسؤول عن التعليم في دبي في ذلك الوقت هو أحمد الموسى، أحد موظفي ديوان الحاكم في دبي.

وفي أوائل الخمسينيات في دبي، كانت المدرسة الأحمدية كما ذكرنا هي المدرسة الوحيدة التي تلقى الجيل الجديد في هذه الإمارة تعليمه بها. وكان مديرها الشيخ محمد نور ومن معلميها محمد بن يوسف ومحمد ضياوي. وكانت بداية تحديث دبي من إنشاء فرع للبنك البريطاني وغيره من مظاهر الحياة الغربية سبباً في غضب الشيخ محمد بن نور، الذي سافر إلى مكة، وحل محله مديراً للأحمدية محمد حماد الشيباني، أحد المعلمين بالمدرسة، ولما زار عبد

العزيز حسين دبي ضمن جولته السابقة بالساحل، زار المدرسة الأحمدية وألقى أحد تلاميذها عبد الله الهول خطاب ترحيب باللغة العربية، وفي العام ١٩٥٦/٥٥ أرسلت الكويت معلماً واحداً للمدرسة الأحمدية وبدأ يدخل فيها تعليم اللغة الإنجليزية والعلوم والجغرافيا، وهي دروس لم تعرفها من قبل، كما أنشئت فرقة للكشافة، وقبل مجيء هذا المعلم من الكويت كان التلاميذ يتعلمون وفق المستوى السائد بينهم، ولم يعط أهمية لكبار السن منهم القادرين على استيعاب الدروس والتقدم لصفوف أعلى بسرعة، ولمساعدة هؤلاء الطلبة كبار السن قسم المعلم الجديد الطلاب طبقاً لأعمارهم وميولهم، وكان يعطي دروساً خاصة لكبار السن منهم لمساعدتهم على الوصول إلى صف أعلى. وفي نهاية العام الدراسي ألقى هذا المدرس الفلسطيني المبعوث من الكويت خطاباً حماسياً في احتفال مدرسي أغضب دار الاعتماد البريطاني، وأغلقت المدرسة الأحمدية قبل إجراء امتحانات آخر العام[٤٦].

وأثارت جهود هذا المعلم حماس الطلاب للتعليم وخاصة كبار السن منهم، وصمم هؤلاء الطلاب بعد إغلاق المدرسة على إكمال دراستهم في قطر، ومن هؤلاء الطلاب عبد الله الهول ومحمد سعيد وراشد الكيتوب وعلي الميدور. وقد شجعهم على هذه الخطوة الشيخ مكتوم بن راشد الذي قدم لهم العون المالي وزودهم برسالة إلى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في الدوحة، وقد استقبلهم الشيخ خليفة بن حمد بكل ترحاب، وأنزلهم في القسم الداخلي التابع لدائرة المعارف بالدوحة [٤٧]، وقد استطاع هذا العدد من طلاب دبي دخول الامتحان، ونجحوا جميعاً فيه، وفي الدوحة كان لقاء هذا العدد من طلاب دبي مع زملائهم من الطلاب القادمين من العجمان ومن أبوظبي ومن رأس الخيمة. وبعد سنوات قليلة حينما توجهوا إلى الكويت لإكمال دراستهم الثانوية، التقوا هناك بعدد آخر من طلاب الشارقة. وقد أثبت طلاب دبي والعجمان حبهم للدراسة، بعد أن أنهوا امتحان صفهم في الدور الأول استذكروا دروس العام التالي ودخلوا امتحان الدور الثاني للصف الذي يليه، وبذلك بدأوا عامهم الدراسي الجديد، وقد قفزوا في السلم الدراسي سنتين إلى الإمام.

وفي العام الدراسي ١٩٥٨/٥٧ فتحت المدرسة الأحمدية أبوابها وعين زهدي الخطيب المبعوث من الكويت مديراً لها [٤٨]، وقد استطاع زهدي الخطيب بجهده وانجازاته خلال خمس

سنوات أن يكتسب ثقة الشيخ راشد بن سعيد ويحقق لنفسه اسماً في ميدان التعليم في ذلك الوقت، وقد سار على نهج سلفه في مساعدة الطلاب للوصول إلى صفوف أعلى حسب كفاءتهم، ومنهم من واصل التعليم إلى الصف الثاني الإعدادي، وأصبحت الشارقة تتفوق فقط بالوصول إلى الصف الرابع الإعدادي بعد أن كانت الهوة كبيرة في أول الأمر. وكان بالمدرسة الأحمدية في هذا العام ٥٠٣ تلميذاً وعشرة معلمين منهم تسعة محليين يقوم بنفقاتهم الشيخ راشد بن سعيد. وفي هذا العام خصص الشيخ راشد جزءاً من قصره ليكون مدرسة ابتدائية سميت «المدرسة السعيدية»، وكان بها أماكن لمائه وخمسين تلميذاً، كما فتح الشيخ راشد بن سعيد مدرسة ابتدائية أخرى هي «مدرسة المكتوم» في جميرة في نفس العام، وكان بمدرسة المكتوم ثلاثة من المعلمين المحليين، وواحد وستون تلميذاً[٤٩].

وفي العام الدراسي ١٩٥٩/٥٨ أرسلت قطر أول بعثة لها من سبعة معلمين إلى دبي[٥٠]، وشهدت تلك السنة زيادة ملحوظة في عدد التلاميذ، خصوصاً في المدرسة الأحمدية، وأصبحت الحاجة ماسة إلى مدرسة جديدة. وفي اجتماع عقد بالمدرسة السعيدية لهذا الغرض لأعيان دبي وتجارها، تم جمع مبلغ مائتي ألف روبية ساهم فيها الشيخ راشد بن سعيد بمبلغ خمسين ألف روبية. وأطلق على هذه المدرسة الجديدة اسم «مدرسة الشعب»، وقد ذكر في هذا الاجتماع أن مدرسة للبنات سوف تفتح، وأعلن الشيخ راشد بن سعيد تشجيعاً لهذه الخطوة أنه سيرسل ابنته إليها، وسرعان ما زاد الإقبال على تعليم البنات حتى أنه افتتحت مدرستان : الأولى «مدرسة خولة» في مدينة دبي، والثانية «مدرسة الخنساء» في ديرة. وفي نهاية هذا العام الدراسي أقيم أول مهرجان رياضي في دبي واشترك فيه اثنان من أولاد الشيخ راشد بن سعيد، وكان الشيخ حمدان بن راشد قائداً لفريق الكشافة وابنه محمد بن راشد قائد لفريق الجمباز[٥١].

وفي صيف هذا العام زار الشيخ راشد بن سعيد القاهرة. ونتيجة لذلك أرسلت مصر ستة من المعلمين إلى دبي في العام الدراسي ١٩٦٠/٥٩ [٥٢]، وفي هذا العام الدراسي عقد أول امتحان للشهادة الإعدادية وزادت قطر من عدد بعثتها من سبعة مدرسين إلى عشرة، كان من بينهم محمد الكيالي الذي أصبح نائباً لمدير المدرسة الأحمدية، وبعد ذلك أصبح مديراً لها طوال الاحدى عشرة سنة التالية، وأصبحت الحاجة ماسة في ذلك الوقت لإيجاد أماكن لمدرستي البنات

اللتين أقيمتا منذ سنوات، وكذلك إلى بناء للمدرسة الثانوية. وقد شيدت الكويت المدرسة الثانوية وقامت قطر ببناء مدرستي البنات على إثر زيارة إلى دبي قام بها المرحوم الشيخ قاسم بن حمد وزير التربية والتعليم في قطر[٥٣].

وفي عام ١٩٦٢ أرسل جمعة الهول مع عدد من الطلاب للدراسة في الجامعة بالقاهرة بعد أن أتموا تعليمهم الثانوي في الكويت، واختار جمعة دراسة الطب، بينما توزع اخوانه على كليات الشرطة والتجارة والآداب، وقد استطاعت هذه المجموعة الأولى من طلاب دبي أن تلحق بمجموعة شباب الشارقة بجهدهم الشخصي المتواصل، وذهبوا للجامعة في مصر مع أول مجموعة من طلاب الشارقة تتوجه إلى القاهرة للدراسة في الجامعة .

وفي عام ١٩٦٣ أنشأت الكويت مكتباً لها في دبي ليشرف على نشاطها التعليمي والصحي بالساحل[٥٤] ، وكان هذا المكتب تابعاً لدائرة الخليج في وزارة الخارجية الكويتية. وقد انتهى بذلك الدور الكبير الذي قام به التاجر الكويتي مرشد العصيمي في دبي، حيث كان هذا التاجر يقوم بدور الوسيط في تلبية احتياجات معلمي البعثة الكويتية مع دفع رواتب وإيجار المساكن، ثم يتقاضاها من حكومة الكويت بعد ذلك، وكانت أولى مشروعات الكويت في دبي بناء مدرسة إعدادية جديدة لتنتقل لها المدرسة الأحمدية وإنشاء مستشفى الكويت في بر دبي.

وبنهاية عام ١٩٦٥ الدراسي استقرت أسس التعليم الثانوي في دبي حينما أنشأت الفرع العلمي للدراسة الثانوية في هذه الإمارة، وأصبح في دبي وقتذاك عشرة مدارس، سبع منها للبنين وثلاث للبنات. وبلغ عدد المعلمين ١٣٧ معلماً ٦٨ منهم من بعثة الكويت و٣١ منهم من البعثة المصرية و١٦ منهم يتبع بعثة قطر، وبلغ عدد المدرسين المحليين ٢٢ مدرساً. وقد زاد عدد الطلاب حتى وصلوا إلى ٣٥٧٢ تلميذاً[٥٥]. وقد احتل المعهد الديني مكان المدرسة الأحمدية القديمة، ثم انتقل بعد ذلك إلى مبنى خاص قدمته حكومة الكويت، وأصبح مبنى المدرسة الأحمدية القديم الذي حمل لواء النهضة التعليمية طويلاً في دبي مهجوراً، وحينما قامت دولة الاتحاد عام ١٩٧١ أصبح عدد مدارس دبي ١٨ مدرسة، كما صار عدد المعلمين بها ٢٥٣ ، أما التلاميذ فبلغ تعدادهم في ذلك الوقت ٧١٨٣ طالبا[٥٦].

أبوظبـــــي :

وبينما بدأ التعليم الحديث في الشارقة ودبي في أوائل الخمسينيات، فإن النشاط التعليمي في إمـارة أبوظبي لم يبـدأ رلا في أوائل السـتينات. وقـد أخذ التـعليم الحـديث في أبوظبي منحنى آخر، لكونه اعتـمد على البعـثات التـعليـمية الأردنية بدلاً من البعـثات الكويتـية والقطرية والمصرية كما هو حال الإمارات الأخرى[٥٧] ، وكان نمو التعليم في هذه الإمارة قد بدأ متأخراً نسبياً عن بدايتـه في كل من دبي والشارقة، ولقد رفض الشيخ شخبـوط بن سطلان حاكم الإمـارة مجاراة الشـارقة ودبي في أوائل الخمسينيـات في طلب المعلمين من الخارج، ولا سيما من الكويت أو مصر، وقد أدى هذا الموقف إلى جانب عوامل أخرى داخلية في الإمارة إلى مغـادرة بعض العـائلات الكبيـرة لأبوظبي، وتوجهوا معظمهم إلى الدوحة، كما ذهب عدد آخر إلى المملكة العربيـة السعودية، وفي الدوحة تلقى الجـيل الأول من خريجي أبوظبي تعليـمهم الابتـدائي والإعـدادي والثـانوي، وقـد ذهبوا جميـعاً إلى الجـامعـات والدراسات العليـا في الخارج بصفتهم مبعوثين من قطر[٥٨] .

وفي عام ١٩٥٨، وتجاوباً مع النهضة التعليمية في الساحل، وبتـشجيع خاص من ثاني بن عبـد الله، وهو أحد الشـخصيـات البـارزة في دبي، افتـتح الشيخ شخبوط بن سلطان «مدرسة الفلاحية» في أبوظبي في مبنى صغير، ولكن في نهاية العـام قرر إغـلاق هذه المدرسة، وأعـيد المدرسون الموفدون من الأردن إلى بلادهم. وفي عـام ١٩٥٩ زار محـمد الجعبري وزير التـعليم في الأردن أبوظبي لجمع تبرعـات لترميم المسجد الأقصى في القدس، وتوثق الصداقة بينه وبين الشـيخ شخبـوط بن سلطان، وفي العام التـالي، أرسل الشيخ شـخبوط بن سلطان وفـداً من أهل أبوظبي إلى عـمّان بالأردن يطلبـون عـدداً من المعلمين إلى أبوظبي، وأعـيـد فـتح المدرسـة الفلاحيـة، كمـا أنشئت مدرسة جديدة في البطين في جزيرة أبوظبي، كمـا فـتحت مدرسة النهـيان في العين بالمنطقة الشرقيـة تحت رعاية الشـيخ زايد بن سلطان، وبعد عـامين عين تسعة معلمين آخرين[٥٩] .

وقـد تطور التـعليم خـلال هذه السنوات في إمـارة أبوظبي ببطء، وبلغ عـدد المدارس عـام ١٩٦٥ سـتة مدارس تتسع لثلاثمائة وتسعين تلميذاً يعلمهم سبعـة عشر معلماً، وكانت المناهج

والكتب أردنية، وقد تولى مسؤولية التعليم خلال هذه السنوات شخصيات من أهالي أبوظبي، وكان آخرهم عبد الله القيويني وخليفة بن محمد. وقد كان النشاط التعليمي ظاهراً وملحوظاً في مدينة العين في تلك الفترة لتشجيع نائب الحاكم في المنطقة الشرقية الشيخ زايد بن سلطان، فقد كان دائم الزيارة للمدرسة، كما كان يستقبل المعلمين في مجلسه، وقد أظهر تشجيعه للرياضة والألعاب الرياضية، فنشأت فرقة لكرة القدم في مدرسة النهيان في العين، وكذلك فرقة للجوالة، وقد كافأ الشيخ زايد بن سلطان المعلمين بأن زاد لهم رواتبهم من ماله الخاص، وقد تلقى التعليم في هذه المدرسة الكثيرون من أبناء العائلة الحاكمة[٦٠].

وكان تولي الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في أبوظبي عام ١٩٦٦ بداية عهد جديد، فقد قفز التعليم في إمارة أبوظبي خلال خمس سنوات إلى درجة لم تعرفها الإمارات جميعاً من قبل. ففي عام استلامه للحكم أنشأ الشيخ زايد دائرة للتعليم تحت رعاية الشيخ حمدان بن محمد الذي أخذ على عاتقه هذه المسؤولية بالإضافة إلى مسؤولياته الأخرى. وظهرت عندئذ المدارس الإعدادية والثانوية، وأنشئت المدارس المعدة بكافة لوازم التعليم والتربية الحديثة، وقدم للطلاب المواصلات كما منحوا الرواتب الشهرية، وفي عام ١٩٦٨ استقبلت إمارة أبوظبي بعثة تعليمية كبيرة من البحرين[٦١]. وبدأت المناهج الأردنية القديمة يدخلها بعض التطوير والتعديل واستعين بالخبراء في هذا الميدان لتطويره.

وشهدت إمارة أبوظبي نوعاً آخر من التعليم لم تعرفه الإمارات الأخرى من قبل. فقد قامت دائرة التعليم بافتتاح فصول ليلية خاصة بالكبار من الرجال والنساء الذين أقبلوا على التعليم، وبذلك يكون قد تأسس ما يُسمى بتعليم الكبار كنشاط تربوي منظم عام ١٩٦٨ في إمارة أبوظبي، وبلغت ميزانية التعليم المسائي في عام ١٩٧١ حوالي ٤٠٫٠٠٠ دينار بحريني، كما بلغ عدد الدارسين في تلك المراكز (١٨٩٦) درساً بينهم (٩٣) من النساء. وتجاوزت أعمار بعض الدارسين خمسين عاماً، أما أعمار معظم الدارسين فكانت دون الخامسة والعشرين[٦٢].

وكانت إمارة أبوظبي رائدة في مجال رياض الأطفال، فقد بدأت دائرة التعليم بافتتاح رياض الأطفال عام ١٩٦٨، وما أن حلّ عام ١٩٧١ حتى كان عدد الأطفال في تلك المدارس (١١١٤) طفلاً[٦٣].

وقد نما التعليم وتطور في أبوظبي خلال تلك السنوات، حتى أن عدد المدارس في ١٩٧١ قد وصل إلى خمسة وعشرين مدرسة يتعلم فيها ٧٨٩٧ تلميذاً ويدرس في هذه المدارس ٤٣٩ معلماً، وهي أرقام تفوق مثيلاتها في دبي والشارقة اللتان كانتا قد سبقتا أبوظبي في هذا الميدان.

ويظهر الجدول رقم (٣) تطور التعليم بالنسبة لعدد المدارس والتلاميذ والمدرسين في إمارة أبوظبي.

جدول رقم (٣)

تطور التعليم في إمارة أبوظبي بين الأعوام (١٩٦٦-١٩٧١) (٦٠)

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدرسين
١٩٦٦	٦	٥٢٨	٧٣
١٩٧١	٢٥	٧٨٩٧	٤٣٩

يبين الجدول أن عدد المدارس قد تضاعف أكثر من أربع مرات أو ما نسبته ١٦٪ خلال خمس سنوات، كما ازدادت أعداد التلاميذ بما نسبته ١٤٩٥٪، بينما ازداد عدد المدرسين بما نسبته ١٩٠٨٪.

وشملت الزيادة ميزانية التعليم في الإمارة، ففي عام ١٩٦٧ بلغت ميزانية التعليم ١٢٩,٤٤٢ دينار بحريني، وقفزت في العام ١٩٧١ إلى ٢,٩٩١,٤٩٩ دينار بحريني(٦٥).

وفي أبوظبي تم افتتاح أول مدرسة للبنات في عام ١٩٦٣ تبعها افتتاح مدرسة أخرى في مدينة العين، وبقدوم عام ١٩٦٥ بلغ عدد الطالبات (١٣٨) تقوم بالتدريس لهن ست مُدرِّسات من الأردن، وكان المنهج الأردني هو المنهج المتبع في تلك المدارس(٦٦).

ولقد أثبتت هجرة عدد من العائلات بأبنائها للبحث عن التعليم في الخارج في وقت مبكر نفعها العميم لإمارة أبوظبي في المستقبل. إذ توافق تخرجهم من الجامعات مع تولي الشيخزايد بن سلطان آل نهيان عودة هؤلاء المواطنين إلى بلدهم وأولادهم كل ثقة وتشجيع.

وقد شارك هذا الجيل الأول من المتعلمين في تحمل مسؤوليات النهضة التي يرعاها الشيخ زايد بن سلطان.

رأس الخيمة :

بدأ التعليم الحديث في هذه الإمارة عام ١٩٥٦/٥٥ عندما وصل أحد أفراد البعثة الكويتية وقام بافتتاح مدرسة «القاسمية الابتدائية»، وفي عام ١٩٦٤، وصلت أول بعثة مصرية إلى هذه الإمارة، وما بين تلك الأعوام افتتحت مدرسة «الصديق الثانوية».

وفي العام الدراسي ١٩٥٩/٥٨ وصلت بعض المدرسات مع أزواجهن من الكويت ومصر وبدأت العمل في مدرسة «خولة» للبنات، ثم افتتحت مدرسة أخرى سُميت مدرسة «هند».

وكما هو الحال في مدارس البنين، فإن المناهج الكويتية كانت مقررة لمدارس البنات، وكانت دائرة التعليم الكويتية تقوم بتزويد تلك المدارس بكل مستلزماتها من كتب وقرطاسية وأدوات أخرى، إضافة إلى ابتعاث المدرسات ودفع نفقات انتقالهن ورواتبهن[٦٧].

عجمـــان :

في إمارة عجمان بدأ التعليم النظامي عام ١٩٥٨، حين أنشأت الكويت، عن طريق ممثلها في دبي مرشد العصيمي، مدرسة «الراشدية الابتدائية»، وقد ابتدأت المدرسة بالصفوف الابتدائية من الأول حتى الرابع الابتدائي، وفي عام ٥٩/ ١٩٦٠ بلغ عدد الطلبة المسجلين حوالي (١٢٠) طالباً، وتوسعت المدرسة بعد تبرع كل من الشيخ شخبوط والشيخ راشد بن سعيد ببناء فصول إضافية، وفي عام ١٩٦٢/٦١ وصلت أول بعثة مصرية مكونة من اثنين من المدرسين أحدهما للتربية الفنية والآخر للتربية البدنية [٦٨]. وكانت الدراسة في هذه المدرسة على فترتين : صباحية ومسائية، وقد اتبعت المدارس المنهج الكويتي شأنها في ذلك شأن معظم المدارس.

أما تعليم البنات في إمارة عجمان فقد بدأ متأخراً، إذ افتتحت أول مدرسة للبنات في عام ١٩٦٨/٦٧، وقامت الكويت بافتتاح تلك المدرسة والتي عرفت باسم مدرسة «خديجة الابتدائية»، وعمل في هذه المدرسة زوجات المدرسين الفلسطينيين والمصريين، وقامت البعثة

الكويتية بتزويد المدرسة بكل مستلزماتها، كما تم افتتاح مدارس أخرى في المنامة ومصفوت، وأخيراً فقد تبرعت إمارة أبوظبي تحت رعاية حاكمها الشيخ زايد بافتتاح المعهد العلمي الإسلامي أسوة بالمعهد العلمي الإسلامي بالعين، وكان ذلك المعهد يستقبل الدارسين من مختلف الإمارات [٦٩].

نستنتج مما سبق أن التعليم في الفترة الأولى (١٩٠٥-١٩٥٣) قد استند على ركيزتين أساسيتين: الأولى الوضع الاقتصادي للتاجر، والثانية المدرس (المطوع) ومدى اتساع معرفته، فالوضع الاقتصادي للتاجر كان يساهم في افتتاح أو إغلاق المدارس، وقد ذكرنا سابقاً كيف أغلقت كثير من المدارس أبوابها في أوائل الثلاثينيات حين توقفت تجارة اللؤلؤ وتوقف معها الدخل المادي للتاجر. أما المطوع فهو الذي كان يقرر ما يُدرِّسهُ للطلاب، وكانت المواد الدراسية تزيد أو تنقص تبعاً لاتساع معرفة المطوع أو محدوديتها، وهكذا اقتصر تعلم البعض على ختم القرآن الكريم بينما درس آخرون علوم الفقه والتشريع والخط والحساب .

وقد شكلت بعض المدارس خطوة مقارنة بغيرها، وجاءت تلك الخطوة من خلال تدريس علوم الدين المختلفة والحساب. ولم يقتصر الحساب على مبادئ الجمع والطرح والضرب، بل شمل الكسور الاعتيادية على الطريقة الحديثة، والكسور العشرية والمسائل المنثورة القوية، ومبادئ من الهندسة، وجاء تعليم الحساب بهذا الشكل تلبية لحاجة الناس، خصوصاً فيما يتعلق بتقسم عائدات تجارة اللؤلؤ، وهي عملية لم يكن تقسيمها بين التاجر والغواصين بالشيء اليسير. كما تمثلت هذه الخطوة المتقدمة بتقسيم الطلاب إلى فصول بناء على أعمارهم ومعرفتهم، وفتحت فصول خاصة بالكبار، وتم استخدام المقاعد الدراسية، وكانت مدرسة الأحمدية بدبي خير من مثل هذا التطور في تلك الفترة.

وكان عام ١٩٦٢ بمثابة منعطف مهم في تاريخ التعليم في إمارات الساحل، إذ اكتملت المراحل التعليمية الثلاث في ذلك العام، لكن طلاب الصف الثالث الثانوي استمروا في تقديم امتحانات شهادة الثانوية العامة في الكويت حتي عام ١٩٦٧ حين عقدت الامتحانات على أرض الساحل، وذلك لأول مرة، وفي عام ١٩٦٢ خرجت أول بعثة تعليمية إلى الجامعات المصرية [٧٠]، ولم يقتصر تطور التعليم على إكمال المراحل الثلاث، بل شمل زيادة أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس، إذ تبين من الجدول رقم (١) أن أعداد الطلاب قد ازداد خلال سبع

سنوات حوالي سبع عشرة مرة أو بزيادة نسبية مقدارها ١٦٧٨٪، كما تضاعف عدد المدرسين إحدى وعشرين مرة، وهذا غير الزيادة في عدد المدارس والمراحل والفصول.

وهكذا خطا التعليم في إمارات الساحل منذ بداية هذا القرن وحتى قيام دولة الاتحاد خطوات كبيرة كماً وكيفاً، فمن ناحية الكم، فإن الجدول رقم (٣) أظهر لنا الوضع التربوي عند قيام الدولة.

ومن ناحية الكيف، فقد شهدت العملية التربوية تطوراً في مختلف وجهوهها، وهكذا فإن اللوائح والشرائع التي تنظم عملية اختبار المدرسين (مؤهلات أكاديمية، مؤهلات تربوية، خبرة) وطرق التدريس والتقييم والمتابعة قد وضعت لتنظيم العملية التربوية، وشهدت المناهج تغيراً جذرياً، إذ تم إدخال جميع العلوم الحديثة والضرورية لاكساب الطلاب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للالتحاق بالجامعة في مختلف التخصصات.

أثر التعليم على مجتمع إمارات الساحل

كان تطور التعليم الحديث في الإمارات مظهراً من مظاهر التغيير الرئيسية في الفترة ما بين عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧١، ولقد قدم التعليم الحديث في تلك الفترة أعداداً من الشباب المتعلم الذي قامت على أكتافه النهضة الحديثة في دولة الإمارات.

ولقد بدأ التعليم الحديث بشكله المختلف عن التعليم التقليدي في الإمارات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أحد المجالات الفريدة التي تم فيها تقدم سريع في وقت قصير، وأصبح التعليم قوة دافعة زادت من سرعة التغيير الثقافي والسياسي، ولا شك أن دراسة التعليم في تلك الفترة هي إحدى مظاهر الجهد الضخم والتصميم والإرادة لتحدي كل الظروف الصعبة في تلك الأيام، ويحس المرء في دراسة تاريخ التعليم مدى الاهتمام الكبير الذي أعطاه الشيوخ للجيل الجديد، كما يلمس الحماس من جانب الطلاب وذويهم الذين هاجروا بأولادهم في كثير من الأحيان إلى البلدان العربية المجاورة لاستكمال تعليمهم الذي لا يتيسر في إماراتهم، كما نجد في دراسة التعليم صوراً رائعة من إخلاص المعلمين العرب الذين وفدوا من الخارج، وأعطوا كل وقتهم وجهودهم للتعليم والتثقيف، ولسوف نرى صورة التعاون العربي ممثلاً في المساعدة الفعّالة التي قدمتها الكويت منذ عام ١٩٥٣، ومصر منذ عام ١٩٥٤، وقطر منذ عام

١٩٥٨ ، والبحرين بما تستطيعه خلال الستينيات، وكذلك السعودية منذ عام ١٩٦٧ ثم نرى أخيراً كيف تحملت إمارة أبوظبي بعد أن ولي أمرها الشيخ زايد بن سلطان منذ عام ١٩٦٦ القسط الأكبر من مسؤولية هذا التعليم.

ولقد أصبح التعليم في تلك الفترة بالنسبة للشيوخ والطلاب والآباء والمعلمين سباقاً مع الزمن، وكانت له دوافعه الوطنية والقومية، وفي أوائل الخمسينيات كان نقص عدد المدارس في الإمارات سبباً في سفر الطلاب الراغبين في التعليم إلى البحرين التي ازدهر فيها التعليم بمراحله حتى المرحلة الثانوية قبل الحرب العالمية الثانية، وكذلك السفر إلى الكويت التي تطور فيها التعليم في تلك الفترة، ثم توجه عدد من الأبناء والآباء إلى قطر التي بدأ التعليم الحديث فيها يرسي قواعده منذ عام ١٩٥٤.

وبمساعدات ومنح من الكويت وقطر واصل هؤلاء الطلاب الأوائل دراساتهم في الجامعات، وخصوصاً في القاهرة وبيروت ودمشق وبغداد ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الظروف الصعبة التي واجهت هذا الجيل من الطلاب بعد الحرب العالمية الثانية قد صقلت شخصياتهم، وخلقت منهم شباباً مسؤولاً قادراً على تحمل المسؤوليات الجسام من أجل نهضة بلادهم بعد عودتهم.

ولقد أدى التعاون العربي في ميدان التعليم بالساحل إلى نشر الوعي العربي بين أبناد الإمارات، كما ساعد وجود عناصر من المدرسين من جنسيات عربية مختلفة إلى تخطي الحواجز المفروضة على الإمارات من عزلة طويلة، وزادت معرفة الأهالي بمشكلات العالم العربي وقضاياه، وأصبحت الإمارات أكثر إحساساً بانتمائها القومي العربي، وقد عاصرت هذه النهضة التعليمية ثورة عبد الناصر في مصر وظهور إذاعة صوت العرب في القاهرة وأحداث حرب السويس عام ١٩٥٦ [٧١].

وكان لكل هذا تأثير كبير على هذا الجيل من الطلاب في مجتمع الإمارات، فقد ظهر هذا الوعي الجديد أثناء حرب السويس والاعتداء البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر، وقامت المظاهرات في مدن الإمارات الرئيسية، وفي الشارقة حاول جماعة من الطلبة اشعال النار في القاعدة الجوية البريطانية [٧٢].

هكذا نرى أن تأثير المدرسين العرب المبعوثين من حكومات الكويت وقطر ومصر لم ينحصر في مجال التعليم، بل إن وجودهم في الخمسينات والستينات من هذا القرن ساهم بشكل فعّال في نشر الوعي القومي بين أبناء الإمارات، ويظهر هذا جلياً في تفاعل أبناء الإمارات مع الأحداث التي مرت على الأمة العربية في تلك الفترة، مثل تعاضدهم مع ثورة الجزائر، وتظاهرهم تأييداً لمصر ضد العدوان الثلاثي، وتأييدهم للوحدة المصرية السورية. وقد ظهر ذلك التأييد والتعاضد في المظاهرات واطلاق الأسماء على الأحياء السكنية وفي المهرجانات الثقافية والرياضية التي كانت تقيمها المدارس في آخر كل عام.

وقد قام التعليم الحديث بدور رئيسي في توثيق روابط الصداقة بين إمارات الساحل في تلك الفترة المبكرة، ولعبت الرياضة دورها في ذلك، ولأول مرة أقيمت المباريات الرياضية بين فرق المدارس من مختلف الإمارات، ولأسباب مالية، حينما انشأت الكويت القسم الأدبي من التعليم في الشارقة عام ١٩٦٣ والقسم العلمي من التعليم الثانوي في دبي عام ١٩٦٤، وأصبح لزاماً أن ينتقل الطلاب بالسيارات بين الإمارتين لتلقي دروسهم اليومية، وعند دراسة التعليم كعامل ربط بين أبناء الإمارات بالساحل نجد أن السعوبات التي واجهت الطلاب المهاجرين وراء العلم في الدوحة والكويت والقاهرة وبغداد قد ألفت بينهم ونشأت بينهم روابط وثيقة في الغربة، ويذكر هنا الجيل من الطلاب كيف التقى بعضهم مع بعض لأول مرة في الدوحة والكويت والقاهرة وبغداد. وعندما تولى الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في أبوظبي لم يقتصر اهتمامه بالتعليم على إمارة أبوظبي فقط، بل قدم المعونات في ميدان التعليم إلى بقية الإمارات، وقد زادت هذه المساعدات مْن شعبيته ودعمت مركزه كقائد بين جيل الشباب[٧٣].

وبينما كان المعلم في الماضي هو أحد عاصر المحافظة على أوضاع المجتمع التقليدية أصبح المعلم القادم من الخارج في الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٧١ أداة التغير والتطور في الفكر والثقافة والاتجاهات السياسية، وقد حل هذا المدرس مكان المطوع في الماضي، وكان المعلم الحديث محل الاحترام والتقدير من أبنائه الطلاب والآباء والشيوخ وحكام الإمارات، وكان إيقاع الحياة في الإمارات خلال الخمسينيات بسيطاً، ويتصف بالسذاجة التي كانت سائدة قبل ظهور

النفط، والذي أحدث نقلة كبيرة في اتجاه التطوير والتحديث. وكانت الروابط بين الأهالي لا تزال قوية، يجتمع الأهالي بعد العصر وبعد المغرب في المجالس. وكانت تلك الفترة هي الأيام الذهبية للمجلس الذي يلتقي فيه الشيوخ مع أبناء الإمارة، ويجتمع أبناء الإمارة في بيوت الشخصيات البارزة في المدينة، وكانت المجالس مكاناً للّقاء ومناقشة الأمور بصفة عامة، وفي مثل هذا المجتمع الذي لم تكن لديه وسائل الترويح والترفيه الحديثة من تليفزيون وغيره، كان للمجلس قيمة في قضاء الوقت، وكان المعلم يُدعى إلى مجلس الحاكم ويسأل عنه إذا تغيب، الأمر الذي أدى إلى إحداث التلاحم بين المدرسين والآباء، حيث يتم في هذه المقابلات العامة طرح الموضوعات ذات الطابع السياسي والعام. واكتسب عدد من المعلمين القادرين والأذكياء ثقة الحاكم، وأصبحوا يقدمون له المشورة والنصح، وبدأ الحاكم يعتمد عليهم، وهذا بدوره أدى إلى احترام الأهالي للمعلمين والثقة بهم، وأشعل الحماس من قِبَل الطلاب وأهاليهم، وقد قابل المعلمون هذه الاستجابة بمزيد من الإخلاص والتفاني.

وبعد، فإن مسيرة التعليم في إمارات الساحل بما حققته من إنجازات خلال المدة من ١٩٠٥-١٩٧١ تعتبر البداية للثورة التعليمية التي شهدتها البلاد بعد قيام دولة الاتحاد.

الهوامــش

١ - محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت : دار القلم، ١٩٨١، ص١٩٥.

٢ - المرجع السابق، ص ١٥١.

٣ - محمد حسن الحربي، تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة، مقدمة توثقية، دبي، مطابع البيان التجارية، ١٩٨٨، ص ٤١.

٤ - حافظ وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العربي، القاهرة ١٩٦٠، ص ١١-١٢.

٥ - المرجع السابق، وكذلك أمين الريحاني، رحلة حول سواحل الجزيرة العربية، لندن ١٩٣٠، ص٢٦٢، ٢٦٣.

٦ - المرجع السابق.

٧ - محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ١٥٠، ١٥١.

٨ - IOR/15/2/B/11. Mani to Pol Agent, Bahrain, May 1941.

٩ - Ibid.

١٠- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ١٥٠، ١٥١.

١١- المرجع السابق.

١٢- المرجع السابق، ١٥٢.

١٣- محمد حسن الحربي، مرجع سابق، ص ٥٦.

١٤- المرجع السابق.

١٥- عنوان المجد في تاريخ نجد، تأليف العلامة المحقق عثمان بن بشر النجدي الحنبلي، الجزء الأول، مكتبة الرياض الحديثة، دون تاريخ، ص ٢٥٢.

١٦- هذه المخطوطات في حوزة عمران العويس، نائب رئيس لجنة التراث والتاريخ بدولة الإمارات.

١٧- جريدة الخليج، العدد ١٦٢٦، ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣، ص ١١.

١٨- المرجع السابق.

١٩- الشيخ محمد بن علي المحمود: هو ابن الشيخ علي المحمود التميمي مؤسس أول مدرسة في دولة الإمارات في هذا القرن. كما أن الشيخ محمد أحد الذين عاصروا التعليم خلال هذه الفترة، فقد تلقى

تعليمه في كل من الشارقة ودبي وساهم بإنشاء إحدى المدارس في ١٩٣٠، ومازال يحتفظ بسجلات المدارس التيمية والإصلاح والأحمدية.

وقد قابله الباحث عدة مرات في قطر في منزل أخيه أحمد علي المحمود، وكذلك في منزل الباحث في قطر بتاريخ ٥/١٠/١٩٨٦، وفي منزله في الشارقة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٥، وقد سجل الباحث عدة لقاءات على أشرطة الكاسيت مع الشيخ محمد علي المحمود، كما حصل على معظم صور الأوراق والسجلات المتعلقة بالمدارس التيمية والإصلاح والأحمدية.

هذا وقد نشر الشيخ محمد مجموعة من المقالات الصحفية في جريدة الاتحاد (الأعداد ٣٩٦٥-٣٩٦٨) رداً على سلسلة التحقيقات التي نشرها محمد حسن الحربي في جريدة الخليج (الأعداد ١٦٢٥ - ١٦٢٧ - ١٦٥١ - ١٦٥٨ - ١٦٦١ - ١٦٦٥) موضحاً المغالطات التاريخية التي وقع فيها الأخير.

٢٠- أورد الشيخ محمد بن علي المحمود هذا التاريخ في مقابلة مع الباحث كما عاد وأكده في مقالة له بجريدة الاتحاد (العدد ٣٩٦٥، ٢١ يوليو ١٩٨٤، ص ٥).

٢١- جريدة الاتحاد، العدد ٣٩٦٦، ٢٢ يوليو ١٩٨٤، ص ٥.

٢٢- المرجع السابق، العدد ٣٩٦٧، ٢٣ يوليو ١٩٨٤، ص ٥.

٢٣- ورد هذا التاريخ في مقالة الشيخ محمد بن علي المحمود، جريدة الاتحاد، العدد ٣٩٦٧. كما ورد في جريدة الخليج، العدد ١٦٢٧، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣، ص ١١. والمراجع لهذه المقالات يستنتج أن بناء المدرسة قد بدأ في ١٩١٠واكتمل عام ١٩١٢، وهو التاريخ المذكور على جدار المدرسة.

٢٤- جريدة الاتحاد، العدد ٣٩٦٧، ٢٣ يوليو ١٩٨٤، ص ٥.

٢٥- المرجع السابق.

٢٦- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ١٥٣.

٢٧- جريدة الاتحاد، العدد ٣٩٦٦، ٢٢ يوليو ١٩٨٤، ص ٥.

٢٨- جريدة الخليج، العدد ١٦٢٧، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣، ص ٩.

٢٩- المرجع السابق.

٣٠- جريدة الاتحاد، العدد ٣٩٦٦، ٢٢ يوليو ١٩٨٤، ص ٥.

٣١- IOR, L/Pands/10/827, Bushire Monthly Reports 1912-1925, Isa to Cox. October 1912 and January, 1913.

٣٢- وزارة التربية والتعليم، قسم الإحصاء، نشرة حول تطور التعليم في دولة الإمارات، ص ١٨، ملاحظة: إن كلمة فصل في فترة الخمسينيات كانت تعني المرحلة التعليمية، وهكذا بحلول عام ١٩٥٤/٥٣، ولم يكن بإمارات الساحل غير المرحلة الابتدائية.

٣٣- المرجع السابق.

٣٤- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ١٩٧.

٣٥- حكومة الكويت، دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٩/٥٨، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٥٩، ص ١٩٠-١٩٦.

٣٦- محمود بهجت سنان، إمارة الشارقة، بغداد ١٩٦٧، ص ٨٥.

٣٧- عبد الرحمن حسن الإبراهيم وآخرون، التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ١٩٩٠، ص ٢٠.

٣٨- Fenelon. K. G. The Trucial States, A Brief Economic Survey, Second Edition, Beirut 1969, pp. 28, 29, and Hay, Sir Rupert. The Persian Gulf States, The Middle East Institute, Washington, 1959. p.117.

٣٩- إبراهيم عبد الكريم محمد، البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية، البحرين ١٩٧٠، ص ٧٣.

٤٠- مصطفى مراد الدباغ، قطر، ماضيها وحاضرها، بيروت، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ص ٢٧١. انظر أيضاً دولة قطر، وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٩، ١٩٧٠، مطابع العروبة - قطر ١٩٧٠، ص ١٩٠-١٩٦.

٤١- المرجع السابق.

٤٢- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ١٩٩.

٤٣- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١،مصر، مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٤، ص ١٨٤، ١٨٥.

٤٤- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ٢٠٠.

٤٥- Rosemarie Said Zahlan, The Origins of the United Arab Emarites, A Political and Social History of the Trucial States. Printed in Great Britain, bdy Billing & Sons Ltd. London, pp. 180-181.

٤٦- انظر جريدة الخليج، العدد ٣٧٤٦، ٥ أغسطس ١٩٨٩، ص ٧، مقال بقلم سميرة علي داعر «بريطانيا والتعليم ونمو الشعور القومي في الخليج العربي ١٩٣٦-١٩٤٥».

٤٧- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ٢٠١.

٤٨- إبراهيم عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٧٣، ٧٤.

٤٩- محمد مرسي عبد اللهه، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ٢٠٢.

٥٠- حكومة قطر، وزارة المعارف، التقرير السنوي ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣/١٩٦٤م، ص٢٦٠.

٥١- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ٢٠٢.

٥٢- إبراهيم عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٧٣، ٧٤.

٥٣- حكومة قطر، وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣/١٩٦٤م، ص ١٩٠.

٥٤- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩٤٥ - ١٩٧١، ص ١٨٥. ١٨٦.

٥٥- دولة قطر، وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣/١٩٦٤م، ص ١٩٦.

٥٦- دولة قطر، وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي، ١٩٧١/١٩٧٢م، ص٢٦٤-٢٧١.

٥٧- محمد حسن الحربي، مرجع سابق، ص ٢٤.

٥٨- مقابلة الباحث مع محمد بن علي المحمود في الشارقة بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٧.

٥٩- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ٢٠٤.

٦٠- عيد بخيت المزروعي، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة الثقافة والفنون بالمجمع الثقافي، أبوظبي ١٩٨٥، ص٧٢.

٦١- راشد عبد الله : زايد من مدينة العين إلى رئاسة الاتحاد، ص ٥٠.

٦٢- Fenelon, K. G. The U.A.E, An Economic and Social Survey, Longman, London and New York, 1973, p. 101.

٦٣- Ibid.

٦٤- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، نشرة إحصائية عن التعليم سنة ١٩٧٤/٧٣.

٦٥- Fenelon, K. G., Op. cit., p. 102.

٦٦ - محمود أحمد العجاوي، التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مقال في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٥، السنة الثانية عشرة، الكويت، يناير ١٩٨٦، ص ١٢٩.

٦٧- المرجع السابق، وانظر أيضاً، حكومة الكويت، دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٨، ١٩٥٩، ص ١٩٠ - ١٩٦.

٦٨- إبراهيم عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٧٣.

٦٩- دولة قطر، وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، التقرير السنوي لعام ١٩٧١-١٩٧٢، ص٢٦٤-٢٧١.

٧٠- ضمن هذه البعثات عشرة طلاب، أما أسماؤهم فيه مذكورة بجريدة الخليج، العدد ١٩٥٨، ٢٧ أكتوبر، ص ١٢.

٧١- NUTTING, Anthony, I saw for may self, London, 1959, No End of a Lesson, Constable, Lnodon, 1967, p. 72.

٧٢- Ibid.

٧٣- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ١٩٦.



الفصل السابع

أثر التعليم في تطور الوعي السياسي والاجتماعي في إمارات الخليج العربي ١٩٣٨ - ١٩٧١

الفصل السابع

أثر التعليم في تطور الوعي السياسي والاجتماعي في إمارات الخليج العربي

١٩٣٨ - ١٩٧١

لا شك أن تطور الشعوب لا يأتي فجأة، أو ينبت من العدم، فهناك حركة تاريخية مستمرة تتأثر وتؤثر في المجتمع الإنساني نتيجة للترابط العضوي بين أنظمته الاجتماعية. فتقدم النظام الاقتصادي مثلاً أو ركوده أو تدهوره في مجتمع ما يؤثر في النظام السياسي، وكذلك الاجتماعي، أي أن أي تغير في أحد أو كل هذه الأنظمة يؤدي إلى تغير النظام أو الأنظمة الأخرى. وهذه نتيجة تنطبق على المجتمعات عامة، وعلى مجتمعات الخليج الحديثة خاصة، فلا يمكن تفسير ما وصل إليه التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مجتمعات الخليج الحالية بمعزل عن المسار التاريخي الذي مرت به هذه المجموعات السكانية، وعن الصراع الذي خاضته سواء من أجل لقمة العيش أو من أجل حياة أفضل .

لقد قيل الكثير عن وحدة الخليج السكانية - وتأثيرها وتأثرها المتبادل، لا سيما بعد الخمسينيات من هذا القرن - وبعد أن أنتج البترول وسوق من على ضفافه، إلا أن هناك شواهد إنسانية وتاريخية وسياسية يمكن تبينها كمؤشرات واضحة تدعم تلك الوحدات وهذا التقارب، لعل من أهمها سياسياً الحركات الإصلاحية التي قامت بها طليعة من سكانه في النصف الثاني من ثلاثينيات هذا القرن في مدنه الساحلية وهي الكويت، البحرين، دبي[١] .

و كما لا يمكن أن يأتي التطور فجأة، فإنه لا يمكن أن يأتي كذلك بلا سبب، فقد كانت هناك عوامل كثيرة أدت إلى تطور الوعي الاجتماعي، وبالتالي السياسي، والمطالبة بإصلاحات تعد في ذلك الوقت جذرية، منها تأسيس مجالس تشريعية والتحديد من سلطات الحكام التقليدية والسيطرة على أموال الإمارة ودخلها والإشراف على إدارتها[٢] .

لقد شهدت إمارات الخليج بعد الحرب العالمية الأولى مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كان بعضها ذاتياً وبعضها خارجياً، إلا أنها جميعاً ساعدت في بلورة تلك الحركات الإصلاحية، وساهمت أيضاً في تغذيتها أو الإطاحة بها .

بدأت مجتمعات الخليج، مع الربع الأول من القرن الحالي، تتحسس التغير الذي كان من الضروري أن يأخذه مساره، فقد كانت القوة السياسية تبدأ وتنتهي في نخبة من قادة المجتمع هي عادة الشيخ وأسرته الأقرب، فالتركيبة السياسية التقليدية في مجتمعات الخليج كانت قبلية، إلا أنها تقلصت إلى حد ما في قلة حاكمة بعد تسلط النفوذ الغربي، لا سيما البريطاني، منذ منتصف القرن التاسع عشر على مقدرات المنطقة. والأسرة الحاكمة، كما أنها لم تكن تعتمد على مواقع دينية تقليدية - كما في أسر حاكمة عربية أخرى - إلا أنها لم تكن في غنى عن المؤسسات الدينية، وبالأحرى عن الرموز البشرية القائدة في هذا القطاع الهام من قطاعات المجتمع العربي التقليدي[٣] .

كما أنها لم تكن بعيدة عن القطاع التجاري الذي كان له نفوذ نسبي في تسيير دفة الحكم في إمارات الخليج الصغيرة. إلا أن رياح التغير هبت بعد الحرب العالمية الأولى على كثير من الأقطار العربية، ولم تكن منطقة الخليج بمنأى عنها كلياً[٤] .

فاقتصادياً يمكن القول بأن الخليج في ذلك الوقت - فترة ما بين الحربين - شهد ظاهرة اقتصادية متناقضة كل التناقض. فقد بدأت مجتمعاته تراقب تدهور صناعة هامة عاش عليها الأجداد، وهي صناعة الغوص - والتي كانت ظروف الأزمات المالية العالمية تقلص منها بشدة، وكذلك انتشار اللؤلؤ الصناعي الياباني، الأمر الذي جعل أبناء الخليج يتوجسون خيفة من مستقبل مظلم، مما حدا ببعضهم إلى الاتجاه إلى أعمال أخرى غير الغوص. والظاهرة المتناقضة لذلك هي تدفق عائدات النفط التي بدأت بعض إماراته في تسلمها، والبعض الاخر في تسلم عوائد الامتيازات، والتي شكلت نسبياً دخلاً مرتفعاً لم يسبق أن حصلت عليه هذه المجتمعات من قبل[٥] .

وأفرزت هذه الظاهرة تقلصاً في الأعمال الاقتصادية التقليدية وزيادة في أعمال أخرى، خاصة التجارية، والتي توسعت عن طريق السفر الطويل بين موانئ الخليج، أو بين تلك وموانئ القارة الهندية وشرق أفريقيا، مما أفرز طبقة تجارية بدأ رأسمالها يتكون وينمو مع كل المظاهر الثقافية المصاحبة لهذا التوسع[٦] .

واجتماعياً كانت إمارات الخليج أيضاً تمر بمرحلة تحول - بين الحربين - فقد شهدت افتتاح المدارس في أوائل العشرينات، وبدأت هذه المدارس تنمو لا لتعليم الذكور فقط، وإنما بدأت تفتح أبوابها للإناث أيضاً. ومع استقرار المجتمع في أنشطة اقتصادية حديثة، واحتكاك وجهائه بمجتمعات منفتحة نسبياً في القارة الهندية، وكذلك القوانين الجديدة التي بدأ البريطانيون يفرضونها على هذه المجتمعات Order in Council والخاصة بتقنين الأمور المدنية والجنائية وكذلك الحد من تجارة الرقيق والتهريب في هذه المجتمعات، كل هذا جعل من المجتمعات التجارية في الخليج تجمعات مستقرة، بدت لها الأعراف التي تنظم حياتها في الصحراء - التي كانت كافية لتنظيم الاقتصاد البدائي - غير مناسبة لحياة الحضر - وبالتالي فإن علاقتها التقليدية والتي نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم كل ذلك الوقت الطويل أصبحت وكأنها غير مناسبة للعصر، وبالتالي صارت المحاولات لتغييرها أمراً مرغوباً فيه من الطبقة النامية[٧].

أما سياسياً، فإن العلاقات السياسية مع الحكومة البريطانية في الهند، والتي مارست الإشراف عن طريق وكلائها السياسيين، لم تكن على ما يرام، حيث تدخل هؤلاء الوكلاء في الشؤون الداخلية في الإمارات، وعدم مراعاتهم للعادات والتقاليد الاجتماعية والمشاعر القومية للسكان. وتؤيد الوثائق الرسمية البريطانية التي ترجع إلى تلك الفترة هذه الحقيقة، فقد ورد في تقرير بريطاني كتب في سنة ١٩١٩ عن الوضع الداخلي في البحرين، بأن الوضع الداخلي غير مرضي، والشعور بالاستياء ضد البريطانيين، ومركزهم قائم على الخوف وليس على الاحترام[٨]. و كذلك بعض المستشارين الذين زرعتهم في الإدارة البسيطة المتواجدة حديثاً في الإمارات، والذين كان همهم الأساسي الحفاظ على الوضع القائم ومحاولة الإفادة القصوى منه لتحقيق مصالح بريطانيا الاستراتيجية، كل هذا أثر في كسر الموقف السياسي الداخلي .

كما أن هناك عوامل عربية تمثلت في الثورة المصرية سنة ١٩١٩ التي قارنها أحد أدباء الخليج العربي بثورة الإيرلنديين على حكم البريطانيين، وثورة العراق سنة ١٩٢٠ ومسيرة العراق في طريق تقرير المصير، وثورة عبدالكريم الخطابي في الريف المغربي ١٩٢١-١٩٢٦ التي ترددت أصداؤها في كتابات أدباء الخليج العربي، واتصال عرب الخليج ببعض الزعماء

الوطنيين والمصلحين العرب مثل الزعيم الوطني التونسي عبد العزيز الثعالبي الذي زار الكويت، وإمارات ساحل عُمان ومناطق أخرى من الخليج في العشرينات. وأخيراً وصول بعض الصحف العربية التي تتضمن مقالات معادية لبريطانيا إلى بعض إمارات الخليج العربي بعد نهاية الحرب بفترة وجيزة [٩]. كما أن هناك عوامل خارجية، كنضال الهنود وبقية مناطق العالم المقهور ومطالبتها بحق تقرير المصير، وكذلك نمو الوعي العربي العام والاتجاه نحو الديمقراطية الغربية. وقد زاد هذا الوعي الوطني بقيام قضية فلسطين والتي بدأ تبلور الوعي القومي حولها في كل الأقطار العربية، في منتصف الثلاثينيات، مما خلق في مجمله تناقضاً فرعياً بين السلطة البريطانية والبرجوازية التجارية المحلية[١٠].

كذلك نجد أنه من خلال الانفراج الاقتصادي النسبي بعد الانكماش العالمي في أوائل الثلاثينيات، توسعت طبقة تجارية وسيطة قليلة العدد نسبياً لكنها في الوقت نفسه قوية، لها طموحات مغذاة من العلل الذاتية في الأنظمة العشائرية الأبوية المتواجدة آنذاك في تلك المدن .

فبالرغم من وجود بلدية في البحرين ١٩٢١ وفي الكويت ١٩٣٤ مثلاً، إلا أن هذه وتلك لم تكن لتقوم بما قرر لها القيام به، فهي أجهزة شخصية للحاكم أو من ينوب عنه، يؤتى بأفراد مجلسها من الأقرباء والموالين دون أن تقوم بالواجب المنوط بها والمرجو منها في نظر الطبقة التجارية، وذلك ينسحب على الإدارة سواء في الحكم أو المحاكم الموجودة شرعية أو مدنية أو في المركز المهم الآخر وهو الجمارك والذي يُعد مصدر الدخل الأساسي للإمارة [١١] .

بجانب هذا الركود الإداري نجد أن هناك تخلفاً تعليمياً، فقد كانت الطبقة الجديدة تؤمل من المدارس الحديثة كل الخير في تخريج متعلمين لمقابلة احتياجات الإدارة والتجارة، إلا أن تلك الأنظمة التعليمية فشلت في تحقيق الأهداف المخطط لها، وذلك نتيجة وضع العراقيل من قبل سلطات حكومة الهند البريطانية، كتعيين مستشار تعليمي بريطاني في البحرين والكويت لضمان السيطرة البريطانية على التعليم في هذه المنطقة، كما اعتاد الإنجليز أيضاً غربلة المتقدمين للتدريس قبل ترشيحهم للتدريس في مدارس الخليج خاصة بعد توجههم للاهتمام بالتعليم مباشرة .

الحقيقة أن سلطات حكومة الهند البريطانية لم تشغل نفسها في البداية كثيراً بشؤون التعليم لاتباعها سياسة عامة، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لمشيخات الخليج، لكنها اضطرت مؤخراً إلى الاهتمام بالأمور التعليمية بسبب ظهور العلاقة بين انتشار التعليم وتصاعد المشاعر القومية في المنطقة حسبما يقرره (ترنشارد فاول Trenchard Fowle) المقيم السياسي البريطاني في رسالته بتاريخ ١٧ مارس ١٩٣٩ إذ يقول «إن الجانب العربي في منطقة الخليج بدأ يتحول عن المسار الضيق الذي سلكه لفترة طويلة، وذلك باتجاهه إلى مسالك أرحب ذات مداخل دولية بالغة الأهمية، فمع ظهور النفط في أقطار الخليج تدفقت الأموال وتولدت معها أفكار جديدة»[١٢]. كما يذكر ترنشارد فاول أيضاً ظهور حركات الشباب في كل من الكويت والبحرين، والذي يرجعه الوكيل السياسي البريطاني وايتمان (Weightman) في البحرين إلى «تزايد الخدمات التعليمية في السنوات الحالية، والتي أفرزت طبقة من الشباب يحملون قشور التعليم وينجذبون للدعاية الصحفية بكل سهولة ويستمعون للإذاعات وينمون مشاعرهم السياسية .. وهذا وصف صادق للغالبية من الشباب الهندي والمصري والفلسطيني والعراقي»[١٣].

ومن جراء كل ذلك بدأت المعارضة والتي يمكن أن يطلق عليها هذا التعبير بتحفظ، حيث كانت معارضة من الداخل تتجه إلى المطالبة بالإصلاح ولا تطمع في التغيير الجذري[١٤]، إلا أن مفهومها للإصلاح نفسه كان بحق مفهوماً متقدماً في ذلك الوقت. ولقد اشترك عامل مهم في حركات الإصلاح الثلاث في الكويت والبحرين ودبي، حيث كان بعض متزعميها أو من يحركها ويؤيدها عناصر من العائلة الحاكمة نفسها، راضية في سبيل تحقيق طموحاتها عن خلق أنظمة مضادة من خلال الأنظمة القائمة في محاولة للاشتراك في السلطة ومن ثم للاحتفاظ بها، مما ساعد على مسار الحركة الإصلاحية التي حققت بعضاً من أهدافها حتى ولو كانت لوقت قصير.

الحقيقة أن هذه الحركات لا تخرج عن كونها إصلاحية بالمعنى الضيق للكلمة، فهي لم تواجه مشكلة الاستعمار أو الحماية البريطانية للتخلص من الوقوع تحت سلطة أجنبية، بل على العكس تفاوضت مع ممثليها وكان هؤلاء الممثلون في وقت ما يتعاطفون مع هذه الحركات، إلا أنهم عندما وجدوا أنها تخرج عن الإطار المتوقع تدخلوا لوضع حد لها وإجهاضها .

إن نمو الوعي السياسي والوطني قد أثر، بطبيعة الحال، في الأوضاع السياسية الداخلية لهذه الإمارات التي بدأت تشهد، ولأول مرة، إضرابات عمالية وطلابية وحركات إصلاحية تطالب بالحد من النفوذ والتدخل البريطاني في الشؤون الداخلية ومساهمة الشعب في ممارسة السلطة. وينطبق هذا القول على البحرين والكويت، وعلى الأخص الأولى منهما، خلال العشرينيات ومطلع الثلاثينيات من هذا القرن .

حدثت في البحرين في سنة ١٩١٩ أول انتفاضة قام بها الغواصون وعمال الميناء، الذين شكلوا القوى الرئيسة قبل كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعي واكتشاف النفط في بداية الثلاثينيات[١٥]. وكان سبب هذه الانتفاضة هو الاستغلال البشع الذي مارسه تجار اللؤلؤ وأصحاب السفن ضدهم، وعلى أية حال لم تلق هذه الانتفاضة تجاوباً واسعاً من فئات المجتمع البحريني لضعف إمكانات وموقف التجار - بما يمثلونه من ثقل اقتصادي وسياسي- المعارض لها [١٦].

ومنذ بداية العشرينات شهدت البحرين حركة إصلاحية سياسية كانت الأولى من نوعها في البحرين، ويمكن أن تعد، بحق، بداية الحركة الوطنية فيها، وقد ضمت هذه الحركة فئات مختلفة من أبناء الشعب البحريني فقد ساهم فيها الطلاب والمثقفون وعمال البحر وبعض التجار الوطنيين. أما المطالب الأولية لهذه الحركة فهي تأسيس مجلس تشريعي وتنظيم شرطة وطنية بدلاً من قوة الشرطة الموجودة والتي تتألف من عناصر أجنبية، وبشكل خاص الإيرانيين والهنود، وعندما أبدى حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٨٧٠- ١٩٢٣) ميلاً إلى التجاوب مع مطالب الحركة، قامت بريطانيا بعزله في مايو ١٩٢٣ وتنصيب ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٢٣-١٩٤١) حاكماً على البحرين، وشكلت محاكم مختلطة يشرف عليها الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، وشددت الإشراف البريطاني المباشر على جميع الشؤون الداخلية البحرينية. وكرد فعل لهذه الإجراءات البريطانية قامت العناصر الوطنية المساهمة في الحركة بعقد مؤتمر وطني في مدينة المحرق في ٢٦ مايو ١٩٢٣ بعضوية اثنتي عشرة شخصية وطنية منتخبة. وقد اختتم المؤتمر أعماله بإصدار وثيقة وطنية تاريخية عرفت بـ «لائحة الإصلاح» تضمنت مطالب عديدة مهمة من بينها انتخاب مجلس

شورى من قبل سكان البحرين ليساهموا في إدارة بلادهم بدلاً من الوكيل السياسي البريطاني، ووضع حد لتدخل الأخير في الشؤون الداخلية واقتصار سلطاته على الشؤون الخارجية طبقاً للمعاهدات المعقودة بين البحرين وبريطانيا، وتشكيل محكمة من أربعة أعضاء ذوي خبرة في شؤون الغوص للنظر في جميع الدعاوى المتعلقة بالغوص وإنصاف الغواصين[١٧] .

رفضت السلطات البريطانية المعنية هذه المطالب وألقت القبض على اثنين من زعماء الحركة البارزين وهما عبدالوهاب الزياني وأحمد بن لاحج ونفتهما بلا محاكمة، إلى الهند، كما لاحقت بقية زعماء الحركة وعمدت إلى السيطرة على شؤون التعليم في البحرين وتغيير مناهج الدراسة وإبعاد المدرسين العرب القلائل. وقد أدت هذه الإجراءات إلى سلسلة من الإضرابات الشاملة في مجال التعليم خلال السنوات ١٩٢٦-١٩٢٨، غير أن بريطانيا استمرت في خطتها حتى أخضعت التعليم لسيطرتها المباشرة وتم تعيين مدير بريطاني للمعارف في البحرين. وفي الوقت نفسه عينت مستشاراً بريطانياً لحاكم البحرين بصفة خبير مالي وهو تشارلز بلجريف في سنة ١٩٢٥. وقد أصبح بلجريف هذا خلال السنوات الثلاثين التي أمضاها في منصب المستشارية (١٩٢٦-١٩٥٧) الشخص القوي وصاحب السلطة الفعلية في كل صغيرة وكبيرة، بما في ذلك بعض الأمور ذات العلاقة بالشريعة الإسلامية [١٨]. وقد أدت سياسته التعسفية إلى إلهاب مشاعر الشعب طوال فترة سيطرته على الحكم في البحرين .

ومن جهة أخرى أدى فشل حكومة البحرين والسلطات البريطانية في تنظيم علاقات عمال البحر بأصحاب السفن وتجار اللؤلؤ واستمرار استغلال الأخيرين للعمال إلى انتفاضات عمالية مهمة في البحرين بين ١٩٢٦ و١٩٣٢. وقد بلغت هذه الانتفاضات ذروتها في مايو ١٩٣٢، عندما قام حوالي ٢٠٠٠ من عمال البحر بمظاهرة كبيرة انتهت باشتباكات بين العمال وقوات الشرطة الأجنبية والحرس العشائري، على طول سواحل مدينتي المحرق والمنامة استمرت أياماً عديدة. وقد سقط عدد من العمال قتلى وجرحى في هذه الاشتباكات، وفي الأيام التالية التي أعقبت الاشتباكات ألقت السلطات البريطانية القبض على من اشتبه أنهم المحرضون على التظاهر وعوقبوا بالضرب في وسط السوق[١٩].

أما في الكويت فقد ظهرت حركة في سنة ١٩٢١ كان التجار يشكلون العنصر الأساسي فيها. أما مطالب هذه الحركة فقد تحددت بإنشاء مجلس استشاري يعمل إلى جانب حاكم الكويت في إدارة شؤون البلاد. وكان نظام الحكم في الكويت قائماً على أساس السلطة المطلقة للحاكم كما في البحرين. ومن بين الذين تعاقبوا على حكم الكويت الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) والذي تميز حكمه بالاستبداد والظلم، وبعد موته خلفه ابنه الأكبر جابر (١٩١٥-١٩١٧) ثم خلف الأخير ابن أخيه سالم (١٩١٧-١٩٢١) ولم يتخلل هذه الفترة أي تطور في نظم الحكم[٢٠].

وبنهاية عهد الشيخ سالم الصباح في سنة ١٩٢١ كان معظم الكويتيين وبالأخص المتعلمين منهم، قد أدركوا أهمية تطوير أداة الحكم وضرورة مشاركة الشعب في تقرير مصيره [٢١]، وذلك قبل أن يتم اختيار خلف لسالم الصباح، فاجتمع وجهاء الكويت ومعظمهم من التجار، واتفقوا وتعاهدوا على إصلاح أمور البلاد، ووقع ثمانية منهم على عريضة تضمنت، إلى جانب أشياء أخرى، مطالب بإنشاء مجلس استشاري لإدارة أمور البلاد . وقدمت هذه العريضة إلى الحاكم الجديد الشيخ أحمد جابر الصباح (١٩٢١ - ١٩٥٠). وفي أبريل ١٩٢١ تم تأسيس المجلس الاستشاري فعلاً، وقد تألف هذا المجلس من اثني عشر عضواً تم اختيارهم من بين أفراد بعض العائلات الكبيرة المعروفة بثرائها، ولم يضم المجلس أيا من الموقعين على العريضة. ويعتقد البعض أن السبب يرجع إلى كون الأفراد الذين تم اختيارهم لعضوية المجلس أكثر اعتدالاً من موقعي العريضة، أما رئاسة المجلس فقد أسندت إلى أحد كبار أعضائه وهو حمد بن عبدالله الصقر [٢٢] .

لقد عقد المجلس عدة جلسات حضر بعضها الشيخ أحمد الجابر الصباح. وعلى أية حال فإن حياة هذا المجلس كانت قصيرة حيث حل بعد فترة وجيزة من تأسيسه. ومن بين الأسباب الرئيسية لفشل تجربة المجلس، عدم الأخذ بمبدأ الانتخاب بحيث يصل إلى المجلس من يمثل الشعب ويستند إليه ويتحمل أعباء مصالحه، في حين أن اختيار الأعضاء على أساس الجاه والثروة أوصل إلى المجلس عناصر لم تشعر بمسؤولياتها تجاه المهام التي كلفوا بها وكثيراً ما

كانت تختلف فيما بينها لأسباب شخصية، إضافة إلى موقف آل صباح، أي العائلة الحاكمة، المناوئ للمجلس [٢٣] .

لم تشهد البحرين والكويت وبقية إمارات الخليج بعد هذه الأحداث أية انتفاضات أو حركات وطنية مهمة حتى نهاية الثلاثينيات، عندما بدأت الإضرابات العمالية ثانية وظهرت حركات وطنية ذات طابع إصلاحي في الكويت والبحرين ودبي في سنة ١٩٣٨. وقد تميزت هذه الحركات عن تلك التي سبقتها بكونها أفضل تنظيماً وأوضح أهدافاً .

وكانت هناك تأثيرات جديدة أدت إلى هذه الأحداث في مقدمتها اكتشاف النفط وإنتاجه في بعض أقطار المنطقة [٢٤]. وما نتج عن ذلك من تغيرات اقتصادية - اجتماعية، وتطور التعليم ووعي بالأحداث السياسية العربية والعالمية، والتفتح على أفكار سياسية جديدة من خلال المدرسين العرب الوافدين من العراق وفلسطين ومصر، وإرسال الطلاب للدراسة في الخارج ووصول الصحف العربية العراقية والمصرية إلى هذه الإمارات، وتفاقم قضية فلسطين، وأخيراً تأسيس النوادي والجمعيات الثقافية منذ أواخر الثلاثينيات، وإن كان تأثيرها ما يزال محدوداً آنذاك .

أدى اكتشاف النفط وإنتاجه إلى بدء ظهور طبقة متوسطة لعبت دوراً بارزاً في قيادة الحركة الإصلاحية لسنوات طويلة، كما ظهرت طبقة عمالية كبيرة نسبياً، نعني بذلك عمال النفط، وكانت أغلبية عناصر هذه الطبقة من عمال البحر الذين اتجهوا إلى العمل لدى شركات النفط الأجنبية بعد كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعي بسبب رواج تجارة اللؤلؤ الصناعي، وقد أسهمت الطبقة العاملة إسهاماً فعالاً في الحركة الإصلاحية، لا سيما وأن ظروف وشروط عملهم الجديد لدى شركات النفط كانت قاسية جداً، وأكثر من ذلك أيضاً عانت هذه الطبقة من سياسة التمييز التي سارت عليها شركات النفط، حيث كان العمال الأجانب، ومعظمهم من الهنود، يعيشون ظروفاً أفضل ويحصلون على أجور أعلى من العمال العرب. ومن جهة أخرى أدى الاختلاط مع الأجانب الذين جاؤوا للعمل في الصناعة النفطية إلى التعرف على أفكار وعادات جديدة، وكانت الطبقة المتوسطة والتي تتكون بشكل رئيسي من صغار التجار وموظفي الحكومة

وموظفي شركة النفط، ومن الطلاب الآخذين في التزايد، أكثر فئات المجتمع تلقياً لهذه الأفكار والعادات[٢٥] .

لقد ساعدت عائدات النفط على افتتاح بعض المدارس، وبالتالي التعاقد مع مدرسين عرب من فلسطين ومصر وسوريا والعراق للتدريس فيها. وقد كان لهؤلاء المدرسين دورهم في بث الروح الوطنية في صفوف الطلاب الذين شكلوا أحد العناصر الرئيسية في الحركة الإصلاحية في الخليج العربي. وقد وصل تأثير هؤلاء المدرسين حتى إلى المدارس البعيدة في ساحل عُمان. ففي مدرسة «فلاح» في دبي مثلاً نجح المدرسون العراقيون في إيصال الأفكار والمشاعر القومية السائدة في العراق إلى طلاب هذه المدرسة، فتشكلت فيها مجموعة كشافة تسير في شوارع المدينة حاملة الأعلام وهي تنشد الأناشيد القومية العربية[٢٦]. لذلك اعتاد الإنجليز غربلة المتقدمين للتدريس في مدارس الخليج، وقد كتب الوكيل السياسي في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني يقول «يجب علينا أن نعرف كل ما يمكن معرفته حول هؤلاء الأشخاص الذين سيعتمد عليهم مستقبل الكويت إلى حد بعيد حيث إنهم هم الذين سيشكلون جيل المستقبل». وكذلك يقول « لا دخل للتعليم في السياسية .. تحذير يجب إطلاقه من حين لآخر في مختلف المدارس. إن أي نشاطات سياسية طلابية أو من المدرسين ستقابل بالطرد من المدرسة ولا بد من تأكيد هذا الإجراء كقاعدة»[٢٧].

وإضافة إلى المدرسين العرب، لعبت الصحف العربية، وعلى الأخص العراقية والمصرية منها، دوراً أيضاً في بث الروح الوطنية وتمكين عرب الخليج من وعي الكثير من الأحداث السياسية العربية والعالمية. وقد وصلت هذه الصحف إلى معظم إمارات الخليج بدءاً بالكويت وانتهاء بساحل عُمان. وقد أشار أحد المسؤولين البريطانيين الذين زاروا المنطقة آنذاك إلى «حالة عدم الاستقرار» التي سببتها المجلات والصحف العربية في ساحل عُمان[٢٨]. ناهيك عن تأثيرات هذه الصحف والمجلات في البحرين والكويت، مع الأخذ في الاعتبار كونهما أكثر تطوراً وتفتحاً قياساً إلى ساحل عُمان .

ففي أغسطس ١٩٣٣ انتقدت صحيفة «فتى العرب» الدمشقية السياسة البريطانية، وأكدت على الحقيقة القائلة بأن المطامع الأوروبية ترجع إلى الإمكانيات النفطية التي تزخر بها

المنطقة ثم إلى أهميتها الاستراتيجية [٢٩]. وما قيل عن دور الصحف ينطبق أيضاً على الإذاعات مثل إذاعة قصر الزهور من بغداد، وإذاعة القاهرة التي أشار تقرير للاستخبارات البريطانية آنذاك إلى وصولها إلى الكويت وفيها من التعليقات الأخبارية ما يحرك المشاعر [٣٠]. أما بالنسبة لإذاعة قصر الزهور المعروفة بأنها إذاعة الملك غازي، فقد تزعمت الحملة ضد الوجود البريطاني في الخليج والدعوة لضم الكويت إلى العراق، كما أثارت الكويتيين للنضال من أجل مطالبهم والاتجاه إلى الوحدة العربية في نفس الطريق الذي يسير فيه العراق [٣١].

وفيما يتعلق بالأندية والجمعيات الثقافية فإنها اقتصرت في هذه الفترة على البحرين، أما في بقية إمارات الخليج فقد تأخر ظهورها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، باستثناء بعض الأندية التي تأسست خلال العشرينات مثل النادي الأدبي الذي تأسس سنة ١٩٢٤ في الكويت. ومن بين الأندية المهمة التي تأسست في البحرين في هذه الفترة «نادي البحرين» الذي تأسس في المحرق سنة ١٩٣٧ وكان مهتماً بالنشاط الاجتماعي والثقافي إضافة إلى الرياضة. وفي سنة ١٩٣٨ تأسس «النادي الأهلي» في المنامة بقصد الجمع بين العناصر الواعية في المدينة، وفي السنة ذاتها تأسست «رابطة الشباب الأحرار» وفي سنة ١٩٣٩ تأسس «نادي العروبة» في المنامة بهدف إشاعة روح التعاون ورفع مستوى الوعي الاجتماعي والوطني [٣٢].

وأخيراً كان لقضية فلسطين التي تابعها عرب الخليج منذ العشرينات أثر مهم جداً أيضاً، وكان الحدث الرئيسي الذي تردد صداه في الخليج العربي في الثلاثينيات هو الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩ التي أثارت مشاعر العرب جميعاً ضد بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين والتي شجعت الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين، ولم يكن توافق حركات ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي زمنياً من قبيل المصادفة، وكانت البداية في الكويت .

فمنذ بداية الثلاثينيات طالب الكويتيون بإنشاء مجلسين منتخبين أحدهما للبلدية والآخر للمعارف. وقد أنشئ كلا المجلسين في السنوات ١٩٣٤ و ١٩٣٦ على التوالي بطريقة الانتخاب الجزئي، بمعنى دعوة أفراد من الشعب لإعطاء أصواتهم لهذين المجلسين. إلا أن هذه التجربة لم تستمر طويلاً بسبب الخلافات التي ظهرت بين أعضاء هذين المجلسين والسلطة،

الأمر الذي أدى إلى حل مجلس المعارف واستقالة أعضاء المجلس البلدي احتجاجاً، وكانت النتيجة ازدياد حدة المعارضة الوطنية للسلطة [٣٣].

ومنذ بداية أبريل ١٩٣٨ بدأت مطالب العناصر الوطنية الكويتية بالظهور في بعض الصحف العربية، وعلى الأخص العراقية منها، والكتابة على الجدران. ومن بين المطالب المهمة لهذه العناصر إجراء إصلاحات في مجال الإدارة والتعليم، وطرد بعض المستشارين الذين يعتمد عليهم حاكم الكويت، ومعظمهم من الأجانب، والسماح للعرب بزيارة الكويت والإقامة فيها دون عوائق، وحصر مجالات العمل على الشباب الكويتي مع تفضيل العراقيين على الهنود أو الأرمن أو غيرهم من الأجانب. وقد تردد اسم البراك على أنه من المحرضين على اضطرابات وقعت في الكويت في ذلك الوقت. وكان البراك يعمل لتكوين جبهة من الشباب العربي في الكويت لدعم القضايا العربية في كل مكان من الوطن العربي، وامتد نشاطه إلى طلبة المدارس فأنشأ في عام ١٩٣٦ المكتبة القومية، وأعد فيها دفاتر لبيعها على الطلاب مكتوب على أغلفتها : البلاد العربية وحدة طبيعية والمجد للشباب القومي الذي يعمل بإخلاص لتحقيق وحدتها السياسية. وقد ظهر نشاط البراك في عام ١٩٣٧ ثم أحداث مارس ١٩٣٩ حيث قبض عليه وسجن [٣٤].

وقد تعددت بعد ذلك العرائض التي تقدم بها الكويتيون إلى الحاكم، وأخذت الصحافة العراقية في بغداد والبصرة تثير ثائرة المعارضين ضد الحاكم. كما تركزت المطالب الوطنية في تطوير الإمارة من النواحي المدنية والقضائية، من ذلك تنظيم القضاء بإنشاء محكمة شرعية وأخرى للاستئناف، وتنظيم قوات خاصة للإشراف على الأمن، وإيقاف عملية الارتجال في النواحي المالية، وتخصيص قسم من الميزانية لإرسال بعثات خارجية من الشباب الكويتي. والأهم من ذلك كانت الدعوة إلى تأسيس مجلس تناقش فيه مشكلات الكويت الداخلية والخارجية، بحيث يحاط الشعب الكويتي علماً بما يتخذ من قرارات بشأنها. ويتضح في كثير من هذه المطالب التأثيرات العراقية، من ذلك المطالبة بأخذ العون من العراق خاصة في الشؤون الاقتصادية والتعليمية [٣٥]. ومن أجل إيقاف الحملة المناوئة له في الصحف العراقية وتهدئة العناصر الوطنية، قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة إلى العراق في مايو ١٩٣٨ واعداً بالاستعانة

بالعراق لإدخال إصلاحات إدارية وتعليمية في الكويت [٣٦] . ولكن هذه الزيارة لم تحقق الهدف الرئيسي للشيخ أحمد الجابر وهو تهدئة العناصر الوطنية، فبعد فترة وجيزة أفصحت الجمعية السرية التي تشكلت في الكويت باسم «الكتلة الوطنية» لقيادة العمل الوطني عن نفسها وقدمت عريضة إلى الشيخ أحمد الجابر طالبت فيها تأكيد حكم الشورى وإنشاء مجلس تشريعي منتخب لحكم البلاد [٣٧] . وقد اضطر الشيخ أحمد الجابر إلى الاستجابة لهذا المطلب وتأسيس مجلس تشريعي في الكويت يضم ١٤ عضواً انتخبوا من قبل عدد من العائلات الكويتية، وتقرر تعيين الشيخ عبدالله السالم ليكون رئيساً للمجلس [٣٨] .

وبعد تأسيسه بفترة وجيزة أعد المجلس التشريعي قانوناً تأسيسياً صدّق عليه الشيخ أحمد الجابر في ٢ يوليو سنة ١٩٣٨. وكان هذا القانون يتألف من مقدمة وخمسة مواد، نصت الأولى منها على أن «الأمة مصدر السلطات ممثلة في نوابها (المجلس) ...» ونصت المادة الثانية على منح المجلس صلاحية سن قوانين الميزانية والمعارف والصحة العامة والعمران والأمن والطوارئ وكل قانون آخر تقتضي مصلحة البلاد سنه. أما المادة الثالثة فقد نصت على أن المجلس التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات والتراخيص والاتفاقيات، وعدم شرعية أي أمر يستجد من هذا القبيل دون موافقة المجلس. وعالجت المادة الرابعة موضوع محكمة الاستئناف في حين نصت المادة الخامسة على أن رئيس المجلس هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد [٣٩] .

لقد قام المجلس خلال فترة حياته القصيرة بجملة من الإجراءات والإصلاحات المهمة، مثل إلغاء بعض الضرائب المجحفة، وإلغاء الاحتكارات، وطرد الموظفين المنحرفين، وفصل القضاة الفاسدين، وإنشاء محاكم مدنية، وتكوين قوة شرطة نظامية، وإنشاء بعض المدارس الجديدة والتعاقد مع بعثة تعليمية فلسطينية، وإرسال عدد من الطلاب في بعثات دراسية إلى بغداد والقاهرة، كما وقف المجلس أمام الهجرة الأجنبية [٤٠] . وعلى أية حال فإن قسماً من إجراءات المجلس الإصلاحية لم يكتب له التنفيذ بسبب حل المجلس في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨، وجاء حل المجلس نتيجة لمعارضة حاكم الكويت لبعض قرارات المجلس، وبالأخص تلك المتعلقة بإبعاد مستشاريه الأجانب، وإحراجه المستمر للمجلس بتهديده المستمر، أي الحاكم، بالتخلي عن حكم

الكويت في محاولة منه للضغط على المجلس للتراجع عن بعض إجراءاته الإصلاحية. وإضافة إلى أن حاكم الكويت وقف أولئك الذين فقدوا احتكارهم وامتيازاتهم ضد المجلس، وأخيراً كان موقف بريطانيا، بنفوذها القوي، المناوئ للمجلس من بين الأسباب الرئيسية لإخفاق تجربة المجلس التشريعي، وكانت المادة الثالثة من القانون التأسيسي قد أثارت سخط بريطانيا وقلقها، لأن هذه المادة منحت المجلس صلاحية مناقشة موضوع امتيازات النفط وعلاقات الكويت الخارجية، بما في ذلك العلاقات مع بريطانيا، وهذه أمور كانت السلطات البريطانية تعدها من اختصاصها هي فقط بموجب المعاهدة الكويتية - البريطانية لسنة ١٨٩٩. والواقع أن هذه السلطات كانت قد عبرت عن قلقها إزاء تجربة المجلس التشريعي في الكويت منذ وقت مبكر، فقد جاء في تقرير كتبه المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في ١٨ يوليو ١٩٣٨ بأن « ... اختصاصات المجلس واسعة وبعض مواده تشبه مواد الدستور الفرنسي لسنة ١٧٩١ ومن الممكن أن يتحول المجلس سريعاً إلى مجلس وطني الأمر الذي يؤدي إلى إحراج مركز بريطانيا ليس في الكويت فحسب، وإنما في إمارات الخليج العربي بصفة عامة لاحتمال ظهور حركات وطنية مشابهة لما حدث في الكويت»[٤١].

بعد حل المجلس التشريعي شكل الشيخ أحمد الجابر مجلساً سمي بمجلس الشورى في سنة ١٩٣٩ وضم ١٤ عضواً أيضاً، أربعة منهم من أعضاء الأسرة الحاكمة والبقية من الأعيان. وكان هذا المجلس، الذي عين الشيخ أحمد أعضاءه، ضعيفاً في تكوينه ومقدرته على التنفيذ، ولذا كان من الطبيعي أن يفشل فتسلل أعضاؤه الواحد تلو الآخر حتى انتهى أمره[٤٢].

وكان من الطبيعي أن تتحول حركة المجلس التشريعي إلى حركة وطنية خاصة بعد أن وجدت في العراق أكبر مساند لها[٤٣]، وقد تكونت في تلك الفترة رابطة في البصرة أطلقت على نفسها «رابطة عرب الخليج» وقد مارست نشاطها في الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩، وكانت تنادي بضم الكويت إلى العراق ومساعدة إمارات الخليج الأخرى والأخذ بيدها إلى التطور ونقل أخبارها إلى العالم العربي. وفي خلال هذه السنوات قدم وزير الخارجية العراقية إلى الحكومة البريطانية طلباً بضم الكويت إلى العراق، ولكن هذا الطلب رفض بشدة من الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٧ .

وكان هناك نفر من الشباب الكويتي يؤيد فكرة الضم هذه، وترتبط دعوة ضم الكويت إلي العراق بظهور وعي قومي ظهر في الشباب الكويتي، إثر تلقيه تعليماً عصرياً في مدارس البصرة وبغداد، يضاف إلى ذلك تخلص العراق من الانتداب الإنجليزي وإعلان استقلاله [٤٤]، ولاشك أن إذاعة وصحافة العراق كانت نشطة للغاية في تصعيد الحملات ضد شيخ الكويت، وزيادة الحركة الوطنية تأججاً والتأكيد بأن الكويت جزء من العراق، وأنه إذا فشلت وسائل الضم السلمي فلا بد للعراق من أن يفرض حلاً عسكرياً[٤٥] .

وكان يتزعم الشباب الكويتي «عبدالله حاج صقر» الذي وصل إلى بغداد في فبراير ١٩٣٩ بعد حل المجلس التشريعي، وأجرى عدة اتصالات مع الزعماء الساسيين بما فيهم رشيد الكيلاني رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت [٤٦]. وقد اهتمت الحكومة البريطانية من ناحيتها اهتماماً بالغاً بما يقوم به العراق من نشاط سياسي، بالإضافة إلى حملات الصحافة العراقية المستمرة ضد شيخ الكويت، منتهزة في ذلك فرصة حل المجلس التشريعي، والاستياء العام الذي وصل إلى درجة من التذمر الشديد بين الكويتيين خاصة الشباب منهم. وليس من شك أيضاً في أن الدعاية العراقية أوجدت أجواء من عدم الثقة بين الكويت والعراق، حتى بلغ الأمر بالشيخ أحمد الجابر إلى رفض الموافقة على زيارة خمسين طالباً كشفياً من العراق إلى الكويت، خوفاً من أنهم يتسترون أو يخفون من ورائهم أهدافاً سياسية[٤٧] .

وفي أول مارس ١٩٣٩ قدمت السفارة البريطانية في بغداد احتجاجاً إلى نوري السعيد ضد ما نشرته جريدة الاستقلال من أنه « قد حان الوقت للعراق كيما ينقذ الكويت من الأخطار التي تتهددها، وأن المستقبل يبدو مظلماً وتخشى أن تكون عاقبته مخيبه لجميع العرب الذين قد يعز عليهم فقدان هذه الإمارة التي تعد جوهرة ثمينة في الخليج والميناء الطبيعي للعراق، إننا ينبغي أن ننظر بإعجاب إلى ما يقوم به أحرار الكويت وأن نثق بهم فهم شجعان ومخلصون»[٤٨] .

لم تمر الفترة الواقعة بين حل المجلس التشريعي ونشوب الحرب العالمية الثانية دون مشكلات سياسية، فقد تميز الوضع السياسي بالاضطراب، وكان أبرز حدث في هذه الفترة تلك المظاهرة التي اختتمت بصدام دام في ١٠ مارس ١٩٣٩ حيث نجح الوطنيون في الاستيلاء على

المستودع الرئيسي للأسلحة في الكويت [٤٩]. وقد عللت المصادر البريطانية هذا الحدث بكونه مؤامرة من تدبير السفير الألماني في بغداد فرتز غروبا (F. Gribba) للإطاحة بحكم الشيخ أحمد الجابر الصباح، وإنهاء الحماية البريطانية على الكويت وإبدالها بحماية عراقية [٥٠]. وقد استغلت السلطات البريطانية هذا الحادث، فأصدرت الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين حيث سقط الكثيرون منهم جرحى، كما اعتقلت بعض العناصر الوطنية، كان من بينهم أعضاء المجلس التشريعي السابق [٥١].

وفي أبريل ١٩٣٩ أصبح من الواضح أن هناك خطة عراقية تدبر لغزو الكويت غزواً عسكرياً، إذ أكدت تقارير الاستخبارات العسكرية البريطانية أن علي محمود متصرف البصرة، كانت لدية تعليمات سواء من الملك غازي أو من رشيد الكيلاني، بأن يجمع محلياً قوات مسلحة ويغير بها على الجهراء التي تشكل مركزاً دفاعياً هاماً بالنسبة للكويت، وكان من المنتظر أن تجد هذه القوات تشجيعاً لها من بين المستائين في الكويت ومن ثم يمكن إرغام الشيخ أحمد الجابر على التنازل، ولكن حال دون تنفيذ هذه الخطة وفاة الملك غازي في ظروف غامضة [٥٢]. وعلى أي حال فقد فشلت الخطة العراقية بسبب وفاة الملك غازي وإندلاع الحرب العالمية الثانية، إذ ترتب على ذلك وضع الكويت في نطاق السيطرة العسكرية البريطانية.

وفي عام ١٩٤٥ أجرت الحكومة الكويتية تغييرات واسعة في برامج التعليم ألغت بموجبها المناهج العراقية التي كان معمولاً بها منذ عام ١٩٣٦، وأدخلت بدلها المناهج المصرية في التعليم، وترتب على ذلك حدوث بعض اضطرابات لم يكن لها اتجاه سياسي، إذ أن متعهدي الكتب هم الذين أثاروها لخوفهم على مصير الكتب التي جلبوها على أساس المنهج العراقي [٥٣].

إن مخاوف السلطات البريطانية من احتمال ظهور حركات وطنية مماثلة لتلك التي ظهرت في الكويت كانت في محلها، فقد ظهرت حركات مماثلة في البحرين ودبي بعد فترة قصيرة من تأسيس المجلس التشريعي الكويتي.

فقد شهد النصف الثاني من الثلاثينيات بداية استفادة البحرينيين الملموسة مادياً، وقد جاء هذا نتيجة الزيادة المستمرة في تدفق العائدات النفطية، فبالإضافة إلى التوسع الطبيعي في

التوظيف في شركة البترول الحكومية، فإن هذه العائدات مكنت من إنشاء دوائر جديدة مثل دائرة الأشغال العامة ودائرة الصحة، إضافة إلى أنها قد ساعدت في توسيع الدوائر والمصالح التي كانت موجودة من قبل . ولا بد أن الأجانب الذين تدفقوا على البلاد ليعملوا أو ليبحثوا عن عمل لدى شركة النفط أو سواها كانوا على اتصال مباشر مع البحرينيين، الذين فتحوا أعينهم على أفكار وعادات جديدة لم تكن معروفة في تراثهم. ولقد كانت أكثر فئات المجتمع تلقياً لهذه الأفكار الجديدة هي الطبقة المتوسطة التي ظهرت حديثاً، والتي تتكون بشكل رئيسي من صغار التجار وموظفي الحكومة وموظفي شركة النفط «بابكو» ومن الطلاب الآخذين في التزايد[٥٤] .

وقد أدى تحسن سبل الاتصال إلى خلق اهتمام متزايد بالأحداث الخارجية. فالدعاية العراقية كانت تلعب دورها بحرية، عن طريق إذاعة الملك غازي في بغداد ، كما أن أحداث الكويت سنة ١٩٣٨ دفعت البحرينيين إلى تأملها واستقاء العبر منها ومقارنتها بأوضاعهم، وهذه الأمور تضافرت في خلق رد فعل لديهم. إلا أن كلاً من الحكومة البحرينية وشركة نفط البحرين كانتا في حاجة إلى مصدر يمدهما بالقوة العاملة المدربة لإنجاز أعمالهم في البحرين، وقد اتجهت أنظارهما إلى الهند للحصول على تلك اليد العاملة.

وأدى المجيء بالهنود إلى البلاد وتوظيفهم في مراكز عديدة في الإدارة الحكومية وفي شركة النفط، إلى شعور البحرينيين بأن هذا الأمر سيقلل من فرص حصولهم على العمل، ولذلك كان الكثيرون منهم على استعداد لممارسة الضغط على كل من الحكومة وشركة النفط للتخلص من هذا النفوذ الأجنبي الجديد .

وفي ذلك الوقت كان السير بلجريف، الذي مضت على عمله في البحرين آنذاك اثنتا عشر سنة، مازال يسيطر على الحياة السياسية في البحرين. وكان توليه سلطات مطلقة من أسباب ازدياد السخط الشعبي. وهكذا تزايد الشعور الشعبي بالاستياء في البحرين خلال سنة ١٩٣٨ ، إذ لم يكن باستطاعة الناس إيجاد متنفس لسخطهم دون تدخل بلجريف والأشخاص الآخرين الأجانب في الإدارة .

لقد سبق ظهور الحركة الوطنية الإصلاحية في البحرين مباشرة إضراب عام للطبقة العاملة، وعلى رأسها عمال النفط في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٨ [٥٥] وكانت مطالب العمال المضربين تتمثل في رفع الأجور وتحسين ظروف العمل وتأسيس نقابة للعمال، أما مطالب الحركة الوطنية الإصلاحية التي قادتها عناصر معينة من طبقة التجار إضافة إلى الطلاب وعمال النفط، الذين جمع بينهم شعور الاستياء من أسلوب الإدارة الاستبدادي، فقد تمثلت في إقامة مجلس تشريعي وحصر القضاء بأيدي المواطنين البحرينيين وعدم اقتصاره على العائلة الحاكمة، وتشكيل مجلس لإدارة شوون التعليم وإصلاح الجهاز الإداري وإبعاد الشرطة الأجانب وإحلال بحرينيين محلهم وطرد الموظفين الهنود واستبدالهم بموظفين بحرينيين، وإصدار صحيفة سياسية لها الحرية في التعبير عن الآراء والأفكار وانتقاد أعمال الحكومة، ومنع اليهود من دخول البحرين وإلغاء جنسيتهم البحرانية وغير ذلك من المطالب[٥٦] .

ويتصف الاضطراب السياسي في البحرين سنة ١٩٣٨ بخصائص تميزه عن الاضطرابات السياسية السابقة، وأول هذه الخصائص وأهمها توحيد طائفتي السنة والشيعة موقفهما لأول مرة وتقديمهما لشكوى مشتركة، أما الخاصية الثانية فهي ظهور قيادة للحركة الوطنية على مستويين من خلال تطور الأحداث، أما المستوى الأول من القيادة فيتمثل في عناصر معينة من طبقة التجار ممن شاركوا في أحداث عامي ١٩٣٤-١٩٣٥، لذلك كان لهم دور بارز في الحركة الوطنية. بينما كان المستوى الثاني من القيادة يتألف غالباً من الطلاب ومن عمال حقول النفط الذين جمع بينهم الاستياء من أسلوب الإدارة، وكانت هذه القيادة أول من أدخل الأفكار الجدية إلى الحركة الوطنية وقادتها التقليديين[٥٧] .

والحقيقة أن مطالب الحركة الوطنية الإصلاحية لم تقدم رسمياً إلى الحكومة، بسبب اختلاف وجهة النظر بين عناصر التحرك القيادي للحركة على المستوى الأول، من حيث هل يجب تقديم هذه المطالب إلى بلجريف المستشار أم إلى الحاكم الشيخ حمد، وبذلك تضاءل في ذلك الحين التحرك القيادي للحركة الوطنية على المستوى الأول .

وحيث إن الخوف من تقديم هذه المطالب مباشرة إلى المسؤولين في البحرين كان سائداً ، فقد قام البعض بالتعريف بها والدعاية لها في الخارج. وفي سبتمبر ١٩٣٨ ظهرت مقالة بدون توقيع

كاتبها في إحدى المجلات المصرية «الرابطة العربية» تحت عنوان «يأس مرير في البحرين. دعوة حارة» وقد سمى الكاتب مدى التدخل الأجنبي في البحرين بأنه «استعمار» وقال بأن «بلجريف» هو الذي يسير الإدارة كلها. ثم امتدح الكاتب قيام الكويتيين بإنشاء مجلس تشريعي لهم وقال الكاتب داعياً إلى القومية العربية: «ضعوا الخوف والكسل جانباً، ولا تظنوا أن إنكلترا ستضعكم كلكم في فوهة مدفع. هذه هي حقوقكم، وحن ندعوكم باسم الوطنية (القومية) أن تركزوا جهودكم على المطالب التالية»[٥٨].

ونظراً لغياب من يجرؤ على تقديم هذه المطالب إلى الحكومة، فقد قررت القيادة على المستوى الثاني، والتي تتمثل في الطلاب والعمال، أن تتولى مهمة ذلك، وفي أكتوبر، بدئ بعقد اجتماعات في الأمكنة العامة وبالقرب من مراكز العمل النفطية، في محاولة من المجتمعين لشرح آرائهم وتوضيح الأسباب التي تكمن وراء مطالبهم.

وقد دخلت الأحداث مرحلة جديدة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٨. حيث عملت السلطات البريطانية ومن ورائها المستشار بلجريف على تفتيت الحركة، من خلال إثارة النعرات الطائفية واعتقال بعض زعماء الحركة. وقد أدى هذا إلى إضراب العمال ثانية وتخلل الإضراب صدام مع قوات الشرطة وسقوط عدد من القتلى والجرحى من العمال وإلقاء القبض على عدد آخر منهم. ونتيجة لذلك عقد اجتماع كبير في مسجد الجمعة في المنامة حضره مئات الشباب، وبعد الاجتماع طافت المظاهرات شوارع المدينة، وقد واجهت السلطة هذه المظاهرات بالعنف والاعتقالات، ثم قامت بمحاكمة قادة الحركة والمعتلقين بالعنف وأصدرت عليهم أحكاماً بالسجن لمدد مختلفة، ولم تكتف بذلك بل نفت بعض قادة الحركة بعد انتهاء مدد محكومياتهم، وإزاء هذه الإجراءات المتشددة اضطر الكثير من البحرينيين إلى ترك البلاد. وقد قام بعض هؤلاء البحرينيين وبمساعدة بعض المؤيدين لهم من سكان البصرة بإنشاء «جمعية عرب الخليج» في البصرة سنة ١٩٣٩، وإضافة إلى البحرينيين ضمت هذه الجمعية عناصر وطنية أخرى من الكويت وساحل عُمان[٥٩].

ونخلص إلى القول بأنه بالرغم من أن أحداث سنة ١٩٣٨ قد أدت إلى نتائج قليلة ولعبت دوراً محدوداً في تقديم الحركة الوطنية، فإن هذا ربما كان عائداً إلى انعدام القيادة المنظمة وإلى

إجراءات «بلجريف» المضادة التي يحسب حسابها. وقد أفلحت هذه الأحداث في إثبات نمو التحرك الشعبي وازدياد الوعي السياسي، وخصوصاً بين صفوف العناصر الشابة من العمال والطلاب، الذين أفادوا من سبل الاتصال العصري كما أثرت الصناعة الحديثة والتعليم الحديث على وعيهم السياسي .

أما بالنسبة للحركة الوطنية الإصلاحية في دبي والمجلس التشريعي، الذي استمر من أكتوبر ١٩٣٨ حتى مارس ١٩٣٩، فإن أهميتها تكمن في تبنيها أفكاراً إصلاحية لم يسبق لها مثيل في ساحل عُمان، وهذا ما يضفي على تجربة المجلس التشريعي فيها، رغم قصرها، أهمية خاصة. وكانت العناصر القائمة بهذه الحركة فئة من التجار الوطنيين، المتحالفين مع بعض أفراد العائلة الحاكمة في دبي الذين كانوا في خلاف مع حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم (١٩١٢-١٩٥٨). ولم يكن الشيخ سعيد بن مكتوم حاكماً مرغوباً فيه وما كان بإمكانه الاستمرار في حكم دبي لولا الدعم البريطاني القوي له[٦٠]. فقد كان الشيخ سعيد حاكماً مستبداً يحتكر الكثير من النشاطات التجارية في دبي، إضافة لاحتكاره عوائد امتياز النفط الذي وقعه مع إحدى الشركات البريطانية في ١٩٣٧ والأموال التي حصل عليها من بريطانيا لقاء توقيع اتفاقية امتياز تسهيلات الطيران معها في تلك الفترة أيضاً. وإضافة إلى هذه المساوئ أظهر الشيخ سعيد عدم مقدرة في إدارة الكثير من الأمور [٦١] .

بدأت حركة سنة ١٩٣٨ الإصلاحية في دبي بتقديم مذكرة إلى الحاكم تضمنت عدة مطالب، مثل إيجاد ميزانية معروفة للإمارة ورعاية الصحة العامة وتشكيل حرس للأسواق وإعادة تنظيم دائرة الجمارك وتحديد مخصصات للحاكم وعائلته وإلغاء احتكارات الحاكم وزوجته وابنه في مجال الشحن والتحميل في ميناء دبي وسيارات الأجرة وغير ذلك. وبعد ورود أخبار نجاح الكويتيين في تشكيل مجلس تشريعي أضاف القائمون على الحركة مطلب إقامة مجلس تشريعي إلى المطالب السابقة، وأن تعهد إلى هذا المجلس السلطتان التشريعية والتنفيذية. وقد حاول الشيخ سعيد رفض هذه المطالب، إلا أن قوة المعارضة اضطرته إلى الإذعان والتفاوض مع المعارضة. وقد انتهت هذه المفاوضات في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ بالتوقيع على اتفاقية بين الطرفين تضمنت ما يلي :

- تأسيس مجلس برئاسة الشيخ سعيد يضم ١٥ عضواً يتم اختيارهم من بين وجهاء القوم في دبي. وينظر هذا المجلس في شؤون إمارة دبي، وبشكل خاص المالية منها، وتكون قرارات المجلس بأغلبية الأصوات.
- تخصيص ثمن دخل دبي للحاكم وإنفاق السبعة أثمان الباقية على الإمارة [٦٢].

بعد توقيع الاتفاقية وتشكيل المجلس، بدأ المجلس بتنظيم إدارة دبي وشغل نفسه بالإصلاحات التجارية والسياسية والاجتماعية، وقد ركز المجلس اهتمامه أولاً على المسائل التجارية والعوامل التي يمكن أن تزيد ثروة المدينة. أما القضايا السياسية والاجتماعية فقد عولجت فيما بعد. ومن بين أبرز الإصلاحات التي قام بها المجلس بين أكتوبر ١٩٣٨ ومنتصف فبراير ١٩٣٩ تعيين مدير عربي لميناء دبي بدلاً من المدير الإيراني، وتعيين أفراد للإشراف على الجمارك وفرض ضريبة موحدة على الواردات. واهتم المجلس بمسألة الأمن فأنشأ قوة للدورية في الصحراء وأخرى لحراسة أسواق المدينة، وكجزء من إصلاحاته الاجتماعية قرر المجلس منح معونات مالية لبعض كبار السن والعجزة، كما تشكل مجلس بلدي وانتخب مانع بن راشد آل بوفلاسة، وهو زعيم المعارضة، مديراً للتربية وافتتحت ثلاث مدارس جديدة[٦٣]. وظهرت في مراسلات المجلس ووثائقه مصطلحات جديدة لها مدلولاتها مثل «بلادنا» و «الواجب الوطني» و «ثورة الإصلاح»[٦٤].

إن حاجة المجلس الى المال لتنفيذ بعض المشاريع الطموحة، كتوسيع ميناء دبي وتجميل المدينة، دفعته إلى المطالبة بجزء من الأموال التي يحصل عليها الحاكم من امتياز النفط وتسهيلات الطيران، إلا أن الشيخ سعيد رفض ذلك وأصدر أمراً في منتصف فبراير ١٩٣٩ يقضي بإيقاف العمل في توسيع شوارع المدينة للحد من النفقات، فرد المجلس على ذلك في ٣ مارس ١٩٣٩ بتخصيص دخل سنوي قدره ٢٠,٠٠٠ روبية للحاكم، وتحويل بقية عوائد امتياز النفط واتفاقية الطيران إلى خزينة دبي. وقد أدى هذا إلى اتساع حدة الخلاف بين حاكم دبي والمجلس. وفي الوقت نفسه تخوفت بريطانيا من احتمال أن يؤدي ذلك إلى مناقشة المجلس لامتياز النفط وتسهيلات الطيران، وهو الأمر المحظور النقاش فيه لأنه يمس مصالح بريطانيا العليا [٦٥]. والواقع أن السلطات البريطانية كانت تنظر بحذر منذ البداية إلى إنشاء المجلس

واحتمال تطرقه إلى مسائل السياسة الخارجية، فقد أوضح ويتمان H. Weightman[٦٦] لزعيم المعارضة مانع بن راشد عند توقيع اتفاقية ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ بأن الحكومة البريطانية سوف تستمر في التعامل مباشرة مع الشيخ سعيد بوصفه الحاكم الشرعي لدبي، ولن تسمح للمجلس أن يمنعه من تحقيق التزاماته نحو الحكومة البريطانية بموجب المعاهدات التي تربطه بها[٦٧].

نتيجة لما سبق بدأ التحضير لضرب المجلس من قبل حاكم دبي والسلطات البريطانية. وسنحت الفرصة في ٢٩ مارس ١٩٣٩ في مناسبة زواج راشد بن سعيد وهو ابن حاكم دبي، حيث إن البدو من حلفاء الشيخ سعيد جاءوا لحضور مراسم الزواج ثم احتلوا المدينة بناء على تفاهم سابق مع الشيخ سعيد، وحدثت بعض المناوشات ولم يقاوم أعضاء المجلس طويلاً فقد استسلم نصفهم تقريباً وهرب الباقي مع مانع بن راشد إلى الشارقة. وبإيحاء من ويتمان الذي وصل إلى دبي في ٢ أبريل ١٩٣٩ قام الشيخ سعيد بتشكيل مجلس استشاري ضم ١٥ عضواً، وخلال الأشهر القليلة التالية تمكن من إزاحة معظم معارضيه وعادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية في دبي، واستمر الشيخ سعيد في الحكم حتى وفاته في ١٩٥٩ حيث أعقبه ابنه الشيخ راشد. وعلى أية حال فإن إصلاحات المجلس التشريعي خلال فترة وجوده القصيرة تركت آثارها على دبي، فمن بين الإمارات السبع على ساحل عُمان كانت دبي أول إمارة تدرك الحاجة لتغيير بنيتها الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية. وقبل تدفق ثروة النفط التي جعلت مثل هذا التغيير أمراً سهلاً نسبياً كانت دبي في طليعة حركة التحديث على ساحل عُمان[٦٨].

الحركة الوطنية في إمارات الخليج في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

لم تشهد البحرين أو الكويت أو قطر أو إمارات ساحل عُمان أي تحرك سياسي أو عمالي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، باستثناء عمال النفط في البحرين في أواخر ديسمبر ١٩٤٣ لأسباب اقتصادية تتعلق بتدني الأجور وظروف العمل السيئة[٦٩].

لقد تبلور الوعي السياسي والوطني في إمارات الخليج العربي المعنية بعد الحرب العالمية الثانية لعوامل عديدة، من بينها ازدياد النفط وأثر ذلك في التوسع في ميدان التعليم، وتحسن

وسائل الاتصال بالعالم الخارجي، والتوسع في إنشاء الجمعيات والأندية الثقافية التي تحولت بسرعة إلى بؤر للفكر السياسي وتبادل الآراء والأفكار. وفي غياب الأحزاب السياسية لعبت هذه الجمعيات والأندية الدور الذي تقوم به الأحزاب في الأنظمة السياسية الأخرى، وعلى الأخص في مطلع الخمسينيات قبل وصول تأثيرات ونشاطات بعض الأحزاب السياسية العربية إلى هذه الأقطار. وطبقا لإحصاء سنة ١٩٧١ بلغ عدد الأندية والجمعيات في البحرين فقط ٩٠ نادياً وجمعية. ومن أهمها نادي العروبة ذو التوجه القومي، والنادي العربي الذي تأسس في المنامة سنة ١٩٦٢ وكان معظم أعضائه تقريباً من العمال الواعين سياسياً، وقد تعرض العديد من أعضاء هذا النادي وفي أكثر من مناسبة للاعتقال لأسباب سياسية بموجب قانون الطوارئ. ومن بين أهم الأندية والجمعيات في الكويت نادي المعلمين الذي تأسس في ١٩٥١ والنادي الثقافي القومي الذي تأسس في ١٩٥٢ ونادي الخريجين الذي تأسس في ١٩٥٣ والرابطة الأدبية الكويتية التي تأسست سنة ١٩٥٨. وإضافة إلى الأندية والجمعيات ظهرت صحف ومجلات سياسية وقومية مثيرة ذات طابع انتقادي وأخرى ذات طابع إخباري، أسهمت كلها في بلورة الوعي السياسي والوطني. إن الشيء نفسه ينطبق على وفود عدد كبير من المدرسين والعمال إلى إمارات الخليج، وبالأخص الفلسطينيين الذين وفدوا بأعداد كبيرة بعد نكبة ١٩٤٨ التي ساهمت بدورها في إثارة المشاعر القومية العربية، كما تأثرت هذه الإمارات بالنهوض العام لحركة التحرر الوطني العربية بعد الحرب العالمية الثانية، ممثلة في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر وحرب التحرير الجزائرية وثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق وثورة ١٩٦٢ في اليمن وتجربة الوحدة المصرية - السورية التي تجاوب معها عرب الخليج بحماس. وأخيراً فإن إمارات الخليج بدأت تتأثر منذ نهاية الخمسينات بأفكار وتجارب الأحزاب والحركات السياسية الأخرى في العالم العربي. ومن بين هذه الأحزاب والحركات السياسية حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، وقد ساهم كلاهما في الارتقاء بالوعي القومي والانتقال به من طور الحماسة العفوية إلى مرحلة العمل السياسي المنظم القائم على برنامج معلوم [٧٠].

وقد اتضحت تأثيرات هذه العوامل في البحرين أكثر من بقية إمارات الخليج لأسباب عديدة، منها وجود طبقة عمالية كبيرة والتي كانت عاملاً مساعداً في سرعة التكتل لمواجهة

المشكلات والقضايا الداخلية، ولا نعني بهذه الطبقة ما أوجده النفط من تغيير في التركيب الاجتماعي، إذ أن الطبقة العمالية كانت موجودة في البحرين حتى قبل ظهور النفط، حيث أوجدت صناعة الغوص مجالاً لظهور طبقات عمالية بها، والنفوذ البريطاني القوي، وقد أخذت بريطانيا تؤكد مركزها في البحرين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد نقل المقيمية البريطانية من بوشهر إلى البحرين التي أصبحت منذ عام ١٩٤٦ قاعدة للاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي بأسرها [٧١]، ووضح النفوذ البريطاني في البحرين بتطبيق مجموعة من القوانين البريطانية عليها فيما بين عامي ١٩٠٢، ١٩٥٦ [٧٢]، ومن هذه التاثيرات أيضاً ازدياد الفساد الإداري نتيجة تعسف المستشار البريطاني لحكومة البحرين بلجريف وغيره من الموظفين الإنجليز الذين اكتظت بهم الإدارة الحكومية، إضافة إلى مواجهة الشعب العربي في البحرين لتحد خارجي خطير تمثل في الإدعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أخذ المثقفون يتطلعون إلى أدوات للتعبير عن الرأي[٧٣]. من ذلك ما قام به عبدالرحمن الباكر، وهو أحد الزعماء الوطنيين البارزين، بتأسيس مجلة صوت البحرين التي لاقت رواجاً كبيراً لا في البحرين فقط وإنما في غيرها من إمارات الخليج العربي، وتميزت بعرضها لكثير من المشكلات الاجتماعية ومطالبتها بالإصلاح الاجتماعي، ومن ذلك أنها شنت حملة عنيفة على نظام الرق، وطالبت كلاً من السعودية وقطر بإلغائه باعتباره منافياً للمبادئ الإنسانية، كذلك انتقلت صوت البحرين إلى مهاجمة شركات النفط الاحتكارية وساندت الحركة العمالية في الظهران مساندة كبيرة، مما أدى إلى إثارة السعودية وشركة أرامكو العاملة فيها [٧٤]، ووجهت السعودية بصفة خاصة عدة احتجاجات عنيفة إلى السلطات البريطانية ضد صحافة البحرين [٧٥]. كذلك وجهت صوت البحرين نقدها السافر ضد شيوخ البحرين الذين وصل لهم بهم الأمر إلى منح بعض جزر البحرين كإقطاعيات خاصة لبعض موظفي شركة نفط البحرين [٧٦]. هذا بالإضافة إلى مواجهتها للادعاءات الإيرانية والتأكيد على عروبة البحرين[٧٧] .

وبالإضافة إلى صوت البحرين صدرت صحيفة القافلة لصاحبها علي سيار، ولكن لم يصدر منها سوى أعداد قليلة توقفت بعدها عن الصدور، حيث حلت بعدها صحيفة الوطن التي لعبت

دوراً فعالاً في الحركة الوطنية منذ عام ١٩٥٢ حتى عطلت مع غيرها في أواخر عام ١٩٦٥، على إثر قمع الحركة الوطنية في البحرين[٧٨].

وإلى جانب الصحف تأسست بعض الأندية التي كانت ملتقى للشباب الوطني المثقف، الذي أخذ على عاتقه قيادة الحركة الوطنية بين عامي ١٩٥٤، ١٩٥٦، وعلى الرغم من كونها أندية أدبية أو ثقافية، إلا أنها أفسحت المجال أمام الوطنيين للتعبير عن آرائهم ومعالجة المشكلات الداخلية التي كانت تعاني منها البحرين.

وهكذا ولأول مرة قدر للمستشار البريطاني السير تشارلز بلجريف أن يسمع صوت الوطنيين بانتقاد سياسة الحكومة وإظهار فساد جهازها الإداري. وكان بلجريف قد وصل إلى منصبه هذا في عام ١٩٢٦، واستمر يسيطر على مقدرات البحرين حتى عام ١٩٥٧ حينما أطيح به على إثر تعاظم حركة المد الوطني، وعلى الرغم من أنه لم يكن يتمتع بكفاءة إدارية ممتازة، إلا أنه أصبح في مركز قوي أهله للسيطرة على جميع إدارات الحكومة.

ولذا وجهت الحركة الوطنية هجومها على بلجريف الذي غالى في صلاحياته التي كانت مخولة له أساساً من مستشار مالي للحكومة إلى مستشار سياسي وإداري وقضائي وعسكري. ويبدو أن تساهل الشيخ حمد بن عيسى الذي وصل في عهده بلجريف إلى السلطة[٧٩] هو الذي تسبب في اتساع صلاحياته إلى درجة ممارسته السلطتين التنفيذية والقضائية في آن واحد. وهكذا عانت كثير من الأجهزة الحكومية من الفساد الناجم عن عدم انتهاج سياسة سليمة تستهدف صالح البلاد، ويظهر ذلك في كثير من دوائر الحكومة كدائرة المعارف التي لم توضع فيها سياسة خاصة للتوسع في عدد المدارس أو إيفاد البعثات الحكومية وإنما على العكس كان يتعمد التقتير عليها، وآية ذلك أنه في خلال ثلاثين سنة من حكم بلجريف ١٩٢٦-١٩٥٧ لم يتخرج من أبناء البحرين سوى ثلاثة خريجين فقط عن طريق البعثات الحكومية، واقتصرت السياسة التعليمية على مكافحة الأمية في المدارس الريفية وتخريج الموظفين الطيعين للإدارة الحكومية. وانتهى عهد بلجريف ولم يكن في البحرين سوى أربع مدارس ابتدائية للبنين وعدد من المدارس الريفية ومدرسة ثانوية واحدة هذا على الرغم من التقدم الملحوظ في موارد الدخل نتيجة استخراج النفط منذ عام ١٩٣٤.

وبالإضافة إلى ما كانت تعانيه البحرين من استبداد بلجريف وغطرسته، دأبت شركة بابكو (شركة نفط البحرين) باعتبارها شركة استعمارية منذ تأسيسها، على اضطهاد أبناء البحرين وإقصائهم عن المراكز الهامة متبعة في ذلك سياسة خفض أجور الوطنيين، ولذلك عندما ظهرت مناطق نفطية أخرى في الخليج تزايد استسلام مواطني البحرين المدربين لإغراء الأجور المرتفعة التي تدفع لهم في أماكن أخرى، بينما كانت أماكنهم تشغل بواسطة الباكستانيين والبلوش والإيرانيين وغيرهم، مما فتح الباب على مصراعيه لجلب موظفين وعمال من خارجها وإغراقها بشتى الهجرات الأجنبية (٨٠) .

وهكذا تصدت الحركة الوطنية في البحرين لمقاومة النفوذ البريطاني، بالإضافة إلى فساد النظام الحكومي فضلاً عن شن حملات عنيفة ضد شركات النفط التي استبدت بالوطنيين، وساعدها على ذلك أنه لم يكن في البحرين حتى قيام الحركة الوطنية بها بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ أي نظام للعمل يحفظ حقوق العمال وينظم علاقاتهم بالشركات التي يعملون بها، فضلاً عن عدم وجود نقابات عمالية تطالب بتحسين مستواهم أو رفع أجورهم أو ضمان حقوقهم (٨١) .

ولقد شهدت البحرين في ١٩٤٧-١٩٤٨ إضرابات عمالية ومظاهرات سياسية احتجاجاً على سوء الأوضاع الاقتصادية وعلى صدور قرار الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين، وقد استخدمت الحكومة والسلطة البريطانية كالعادة العنف لإنهاء الإضرابات والمظاهرات، ومع ذلك استمر الوضع السياسي مضطرباً في البلاد حتى تفجر مرة ثانية في انتفاضة وطنية بارزة خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٦. وقد بدأت الحركة بدعوة المواطنين لاتخاذ موقف من شأنه كفالة الحرية السياسية والحد من سلطات الحاكم، مع إدخال بعض الإصلاحات في مجالات الصحة والتعليم وغيرها (٨٢) ، وكذلك في النواحي القضائية حيث كان القضاء يشرف عليه أفراد أميين من الأسرة الحاكمة يديرونه وفق هواهم، وكان ذلك من طليعة الأسباب المباشرة التي أدت إلى هذه الانتفاضة الوطنية في عام ١٩٥٤ والتي تمخضت عن إعلان إضراب تقدم من خلاله زعماء الحركة الوطنية إلى السلطات المسؤولة بعدة مطالب، كان من بينها إنشاء مجلس وطني يمثل أهالي البلاد تمثيلاً حراً، إلى جانب وضع قانون عام للبحرين وتنظيم المحاكم والشرطة وتشكيل

إدارات وطنية للصحة والمعارف والبلديات وغيرها [٨٣]. أما قيادة الحركة الوطنية في هذه المرحلة فقد أسندت إلى الهيئة التنفيذية العليا. وكانت هذه الهيئة، التي تمثل مختلف فئات الشعب العربي في البحرين، قد تشكلت في ١٣ أكتوبر ١٩٥٤ لتتولى قيادة الحركة الوطنية ضد تعسف الحكومة واستبداد بلجريف. وتضم هذه الهيئة مائة عضو وتنبثق عنها هيئة إدارية مكونة من خمسين عضواً فيما بينهم هيئة تنفيذية قوامها ثمانية أعضاء، وكان عبدالرحمن الباكر أميناً لتلك الهيئة وعبدالعزيز الشملان مساعداً له [٨٤]. وإذا كانت الهيئة التنفيذية قد ضمت عناصر من التجار والزعماء التقليديين، فإن العمال والمثقفين كانوا يشكلون نسبة كبيرة فيها وقد عملوا على توجيهها اتجاهاً أكثر وطنية [٨٥]. أما أبرز مطالب الحركة الوطنية في هذه المرحلة فقد تمثلت في :

أولاً : تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد تمثيلاً صحيحاً بواسطة انتخابات حرة.

ثانياً : وضع قانون عام جنائي ومدني على يد لجنة من رجال القانون، بشرط أن يكون هذا القانون متمشياً مع حاجات المجتمع وتقاليده على أن يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي لإقراره .

ثالثاً : إصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين قضاة لها ذوي كفاءة يحملون شهادات جامعية في القانون، وأن يكونوا قد مارسوا القضاء في ظل قوانين معترف بها.

رابعاً : تأسيس محكمة للنقض والإبرام مهمتها الفصل في الخلافات التي تطرأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأي خلاف يحدث بين الحكومة وأي فرد من أفراد الشعب.

خامساً: السماح بتكوين نقابة للعمال، ونقابات لأصحاب المهن الحرة على أن تعرض لوائحها على المجلس التشريعي لإقرارها [٨٦] .

سادساً: الاستفادة من عائدات النفط بطريقة أفضل مما هي عليه ووضع حد للهجرة الأجنبية لإتاحة مزيد من فرص العمل للوطنيين [٨٧] .

وعندما رفضت الحكومة هذه المطالب ردت الهيئة التنفيذية بإعلان الإضراب العام في البحرين في ٤ ديسمبر ١٩٥٤. وقد اضطرت الحكومة، بعد أن اتضح لها قوة الهيئة التنفيذية والتأييد الشعبي الذي تحظى به قراراتها، إلى الموافقة على التفاوض مع الهيئة التنفيذية حول المطالب السابقة في حالة إنهاء الإضراب العام، وقد انتهى ذلك الإضراب بعد أن استمر مدة أسبوع واحد .

لم تكن الحكومة والسلطات البريطانية عازمة على الاستجابة لأي مطلب من مطالب الحركة الوطنية، فبالرغم من اتفاقها مع الهيئة التنفيذية على جلب خبير لسن قانون مدني وآخر جنائي للبلاد وتنظيم الأمن وإصلاح السجون، وتشكيل مجلسين أحدهما للصحة والآخر للمعارف، فإنها عقدت العزم على عرقلة تنفيذ هذه الاتفاقات عند التطبيق، والشيء نفسه ينطبق على مسألة المجلس التشريعي ونقابة العمال. وإذا كانت الحكومة قد جلبت «خبيراً» بريطانياً لوضع قانون للعمل، وشكلت لجنة من ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال للعمل مع هذا الخبير، فإنها لم تضع موضع التنفيذ قانون تعويضات العمال وقانون العمل البحريني، اللذين أنجزتهما اللجنة ووقع عليهما حاكم البحرين الشيخ سلمان آل خليفة، بعد إجراء بعض التعديلات فيها، في ١٠ أكتوبر و ١٢ نوفمبر ١٩٥٧ بالتعاقب[٨٨] .

لقد أدركت الهيئة التنفيذية العليا أيضاً عدم جدية الحكومة وعدم استعدادها للموافقة على تأسيس نقابة للعمال في البحرين، ولذا بادرت الهيئة إلى تأسيس اتحاد مهني عام هو «اتحاد عمال البحرين» وذلك في أكتوبر ١٩٥٥. وقد لاقت هذه الخطوة تجاوباً كبيراً من العمال الذين انضم عدد كبير جداً منهم إليه، حتى بلغ عدد منتسبي الاتحاد خلال بضعة أشهر فقط حوالي ١٤٠٠ عامل، فكان، بحق، التنظيم النقابي الأول في الخليج العربي[٨٩]، وقد اتخذ هذا الاتحاد، بعد اجتماع عقده في فبراير ١٩٥٦ عدة قرارات مهمة لتقديمها إلى الحكومة وإلى اللجنة الاستشارية التي كانت ما تزال تواصل اجتماعاتها آنذاك لوضع مسودة قانون العمل البحريني. ومن بين هذه القرارات الاعتراف بحق العمال في إنشاء تنظيم عمالي على مستوى البلاد يضم كل العمال البحرينيين، واعتراف الحكومة رسمياً باتحاد عمال البحرين، والإسراع في إنهاء أعمال اللجنة الاستشارية لقانون العمل وتعديل أجور العمال. إلا أن الحكومة رفضت

جميع هذه القرارات وبالأخص إنشاء تنظيم عمالي موحد على مستوى البلاد، إذ وجدت أن مثل هذا الاتحاد قد يستخدم ضدها في المستقبل. وقد تجاهل الاتحاد هذا الرفض وأعلن في ٢١ مارس عن إجراء انتخابات لتشكيل مجلس إدارة وجمعية عامة له على أن يسمي المرشحين في يوليو ١٩٥٦ .

اتخذت الحكومة والسلطات البريطانية موقفاً متشدداً من هذه المقترحات ومن لجنة الاتحاد الوطني، وهذا هو الاسم الجديد للهيئة التنفيذية العليا بعد اعتراف حكومة البحرين بها في ١٦ مارس ١٩٥٦، بسبب إقدامها على تشكيل اتحاد عمال البحرين دون إذن مسبق من الحكومة .

إن هذه الإجراءات والأعمال التي قامت بها الهيئة التنفيذية العليا أو لجنة الاتحاد الوطني، إضافة إلى المظاهرات الصاخبة التي استقبل بها شعب البحرين وزير خارجية بريطانيا سلوين لويدS. LOYED ، احتجاجاً على سياسية بلجريف وحلف بغداد، أثناء مروره بالبحرين في طريقة إلى باكستان في مارس ١٩٥٦، وكذلك المظاهرات والإضرابات التي عمت البحرين على إثر تأميم قناة السويس واحتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر، دفعت القوة البحرينية، مستعينة بالقوات البريطانية، إلى ضرب لجنة الاتحاد الوطني واعتقال أعضائها في نوفمبر ١٩٥٦، ثم تقديمهم إلى المحاكمة، واعتقال عدد كبير من العناصر الوطنية. ولتصفية الحركة الوطنية عمدت السلطات البريطانية إلى إعلان حالة الطوارىء. ومن أهم الزعماء الوطنيين الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن والنفي عبدالرحمن الباكر، وعبدالعزيز الشملان، حيث صدر الحكم عليهما بالنفي والسجن في جزيرة سنت هيلانه لمدة أربعة عشر عاماً، وقد نفذ الحكم بالفعل لمدة عشر سنوات، حيث صدر بعد ذلك قرار بإطلاق سراحهما، نتيجة المساندة التي حظيا بها من بعض الساسة العرب، خاصة في القاهرة، بالإضافة إلى تعاطف بعض الأحرار الإنجليز إزاء قضيتهم .

وعلى الرغم من قمع الحركة الوطنية في البحرين بهذه الصورة، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه أن حركة ١٩٥٦ حققت نتائج هامة، لعل أبرزها عزل المستشار البريطاني، تشارلز بلجريف، عند بداية عام ١٩٥٧، وواضح أن الحكومة البريطانية وجدت أنه من الأجدى

التضحية به لامتصاص الحركة الوطنية [٩٠]، وقد استبدل بمنصب المستشار منصب آخر، وهو سكرتير حكومة البحرين، الذي أنيط به إلى موظف بريطاني محدود الصلاحيات[٩١].

على أنه ينبغي أن نقرر هنا أن الحركة الوطنية، رغم الانتصارات التي حققتها، لم تستطع أن تصل إلى تحقيق هدفها بإنشاء مجلس تشريعي في البحرين، وكل ما تحقق خلال سير الحركة الوطنية من تغييرات في أنظمة الحكم، لم يمس الصلاحيات الأساسية التي كان يتمتع بها حاكم البحرين .

وبعد توجيه هذه الضربة إلى الحركة الوطنية البحرينية، اهتمت الحكومة بتقوية جهاز الشرطة، واستحدثت ضمن هذه الجهاز فرعاً خاصاً برئاسة ضابط بريطاني، وقد اقتصرت مهمة هذا الفرع على التحقيق في الحوادث التي يعتقد أن وراءها دوافع سياسية. ولقد كان هذا الفرع الخاص وافر النشاط في بداية الستينيات ولم يكن يتورع عن القبض على أي شخص أو سجنه أو ترحيله عن البلاد، إذا ما اشتبه بكونه محرضاً على النشاط السياسي ضد الحكومة، وهذه المراقبة المتشددة واعتقال وهرب الكثير من العناصر الوطنية تفسر لنا الهدوء النسبي الذي شهدته البحرين خلال السنوات التالية، بالرغم من بدء انضمام شباب البحرين إلى الحركات والأحزاب السياسية. وعلى أية حال لم يستمر هذا الهدوء طويلاً حيث تفجر الموقف الداخلي بشكل مفاجىء في ١٩ مارس ١٩٦٥ عندما خرج طلاب ثانوية المنامة في مظاهرة احتجاج على قيام شركة نفط البحرين، وهي شركة أمريكية، بتسريح عدد كبير من العمال، ولم يجد نفعاً، في البداية، العنف الذي استخدمته الحكومة ضد المتظاهرين، وقد استمرت هذه الحركة لمدة أحد عشر يوماً .

وتعود الأسباب المباشرة لهذه الحركة إلى ما عمدت إليه شركة بابكو في ٧ مارس ١٩٦٥ من تسريح ما يقرب من خمسمائة عامل عربي دفعة واحدة، وكانت هذه هي المرة الثالثة التي أقدمت فيها الشركة على إنهاء خدمة هذا العدد الكبير من العمال العرب، ووضح أنها كانت تستهدف تصفية كاملة لهم وإحلال عمال أجانب بدلاً منهم. وقد وجدت الحركة العمالية مساندة لها من الطلاب، الذين أعلنوا استنكارهم واحتجاجاتهم على عمليات التسريح التي تقوم بها الشركة وعلى موقف السلطات الحاكمة المتخاذل منها. ويبدو أن حركة ١٩٦٥ كانت متأثرة

بحركة القوميين العرب، إذ انبثق عنها جبهة القوى القومية في البحرين، التي كانت تمثل اتحاداً للمنظمات النقابية، التحمت مع حركة القوميين العرب، التي مدت نشاطها إلى كثير من إمارات الخليج منطلقة من الكويت [٩٢]، وقد قامت جبهة القوى القومية في البحرين بتنظيم عمليات المقاومة، وتشكيل منظمات فدائية بهدف تدمير المؤسسات الاستعمارية في البحرين، وإثارة الاضطراب فيها. وقد تضمنت البيانات التي أصدرتها المطالبة بإعادة العمال المفصولين من شركة بابكو، وكذلك العمال المفصولين من الدوائر الحكومية، هذا إلى جانب إعادة الطلبة والمفصولين إلى مدارسهم وإطلاق سراح المعتقلين السياسين، والسماح للمبعوثين بالعودة إلى البحرين، وإطلاق حرية تشكيل التنظيمات المهنية والنقابية، وكفالة الحريات العامة .

وعلى الرغم من أن شركة بابكو أجبرت على الاستجابة لبعض هذه المطالب، ومنها السماح بعودة كثير من العمال المبعدين، إلا أن عمليات واسعة النطاق من الاعتقالات والسجن تعرض لها الوطنيون، حيث اعتقل الكثيرون منهم في قلعة المنامة والقواعد البريطانية .

وليس من شك أن عنف السيطرة البريطانية كان من أثره خمود الحركات الوطنية في البحرين، وتحويلها إلى خارجها، حيث ظهرت بعض جبهات تحررية في القاهرة، وبغداد، وفي غيرها من العواصم العربية الأخرى. ومهما تكن النتائج المباشرة لهذه الانتفاضات، وما يصاحبها عادة من عمليات قمع، فإن النتائج الإيجابية سرعان ما تفرض نفسها، وهكذا كان للحركات الوطنية في البحرين أثرها في تحقيق كثير من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية .

على أننا يجب أن نلاحظ أن الحركة الوطنية في البحرين كانت من أعنف الحركات الوطنية التي شهدتها منطقة الخليج، ولم تفقها إلا الحركات اليسارية التي ظهرت في ظفار في أواخر الستينيات، ومع ذلك فإن المطالب الوطنية التي تقدم بها الوطنيون في البحرين لم تصل إلى درجة كبيرة من التطرف، هذا إذا ما استثنينا تطرفها النسبي خلال تأثرها بحركة القوميين العرب منذ عام ١٩٦٥، أما قبل ذلك فقد كان أقصى ما يطالب به الوطنيون هو توزيع السلطة بين أعضاء الأسرة الحاكمة، وإتاحة قدر أكبر من المشاورة أو المشاركة الوطنية أكثر مما يطالبون بإيجاد تمثيل ديموقراطي بالمعنى المفهوم من ذلك .

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن الحكومة البحرينية وضعت دستوراً للبلاد في ١٩٧٢ يسمح بنوع المشاركة الشعبية في السلطة. ووفقاً لهذا الدستور جرت في البحرين أول انتخابات برلمانية في ديسمبر ١٩٧٣ لانتخاب أعضاء أول جمعية وطنية (مجلس أمة) في البلاد. وقد نجح بعض السياسيين الوطنيين في الحصول على بعض المقاعد فيها. وكان هؤلاء السياسيين من مرشحي التجمع اليساري الذي أطلق على نفسه اسم «الائتلاف الشعبي» [٩٣]. إلا أن هذه التجربة البرلمانية لم تستمر طويلاً، حيث أقدمت الحكومة بعد حوالي سنة ونصف على حل الجمعية الوطنية وتشتيت العناصر الوطنية فيه، بعد أن رفضت الجمعية المصادقة على قانون الطوارئ الذي اقترحته الحكومة .

أما في الكويت فإن الوضع السياسي الداخلي كان أهدأ من البحرين بكثير، ويرجع ذلك إلى تحسن الوضع الاقتصادي بسبب ازدياد عائدات النفط بدرجة كبيرة، وكذلك النهج الذي سارت عليه الحكومة الكويتية في سياستها الداخلية، الأمر الذي أدى إلى عدم حدوث مواجهة عنيفة بينها وبين العناصر الوطنية، ففي سنة ١٩٥١ سمحت الحكومة بعدد معين من الكويتيين بانتخاب أعضاء لمجالس بعض الإدارات كالمعارف والبلدية والصحة .

وحتى عام ١٩٦١ كان أعضاء الأسرة الحاكمة هم المتحكمون في المجلس الأعلى للشيوخ الذي كان يعاون الحاكم في شؤون الحكم، ولكن بعد الاستقلال في ٢٥ فبراير ١٩٦١، وإثر الأزمة العراقية الكويتية في ١٩٦١ دعا الشيخ عبدالله السالم عدداً من التجار ممن لا ينتمون إلى الأسرة الحاكمة في المجلس الأعلى، كما اشترك عدد من الوطنيين الكويتيين في مجلس تأسيسي، وأعقب ذلك صدور الدستور الكويتي الذي نص على تشكيل مجلس وطني من خمسين عضواً، بالإضافة إلى مجلس وزاري كان يتشكل معظمه من التجار وأعضاء الأسرة الحاكمة [٩٤].

ولم تشهد الكويت حركات سياسية عنيفة، فالأسرة الحاكمة لها مركز قوي يمكنها من قمع أي نشاط سياسي غير مرغوب فيه، وعلى هذا الأساس قمعت حركة المجلس التشريعي وهي الحركة التي شهدتها الكويت في ١٩٣٨، وعلى الرغم من أن الانتفاضات الوطنية التي حدثت في

الكويت خلال وقوع العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، كان من أبرزها إشعال النيران في بعض آبار النفط، إلا أن هذه الحركات لم تتعد كونها انتفاضات تلقائية إذ لم يترتب على حدوثها نتائج إيجابية .

وعلى الرغم من تباين الأفكار والاتجاهات السياسية في الكويت نتيجة تنوع الوافدين إليها، إلا أن انشغال هؤلاء بجمع الثروة وخوفاً على مصالحهم، لم تتح لهم الظروف للقيام بنشاطات سياسية أو التعبير صراحة عن آرائهم [٩٥]. وفضلاً عن ذلك فإنه لم تنشأ في الكويت أحزاب سياسية، كما أن الدستور الكويتي لم يتح مجالاً لظهور هذه الأحزاب، وأصبح الموقف في الكويت يتلخص في الصراع بين المحافظين على التقاليد الذين يستهدفون حصر المراكز العليا في الأسر العريقة، وبين جيل المثقفين الذين يؤمنون بتوزيع المناصب حسب الكفاءات دون التقيد بالنسب [٩٦] .

بعد استقلال الكويت في عام ١٩٦١ أعلنت الحكومة عن إقامة «بداية لحياة ديمقراطية» تعتمد على النظام البرلماني الحر، وكان موقف القوى الوطنية في البلاد مؤيداً لهذا الاتجاه، حيث شاركت هذه القوى عند تشيكل أول مجلس نيابي في يناير ١٩٦٣ بضم ثمانية مقاعد للقوميين الذين تأثروا بالمد القومي العربي الذي كان يغمر العالم العربي في ذلك الوقت [٩٧]، مشكلة كتلة معارضة نشيطة ذات برنامج محدد المعالم متفق عليه سلفاً، الأمر الذي زاد من قوة العناصر الوطنية في المجلس. وبالرغم من وجود مآخذ كثيرة على التجربة البرلمانية في الكويت، فإن القوى الوطنية، ممثلة في المعارضة داخل المجلس، نجحت في دفع المجلس والسلطة التنفيذية في منتصف الستينيات إلى إصدار بعض القوانين المهمة مثل قانون العمل الذي أجاز تشكيل النقابات، كما وقفت هذه القوى ضد بعض القوانين التي تكبل الحريات العامة .

وكان من أهم القضايا التي أثارها أولئك النواب إلغاء الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا والكويت في ١٩٦١ لما كانت تنص عليه من مساعدة بريطانيا للكويت، ولذلك كان يطلق على هذه الاتفاقية اسم اتفاقية المساعدة، وكان الهدف من مطالبة القوميين بإلغاء هذه الاتفاقية، إتاحة الفرصة لاشتراك الكويت في مباحثات الاتحاد الثلاثي التي أجريت في أبريل عام ١٩٦٣

بين مصر وسوريا والعراق، بينما أكدت الحكومة الكويتية أن هذه الاتفاقية لا تمس استقلال الكويت، كما أنه ليس فيها ما يمنع الكويت من المشاركة في مباحثات الاتحاد الثلاثي [٩٨] .

ولم تلبث أن واجهت حكومة الشيخ جابر الأحمد معارضة شديدة من جانب القوميين والمثقفين الكويتيين، الذين اعترضوا على تشكيل هذه الحكومة من التجار والأثرياء وأفراد الأسرة الحاكمة، وبالتالي لم يعد هذا التشكيل يتفق مع النهضة الثقافية والسياسية التي وصلت إليها الكويت [٩٩] ، واستندت المعارضة على وجود تجار بين الوزراء مما يشكل مخالفة صريحة للمادة ١٣١ من الدستور الكويتي التي تمنع الجمع بين الوزارة والتجارة، ونجحت المعارضة بالفعل في إسقاط حكومة الشيخ جابر الأحمد في عام ١٩٦٤ لتخلفها حكومة جديدة ضمت بعض المثقفين، وقد استمرت هذه الحكومة قائمة حتى الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٦٧ .

وفي مجلس الأمة وقعت أزمة برلمانية كبيرة في أوائل عام ١٩٦٥، على إثر رفض المعارضة في المجلس إقرار اتفاقية تنفيق العائدات، وهي الاتفاقية التي تقدمت بها الحكومة للمجلس طالبة الموافقة عليها [١٠٠] . وقد استندت المعارضة في رفضها لهذه الاتفاقية على نقطتين رئيسيتين :

أولاً : ما تضمنته الاتفاقية من بعض مواد أعدتها المعارضة إجحافاً بحقوق الكويت، من ذلك تسوية جميع ضرائب الدخل وضرائب الامتياز عن الفترة التي سبقت توقيع الاتفاقية، وعلى وجه التحديد من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ وما يعنيه ذلك من تنازل الحكومة عن جميع الضرائب المستحقة لها من قبل الشركة .

ثانياً: احتجاج المعارضة على شروط التحكيم، باعتبار أن التحكيم في حد ذاته يعد مساساً بسيادة الكويت، فإذا كانت الخلافات التي تقوم بين الشركة والحكومة من اختصاص الوكالة البريطانية في الماضي، فمن الطبيعي بعد أن استقلت الكويت أن يكون أي نزاع ينشأ بين الشركة والحكومة من اختصاص المحاكم الوطنية [١٠١] .

والجدير بالذكر أن شركة نفط الكويت كانت قد أنذرت الحكومة ومجلس الأمة بضرورة التصديق على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن، ولذلك أدركت شركة النفط أن تطوراً خطيراً يوشك أن يحدث في الكويت، مما حدا بالشركة إلى استغلال هذه الفرصة لكي تقدم النصيحة لشيخ الكويت - تساندها في ذلك الحكومة البريطانية - على شكل إنذار يطالب بتصفية سريعة لمعالم التجربة الديمقراطية الجديدة [١٠٢]، ومهما يكن من أمر فقد نتج عن هذه المعارضة التأكيد بأنه لم يعد هناك من يدعي بأن اتفاقات النفط هي عقد بين الشركات والشيوخ بصفة شخصية [١٠٣] .

لقد تفاعلت القوى الوطنية في الكويت مع الأحداث العربية مثل ثورة الجزائر ابتداء من ١٩٥٤ وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ وإعلان الوحدة بين سوريا ومصر وثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق، ومن خلال هذه الأحداث برزت مجموعة من الشباب تولت قيادة العمل الوطني وطرحت بعض الشعارات في تلك الفترة، كإعلان الدستور وتطبيق الديمقراطية كأسلوب حكم شعبي، إلا أن الحكومة تصدت لهذه المجموعة في ١٩٥٩ وأوقفت نشاطها عن طريق إغلاق الأندية والصحف، بحجة أن هذه الأندية كانت تتعرض في مناقشتها واجتماعاتها إلى مسائل كان يعدها المسؤولون خارجة عن قوانينها التأسيسية [١٠٤]، وبعد ١٩٦١ وبداية التجربة البرلمانية نقلت هذه العناصر الوطنية نشاطها إلى داخل المجلس النيابي .

وفيما يتعلق بساحل عُمان، فإن المدن الرئيسية على طول الساحل شهدت مظاهرت تأييد لمصر سنة ١٩٥٦ وحاولت مجموعة من الشباب إشعال النار في القاعدة الجوية البريطانية في الشارقة. وفي سنة ١٩٥٨ قابلت العناصر الوطنية الوحدة السورية - المصرية بحماس. كما أن المهرجانات الرياضية التي كانت في نهاية كل سنة دراسية والتي بدأت في الشارقة سنة ١٩٥٨ وفي دبي ١٩٥٩ تحولت إلى مناسبات قومية لإلقاء الخطب الحماسية وإطلاق شعارات الوحدة والحرية من قبل الطلاب والجمهور، وفي بداية الستينيات شهدت بعض مناطق ساحل عُمان إضرابات قام بها عمال النفط مثل تلك التي حدثت في أبوظبي وقطر في ١٩٦٣ .

وكان إضراب عمال النفط في قطر والذي بدأ في ٢١ إبريل ١٩٦٣ هو الأكثر أهمية، إذ صاحب الإضراب تشكيل ما سمي «جبهة الوحدة الوطنية» التي نشرت عدة مطالب مهمة، تخص أسلوب نظام الحكم في قطر واستخدام الأجانب وإجراء انتخابات أعضاء مجلس بلدي ونشر ميزانية الدولة والاعتراف رسمياً بالنقابات المهنية. وقد انتهى الإضراب في بداية مايو ١٩٦٣ بعد أن أصدر حاكم قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني (١٩٦٠ - ١٩٧٢) وعوداً بتنفيذ بعض الإصلاحات .

والحقيقية أن الحركات اليسارية في إمارات الخليج العربي لم تجد لها مجالاً واسعاً، نتيجة توافر أسباب الحياة الاجتماعية الرغدة، ومن ناحية أخرى استمرار الولاء الأسري والعشائري. فدعاة الحركة القومية في إمارات الخليج أو الحركات اليسارية، هم أساساً من النظام القائم بحكم كونهم وطنيين مستفيدين من النظام، وبالتالي فإن خلافهم مع النظام لا يتعدى كونه خلافاً أسرياً أو عشائرياً ألبس طابعاً عقائدياً بحكم تطور المفاهيم السياسية .

❁ ❖ ❁ ❖ ❁

أخيراً وجد الباحث لزاماً عليه أن يبين ما كان للتعليم من أثر واضح في تطور الوعي السياسي والاجتماعي وفي نشأة الحركات الإصلاحية في إمارات الخليج .

فمن الناحية الاجتماعية أدى التعليم إلى كسر الجمود الاجتماعي في مجتمع الخليج التقليدي المبني على القبلية والعائلية في علاقاته الاجتماعية.

فبالتعليم استطاع أبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة الصعود إلى السلم الاجتماعي، واحتلال مراكز هامة في الإدارة الحكومية والخدمات الأخرى، ومن ثم تحسن وضعهم المالي والاجتماعي .

وساعد التعليم كذلك على نمو طبقة جديدة لم تكن معروفة من قبل في مجتمع الخليج التقليدى ألا وهي الطبقة الفنية والوظيفية. تلك الطبقة التي أصبح في حوزتها اتخاذ القرار الإداري والفني، إن لم يكن لها تأثير في اتخاذ القرار السياسي، وأصبحت الدولة الخليجية الحديثة لا تستغني عن هذه الطبقة بحال من الاحوال .

وقد ساعد التعليم أيضا على تحرر المرأة الخليجية، فساهمت مع الرجل - لأول مرة وعلى قدم المساواة - في المؤسسات التعليمية. وعن طريق التعليم تسنى للمرأة الخليجية ضمان وظيفة سواء في الحكومة أو المؤسسات الخاصة .

والحقيقة أن التعليم في الخليج لم يؤد في تلك الحقبة التاريخية إلى تحولات اجتماعية كبيرة، إلا أنه حرك القوى السياسية في المنطقة، من خلال تمكين الطلاب من أن يكونوا على دراية بالأحداث السياسية - عربية كانت أم عالمية - وتطورها في المنطقة.

ولا مراء في أن هذا الأمر راجع إلى تفتح الطلاب على أفكار سياسية جديدة، من خلال المدرسين الوافدين من الدول العربية الشقيقة مثل العراق وفلسطين ومصر، ومن خلال إرسال الطلاب للدراسة بالخارج، وكذا وصول الصحف العربية إلى هذه الإمارات وتفاقم قضية فلسطين، و تأسيس النوادي والجمعيات الثقافية .

وغني عن البيان أن الطلاب كانوا أول من بادر بإعلان التذمر في مواجهة الظلم. وكان طلاب المدارس أول من أدخل عادة الإضراب في بعض إمارات الخليج، إذ خرجوا إلى الشوارع في مظاهرات تعضد الحركات السياسية والعمالية. وهذا أمر بدت آثاره واضحة جلية في الحركات الإصلاحية في كل من البحرين والكويت ودبي .



الهوامـش

١- محمد غانم الرميحي، البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص ١٦٢ .

٢- فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، تطور نظام السلطة وممارستها، ص ١٤.

٣- محمد غـانم الرميحي، معوقات التنميـة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الكويت، دار السياسة، ١٩٧٧، ص ١٢-١٣ .

٤- المرجع السابق، ص ١٣ .

٥- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٢، ص ٥٢ .

٦- المرجع السابق، ص ٥٧ .

٧- محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ٢٣٢ .

٨- جمـال زكـريا قـاسم، الخليج العـربي، دراسـة لتـاريخـه المعـاصـر ١٩١٤ - ١٩٤٥، القـاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٣، ص ٢٠٣ .

٩- خليفة الوقيان، القضيـة العربيـة في الشعر الكويتي، (الكويت - ١٩٧٧) ص٥٢، ٨٤ ؛ محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص ١١٨ ؛ وكذلك المؤلف نفسه : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ، ص ٢٧٥ ؛

M. M. Abdullah, The United Arab Emirates, A Modern History, (London- 1978) P. 112.

١٠- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، ص ٢٤ .

١١- فؤاد إسحق الخوري، مرجع سابق، ص ١٣٨ .

١٢- R/15/2 Poltical Agency Bahrain 1900-1947.

R/15/2/209 Director of Education; reports 26 Feb 1939 - 20.

١٣- Ibid., p. 47.

١٤- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، ص ٥٦ .

١٥- كان الغوص على اللؤلؤ أهم عمل اقتصادي مارسه أبناء الخليج العربي منذ وقت ضارب في القدم، واستمر كذلك حتى الثلاثينيات من هذا القرن (١٩٢٩) حينما ظهر اللؤلؤ الصناعي الياباني وأثر على كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعي في هذه المنطقة، مما جعل إمارات الخليج العربي تمر بفترة من الفقر المدقع، ثم جاء اكتشاف النفط لينقذها من تلك المحنة الاقتصادية، وللدلالة على أهمية الغوص على اللؤلؤ نشير إلى أن عدد العاملين في أسطول صيد اللؤلؤ في البحرين خلال السنوات ١٩٢٦ - ١٩٣١ قدر بحوالي ٢٠٠٠٠ رجل يعملون على حوالي ٥٠٠ سفينة ؛ انظر: صبري فارس الليثي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية (بغداد - ١٩٨٠) ص١٧٧؛ محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي، ص ٧٩ - ٨٠ .

١٦- إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١ (بغداد - ١٩٧٦)، ص١٢٣.

١٧- المرجع السابق، ص ١٢٨ ؛ محمد جابر الأنصاري، تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي، مجلة المؤرخ العربي، العدد ١٥، ١٩٨٠، ص ٧٤ .

١٨- المرجع السابق، ص ٧٧ .

١٩- إبراهيم خلف العبيدي، مرجع سابق، ص ١٢٣ - ١٣٩ ؛ محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ٨٦ .

٢٠- حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديث (بيروت - ١٩٧٣) ص ٨٥، ٨٦ .

٢١- خليفة الوقيان، القضية العربية في الشعر الكويتي، ص ٤١ .

٢٢- قدري قلعجي، أضواء على تاريخ الكويت، بيروت، ١٩٦٢، ص ٩٤ ؛ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر، ص ١٦٥ ؛ عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٩٣. وانظر أيضاً: خليفة الوقيان، القضية العربية في الشعر الكويتي، ص٤٢.

٢٣- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر، ص ١٦٥ ؛ راشد عبدالله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت (القاهرة، ١٩٦٠)، ص٩٤ ؛ عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٤؛
Dickson H.R.P. Kuwait & Her Neighbours London, 1956, pp. 258-259.

٢٤- اكتشف النفط بكميات وفيرة خلال الثلاثينات في البحرين والسعودية والكويت، في حين تأخر اكتشافه في بقية الخليج إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

٢٥- محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ٣١١ .

٢٦- M.M. Abdullan' Op. Cit., p. 112.

٢٧- R/15/5 Political Agency Kuwait 1904-1947, 195/4/13 Kuwait education: appointment of Mr. Adrian Vallance as Inspector of Education for Bahrain and Kuwait 6 Dec. 1935- 19 Nov. 1943.

٢٨- M.M Abdullah; Op. Cit., p, 112.

٢٩- جريدة الخليج، العدد ٣٧٤٨، ٧ أغسطس ١٩٨٩، ص ٧، مقال بقلم سميرة علي داغر «بريطانيا والتعليم ونمو الشعور القومي في الخليج العربي ١٩٣٦ - ١٩٤٥» .

٣٠- F.O. 371/18912 Kuwait intellingence Summary for the pariod 1st. January to 15th January, 1935.

٣١- F.O. 371/23181 Captain De Gaury to Political Resident 13th Feb., 1939.

٣٢- محمد خلف الله أحمد وسهير القلماوي، دراسات في أدب البحرين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، دار غريب للطباعة، ١٩٧٩، ص ١١٩، ١٢٠ ؛

Emile A. Nakhleh; Bahrain, Political Development in a Modernizing Society (Toronto. 1976) P. 49.

٣٣- عبدالله الفرحان، مرجع سابق، ص ٩٤ ؛ عبدالعزيز حسين، مرجع سابق، ص ٩٥ .

٣٤- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص١١٩ ؛ عبدالله خالد الحاتم، مرجع سابق ،ص ٢١٦- ٢٢٠؛

See also: F.O. 371/2/21832, Political Agent Kuwait to Political Resident, 24th April, 1936;

ومرفق بهذه الرسالة مقالة ظهرت في جريدة الزمان بغداد ١١ أبريل ١٩٣٨. وقد ذكرت المطالب السابقة نقلاً عن صحيفة الناس البصرية .

٣٥- F.O. 371/21832M Political Resident to His Majesty's Secretary of State for India 21st April, 1938.

٣٦- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩١٤- ١٩٤٥، ص ١٤٦ .

٣٧- انظر نص هذه العريضة المؤرخة ٣٠ ربيع الثاني ١٣٥٧هـ في : خالد سليمان العدساني : نصف عام للحكم النيابي في الكويت (بيروت - ١٩٤٧)، ص ٧، ٨ .

٣٨- المرجع السابق، جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص١٧٣ .

٣٩- المرجع السابق، ص ١٧٥، وانظر أيضاً خالد سليمان العدساني، مرجع سابق، ص ١١، ١٢ .

٤٠- بشأن تفاصيل أكثر عن إصلاحات المجلس انظر : المرجع السابق، ص ١٣ - ٣٣ .

٤١- F.O. 371/2132, Political Resident to R.T. Peel 1.0. 19th July, 1938.

٤٢- عبدالله الفرحان، مرجع سابق، ص ٩٧ .

٤٣- F.O. 371/23181, Gaury Political Agent, Kuwait to Resident 14th Feb. 1939.

٤٤- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٣، ص٢٥٢.

٤٥- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ١٨٣ .

٤٦- F.O. 371/23180 Tel. from Political Resident 26th Feb. 1939.

٤٧- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ١٨٥ .

٤٨- جريدة الاستقلال - بغداد ٧ فبراير ١٩٣٩ ؛
Cf. Enlos. De Gaury to Political Resident F.O. 371/23181 .

٤٩- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر، ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ١٨٩ .

٥٠- Dickson H.R.P. Kuwait & Her Neighbours , Op. Cit., P. 450.

٥١- طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٦٩ .

٥٢- 371/23181/1939 Camp. Kuwait 23rd May, 1939 to Peel I.O.

٥٣- عبدالله الحاتم، مرجع سابق، ص ٣٢٩ .

٥٤- محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ٣١١ .

٥٥- فؤاد إسحق الخوري، مرجع سابق، ص ٣٩٣ .

٥٦- نفس المرجع، ص ٣٩٤ - ٣٩٥ .

٥٧- محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ٣١٢ .

٥٨- نفس المرجع، ص ٣١٤ .

٥٩- تفاصيل حركة ١٩٣٨ في البحرين في : إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، ص ١٥١ - ١٥٦ ؛ محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ٣١٠ - ٣٢٥ .

٦٠- مثال ذلك ما حدث في سنة ١٩٢٩ عندما أجبرت المعارضة التي يقودها مانع بن راشد الشيخ سعيد بن مكتوم على الاستقالة، وأعلم مانع بن راشد وهو ابن عم الشيخ سعيد السلطات البريطانية بأنه أصبح الحاكم الجديد لإمارة دبي، إلا أن السلطات البريطانية رفضت ذلك وأعادت الشيخ سعيد إلى الحكم، انظر :

Rosemarie Said Zahlan, The Origins of the United Arab Emirates A Political and Social History of the Trucial States, Op., Cit., p.15.

٦١- Ibid., P. 151.

٦٢- محمد غانم الرميحي، حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع - السنة الأولى - أكتوبر ١٩٧٥، ص ٦١ ؛ وكذلك:

M.M. Abdullah; Op. Cit., pp. 126-128; Zahlan; Op. Cit., p. 158.

٦٣- Ibid., P. 158 .

٦٤- Ibid., P. 158 , Abdullah, Op. Cit., PP. 130 - 131 .

٦٥- محمد الرميحي، حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، ص ٦٣ .

٦٦- هو الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بين سبتمبر ١٩٣٨ وأكتوبر ١٩٤٠ وكان الوكيل السياسي في البحرين قد أصبح مسؤولاً عن ساحل عُمان أيضاً منذ ١٩٣٢ .

٦٧- Zahlan ; Op. Cit., P. 158.

٦٨- محمد الرميحي، حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، ص ٦٢-٦٣ .

٦٩- محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ١٣٤ .

٧٠- بشأن هذه التأثيرات انظر : بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ٨٣ ومابعدها ؛ خليفة الوقيان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣ ؛ محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ٣٣٣ -٣٦٣ ؛ باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب بيروت ١٩٧٤، ص ١٠١ .

Nakhlieh, Op. Cit., pp. 51, 55-56, 63-64, M.M. Abdullah, Op. Cit. p. 141.

٧١- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٢٦٣ .

٧٢- عن القوانين البريطانية التي طبقت على البحرين انظر :

Todibakche , C, La Question des iles Bahrein , P. 180 ff.

٧٣- يوسف الفلكي، قضية البحرين بين الماضي والحاضر، القاهرة ١٩٥٣، ص ٦٧، ٦٨ .

٧٤- عبدالرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى، سنت هيلانه، بيروت، ١٩٦٥، ص ٤٤ .

٧٥- المرجع السابق، ص ٥٧ .

٧٦- Hay. Sir Rupert, the Persian Gulf States, the Middle East Institute, Washington; 1959, p. 87.

٧٧- مجيد خدوري، البحرين وإيران، العدد الأول - منشورات صوت البحرين، بيروت ١٩٥٣، ص٢٩ وما بعدها .

٧٨- عبدالرحمن الباكر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ .

٧٩- عاصر بلجريف عهد الشيخ حمد بن عيسى ١٩٢٣ - ١٩٤٢ ثم عهد الشيخ سلمان بن حمد .

٨٠- هارفي أوكونور (مترجم)، الأزمة العالمية في البترول، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٩٢ .

٨١- يوسف الفلكي، مرجع سابق، ص ٧٦ - ٧٧ .

٨٢- عارفي أوكونور، مرجع سابق، ص ٣٩٢ .

٨٣- يوسف الفلكي، مرجع سابق، ص ٨٢ .

٨٤- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، ص ٥٩ .

٨٥- إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

٨٦- يوسف الفلكي، مرجع سابق، ص ٩١-٩٢ .

٨٧- هارفي أكونور، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٣ .

٨٨- محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ص ١٥٤ .

٨٩- تطور الأوضاع العمالية في البحرين ١٩٣٢ - ١٩٧٦ (منشورات اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين) - أيلول ١٩٧٧، ص ١٣ .

٩٠- هارفي أوكونور، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٣ .

٩١- إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧ - ٢١٧ .

٩٢- المرجع السابق، ص ٢٢٠ - ٢٣٠ .

٩٣- M.C. Hubson; Arab Politicas, the Search for Legitimacy (New Haven - 1977), p. 194.

٩٤- Shehab. Fakhri, Kuwait A super affluent Society, Modernization in Arab World, 1966, p. 140.

٩٥- Hay , Rupert, the Trucial States , Op. Cit., PP. 104-105 .

٩٦- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، ص ٤٣ .

٩٧- الحوادث - لبنان ١٥/١/١٩٧١، أزمة التجربة الدمقراطية في الكويت .

٩٨- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، ص ٤٤ .

٩٩- Thompson, Editor, Modernization in the Arab World U.S.A. 1969, pp. 351-353.

١٠٠- الحياة - ٢٤/٦/١٩٦٦ .

١٠١- Stocking G. Middle East Oil, A Study in Political & Economic Controversy, Vanderbit University Press, 1972, pp. 369-371.

١٠٢- الحرية - ١٦ آيار ١٩٦٦ .

١٠٣- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، ص ٤٤ .

١٠٤- بدر الدين الخصوصي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣ ؛ عبدالله فهد النفيسي، الكويت الرأي الآخر، لندن ١٩٧٨، ص ٢١١ - ٢٢٢ ؛ صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، ص٤٤؛ انظر أيضاً :

F.O. 371/120555, Eyewitness Report of the Strike and Meeting Held in Kuwait on 28- 10 1956 in Protest Against the French Action in Arresting Five Algeriam Leaders.



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً : وثائق غير منشورة

باللغة الأجنبية :

(A)

** India Office Records :

Political Agency, Kuwait, 1904 - 1947 .

** 195 4/13 I

Kuwait education : appointment of Mr. Adrian Vallance as Inspector of Education for Bahrain and kuwait 6 Dec. 1935 - 19 Nov. 1943 .

** R/15/5/195

From: Political Agent, kuwait, To: High Commissioner, Jerusalem, 8 October 1936.

** R/15/5/195

Personal. The Agency 25th October 1936 A. His Excellency the shaikh sir Ahmed Al-Jaber. As-Subah, K.CI. H., C. SJ., Ruler of Kuwait .

** R/15/5/195

From: High Commissioner , Palestine, To: Political. Agent, kuwait, 28th October, 1936.

** R/15/5/195

From: Political Agency, kuwait, kuwait Education , 6 Dec. 1935 - 19 Nov. 1935.

** R/15/5/195

From: Political Agency, kuwait, To : Fowle, Political. Resident in the persian Gulf, Bushire, 25th June 1936.

** R/15/5/195

From: Ameen Al-Hussaini, Jerusalem, To: Shaikh Abdulla Al-Jaber As-Subah president of the kuwait, Municipality.4th October 1936.

** R/15/5/195

From: Political Agency, kuwait, To: the secretariat of His Excellency the High Commissioner in Palestine, Jerusalem 5th October, 1936.

** R/15/5/195

From: Political Agent, kuwait, To: High Commissioner, Palestine, 6th October, 1936.

** R/15/5/195

From: Political Agent. kuwait, To: Palestine Resident in the persian Gulf, 11th October, 1936.

** R/15/5/195

From: Political Resident, To: Political Agent, Bahrain.

** R/15/5/195

From: Political Agency kuwait, To: Palestine Resident in the persian Gulf Bushire.

** 196 4/13 II

Kuwait Education : Vallance's report; Wakelin's report 6th Oct. 1937 - 17th Nov. 1943.

** R/15/5/196

From: Political Agency, kuwait, To: Highness Shaikh Sir Ahmad Al-Jabir As-Subah Ruler of Kuwait. 3rd March, 1943.

** 197 4/13 III

Kuwait Education : 21 Oct., 1943 - 13 Aug., 1945.

** 198 4/13 IV

Kuwait Education : 17 Jul. 1945 - 28 Dec., 1949.

** 235 c 4/48

Edcation in Kuwait : British Council Report, 1949. 30 Nov. 1949 - 10 Dec., 1949.

** Political Agency Bahrain 1900 - 1947

209 4/16 A

** IOR R/15/2/16 A

Political Agency, Bahrain, Director of Education reports 26 Feb. 1939 - 20 June 1944.

Government of Bahrain, Report on Mr. C. R. L.

Adrain Vallance .

** IOR R/15/2/208

Political Agency, Bahrain Education 15 Feb. 1940 - 31 May 1944. From Vallance Director of Education of Bahrain To C. Dairgmple Belgrave, Esq., C.B.E. Adviser to the Bahrain. Government, 9 May 1940.

** IOR R/15/2/839

Political Agency, Bahrain, Director of Education, Bahrain 19 June 1944- 18 June 1947 .

Director, Forsign Division A. From Martin Blake.

British Residence & Consulate. General, Bushire.

To prior. 3rd May, 1944.

** 838 4.I II/4/16 B

IOR R/15/2/838

Bahrain Schools 16 Jun 1944 - 17 Jul 1948.

** 841/34/3 (4/15).

IOR R/15/2/841

Training of Arab Pubils from kuwait in the Bahrain Technical School.

8 Oct. 1939 - 10 Dec. 1944.

** 482 34/4 (4/23).

IOR R/15/2/842

Hostel for Bahrain Students in Cairo.

9 Apr 1945 - 23 Aug 1945 .

** 843 3/5

IOR R/15/2/843

Correspondence about Salaries, leave of Egyptian and Syrian teachers in the employment of the Bahrain Government 21 Mar 1947 - 12 Jan 1948 .

** 844/34/6

IOR R/15/2/844

Training of Women teachers in Iraq for the Bahrain Government 19 Oct. 1947 - 12 Jan 1948 .

** 845/34/8

IOR R/15/2/845

British Council Sponsorship of Visiors to UK

24 Apr. 1948 - 26 Nov. 1948 .

** 1493 16/1

American Mission. Bahrain

28 Apr 1926 - 27 Feb. 1939.

** 1494 16/II

IOR R/15/2/1494

American Mission. Bahrain

30 May 1945 - 10 May 1948 .

** IOR, L/Pands/10/827 Bushire Monthly Reports
1912 - 1925, Isa, to Cox October 1912 and January 1913.

** IOR, R/15/1/295. A Letter from the Political Resident dated 30.4.1911.

** IOR, L/P+S/18-B 419, A letter from the pol. Res., dated 23.9.1929.

** IOR, R/15/1/236, Summary of the News for the
Month of November, 1929.

(B)

** Public Record Office :
F.O. 371/82181 - 112746
From : Political Agency, kuwait To Political Resident, Persian Gulf, Bahrain, April, 11.1950.

** F.O. 371/8281 - 112746
From Political Agency, kuwait To The British Legation, Damascus. July 3, 1950.

** F.O. 371/81281 - 112764
From : Political Agency, kuwait To Political
Gulf Residency, Bahrain, August 3, 1950.

** F.O. 371/81281-112764
The British Council Centre, Basra 27th Oct.1952.

** F.O. 371/23181 kuwait Intelligence Summary for theperiod 1th January to 15th January, 1935.

** F.O. Captain De Gaury to Political Resident 13th Feb. 1939.

** F.O. 371/21832, Political Agent kuwait to Political Resident 24th April 1936.

** F.O. 371/218132 Political Resident to His Majesty's Secretary of State for India 21th April 1938.

** F.O. 371/2131 Political Resident to R.T. Peel
I.O. 18th July, 1938.

** F.O. 371/23181 Gaury Political Agent, kuwait to Resident 14th Feb. 1939.

** F.O. 371/23 80 Tel. from Political Resident 26th Feb. 1939.

** F.O. 371/23 81 C.F. Enlos. De Gaury to Political Resident .

** 371/23181 Camp kuwait 23rd May, 1939 to Peel I.O.

** Cummins, J.W., Report on the Cost of Living in Qatar 1955.

** Government of Qatar : (the Adviserate) - Circular No. 2701. dated 15th December 1957.Unpublished .

** Government of Qatar : (the Adviserate) : Circular No. 0/134/1-102 dated 10th December 1957.Unpublished .

** Cummins, J. W. Reprot on the Accounting Establishment and organization of the Government of Qatar, 1955.

ثانياً : وثائق منشورة

أ) باللغة العربية :

** أبوظبي: دائرة البترول والصناعة في أبوظبي، ١٩٧١ .

** أحمد العمران: تقرير عن التعليم في البحرين، دائرة المعارف، مطبعة النجاح، البحرين، ١٩٥٥ .

** إسماعيل القباني ومتى عقراوي: تقرير عن التعليم بالكويت، معارف الكويت، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٥٥ .

** تطور الأوضاع العمالية في البحرين ١٩٣٢-١٩٧٦: منشورات اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، أيلول ١٩٧٧ .

** التقرير السنوي: شركة نفط البحرين المحدودة لسنة ١٩٧٣ .

** التقرير السنوي الخامس ١٩٧٤ لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية في ٣١ مارس عام ١٩٧٤، البنوك والائتمان .

** تقرير نفط الكويت المحدودة ١٩٧٣ .

** التنمية الاقتصادية في الكويت: تقرير البعثتين اللتين نظمهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير بطلب من حكومة الكويت عن: التنمية الاقتصادية في الكويت، ترجمة الدكتور صلاح الدين الدباغ، المكتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع بالكويت .

** جامعة قطر: إدارة الشؤون الثقافية، قسم الإحصاء والمعلومات، التقرير الإحصائي السنوي للعام الجامعي ١٩٨٨/١٩٨٧ .

** جامعة قطر: إدارة الشؤون الثقافية، قسم الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي للعام الجامعي ١٩٩٠/ ١٩٩١ .

** جامعة قطر: النشأة والتطوير، محمد إبراهيم كاظم، مطابع الدوحة الحديثة .

** جامعة الكويت: تقويم جامعة الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٧/١٩٦٦ .

** حكومة دبي: مكتب الإحصاء: تقرير إحصائي لسنة ١٩٧٢ .

** حكومة البحرين: تقرير مديرية المعارف عن أحوال التعليم بإمارة البحرين ١٩٥٦/١٩٥٥، مطابع دار المؤيد، البحرين .

** حكومة البحرين: مديرية التربية والتعليم، تقرير عن التعليم بالبحرين مقدم من: محمد كامل النحاس وجبرائيل كاتول، مطابع عابدين، الإسكندرية، أبريل ١٩٦٠ .

** حكومة البحرين: مديرية التربية والتعليم، تقرير خبيري التعليم كروزير وكروفت، يناير ١٩٦٦.

** حكومة قطر: وزارة المعارف: التقرير السنوي ١٩٦٤/١٩٦٣ .

** حكومة قطر: وزارة المعارف: التقرير السنوي ١٩٦٦/١٩٦٥ .

** حكومة الكويت: دائرة المعارف، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٦/١٩٥٥ مطبعة حكومة الكويت .

** حكومة الكويت: سجل الكويت اليوم، دائرة المطبوعات والنشر، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٥٦ .

** حكومة الكويت: التقرير السنوي لمعارف الكويت للعام الدراسي ١٩٥٧/١٩٥٦ مطبعة حكومة الكويت .
** حولية الثقافة العربية «الثالثة حتى السادسة» للأعوام ١٩٥٢/١٩٥١ حتى ١٩٦٢/١٩٦١ . الإدارة الثقافية - جامعة الدول العربية، ساطع الحصري .
** دائرة المعارف: التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٨/١٩٥٧ .
** دائرة المعارف، قطر: منشور رقم ١٥٤٢/٥/٤ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٧ .
** دائرة المعارف: الكويت ونهضتها التعليمية لسنة ١٩٥٥/١٩٥٤ .
** دولة الإمارات العربية المتحدة : وزارة التربية والتعليم، نشرة إحصائية عن التعليم لسنة ١٩٧٤/١٩٧٣ .
** دولة الإمارات العربية المتحدة: وزارة التخطيط، التصنيع والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يناير ١٩٧٨ .
** دولة البحرين: المجموعة الإحصائية السنوية، سبتمبر ١٩٧٤ .
** دولة قطر : وزارة التربية ورعاية الشباب، التقرير السنوي ١٩٧٣/١٩٧٢ .
** دولة قطر : وزارة الاقتصاد والتجارة، العرض الاقتصادي العام، ١٩٧٢، ديسمبر ١٩٧٤ .
** دولة قطر: وزارة الاقتصاد والتجارة، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٧٣ .
** دولة الكويت : وزارة التجارة والصناعة، الاقتصاد الكويتي، تطوره ونمو قطاعاته، دراسة أعدها محمد صالح إبراهيم جابر، أبريل ١٩٦٧ .
** دولة الكويت : وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٧٣ .
** سليمان حزين وآخرون: تقرير لجنة خبراء الجامعة عام ١٩٦٠، معارف الكويت، (بدون تاريخ) .
** سنج جاسوانات: السياسة المقترحة لتخطيط الخدمات التربوية في الكويت، تقرير مطبوعات معارف الكويت، مطبوع على الآلة الطابعة (سنة الطبع غير مذكورة) .
** عاشير عبدالرحمن إبراهيم (محرراً)، دليل البحرين التجاري، العدد السابع ١٩٦٧ .
** عبدالغني محمد : المناهج في التعليم الثانوي الفني، أهدافها والاتجاهات المعاصرة في المناهج ووسائل تطويرها (إدارة التعليم الفني، اغسطس ١٩٧٣) .
** عبدالفتاح إسماعيل : تقرير إنشاء جامعة الكويت، الجزء الأول، اكتوبر ١٩٦٥ .
** عبدالله إبراهيم المفرج: عرض عام عن التعليم بدولة الكويت، تاريخه وتطوره، الدورة الطويلة الثالثة ١٩٦٤/١٩٦٣ .

** كمال ناجي : تقرير خاص عن وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب في قطر، التقرير السنوي لعام ١٩٧٢/١٩٧١ .

** المجلس التأسيسي : دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب، مطبعة حكومة الكويت (سنة الطبع غير مذكورة) .

** مجلس التخطيط : - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ١٩٦٨/١٩٦٧ - ١٩٧٢/١٩٧١، الخطط القطاعية، أكتوبر ١٩٦٨ .(مكان الطبع غير مذكور).

- السياسة التربوية للكويت، مايو ١٩٧٠، (تقرير مطبوع على الآلة الطابعة) .

** محمد إبراهيم كاظم : تقرير عن جامعة قطر . يناير ١٩٧٨ .

** محمد عباس أحمد وآخرون: واقع البرامج المتطورة لمحو الأمية وتعليم الكبار في البحرين، ١٩٨٣ .

** معارف حكومة البحرين : تقرير عن أحوال المعارف بإمارة البحرين لسنة ١٩٥٢، مطبعة دار العالم العربي بالقاهرة .

** معارف الكويت : أنظمة معارف الكويت، لائحة نظام المدارس وواجبات النظار والمدرسين، مطبعة المعارف ١٩٤٩، الكويت .

** وزارة التربية والتعليم، الكويت، اليوبيل الذهبي للمدرسة المباركية، ١٩١٢ - ١٩٧٢ الكويت.

** وزارة التربية : التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٩/ ١٩٦٠، مطبعة حكومة الكويت (بدون تاريخ).

** وزارة التربية : التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٣/ ١٩٦٤ .

** وزارة التربية : التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٦/ ١٩٦٧ .

** وزارة التربية : التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٦/ ١٩٦٧، مطابع مؤسسة فهد المرزوق الصحفية، الكويت .

** وزارة التربية : تطوير التربية والتعليم بالكويت في السنوات الخمس الأخيرة ١٩٦٨/ ١٩٧٢، الجزء الأول، نوفمبر ١٩٧٢ .

** وزارة التربية : التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١، مطابع مقهوي، الكويت، ١٩٧١ .

** وزارة التربية : استراتيجية التربية والتعليم في السنوات المقبلة (١٩٧٣/ ١٩٧٤ - ١٩٧٩/ ١٩٨٠)، الجزء الثاني، ديسمبر ١٩٧٢ .

** وزارة التربية : تخطيط التربية في الكويت، مراقبة البحوث والتنسيق الفني، قسم الوثائق التربوية (بدون تاريخ).

** وزارة التربية والتعليم : جهود دولة الكويت في ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية من ١٩٥٨/١٩٦٧ .

** وزارة التربية والتعليم : تطوير التعليم في البحرين، ١٩٨٣ .

** وزارة التربية والتعليم : التعليم الفني والمهني في البحرين ١٩٣٧ - ١٩٧٥ .

** وزارة التربية والتعليم : واقع معهدي المعلمين والمعلمات العاليين في البحرين، ١٩٧٠ .

** وزارة التربية والتعليم: بحث الكفاية التعليمية في المدارس، تجربة قطرية، طبع بمؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر .

** وزارة التربية والتعليم، قطر: تطور التعليم في قطر ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٤/١٩٧٥ .

** وزارة التربية والتعليم، قطر: التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥.

** وزارة التربية والتعليم، قطر : التقرير السنوي ١٩٧٦/١٩٧٧ .

** وزارة التربية والتعليم، قطر: التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧.

** وزارة التربية والتعليم، قطر: التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨.

** وزارة التربية والتعليم : قسم الإحصاء، نشرة حول تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

** وزارة التربية ورعاية الشباب، قطر: تطور التعليم في دولة قطر خلال عامي ١٩٧٣/١٩٧٤، ١٩٧٤/ ١٩٧٥، التقرير السنوي للوزارة عن عام ١٩٨٧/١٩٨٨.

** وزارة العدل: إدارة الشؤون القانونية، قطر، قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧، مجموعة قوانين قطر، ١٩٦١ - ١٩٨٥، المجلد الأول .

** وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قطر، : التقرير السنوي ١٩٦٨/١٩٦٩ .

** وزارة المعارف: قطر: التقرير السنوي لعام ١٩٦٣/١٩٦٤، مطابع علي بن علي، الدوحة .

ب) باللغة الأجنبية :

** Aitchison, A collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India Neighbouring Countries Vol. VIII. New Delhi 1892

** Al-Hafidh, N. Qatar Educational profile. Unesco Regional Office for Education in the Arab Countries, Beirut, 1973.

** British Admiralty
A handbook of Arabia Vol.I. General chritoher
(Arthur) "Editor" the Letters of Queen victoria.
A Selection from her Majesty's Correspondences between the Years of 1827 and 1861. published by Authority of his Mayesty the king in Three Volumes London, 1907.

** El-Kousy, A.A., Internatenal Review of Education
Vol. XIII, 1957.

** Government of Bahrain Annual for year 1936
(December 1945 - November 1946) .

** Government of Bahrain Annual Report for year 1954,
September 1953 - December 1954 .

** Government of Bahrain Annual Report for year 1965.

** Ministry of Education, Qatar, Training and Careey
Development Department Regional Training Centre,
Department prospectus 1973 - 1974.

** Selections From the recordo of the Bombay
Government Vol. XXIV., Dombay 1856

** Socknat. An Inventroy and Assrssment of
Employment Oriented to the Human Rosources Development Programmes in the Gulf Area 1975.

** The Bahrain Government Annual Reports 1924 - 1956.
Volume I, 1924 - 1947.

** Undp (ILO) Vocational Training Scheme : Qatar
Technical Evaluation of the Work of the project : Report prepared for the Government of Qatar 1974.

** Unesco. International year Book of Education Vol. XXV. 1963.

** Unesco, Intrnational year Book of Education
Vol. XXV, 1963 and Vol. XXXI, 1969. World survey of Education. Higher Education Vol. IV, 1966.

** Unesco, Learning to be : The World of Education today and tomorrow, 1972.

ثالثاً : المؤلفات والدراسات

أ) باللغة العربية :

** إبراهيم أبو ناب: قطر قصة بناء دولة، ١٩٧٧، (بدون مكان طبع) .

** إبراهيم خلف العبيدي: الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١، بغداد ١٩٧٦، (بدون مكان طبع).

** إبراهيم عبدالكريم محمد: البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية، البحرين، ١٩٧٠، (بدون مكان طبع).

** إبراهيم محمد إبراهيم شهداد: تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٥ .

** أحمد شلبي : تاريخ التربية الإسلامية، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠ .

** أحمد عزت عبدالكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨ .

** أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ الكويت، الجزء الأول، القسم الأول، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٧٠ .

** ـــــــــــ: تاريخ شرقي الجزيرة العربية (الكويت، البحرين)، ترجمة محمد أمين عبدالله، بيروت، ١٩٦٥ .

** ـــــــــــ: لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب، تحقيق، بيروت، (بدون تاريخ) .

** أمل إبراهيم الزياني: البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، البحرين، ١٩٧٧ .

** أمين الريحاني: رحلة حول سواحل الجزيرة العربية، لندن، ١٩٣٠ .
** ______: ملوك العرب، الجزء الثاني، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٦٧ .
** أوتاي، أ. ك. : التربية والمجتمع، مقدمة في اجتماعات التربية، ترجمة وهيب سمعان وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠ .
** باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب، بيروت، ١٩٧٤ .
** باقر سلمان النجار: «المرأة وعلاقات الإنتاج في مجتمعات الخليج التقليدية» بحث مقدم للمؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، في الكويت، ٢٨ - ٣١ مارس، ١٩٨١ .
** بدرالدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، الطبعة الثانية، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٣ .
** تشارلز بلجريف: مذكرات بلجريف، مستشار حكومة البحرين سابقاً، الطبعة الأولى، ترجمة، مهدي عبدالله، دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩١ .
** ج. ج. لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي ١٩٦٧ .
** جان جاك بيربيي: الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد العز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت ١٩٥٩ .
** جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول ١٥٠٧ - ١٨٤٠، دار الفكر، مصر، ١٩٨٥ .
** ______: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠- ١٩١٤، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٦٦ .
** جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٧٣ .
** ______: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، مطبعة الجبلاوي، مصر، ١٩٧٤ .
** جون فيزي: التعليم في عالمنا الحديث، تعريب محمود الأكحل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (بدون تاريخ) .

** جهينة سلطان سيف العيسى: التحديث في المجتمع القطري المعاصر، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٧٩ .

** ــــــــــــ: المجتمع القطري دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر، مطابع سجل العرب، ١٩٨٢ .

** ــــــــــــ: المجتمع القطري ومؤشرات التنمية، بحث منشور في حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الثاني، ١٩٨٠ .

** ــــــــــــ: النفط وتأثيره على المجتمع القطري، بحث مقدم للندوة العلمية بمركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة (بدون تاريخ) .

** حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٦٠ .

** حسين محمد البحارنة: دول الخليج الحديثة، بيروت، ١٩٧٣ .

** خالد العزي: الخليج العربي، ماضيه وحاضره، بغداد، ١٩٧٢ .

** خالد سليمان العدساني: نصف عام للحكم النيابي في الكويت، بيروت، ١٩٤٧ .

** خليفة الوقيان: القضية العربية في الشعر الكويتي، الكويت، ١٩٧٧ .

** درويش المقدادي: معارف الكويت في عامين ١٩٥٠/١٩٥١، ١٩٥١/١٩٥٢ (مكان وتاريخ الطبع غير مذكورين) .

** راشد عبدالله الفرحان: مختصر تاريخ الكويت، القاهرة، ١٩٦٠ .

** سيد إبراهيم الجيار: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، الطبعة الثانية، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧ .

** سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٠ .

** سيف مرزوق الشملان: تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، الجزء الأول، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٧٥ .

** ــــــــــــ: الألعاب الشعبية الكويتية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطابع مقهوي، الكويت، ١٩٧٨.

** شركة الزيت العربية الأمريكية إدارة العلاقات – شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي (مكان الطبع وتاريخه غير مذكورين) .

** شيخة المسند: «التغير في وضع المرأة القطرية»، بحث مقدم إلى ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين في الفترة من ٢٥ – ٢٨ فبراير، الدوحة، ١٩٨٩ .

** صالح جاسم شهاب: تاريخ التعليم في الكويت والخليج أيام زمان، الجزء الأول، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٨٤ .

** ــــــــــــ: تاريخ التعليم في الكويت والخليج أيام زمان، الجزء الثاني، نقحه وأشرف عليه، يوسف أحمد شهاب، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٨٨ .

** صالح عبدالملك الصالح: تطور التعليم في الكويت، محاضرة للموسم الثقافي لعام ١٩٦٨، في الكويت، مطبوعات رابطة الاجتماعيين الكويت .

** صبري فارس الليثي: الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد ١٩٨٠ .

** صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣ .

** ــــــــــــ: معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٢ .

** طالب محمد وهيم: التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه، بغداد، ١٩٨٠ .

** عادل حسن غنيم: التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة، المطبعة الأهلية، الدوحة، ١٩٨٩ .

** ــــــــــــ: الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠ .

** عبدالله خالد الحاتم: من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثانية، مطبعة دار القبس ، الكويت، ١٩٨٠ .

** عبدالله خالد الخليفة وعبدالملك الحمر: البحرين عبر التاريخ، بيروت، ١٩٧٢ .

** عبدالله خالد الخليفة وعلي أبا حسين: «تاريخ العتوب في القرن الثامن عشر»، مقال في مجلة الوثيقة التي تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد الرابع، السنة الثانية، يناير ١٩٨٤ .

** عبدالله عبدالدايم: التخطيط التربوي، أصوله وأساليبه وتطبيقاته في البلاد العربية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠ .

** عبدالله على محمد الطابور: التعليم التقليدي: المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، المطبعة الاقتصادية، دبي ١٩٩٢ .

** عبدالله محمد النوري: قصة التعليم في الكويت في نصف قرن، مطبعة الاستقامة، القاهرة (بدون تاريخ).

** عبدالله وليمسون: جولة في الخليج العربي ، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات دارالبصرة، بغداد، ١٩٦٢ .

** عبدالرحمن الباكر: من البحرين الى المنفى، سنت هيلانة، بيروت، ١٩٦٥ .

** ـــــــــــ: الوضع السياسي في البحرين، محاضرة ألقيت في نادي الاتحاد في الكويت، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦ .

** عبدالرحمن حسن الإبراهيم وآخرون: التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ١٩٩٠ .

** عبدالعزيز الرشيد: تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ١٩٧٨ .

** عبدالعزيز المنصور: التطور السياسي لقطر من ١٨٦٨ - ١٩١٦، الكويت ١٩٧٥ .

** عبدالعزيز حسين: محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٦٠ .

** عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: بريطانيا وإمارات الساحل العُماني، دراسة في العلاقات التعاهدية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨ .

** عبدالقوي فهمي محمد: التعليم والثقافة في الإمارات قبل الاتحاد، مقال منشور في مجلة شؤون اجتماعية التي تصدر عن جمعية الاجتماعيين بالشارقة، العدد ٣٠، دولة الإمارات العربية المتحدة.

** عبدالمحسن حمادة: إعادة تنظيم التعليم الثانوي في الكويت في ضوء حاجات المجتمع رسالة لنيل درجة الماجستير)، جامعة الكويت ١٩٧٣ .

** عبدالملك خلف التميمي: التبشير في منطقة الخليج العربي، دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت، ١٩٨٢ .

** عثمان بن بشر النجدي الحنبلي: عنوان المجد في تاريخ نجد، الجزء الأول، مكتبة الرياض الحديثة، (بدون تاريخ) .

** علي أبا حسين: صفحات من تاريخ تعليم المرأة في البحرين ١٩٠٥ - ١٩٦١ مقال في مجلة الوثيقة الصادرة عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد ١٤، يناير ١٩٨٩ .

** عيد بخيت المزروعي: تاريخ التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة البنجاب، لاهور، ١٩٨٦ .

** ———: تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة الثقافة والفنون بالمجمع الثقافي، أبوظبي، ١٩٨٥ .

** عيسى القطامي: دليل المحتار في علوم البحار، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الرابعة، الكويت، ١٩٧٦.

** فاروق العادلي: «الثبات والتغير في عادات القطريين»، مقال في حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية - جامعة قطر، العدد الخامس، ١٩٨٥ .

** فاروق مصطفى إسماعيل: التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، عوامله وأبعاده، بحث مقدم لندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، الدوحة، ٢٥ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٩. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية جامعة قطر .

** فالح حنظل: المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة دار الفكر للطباعة والنشر، أبوظبي، ١٩٨٤ .

** فؤاد إسحق الخوري: القبيلة والدولة في البحرين، تطور نظام السلطة وممارستها، معهد الإنماء العربي، (بدون تاريخ) .

** فوزية يوسف العبد الغفور: تطور التعليم في الكويت ١٩١٢ - ١٩٧٢، الطبعة الثانية، مطبعة الفلاح، الكويت، ١٩٨٣ .

** قدري قلعجي: أضواء على تاريخ الكويت، بيروت، ١٩٦٢ .

** كليا تريك وليم: المدنية المتغيرة والتربية، ترجمة عبدالحميد السيد وآخرين، مكتبة مصر، الفجالة، ١٩٥٨.

** كمال ناجي: «تاريخ التعليم الشعبي في قطر»، بحث مقدم الى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الجزء الثاني مطبعة دار العلوم، الدوحة، مارس ١٩٦٧ .

** مبارك الخاطر: القاضي الرئيسي الشيخ بن مهزع، ١٨٤٧ - ١٩٤١ مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى، البحرين ١٩٧٥ .

** مبارك الخاطر ويعقوب عمر: تطور برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية في قطر، مارس ١٩٧٢ .

** مجيد خدوري: البحرين وإيران، العدد الأول، منشورات صوت البحرين، بيروت، ١٩٥٣ .

** محمد أحمد عبدالرازق غنيم: التحضر في المجتمع القطري، دراسة أنثروبولوجية لمدينة الدوحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٨٣ .

** محمد أمين عبدالله: أبوظبي وساحل عمان في موكب التطور (مكان وتاريخ الطبع غير مذكورين) .

** محمد جابر الأنصاري: لمحات من الخليج العربي، البحرين، ١٩٧٠ .

** محمد جمال صقر: اتجاهات في التربية والتعليم، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٥ .

** محمد حسن الحربي: تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة، مقدمة توثيقية، مطابع البيان التجارية، دبي، ١٩٨٨ .

** محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣ .

** محمد خلف الله أحمد وسهير القلماوي: دراسات في أدب البحرين، معهد البحوث والدراسات العربية، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩ .

** محمد خليفة بن حمد موسى النبهاني الطائي: التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٦ .

** محمد رشيد الفيل: الجغرافية التاريخية للكويت، منشورات ذات السلاسل الكويت ، ١٩٨٥ .

** محمد شريف الشيباني : إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، دار الثقافة بيروت، ١٩٦١ .

** محمد عبدالرحيم كافود: الأدب القطري الحديث، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٨٢ .

** محمد علي الفرا: التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٣ .

** محمد علي رضا وحافظ أحمد حمدي: التعليم في إمارة الكويت، مطبعة وزارة المعارف العمومية القاهرة، ١٩٥٢ .

** محمد غانم الرميحي: البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٥ .

** ــــــــــ: قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦ .

** ــــــــــ: معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، دار السياسة، الكويت، ١٩٧٧ .

** ــــــــــ: واقع المرأة الخليجية، بحث مقدم للمؤتمر الإقليمي للمرأة في الخليج العربي في الكويت، الفترة ما بين ٢١ - ٢٤ أبريل ١٩٧٥، بعنوان دراسات حول أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي .

** محمد متولي: حوض الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠ .

** محمد مرسي عبدالله: إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى، ١٧٩٣ - ١٨١٨، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨ .

** ــــــــــ: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت، ١٩٨٠ .

** محمود أحمد العجاوي: التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مقال في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٥، السنة الثانية عشرة، يناير ١٩٨٦، إصدار جامعة الكويت .

** محمود بهجت سنان: إمارة الشارقة، بغداد، ١٩٦٧ .

** ــــــــــ: تاريخ قطر العام، مطبعة المعارف، الطبعة الأولى بغداد، ١٩٦٦ .

** مريم عبدالملك الصالح: صفحات من التطور التاريخي لتعليم الفتاة في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٧٥ .

** مصطفى مراد الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها، الطبعة الأولى، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦١ .

** منير عبدالله المشعان وهدى الناشف: بحث استطلاعي في برنامج الرياضي، مطابع دار السياسة الكويت، ١٩٧٢ .

** منى غزال: تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين من ١٧٠٠ الى ١٩٧٠، المطبعة الشرقية، البحرين، ١٩٩١ .

** موزة سلطان الجابر: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في دولة قطر من عام ١٩٠٠ - ١٩٣٠، رسالة ماجستير، أجيزت بقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦ .

** ناصر محمد العثمان: السواعد السمر، قصة النفط في قطر، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، قطر (بدون تاريخ) .

** نبيل أحمد عامر: التعليم الثانوي في البلاد العربية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١ .

** نورة خليفة السبيعي: التعليم وعمالة المرأة في دولة قطر، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٤ .

** هارفي أوكونور: الأزمة العالمية في البترول (مترجم)، القاهرة، ١٩٦٧ .

** يوسف الشهاب: رجال في تاريخ الكويت، مطابع دار القبس، الكويت، ١٩٨٤ .

** يوسف الفلكي: قضية البحرين بين الماضي والحاضر، القاهرة، ١٩٥٣ .

** يوسف عيسى القناعي: صفحات من تاريخ الكويت، دار سعيد، مصر، القاهرة ١٩٤٦ .

ب) باللغة الاجنبية :

- Abdullah, M.M.

  The United Arab Emirates, A modern History, London. 1978.

- Al-Abdulla, Yousof Ibrahim
  A study of Qatari - British Relations1914- 1945, Orient publishing Translation,Qatar, 1981.

- Al-Hamar, Abdullmallk
  Development of Education in Bahrain 1940-1965, Oriental press, Bahrain, 1969.

- Al-Kobaisi, A. J.
The Development of Education in Qatar 1950-1977, with an Analysis of some Education problems, unpublished ph. D. Thesis, Durham university, 1979.

- Al-Kuwari, A. K.
Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates : Patterns of Allocation and Impact on Economic Development: Ph. D. Thesis Submitted to Durham university. 1974.

- Al-Misnad, S. A.
The Development of Modern Education in Bahrian, Kuwait and Qatar with special reference to the Education of women and their position in modern Gulf Society, Ph.D. Thesis Submitted to the Faculty of Education, university of Durham, March, 1975.

- Dickson, HR. P.
The Arab of the Desert : A Glimpse into Badwin Life in Kuwait and Saudi Arabia, London, 1951. Kuwait and Her Neighbours, London, 1956.

- Emile, A. Nakhleh
Bahrain, Political Development in A Modernizing Society, Toronto. 1976.

- Farouky, Abbas
The Bahrain Islands, Berry, Fisher & Co., Inc., New York, 1951.

- Fenelon, K. G.
The United Arab Emirates, an Economic and Social Survey, England (Longman), 1973.

- Hawley, Donald
Trucial States, London, (George Allen & Unwin), 1970.

- Hay, Sir Rupert
The Persian Gulf States, the Middle East Institute Washintion, 1059.

- Hoton, S. W.
The Missionary Campain, Edinburgh and London, 1912.

- Hubson, M. C.
Arab Politics, the search for Legitimacy, New Haven, 1977.

- Kelly, J. B.
Eastern Arabian Frontiers, London, 1964.

- Mitchell, R. P.
The Society of Moslem Brothers, London.

- Nutting, Anthony
I Saw for myself, London. 1959 - No End of a Lesson, Constable London, 1976.

- Shehab, FakhriKuwait : A Super Affluent Society Modernization in the Arab world, 1966.

- Sinclair, C. A.
Education in Kuwait, Bahrain and Qatar : An Economic Assessment. Unpublished Ph. D. Thesis Submitted to Durham University, 1977.

- Stocking, G.
Middle East Oil, A study in Political & Economic Controversy, Vanderbit University Press, 1972.

- Taryam, A. O.
The Establishment of the united Arab Emirates (1950-1985), London, croom Helm. 1987.

- Thompson, Editor,
Modernization in the Arab World, U. S. A, 1969.

- Van Eas, D.
History of the Arabian Mission, 1923-1957, N.Y.

- Winder, R. Bayly
  Education in Al-Bahrain report for the World of Islam, London and New York, 1959.

- Zahlan, Rosemarie Said
  The Origins of the United Arab Emirates : A Political and Social History of the Trucial States, London, Macmillian, 1978.

رابعاً : الدوريـــات

أ) الجرائــد :

** الاتحاد: أبوظبي، الأعداد: ٣٩٦٦، ٢٢ يوليو ١٩٨٤، ٣٩٦٧، ٢٣ يوليو ١٩٨٤، ١٦٢٧، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣ .

** الاستقلال: بغداد ٧ فبراير ١٩٣٩ .

** البحرين: ١٠ أغسطس ١٩٣٩ .

** الحرية: ١٦ آيار ١٩٦٦ .

** الحوادث: لبنان ١٥/١/ ١٩٧١، أزمة التجربة الديموقراطية في الكويت .

** الحيـــاة :٢٤/٦/١٩٦٦ .

** الخليج: الأعداد: ١٦٢٦، ٢٥ ديسمبر، ١٩٨٣، ١٦٢٧، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣، ١٦٢٨، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٣، ٣٧٤٦، ٥ أغسطس ١٩٨٩ . الشارقة .

ب) المجـلات :

** الرائد العربي: عدد ٥ يونيو ١٩٥٢، (مجلة تصدر عن نادي المعلمين الحكوميين) مطابع دار الكشاف، بيروت .

** البعثـة: الأعداد: مارس ١٩٤٨، مايو ١٩٤٩، يناير وفبراير ١٩٤٩، (نشرة بيت الكويت الثقافية) مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

** صدى الأسبوع: العدد ١٨٢، ١٠ يوليو ١٩٧٣، البحرين .

** العروبة: العددان ١٨٣، ١٨ يوليو ١٩٧٨، ٣٠٤، ٤ ديسمبر ١٩٧٥، الدوحة .

** العمران: الجزء الأول، المجلد السادس، ٦ نوفمبر ١٩١٢، حلب/سوريا .

** الكويت: العدد الأول، عام ١٩٨٠ .

** لغة العرب: أيار ١٩١٢، كانون ثاني ١٩١٣ .

** هنا البحرين: أبريل ١٩٦٩، (عدد خاص عن التعليم في البحرين) .



فهرس المحتويات

		الصفحة
تقديم	....	٩
مقدمة	....	١٧
تمهيد	: الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إمارات الخليج ١٩١٣ - ١٩٧١	٢٧
الفصل الأول	: البدايات الأولى للتعليم في إمارات الخليج العربي	٧٩
الفصل الثاني	: التعليم في الكويت منذ إنشاء المدرسة المباركية حتى تنظيم المراحل التعليمية ١٩١٢ - ١٩٥٦	١٢٣
الفصل الثالث	: النهضة التعليمية في الكويت ١٩٥٦ - ١٩٧١	١٩٣
الفصل الرابع	: نشأة التعليم وتطوره في البحرين	٢٥٧
الفصل الخامس	: التعليم في قطر	٣٠٥
الفصل السادس	: تطور الأوضاع التعليمية في مشيخات الساحل العُماني حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٨١
الفصل السابع	: أثر التعليم في تطور الوعي السياسي والاجتماعي في إمارات الخليج العربي ١٩٣٨ - ١٩٧١	٤١٧
المصادر والمراجع	....	٤٦٥

٩٥٣، ٣٧٠ يوسف إبراهيم العبد الله.
تاريخ التعليم في الخليج العربي ١٩١٣ - ١٩٧١
تأليف يوسف إبراهيم العبد الله.
الدوحة - المؤلف، ٢٠٠٩
٤٨٥ ص، ٢٤ سم
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٦٨٢ / ٢٠٠٨
الرقم الدولي (ردمك): ٩ - ١٢ - ٤٥ - ٩٩٩٢١

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٦٨٢ / ٢٠٠٨
الرقم الدولي (ردمك): ٩ - ١٢ - ٤٥ - ٩٩٩٢١

